

1599



٢١٢٣
ر.ه. ن

روضة الطالبين (وعدة المفتين) ح ١ ، تأليف يحيى

ابن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني ،

النووي الشافعي ، ابوزكريا ، محي الدين (١٦٣١ -

٦٧٦ هـ) . بخط علي بن محمد بن محمد السكري ،

١٢٩٩

كتبت في القرن التاسع الهجري تقديرا .

٢٥٠ ق ٢٥٠ س ٢٥٠
نسخة حسنة ، خطها معتار .

الاعلام ٩ : ١٨٤ ، معجم المؤلفين ١٣ : ٢٠٢

١ - المذهب الشافعي أ - النووي ، يحيى بن

شرف - ٦٧٦ هـ ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

كتاب روضة الطالبيين

تأليف الشيخ الامام العادل

العادل الفاضل الكامل الميرزا محمد باقر الكاظمي النجفي

في شرح مسائل الفقه

في فروع الفقه

في فروع الفقه



بفروغ من روضه
سار و سلم

انقل الى ملكه
بارا صه لطفه

مكتبة
الشيخ محمد باقر الكاظمي

عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد
ابن عبد الحميد

في ملكه
وملكه عبد الحميد
ابن الشيخ
اد

بسم الله الرحمن الرحيم المصل وسلم على سيدنا محمد وآله والتابعين
الحمد لله ذي الجلال والإكرام والفضل والجلل والمن الجسام الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
علينا جبريل نعمة والطافة العظام وافاض علينا من جلائل ملكه أنواعا من الأنعام وكرم الأدميين
وقضاهم على غيرهم من الأنعام وجعل فيهم قادة يدعون باسمه إلى دار السلام واجتنبوا من لطف
بهم منهم فجعلهم من الأمثال والأعلام وطهرهم من أنواع الكدر وقدر الأمر وصيغهم
بفضله من أولي النهى والأحلام ووقفهم للدوام على مراقيته ووزم طاعته على تكدير
السنين والأيام وأخارهم من جميعهم جليله وخليفه وعبد ورسوله محمدا صلى الله
عليه وسلم فجعل به عبادة الأصنام وأحض به آثام الكفر ومعامله نصاب والأزلام
واختصه بالقرآن العزيز المعجز وجوامع الكلام فبين صلى الله عليه وآله وسلم
للناس ما أرسل به من أصول الديانات والآداب وفروع الأحكام وعرفوا لك ما يحتاجون
إليه على تعاقب الأحوال والأعوام صلى الله عليه وعلى جميع الأنبياء والملائكة والكل كل واتباعهم
الكرام صلوات مضاعفات دأيات بلا انقضاء الحمد أبلغ الحمد وأكمله وأعظمه وأغنه وأشمله
وأشهد أن لا إله إلا الله الحمد أبلغ الحمد اعتقاد الربوبية وأدعاء الجلالة وعظمته وصدقته
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله المصطفى من خليفته والخاتم المحبب من بريته صلى الله عليه وسلم
ولله فضلا وشرفا لديه فإنه المستعان بالعلم من أفضل القرب وأجل الطاعات وأهم
من أنواع الخير وأكمل العبادات وأولى ما انفقت فيه نفايس الأوقات وشمر في أدراكه والتكليفه أتم
الافضل الزكيات وبادر إلى الإتمام به السارعون إلى المكرمات وشارع إلى التحلي به مستقبلا للزيت وقد
تظاهر على ما ذكرته جل من أيات القرآن الكريمات والأحاديث الصحيحة المشهورة المشهورة
ولأضوة إلى الأطناب يذكرها هنا من الواضحات الجليات وأهم أنواع العلم في هذه
الزمان الفروع الفقهية الفقهاء جميع الناس إليها في جميع الحالات مع أنها كما لا يخفى
وكانت من أهم المهمات وقد أكثر العلماء من تصنيفها

وعنهم من العلماء من

الكثيرة في الزرع من المبسوطات والمختصرات وأودعوا فيها من الأحكام والقواعد
والأدلة وغيرها من النفايس الجليات ما هو معلوم مشهور عند أهل العدايات وكانت
مصنفات أصحابنا رحمهم الله في نهاية الكثرة فصارت منشورات مع ما هي عليه من
الاختلاف في الاختيارات فصارت لا يحقق المذهب من أجل ذلك الأفراد من الموقفين الغواصين
المطلعين أصحاب الأهم العاليات فوق الله سبحانه وله الحمد من متاخرى أصحابنا من جمع هذه
الطرق المختلفة ونجح المذهب أحسن تنقيح وجمع منشور عبارات وجيزات وحوى
جميع ما وقع له من الكتب المشهورات وهو الإمام الجليل المبرر المصنف من علم المذهب
أبو القاسم الرافعي ذو التحقيق والى في كتابه شرح لوجيز ما لا يجوز من يد عليه من
الاستيعاب مع الإيجاز والانتان وإيضاح العبارات فذكر الله البرهان له سعيه
وأعظم له المشروبات وجمع بيننا وبينه مع أحبابنا في دار كرامته مع أولى الدرجات
وقد عظم انتفاع أهل عصرنا بكتابها لما جمعه من جمل الصفات ولكنه كبير الحجم لا يقدر
على تحصيله الثم الناس في معظم الأوقات فالتمنى الله سبحانه وله الحمد أن يختص
في قليل من المجلدات فشرعت فيه فاصدا تسهل الطرق إلى الانتفاع به لأولى
الترغبات أسلك فيه أن شاء الله تعالى طريقه متوسطة بين المبالغة في الاختصار
والإيضاح فإنها من المطلوبات وأحذف الأدلة في معظمه وأشير إلى الخفي منها بإشارات
واستوعب جميع فقه الكتاب حتى الوجه الغريبة المكرات واقتصر على الأحكام دون
المواخذات للنظريات وأضم إليه في أكثر المواضع ترجعات وتتمات وأذكر مواضع
يسير على الإمام إلى إفعي فيها استدراكات منها على ذلك قابلا في أوله قلت وفي
آخره والله أعلم في جميع الحالات والقرن قريب الكتاب الأفاضل الغرض من المقاصد
الصالحات وأرجو أن هذا الكتاب أن من حصله احتاط بالمذهب وحصل له الكمل
الوقوف به وأدرك جميع ما يحتاج إليه من المسائل الواقعات وما ذكره غربا من
الزبادات غير مضاف إلى قابله قصدت به الاختصار وقد بينتها في شرح المذهب
وذكرتها فيه مضافات وحيث أقول على الجديد فالقديم خلافة أو التقدم فالجديد
خلافه أو على قول أو وجه فالصحيح خلافه وحيث أقول على الصحيح أو الأصح فهو
من الوجهين وحيث أقول على الأطهر أو المشهور فهو من القولين وحيث أقول

قوله ما ليس
من القرآن علم

على الاظهر او المشهور المذهب فهو من الطريقتين او الطرق واذا ضعف الخلاف قلت على الصحيح او المشهور واذا قوى قلت على الاصح او الاظهر وقد اصرح ببيان الخلاف في بعض المذهورات واستمدادى المعونه والهداية والنوحي والصيانه في جميع اموري من رب الارض والسماوات اسأله التوفيق لحسن الثبات والاعانه على جميع انواع الطاعات وتيسرها والهداية لها دائما في ارباب حتى الممات وان يفعل ذلك بوالدي ومشايخي واقرباي واخواني وسائر من احبه ومحبي فيه وجميع المسلمين والمسلمات وان يجود علينا بفضله ومحبه وودام طاعته وغير ذلك من وجوه المسرات وان لا ينزع شأنا وهبه لنا ومن به علينا من الموهبات وان ينفعنا اجمعين وكل من يعرف هذا الباب وان يجرل لنا العطيوات وان يظهر قلوبنا وجوارحنا من جميع المخالفات وان يرزقنا التوفيق اليه والاعتماد عليه والاعراض عما سواه في جميع الخطات اعتصمت بالله توكلت على الله ما شاء الله لا حول ولا قوة الا بالله وحسبي الله ونعم الوكيل وله الحمد والنعمة وبه التوفيق والعصمة

باب الطهارة باب الماء الطاهر

قال الله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا المظهر من الحدث والخبث من المالمات الماء المطلق خاصة وهو العاري عن الاضافة اللازمة وقيل الباقي على اوصاف خلقته اما المستعمل في رفع حدث فطاهر وليس بطهور على المذهب وقيل طهور في القدم والمستعمل في نفل الطهارة كتحديد الوضوء والاعساف المستنونة والغسله الثاني والثالث وما المضمضه طهور على الاصح وامامنا غسلت به كلبه عن جرس لتحل لمسلم فان قلنا لا يجب اعاده الغسل اذا اسلمت فليس بطهور وان اوجبنا ما وهو الاصح فوجهان الاصح انه ليس بطهور وما تطهر به لصلاة التفل مستعمل ولما يطهر به الصبي على الصحيح والمستعمل الذي لا يرفع الحدث لا يزال الخس على الصحيح والمستعمل في الخس اذا قلنا انه طاهر لا يرفع الحدث على الصحيح ولو جمع المستعمل فبلغ قلبي عاده طهورا في الاصح كما لو الخس جنب في قلبي فانه طهور بلا خلاف ولو الخس جنب في ما دون قلبي حتى عم جميع بدنه ثم نوى ارتفع جنابه بلا خلاف وصار الماء مستعملا بالنسبة الى غير على الصحيح ومقتضى

لا يرفع الاياه

كلام الاصحاب انه لا يصير مستعملا بالنسبة الى المنع من حتى يخرج منه وهو مشكل وينبغي ان يصير لا يرتفع الحدث ولو الخس جنبان فيه ونويا معا بعد تمام الانعاس مستعملا ارتفعت جنابتهما بلا خلاف ولو نوى الجنب قبل تمام الانعاس اما في اول الملاواه واما بعد غمس بعض البدن ارتفعت جنابه الجزاء الملاقي بلا خلاف ولا يصير الماء مستعملا بل ان يتم الانعاس ويرتفع عن الباقي على الصحيح المنع من وقال الحضري يصير مستعملا فلا يرتفع عن الباقي **فصل** ولو الخس جنبان ونوى احدهما قبل صاحبه ارتفعت جنابه المأوى وصار مستعملا بالنسبة الى الاخر على الصحيح وان نويا معا بعد غمس جزمهما ارتفع عن جزمهما وصار مستعملا بالنسبة الى الباقيهما على الصحيح والله اعلم وما دام الماء مترددا على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال **فصل** واذا جرى الماء من عضو المتوضي الى عضو صار مستعملا حتى لو انتقل من احدى اليدين الى الاخرى صار مستعملا وفي هذه الصور وجه شاذ محكي في باب السيم من البيان انه لا يصير لان البدن عضو ولو انفضل من بعض اعضا الجنب الى بعضها فوجهان الاصح عند صاحب الحاشي والبحر لا يصير والراجح عند الحاشي ان يصير وبه قطع جماعة منهم وقال ادام الحرمين ان نقله قصدا صار والا فلا ولو غمس المتوضي به في الانا قبل الفراغ من غسل الوجه لم يصير مستعملا وان غمسها بعد فراغه من الوجه بنية الحدث صار مستعملا وان نوى الاعتراف لم يصير وان لم ينوشها فالصحيح انه يصير وقطع البغوي بانه لا يصير والجنب بعد النية لحدث بعد غسل الوجه واما الماء الذي يتوضي به الحنفى وغيره ممن لا يعتقد وجوب نية الوضوء فالاصح انه يصير والماء لا يصير والثالث ان نوى صار والا فلا ولو غسل راسه بدل مسحه فالاصح انه مستعمل ما لو استعمل في طهارته اكثر من قدر حاجته والله اعلم **فصل** فيما يطرا على الماء وضابط الفصل ان ما يسلب اسم الماء المطلق لمنع الطهارة به وما لا فلا فمن ذلك المتغير تغيرا سيرا ما يستغنى عنه كالزعفران فالاصح انه طهور والمتغير كثيرا ما يجاوره ولا يختلط به كعود ودهن وشمع طهور على الاظهر والماثور نوعان احدهما يدوب في الماء ويختلط به والثاني لا يدوب فالاول بمنع والثاني كالعود واما المتغير بالامكن صون الماء عنه كالطين والطحلب والبريت

فصل

بالاجتماع والا الادنى وانه طاهر على الاظهر ولا الجلد الذي توجد مسام
تعد كاه امه والصيد الذي لا تدرك دكانه فانه طاهر ان بل اختلاف
واما الميتة التي لا تنفس لها سبيله كالذباب وغيره فهل نجس الماوعين
من المايعات اذ ماتت فيها قولان الاظهر لا نجسه وهذا في حيوان اجني فيه
من المايح اما ما نشأ فيه فلا نجسه بلا خلاف فلو اخرج منه وطرح في غيره
اورده اليه عاد القولان فان قلنا نجس المايح فهي ايضا نجسه وان قلنا
لا نجسه فهي ايضا نجسه على قول الجمهور وهو المذهب وقالوا البهائم
ليست نجسه ثم لا فرق في الحكم بنجاسه هذا الحيوان بين ما تولد من الطعام
كدود الخلل والتفاح وما لا تولد منه كالذباب والخنافس لكن يختلفان
في نجس ما ماتا فيه وفي جواز اكله فان غير المتولد لا يحل اكله وفي المتولد
اوجه الاصح حل اكله مع ما نرى لدمه ولا حل منفردا والثاني حل مطلقا والمات
يحرم مطلقا في اوجه جارية سواء قلنا بطهارة هذا الحيوان على قول السالك
او بنجاسته على قول الجمهور **فصل** ولو لوث الميتة التي لا تنفس
لها سبيله فغيرت الما او المايح وقلنا لا نجسه من غير تغير وجهان مشهوران
الاصح نجسه لانه متغير بالنجاسة والثاني لا نجسه ويكون الما طاهرا عن
مطهره المتغير بالزعفران وقال امام الحرمين هو المتغير بوبرق الشجر والله
اعلم **فصل** في اجزاء الحيوان الاصل ان ما انفصل مخرجي فهو نجس ويستثنى اثير
الشجر المجزور من تناول اللحم في الحياه والصوف والوبر والريش فكلها
طاهرة بالاجتماع والمتناثر والمتنوف طاهرة على الصحيح وليست ثانيا ايضا
شعر الادمي والعضو المباني منه ومن السمك والجراد ومشيمة الادمي
فهذه كلها طاهرة على المذهب وهذا الذي ذكرناه في الشعر تفرع على المذهب
في نجاسه الشعر بالموت **فصل** في المنفصل عن باطن حيوان هو قسمان
احدهما ليس له اجتماع واستحاله في الباطن وانما يرشح رشحاً والثاني يستحيل
وتجتمع في الباطن ثم يخرج فالاول كاللعاب والدمع والعرق والمخاط فكله
حكم الحيوان المخرج منه ان كان نجسا فنجس والا فطاهر والثاني كالدم والبول



والعذرة

والعذرة والروث والتي وهن لها نجسه من جميع الحيوانات ما كول اللحم وغيره
ولغاوجه ان يبول ما يوكل لحمه وروثه طاهران وهو قول ابي سعيد الاصمغيني
من اصحابنا واختاره الروماني وهو مذهب مالك واحمد رضي الله عنهما والمعروف
من المذهب النجاسة وهل يحكم بنجاسه هذه الفضلات من رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجهان قال الجمهور نعم ونفي قول السمك والجراد ودمهما وروثهما
في وروث ما ليس له نفس سبيله والدم المتخيل من الكبد والطحال وجهان الاصح
النجاسة اما اللبن فطاهر من مأكول اللحم بالاجتماع ونجس من الحيوان النجس وطاهر من
الادمي على الصحيح وقيل نجس ولكن يرى به الصبي للضرورة واما غير الادمي
فما لا يولد فليسته نجس على الصحيح وقال الاصمغيني طاهر واما الانثى فان
اخذت من البخل بعد موتها او بعد اكلها غير اللبن فنجسه بلا خلاف وان اخذت
من السخلة المذبوحة قبل ان تاكل عر اللبن فوجهان الصحيح الذي قطع به اكثر
طهارتها واما المني فمني الادمي طاهر وقيل فيه قولان وقيل القولان في مني
المراه خاصة والمذهب الاول لكن قلنا ان رطوبة نزع المراه نجسه نجس
منها بلالاتها كما لو بال الرجل ولم يغسل ذكره بالما فان منيه نجس فلا فاه الحبل
النجس واما مني غير الادمي فمن الكلب والخنزير وفروع احدهما نجس ومن
غيرهما فيه اوجه اصحها انه نجس والثاني طاهر والثالث طاهر من مأكول
اللحم نجس من غيره كاللبن **فصل** الاصح عند المحققين والاكثرون الوجه
الثاني والله اعلم واما البيض فطاهر من المأكول وفي غيره الوجهان في منيه
وخرجان في بزر الزفانه اصل الدود كالبيض واما دود القز فطاهر بلا خلاف
لسائر الحيوانات واما المسك فطاهر وفي فارته المنفصلة في حياه الطيبه
وجهان الاصح الطهارة بالجنين فان انفصلت بعد موتها فنجسه على الصحيح
كاللبن وطاهر في وجهه كالبيض المتصلب واما الزرع الثابت على السرجين
فقال الاصحاب ليس هو نجس العن لكن نجس بلقاة النجاسة فاذا غسل
طهر واذ استعمل فحباته الخارج طاهرة **فصل** البقي نجس واما
القروح ان كان متغيرا والا فلا على المذهب ودخان النجاسة نجس في الاصح

والخنازير طاهرة

سبيل
الاصمغيني

وهو مذكور في باب ما يكره لبسه وليس رطوبة فزج المراه والعلة بنجس في
الاصح ولا المضغ على الصحيح والمره نجسه ولذا جرم البعير واما الماء الذي لسيل
من فم النائم فقال المتولي ان كان يتغير فنجس والافطاه وقال غيره ان كان من
اللتوات فطاهرها ومن المعده فنجس ويعرف لونه من اللوات بان ينقطع اذا طال
بزمه فاذا اشك فلا اصل عدم النجاسة والاحياء غسله واداه حكم بنجاسته وعلمت
يلوى شخص به لكثرة منه فالظاهر انه يلحق بدم البراغيت وسلس البول
وطاهر قال القاضي حسين والمتولي والبعوى واخرون لو اكلت منهم حيا
ثم القته صحيحا فان كانت صلابته باقية بحيث لو زرع نبت فعينه طاهر
وحجب غسل طاهر لانه وان صار غدا لها فاعين الى فساد فصار طاهرا لو ابتلع نواه
وان زالت صلابته بحيث لا ينبت فنجس العن قال المتولي والوسخ المنفصل
من الارض في حمام وغيره له حكم ميتته وكذا الوسخ المنفصل عن سائر الحيوان
له حكم ميتته وفيما قاله نظروا ويتبين ان يكون طاهرا قطع العرق والله اعلم
فصل في الما الرااد الال قليل وكثير فالكثير طاهر والليل دونه والليل
حسوس وفي قدرها بالاطال اوجه الصحيح المخصوص خمس مائه رطل
بالعدد ادى والسائي سمايه قاله الوعد الله الربري واحبار العال
والغزالي والمالك الف رطل قاله الوزيد والاصح ان هذا التقدير بوزن
فلا يضر نقصان القدر الذي لا يطهر بنقصانه تفاوت في التغيير بقدر المعنى
من الاسيا المعبر والسائي لتحديد فيض اى شئ نقص **فصل** في الشهر تزويجا
على القرب انه يعفى عن نقص رطلين وقيل بلاله ونحوها وقيل ما به رطل واذا
وقعت في الماء اللليل نجاسة وشئ قل هو قلتان ام لا والذي جزم به صاحب
الحاوي واخرون انه نجس لتحقيق النجاسة ولحام الحرم فيه احتمالا لان
والمختار بل الصواب الجزم بطهارته لان الاصل طهارته وشك كما في نجاسة
منجسه ولا يلزم من النجاسة التنجيس وقدر القليل بالمساحة دراع وربع
طولا وعرضا وعمقا والله اعلم ثم اما القليل بنجس بملاقاه النجاسة الموشع
تغير ام لا واما غير الموشع فالميتة التي لانفسها سائلة والنجاسة لا يدركها

طرف ودلوع هرة تنجس فيها ثم غابت واحتمل طهارته فلا تنجس على المذهب كما سبق
في الصورة الاولى وستاتي الاخرى ان شاء الله تعالى واختار الروياني من اصحابنا
انه لا ينجس الا بالتغير والصحيح المعروف الاول واما الكثير فينجس بالتغير
بالنجاسة بالاجماع سوا قل التغير ام لا وسوا تغير الطعم او اللون او الرائحة
منا وكل هذا متفق عليه هنا بخلاف ما تقدم في الطاهر وسوا ذات النجاسة الملا
مخالطة او مجاورة وفي المجاورة وجه شاذ انها لا تنجسه اما لو تروخ الما بحينه بقره
ملقاه على شط النهر فلا تنجس لعدم الملاقة وان لاقا الكثير النجاسة ولم يتغير
لقلة النجاسة واستهلاكها لم ينجس ويستعمل جميعه على الصحيح وعلى وجه تنجس
قدر النجاسة وان لم يتغير لمواقتها الما في الاوصاف قدر ما يخالف لم سبق
في باب الطاهر اما اذا تغير بعضه فالاصح نجاسة جميع الما وهو المذكور في
المذهب وغيره وفي وجه لا ينجس الا المتغير **فصل** الاصح ما قاله الفعال
وصاحب السمة واخرون ان المتغير كنجاسة جامده فان كان الباقي دون قلتين
فنجس والافطاه والله اعلم ثم ان زال تغير المتغير بنجاسة بنفسه طهر على
الصحيح وقال الاصطخري لا يطهر وهو شاذ وان لم يوحده راجحه النجاسة لطرح
المسك فيه او طهرها لطرح الحبل اولونها الزعفران لم يطهر بالاتفاق وان ذهب
التغير بطرح التراب ففيه قولان اظهرها لا يطهر للشك في زوال التغير
وان ذهب بالجص والنور وغرها مما لا يغلب وصفه التغير فهو التراب على
الصحيح وقيل كما سلك ثم قال بعضهم الخلاف في مسلة التراب اذا كان التغير
بالراكه اما تغير اللون فلا يؤثر فيه التراب قطعا والاصول المعتمد ساكنة
عنه هذا التفصيل **قلت** بل قد صرح المحاملي والفوراني واخرون بحرمان
الخلاف في البغير بالصفات الثلاث وقد اوصحت ذلك في شرح المذهب
والله اعلم **فصل** في النجاسة التي لا يدركها طرف لنقطه خمر وبول مسير
لا يقصر لتأثيرها وكذا بيه تنجس على نجاسة ثم تطير عنها هل تنجس الما والثوب بالنجاسة
المدركة ام يعفى عنها فيه سبعة طرق احدها يعفى عنها فيهما والسائي لا والمالك
فيهما قولان والراح بنجس الما وفي الثوب قولان والخامس بنجس الثوب

وفي الماتولان والسادس بحسب المادون الثوب والمسابح عكسه واختار
الحزب الى العفوفهما وظاهر المذهب عند المعظم خلافه **قلت** المختار
عند جماعه من المحققين ما اختاره العوالي وهو الاصح والله اعلم **فبرع**
المال قليل الجنس اذا كثر فبلغ قلتي نظران لو تفرغ المالم بطهر بل لو
كل الطاهر الناقص عن قلتي بما ورد فبلغها به وصار مستهلكا ثم وقع فيه نجاسة
لحسن وان لم يتغير وانما لم يقبل النجاسة قلتيان من المالم المحض وان لو تفرغ المالم المستعمل
عاد طهرا على الاصح وعلى الثاني هو كما ورد وان كثر ما غير مستعمل طاهرا
او بحسب عاد مطهرا بلا خلاف وهل يشترط ان لا يكون فيه نجاسة جامدة فيه خلاف
التباعد هذا كله اذا بلغ فلسن ولا تغير فيه اما اذا كثر فلم يبلغها فالاصح
انه باق على نجاسته والثاني انه طاهر غير طهور بشرط ان يكون الكثرة طهرا
وان يكون الثمن المورود عليه وان يورده على الجنس وان لا يكون فيه نجاسة
جامدة فان اخل احد الشرط فبحسب بلا خلاف ولا يشترط شي من هذه
الشرط الاربعه فيما اذا لو تفرغ قلتي **قلت** هذا الذي صححه هو الاصح
عند الخراسانيين وهو الاصح والاصح عند العراقيين الثاني والله اعلم والمعتبر
في المآثر الضم والجمع دون الخلط حتى لو كان احدا البعض صافيا والاخر كذرا
وانضام التانجاسة من غير توقف على الاختلاط المانح من التميز ومتى حكمنا بالطهارة
في هذه الصور ففرق لم يضر وهو باق على طهوريته **فبرع** اذا وقع في المالم الكثر
الراكد نجاسة جامدة فتقول ان اظهرها وهو تقدم انه يجوز الاعتراض من اي موضع
شئا ولا يجب التباعد لانه طاهر كله والماني الجديد يجب ان يبعد عن النجاسة بقدر
قلتي فعلى هذا لا يكون في البحر التباعد بشرط نظر الى العمق بل يتباعد قدر الو.
حسب مثله في العمق وسائر الجوانب لبلغ قلتي ولو كان المالم مبسطا بلا عمق
تباعد طولا وعرضا قدر ما يبلغ قلتي في ذلك العمق وقال محمد بن يحيى في هذه الصور
يجب ان يبعد الى موضع يعلم ان النجاسة لم تنتشر اليه اما اذا كان المالم قلبي فقط
فعلى الجديد لا يجوز الاعتراض منه وعلى القديم يجوز على الاصح ثم في المسئلة الاولى
كتمل ان يكون الخلاف في جواز استعمال المالم غير تباعد مع المفتح بطهران الجميع

وتمثل

وتمثل ان يكون الاستعمال مبني على الخلاف في نجاسته وقد نقل عن الشيخ ابي محمد
نقل الاتفاق على الاحتمال الاول **قلت** هذا التوقف من الاهام الراعي
رحمه الله محجب فقد جزم وصحح بالاحتمال الاول جماعات من كبار اصحابنا منهم
الشيخ ابو حامد الاسفرايني والفاضل ابو الطيب وصاحب الكاوي والمجالي
وصاحب السامل والبيان واخرون من العراقيين والخراسانيين وقطع جماعه
من الخراسانيين بان على قول القبا عد يكون المجتنب نجسا لاداءه الفاضل حسبي
وامام الحرمين والبخاري وغيرهم حتى قال هو لا الثلاثة لو كان قلتي فقط كان
نجسا على هذا القول والصواب الاول والله اعلم **فبرع** اذا غمس
كوز ممتل ما نجسا في ما كبر طاهرا فان كان واسع الراس فالاصح انه يعود
طهورا وان كان ضيقه فالاصح انه لا يطهر واذا احكمنا بانه طهور في الصورتين
فهل يحصل ذلك على النورام لا بد من زمان يزول فيه التغير لو كان متغيرا فيه
وجها ان الاصح الثاني ويكون الزمان في الضيق الثمنه في الواسع فان كان
ما الكوز متغيرا فلا بد من زوال النجس ولو كان الكوز غير ممتل فما دام يدخل فيه
الماء فلا اتصال وهو على نجاسته **قلت** الا ان يدخل فيه الثمن
الذي فيه فيكون حكمه ما سبق في المآثره قال الفاضل حسبي وصاحب
التمه ولو كان ما الكوز طاهرا فنجسه في بحسب ينقص عن القلتي بقدر ما الكوز
يحمل يحكم بطهارة الجنس فيه الوجهان والله اعلم **فبرع** ما البير كثره
في قبول النجاسة وزوالها فان كان قليلا ونجس برفوع نجاسته فلا ينبغي ان يخرج
ليبلغ المالم الطهور بعده لانه وان خرج فقعر البير يبقى نجسا وقد تنجس بخران
البير ايضا بالخروج بل ينبغي ان يترك ليزداد فيبلغ حد الكثرة وان كان ينبعها
قليلا لا يتوقع كثرة صب فيها ما ليلبغ الكثرة وتزول التغيران فان تغير
وطريق زواله على ما تقدم من الاتفاق والخلاف وان كان المالم كثيرا طاهرا ونقته
فيه شي نجس كانه لمعط شعرا فقد يبقى على طهوريته للثبوت وعدم التغير لكن
يتعدر استعماله لانه لا يزعم دلو الا وفيه شي من النجاسة فينبغي ان يستقي المالمه
ليخرج الشعيرة فان كانت العين فوانه وتعدر نزع الجميع نزع ما يغلب على الطن

ان الشعر كله خرج معه فابقي بعد ذلك في البس وما يحدث ظهوره انه غير مستيقظ النجاسة
 ولا المنونها ولا الاحتال بقا الشعر فان لحق شعر بعد ذلك حكم به واما قبل التزج
 الى الحد المذكور اذا غلب على ظنه انه لا يخلو دل على شي من النجاسة التي لم يتيقنه
 ففي جواز استعماله القولان في تقابل الاصل والظاهر وهذا الذي ذكرناه في الشعر
 تفرج على نجاسته بالموت فان لم نجسه فرضت المسئلة في غير الاجزا **فصل**
 في الماء الجاري هو صريان ما الانهار المعتدلة وما الانهار العظيمة اما الاول
 فالنجاسة الواقعة فيه ما يجره وجامده والمالية مغيرة وغيرها فالمغيرة نجس
 المتغيرة وحكم غير معه حكمه مع النجاسة الجامدة وغير المغيرة ان كان عدم التغير
 للموافقة في الاوصاف فحكمه ما سبق في الراكد وان كان لقله النجاسة وانما جازيتها فيه
 فظاهر المذهب وقول الجمهور انه كالراكد ان كان قليلا فنجس وان كان كثيرا فلا
 وقال الغزالي هو طهور مطلقا واختار جماعة الطهارة منهم امام الحرمين وصاحب
 التهذيب والله اعلم وفي التقديم لا ينجس الجاري الا بالتغير واختار طائفة
 واما النجاسة الجامدة فالميتة فان غرت الماء نجسته وان لم تغير فتارة تنف
 وتارة تحرى مع الماء فان جرت بحرية فاقبلها وبعدها طاهران وما على منها وسماتها
 وفوقها ومحتها ان كان قليلا فنجس وان كان قلتين فقبل طاهر وقيل على قولي التباعد
 وان وقعت النجاسة وجرى الماء عليها فحكمه حكم الجاري ويزيد هنا ان الجاري على
 النجاسة وهو قليل ينجس بملاقاتها ولا يجوز استعماله الا ان يجتمع في موضع قلتان
 منه وفي وجهه انه اذا تباعدوا غرت موضع بينه وبين النجاسة قلتان جاز
 استعماله والصحيح الاول وعليه يقال ما هو الف قلة نجس بالتغير فلهذا صورته
 اما التمر العظيم فلا يجنب فيه شيء ولا حریم النجاسة ولا يجي فيه الخلاف في التباعد
 عما حوالى النجاسة وفيه وجه شاذ انه يحرى ووجه انه يجب احتياط الحریم
 في الجاري خاصة وقطع به الغزالي وطرنه في حریم الراكد ايضا والمذهب القطع
 بانه لا يجب اجتناب الحریم في الجاري ولا في الراكد العظيم ما امكن التباعد فيه
 عن جواب النجاسة بقلتين والمعتدل ما لا يملن ذلك فيه ومن المعتدل النهر
 الذي ين جاف فيه قلتان فقط وقال امام الحرمين المعتدل ما يمكن تغير

صحي في الحين

بالحجرات

بالنجاسات المعتادة والعظيم ما لا يمكن تغير واما الحریم فما ينسب الى
 النجاسة بتحريك اياها والغطافه عليها والتفافه بها **فصل**
 غير الماء المايعات نجس بملاقاتها النجاسة وان كثر وانما لا ينجس الماء لقوته
 ولو توصف من يبرئ اخرج منها دجاجة منتخمة لم يلزمه ان يجيد من صلاته الا
 ما ينقش انه صلاها بالماء النجس ذكره صاحب العدة والله اعلم **باب**
ازالة النجاسة
 النجس ضربان نجس العين وغيره فنجس العين لا يظهر بحال الا الخمر فيطهر
 بالتخليل وجلد الميتة بالدباغ والعلنة والمضغة والدم الذي هو حشو البيضة
 اذا تحسنا الثلاثة فاستحالت حيوانات واما غير نجس العين فضربان نجاسة
 عينيه وحكميه فالحكمية هي التي تيقن وجودها ولا ينجس كالبول اذا جف
 على المحل ولم يوجد له راحة ولا اثر فيكفي اجرا الماء على محلها مرة ويسن ثانية والثالثة
 واما العينيه فلا بد من محاولة ازالتهما وخدمها برطعم ولون وريح فان فعل ذلك
 فبقي طعم لم يظهر وان بقي اللون وحده وهو سهل الازالة لم يظهر وان كان عسرها
 لدم الحيض يصيب الثوب وربما لا يزول بعد المبالغة والاستعانة بالحث
 والقرص طهر وفيه وجه شاذ انه لا يطهر والحث والقرص ليسا بشرط بل
 مستحبان عند الجمهور وقيل هما شرط فان بقيت الرائحة وحدها وهي عسرة
 الله الازالة كرائحة الخمر فقولان وقيل وجهان اظهرهما يطهر وان بقي اللون والرائحة
 معا لم يطهر على الصحيح ثم الصحيح الذي قاله الجمهور ان ما حكمنا بطهارته مع بقا لون
 ان ما حكمنا بطهارته مع بقا لون او رائحة فهو طاهر حقيقة ويحتمل انه نجس معفو
 عنه وقد اشار اليه في السمة ثم بعد زوال العين تيسر غسلة ثانية وثالثة ولا
 يشترط في حصول الطهارة عصر الثوب على الاصح بناء على طهارة الغسالة وان
 قلنا بالضعف ان العصر شرط قام مقامه الحفاف على الاصح لانه ابلغ في
 زوال الماء **فصل** ما ذكرناه مرطبان المحل بالعصا ودونه هو فيما اذا
 ورد الماء على المحل اما اذا ورد المحل النجس كالثوب ينجس في اجانته فيها
 وما يغسل فيها ففيه وجهان الصحيح الذي قاله الاثرون لا يطهر وقال ابن شريح

قال من الصالح الحث
 بالثلاث المتناه من الماء
 والقرص التقليل بالخط

والذي لا يخرج من
الارض الا في
الوقت الذي
يكون فيه

يطهر ولو اقله الرخ فيه والمادون فلتين نجس الما ايضا لا خلاف **فرع**
اذا اصاب الارض ببول فصب عليها ما غمر واستهلك فيه طهرت بعد قعود
الما وقبله وجهان ان قلنا العصر لا يجب طهرت وان قلنا واجب لم تطهر فعلي هذا
لا يتوقف الحكم بالطهارة على الجفاف بل يكفي ان يغيب الما كالثوب المغمور
ويكفي ان يكون الما المصوب غامرا للنجاسة على الصحيح وقيل يشترط ان يكون
سبعة اضعاف البول وقيل يشترط ان يصب على بول الواحد ثوب وعلى
بول الاثنين ذوبان وعلى هذا ابداهم الحزم وسائر النجاسات المائعة كالبول
تطهر الارض عنها يغمر الما بلا تقدير على المذهب **فرع** اللبن النجس ضران
مختلط بنجاسة جامدة كالروث وعظام الميتة وغير مختلط فالاول نجس لا
طهر من الى تطهره لعين النجاسة فان طهره فالمذهب وهو الجديد انه على نجاسته
وفي عدمه قول ان الارض النجسة تطهر بزوال اثر النجاسة بالشمس والريح
ومرور الزمان فخرج ابو زيد والخضري واخرون منه قولا ان النار تؤثر فتطهر
ظاهرها بالطحين فعلى الجديد لو غسل لم يطهر على الصحيح المنصوص وقال ابو الحسن
ابن المرزبان والقفال يطهر ظاهرها واما غير المختلط بالمجون فما نجس او بول
فيطهر ظاهرها بافاضه الما عليه ويطهر باطنه بان ينقع في الما حتى يقل الى جميع اجزائه
بالطين فما نجس هذا ان لم يطبخ فان طبخ طهر على تخرج ابي زيد ظاهرها ولذا باطنه على
الظاهر واما على الجديد فهو على نجاسته ويطهر بالخل طاهره دون باطنه واما يطهر
باطنه بان يدق حتى يصير اياه ثم يفاض الما عليه فلو كان بعد الطبخ رخوا لا يمنع
نفوذ الما فهو كقبل الطبخ **فصل** اذا اصاب النجاسة شيئا صقيلا هسيما
وسيكنا ومزاة لم يطهر بالمسح عندنا بل لا بد من غسلها ولو سقيت سيكنا نجسا
ثم غسلها بطهر طاهرها وهل يطهر باطنها بمجرد الغسل ام لا يطهر حتى يمسحها
مرة ثانية بما طهر وجهان ولو طبخ لم يمسحها نجس صارت طاهرة وباطنها نجسة وفي يقيه
طهارته وجهان احدهما يغسل ثم يعصره البساط والثاني يشترط ان يغسلها
طاهره وقطع القاصي حشنت والمتولى في مثلتي السكتين واللم بانه يجب سقيها
واغلاؤه واختار الشاشي الاغلا بالفضل وهو المنصوص قال الشاشي

دمي

رضي الله عنه في الام في باب صلالة الخوف لو احمى حديد ثم صب عليها سما نجسا
او غمسها فيه ففسدته ثم غسلت بالماء طهرت لان الطهارات كلها انما جعلت
على ما يظهر وليس على الاجواف هذا نصه محروقه وقال المتولي واذا شربنا
سقي السكين جاز ان يقطعها الاشيا الرطبة قبل السقي كما يقطع الما لينة
ولو اصاب الزبيب بنجاسة فان لم يقطع طهر بصب الما عليه وان قطع فكله
لا يمكن تطهيره على الاصح ذكره المحامي والبعوى ازالة النجاسة التي لم يقص بالطحين
بها في يده ليست على النور وانما يجب عند ارادة العلاء وكحوها ويستحب
المباداة بها قال المتولى وغيره للما بقية عند الورود على النجاسة فلا ينجس ملاقاها
بل يبقى مطرا فلو صبه على موضع النجاسة من ثوب وانتشرت الرطوبة في الثوب
لم يحكم بنجاسته موضع الرطوبة ولو صب الما في انا نجس ولم يتغير النجاسة فهو طاهر
فاذا اداوه على جوانبه طهرت الجوانب كلها قال ولو غسل ثوب عن نجاسة فوقت
عليه نجاسة عقيب غرضه هل يجب غسل جميع الثوب ام يكفي غسل موضع النجاسة
وجهان الصحيح الثاني والله اعلم **فرع** الواجب في ازالة النجاسة الغسل
الا في بول جسي لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن فيكفي فيه الرش ولا بد فيه من اصابة
الما بجميع موضع البول ثم لا يراد ثلاث درجات الاولى النضج المجرى الثانية
النضج مع الغلبة والمجاشرة الثالثة ان ينضم الى ذلك السيلان فلا حاجة في الرش
الى الثالثة قطعا وتكفي الاولى على وجهه ويحتاج الى الثانية على الاصح ولا يلحق ببول
الصبي بول الصبية بل يتعين غسله على الصحيح **فصل** وفي التيمم
وجه شاذ ان الصبي كالصبي فيجب الغسل قال البغوي وبول الخنثى
كالانثى مراي فرجه خرج والله اعلم **فصل** طهارة ما دلغ فيه
الكلب او نجس بدمه او بوله او عرقه او شعره او غيرها من اجزائه وفضلاته ان
يغسل سبع مرات احدها من بتراب وفيها سوى الولوج وجه شاذ انه يكفي غسله
مرة كسائر النجاسات والخنزير كالكلب على الجديد وفي القديم يكفي مرة كغرضه وقيل
القدم والجديد ولا يتوم الصابون والاشنان ونحوهما مقام التراب على الاظهر
كالتيمم ويقوم في الثاني كالدباغ والاشنان الثالث ان وجد ترابا لم يغمر والا

شرح المذهب
في الفصل
الذي في التيمم

قام وقيل يقوم فيما يفسده التراب كالشباب دون الاول الى اما **فصل** في غسله
الماء وغسله ثلثي مرات فيه اوجه الاصح لا يطهر والثاني يطهر والثالث يطهر
عند عدم التراب دون وجوده ولا يمكن غسل الانا والتراب في الماء الكثير على
الاصح ولا يمكن التراب النجس على الاصح لا يمكن غسل التراب ولا يكفي في استعمال
الطلب كفي الماء وحده على الاصح ادلا معنى لتعفن التراب ولا يكفي في استعمال
التراب دون على المحل بل لا بد من ما يمزجه به ليقل التراب بوساطته الى جميع
اجزاء المحل فان كان المائع ما حصل الغرض وان كان غير ذلك لخل وما الورود وغسله
مقتضا لما لم يكن على الصحيح ما لو غسل السبع بالخل والتراب **فصل**
لو دلخ في الانا طلب مرات ثلثه اوجه الصحيح يذنيه للجميع سبع
والثاني لجب لكل ولغة سبع والثالث يمكن لو خات الطلب الواحد سبع ويجب
لكل طلب سبع ولو وقعت نجاسة اخرى في الانا الذي دلخ فيه لفي سبع ولو
كانت نجاسة الطلب عينية كدمه فلم تنزل الا بست غسلات مثلا فهل بحسب
ذلك ستا ام واحدة ام لا بحسب شيئا منه ثلاثة اوجه اصحها واحدة ويستحب
ان يكون التراب في غير السابعة والاولى اولى ولو دلخ في ما لم ينقص بولوغه عن
قلتين فهو باق على طهارته ولا يجب غسل الانا ولو دلخ في سبع نجاسة فاصاب
ذلك السبع اخر وجب غسله سبعا ولو دلخ في طعام جامدا التي ما اصابه وما
حواله وبقي الباقي على طهارته واذا لم يرد استعمال الانا الذي دلخ فيه لا يجب
اراقته على الصحيح الذي قطع به الجمهور وفي الحاشي اوجه انه يجب اراقته على
الفور للحديث الصحيح بالامر باراقته ولو دلخ في ما كثيرا متغيرا بالنجاسة ثم اصاب
ذلك الماء قال الروياني قال القاضي حنين يجب غسله سبعا احدا من
بالراب لان الماء المتغير بالنجاسة كحل نجس ولو دلخ حيوان تولد من كلب
او خنزير او غوا من كلب وخنزير فقد نقلت نجاسة العدة الخلاف في الخنزير لا
كلبا والله اعلم **فصل** سور الهرة طاهر لظهوره عنها ولا يكره فلو نجس
فها لم ولغت في ما قلل فقلته اوجه الاصح انها ان غابت واحتمل ولو غرست
في ما يطهر فها لم ولغت لم نجسه والنجسة والثاني نجسه مطلقا والثالث

على

عكسه **فصل** وخبرنا لما مر للمباحات دالما والله اعلم **فصل**
في غسله النجاسة ان تغير بعض اوصافها بالنجاسة فنجسه والان كانت قلتين
تطهره بلا خلاف **فصل** ومطهر على المذهب والله اعلم وان كان دونها
قلته اقوال وقيل اوجه اظهرها وهو الجديد ان حكمها حكم المحل بعد الغسل ان
كان نجسا بعد الغسل فنجسه والا فطاهر غير مطهر والثاني وهو القديم حكمها حكمها
قبل الغسل فتكون مطهرة والثالث وهو مخرج من رفرح الحديث حكمها حكم المحل قبل
الغسل فتكون نجسة ومخرج على هذا الخلاف غسله ولو غرست الطلب فاذا وقع من
الغسله الاولى سي على ثوب او غيره لم يلحق الى غسله على القدم وغسل سبعا على
الحديد وسبعا على المخرج ولو وقع من السابعة لم يغسل على الاول والثاني وغسل
على الثالث مرة ومتى وجب الغسل عنها فان سبق التقدير لم يجب والاوجب
وفي وجهه لا يغسله سبع حكم المحل فيغسل منها مرة وهذا يتضمن التسوية بين
غسله التقدير وغيرها **فصل** اذا لم تتغير النجاسة ولكن زاد وزنها
فطريقان اصحهما التطهير بالنجاسة والثاني على الاقوال واعلم ان الخلاف
الذي هو في المستعمل في واجب الطهارة اما المستعمل في مندوبها فغسله
الثانيه فطهور على المذهب وقيل على القولين الاولين دون الثالث بل على

باب الاجتهاد في الماء المشتبه
اذا اشتبه بان طاهر ونجس دله اوجه الصحيح انه لا يجوز استعمال احدهما
الاما الاجتهاد وظهور علامه تغلب على الطن طهارته ونجاسته المتروك والثاني
مكفي طن الطهارة بلا علامه والثالث يستعمل احدهما بلا اجتهاد ولا طن
وسواء علم نجاسته احدهما لمشا هدهما او طهرها باخبار من يقبل روايته من
حرار عباد او امراء وفي الصبي المميز وجهان **فصل** الاصح عند
الجمهور لا يسبل حوا المميز ويسبل الاعمي بلا خلاف والله اعلم ويستترط ان
يولد مرحا لا يجبر انه لا خبر عن حقيقة وسوا الخبر بنجاسته احدهما على
الاهتمام ام بعينه ثم اشتبهه فيجهد في الجميع ولو انصب احدهما اوصسه
فدلته اوجه اصحها لم يهد في الباقي والماء في الحوز الاحتمال بل يلزم والمالك

مستعمل بالاحبة د عملا بالاصل **فصل** الاصح عند المحققين والاكبر
 والكثير من انه لا يجوز الاجتهاد بل ينهي ويصلي ولا يعيد وان لم يرقه والله اعلم
 وللأجتهاد شروط الاول ان يكون للعلامة مجال كالاواني والساب اما
 اذا احتل بعض محاربه باحده او احديا بمحسورات فلا يجوز تواج
 واحده مهين بالاجتهاد والماني ان يتبادر الاجتهاد باستصحاب الطهارة
 فلو استقبل ما سول او ما ورد او منه مداه او ليس بقرين ان لم يجره
 على الصحيح بل ينهي في مسئلة البول وفي مسئلة ما ورد سوى بيل واحد
 مرة وقيل لجره ولا بد من ظهور علامة بلا خلاف ولا يجي فيه الوجه الماني في
 اول الباب ان المالك يحلف فيه وهو العجز عن العن فلو لم يكن منه جاز
 الاجتهاد على الاصح يجوز في المشتبهين وان كان معه ثالث طاهر يقين
 او كان على شرطه او اشتبهه ثوبان ومعه ثالث طاهر يقين او ثوبان طاهر
 ونجسه وامكن خلطهما فلا تغير او استقبل ما مطلق مستعمل او ما ورد وثنا
 يجوز الاجتهاد فيه على الاصح في الجميع السرايع ان يظهر علامة وقد تقدم ان
 الصحيح اسراط العلامة فلو لم يظهر ينهي بعد اراقة الماش او صب احدهما
 في الآخر ولا اعاده عليه فان نيم مل ذلك وجب اعاده الصلاة واما الاعلى
 صحبه على الاظهر فان لم يغلب على طئه شي قلد على الاصح **فصل**
 فان قلنا لا تقلد اوله خدش بقلده فوجها الصحيح انه ينهي ويصلي ويحب الآقا
 والماني يحتمل ويوصي على التزامه بقلده وهو طاهر بص الشايعي رضي الله عنه
 واحسان الناضي ابو الطيب قال ولا يعيد والله اعلم **فصل**
 اذا غلب على طئه طهارة انا استحب ان يرتق الآخر فان لم يغفل وصلى
 بالاول الصحيح فحصر الطهارة فان لم يرتق الاول شي لم يجب الاجتهاد للطهارة
 فلو احتد فطن طهارة الباقي فالصحيح المنصوص انه ينهي ولا يستعمل وخرج
 ابن مريح انه يستعمل ولا ينهي فغسل جميع ما اصابه الماء الاول لم يتوصا
 وعلى هذا لا يعيد واحد من الصلوات وعلى المنصوص لا يعيد الاولى ولا الثانية
 ايضا على الاصح اما اذا بقي من الاول شي فان كان يكتفي طهارته فهو اذا لم يرتق

شي

شي الا انه يجب الاجتهاد للصلاة الثانية واداء الصلوات بالسمع وحس قضاها
 على الصحيح المنصوص وان كان الباقي لا يلبس فان دنا يجب استعماله فان
 كالباقى والا فان كان الم سبق من الاول شي ولو صب الماء الباقي مع يقينه
 الاول او الباقي اذا كان وحده لم يصلي بالسمع فلا اعاده بلا خلاف ان
فصل المني الذي لا يقين بخاصته ولا طهارته والغالب في مثله
 النجاسة منه فلو كان لتعارض الاصل والطاهر اظهرهما الطهارة عملا بالاصل
 فمن دلت على نيبان مدمني الخمر او اوائهم وبياب الضبابين والصبان الذين
 لا يتوقون النجاسة وطبن السوارع حيث لا يستيقن ومقبر شك في نبيها
 واوان الحمار المنديين بابس خمال النجاسة كالمجوس ونبات المنمكين
 في الخمر والثلوث بالجنس من اليهود والنصارى ولا يلحق بها ولا الذين لا يتدبرون
 باستعمال النجاسة كاليهود والنصارى فان الحنفية عليه الطن باليقين
 واستنبه انا طاهر بانا الغالب في مثله النجاسة اجهد منها وان رجحنا الاصل
 وهما طاهران وزنا الخلق الاصحاب القولين بما اذا غلب على الظن النجاسة
 لكن له شرط وهو ان يكون عليه الطن مسنده الى كون الغالب في مثله
 النجاسة فان لم يكن كذلك لم يلزم طهر القولين حتى لو راى طينة يتبول في
 ما ليس به وهو بعيد منه تجاه فوجد متغيرا وشك هل لعنه بالبول ام لعنه
 فهو يحبس نفس عليه الشايعي رضي الله عنه والاصحاب **فصل**
 الجمهور حكيوا بالنجاسة مطلقة وبعضهم قال ان كان عهد عن قرب
 عن غير متغير فهو نجس وان لم يجره اصلا او طال عهد فهو طاهر
 لاحكام البغير بطول المكث واعلم ان الامام الراعي رحمه الله اخص
 هذا الباب جدا وترك التمسك به وانا ان شا الله تعالى اشير الى
 معظم ما تركه قال اصحابنا يجوز الاجتهاد في المشتبهين من الطعامين
 والذين ونحوهما في الجنس والجنس طين وخل نجس احدهما وتوب
 وتواب وطعام وما ولنا وجه منكر انه لا يجوز في الجنس حيوان الشح
 الرحامد وغلظه ولو اشتبه لبنان ومعه ثالث مسفن الطهارة ان لم

لكن مضطرا الى شربه جاز الاحتياط فيهما وان اضطرر على الوضوء في المائ
 ومعه ثالث ولو اخبر بخاسه احد المستغنيين لعنه من يتبع حرمه عمل به ولم
 لجر الاجتهاد فان كان معه انا ان قال عدل بولع الطلب في هذا دون دال
 وقال اخر في دال دون هذا حكم بحاسه ما لاحتمال البولوغ في وقتين
 فان عينا وقتا بعينه عمل يقول او نعمتا على المختار الذي قطع به امام الحرمين
 وان استمر باقيا لمذهب انه سفلت خبرها وبحوز الطهارة بها وفيه طرق للاصحاب
 ونزاعات طويلة او صحتها في شرح المهدب والنبية ولو قال عدل
 ولخ في هذا الا ناهذا الطلب في وقت لذا قال اخر في هذا الطلب في ذلك
 الوقت سدا اخر فالاصح طهارة الينا للتعارض والنا في الحاسه لا سدا
 الكلاب ولو ادخل الطلب راسه في الينا واخرجه ولم يعلم ولو غره فان كان
 فيه يانسا فالما على طهارته وان كان رطبا فالاصح الطهارة للاصل والنا
 الحاسه للظاهر واذا توضى بالمطنون طهارته لم يمسس انه كان نجسا
 او اخبر عدل لزمه اعاده الصلاه وعسل ما اصابه الماس بده ولو به
 وتلقبه العشاء الواحد عن النجاسة والحدث جميعا اذا نوى الحدث على
 اصح الوجهين عند العراقيين وهو المختار خلاف ما حزم به الراعي وجماعه
 من الحاسه انهم انه لا بد من غسلين **ولنا قول** شاذ في الوسيط وغيره
 انه لا يجب اعاده هذه الصلاه كنظر من القبلة ولو توضى باحد المشتهين
 من غير اجتهاد وصلى رفلنا بالصحيح انه لا يجوز فبان ان الذي نوصى به هو
 الطاهر لم يصح صلاه قطعا ولا ركنه على الاصح ثلثا عنه ولنظيره في القبلة
 والوقت ولو استنبه الينا ان على رجلين فكل واحد طهارة الينا باجتهاد
 لم يقد احدها بالآخر ولو كانت الاثني بثلثه نجس وطاهران واجتهد فيهما
 ثلثه رجال وتوضى كل بآنا وامما واحد في الطبع واخر في الطهر واخر
 في العصر بثلثه اوجه الصحيح المشهور قول ابن الحداد يصح لكل واحد
 التي ام فيها والافتد الاول وتعين الثاني للبطان والثاني قول ابن
 القاص لا يصح له الا التي ام فيها والثالث قول الراعي المروزي يصح

التي

التي ام فيها والافتد الاول ان اقتصر عليه فان امدى ثانيا بطهارة
 وان زادت الاثني والمجهد وجز او سمح من رجال صوت حدث تناكرو
 فكل خارج على ما ذكرته وقد اوصى كل هذا با مثله واد لنظري شرحي
 المهدب والنسبة وقد ذكر الراعي رحمه الله المسئلة في باب صفه الامه
 وهذا الموضع اضيب ولو وجد قطعة لم يلقاه فان كان في البلد مجوس
 ومسلمون فخصه فان تحض المسلمون فان كانت في خرقه او مغل فلطاهر
 وان كانت ملقاة مشغوفة فخصه ولو استنبهت ميتة بمد كيا قبلد او انا
 بول باو التي ملد فله اخذ بعضها للاجتهاد بالاخلاق والى اي حد شرب
 وجمان مدكوران في البحر اصحهما الى ان سقى واحد والثاني الى ان
 سقى قدر لوبان الاختلاط به ابتداء منع الجواز **ولو كان له دنان** فهما
 ما يوعى يعرف منهما في ان افراي فيه فان لا يدري من ايها هي تحرى فان طهر
 له انها من احدها بعينه فان اعرف بمعرفت فالاخر طاهر وان كان
 بمعرفة فان طهر بالاجتهاد ان الفاء في الثاني فالاول على طهارته والى
 فهما بحسان وقد اكرت الزيادة في هذا الباب لمسيس الحاجة اليها
 وثبت منه بقايا حدتها كراهه كثر الاطالة والله اعلم

باب الاواني

هو يملكه اسماء المتحد من جلد والجلاد حكم بطهارته في حالين احدها اذا
 دكي ما كوك اللحم فجلده باق على طهارته كجمه ولو ذكي غير ما كوك فجلده
بخص لجمه **فل** ولو دمج حمارا من اوعين ما لا وكل للتوصل
 الى دمج جلده لم ينجس عندهما والله اعلم والثاني ان يدع جلد الميتة فيطهر
 بالارباع من مالول اللحم وعن الاجلد **الكلب** او الخنزير وفروعهما فانه لا
 يطهر قطعا واذا قلنا بالعدم ان الادمى نجس بالموت طهر جلده بالارباع
 على الاصح ولنا وجه شاذ منكر في التمه ان جلد الميتة لا نجس وانما
 امر بالدخ لا زاله الزهومة لم قال الاصحاب لعنه في الارباع بثلثه
 اشيا تزع الفصول وتطيب الجلد وصيرورته بحيث لو وقع في الماء

بعد الفساد والنتن ومن الاصحاب من يقتصر على نزع الفضول لئلا يمتزج
 الطيب والخبث وانه قالوا يكون الدباغ بالاشياء الحريفة كالشيب
 والقرظ وقشور الرمان والعنق وفي وجهه لا يحصل الا بشي أو قرط
 وهو غلط وحصل من نجس ونجس العين لذوق الحمام على الاصح منهما ولا
 يكفي التمسك بالتراب او الشمس على الصحيح ولا يجب استعمال المائي انما
 الدباغ على الاصح ويجب الغسل بعد ان دبح بنجس طهرا ولذا ان دبح
 طهرا على الاصح فعلى هذا اذا لم يغسله يكون طاهرا العين لتوابع نجس
 بخلاف ما اذا اوجبت المائي انما الدباغ فلم يسع له فانه يكون نجس
 العين وهل يطهر بمجرد نفعه في المائي لا بد من استعمال الادوية بانها
 وجهان **قل** اصحابا الساني وبه قطع الشيخ ابو محمد والآخر
 احوال امام الحرمين والمراد نفعه في ما لا بد والله اعلم واذا اوجبت
 الغسل بعد الدباغ اشترط سلامته من النقص بادوية الدباغ ولا يشترط
 ذلك اذا اوجبت استعمال المائي انما الدباغ **فرع** يطهر
 بالدباغ ظاهر الجلد فقطعا وباطنه على المشهور الجديد يجوز بيعه ويستعمل
 في المائعات ونضلي فيه ومنع التقدم طهارة الباطن والصلاة والبيع
 واستعماله في المايح **قل** ان رجلا هرب العرامين ولبس من
 الخراسانيين هذا القدم وقطعوا بطهارة الباطن وما يربط عليه
 وهذا هو الصواب والله اعلم ويجوز اكل البدنوع على الحديد ان
 كان مأكول اللحم والافلا على المذهب **قل**
 الاظهر عند الاكرس تحريم اكل جلد المأكول وقد بينى من هذا القسم
 مسائل منها الدباغ بالماء يغسل عليه ان افغى رضى الله عنه انه لا
 يحصل وبه قطع ابو علي الطبري وصاحب السائل وطلع امام
 الحرمين بالجصول ولا يغسل الدباغ الى فعل فلو اكلت الرخ الجلد في مائة
 فاندب طهر ويجوز استعمال جلد الميتة قبل الدباغ في اليابسات
 لكن يكره ويجوز هبته لا يجوز الوصية به واذا اظننا لا يجوز بيعه بعد الدباغ

في اجارته وجهان الصحيح المنع والله اعلم **القسم الثاني**
 الشعر والعظم اما الشعر والصفوف والوبر والریش نجس بالموت على
 الاظهر ولذا العظم على المذهب وييل كالشعر فان نجسنا الشعر في شعر
 الادمي فولان او وجهان بنا على نجاسته بالموت والاصح انه لا نجس
 شعره بالموت ولا بالانابة فان نجسنا عني عن شعرة وشعرتين فان لم نجس
قل قال اصحابنا يعني عن السير من الشعر النجس
 في الماء والثوب الذي يلقى فيه وضبط السير العرف وقال امام الحرمين
 لعل التليل ما تغلب انتافه مع اعتدال الحال واحلت اصحابنا في هذا
 العفو هل يخص بشعر الادمي ام بجميع الجميع والاصح التحميم والله اعلم
 واذا نجسنا شعر الادمي فاصح طهاره شعر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واذا نجسنا شعر غير الادمي فدبح الجلد وعليه شعر لم يطهر الشعر
 على الاظهر واذا لم نجس الشعر في شعر القلب والحرير وفروعهما وجهان
 الصحيح النجاسة سواء الفصل في حياته او بعد موته واما الانا من العظم
 فان كان طاهرا جاز استعماله والا فلا وطهارته لا يحصل الا بالدكاة
 في ما يحول اللحم الا اذا اظننا بالضعيف ان عظام الميتة طاهرة
قل قال اصحابنا ويجوز استعمال الانا من العظم
 النجس في الاشياء اليابسة لكن يكره كما قلنا في جلد الميتة قبل الدباغ
 ويجوز ابتداء عظم الميتة ولو راى شعره لم يعلم طهارته فان علم انه من
 مأكول اللحم طاهرا ومن غير نجس اولم يعلم فوجهان اصحابنا الطهارة
 ولو باع جلد ميتة لعدد باعه وعليه شعر فلو باع الجلود لا يطهر
 الشعر بالدباغ فان قال احتك الجلد دون شعره صح ولو قال الجلد
 مع شعره ففي صحته بيع الجلد القولان في لغزيق الصفقة ولو قال احتك
 هذا والخلق صح وصل وجهان والله اعلم **القسم الثالث**
 اما الذهب والفضة لم يستعمله لراهية تزيينه في التقدم وكرهية
 حرمة في الحديد وهو المشهور وقطع به جماعة وعليه السير ليسوى

في التحريم الرجال والنساء وسوا استعماله في الاكل والشرب والوضو
والاكل فلعقته الفضة والتطيب بما الورد من قارون الفضة والتنجس
تنجس الفضة اذا احتوى عليها ولا يخرج في اثنيان الراجحة من بعد وحرم
الخناد الا اذا من غير استعمال على الاصح ولا يستحق صانعه اجره ولا
يحب ان يشرب على داسره وعلى الثاني لا يحرم فتحب الاجرة والارش وحرم
ترين الخوانيت والبيوت والمجالس بها على الصحيح ولحرم الانا الصغير
كالمكحلة وطرف الغالية من الفضة على الصحيح ولا يحرم الاواني من الجواهر
النفيسة كالصنوبرج والمافوت والزربرجيد ونحوها على الاطهر ولا خلاف
انه لا يحرم ما نفاسته لصنفته ولا يكره ولو اتحد انا مرديد او غير وهو
ذهب او فضة ان كان حصل منه شيء بالعرض على النار حرم استعماله والادجها
ولو اتحد مرذهب او فضة وموته نجاس او غير يعلى الوجهين ولو غشا ظاهره
ورأته بالنجاس فطهره قال امام الحرمين لا يحرم ولا يكره على
الوجهين **قلت** الاصح من الوجهين لا يحرم والله اعلم

فروع المصنوب بالفضة فيه اوجه احدها ان كانت الضبة
صغيرة وعلى قدر الحاجة لا يحرم استعماله ولا يكره وان كانت كبيرة فوق
الحاجة حرم وان كانت صغيرة فوق الحاجة او ليس قدر الحاجة فوجهان
الاصح تكره والثاني يحرم والوجه الثاني ان كانت الضبة تلقاها الشارب
حرم والا فلا والمالك يكره ولا يحرم بحال والرابع يحرم في جميع الاحوال

قلت اصح الاوجه واشهرها الاول وبه قطع الثريا
المرامس والله اعلم ومعنى الحاجة غرض اصلاح موضع الكسر ولا يعتبر
العجز عن التضييب لغير الفضة فان الاضطرار يبيح استعمال اصل انا
الذهب والفضة وفي صلب الصغير والكبير اوجه احدها يرجع فيه الى
العرف والثاني ما يلبس على بعد كبير وما لا يصغير والمالك ما استوعب
حزام انا كاسفله او عروته او سفينة كبر وما لا يصغير **قلت**
المالك اشهر والاول اصح والله اعلم واما المصنوب بذهب فقطع الشح

الندري
او اسحق بخرمه بكل حال وقال الجمهور هو كالفضة **قلت**
وقد قطع بخرم المصنوب بذهب بكل حال جماعات غير الشح الى اسحق
مهم صاحب الحاوي والوالعاس الجرجاني والشح ابو الفتح نصر المقتدي
والعبدري ونقله صاحب التهذيب عن ابي ابي بن مظهر وهذا هو الصحيح
والله اعلم وهل يستوي بين الذهب والفضة في الصغير والكبير قياس
الباب نعم وعمر الشح الى محمد لا فان قليل الذهب تكسيرا للفضة
فيقوم صنبة الفضة المباهجة وبها قد رها من المذهب ولو اتحد لانا
حلقه فضة او سلسله او راسا قال في التهذيب يجوز وفيه نظر واحتمال
قلت وقد اثنى صاحب التهذيب جماعة ولا تغل فيه خلافا

قال اصحابنا لو شرب بكفه وفي اصبعه خاتم او في فمه دراهم او في
الانا الذي شرب منه لم يكره ولو ابلت الدراهم في الانا بالمسامة فهو
كالفضة وقطع الناصي حسن بجواز ولو باع انا الذهب او الفضة
صح بيعه ولو توضع منه صح وضوه وعصى بالفضل ولو اكل او شرب عصى
بالفضل وكان الطعام والشراب حلالا وطريقته في اجتناب المعصية
ان يصب الطعام وغيره في انا اخر ويستعمل المصوب فيه والله اعلم

باب صفة الوضوء

له فروض وسنن فالفروض ستة الاول النية وهي فرض في طهارات
الاحداث ولا يجب في ازالة النجاسة على الصحيح ولا يبيع وضوءه اصيل ولا
غسله على الصحيح ولا يجهان على وجه ويصح الغسل دون الوضوء على وجه
فصلي به اذا اسلم والتأبى بالمغتسل من الحيض يجل وطهرها الزوج المسلم لغيرها
على الصحيح ولا يبيع طهره المرند بالاحلاف ولو وضع مسلم او تنم لم ارتد فسلته
اوجه الصحيح سطل تنم دون الوضوء والمائي بطلان والمالك لا يبطلان
ولا يبطل الغسل بالاراء وبيل هو كالوضوء وليس بشي اسأ وقت النية
فلا يجوز ان يتأخر عن غسل اول جرم من الوجه فان طارت الجز المذكور ولم
تتقدم ولم يتق بعد صح وضوءه لكن لا يثبت على سنن الوضوء المتقدمه

فصل وفي الحادي وجه انه باب عليها والله اعلم
وان قدمت النية من اول الوضوء واستقيمتها الى غسل حرمن الوجه
صح وحصل ثواب السنين وان اقربت سنة من سنته المقدمه
وهي التيمم والسؤال وغسل الكف والمضمضة والاستنشاق
لم عرت قبل الوجه فثلثه اوجه اصحها الاصح وضوءه والمالي يصح
والمالي يصح ان اقربت بالمضمضة والاستنشاق دون ما قبلها
ولذا وجه ضعف ان ما قبلها ليس من سنن الوضوء مندوبه في اوله
لامنه والصواب انها من سنته **فصل** هذا المذكور في
المضمضة والاستنشاق هو ما اذا لم يغسل معهما شي من الوجه
فان الغسل يثني الوجه اجزاء ولا يضر الغروب لعله وان لم ينوي بالغسل
الوجه اجزاء ايضا على الصحيح وقول الجمهور فعلى هذا احتاج الى اعاده
غسل ذلك الجرم مع الوجه على الاصح والله اعلم اما لنية النية فالوضوء
حزبان وضوء رفاهيه وضوء ضروره اما الاول فينوي احد
امور ثلثه احدها رفع الحدث او الطهارة عن الحدث وعجزه ذلك
وقيه وجه انه ان كان ما سمح حذف لم تجزئه رفع الحدث بل يتعين
فيه الاستباحة ولو نوى رفع بعض الاحداث فوجه اصحها يصح
وضوءه مطلقا والمالي لا والثالث ان لم ينف ما عداه صح والا فلا
والرابع ان نوى رفع الاول صح والا فلا والخامس ان نوى الاخير
صح والا فلا هذا اذا كان الحدث المنوي وانما منه فان لم يكن بان
بال ولم ينم نوى حدث النوم فان كان غالطا صح وضوءه طوعا وان
تعمد لم يصح على الاصح **الامر الثاني** استباحة الصلاة او
غيرها مما لا يطهر من الطواف وسجود التلاوة والشكر
فادانوى احدها ارفع حدثه ولنا وجه انه لا يصح الوضوء عليه الاستباحة
وهو غلط وان نوى استباحة صلاة بعينها ولم ينف غيرها صح الوضوء
لها وغيرها وان نوى صح ايضا على الاصح ولا يصح في الثاني ولا يصح في الثالث

لما نوى

لما نوى فقط ولو نوى ما يستحق له الوضوء لزمه الفراغ والجلوس في المسجد
وسماع الحديث وروايت لم يصح على الاصح ولو نوى تجديد الوضوء فعلى
الوجهين ومثل لا يصح قطعاً ولو شكا في الحدث فتوضأ مخطا فتيقن
الحدث لم يحدبه على الاصح لانه توضأ مترددا وقد زالت الضرورة باليقين
ولو يقن الحدث وشك في الطهارة وتوضأ بان محدثا اجراه طوعا لان
الاصل بقاء الحدث فلا يضر التردد معه ولو نوى ما لا يستحق له الوضوء كدخول
السوق لم يصح **الامر الثالث** فرض الوضوء او اذا الوضوء
ودلك ذات طوعا وان كان النوى صدقا **فصل** اذا نوى احد
الامور الثلاثة وتصدع ما يحصل بلا قصد بان نوى رفع الحدث والتبرد
او رفع الخبائث والتبرد فالصحيح صحه طهارته ولو اغتسل حبس يوم
جمعه بنية الجمعه والجنابة حصل على الصحيح ولو اقتص على نية الخبائث
حصلت الجمعه ايضا في الاظهر **فصل** الاظهر عند الاكرن
لا يحصل والله اعلم ولو نوى بصلاته الفرض وتيمم المسجد حصل
وطوعا ولو نوى رفع الحدث لم نوى في استباحة طهارته التبرد فان كان ثارا
لنية رفع الحدث فهو بمنزلة استباحة على الصحيح وان كان عاقلا
لم يصح ما الى به لعد ذلك على الصحيح **فصل** وضوء الضرورة فهو
وضوء المستحاضة وسلس البواب وكحوها ممس به حدث دائم والافضل
ان ينوي رفع الحدث واستباحة الصلاة وفي الواجب اوجه الصحيح
الله يحب نية الاستباحة دون رفع الحدث والمالي يحب الجمع بينهما
والمالي يجوز الاقتصار على استباحة ثبات لم ان ثوب فربضه واحده
صح بطوعا والله مقتضى طهارتها وان ثوب نافله معينه وثبت غيرها
فعلى الاوجه الثلاثة المستدعة في غيرها **فصل** لو كان
يتوضأ ثلثا فغسل لمعة في المرة الاولى فان غسلت في الثانية او الثالثة
وهو يقصد التفضل او الغسل في تجديد الوضوء فوجها ان الاصح في الصور
الاولى تجزيه وفي مسئلة التحديد لا تجزيه **فصل** ولو

ينفي المعة في وضوءه او غسله ثم نسي ان يوضا او اغتسل فاعاد الوضوء
 او الغسل منه الحدث اخره وتكمل طهارته بلا خلاف والله اعلم ولو فرق
 النية على اعضائه فنوى عند الوجه رفع الحدث عنه وعند اليدين
 والراس والرجل كذلك صح وضوءه على الاصح والخلاف في مطلق
 النية على الصحيح المعروف وقيل هو ممن نوى رفع الحدث
 عن كل عضو ونفى عنه دون ما قصر عليه واذا قلنا في مسك المعة لا
 يقتضي الحصول في الثانية بل يبطل ما مضى ام ينفي عنه وجهها فنفي
 النية ان جاز لنا النية جاز البناء والا فلا ولا يشترط اضافة الوضوء
 الى الله تعالى على الاصح **فصل** قال اصحابنا سجد
 ان نوى قبله وتلفظ بلسانه فاستبان في سنن الوضوء ان انصر
 على القلب اجزاء او على اللسان فلا وان جرى على لسانه حدث او برد
 في قلبه خلافه فالاعتبار بالقلب ولو نوى الطهارة ولم يدل على الحدث
 لم يجز على الصحيح المخصوص ولو نوى مغتسله عن جيب ثيابك روي
 من وطئ فوجه الاصح يستعمل الوطئ والصلاة وكل شيء يقع على
 الغسل واللباس لا يستعمل شيئا والثالث يستعمل الوطئ وحده ولو نوى
 ان يصلي بوضوء صلاه وان لا يصليها لم يصح لدواعيه وتناقضه ولو
 لم يأت في نية مكرها فنوى فيه رفع الحدث صح وضوءه ولو غسل
 الموضع اعصابه الارجلية لم سقط في نية الغسلتة وهوذا الركنية
 صح وضوءه وان لم يكرها والا لم يحصل غسل الرجلين على الاصح
 ولو احرم بالصلاة ونوى الصلاة ودفع غريمه صح صلاته
 فانه في الشامل ولو نوى طمح الوضوء بعد الفراغ منه لم يبطل على الصحيح
 وكذا في اتنايه على الاصح وتستأنف النية لما بقي ان جازنا نيتها
 والاستأنف الوضوء والله اعلم **الفرض الثاني**
 غسل الوجه ويجب استنجاؤه بالغسل وحده من مبتدأ تشطيع
 الجبهة الى منتهى الدقن طولا ومرا الاذن الى الاذن عرضا ويدخل

العاين

العاينان في حد الطول ولا بدحلا في العرض وليست الزعنجان
 من الوجه وهما البياضان المكتفان الناصية اعلى الجبين ولا
 موضع الصلح وهو ما انحسر عنه الشعر فوق ابتداء التسطيع واما
 البندغان وهما في جانبي الاذن بفضلان بالعداين فالاصح انهما ليسا
 من الوجه ولو ترك الشعر فعم الجبهة او بعضها وجب غسل ما دخل
 في الحد المذكور وفي وجهه صغيف لا يحب الا اذا عجزها وموضع الحد
 من الراس امر الوجه على الاصح وهو الذي ينب عليه الشعر الخفيف
 من ابتداء العذار والزعد واما شعور الوجه فتسيمان حاصلة في حد
 الوجه وخارجة عنه والحاصلة نادرة الكثافة وغزها فالنادر الخفيف
 والاهداب والشاربين والعداين وهما المحاذيان للادنين من
 الصدع والعارضين يجب غسل طاهر هذه الشعور وباطنها مع البشرة
 بحرثا وان كثرت ولنا وجه شاذ انه لا يحب غسل منبت ثينتها وغير
 المادرة شعر الدقن والعارضين وهما الشعران المنحطان عن محاذاه
 الادنين فان كان خفيفا وجب غسل طاهره وباطنه مع الشعر وان
 كان كثيفا وجب غسل طاهر الشعر فقط وحلى بول قدم وصل وجهه
 انه يجب غسل البشرة ايضا وليس بشي ولو حنف لعطه وكثف لعصه
 فالاصح ان الخفيف حكم الخفيف المتحضر والكثيف حكم الكثيف المتحضر
 والمائي للجميع حكم الخفيف واما صنبه الخفيف والكثيف فالصحيح
 الذي عليه الاثرون وهو طاهر النض ان الخفيف ما تثرأ الشعر
 لحته في مجلس الخطاب والكثيف ما يمنع الرويه والمائي ان الخفيف
 ما يصل الماء منبته من غير ما لفته والكثيف ما لا يصله الا ما لفته
 ويلحق بالبادري في الحكم المذكور لحيه امرارة وحش مشكل ولذا عتقه
 الرجل الكثيف على الاصح وعلى المائي هو شعر الدقن **المسألة**
الثاني الخارجة عن حد الوجه من الجبهة والعارض والعداين
 والتسبال طولا وعرضا والظاهر وجوب افاضه الماء عليها وهو

من فوق

عسل طاهرها والماء لا يحب شئ وقيل يجب غسل الوجه الباطن
من الطبقة العليا وقبل يجب غسل السبال فطحا والمذهب الاول
قلت قال اصحابنا يجب غسل جزء راسه ورقبته
وما تحت دونه مع الوجه لينتفع استيعابه ولو طلع الفه او سقطت
لزومه غسل ما طهر بالقطع في الوضوء والغسل على الاصح ولو خرج
من وجهه سلعة ونزلت عن حد الوجه لزومه غسل جميعها على المذهب
وقيل في النازل قولان ويجب غسل ما طهر من حمة السفين ويسحب
غسل الرعش ولو خلق له وجهان وجب غسلهما ويسحب ان يأخذ
الماء بيديه جميعا والله اعلم **الفرض الثالث** غسل
الدين مع الرقوى فان قطع مرفق المرفق فلا فرض عليه ويسحب غسل
ما في العضد لئلا يخلو العضو عن طهاره وان قطع تحت المرفق وجب غسل
باقى محل الفرض وان قطع مفصل المرفق وجب غسل راس العظم الباقي
على المذهب وقيل فيه قولان ولو كان له يدا من جانب فتارة تتميز الزايد
عن الاصله وباقه لا فان لم يمت وخزجت من محل الفرض امام الساعد
وامام المرفق وجب غسلها مع الاصلية الزايدة كالاصبع الزايدة والسلعة
وسواها اذا طولها الاصلية ام لا وان خزجت مرفق محل الفرض
ولم تحاذ محل الفرض لم يجب غسل شئ منها وان حادته وجب غسل
المحاذي وحده على الصحيح المنصوص وان لم يتميز وجب غسلها جميعا
سواء خزجت من المنكب او الكوع او الدراع ومن امارات الزايد ان تكون
ما حشيه العرق والاخرى معتدلة ومنها نقض الاصابع وفقد البطش
وضعه **قلت** ولو طالت اطرافه وخزجت عن روس
الاصابع وجب غسل الخارج على المذهب وقيل قولان كالشعر
النازل من اللحية ولو نبت على ذراعه او رجله شعر كثيف وجب غسل
طاهره وباطنه مع البشرة تحتة لئلا يورث ولو قضا لم قطع فيه او رجله
او خلق راسه لم يلزمه نظيره ما انكشف فان قضا لزومه غسل ما

ظهر

ظهر وان حصل في يده ثقب لزومه غسل باطنه لانه صار طاهرا وان
لم يقدرا الاطعم والمريخ على الوضوء لزومه تحصيل من يوصيه امامه
واما باجن المثل اذا اوجدها فان لم يجد من يوصيه او وجهه ولم يجد
الاخره او وجدها فطلب اكثر من اجن المثل لزومه ان يغسل باليد
ويعيد يده فان لم يقدرا على التيمم صلى على حاله واعاد والله اعلم
الفرض الرابع مسح الرأس والواجب منه ما
يفلح عليه الاسم ولو بعض شعره او ثقله من اللبش وفيه وجه شاد
يشترط ثلاث شعرات وعلى هذا الشاد لا يشترط قدرها من اللبش
اذا اقتصر عليها وقيل يشترط وحش اقتصر على اللبش يجوز وان كانت
مستوية بالشعر على الصحيح بشرط الشعر المسح ان لا يخرج عن
حد الرأس لو مد سبطا كان او جعدا ولا يضربها وزنه منبته على الصحيح
ولو غسل راسه بذلك مسحه او التي عليه قطره ولم تغسل عليه او وضع يده
التي عليها الماء على راسه ولم يمسحها اخراه على الصحيح ولا يسحب غسل
الرأس فطحا ولا يبره على الاصح بخلاف الحف فان غسله تعيب
قلت ولا تغسل اليد للمسح بل يجوز باصبع او خنصره
او خزقة او غيرها وبحزبه مسح غرضه والراه بالرجل في المسح ولو
كان له راسان اجزاء مسح احدها وقيل يجب مسح جزء من كل رأس
والله اعلم **الفرض الخامس** غسل الرجلين مع
الكعبين وهما العظمان النابتان عند مفصل الساق والقدم
وحكي وجهه انه الذي فوق مشط القدم **قلت** هذا الوجه
مستكمل غلط والله اعلم وحكم الرجل الزايد ما سبق في اليد ومراد
الاصحاب بقولهم غسل الرجلين فرض اذا لم يمسح على الحف او ان الاصل
الغسل والمسح بدل **فرض** من اجمع عليه حدان اصغر
والكبريه اوجه الصحيح يكفيه غسل جميع البدن بنية الغسل وحده
ولا ترتب عليه والماء يجب بنية الحدس ان اقتصر على الغسل والماء

حب وضوء مرتب وعسل جميع البدن فان شاق قدم الوضوء وان
 شاق اخره والرابع حب وضوء مرتب وعسل باقي البدن هذا كله اذا
 وقع الحديان معا او سقى الاصغر فلو سقى الاكبر فطهرت فان
 اصحهما طرد الخلاف والماني القطع بالاهتمام بالغسل ولو غسل جميع بدنه
 الارجله لم يحدث فان طننا بالوجه الثالث وجب وضوءه بل للحدث
 وغسل الرجلين للجنابه تقدم ايها شاق فليكون الرجل مضبوطة مرتين وان
 طننا بالاربع وجب غسل الرجلين بعد اغصا الوضوء ويكون غسلهما
 واقعا عن الحدث والجنابه جميعا وان طننا بالصحيح فعليه غسل الرجلين
 عن الجنابه وغسل سائر الاعضاء الوضوء عن الحدث فان شاق قدم الرجلين
 وان شاق اخرها او وسطها وعلى هذا يكون الماني به وضوءا خاليا عن غسل
 الرجلين فاما اغسلان عن الجنابه خاصه ولا يختص هذا بالرجلين
 بل لو غسل الحب مرتين ما سوى الرأس والرجلين او البدن والرأس
 والرجلين كان حكمه ما ذكرنا **قلت** الصحيح في الصور المذكورة
 انه حب الترتيب في اغصا الوضوء الثلاثة وهو مخير في الرجلين ما ذكرنا
 وقبل هو مخير في الجمع وصل حب الترتيب في الجميع يجب غسل الرجلين
 بعد اغصا الثلاثة والله اعلم **الفرض السادس**
 الترتيب فلو تركه عمدا لم يصح وضوءه لكن يعتد بالوجه وما عسله لجه
 على الترتيب ولو تركه ناسيا فقبول ان مشهور ان الحديد لا يحزبه ولو غسل
 ارجله النفس اغصاه دفعه باذنه لم يحصل الا الوجه على الصحيح وعلى الماني
 يحصل الجميع اما اذا غسل المحدث جميع بدنه فان امكن حصول
 الترتيب بان الغسل في الماء ومكت زمانا ثانيا في الترتيب اجزاه
 على الصحيح وان لم تنان بان الغسل ولم يكت او غسل اساقه قبل
 اعاليه لم يحز على الصحيح ولا خلاف في الاعتداد بغسل الوجه في الصور
 اذا قارنته النبيه هذا كله اذا نوى رفع الحدث فان نوى الجنابه فلا يصح
 انه كفيه الحدث والماني لا يحزبه بحال الا الوجه **قلت**

الاول

الاصح

الاصح عند المحققين في مسيله الانكاس بلامكت الاخر والله اعلم
فصل خرج منه بلل يجوز ان يكون منيا ومديا واشتبهه
 فيه اوجه احدها حب الوضوء فقط فلو عدل الى الغسل كان للحدث
 اعتقيل والماني لحب الوضوء وعسل سائر البدن وعسل ما اصابه
 البلل والثالث وهو الاصح مخير بين التزام حكم المنى وحكم المذي فان
 اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما اصابه وصل لا يجبان
 وليس بشي ويحزى هذا الخلاف فيما اذا اوجح حنفي مشكل في ذبر رجل
 فمما يتقدر ذكره الحنفي جنبان والانه قد بان وادان وضوءا وحب
 عليهما الترتيب وفيه الوجه المتقدم وليس بشي **فصل**
 واما سائر الوضوء فكيف احداها السوال وهو سنة مطلقا ولا يكره
 الاجد الزوال لصايم وفي غير هذه الحاله مستحب في كل وقت وتيا له
 استحبابه في احوال عند الصلاه وان لم يكن مغيرا الفهم وعند الوضوء وان
 لم يصل وعند قراه القرآن وعند اصفرار الاستبان وان لم يغير الفهم
 وعند تغير الفهم بنوم او طول سكوت او ترك اكل او اكل ما له راحه
 كرهه او غير ذلك وحصل السوال مخرقه وكل حنفي من بل لكن
 العود اولى والارال منه اولى والافضل ان يكون بيابسا قد تذي
 بالماء ولا يحصل باصبع حشته على اصح الوجه والمالك حصل عند عدم
 العود ونحوه وسحب ان يستاك عرضا **قلت**
 في جماعات من اصحابنا الاستيان طولا ولنا قول عريب انه لا
 يكره السوال لصايم بعد الزوال وسحب ان سدا بجانب فمه
 الامن وان يعود للصبي السوال ليألفه ولا بأس ان يستاك
 بسوال غيره باذنه وسحب ان يمر السوال على سقف حلقه
 اخر الا لطيفا وعلى كراسي اضراسه ونوى بالسوال السنه ن
 وليس السوال الصا عند حوله بيته واستيفنا ظه من نومه للحدث
 الصحيح بهما والله اعلم **الثانيه** ان يقول في استدا وضوءه

فيه احتمال عجب وقد صرح الصحابة بأنه يتدارك في غير
العمد ومن صرح به المحاملي في المجموع والجرجاني في التمهيد
وقد اوضحته في شرح المهدب فالك اصحابنا وسبح
الاسم في ابتداء كل امر ذي بال من العبادات وغيرها
حتى عند الجماع والله اعلم **الثالث**

ولا تترك الكراهة الاغتسالها بل اغتسل بها قبل الغسل بوضوء عليه في
البويطي وصرح به الاصحاب للحدث الصحيح قال
اصحابنا اذا كان المائي انا كبير او صغيرة مخوفه بحث لا يمكن
ان يصب منه على رءوسه وليس معه ما يغترف به استعان
بغيره او اخذ الماء بغيره او طرب ثوب نظيف ونحوه والله اعلم
الرابع المضمضة والاستنشاق ثم اصل هذه

واما في هذه الايام فكل من كان له
 من هذه الامور فليعلم ان الله
 قد جعل في هذه الامور
 ما هو خير من كل ما كان
 في الدنيا من قبلها
 واما في هذه الايام فكل من كان له
 من هذه الامور فليعلم ان الله
 قد جعل في هذه الامور
 ما هو خير من كل ما كان
 في الدنيا من قبلها

اسم الله تعالى وسبح اسمك بحضرة صاحبك فلم يسمعها نسخ الاذن بما هي اكلية لانه
جديد وبموجب الصالحين بما جديد على المشهور وفي قول شاذي محتمل بيقينه
بل الاذن **فصل** وبموجب الصالحين لا تأخذوا ان ابن سريج رحمه الله كان

مع الرقبه ومثل مؤسسه ام ادب فيه وجهان والثنيه والادب شتر كان
اصل الاستعجاب لان الثنيه تكثر شأها والادب دون ذلك ثم الاكثر فلهذا
ينافي بل الراس والادب وقيل بما جدي **قل** ودب كبير ومن
احتجنا الي انها لا تمسح لانه لم يثبت فيها شي اصلا ولهذا لم يذكر الشافعي

A close-up photograph of a piece of aged, yellowed paper. The paper has a mottled appearance with numerous dark brown and black spots, likely foxing or water damage, scattered across its surface. The texture appears slightly rough and uneven.

وقد اوجبه في شئ من هذه
الستة في ابتداء كل امر ذي بال من العبادات وغيرها
حتى عند الجماع والله اعلم **الثالث**
عسل الفم قبل الوجه سوا فام من النوم او شك في حاسه
المد او اراد عمنس به في الانام لم يكن شئ من ذلك لكن ان
اراد عمنس به في انا قبل غسلها لم يكن ان لم يسبق طهرها
فان يتيقنهما فوجها الاصح لا يكره الغمس **الرابع**
ولا تروا الكراهه الا بغسلها ثلثا قبل الغمس نص عليه في
البويطي وصرح به الاصحاب للحدث الصحيح **الخامس**
اصحابنا اذا كان المائي انا كبير او صغره مخوفه بحث لا يمكن
ان يصب منه على يده وليس معه ما يغترف به استعان
بعض او اخذ الما بفيه او طرب ثوب نظيف ونحوه والله اعلم
المضمضه والاستنشاق ثم اصل هذه **الرابع**
السنه تحصل بوصول الما الى الفم والانف سوا كان يعرفه
او اكثر وفي الافضل والمائي الجمع بينهما افضل والطريق
الثاني الفضل افضل قطعاً وفي كفيته وجهان احدهما
بمضمض من عرفه ثلثا واستنشاق من اخرى ثلثاً
والمائي ست عرفات وبعدم المضمضه على الاستنشاق
شروط على الاصح وقبل يستحب وفي كفيه الجمع وجهان
الاصح ثلاث عرفات بمضمض من كل عرفه واستنشاق
من كل عرفه ثلثاً

ادرع فناد ونها ولو اناخ راحته ويستريحها لو جلس ومدة او يفر او ارجى
ذليله حصا الغرض ومنها ان لا يستقبل الشمس ولا القمر بوجهه لا في
الصحر او في البنيان وموئني تريحه قات جناحه ويحب الاستد بار
ايضا والجهور اقتصر واغلى النبي عن الاستقبال ومنها ان كان جانيا او بين
يديه سائر فالادب ان لا يستقبل القبلة ولا يستديرها فان كان محرا
لم يستد بشي حرم استقبالها واستد بارها ولا يحرم ذلك في البنا ومنها ان
تخلي في مخدش الناس وان لا يتوك في البناء الراد الكبر والنبي عن القليل
اشد وفي الليل اشد وان لا يتوك في ثقب وان لا يجلس محض غشايط ولا يوك
ولا يتوك في مهبط وان يستد في جلوسه على جله السير وان بعد اعمار الاستعا
عنده قبل جلوسه وان لا يستد في الموضع فضا كاحاجة بل ينقل عنه فان
كان يستد في محرم ينقل **قلت** مذ في غير الاخليه المتخذ لذلك
اما الاخليه المتخذ فلا ينقل فيها المشقة ولانه لا يناله رشاش والله
وان لا يتنجس ما فيه شي من القذر او ذكر الله سبحانه وتعالى اورسوله
صلى الله عليه وسلم فحاشم ودرهم وكوبهما ولا يختصر هذا الاذات بالبنيان
بالجمع الصحر اهل الصحف فلو غفل عن نزاع الخاتم حتى اشتعل بقصا كاح
ضمه عليه وان يقدم في الدخول جله السير وفي الخروج التيمم وسوا
في هذا الادب الصحر او البنيان في الصحف فيقدم السير اذا بلغ مقعد
في الصحر او يقدم التيمم في البنيان وقيل يختص بالبنيان وان يستد في
وترد في عند انقطاع النبوت ويخرج حشا الا حليل يقطر وكوف **قلت**
يكن استقبال بيت المقدس واستد بان يتوك او غايط ولا يحرم ولا يكن
الجماع مستقبل القبلة ولا مستد برها لا في بنا ولا صحر عندنا وان استصحا
ما عليه اسم الله تعالى نكروا على الحلالا حرام والسنة ان يقول عند دخ
الحلال بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الجبن والكهايت ويقول اذا خرج عفر
الحمد لله الذي اذن عني الاذي وعافاني وسوا في هذا البنيان والصحر
ولا يرفع ثوبه حتى يدنو من الارض ويشله اذا قام قبل اتصافه ويكن ان

ذكر

يحيى

بذكر الله تعالى او يتكلم بشي قد اخرجوه الا يضره فان عطف حمد الله تعالى
عليه ولا يحرك لسانه وكذا يفعل حال الجماع والسنة ان يبعد عن الثا
وان يتوك في مكان لا يرتد عليه فيه بوله وكذا في قارعة الطريق وعند القو
وحرم النبوك على القبر والسجد فلو نالت شيانا في المسجد فهو حرام على الاصح
وسجدة لا يدخل الحلافا فيا ولا مكشوف الرأس وان لا ينظر الى بنا يخرج منه
ولا الى فرجه ولا الى الشنا ولا يعيت يديه ولا يلمس النبوك في الانا ويحرم قائما
بلا عذر ويكن اطالة القعود على الحلا والله اعلم **مسألة** فيما يستد
منه اذا خرج من البدر بحس لا يتقص الطهر لم يجري فيه الحجر واتا الحار
الذي يتقص الطهر فان كان زحاما لم يجب الاستنجا وان كان غيره وخرج الخارج
الذي يتقص من منفح غير السيلين في اجرا الحجر فيه خلاف فياتي في الباب
الا اني ان شاء الله تعالى وان كان خارجا من السيلين يوجب الطهارة الكبر
كالتي في الحيف وجب الصل ولا يجر الاقتصار على الحجر **مسألة** صرح صاحب
الحادي وغيره بجواز الاستنجا بالحجر من دم الحيض فايدته فمن انقطع حيفها
واستنجت بالحجر ثم تيممت لم يفسد من صلت ولا اغادة والله اعلم وان
وجب الصغر فان لم يكن ملوثا كالدودة والحضاة لا رطوبة لم يجب الاستنجا
على الاطهر **قلت** والعين اليابسة كالحضاة صرح به صاحب الشاغل
واخرون والله اعلم وان كان ملوثا نادرا كالدنم والقيح والمدي فتلاشه طرق
الصحف قولنا انظر مما يجري الحجر والثاني بتعين الماء والطريق الثاني يجري الحجر قطعا
والله اعلم والثالث ان خرج النادر فغسل بالعتاد في الحجر وان تحض النادر بين
الماء وان كان الحار ملوثا معتادا ولم يجاوز المخرج فله الاقتصار على الحجر
قطعا وكذا ان جاوز المخرج ولم يجاوز المعتاد على المذهب وشدة الغلط
من قال فيه فوك اخر انه بتعين الماء فان جاوز المعتاد ولم يخرج الغايط عن
الايتين اجزا الحجر ايضا على الاطهر وقيل قطعا وقيل بتعين الماء قطعا واليو
كالغايط والحشفة كالايتين وقال ابو اسحاق المروزي اذا جاوز النبوك
الثقب بعين الناقط والمذهب الاول ولو جاوز الغايط الايتين والنبوك

بر

ج

ك

1

المحشفة غير المتألف يدور متواجا ودون وقيل في غير المجاور والخللا
وليس بشي وحيث اقتصر على الحجر فشرطه ان لا يتقل الخاسنة عن الموضع الذي
اصابته عند الخروج وان لا يحف متاعا على المخرج فان فقد احداهما بعين الماقلعا
وقيل ان كان الجاف بحيث يقلعه حجر اجزاء الحجر **فصل** في ما يستحب به
غير المتألفه شروط احدها ان يكون طاهرا فلو استنجى بحجر غير المتألف على الصحيح
وعلى الثاني بحجره الحجر ان كان الحجر جامدا الشرط الثاني ان يكون متشقا
قالوا للخاسنة فلا يجزي رجاح وقصب وحديد امس وفخر خور وثراب
متناثر ويجزي فخ وثراب صلبان وقيل في التراب والفخ قولان مطلعا
وليس بشي وان استنجى بما لا يتقلع لم يجزه وان انقي فان نقل الخاسنة تغير المتألف
والاجزاء الحجر ولو استنجى برطب من حجر او غيره لم يجزه على الصحيح
الشرط الثالث ان لا يكون تحت ثياب ولا يجوز الاستنجاء بمطعم كالكبر والعظم ولا الجا
شبه عليه لم يحدث وفقه وفي جزو الحيوان المتقلع كاليد والعقب وذناب
جوار وجوار الصحيح لا يجوز وقيل يجوز يده نفسه دون يده غيره وقيل عكسه
وجوز بقطعة ديب وقصه وجوز برقيق خشبه على الصحيح كما يجوز بالدجاج
قطعا واذا استنجى بحجر عصى ولا يجزه على الصحيح لكن يجزه الحجر بعده الا
ان ينقل الخاسنة وانما الخلد الطاهر فالأظهر انه ان كان مذبوغا جاز
الاستنجاء به والا فلا والثاني يجوز مطلقا والثالث لا يجوز ولو
استنجى بحجر ثم غسله وبس خاز الاستنجاء به وان استنجى بحجر فلم يبق
على الخلل شي فاستعمل الثاني والثالث ولم يتلوا خازا استنجاء بها من غير غسل
على الصحيح **فصل** في كيفية الاستنجاء اذا استنجى جامدا وجب الاتفا
واستيفان ثلاث مسحات باخرى حجر او متافى معناه او باحجار ولو حصل الاتفا
بدون ثلاث وجب ثلاث وفي وجه يعني الاتفا وهو شاد أو غلط واذا لم يتخذ
الاتفا ثلاث وجب الزيادة فان حصل برابع استحب الايتان خامس وفي
تعينه الاستنجاء وجه اصحها مسح بكل حجر جميع المحل فيضعه مقدم الصلحة
اليميني ويدبر على الصلحة اليسار فيكون موضع ابتدائه ويضع الثاني

مقدم

مقدم الصلحة اليسرى ويفعل مثلك ذلك ومسح بالثالث الصلحة اليسرى والوجه
الثاني مسح كحجر الصلحة اليميني والثاني اليسرى والثالث الوسط والوجه
الثالث مسح بالاول من مقدم المسرة الى اخرها والثاني من اخرها الى
اولها وتعلق الثالث وهذا الخلاف في الافضل على الصحيح يجوز عند
كل قابل الغدول الى الكيفية الاخرى وقيل لا يجوز **فصل**
وقيل يجوز الغدول من الكيفية الثانية الى الاولى دون عكسه والله اعلم وشي
ان يضع الحجر على موضع طاهر يقرب الخاسنة ثم يمسح على المحل يديه قليلا
قليلا فان امر ونقل الخاسنة من موضع الى موضع غير المتألف امر ولم
يلزم ولم ينقل الصحيح انه يجزه والثاني لا يلزم الاداة **فصل**
المسح ان يستنجى اليسار فان استنجى بيمينه باليمين ومسح باليسر واذا
استنجى بيمينه من يوليا وغايط او رجل من غايط بالحجر مسح بيمينه ولم
يستغن بيمينه في شي واذا استنجى الرجل من البول بجلد او صخر عظمه
وتحود لك اسك الذكر بيمينه ومسحه على ثلثه فواضع وان استنجى بحجر
صغير استحب بيمينه او بيمينه رجليه او تخايل عليه ان امكه والذكر
في يمينه فان لم يتمكن واضطر الى اليسار الحجر يده امسه باليمين واذا ذكر
باليسر وحرك اليسار وحده فان حرك اليمين وحركها جميعا كان استنجاء
باليمين وقيل ياخذ الذكر باليمين والحجر باليسار وحركها وليس بشي **فصل**
الافضل ان يجمع في الاستنجاء المتألف والجامد ويقدم الجامد فان اقتصر المتألف
افضل **فصل** الخنثى المشكك من الغايط فيمنه وليس له الاقتصار على
الحجر في البول الا اذا قلنا من انفتح له دون المعدة يخرج من انفتاح الاصلا
يتنقص وضوءه باخراج مية ويجوز له الاقتصار على الحجر انما الرجل فيمنه
بين المتألف والحرك وكذا المرأة البكر وكذا الثيب فان خرج بولها فوق مدخل الذكر
واخالك انها اذا بالت ترك البول في مدخل الذكر فان حققت ذلك تغير المتألف
والاجاز الحجر على الصحيح والواجب على المرأة غسل ما يطرأ اذا حلت على القدمين
ووجه ضعيف يجب على الثيب غسل باطن فرجها **فصل** ينبغي ان يستنجى قبل

في الاستنجاء

الوضوء واليتم فان قلتم انما على الاستنجاء الوضوء وان لم يتم على الظاهر الاول
 والثاني صحاح والثالث لا يحار ولو تم على يده نجاسة فهو كما لستم قبل
 وقبل يصح قطعاً كما لو تم مكشوف العورة واذا اوجبت الدودة والحياة
 والبعث اجزا الحرج المذهب وقيل فيه القولان في الدم وغيره من النادر
 اشهر وموقوف الجمهور ولكن الصواب الاول ولو وقع الخارج من الا
 على الارض ثم ترشش منه شيء فارتفع الى المحل او اصابته نجاسة اخرى تغير
 لمخرجه عما تم به البلوي وسيجب ان يدا السبخي بالماء قبله ويدلك
 بيده بعد غسل الدر ويصح فرجه وسراويله بعد الاستنجاء فقلل الوضوء
 وبعد غسل الدر اصبعه اليسرى الوسطى ويستعمل من الماء ما يغلب على الطن
 زواك النجاسة به ولا يقر من الباطن ولو غلب على طنه زواك النجاسة ثم
 شتم يده ثم ناهل يده على بقا النجاسة في المحل كما يبي اليدام او حار
 اصحهما والله اعلم

باب الاجداث

الحدث يطلق على ما يوجب الوضوء وعلى ما يوجب الغسل فيقال حدثت اكر رحدث
 اصغر واذا اطلق كان المراد الامتزغ بالماء وهو من ادنا ما ولا ينتقض الوضوء
 عندنا بخارج من غير السيلين ولا ينفقه الصبي ولا يملككم الجورور ولا يملك
 ما مسته النار ويحكم الجورور تركه قديم شاذ **قلت** هذا القديم وان
 كان شاذاً في المذهب فانه قوي الدليل فان فيه حديثين صحيحين ليس
 جواب شاذ وقد اختار جماعة من محقق اصحابنا الحديث وقد اوضحت
 ذلك كله في شرح المذهب مبسوطة وهذا القديم مما اعتقد رجحانه والله
 اعلم وانما ينتقض بادرجه امور الاول الخارج من ابد السيل عينا كان او
 رتجا من قبل الرجل والمرأة او دبرهما نادراً ان كاد الدم والخصي او معتاد
 بحسن العين او طاهرهما كالدود والخصي الا المني فلا ينتقض الوضوء بخروجه
 بوجوب الغسل ولنا وجه شاذ انه بوجوب الوضوء ايضا ودبر الحنثي المشكك
 كغيره فان خرج شيء من قبله او ان خرج من ابد ما فله حكم المستنج تحت العدة

المنجس
 نفق

فرد اذا استند السيل المعتاد وانفتح ثقب تحت المعدة وخرج منه
 وموالبوك والغايظ ينقض قطعاً وان خرج نادراً كالدوم والذود والريح ينقض
 على الاظهر وان انفتح فوق المعدة منع استند المعتاد او عتها مع انفتاحه
 لم ينقض الخارج المعتاد منه على الاظهر فان ينقض في النادر والقولان وان انفتح
 فوقها مع انفتاح الاصل لم ينقض قطعاً **قلت** ديب كثير من الاجا
 الفخية طرقت في قولين والمذهب ان الريح من الخارج المعتاد من ادم
 تحت المعدة من تحت السرة وبوقفا الشرح ومخاذاها وما فوقها والله اعلم
 وحيث ينقضنا فقل يجوز الاقتصار على الحرجي الخارج منه فيه ثلاثة اقوال وقيل
 اوجه الاظهر لا الثاني يجوز المعتاد دون النادر والاصح انه لا يجب الوضوء
 بمسسه ولا الغسل بالايلاج فيه ولا يحرم النظر اليه اذا كان فوق السرة او تحا
 لها ولا يثبت الايلاج فيه شيء من احكام الوطء قطعاً سوى الغسل على وجه
 وقيل ثبت المهر وسائر احكام الوطء **قلت** لو اخرجت دودة
 راسها من فرجه ثم رجعت انتقض على الاصح والحنثي الواضح اذا خرج من
 الزايد شيء فله حكم منفتح تحت المعدة ولو خرج من احد قبل مشكل فذلك
 على المذهب وقيل ينتقض قطعاً وقيل عكسه ومن له ذكر ان ينتقض على
 والله اعلم الناقض الثاني زواك العقل فان كان بالجور والاعمال والسر
 نقص كل حال والسكر الناقض لا شعور فعه دون او ابل الشوم وحكي وجه
 ان السكر لا ينقص حال وهو غلط واذا النوم حقيقة استرخا البدن وزو
 الاسترخاء وخفا لام من عنده وايسر معناه الغار وحديث النفس فانهما
 لا ينقضان حال فان نام ممكماً متعده من مقع لم ينتقض وقيل ان استند الى الجدار
 بسقوطه ينقض وليس بشي وان نام غير ممكماً متعده ينقض وفي قول لا ينتقض النوم
 على مية من ميات الصلاة وان لم يكن في صلاة وفي قول في الصلاة كيف
 كان وفي قول لا ينقض النوم قائماً وفي قول ينقض وان كان ممكماً متعده
 اقوال شاذة **قلت** لا فرق عندنا بين قليل النوم وكثير ولو نام
 محتبياً فثلاثة اوجه اصحها لا ينتقض والثالث ينتقض وهو خفيف لا يثير

لا ينتقض

دور عنهم ولو نام ممكنا في الساحة البيتة عن الارض فان كان قبل ابتهاجه
 انتقض وان كان بعده او معه او شك لم ينتقض ولو شك هل نام او نرس
 او هل نام ممكنا او لا لم ينتقض ولو نام على قفاه فلهما مقعده الى الارض انتقض
 ولو كان مستقرا بشي انتقض ايضا على المذهب **قوله** الثاني رضي الله
 عنه والاصحاب يتسحب الوضوء من النوم ممكنا للخروج من الخلاء والله
 الناظر الثالث ليس بشي المرأة المشتهة فان لم يسلم الشعر والستر والظفر
 او عضوا من ايمان امرأة او بشي صغير لم تبلغ حد الشهوة لم ينتقض وضوءه
 الاصح فان لم يسلم شئ من اعضاء او مضامير لم ينتقض الاظهر وان لم يسلم
 ميتة او عجز لا يشي او عضوا اشل او زيدا او لم يسلم غير شهوة او غير
 قصد انتقض الصحيح في جميع ذلك وينتقض وضوء الملووس على الاظهر والمراه
 كالرجل في انتقاض طهرها ليس بامير الرجل في انتقاضه منها ولنا وجه شاذ
 ايضا لا تزال ملووسة وانما المستحبات لا تنقضها القولان وليس بشي
قوله ولو التقت بشرنا المرأة والرجل بحركة منهما انتقضا قطعاً
 وليس فيهما ملووس ولو لم يسلم الشيخ العاقل للشهوة شاذة او لم يستأقده للشهوة
 شاذة او الشاذة شحاً او صبياً لا يشي انتقض على الاصح والمراقب
 والحضي والعنبر ينقضون وينقضون ولو لم يسلم الرجل امره حسن الضوء
 لم ينتقض على الصحيح ولو شك هل هو لا يسلم ام ملووس او هل لم يسلمها او خيبه
 فحرم ولو لم يسلم محرماً شهوة فكلها باغتر شهوة ولم يسلم المسان وكلم الاسنان
 والمريه ينتقض قطعاً والله اعلم الناظر الرابع من فرج الادنى ينتقض
 الوضوء اذا مس بطنه فرج ادنى نفسه او غيره ذكر او انثى صغيراً او كبيراً
 حي او ميت قبل ان كان الملووس او دبراً وفي فرج الصغير والميت وجه ضعيف
 وفي الدبر قول شاذ انه لا ينتقض والمراد بالدبر ملكي المنفذ ومن تحت
 الحجاب ينتقض قطعاً ان بقي شئ من اجزاءه فان لم يبق شئ نقص ايضا على الصحيح
 ومن ذكر المقطوع والاسنان ليس باليد المتألفاً ولا يوجب على الصحيح
 ولو مس بطن اصبع زائدة ان كانت على اوتار الاصابع نقصت على الاصح

فهل ملووس

والله

والافلا على الاصح ولو كان له كان عاملاً من نقص كل واحدة منهما وانما
 اذا نما عاملة سقطت دور الآخر وقيل في الزيادة خلاف مطلقاً ولا
 ينتقض من ربه البهية قطعاً ولا قبلها على الجديد المشهور **قوله**
 قد اطلق الاصحاب خلاف فرج البهية فلم يحصوا به القبل فان قلنا لا ينتقض
 فسفه فادخله في فرجه لم ينتقض على الاصح والله اعلم مذاكاه في المس
 يبطن الكف فان شرب روي الاصابع او ما بينهما او عرفها او خرق الكف
 لم ينتقض على الاصح ومن نقص روي الاصابع قال باطن الكف ما يبر الاطفا
 والزبد طولا ومن لم ينقص به يقول ذو القدر والمنطبق اذا وضعت احد
 الثديين على الاخرى مع تحاميل غير قائما المسوس فرجه فلا ينتقض قطعاً
قوله وقيل فيه قولان كما للموسر والله اعلم **قوله** اذا مشى
 اكنى المشكل فرج واضح حكمه ما سبق وان مشى فرج نفسه انتقض او
 اذها فلا وان مشى اذها ثم صلى الصحيح ثم نوضا ثم مشى الاخر ثم صلى
 الظاهر فالاصح انه لا يجب قضا واحدة منهما والثاني يجب قضاوها ولو
 مشى اذها ثم صلى الصحيح ثم مشى الاخر صلى الظاهر من غير وضوء انما اذا الظاهر
 قطعاً فقط انما اذا مشى الواضح حتى فان مشى منه ناله مثله انتقض ولا
 فلا ينتقض وضوء الرجل مسروراً للحنث والمرأة بفرجه ولا عكس هذا اذا لم
 يكن بين الماسر والحنث محرمة او غيرهما بما يمنع النقص وحيث نقصت الواضحة
 والحنث ممسوس لا ملووس ولو مشى المشكل فرج مشكلاً او فرج نفسه ودبر
 مشكلاً انتقض ولو مشى احد فرجي مشكلاً لم ينتقض ولو مشى احد المشكلين فرج
 صاحبه ومن الاخذ في الاول انتقض اذها لا عينه لكن لكل واحد منهما
 ان يصل الى اصل الطهران **قوله** من القواعد التي تنبه عليها الذين
 الاحكام استصحاب حكم اليقين والاعراض عن الشك فلو يقرر في الشك
 في الطهران او عكسه على اليقين فيهما ولو طهر احدث بعد يقين الطهران
 فكالمشكك فيه الصلاة والناوذة انه اذا شك في احدث خارج الصلاة
 وجب الوضوء وهذا شاذ بل غلط ومن هذا الباب ما اذا مشى الحنثي فرجه

صح

مرتين وشك هل المسوس ثانياً الاول ام الاخر او شك من نام قائداً ثم ثانياً
 وانتهى اصحابا كان استيق او شك هل نازاه روي ام حديث نفس او هل للشك
 ام الشعر فلا يلزمه الوضوء في هذا وكذا الشك في الحديث الاكبر ولو
 يتقرر بطلان طلع الشمس حديثاً وطهرنا في ولم يعلم استقرها فتلا ثمة او حجه
 اصحاباً فوق الاكثر منه ان كان قد جمع قبل طلوع الشمس حديثاً فهو الاثر
 متطهر وان كان متطهراً فالأثر يحدث ان كان من بعد اتحاد بدو الوضوء والا
 فتطهر ايضاً وان لم يعلم بنا كان قبل طلوع الشمس وجب الوضوء والوجه الثاني
 انه على ما كان قبل طلوع الشمس ولا ينظر الى ما بعده فان لم يعلم بنا كان قبله
 وجب الوضوء الى ان لا ينظر الى ما قبل طلوع الشمس لوجب الوضوء بكل حال
قلت الوجه الثاني على صريح وكيف يؤسر بالعلم بما يتقرر بطلانه
 والوجه الثالث وهو الصحيح عند جماعات من محققى اصحابنا وفيه وجه
 راجح يعمل بخلية الظن وقد اوضحته لايه في شرح المذهب والله اعلم
شرح في بيان الحقي المشكل لروايات اشكاله صورة منها خروج البول
 فان كان بفرج الرجاب وهذه فهو رجل او بفرج الشفا فاساة فان كان اليه
 فوجهاً احدها لادالة فيه واصحابنا يدرك السابق ان اتفق انقطاعهما
 وللمنفق والمتاخران اتفق ابداً وما كان سبق واحد وناخر اخر فالسابق فان
 اتفقا فيهما اوزاد احدهما اوزر وقتهما او رشح فلا دالة على الاصح وعلى
 الثاني يعمل بالحق ويجعله بالترريق رجلاً وبالترشح امرأة فان استويا
 قدرتهما اوزر قوا واحد ورشح اخر فلا دالة ومنها خروج المني والحض
 في وقتها فان امني بفرج الرجاب فهو رجل او بفرج الشفا او خاض فاساة بشدة
 تكره فان امني منهما فوجهاً احدهما لادالة والاصح انه ان امني منهما
 بصفة مني الرجاب فهو رجل او بصفة مني الشفا فاساة فان امني من احدهما
 بصفة ومن الاخر بالصفة الاخرى فلا دالة وحلي وجه انه لادالة
 في المني مطلقاً وموشاد ومنها خروج الولد وهو ينفذ القطع بالانوثة
 فيقدم في جميع الغلطات ولو تعارض البول بالحض او المني فالاصح لادالة

والطاهر

والثاني يقدم البول ومنها نبات اللحية ونفود الشعر وتفاوت الاطراف
 والصحيح انه لادالة فيها والثاني يدرك الحية ونقصان متلع من الجانب الايمن
 للمدحون والنهود او تساوي الاضلاع للانوثه ولا يدل عدم اللحية
 والنهود في وقتها على الانوثه والذكورة بالاطراف ومنها الميل فان
 قالت اميل الي النساء فزجل والى الرجال فاساة بشرط الجزع عن الاناث
 السابقة فانما مقدمة على الميل ولا يرجع اليه الا بعد بلوغه وعقله
 وجه فيقبل قول الميرزا يتعلق باختيار **شرح** واحدها اذا بلغ وحده
 من نفسه احد الميلين لزمه ان يخبر به فان اخر عصر الثاني حرم عليه اخبر
 بالشيء وانما اخبر عما جده الثالث اذا قالت اميل اليهما او لا اميل اليها
 واحده منهما استمر الاستسكان الرابع اذا اخبر بميل لزمه ولا يقبل رجوعه
 الا ان خبر بالذكورة ثم يلد او يطهر به حمل فيبطل قوله كما لو حمله بشي من الغلات
 الظاهرة ثم طهر الحمل فان ذلك يبطل كما مر او حكما بقوله ثم ظهرت علامة غير
 الحمل فيقبل ان يرجع اليها ويحمل ان سعى على قوله **قلت** الاحتمال الثاني
 هو الصواب وظاهر كلام الاصحاب قالت اصحابنا اذا اخبر بميله علمانه
 فيما له وعليه ولا نرده لانه كما اخبر الصبي ببلوغه لا يمكن والله اعلم
فصل يحرم على المحدث جميع انواع الصلاة والسجود والطواف ومسح الحصى
 وحمله وتحريم مسح حاشية المسحوق وماء من سطون وحمله بالعلاقة قطعاً وتحريم
 مسك الحبل على الصحيح والصندوق والنفلاف والخريطة اذا كان من المسحوق
 على الاصح ولوقبل اوراقه بعود حرم على الاصح **قلت** قطع العزات يتول بالحو
 وهو الراجح فانه غير خامل ولو لم يده عليه وقيل يحرم عند الجمهور
 وهو الصواب وقيل وجهاً والله اعلم ولا يحرم حمل المسحوق بحمله متاع على
 الاصح وكما به القرآن عايشي يريده من غير مس ولا حيا خارج على الاصح يجوز
 مس التوراة والانجيل وما يشبه تلاوته من القرآن وخالف على الصحيح ولا
 يحرم مسح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمله ولكن الاولى النظر
 له وانما ما ذهب اليه شي من القرآن لا يدراسة كالدراهم الاحدية والشياب

ولا ماس

والعامة والطعام والحيطان وكتب الفقه والاصول فلا يحرم منه حمله
 على الصحيح وكذا لا يحرم كتاب التفسير الاصح وقيل ان كان القرآن اكثر
 حرم قطعا وقيل ان كان القرآن بخط ميم حرم قطعا **قلت**
 مقتضى هذا الكلام ان الاصح لا يحرم اذا كان القرآن اكثر وهذا منكر
 بل الصواب القطع بالتحريم لانه وان لم يسم مصحفا ففي معناه وقد صرح به
 صاحب الخاوي واخرون ونقله صاحب البحر عن الاصحاب والله اعلم
 ويحرم على البالغ حمله ومسح الوضوء المكتوب فيه قرآن للدراسة على الصحيح ولا
 يجب على الولي والمعلم منع الصبي المميز من مسح المصحف واللوحة المذمومة
 منها وحملها على الاصح ولا يحرم اكل الطعام ومداك الخابط المتقشر
 بالقرآن **قلت** وجب اخراجه من الحشوة المتقشرة به ويحرم كانه
 الحيطان سواء المسجد وغيره وعلى الثياب وحرم كتابه بشي كس ولو كان
 على يد من يتطهر بحاشية حرم مس المصحف موضعها ولا يحرم بغيره على المذهب
 ومن لم يجدنا ولا ترايا على حرمة الوقت ويحرم عليه مس المصحف
 وحمله ولو خاف على المصحف من خرو او غرق او نجاسة او كافر ولم
 يتمكن من الطهارة اخذه مع اخذ ثوب للضرورة والله اعلم **باب**
الفصل في وجباته اربعة الاولى

الموت وسبب في الجنائز ان شاء الله تعالى **الثاني** الحيض ثم وجوبه ح
 الدم ام بانقطاعه ام بالخروج موجب عند الانقطاع فيه اوجه اجمعها **الثالث**
 والناس كالحسن والفصل ومعظم الاحكام **الثالث** اذا الفت الحائض
 ولذا او علقه او مضغه ولم تزدنا ولا بل لا نرهبها الفصل على الاصح
الرابع الجنابة وهي ما من الجماع والازال انما الجماع فتعيب
 قدر الحشفة اي فرج كان سواء عيب قبل امرة او بعد او دبرها او دبر
 رجل او خشي صغير او جريح وميت **الثاني** الجنابة بالتراب والي وسواه
 البهيمه والبيت والصبي وعلى الرجل المومني في دينه ولا يجب عادة غسل البيت

الوجه

وعلى الولي ان يمسح الصبي المميز بالاضطرار
 اعلم به حكمه

الوجه فيه على الاصح **قلت** ويصير الصبي والمجنون الموحان والموح فيهما
 جنس لا خلاف فان اغتسل الصبي وهو مميز صح غسله ولا يجب عادته اذا بلغ
 ومن كل منهما قبل الاغتسال وجب عليه الغسل كالحال كما يمسح بالوضوء والله
 ومداكله اذا عيب قدر الحشفة فان عيبه ونهالم يتعلق وعلى الولي ان يمسح الصبي
 المميز بالاضطرار كالحال على الاصح ولنا وجه ان تعيب قدر الحشفة من مقطوعها
 لا يوجب الغسل وانما يوجب تعيبه جميع الباقي ان كان قدر الحشفة فضلا **قلت**
 هذا الوجه مشهور وموافق الراي عند كثير من الغراميل ونقله صاحب الخاوي عن
 الشافعي رضي الله عنه ولكن الاصح الاول والله اعلم ولولف على دين خرقه
 فاوجه وجب الغسل على اصح الاوجه ولا يجب الثاني والثالث ان كانت الحشوة
 خشية وهي التي تمنع وضوء بلل الفرج الى الذكر وتمنع وضوء الحمار من احدهما
 الى الاخر لم يجب والاوجب **قلت** فان صاحب البحر يخرج هذه الاوجه
 في افساد الحج به وينبغي ان تجري جميع الاحكام والله اعلم **الرابع**
 لو اوج حتى يفرج حتى اودبره او اوج كل واحد منهما في فرج صاحبه
 اودبره فلا غسل ولا وضوء على احد الامن نزع الذكر من دينه فعليه الوضوء
 لخروج خارج من دينه **قلت** وكذا ان نزع من قبله وقلنا المنع
 تحت المعده يفيض خارج منه مع انفتاح الاصل والله اعلم ولو اوج الحشوة
 في بهيمة او امرأة او دبر رجل فلا غسل على احد وعلى المرأة الوضوء بالترغ
 وكذا الوضوء على الحشوة والرجل المومني فيه ولو اوج رجل في فرج حشوة فلا غسل
 ولا وضوء عليهما لاحتمال انه رجل ولو اوج رجل في فرج حشوة والحنثي يفرج
 امنة فالحنثي جنب والمرأة والرجل غير جنبين وعلى المرأة الوضوء بالترغ
قلت اذا اوج دبره الشرج عليهما الغسل على المذهب ولو استل
 دبره مقطوعا فوجبان حسة ولو كان الرجل ذكران بيولهما فوجه احدهما
 وجب الغسل ولو كان بيول احدهما وجب الغسل بالوجه ولا يتعلق بالآخر
 حمله في نفض الطهارة والله اعلم **الامر الثاني** الجنابة بالتراب والي وسواه
 المخرج المعتاد او بقية في الصلب والحشوة على المذهب وقيل خارج من غير

نفس

دخل

العتاد له حكم المنفخ المذكور في باب الاحداث فيعود فيه التفصيل والصلابة
 كالمعدة من انك تملأ بالماء خواص ثلاث احداها راحة كرايحة الجفن والطلع
 رطباً وكرايحة من البيض راساً الثانية التدفق برفقات الثالثة التلدة
 كخروجه واستيقاظه فتور الدبر وانكسار الشهوة ولا يشرط اجتماع الخواص
 او اوجة منها فيكونه ميتاً بالاخلاق وله صفات اخر كالقيام والختانة
 في مني الرجل والرقعة والاصفر في مني المرأة في ظالم الاعتدال وليست هذه
 الصفات من خواصه فتدبرها لا ينبغي وجودها لا يقتضيه فلو زالت
 الختانة والبياض لم يضر او خرج بلون الدم كذكره الجماع وجب الغسل اعتماداً
 على بعض الخواص وحلي وجهه انه لا يجب بلون الدم وهو شاذ ولو تنبه لم
 يزل الا الختانة والبياض فلا غسل الا لو دى يشارك فيهما بل يخرج من
 منيا ومذا على ظاهر المذهب وفيه الخلاف المتقدم في اخر صفة الوضوء فقلنا
 بالمذهب فقلت في طهنة التي يكون المذي لا يلحق بحالة او لندرك جماع قات انما يخرج
 تحت الاستنجاء وان كل على الطهر والاحتمال الاول يقتضي كلام الاصحاب
 ولو اترك فاعتسل ثم خرج بعبته وجب الغسل ثانياً وقطعاً وسوا خرج من ذلك
 او بعدة **فصل** المرأة كالرجل في وجوب الغسل بخروج منيها قات
 انما الحرم من الغزال لا يعرف منيها الا بالتلد وقت الاكثرت وتقرحاً وبعراً
 بظرد في معرفة منيها الخواص الثلاث كالرجل ولو اغتسلت من جماع ثم خرج
 منيها مني الرجل لزمها الغسل على المذهب بشرط اخذها ان تكون ذات
 شهوة دون الصغيرة والثاني ان يقضي شهوتها بانك الجماع لا كالفانم
 والملازمة فان اخل شرط لم يجب الغسل وقطعاً **فصل** اذا استدلت منيا
 في قبها او دبرها لم يلزمها الغسل على المذهب **فصل** لا يجب الغسل من
 غسل الميت على الجسد المشهور ولا باجنون والاعشى على المذهب **فصل**
 لو راى الحي ثوبه او فراش لا ينام فيه غيره ولم يندر احتلاماً وجب عليه
 الغسل على الصحيح المنصوص وبه قطع الجمهور قات اصحابنا وكما عاده
 كل صلاة لا يحتمل حدوث المني بعدها وسحب اغادة كاصلاة محتمل لونه فيها

من نومه

مير
نظم

ثم ان الشافعي رضي الله عنه والاصحاب اطلقوا المسئلة وكان الماورد هذا اذا
 راى المني في باطن الثوب فان راى ظاهره فلا غسل لا يحتمل اصابتة غيره
 وان كان ينام معه في الفراش فيكونون المني منه لم يلزمه الغسل وسحب
 ان يغسلوا للحسن باقبال المني وتزوله فامسك ذكره لم يخرج منه شيء انما
 ولا علم بخروجه بعده فلا غسل عندنا والله اعلم **فصل** يحرم على الجنب
 ما يحرم على المحدث وشيئان قراه القرآن واللبث المسهر فامسا قراه القرآن فخر
 وان كان بعض ايه على قصد القرآن فلو لم يجد الجنب ثوباً ولا ثياباً فاحتج له قراه
 الفاتحة في صلاته وجهان الاصح حرم ما حرم ما زاد عليها قطعاً يأتي بالسبح
 الذي يأتي به من لا يحسن القراءة لانه عاجز شرعاً **فصل** الاصح الذي
 قطع به جماعة العزاقير انه يجب عليه قراءة الفاتحة لانه مضطر اليها والله اعلم
 ولو قرأ شيئاً منه ولم يقصد القرآن جاز له قوله بسم الله والحمد لله اوقات
 سبحان الذي سحر لنا هذا وما كنا له مقرنين فاقصد منه الركوب ولو جرت
 مذابلي لانه ولم يقصد قرأنا ولا ذكرنا جاز وحرم على الكاثير والنفسا
 ما يحرم على الجنب من القراءة على المذهب واثبت جماعة من المحققين قولاً قديماً
 انها لا تحرم **فصل** ولو كان ثم غير الجنب والخاص بحسباً ففي تحريم الغزا
 عليه وجهان الاصح حرم ولا يكره القراءة في الحمام ويحور الكاثير والجنب قراءة
 ما نسيحت تلاوته والله اعلم وانا الملبث في المسجد فحرام على الجنب ولا يحرم
 لكن يكره الا لغرض بان يكون المسجد طريقاً لمقصده او اقرب الطريق الى
 وفي وجهه انما يجوز ادخاله الى طريقه سواء وليس له يحرم التردد في جوانبه
 فانه كالمات ويحور المات للضرورة بان نام في المسجد فاحتمل ولم يكره الخرو
 لاغلاق الباب وحق الغسل وغيره في القصر والناظر ويجب ان يتيمم او
 غير تراب المسجد ولا يتيمم بابه **فصل** يجوز لغیر الجنب والكاثير
 النوم في المسجد رضي الله الشافعي رضوان الله عليه في الام والاصحاب رحمهم الله
 تعالى ولو احتلم في مسجد له بان ان اخذ ما اقرب فالاولي ان يخرج منه فان
 عدت الى الاخر لغرض لم يكره وان لم يخرج لم يكره على الاصح والله اعلم

ب

م

ة
ولا غرم

العبور

ج

فصل في نية التكبير والقيام بطهارة لا إله إلا الله في استعماله ويجوز للجنب
وانضامه ويأكل ويشرب لا يشترط ان لا يفعل شيئا من ذلك الا بعد غسل يديه
والوضوء **فصل** في استحبابنا الاستنجاء بهذا الوضوء وغسل الفرج
للتكبير والنية لانه لا يفيد فاد انقطع دمنا صارت كما يجب والله اعلم
فصل في نية الغسل اقله شيئا واحدا منها النية وهي واجبة وتبين
ذكر فرضها في صفة الوضوء ولا يجوز ان يتأخر عن اول الغسل المفروض فان
به كفي ولا ثواب له في السنن المتقدمة وان تقدمت على المفروض وعزيت
قبله فوجبان كما في الوضوء ثم ان يركع اجنبية الاصغر معهما او رفع احد يديه
عن جميع البدن او ثوب التكبير رفع يده عن الغسل وان يركع احد يديه
ولم يتعز الجنبه ولا عزها صحت غسله على الاصح ولو ترك رفع اليدين الا صغير
مقعد لم يصح غسله على الاصح وان غلط فطر حذره الاصغر لم يرتفع اجنبية
عن غير اعضا الوضوء وشيئا من اعضا الوضوء وجها واحدا منها لا يرتفع واحدهما
لا ترتفع عن الوجه والذراع والرجل دون الراس على الاصح ولو ترك
استباحة ما يتوقف عليه الغسل كالصلاة والطواف وقرأة القرآن اجزاه
ولو ثوب التكبير استباحة الوطء صح على الاصح ولو ترك ما لا يستحب له الغسل
لم يصح وان يركع ما يستحب له كالعبور على المسجد والاداء وغسل الجمعة والعبد
لم يجزيه على الاصح كما سبق في الوضوء ولو ترك الغسل المفروض او فريضة الغسل
اجزاه وقطعا الثاني استيعاب جميع البدن بالغسل ومن ذلك ما ظهر
من صمغ الادنين والشقوق في البدن وكذا ما تحب القلف من الاقلف وما
ظهر من افن المجذوع على الاصح فيهما وكذا ما يدور من اللب اذا تقدمت
لقضا الحاجة على اصح الاوجه وعلى الثاني لا يجب غسل ما وراء الشفر
وعلى الثالث يجب غسل الكبيرة والنفاس خاصة لاراله دمه وما لا يجب
ما وراء ذكرناه وقطعا ولا المضمضة والاستنشاق ويجب ايضا المتابع
الشعور التي على البشرة ومنايتها وان نكت ولا يجب غسل شعرت العين
ويشامح بناظر العين التي على الشارب على الاصح وعلى وجهه يجب قطرها ويجب قصر

الظفار

الظفار ان لم يغسل المتأخرنا الا باليقظ ولا يجب ان وصل وانما اكل الغسل فيحصل
ما هو الاول ان يغسل ما على يديه من اذ الاكامل في ونحوه من القدر الظاهر
وكذا الجنب وتقدم ازالة الخباسة شرط لصحة الغسل فلو غسل غسله
بنية الحديث والجنب طهر عن الجنب ولا يظهر عن الحديث على المذهب **فصل**
الاصح انه يظهر عن الحديث ايضا وقد تقدم والله اعلم واذا قلنا الغسل
الواحدة كفي عن الحديث والجنب كان تقديم ازالة الخباسة من الكمال وان قلنا
لا كفي لم يكن الازالة من الكمال ولا من الاركان بل يكون شرط خلافا للأكبر
من الاصحاب حيث قالوا واجبات الغسل ثلاثة غسل الخباسة ان كانت والنية
والاستيعاب الثاني ان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة وتحصل منه الوضوء
اخر غسل القدمين الفراع او قبله بعد مسح الرأس والاذن وايها الغسل
قوله المشهور انه لا يجوز ثم ان تجردت اجنبية عن الحديث فالوضوء مندوب
وان اجتمع فقد قدمنا اجزاء صفة الوضوء اكلات في اذناه في الغسل
فان قلنا بالمذهب انه يتدرج فالوضوء مندوب وبعد من سن الغسل
او جاز الوضوء امتنع عنه من سن الغسل فانه لا ضار اليه لاني يتوضأ
بل يقتصر على وضوء فان شاق قدمه على الغسل وان شاق اخره وعلى هذا لا بد
ايراد الوضوء بالنية واذا قلنا بالاندراج لا يحتاج الى افراده بالنية
فصل المختار انه ان تجردت اجنبية توكي بوضوء سنة الغسل وان
اجتمعان يرفع الحوض الاصغر والله اعلم واعلم انه يتوضأ وتجردت اجنبية
صوب منها ان يركع ويصلي او يركع ويصلي ومنها ان يركع خرقه ويوضأ
اذا قلنا انه يجب الغسل ومنها اذا انزل التوضي الذي ينظر او فركا او في اليد
قاعدا وانما اجتماع المرأة لا حائل فيقع به احداثا على الصحيح وفيه يقتضي
اجنبية فقط ويكون اللبس مغورا الثالث لنتهده مواضع الانعطاف والالتواء
كالاذنين وعضون البطن ومنابت الشعر وتحلل اصول الشعر بالماء قبل افاضته
الرابع يغسل الماعلى راسه ثم على شقه الايمن ثم الايسر ويكرر غسل جميع البدن
ثلاثا كالوضوء فان اغتسل في نهر ونحوه فغسل ثلاث مرات وتلك كل

اجنبية

الاشهر

ن

ب

م

نزع ما قبله يده ولا يستحب تجديد الغسل على الفصح كما بشر اذا اعتسلت
 عن حيز او نفاس فستن لها ان تاخذ طيبا بحمله في طينة وكوها وتدخلها
 فرجها والمسك او من غير عرق فان لم تجد طيبا اخر فان لم تجد فانما
 كاف الساجد من ما الوضوء والغسل غير مفقد **قوله** ويستحب ان لا ينقص الوضوء
 عن مند وما الغسل عن صناع تقريبا **قوله** والمدهن طهر وتلك البعد
 على المذهب وقيل بطلان **قوله** الصاع اربعة امداد والله اعلم **قوله** السابغ
 يستحب ان يتقرب اليه الى اخر الغسل وان لا يغسل في الماء الزائد وان يقول
 بعد الفراغ اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله وقد تقدم في باب صفة الوضوء مستخرج من داخل **قوله**
 لا يجوز الغسل بغير الماء المستور العورة ويجوز الحلق مكشوفها والسر
 افضل ولو ترك الغسل المضطربة والاستسقاء او الوضوء في الشافعي
 رضي الله عنه والاصحاب رحمهم الله فقد اساءوا وسخطوا بتدراك ذلك ولا
 يجالز من اعضا الغسل لكن يستحب المداها باعضا الوضوء ثم بالراس
 واعلى النحر ولو احدثت اثناء غسله خازا منه ولا يمنع احدثت محتم
 لكن لا يصلح حتى يتوضا ويجوز الغسل من انزال المني قبل التوب والافضل
 بعده لئلا يخرج مني بعده ولا يجب غسل ارجل العين وحلم استحبابه فانما
 في الوضوء ولو غسل يده الا شتم او شتمت ثم تغربا فان الماء ورد في
 كمال التواضل اصلها اجزاء والا لزمه ايضا له اليه وفي فتاوى ابن الصبا
 في سائر ما ظهر وهو الاصح وفي البيان وجهان احدهما يجب والثاني
 ما في الوضوء من افعالها كمن توضا وترك حمله ففقط **قوله** والله اعلم
كتاب التيمم وقية ثلاثة ابواب الاول
 فيما يجب وانما يباح بالجرى استعمال الماء بتقدمه او تعثره كونه ضررا
 واسباب الجر سبعة احدها فقد الماء والمنا فيه اربعة احوال
 احدها ان يتيقن عدم المناخو اليه كغيره من ابواب البوادي فيتم ولا يحتاج الى طلب

فان لم يجد نظيبا

قال في باب الوضوء والمراد
 في العمل كغيره من الالوان
 هناك فانه اقل ما لها

النا

الناعلي الاصح الثانية ان يجوز وجوده يجوز ايديا او قريبا حتى يقدم الطلب تطعا
 ويشترط في الطلب ان يكون بعد دخول وقت الصلاة وله ان يطلب بنفسه واخيه
 طلب من ادراه على الصحيح ولا كفيه طلب من لم ياذر له بخلاف والطلب ان يغسل
 رحله فان لم يجد نظيبا وشيئا لا وقد اذنا وظلما ان استوى موضعه ويخص
 مواضع الحصر واجتماع الطير من الاحتياط وان لم يستوى الموضع نظرا لخاف
 على نفسه او ماله لو تردد لم يتردد وان لم يخف وجب التردد الى غور الرفاق
 مع ما هم عليه من السكينة في الغلهم والفاوض اقولهم ويختلف ذلك باستواء
 الارض واختلافها من غير اربابها فان كان معه رفقة وجب سؤالهم الى ان
 يستوعبهم فلا يبقى الا ما تعلق تلك الصلاة في الاصح والاطيق الوقت وجه الى ان
 بقي ما يسع قدر رفقة وفي وجه يستوعبهم وان خرج الوقت **قوله**
 قال اصحابنا ولا يجب ان يطلب من كل واحد من الرفقة بعينه بل ينادي فيهم من
 معه ما من يجود بالماء ويخون حتى قال البغوي وعنه لو قلت الرفقة لم يطلب
 من كل بعينه ولو بعث الناس لوان نقية يطلب لهم كلهم والله اعلم ومتع
 منهم ما وجب استينابا على الاصح من اكله اذ لم يسبق منه تيمم وطلب فان
 سبق نظر ان حرك امره ان يسبه حصول ما بان انقل من موضعه او طلع راب
 او سحابة وجب الطلب ايضا لكل موضع يتيقن بالطلب الاول ان لا يافته ولم
 يجد حذره فيه لم يجب الطلعة المذهب فان لم يجد الاثر المذكور نظر فان كان
 يتيقن عدم المناخو يجب الاصح وان كان ظنه وجب على الاصح لكنه اخف من الاول
 ويتوفاي مذاكله تخلف من التيمم من طويل او قصير او يخلط الخاء الى الله
 ان يتيقن وجود المناخو اليه وله ثلاث مراتب الاولى ان يكون في مسافة يشترط اليها
 النار لون الخطب والخيش والري يجب السعي اليه ولا يجوز التيمم ومدا فوجده
 الغوث الذي يقصد عند التوتم قال محمد بن يحيى لعنه يفر من يفر من
 المرتبة الثانية ان يكون بعيدا بحيث لو سعى اليه فانه في وقت فتيمة المذهب
 بخلاف ما لو كان واجدا للماء وخاف فوث الوقت لو توضا فانه لا التيمم الذي
 في التهديد وجه شاذ انه يتيمة في وقت ثم يتوضا ويعيد وليس ثم الاشبه

حد يلقه

اوضح الوقت

لي

مب يجوز

يَكْلَمُ الْإِمَامَ أَنْ يُعْتَبَرُ فِي هَذِهِ الْمَسَاقَةِ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْخَاصَّةِ لَوْ كَانَ تَارَةً
خِذَاكَ الْمَوْضِعَ وَلَا يَأْتِي بِاخْتِلَافِ الْمَوَاقِيتِ فِي الطُّوْلِ وَالْقَصْرِ وَلَا بِاخْتِلَافِ الْمَسَاقَةِ
فِي الشُّبُوحِ وَالضُّعُوبِ فَإِنْ كَانَ التِّيمُّ لِمَا يَتَّبِعُ أَوْ نَافِلَةً أُعْتَبِرَ بِوَقْتِ الْفَرِيضَةِ الْخَاصَّةِ
وَعَلَى ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَتَّبِعِ أَجْرُ الْوَقْتِ وَالْمَا فِي جَدِّ الْقُرْبِ وَجِبْتُهُ وَالْوَضُوْءُ
وَأَنْفَاتِ الْوَقْتِ لَوْ كَانَ التَّائِي فِي حِلِّهِ فَانْهَ يَتَوَضَّأُ وَأَنْفَاتِ الْوَقْتِ **قَالَ**
مَنْ ذَلِكَ الَّذِي ذَكَرَ الْإِمَامَ الرَّافِعِي وَتَقْلَهُ عَنْ مَقْصُودِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مِنْ عَتَبَارِ أَوَّلِ
الْوَقْتِ لَيْسَ قَالَهُ بَلِ الظَّاهِرُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِوَقْتِ الطَّلَبِ بِذَلِكَ الْفَهْمِ
مِنْ عَتَبَارِ أَوَّلِ الْوَقْتِ الْمَشْرُوعِ وَالْمَجْهُودِ وَمَوْظَافِ نَظَرِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَمْرِ
وَعَيْنِ فَإِنْ عَيَّنَ تَهَ وَعَبَارَتُهُمْ وَأَنْفَاتِ الْوَقْتِ وَلَمْ يَخَفْ فَوَقْتُ الْوَقْتِ وَلَا ضَرَرُ إِلَيْهِ
طَلَبُهُ وَهَذَا ضَرَرُهُمْ وَمَوْضِعُ أَوْ كَالصَّحِيحِ فِيمَا قُلْتُهُ وَقَدْ تَبَيَّنَتْ ذَلِكَ وَ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ يَكُونَ مِنَ الْمَرْتَبَةِ الثَّلَاثَةِ
وَيَقْصُرُ عَنْ خُرُوجِ الْوَقْتِ فَهَلْ يَجِبُ قَصْرُهُ أَمْ يَجُوزُ التِّيمُّ بِنَظَرِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أَنْ كَانَ عَيْنُ الْمَرْبِ أَوْ يَتَّبِعُ وَجِبَ وَأَنْ كَانَ صَوْبُ مَقْصُودِهِ لَمْ يَجِبْ فَيَقْلُ الظَّاهِرُ الْقَبُولُ
وَقِيلَ فِيهِمَا قَوْلَانِ الْمَذْمُومُ جَوَازُ التِّيمُّ وَأَنْ عُلِمَ وَمَوْلَاهُ إِلَى الْمُنَاسِقَةِ فِي الْخُرُوجِ فَلَا
خَارَ ذَلِكَ لِلْيَسَارِ إِلَى حِفْظِ الْمَنَافَةِ النَّارِ الَّذِي الْمُنَاسِقَةُ مِنْهُ أَوْ يَتَّبِعُ أَوَّلُ الْوَقْتِ
وَيَتَوَضَّأُ مِنْهُ أَوْ يَتَّبِعُ أَوَّلِي الْمَذَاهِبِ الْمَسَافِرُ أَمَّا الْمُتِمُّ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التِّيمُّ وَأَخَافُ
فَوَقْتُ الْوَقْتِ لَوْ سَعَى النَّاسُ لَمْ يَبْدُ مِنْ الْقَضَاءِ إِذَا قُلْنَا فِي الْمَسَافِرِ بِالْمَذْمُومِ
جَوَازُ التِّيمُّ مَطْلَقًا فَإِنْ تَقَرَّرَ جَوَازُ الْمُنَاسِقَةِ الْوَقْتِ فَالْأَفْضَلُ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِيُؤْتِيَ
بِالْوَضُوْءِ وَالتَّهَنُّ وَجِهَةً شَدِيدَةً بِهَا التِّيمُّ أَفْضَلُ لِعَفْوَ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَأَنْ لَمْ يَتَّبِعْ
الْمُنَاسِقَةَ لَمْ يَجَازِ فَقَوْلَانِ الظَّاهِرُ أَنَّ التِّيمُّ أَفْضَلُ وَمَوْضِعُ الْقَوْلَيْنِ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى
صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ أَمَّا إِذَا صَلَّيَ بِالتِّيمِّ أَوْ الْوَقْتِ وَالْوَضُوْءُ خَرَجَ مِنْهُ
الْمُنَاسِقَةُ بِإِحْرَازِ الْفَضِيلَةِ وَأَنْ طَرَفَ عَدَمِ الْمُنَاسِقَةِ وَكَيْفَ احْتِمَاكِ جَوَازِ الْمُنَاسِقَةِ
فَالْتَقْدِيمُ أَفْضَلُ قَطْعًا وَرِمَا وَقَعَ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ نَقْلُ الْقَوْلَيْنِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَنْظُرِ الْوَقْتُ
وَلَا وَثُوقُ الْعَقْلِ **قَالَ** قَدْ صَرَّحَ الشَّيْخُ أَبُو أَحْمَدَ وَمُصَاحِبُ كَلَامِهِ
وَالْحَامِلُ فِي آخِرِ بَيِّنَاتِ الْقَوْلَيْنِ فِيمَا إِذَا سَاوَى كَيْفَ احْتِمَاكِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلِذَا

بِحُجْرَةٍ

تَحِيلُ الْمُتَوَضِّعِ عَنْهُ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ مُنْقَرًا وَتَأْخِيرُهَا لَا يَنْظُرُ الْجَمَاعَةُ فِيهِ
ثَلَاثَةُ طَرَفٍ قِيلَ الْقَدِيمُ أَفْضَلُ وَقِيلَ التَّأْخِيرُ وَقِيلَ وَجْهَانِ **قَالَ**
قَطَعَ مَعْظَمُ الْعَرَامِيْنَ أَنَّ التَّأْخِيرَ لِلْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ وَمَعْظَمُ الْكُرَّاسِيِّينَ أَنَّ التَّقْدِيمَ
أَفْضَلُ وَقَالَتِ جَمَاعَةٌ هُوَ كَالْتِّيمِّ فَإِنْ تَقَرَّرَ الْجَمَاعَةُ آخِرَ الْوَقْتِ فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ
وَأَنْ طَرَفَ عَدَمِهَا فَالتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ وَأَنْ رَجَاهَا فَقَوْلَانِ وَيَجِبُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيَقَالَ أَنْ
لَحْزَ التَّأْخِيرِ فَالتَّقْدِيمُ أَفْضَلُ وَأَنْ رَجَاهَا فَالتَّأْخِيرُ أَفْضَلُ وَمَوْضِعُ الْخِلَافِ مَا إِذَا اقْتَصَرَ
عَلَى صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّمَا إِذَا صَلَّاهُ أَوَّلَ الْوَقْتِ مُنْقَرًا وَآخِرَ مَنَاسِقَةِ الْوَقْتِ فَهُوَ الْمُنَاسِقَةُ
فِي الْفَضِيلَةِ فَدَرَجَاتُهَا بِهِيَ الْحَدِيثُ بِصَحِيحِ مُسْلِمٍ وَعَيْنُ قَاتِ صَاحِبِ الْبَيِّنَاتِ قَاتِ
أَصْحَابُنَا وَقَوْلَانِ التِّيمُّ بِحُجْرَةٍ مِنْ بَعْضِ عَرَفَاتِ الْقِيَامِ وَرَجَاهُ آخِرَ الْوَقْتِ أَوْ رَجَاهُ
الْعَرِيَانِ الشَّرْعِ آخِرَ هَلِ الْأَفْضَلُ بِتَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى جَاهِهَا أَمِ التَّأْخِيرُ قَاتِ وَلَا
يَتْرَكَ الرِّخَصُ بِالْقَصْرِ الشَّرْعِيَّ فَإِنْ عُلِمَ أَقَامَتُهُ آخِرَ الْوَقْتِ بِاخْتِلَافِ قَاتِ صَاحِبِ
الْعَرُوضِ عَرَفَاتِ فَوَقْتُ الْجَمَاعَةِ لَوْ أَكَلَّ الْوَضُوْءُ فَادْرَأَهَا أَوَّلِي مِنَ الْأَخْبَارِ كَالِه
وَفِي هَذَا نَظَرُ اللَّهِ أَعْلَمُ الْحَالَةَ الرَّابِعَةَ أَنْ يَكُونَ الْمُنَاسِقَةُ بِأَنْ يَرُدَّ جَمِيعُ مَسَافِرِ
عَلَى لَا يَكُنْ لَيْسَ يَتَّبِعُ مِنْهَا الْأَوَّلُ بَعْدَ وَاحِدٍ لِيَصِيقَ الْوَقْتُ وَأَتَحَادَ الْأَلَهُ
فَإِنْ تَوَقَّعَ حُصُولَ نَوْتِهِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ لَمْ يَجَزِ التِّيمُّ وَأَنْ عُلِمَ أَنَّهَا لَا تَحْصُلُ
الْأَجَدَ الْوَقْتُ فَتُصَلِّىَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ يَجِبُ الصَّبْرُ لِيَتَوَضَّأَ وَيُصَلِّىَ عَرَاهُ
مَعَهُمْ ثَوْبٌ وَاحِدٌ يَتَأَبَّوْنَهُ أَنْهَ يَصْبِرُ لِيَسْتَرْعُوْرَتَهُ وَيَصِلَ بَعْدَ الْوَقْتِ وَصَرَّ
جَمَاعَةٌ فِي مَوْضِعٍ ضَيِّقٍ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَصِلَ فِيهِ قَائِمًا إِلَّا وَاحِدًا أَنْ يَصِلَ فِي الْوَقْتِ
إِذَا عُلِمَ أَنْ نَوْتَهُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بَعْدَ الْوَقْتِ وَهَذَا كَالْفَالِصَةِ السَّلْبَةِ السَّالِفَةِ
وَالْأَصَحُّ مَا قَالَهُ ابْنُ وَارْدٍ وَعَيْنُ أَتِيَا الْجَمِيعُ قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا يَصِلُ فِي الْوَقْتِ بِالتِّيمِّ
وَعَارِيًا وَقَائِدًا كَرَمَةِ الْوَقْتِ وَالتَّائِي بِصَبْرِ الْعَدَّةِ وَالطَّرِيقَةِ التَّائِي بِفَرَرِ الصَّبْرِ
فَيَصْبِرُ لِلْوَضُوْءِ وَاللَّسْبِ وَكَانَ الْقَبِيلُ لِسَهْوَةِ أَسْرَةٍ وَقَاتِ كَيْفَ لَا يَصْبِرُ مُسْلِمٌ إِلَيْهِ
وَيَصْبِرُ الْآخَرُ مَا سَبَقَ لِحَقْوِ الْوَضُوْءِ بِالْقِيَامِ كَحُصُولِ بَدَلِهَا قَالُوا يَتَّبِعُ الْوَقْتُ
وَيَصْلِي وَآخِرُ الْإِمَامِ الْحَرَمِيِّ وَالْعَرَامِيُّ هَذَا الْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَاحَ الْمَسَافِرُ الْمُنَاسِقَةُ وَلَا
عَلَى قَدْرِهِ وَلَكِنْ صَاقَ الْوَقْتُ وَعُلِمَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَعْلَاهُ فَانْتَهَ الْوَقْتُ وَهَذَا يَتَّبِعُ

عَلَى

في ذلك الموضع وتلك كماله والثاني ثم مثله في ذلك الموضع غالباً لوقايت
والثالث انه قد راجع نقله الى ذلك الموضع وموضعيه ولم يتقدم احد باختيار
اياه ولو بيع الله الاستيقاظ او غيرها بمنزلة المثل في اجرة وجب القبول فان راد لم يجب
تدقيقه الاصحاح ولو قبل في الحصيل لم يمانع من زيادته من مثل المالك كان
حسناً ولو لم يجد الاثبات وقد رتب شدة الدلو ليستفي لزمه ذلك ولو لم يكن دلو
ولم يكن دلو في البريل ويعبرنا يؤمنه لزمه فلو لم يقبل الماء او لم يقبله وقد
يقصه ببعض لزمه هذا كله اذا لم يحصل في الثوب نقص يزيد على اكثر الامور من
الماء واجره الجبل السبيل الثالث الحاجة الى العطش ونحوه فيه مسائل اهلها
اذا وجدنا واحتاج اليه لعطشه او عطش رفيقه او حيواناً تحت حماره او
الماء بعوض او بغيره جاز التيمم وذكر انما الحرم والغزالي ترد في التزود
لعطش رفيقه والمذمب القطع بجوان وضبط الحاجة بقدر ما يفي بالضرورة
المبيح ان شاء الله تعالى وللعطشان ان ياكل من صاحبه فقراً اذا لم يملكه وغيره
من الحيوان من الحربي والمرد والخنزير والكل العقور وسائر الفواسق الخمس
وفيها معانها ولا يملك ان يتوضأ بالثاء ثم يجمعه ويشربه على المذمبات ابو علي
الزجاجي يعم الزاوي في المأورد واخرون من كان معه ماء طاهر وكحس وعطش
توضأ بالطاهر وشرب الخمر **قال** ذكرنا في كل ما ورد هذا
ثم انكر واختار انه يشرب الطاهر ويستم وهذا هو الصحيح وهذا الخلاف فيما
بعد حول الوقت انما قبله في شرب الطاهر لا خلاف صرح به المأورد **قال** التوضأ
ولو كان يرجو وجود الماء في غده ولا يتحققه فعليه التزود وجهاً الاصح
جوان والله اعلم **المسألة الثانية** قال الشافعي رضي الله عنه اذا ناء رجل
وله ماء ورفقته عطش شربوه وبهم وادوا منه في مياثه وضوء المسألة
رجعوا الى البناء وان راد بالشر القية موضع الخلاف ووقته وقيل اراد مثل الماء
المسألة الثالثة اذا وصي او دل بصر في الماء الى اولى الناس به فحضر ميت وجنب
وحايط من كان به نجس ومحدث فالميت وصاحب النجاسة ولا يشترط الاحتياط
الميت قول فارت كما لو تطوع انسان بجهه وفيه وجه شاد انه يشترط

اولا في الدنيا والآخر على الاصح فلو كان على الميت ايضا جازاً فله ان يطعمه

ولو مات انسان احدهما بعد الاخر وكان قبل موتهما ما يكفي احدهما فالاولى اولى
وان ماتا معاً او وجدنا المتأخر موتاً فافضلها اولى فان استويا اقرع بينهما
انما اذا اجتمع جنب واحد فاحايط فثلاثة اوجه الاصح احايط والثاني الجنب والثالث
سواء في هذا ان طلب احدهما نفسه والاخر القرعة فان لم يوجب استعمال
الناقص اقرع وان اوجبه اقرع الاصح والثاني يقسم وان اتفقا على التيمم جاز
ان اوجبهما استعمال الناقص والا فلا ولو اجتمع جنب ومحدث فان كان الميت
للموضوع دون الغسل فالمحدث اولى ان لم يوجب استعمال الناقص وان اوجبهما
فاوجه الاصح المحدث اولى والثاني الجنب والثالث سواء وان لم يوجب احداً
منهما فاجنب اولى ان اوجبهما استعماله والا فعوكا لمعدوم وان كان فضل
عن الموضوع دون الغسل فالجنب اولى وان لم يوجب استعمال الناقص وان اوجبهما
فعلى الاوجه الثلاث اصحهما الجنب اولى وان فضل عن كل واحد ولم يفضل
عن واحد او كفي الجنب دون المحدث فالجنب اولى قطعاً ولو اتفقا مولا المحتا
ليلاً ماباح واستتوا في احرار واثبات اليد عليه ملكه بالتوبة ولا يجوز
لاحد ان يبذل صبيته لغيره وان كان احوج منه وان كان ناقصاً الا اذا قلنا
لا يجب استعمال الناقص **قال** انما الحرم والغزالي وقال اكثر الاصحاب يقدم
الاحوج فالاحوج كالوصية ولا منافاة بين الالامين وان اراد الاصحاب السحب
بقديم الاحوج وانهم لو تنازعوا كان كماله انما الحرم ومن اراد ان يبارعهم
في الاستحباب ويقول لا يجوز الغدول عن ما يملك منه للطهارة السبب
الرابع الخرج سبب الجمل هذا قد جعله الغزالي رحمه الله سبباً وقابل ان يقول
ليس موسيكا فان السبب موطن الغدوم وذلك موجود واتفاقنا الصلابة
فان اخرجوا الايقدة في اخر سبب القعدا وفيما يقضي من الصلوات **قال**
بالمنا وجه ظاهري فان من جملة ضوون اذا اضل حله او ماله فقد امن وجهه
كما لو احدث في نفسه انه لا يجوز له التيمم ومن وجه غادم فلهذا ذكر الغزالي رحمه
الله في الاستحباب الميعة للاقدام على التيمم والله اعلم وفيه مسائل الاولي
لو نسي الماء في حله او علم موضع نزوله يرافسيها وصلي بالتيمم فطريقاً

اول
ث

جون

أخذ مما لم يمتدح الاعادة قطعاً واحكاماً على قولين الجديد المشهور وجوهها ثانياً
 عضو الطهارة وسائر العورة ولو شئ من الماء فكيف غسل غيره
 الثانية لو ادرك رجله ساقاً يعلم به قتيمة وصلي ثم علم بقربها لم يكن عليه طهارة
 احدهما لا اعادة واحكاماً على قولين طهرها لا اعادة الثالثة لو اصاب
 الماء في حله فصل بالتيمة لم يمتدح الطلب وجبت الاعادة وان امسح
 القدم وجبت ايضا على الاطهر وقيل الاصح الرابعة اصل حلة الرجل ان
 لم يمتدح الطلب اعاد وان امسح بالدم لا اعادة وقيل قولان وقيل
 وقيل ان وجد ثياباً اعاد والا فلا السبب الخامس المرض مؤثلاً لاقسام
 الاول ما كلف منه من الوضوء فوات الروح او فوت عضو او منعه عضو
 التيمم ولو خاف من ضايق التيمم على المذهب الثاني ان خاف زيادة العلة
 وهو كشم الالم وان لم يزد الدرة او خاف بطو البر ومطوكة مدة المرض وان
 لم يزد الالم او خاف شدة الضنا وهو المرض المذهب الذي يجعله ضمناً او خاف
 حصول شئ تم كالسواد على عضو ظاهر كالوجه وغيره بما يبدوا في حال المنة
 في الجميع ثلاثة طرق احكاماً في المسألة قولان اظهرها جواز التيمم والثاني لا يجوز
 قطعاً والثالث يجوز قطعاً الثالث ان خاف شيئاً يسيراً كما ذكره والسواد
 القليل او شيئاً قبيحاً على غير الاعضاء الظاهرة او يكون من صراخا في سماء
 النامعة محدوراً في العاقبة وان كان ساقاً في الحال الجراحة او برد او حر
 فلا يجوز التيمم لشيء من هذا الاختلاف **فصل** يجوز ان يعتد في نية
 المرض من خصاً على معرفته نفسه ان كان عارفاً وجوز اعتماد طبيب جاد في شرط
 الاسلام والبلوغ والعدالة ويعتمد العبد والمرأة ولنا وجه شاذ انه
 الصبي المتيقن والناسيق ووجه شاذ انه لا بد من طبيبين **فصل**
 اذا عمت العلة اعضا الطهارة اقتصر على التيمم وان كانت في البعض غسل العجز
 وفي العليل كلام مذكور في الجرح **فصل** واذا لم يوجد طبيب شرطي
 قلت ابو علي السجستاني لا فرق في هذا السبب بين الحاضر والمسافر واكد
 الاصغر والاكثر ولا اعادة فيه والله اعلم السبب السادس القفا الكبير

رهي كوز لكر او الخلاج فتارة تحتاج الى الجيرة على الكسر والاختلاج وتارة
 لا تحتاج القفا الكبير وتعتبر الحاجة ما تقدم في المرض فالحالة الاولى
 اذا احتاج ووضع الجيرة فاما ان يقدر على زعمها عند الطهارة من غير
 ضرر من الامور المتقدمة في المرض واما ان لا يقدر فان لم يقدر لم يلف
 النزاع ويراعى طهارته امور الاول غسل العجز وموؤاجب المذهب
 وقيل قولان غسل المذهب غسل ما يمكن حتى ماتحت اطراف الكبير من العجز
 بان يضع خرقة مبلولة عليها ويقصرها الفضل تلك المواضع بالمتقاطر الثاني
 مسح الجيرة بالماء وموؤاجب العجز المشهور وحكي قولان وجه المذهب
 بل يكفي الغسل مع التيمم فغسل العجز ان كان جنباً مسح مقي شأواً كان محدثاً
 مسح اذا وصل اليه غسل العضو الذي عليه الجيرة وتجب استيعاب الجيرة
 بالمسح على الاصح كالوجه في التيمم وعلى الثاني يكفي ما يقع عليه الاسم مسح
 الراس والحف ولا تقدر مدة المسح على العجز وعلى الثاني تقدر ثلاثه ايام
 للساكن ويوم وليلة للمقيم واختلاف فيما اذا نزل النزاع بعد المدة المقدرة
 بالضرر فان حصل ضرر لم يجب قطعاً وانما يتبع كل طهارة وجب النزاع قطعاً
 الثالث التيمم في الوجه واليدين وفيه طريقان احكاماً على قولين طهرهما
 يجب والثاني لا بالطريق الثاني ان كان ماتحت كبير عليه لا يجب غسله
 لو طهر لم يجب التيمم والاوجب واذا وجب ولو كانت الجيرة موضع التيمم لم
 يجب مسحها بالتراب على الاصح ثم ان كان جنباً فالاصح ان كان محدثاً شاقداً
 غسل العجز على التيمم وان شاقداً وعلى الثاني يتعين تقديم الغسل وان كان محدثاً
 فثلاثة اوجه هذان الوجهان في الحب والثالث وهو الصحيح انه لا يمتنع عن
 عضو حتى يتم طهارته فعلى هذا ان كانت الجيرة على الوجه وجبت تقديم التيمم
 على غسل اليدين فان شاع غسل صحيح الوجه تم تيمم عن عليه وان شاع عكس وان
 كانت على اليدين وجبت تقديم التيمم على مسح الراس وتاجوه عن غسل الوجه ولو
 كان على عضوي او ثلاثة تجاير تقدم التيمم فان كان على الوجه جيرة وعلى اليد
 جيرة غسل صحيح الوجه وتيمم عن عليه ثم اليد كذلك وعلى الوجه الاول

والثاني كفي تيمم واحد وان تعددت اجبار **فصل** ولو عمت الجراحة
اعضاء الاربعه كانت القاضي ابو الطيب والاصحاب يفتيه تيمم واحد من الجنب
لانه يسقط الترتيب لسقوط الفصل فالواو لو عمت الرأس ولم يمت الاعضاء الثلاثة
وجب غسل جميع الاعضاء واربع تيممات كما ذكرنا في صاحب الجنب فاذا
تيمم في هذه الصلوة اربع تيممات وصلى ثم حضرت فريضه اخرى اعاد التيمم
الاربع ولا يلزمه غسل وجهه وبعد ما بعده وهذا الذي ذكره
الغسل فيه خلاف سياتي قريباً ان شاء الله تعالى قال صاحب البيان واذا
كانت الجراحة في يديه اسحب ان يحمل كاليدين كعضو وجعه ثم صحح الفقهاء وتيمم
عن جرح يدهم بطهر اليسر غسل او تيمما وكذا الرجلان وهذا حسن ان تقدم
اليمنى سنده فاذا اقتصر على تيمم فقد طهرهما دفعة واحدة والله اعلم ثم تكرر
من الامور الثلاثة انما يكفي بشرط واحد هما ان لا يطرأ جرح من الصلوة
الا لا بد منه للاستتمات والثاني ان يصير على طهر ووجهه لا
يشترط الوضع على طهر والصحيح اشتراطه فوجب النزوع واستيقان الوضع على
طهر ان امكروا لا يترك وجب القضاء بعد البطلان على الخلاف الوضع على طهر فانه
جاءه ذلك اذ لم يقدر على نزوع الجنب عند الطار فان قدر لا ضرر وجب
النزع وغسل الصلوات امكروا وسخه بالتيمم ان كانت موضع التيمم ولم يكره غسل
الحالة الثانية ان احتاج الى الجنب وخاف من اصاب الماء في غسل الصلوة
الامكان ويتلطف بوضع خرقه مبلولة وتحميل عليها القليل بالمقارنات
الصحيح وبيان ذلك بنفسه او باجرة كالا قطع وفي افتقاره الى التيمم خلاف
السابق في الحالة الاولى ولا يجب مسح موضع العلة بالماء وان كان لا يحسنه
كما قاله الاصحاب وللشافعي رضي الله عنه بصر سيقاه فيقتضي الوضوء واذا
اوجبت التيمم والجلد لم يحل التيمم من التراب عليه وكذا لو كان للجراحة افواه
مفتحة من التراب عليها **فصل** هذا الذي ذكره الامام الرازي
من ثبوت خلاف سياتي وجوب التيمم غلط ولم اره لاحد من اصحابنا وكانه استنبه
عليه فالصواب الجنب بوجوب التيمم في هذه الصورة لئلا يفي موضع الكسر بالطلا

ينفصل

وان كان في

وامكروا

والله

والله اعلم السبب السابق الجراحة اعلم ان الجراحة قد تحتاج الى الصلوة من خرقه
وقطعة ونحوها فيكون لها حكم الجنب كل ما سبق وقد احتاج فجب غسل الصلوة
والتيمم عن الجرح ولا يجب مسح الجرح بالماء ولا يجب وضع الصلوة او الجنب عليه
ليمنع عليها على الصحيح وتكون الجمود في فحمة الشيخ ابو محمد ويقرّب منه من هو
متطهر وان رقتة حدث ومعه نايهية لما عدا رجليه ومعه خف والصحيح
الذي عليه الاصحاب انه لا يلزمه لبس الخف وفيه احتمالات لانام الحرميين
فصل اذا غسل الصلوة وتيمم من او كسر او جرح مع المسح على ارجل او ذواته
اذ لم يكره وصلى فريضه بطهارته فله ان يصلي ما شاء من النوازل ولا بد من اعاد
التيمم لفريضة الاخرى وما يجب اعادة الوضوء ان كان محدثا او الغسل ان كان جرحا
فيه طريقان اصحهما لا يجب والثاني مل قولنا فاذا قلنا بالاصح فليس الجنب
التيمم الى ان حدث وفي الحديث وجهاً واحداً كما لجنب واصحهما ان يعيد مع التيمم
كل عضو من ترتيبه على العضو المخرج **فصل** بل الاصح عند المحقق انه
كالجنب في البعوث وغيره فاذا كان جنباً والجراحة في غير أعضاء الوضوء فصل
الصحيح وتيمم الجراحة ثم احدث قبل ان يصلي فريضته لزمه الوضوء ولا يلزمه
التيمم لان تيممه غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث ولو صلا فريضته ثم
احدث نقوصاً للمنافاة ولا يتييم وكذا حكمه الغزايض كلها والله اعلم والظاهر
للعليل كما ذكرنا من اموه على طهارته غسل موضع العذر جنباً كان او محدثاً
ويغسل المحدث ما بعد العليل بخلاف واستيقانها الوضوء والغسل
القولان في نزع الخف وللمحقق البرطل تيمم وجبت غسل الموضع وحكم الا
ما ذكرناه ولو توهم الاندخال فرفع المصنوع لم يندمل لم يطلجه على الاصح
خلاص توهم وجود الماء فيه بطل التيمم لان توهم الماء يوجب طهراً وتوهم الاندخال
لا يوجب التيمم لانه انما يوجب التيمم لان توهم الماء يوجب طهراً وتوهم الاندخال
وجب التيمم بالله التوقيف **الباب الثاني** في تيممه التيمم له
سبعة اركان الركن الاول التراب وشرطه ان يكون طامراً خالياً غير مستعمل
فالتراب مستعمل ويدخل فيه جميع انواعه من الاحمر والاسود والاصفر والاعفر

جب

جب

فراه

بعد الطهارة
ستين

ل

بلغ

وظن الدوا والارمني الذي يؤكل تداءيا وسفها والطحام والارمني الذي يسيل
 الماء والسبح ومو الذي لا ينبت والارمني الذي يعلو على روضك على نوب
 او جدار او حوما وارفع عناركي والتراب الذي ارجته الارض من مذب
 جوز التيمم كالتراب الجول بالخل اذا جف جوز التيمم ولا يصح التيمم بالتراب
 والحصى والزرنيخ وسائر المعادن والذريع والاحجار المدقوقة والقوارير
 المسحوقة وشبهها وقيل يجوز وجه جميع ذلك وهو كطير الوار والارمني
 حتى صار زنادا او حتى صار ناعما لم يجز التيمم به ولو شوي الطير حتى
 فو التيمم به وجهان هكذا لو اصاب التراب نار فاسود ولم يحترق فلي التيمم
فصل في الاصح في الجوار والصح في الاصح القطع بالجوار والله اعلم
 واما الرمي فالمذهب انه ان كان خشنا لا يرتفع منه عنار لم يفت ضرب اليدي
 وان ارتفع كفي وقيل قولان مطلقا واما كونه طائرا فلا بد منه فلا يصح محسرا
 فان كان على ظهر كلب تراب فان علم النقا به برطوبة عليه من ماء او عرق او ع
 لم يجز التيمم به وان علم انتقاد كجاء وان لم يعلم واجد منهما فقل القولين اجتماع
 الاصل والطاهر **فصل** كذا قال جماعة من اصحابنا فيما اذا لم يعلم انه
 على قولين وهو مشكوك ومنه ان يقطع بجواز التيمم به عللا بالاصل وليس لهامنا
 عارض يعارضه والله اعلم واما كونه خالصا فخرج منه المشوب بالزعفران والدقيق
 وحومهما فان تكرر المحاط لم يجز لاختلاف ذلك ان قلنا الصح قات امام الحرم
 الكبير ما يطرز التراب والقليل لا يطرز ولم ار لغوا فيه صبيحا ولو اعتبرت
 الاوصاف الثلاثة كما في المثال كان مشكوكا واما كونه غير مستعمل فلا بد منه
 على الصح والمستعمل بالنقص بالعضو وكذا ما تشرع به على الاصح **الركن الثاني**
 قصد التراب فلا بد منه فلو وقف في مهب الريح فسقط عليه ترابا فامسك به عليه بنية
 التيمم ان كان وقف غير نية لم يجز به وان قصد تحصيل التراب لم يجز به ايضا على الاصح
 او الاظهر ولو تمم عنده ان كان غير راد به فكلما لو قوت في مهب الريح وان كان راد به
 لعدر قطع وعينه جاز وان كان غير راد به ايضا جاز على الصح **الركن الثالث**
 نقل التراب المسحوق به الى العضو فان كان على الوجه ترابا فردد عليه لم يجز

ظاهر

وان تغلف يده الي اليد او من اليد الى الوجه او اخذه من الوجه ثم رده اليه او
 الريح ترابا على وجهه او اخذ التراب من الهوى بانارة الريح خارجا من كلك
 على الاصح وان نقله من عضو غير اعضا التيمم اليها جاز لاختلاف وان تمسك في التراب
 ليدير جاز وكذا الغير عذر على الاصح **الركن الرابع** اليه فلا بد منها فان نوى
 رفع الحدث او نوى الجنب رفع الحائض لم يصح تيممه على الصح وان نوى استباحة الصلاة
 فله اربعة احوال اخذ ما ان نوى استباحة الفرض والنفل معا فيستقيم ما وله
 النقل قبل الفرض وبعد ما في الوقت ويجعله ووجهه ضعيف لا يتغير بعد
 الوقت ان كانت الفريضة معينة ولا يترط تغيير الفريضة على الاصح فقل هذا لو
 نوى الفرض مطلقا على فريضة شأ ولو نوى معينة فله ان يصلي غيرها الحائض
 الثاني ان يتوكل الفريضة سواء كانت احد الجنس او مندورة ولا يخطر له النافله
 فتباح الفريضة وكذا النافله فتباح على الاظهر وبعد ما على المذهب الوقت
 وكذا بقية على الاصح ولو تيمم بقائتين او مندورة استباح اجمالا
 الاصح وعلى الثاني لا يستحب شيئا ولو تيمم بقائتين فله ان يصلي عليه شي
 او لفايته الظهر فكانت العصر لم يصح **فصل** ولو طهر عليه قايته ولم
 ييم بها فتم لها ثم ذكرها قات المتولي والفقير والرواي لا يصح وصحة الساسي
 وهو ضعيف والله اعلم **الحال الثالث** ان نوى النقل فلا يستحب به الفرض
 على المشهور وقيل قطعاً فان ارجحناه فالنقل اولي والا استباح على الصح ولو نوى
 من المصحف او سجود الملائكة او الشكر او نوى الجنب الاعتكاف والقرآن فهو كنية
 النقل فلا يستحب الفرض على المذهب ويستحب ما نوى على الصح وعلى الاخر
 يستحب الجميع ولو تيمم صلاة الجنان فهو كنية النقل على الاصح ولو تممت منقطعة
 حيز لا استباحة الوطء صح على الاصح ويجوز التيمم للثاقلة **الحال الرابع**
 ان يتوكل الصلاة فحسب فله حكم التيمم للنفل على الاصح وعلى الثاني فهو كنية
 الفرض والنفل معا اذا نوى فرض التيمم واقامة التيمم المفروض فلا يصح على الا
فصل ولو نوى التيمم وحده لم يصح قطعاً من المأورد ولو تمم بنية
 استباحة الصلاة طائفا ان حذته اصغر مكان اكبر او عكسه صح قطعاً لا روي

النقل

صح

واجد ولو تعدد ذلك لم يصح في الاصح ذكره المتولي ولو اجتمع سبعة ونسب وكان
 منهم وقتا ويتوصي وقتا اعاد مكنوات الوضوء فقط لما ذكرنا والله اعلم
 واعلم انه لا يجوز ان يتاخر النية عن اول مفروض اليمين واذا فعله المرفوض قبل
 التراب ولو قارنته وعزيت قبل مسح شي من الوضوء لم يجز به في الاصح ولو فقدت
 على اول فعل مفروض فهو مثله في الوضوء. **الركن الخامس** مسح الوجه وكب
 استيعابه ولا يجب ايضا ان التراب يساوي شهور التي يجب ايضا ان الما اليها
 في الوضوء على المذهب ويجب ايضا ان الظاهر ما استدل من الحجة على الاظهر
 كما في الوضوء الركن السادس مسح اليدين وتحت استيعابهما الى المرفقين على المذهب
 وقيل قولان اظهرهما هذا والتقدم بمسحهما الى الكوعين واعلم انه تكرار لفظ
 الضرب في الاخبار في تطايقه من الاصحاب على الظاهر فقالوا لا يجوز النقض
 من الضربين ويجوز الزيادة والاصح ما قاله اخرون ان الواجب ايضا ان التراب
 سواء حصل بضربة او اكثر لان مسح ان لا يزيد في ضربتين ولا ينقص وقيل يجب
 ثلاث ضربات في الوجه وضربتان لليدين وهو متعيق. **قلت**
 الاصح وجوب الضربتين ضربا عليه وقطع به العراقيون وجماعة من الخراسانيون
 وصورة الافتصاح على ضرب من خرقه وكحوها والله اعلم وصورة الضرب ليست
 متعينة فلو وضع اليد على التراب الناعم وعلق بها غبارا في مسح ان يدا
 با على الوجه واما اليدين فيضع اصابع يده اليسرى سواء الابهام على طهور اصابع
 اليمنى سواء الابهام بحيث لا يخرج انا من اليمنى عن مسحة اليسرى وتحتها على طهر
 كفها اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه الى ارجل الذراع ويمسحها على المرفق
 ثم يربط كفها الى بطن الذراع فيمسحها عليه وابهامه من قوطة فاذا بلغ الكوع
 مسح بطن ابهام اليسرى ظهر ابهام اليمنى ثم يضع اصابع اليمنى على اليسرى فيمسحها
 كذلك وهذه الكيفية ليست واجبة لكنها مسحبة على المذهب وقيل غير
 مسحبة واما تقرير الاصابع فيفعله في الضربة الثانية واما الاولى
 فالاصح فظاهر المذهب والذي نصر عليه الشافعي رضي الله عنه وقاله الاثر
 انه يجب التفرقة فيما وقفت اخرون لا يجب ثم قال الاثر وان لا يجوز

ح

حتى لو لم يفرق في الثانية كراه الفريون الاولى لما بين الاصابع وقيل فلو
 منهم التقاليد لا يجوز ولو فعله لم يصح يمينه اذا فرقت الضربتين وجوز
 او في الثانية وحدها يجب تحليل الاصابع بعد مسح اليدين على الهيئة المذكورة
 ولو لم يفرق بينهما او فرقت الاولى وحدها وجب التحليل ثم مسح احدى الرا
 بالآخرى ومسح على الاصح وواجب في الآخر والواجب ايضا ان التراب على الوجه
 واليدين في مكان سواء حصل بيده او خرقه او خشية ولا يشترط ان يرا اليد
 على الوضوء على الاصح ولو كان مسح يده في رقعها في اتنا الوضوء ردها جاز
 ولا يقتصر على احد تراب جديد على الاصح. **الركن السابع** الترتيب في تقديم الوجه
 على اليدين فلو تركه ناسيا لم يصح على المذهب كما في الوضوء ولا يشترط الترتيب
 اخذ التراب للوضوء على الاصح ولو ضرب يده على الارض وامسح به الوجه بمسحه
 وبيمينه بيساره جاز. **فصل** لو احدث بعد اخذ التراب قبل مسح وجهه
 بطل اذنه وعليه النقل ثانيا ولو بمسحه غير حيث يجوز فاحذر اذنه فاحذر
 التراب قبل المسح قال القاضي حنبل لا يضرب يده على الارض ولا يمسح به الوجه ولو
 ضرب يده على شئ من ارضه تنقص وعليها تراب فان كان كثيرا يمنع التقاء البشريتين
 صح يمينه وان لم يمنع لم يصح وقيل يصح اخذه للوجه فان ضربت بغيره لم يطل
 والصلوات الاولى. **فصل** للتمسك ببعضها في كيفية مسح الو
 واليدين وبقي منها التسمية وتقديم اليمنى على اليسرى وامسح التراب على الخد
 على الاصح والموالاة على المذهب وكيفية التراب المأخوذ اذا كان كثيرا وان لا
 يجر المسح على المذهب وان لا يرفع اليد عن الوضوء المسحوق حتى يتم مسحه على الا
 وفي الثاني هو واجب وقد تقدم وان يترع خاتمه في الضربة الاولى. **قلت**
 واما الضربة الثانية فيجب نزعها فربما ولا يلزم كركه خلاف
 الفضول ان التراب لا يدخل تحت ذكره من اجاب اليده وغيره ومن مندوبا
 استنباط القبلة وينبغي استحباب الشهادتين بعده كالوضوء والغسل
 ولو كانت يده نجسة وضرب بها على تراب ومسح وجهه جاز في الاصح ولا
 يجوز مسح الخمس قطعاً ولا يصح غسلها عن الوضوء بقا النجاسة ولو تمسح

ن
 ح

ن

ثم وقع عليه نجاسة لم يبطل على المذنب وجب قطع الامام وقال المتولي بركعة
التيتم ولو يتم قبل الاجتهاد في القبلة ففي صحته وجها حكاهما الرواي
كالوكان عليه نجاسة والله اعلم **الباب الثاني** في احكام
التيتم في ثلاثة الاول انه يبطل عما يبطل به الوضوء ثم يقسمان احدهما
بحورمته وجود الماتيم المريض والثاني لا يجوز الامتناع عنه او الحوق
تحصيله والحاجة اليه وما اشبه هذا فالاول لا يبرئ فيه رتبة الماء
وانما الثاني فيبطل بتوهم القدرة على الماء قبل الدخول في الصلاة كما اذا
راي سرائنا فتومهم منا او اطبقت غمامة بقرية او طلع عليه جماعة يجوز ان يلو
معهم ما هذا اذا لم يقارن التوهم مانع من القدرة فان قازته لم يبطل
تيتمه كما اذا رانا محتاج اليه للعطش او دونه خال من سبع او عدو
او في تقرير يعلم حال رتبته فقد تحصيله او سمع انسان يقول او دعى بلان
ما ومويعلم غيبة فلا رونا اشبه هذا انما اذا راي الماني الصلاة فان لم يكن
معينه عن النساك صلاة الحاضر بالتيتم بطلت على الصحيح وعلى الثاني يتمها ويعد
وان كانت معينه صلاة المسافر فالمذنب المنصوص ان يبطل صلاته ولا يتم
فلو توك في اتنا الصلاة الاقامة بعد وجذان الماء او توكي القصر ثم وجد الماني
ثم توك الامام بطلت صلاته على الاصح فيهما وجب لم يبطل فكانت فريضة هل
يجوز الخروج منها ليتوضا فيه او وجه اصحاب الخروج افضل والثاني يجوز الخروج
لكن الاستمرار افضل والثالث ان قلبها نقلا وسلم من الركعتين فهو افضل
وان زاد ابطاها مطلقا فالاستمرار افضل والرابع يحرم قطعها مطلقا وانما
ان صاف الوقت حرم الخروج والا فلا قاله امام الحرمين وطريقه في كل مصلح
التيتم وعينه **قال** هذا الذي حكاه عن امام الحرمين اختياره لم
يتقدم به احد واعترف امام الحرمين بعدا ومو خلاص المذنب وخلافه
الشافعي رضي الله عنه فقد روي الامام وبقوله صاحب التمه والغزالي البسيط
عن الاصحاب انه يحرم على من تلبس بالفريضة في اول وقتها وظهرها بغير عذر
وقد اوضحه في دلاله في شرح المذنب والله اعلم واذا اتم الفريضة بالتيتم

ن

بر

و

ويعي الماني الذي راه الى ان سلم بطل به فلا يستيج به نافله حتى حي الرواي
عن والده انه لا يسلم التسليم الثانية **قال** وفيما حكاه الرواي في نظر
ويجب ان يسلم الثانية لانها من جملة الصلاة والله اعلم وانما اذا في الما قبل
سلامه ولم يعلم فلا يستيج النافله ايضا وان علم بقضائه قبل سلامه فيبطل
السم ومنعه النافله وجها **قال** الاصح منعه النافله وجه طلع
الغرايقون وجماعة من الحراسين والله اعلم انما اذا راي الماني وموينا
نافله فوجه اصحابها ان كان توكي هذا انه ولم يزد والا اقتصر على ركنين والثاني
لا يزيد على ركنين وان نواه والثالث له ان يزيد ما شاء وان لم ينو والرابع
يبطل صلاته احكم الثاني فيما يودي بالتيتم لا يصلي بالتيتم الواحد الا فريضة
واحدة وسوا كانت الفريضة من متقن او مختلقتن خلاصين وطوافين او
صلاة وطواف او مقصيتين كطهرين او مكتوبة ومندورة او مندورين
فلا يجوز الجمع بينهما بتيتم وفي قول او وجه صغير يجوز مندورين
مندورة ومكتوبة وفي وجه شاذ يجوز في قوايت وفائته وموداه والصحيح
كالناح على المذنب وقيل وجها الثاني جمع بين مكتوبتين بتيتم ويجوز ان يجمع
بتيتم بين فريضة ونوافل وانما ركنها الطواف فان قلنا بالاصح انما سنة
فلم احكم النوافل وان قلنا واحبتان لم يجران جمع بينهما ومن الطواف الواجب
على الاصح وكذا لا يجمع بين خطبة الجمعة وصلاتها على الاصح اذا شرطنا الخطبة
في الطهارة وانما صلاة الجنان فغيرها لا شرط في احدتها في المسئلة قولان
احدهما حكم النافله مطلقا يجوز الجمع بين صلواتين بتيتم واحد
وجوز صلاتها قاء بعد اتم القدرة على القيام ويجوز على الراحلة والثاني لها
حكم الفريضة فلا يجوز شي من هذا والطريق الثاني ان تعين فكما لفريضة والاك
والثالث لها حكم النوافل مطلقا الا انه لا يجوز القعود فيها والمذنب
انه يجوز الجمع بتيتم بكل باب ولو صل على جنازة صلاة واحدة فقبل يجوز
قطعها وقيل على الخلاف **قال** اذا نسي صلاة من صلوات نظر
ان كانت متعقة كطهر من اسبوع لزمه طهر واحدة بتيتم ولو نسي صلاة

نه

ي

وبين جانيه

لثواب

من الجهر لزمه الحشر وكناه تيمم واحد للجهر والشافعي والشافعي خمس تيممات
ثم قال الشيخ ابو علي الخلاف في ربيع على تعيين الفريضة التي تيمم لها غير
واحيى فان اوجبه لزمه خمسة تيممات قطعاً وبحال طاف قاله ابو
قال هذا الحديث عن علي قد حكاه الدارمي عن ابن الزبائر واختار
الدارمي طرد الخلاف وان اوجبه النعير وهذا اصح والله اعلم ولو
صلا تيمم من الجهر فان قلنا في الواحد يلزمه خمس تيممات فلا بد من
وان قلنا كفيه تيمم واحد فقال ابن القاصر منهم لكل واحد ويقتصر على
الحشر وقت ابن الحدا يقتصر على تيمم يزيد في الصلوات فيصلي بالاول
الصبح والطهر والعصر والمغرب والثاني الطهر والعصر والمغرب
والعشا فان الاثر هو غير ان شاعل يقول ابن القاصر ان شاعل
ابن الحدا وظاهر كلام ابن القاصر في الحشر انه لا يجوز تاديع ابن الحدا
وحي وجه انه تيمم تيمم ويصل بكل واحد الحشر وموشاد والمسحس
عند الاضحاب طريقه ابن الحدا وعليها يفرعون ما زاد من المشي ولها
صابط وشرط فضايلها ان تزيد على قدر المشي فيه عدد لا ينقص عما
يبقى من المشي فيه بعد اسقاط المشي وينقسم المجموع صحيحاً على المشي
مثاله مسلتنا المشي صلاتان والمشي فيه حشر تزيد ثلاثة لا بها لا ينقص
عما بقي من خمسة بعد اسقاط الاثنين بل تساويه والمجموع وهو ثمانية
ينقسم على الاثنين صححاً ولو صلى عشرين قاله الوجه الشاذ اجراه وكان
قد زاد خير الدخوله في الصابط واما شرطها فان يند من المشي
بأي صلاة شا وصل بكل تيمم ما تقتضيه الفضة ويرك كل من بنا
انتداب في التي قبلها وياتي في الما الاخر بما بقي من الصلوات ولو
ثلاث صلوات من يوم وليلة فيصلي طريقه ابن القاصر يصل بكل واحد
من الحشر تيمم وغسل الوجه الشاذ يقيم ثلاث مرات يصل بكل واحد
الحشر وعلى طريقه ابن الحدا يقتصر على ثلاث تيممات فيصلي بالاول الصبح
والطهر والعصر والثاني الطهر والعصر والمغرب والثالث العصر

من الجهر

والجهر

والجهر والعشا وله مخالفه هذا الترتيب اذا وفي بالشرط اذا صلى
متفقين فقلية ان يصل كل واحد من الحشر من تيمم فقلية الوجه الضعيف
اول المسئلة بحال كل صلاة تيمم فتيمة عشر تيممات وعلى الصحيح كفيه
تيممات يصل بكل واحد الحشر ولا يصح تيممات صلوات لاحتمال كون المسنن
صحيحاً او ظهرياً وعساين ومناصلاهما الامع من ان اذا لم يعلم هل
القائمتان مختلفتان او متفقتان فيلزمه الاجوط وموانهما متفقتان
ان اذا اثر الصلاة مفروضة او طوافاً مفروضاً واشتبه عليه في اي
بطوان وبالصلوات الحشر تيمم واحد على الصحيح وعلى الضعيف ستة تيممات
ولو صلى مفرداً بغيره ثم زاد اعادها بذلك التيمم مع جماعة جاز ان قلنا
الثانية سنة وكذا ان قلنا الفرض اداها لا يعينها على الصحيح كالمسنية
ولو صلى الفرض بالتيمم على وجه يجب معه القضاء وازاد القضاء بذلك التيمم
فان قلنا الفرض الاول جاز وان قلنا الثاني او كلاهما فرض لم يجز وان قلنا
اذا ما لا يعينه جاز على الصحيح **قال** ينبغي ان قلنا الثانية
انه يجوز لانه جمع بين فرضين نافله والله اعلم **قال** لا يجوز التيمم
لفريضة قبل وفرا ولو قتل لم يصح للفرض ولا للفعل ايضاً على المذنب لو
جمع بين الصلاتين بالتيمم جاز على الصحيح ويكون وقت الاول وقتاً للمثانية
ولو تيمم للطهر فصلاتها تيمم للعصر ثم دخل وقت العصر قبل ان يركعها بطل
الجمع والتيمم وقت الفايته بتدريها ولو تيمم لوداة في اول وقتها وصل
به في اخره جاز قطعاً نضر عليه **قال** وفيه وجه مشهور في
الحداوي وغيره انه لا يجوز التاخير الا بقدر الحاجة كالمسحاة والفرق
ظاهر والله اعلم ولو تيمم لغايته صحوخ فلم يصلها حتى دخل الطهر فله ان يصل
به الطهر في الاصح هذا ولو تيمم للطهر ثم تدرك فايته قبل ان يستنجيها بطل
وقيل في الوجهين وهو الاصح هذا كله تفريع على الاصح ان تعين الفريضة لغير
بشرط فان شرطناه لم يصح غير ما نواه انما النوافل فهو وقتها وغيرها انما
الموقته فكانت روات مع الفريضة وصلاة العيد والكسوف واوقافها مع

ولا يصح في ذلك التيمم
العصر والتيمم
تدريها

وقت الاستسقاء الاجتماع لها في الصحرا وقت الجنان انقضا الفصل
 الاصح والموت الثاني فان يتم لموقته قبل وقتها لم يصح على المذهب وقيل لا
 وان يتم لها في وقتها استباحها وفي استباحة الفرض القولان المقداران
 فان استباحة فله ذلك ان كان يتم في وقت الفريضة وان كان قبله فعلى الو
 في التيمم فانيته صحوخ واما غير الموقته فيتم لها كل وقت الا وقت الكراهية
 فلا يصح فيه على الاصح هذا كله تفريع على المذهب للموافقة وحدها صحيح وفيه
 الوجه المتقدم في الركن الرابع من الباب الثاني **فصل** ولو يتم تكافله
 لا سبيل لها قبل وقت الكراهية لم يطل بدخول وقت الكراهية بل يستباحها بعد
 الاختلاف ولو اخذ التراب قبل وقت الفريضة ثم مسح الوجه في الوقت لا اخذ
 التراب من واجبات التيمم فلا يصح قبل الوقت ولو يتم شاكاً في الوقت ومما
 لم يصح وهذا هو الطلب شاكاً في دخول الوقت ومما ذهبه لم يصح الطلب والله اعلم
 الحكم الثالث فضا الصلاة العذر طرأ غام ونادى لقام لا قضا مع الصلاة
 المسافر المحدث او الخفيف بالتيمم لعدم تأجيل استعماله اذا لم يكن سفره معصية
 سفر المعصية او جهة الاصح يجب التيمم والقضا والثاني يتم ولا يقضي والثالث
 لا يجوز التيمم وقصر السفر طوله على المذهب وقيل لا وجوب القضا مع قوة
 وهضلة المريض بالتيمم اوقافاً او مضطجعا والصلاة بالايما في شدة الموت
 واما السادر فيقسمان قسم يذوم غالباً وقسم لا يذوم فمما يذوم يمنع القضا
 كالاستحاضة وسلب البول والمذي والجرح السائل واسترخا المعدة
 ودوام خروج الحوت سواء كان له بذلك ام لا وما لا يذوم فوعان نوع معه
 بذلك ونوع لا يذوم معه فمما لا يذوم معه يوجب القضا وذلك صور منها من
 لم يجد ماء ولا تراباً وفيه اقوال المشهور وجوب الصلاة كحاله ووجوب
 القضا والثاني يحرم الصلاة والثالث سمي ويجب القضا على هذا في الرابع
 يجب الصلاة لا قضا واذا قلنا يصلي لا يجوز مسح المصحف ولا قراءة القرآن
 للجنب في الخايض ولا وط الخايض واذا قدر على ما اوتراب في الصلاة بطلت
 ومنها المربوط على خشبة ومن شد وثاقه بالارض يصلي بالايما ويعيد

في ان التيمم
 لا يجوز
 لم يصح
 لا يجوز

فكان

وقت الصلاة ان يصلي سبيل القبل لم يعد ولا اعادته قال وكذا الغريق يصلي
 على خشبه بالايما وذكر الغريق كونه ومما من عجزه نجاسة مخاف المذهب
 او طهر موضع وصلى فيه على نجاسة للضرورة فوجب الاعادة على المشهور والقديم لا
 نجاسة اعاده صلاة في وقت وان كان تحت ثوبه وانما ما معه ذلك فتصوره
 المقيم اذا يتم لعدم التأجيل الاعادة عليه على المشهور لا نقض الثاني الاقامة نادر
 وانما لا يجب القضا على المسافر لان نقض التيمم به يتم هذا هو الصواب عند الاحباب
 وليس خصوصاً بالسفر او الاقامة حتى لو اقام في مكان او بعد التيمم عليه عالماً
 وطأ الاقامة وصلاها بالتيمم فلا اعادة ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعدم
 التأويل بالتيمم وجب الاعادة على الاصح وان كان حكة السفر باقياً واثاق قول الاختا
 المقيم يقضي والمسافر لا يقضي فرادى الغالب من طال السفر والمقيم وحقيقته ما
 ذكرنا ومنها التيمم بعد زرع الاعضاء فالجزم على الغرض سائر من حين اول
 فلا اعادة والا وجب الثاني لا يعيد مطلقاً والثالث لا يعيد وقال ابن الوكيل
 من احتاج بالاختلاف اذا لم يتمم انما اذا قلنا يجب التيمم فتمم فلا اعادة قطعاً والمذ
 جريان الخلاف مطلقاً هذا كله ان لم تكن الجيرة على محل التيمم فاذا كانت عليه اعاد
 باختلاف ومنها التيمم لشدة البرد والاطهر انه يعيد الاعادة والثاني لا
 والثالث يجب شاكاً الحاضر ومن المسافر انما العاجز عن ستر العورة ففيه قولان
 ووجه وفيك انه اوجه اصحاباً على قائماً ويتم الركوع والسجود والثاني يصح
 قائماً او مدام يتم الركوع والسجود ام يومي فيه قولان والثالث يجزى من الارض
 ويجزى هذا الخلاف فيما لو حرس من غير اوجده على نجاسة وفيما لو وجد ثوباً
 طاهر الوفرشه على الخيمة لم يغير ثوباً وفيما لو وجد الثياب ثوباً نجساً هل يصلي به
 ام عارياً ثم ان قلنا العريان لا يتم الاركان اعادته على المذهب وفيه خلاف من لم يجد
 ماء ولا تراباً وان قلنا تيممها فلا اعادة على المذهب سواء كان في السفر او الحضر من غير
 الغري او يمشى لا يجتاده وقيل لا يجتاد العرب **فصل** ولو لم يجد
 الرجز من يحوله للقبلة لزمه الصلاة بحسب طاله وجب الاعادة على المذهب
 قال الروياني وقيل قولان وهو شاهد بان اقام الحرم وغيره منا حكاماً لا هذا

وان كان سائر من حين
 اقول الاظهر انه ان
 ما اعادته

بانه داه واستطاع به الفرض فالسعي هو كذا في فاعلمنا بان لا يردم فدام
 فله حكم ما لم يدم احقا فالشاد الجنس بالجنس ثم كل صلاة او جباها في الوقت
 واجبا اعادتها فقبل الفرض الاول ام الثانية ام كلاهما ام احدهما لا يبينها
 فيه اربعة اقوال اظهرها عند الجمهور في الثانية وعند القائل والعوراني
 وابن الصباغ كلاهما وموافقا فانه مكلف بهما وهذه مسائل مشوقة لا
 يحسد على التيمم على المذنب وفي قطع الجمهور في المستظهر وجها ويتصور
 كما مر في جرح ونحوهما من شيم مع وجود الماء اذا تيمم وصلي فرضا ثم اراد ان يركع
 ويتصور في شيم لعدم الماء اذا صلي فرضا ولم يفارق موضعه ولم يوجب طائفا
 لحققة العدم ولم يوجب ثانيا وحكم اليد المقطوعة كهي في الوضوء حتى اذا
 لم يبق شيء من جوارح الفرض استحب مسح العضدات الدار في ادم كمن ترك
 استظهر حتى يعلم ولو وجد المسافر في الطريق خائبة ما شيم ولا يجوز الوضوء
 منها لانها انما توضع للشرب ذكره المتولي ونقله الروياني عن الاصحاب ولو
 منع من الوضوء الا منكوسا فقل له الاقتصار على التيمم عليه غسل الوجه
 لتكلمه منه فيه القولان فيمن وجد بعضنا يهينه حلاه الروياني عن والده قال
 ولا يلزمه فضا الصلاة اذا استل المأمور على القولين وفي القضاء نظر لندرون
 لكن الراجح ما ذكره لانه في معنى من غصب ما من ولا فضا قال صاحب الحاوي
 والجلونات كل معناه لا يقسمه ولا يهينه لانه فان واجبا استعمال
 النا قصر لم يرفقه غسل به ولا يسمي فان غسلوا به فمته لو ارثه ولو
 تيمم من قراي اشأ الصلاة فكونه الما في صلاة المسافر ولو شيم عن حنائه
 او حيفر ثم احدث حرم ما يحرم على محدث ولا تحرم قراءة القرآن واللبث في المسجد
 ولو تيمم جنب فراي ما حرم من القراء وكل ما كان حراما حتى يغتسل قال الجرجاني
 ليس له يصح احرامه بصلاة فرض دون فقل الامن عدم ما اوترا او شدة
 طامع او كان يابده نجاسة عجز عن ازالته والله اعلم

باب مسح الحف موحايز بشر احدا

لشبه على طهاره كاملة فلو غسل رجله ليس خفها ثم غسل الاخر لم يجز المسح فلو
 ترع الادلي ثم لبسها كاهه وجاز المسح بعده على الصحيح والثاني لا بد من
 ترعها ولو ادخل الرجل يدا في الحف لم يغسل ثم غسلها ثم ادخلها قرار
 الحف صح لبسه وجاز المسح ولو لبس منظرها ثم احدث قبل وضوء الرجل قدم
 الحف او مسح بشرطه ثم ازال القدم من مقرها ولم يظهر من محل الفرض شيء بقي
 الصور من لانه لو جبه الصحيح جواز المسح في الثانية ومنه في الاولى والثاني
 يجوز فيها والثالث لا يجوز فيها ولو لبست السخاضة على وضوءها ثم احدث
 بغير الاسخاضة فوجها ان احدثها لا يبع سحرها الضعف طهاره لبسها والصحيح
 المنصور جواز فلي هذا الوان قطع دما وشغيت قبل المسح لم يجز المسح على الحف المذكور
 وقيل فيه القولان وحيث جونا فانما يتبع لبسها المسح لما اشارت من التوافل
 وفريضة ان لم تكن صلت بوضوء المسح فريضة بان احدث بعد وضوءها ولو لبسها قبل
 ان يغسل تلك الفريضة ولا غيرها من الفرائض فان احدث بعد فعل الفريضة
 مسحت واستباححت التوافل ولا يتبع فريضة مقضية ولا مواءة كخرفان
 ارادت فريضة وجب ترع الحف واستيناف اللبس طهاره ولنا وجه شاذ
 انها تستوفي مدة المسح وثلاثة حفر وثلاثة سقا ولكن بعد الوضوء المسح
 لكل فريضة وفي معنى طهاره السخاضة طهاره ليس التوافل وكل من يه
 ذام وكذا الوضوء المفهوم اليه التيمم كراية او كبر في حكمه حكمها لا فرق ولما كان
 تيمم بالوضوء محض فان كان بسبب غير اعواز الما فهو كالسخاضة وان كان للاعواز
 فقال ابن مخرج موهبي والصحيح ان لا يتبع المسح اصلا **الشرط الثاني**
 ان تكون الملبوس صاكا للمسح وصلاحيته بامور الاول ان يستحل فرض غسل الرجلين
 فلو قصر عن محل الوضوء لم يجز قطعاً وفي الخروق قولان القديم جواز المسح ما لم يبق احس
 الحرق بان لا يمتسك في الرجل ولا يباي المشي عليه وقيل الفاحش ان سطل الحف
 واكد يد الاطهر لا يجوز اذا ظهر شيء من محل الفرض وان قل ولو تحركت البطانة او الظما
 جاز المسح ان كان الباقي صفيقا والافلا على الصحيح ويقاس على هذا اذا تحركت من الظما
 موضع ومن البطانة البطانة موضع لا يجاد به وانما الحف المشقوق القدم اذا شد

ق
 ق

تحت الشق السرج فان طرشي مع الشد لم يجز المسح والاجاز على الصحيح المنصوب
 فلو فتح الشرح بطل المسح في الحال وان لم يطهر شي **الامر الثاني** ان يكون ثوباً
 حيث لا يتنافى المشي عليه بقدر ما يحتاج اليه المسافر في جوارحه عند الخطو
 فلا يجوز المسح على اللعائيف والجوارب المخذرة من الصوف واللبد وكذا الجوارب
 المخذرة من الجلد التي ليس مع المكعب وهي جوارب الصوفية لا يجوز المسح عليها حتى يكون
 بحيث لا يتنافى المشي عليها ومنع نفوذ الماء ان شرطناه ان لا يصاف بها وانما تجلده
 القدمين والتخلل في الاسفل او الاضراس على المكعب وقيل في اشتراط تجليده القدم
 مع صفتها قولان ولو تعدد المشي فيه لسعته المفرطة او صنفه لم يجز المسح على الاصم
 ولو تعدد لغلظه او ثقله كما خشب الحديد او تخدير راسه او صدره بحيث لا يستقر
 على الارض لم يجز ولو اتخذ لطيفاً من خشب او حديد يتأثر المشي فيه خارقاً قطعاً
 ولو لم يقع عليه اسم الكفان لف على جلبيه قطعة آدم وشدها لم يجز المسح الار
 الثالث في اوصاف مختلف فيها فالحف العضوب والمسروق وحف الذنب او
 البضعة يصح المسح عليه في الاصح والحف من جلد الكلب والبيسة قبل الدباغ لا يجوز
 المسح عليه قطعاً للمس المعفف ولا غيره ولو وجد الحف شرايطه الا انه لا يمنع نفوذ
 الماء لم يجز المسح على الاصم واختيار اتمام الحرمين والعزالي الجوار **قلت**
 ولو لبس واسع الراس يركي من راسه القدم جاز المسح عليه في الاصح ويجوز على حف
 زجاج قطعاً اذا امكن متابعة المشي عليه والله اعلم **فروع** الجرثوم
 مؤ الذي ليس فوق الحف لشدة البرد غا انا فاد المس خفاف فوق خف له اربعة احوال
 احدها ان يكون الاعلى صانحاً صانحاً المسح عليه دون الاسفل لصعفه او كرقه
 فالسح على الاعلى خاصة الثاني عكسه فلو مسح الاعلى فوصل اليه الاسفل
 فان قصد مسح الاسفل اجزاءه وكذا ان قصد مسح الاعلى فوصل اليه الاسفل
 وان لم يقصد واجد بال قصد المسح في الجملة اجزاءه على الاصح لقصد استقاط وض
 الرجل المسح الثالث ان لا يصلح واحد منهما فيقدر المسح الرابع ان يصلح الاكلاهما
 في المسح على الاكلاهما قوله القديم والاملاخوان واكثريد منه **قلت**
 الاظهر عند الجمهور اكد يد وصح القاضي ابو الطيب شرح الفروع

في المسح على
 القدمين

القديم

القديم والله اعلم فان جازنا المسح على الجرثوم فقد ذكر ان مسح فيه ثلاثه مقامات
 اظهرها ان الجرثوم يدك عن الحف والحف يدك عن الرجل والثاني الاسفل للقبض
 والاعلى من الحف والثالث انما تحت واحد فالاعلى طهارة والاسفل بطائه ويتفرع
 من هذه المقامات مسائل منها لو لبس ثوباً على طهارة فازاد الاقتصار على مسح الاسفل
 جاز على المعنى الاول دون الاخرين ومنها لو لبس الاسفل طهارة والاعلى على
 حدث ففي جوار المسح هل الاعلى طريقان احدهما لا يجوز واصحهما فيه وجهان ان
 قلنا بالمعنى الاول والثاني لم يجز فلكان يجوز ولو لبس الاسفل طهارة لم يحدث
 وصحة ثم لبس الجرثوم فهل يجوز المسح فيه طريقان احدهما جازي للمعنى ان
 قلنا بالاول او الثالث جاز وبالثاني لا يجوز وقيل في الجوارب على هذا الثاني
 بيان مسح الحف برفع الحدث لم لا ان قلنا في رفع جاز والافلاو الطريق الثاني القطع
 بالبناء على رفع الحدث وانما جازنا مسح الاعلى في هذه المسئلة قال الشيخ ابو علي
 ابتداء المدة من حين حدث اول لبسه الاسفل والجوارب الاقتصار على الاسفل
 الخلاف السابق ومنها لو لبس الاسفل على حدث وعسل جله فيه ثم لبس الاعلى
 على طهارة كما ملأه لا يجوز مسح الاسفل قطعاً ولا مسح الاعلى ان قلنا بالمعنى الاول
 او الثالث وبالثاني يجوز ومنها لو تحرق الاعلى من الرجلين جميعاً او زرعتهما
 بعد مسحه وبقي الاسفل بحاله فان قلنا بالمعنى الاول لم يجب زرع الاسفل في كل
 مسحة وهل كفيه استيناف الوضوء فيه القولان في نزع الحف وان قلنا بالثاني
 الثالث فلا شيء عليه وان قلنا بالثاني وجب زرع الاسفل قطعاً وعسل القدمين
 وفي استيناف الوضوء القولان لحصل من الخلاف المسئلة خمسة اقوال احدها
 لا يجب شيء والثاني يجب مسح الاسفل فقط والثالث يجب المسح واستيناف الوضوء
 والرابع يجب زرع الحف وعسل الرجلين والحاكم يجب ذلك مع استيناف
 الوضوء ومنها لو تحرق الاعلى من احد الرجلين او زرعته فان قلنا بالمعنى الثالث
 فلا شيء عليه وان قلنا بالثاني وجب زرع الاسفل ايضاً من هذه الرجلين وجب
 زرعهما من الاخرى وعسل القدمين وفي استيناف الوضوء القولان وان قلنا
 بالمعنى الاول فقل لزعة زرع الاعلى من الرجلين المحترق وجهان اصحهما هو كمن

مسح على
 القدمين

ايضاً

نزع احد الحفير فاذا نزع عاذا القول استيناف الوضوء ام كيفية
 مع الاسفل والثاني لا يلزمه نزع الثاني وفي واجبه القول احدهما مع
 الاسفل الذي نزع اعلاه والثاني استيناف الوضوء ومع هذا الاسفل
 والاعلى من الرجل الاخرى ومنها لو حرق الاسفل منهما لم يضر على المعاني
 كلها فلو حرق من ارضاها فان قلنا بالمعنى الثاني او الثالث فلا شيء عليه
 وان قلنا بالاول وجب نزع واحد من الرجل الاخرى ليلتصم بين البدن
 والبدن قاله في التهذيب وغيره ولك ان يقول هذا المعنى موجودا
 اذا الحرق الاعلى من احد الرجلين وقد حو او جهيز وجوب نزع من
 الاخرى فليحتم بطرد هاتين اذا نزع ففي واجبه قولان احدهما مع الحف الذي
 نزع الاعلى من فوقه والثاني استيناف الوضوء والمسه عليه وعلى الاعلى الذي
 حرق الاسفل منه ومنها لو حرق الاسفل والاعلى من الرجلين او من ارضاها
 لزمه نزع الجميع المعاني كلها لان قلنا بالمعنى الثالث وكان الحرق
 مؤثرا غير متخاد من لم يضر تقدم بيانه ومنها لو حرق الاعلى من رجل
 والاسفل من الاخرى فان قلنا بالثالث فلا شيء عليه وان قلنا بالاول
 نزع الاعلى الحرق واعاد مسحه ما تحته وهل كيفية ذلك ام يحتاج الى استيناف
 الوضوء ما سجد عليه وعلى الاعلى من الرجل الاخرى فيه القولان هذا كله
 تفريع على جواز مسح الحف الجرمون فان منعناه فادخلناه بينهما ومسح الحف
 الاسفل جاز على الاصح ولو حرق الاسفل فان كان عند الحرق على طهران لسه
 الاسفل مع الاعلى انصارا له الخروج الاسفل عن صلاحه للمسح وان
 كان محدثا لم يجز مسح الاعلى كاللبري حدث وان كان على طهران مسح وجها
 كاذرا في الفرع على القديم انا اذا لبس جرمونا في جل ناقصا الحف
 الاخرى قبل الحد لا يجوز مسح الجرمون وعلى القديم ينبغي على المعاني الثلاثة
 على الاول لا يجوز كما لا يجوز المسح الحف وغسل الرجل الاخرى وعلى الثالث
 يجوز وهذا على الثاني على الاصح **فصل** واذا جاوزنا المسح على الجرمون
 قلنا اذا لبس ثيابا وثالثا ولو لبس الحف فوق الجبين لم يجز المسح عليه على الاصح

والله

والله اعلم **فصل** في كيفية المسح انا اقله مما ينطق عليه المسح من محل فر
 الغسل في الرجل الاسفلها فلا يجوز الاقتصار عليه على الاظهر وقيل كور قطعاً
 وقيل لا يجوز ولا العقب فلا يجز على المذهب وقيل من اول الجوار من الاسفل
 وقيل اولي بالمنع **فصل** وحرف الحف كما سئل قاله في التهذيب والله اعلم
 واما الاصل فمسح اعلاه واسفله ولكن ليس استيناف جميعه منه على الاصح وخفه
 مسح العقب على الاظهر وقيل الاصح وقيل قطعاً ولو كان عند المسح على اسفل حافة
 لم يجز المسح عليه ويجز على غير مسحه على الصحيح لكن يمكن وجوب ايضا تكرار المسح على الحف
 الصحيح وعلى الثاني يجب تكرار ثلاثا كالأرأس **فصل** قال اصحابنا
 يستعين اليد للمسح على كور كرقه وخشبه وغيرهما ولو وضع يده المبتلة ولم
 يجرها او نظرتا عليه اجزاه على الصحيح تقدمت الراس والله اعلم **فصل**
 في حكم المسح بتأخير المسح على الحف الصلاة وسائر ما يقتضي الوضوء له المسح
 في احدي غايات اربع الاولى مضي يوم وليله والمقيم ثلاثة ايام ليلا ونهارا
 للسائر على المشور الجديد والقديم يجوز غير موقت والفرع على الجديد
 وابتداء المدة من حين الحدث بعد اللبس وانما ما يمكن المقيم ان يصلي من الفرائض
 المؤداة ست صلوات ان لم يجع فان جاز لم يفسد سبعه والمسافر ستة عشر
 وبأجمع سبعة عشر انا المقضييات فلا تحصر واعلم ان المسافر انما يمسح ثلاثه
 ايام اذا كان سفره طويلا وغير معصية فان قصر سفره مسح يوما وليلة وان
 كان معصية مسح يوما وليلة على الاصح وعلى الثاني لا يمسح شيئا ويجزى الوجهان
 في العاصي بالقياس بالاقامة كالعيد للمأثور بالسفر اذا اقام **فصل**
 اذا لبس الحف الحضر ثم سافر ومسح السفر مسح مسح مسافر سوا كان احد الحضر
 ام لا وسوا سافر بعد الحدث وخروج وقت الصلاة وقت المزي ان احد
 الحضر مسح مسح مقيم وقت ابوا سخان المروزي ان خرج الوقت الحضر ولم يصل
 ثم سافر مسح مسح مقيم انا اذا سافر الحضر ثم سافر فيتم مسح مقيم والاعتبار
 في المسح بتأخير المسح احد الحضر الحضر ثم سافر ومسح الاخرى السفر له مسح
 مسافر لا يمسح في السفر **فصل** هذا الذي جزم به الراعي رحمه الله

يفر

سألي في مسألة المسح على جدي الحذر في الحذر في ذلك القاصي حين وصاحب
التدبير ولكن الصحيح المختار ما جزم به صاحب التمهيد وأما الشايع أنه
يسمح مسح مقيم لنفسه بالعبادة في الحضر والله أعلم أما إذا مسح السفر ثم
أقام فإن كان بعد مضي يوم وليلة فإنه قد انتقض مذكرته وكبريته ما مضى
وإن كان قبل يوم وليلة تمها وقات المزي يسح لك ما بقي من ثلاثة أيام وليلتين
مطلقات ولو شك الماسح في السفر أو الحضر في انتضا المدة وجب له الحد بالآفة ولو
شك الماسح هل ابتدأ المسح الحضر أو في السفر أخذ بالحضر فيقتصر على يوم وليلة
فلو مسح اليوم الثاني شكاً وصلي به ثم علم في اليوم الثالث أنه كان ابتدأ
في السفر لزمه إعادة تمامه في اليوم الثاني وله المسح اليوم الثالث
فإن كان مسح اليوم الأول واستمر على الطهارة فلم يحدث في اليوم الثاني
فله أن يعيد في الثالث بذلك المسح لأنه صحيح فإن كان أحدث الثاني ومسح
شاكاً وبقي على تلك الطهارة لم يصح مسحه فوجب إعادة المسح وجوب استئذان
الوضوء القولان في الموالاة وقت صاحب الشايع بحرية المسح مع الشك والصحيح
الأول. الغاية الثانية نزع الحذر أو أحدهما فإن وجد ذلك وهو على
طهارة مسح لزمه غسل الرجلين ولا يلزم ما استنبأ من الوضوء على الطهر واختلف
في أصل القولين فيل أصل بينهما وقيل منيتان على فريق الوضوء وضعت الإختلاف
وقيل على أن بعض الطهارة هل يختص بالابتقاء أم يلزم من انتقاء بعضها انتقاء
جميعها وقيل منيتان على أن مسح الحف يرفع الحدث عن الرجل أم لا فإن قلنا لا
يرفع اقتصر على غسل الرجلين والاستأناف. **قائ** الأصح عند الأصحاب
أن مسح الحف يرفع الحدث عن الرجل كسح الرأس ولو خرج الحف عن صلاحية المسح
لضعفه أو كثره أو غدر ذلك فهو كثره ولو انتقضت المدة أو ظهرت الرجل وهو
في صلاة بطلت فلم يبق من المدة إلا ما يقطع ركعة فافتح برأسك على وجه
الافتتاح وبطلت صلاة لأنه عند انتضا المدة أم لا نعتقد وجهاً في الجرحها
الانتقاد وقايدتهما أنه لو انتقد به إنسان علم بحاله ثم فارق عند انتضا
المدة هل صح صلاته أم لا نعتقد فيه الوجهان وفيما لو أراد الاقتصار على

ركعة

رعيه والله أعلم الغاية الثالثة أن يلزم الماسح غسل جنبه أو حيزه أو فاسح فجب
استئذان للسيرة الغاية الرابعة إذا نحت حله في الحف ولم يكر غسلها
فيه وجب النزع ليسها فإن لم يكن غسلها فيه فغسلها لم يطل المسح **سبع**
علم الرجلين إذا ليس في أحدتهما لا يصح معه فلو لم يكن له الرجل جاز المسح على
ولو يقب من الرجل الأخرى يتيه لم يجز المسح حتى يوارى بما يجوز المسح عليه
قلت لو كانت أحد رجله عليه بحيث لا يجز غسلها فليس له مسح
الصحية فطع الداربي صحة المسح عليه وصاحب البان بالمنع وهو الأصح لأنه يجب
التيمن عن الرجل المتكلمة في صحة المسح والله أعلم **هـ**

كتاب الحيز فيه خمسة أبواب الباب الأول

في حكم الحيز والاستحاضة لقاس الحيز فافله استكمال تسع سنين بالصحيح وما
رأته قبل دم فتاد والثاني بالطعن في أول التاسعة والثالث مضي نصف
الثاسعة والمراد السنون القليلة على الوجه كلفه أو هذا الضبط للمغرب
الأصح فلو كان يزوي به الدم واستتاب التسع على الصحيح فلا يسع حصاً
وطهر إذا كان ذلك الدم حياً والافلا وسواء في سن الحيز البلاد الحارة أو
على الصحيح وثبات الشيخ أبو محمد في الباردة وجهاً **قلت** الوجه
الذي حواه الشيخ أبو محمد مؤانه إذا وجد ذلك في البلاد الباردة التي
لا يعمد ذلك في مثلها فليس بحيز والله أعلم وأقل الحيز يوم وليلة على اللب
وعليه القرب وأكثر خمسة عشر يوماً وغالبه ست أو سبع وأقل الطهرين
حصتين خمسة عشر وغالبه تمام الشهر بعد الحيز ولا خلاف أن ولو وجدنا
أمره تحيض على الأطراد أقل من يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر ونظير أقل
من خمسة عشر ثلاثة أو جه الأصح لا يبره به والثاني يتبعه والثالث إن
وافق ذلك مذهب بعض السلف انتعاه والافلا والأول هو المعتقد
وعليه تقرير مسائل الحيز ويدل عليه الإجماع على أنها لورات التقايم
والدم يؤملاً الاستين لا يجعل كالمقاطعة كاملاً **فصل**

ها

يحرم على الحائض ما يحرم على الحب ولا يجب عليها قضاء الصلاة ولو اذنت العبد
في المسجد فان طافت تلويته لعدم احكامها بالشدة واغلبه الدم حرم العبد
نفاضة عليها ولا يختص هذا بها بل المستحاضة والسائس ومن به جراحة يحرم عليه
العبد اذا خافوا التلويث فان امتنع الحائض التلويث جاز العبد في الصحيح بل عليه السلام
كما يجب من عليه نجاسة لا تخاف تلويثها وحرم عليها الصوم وكبفصاف
وهذا يقال انه واجب على الحائض وجهاً **فصل** في الصحيح الذي
واجباً عليه المحقق والجامع انه ليس بالحائض بل هو القضا بامر حديد والله اعلم
واما الاستماع بالحائض فبما ان اخذها الجماعة في الفرج فيحرم ويبقى كونه
لياً ان ينقطع الحيض ويتنسل او يتم عند عجزها عن الفعل فلو لم تحدث ولا
ترافضت الفريضة وحرم وطئها على الصحيح ومني جامع في الحيض فمعداً عالماً
بالتحريم فيقولان المشهور الجديد لا يحرم عليه بل يستغفر الله ويتوب لكن يستحب
ان يتصدق بدينار ان جامع في اقبال الدم بنصف دينار وان جامع في اديان
والقنوك القديم بدينار عرامة وفيها قولان المشهور منها ما قدمنا استحبابه
في الجديد والثاني عتق رقبة بكل حالب ثم الدينار الواجب والمستحب مثقال
الاسلام من الذهب كالحاصير في الفقرا والمساكين ويجوز صرفه في واحد
وعلى قول الوجوب يجب على الزوج دون الزوجة وفي المراءى اقبال الدم
وادبانه وجهاً الصحيح المعروف ان اقباله اوله واشده وادبانه ضعفه وقده
من الانقطاع والثاني فوق الاستاذ ابي اسحاق الاسفرايني اقباله ما لم ينقطع
وادبانه اذا انقطع ولم يتنسل وانما اذا وطئها ناسياً او جاهلاً التحريم او
الحيض فلا شيء عليه قطعاً وقيل يجب وجهه على القديم انه يجب الغرم **فصل** في الثا
الاستماع بغير الجماعة وهو نوعان احدهما الاستماع بماء من السن والركبة
والاصح المنصوص انه حرام والثاني لا يحرم والثالث ان امرئ غاب نفسه التعد
في الفرج لورع او قلته فهو لم يحرم والاحرم وحلي الثاني قولاً قديماً **ع**
الثاني ما فوق السن وتحت الركبة وهو جائز اصابتة دم الحيض لم يقبضه
وجه شاذ يحرم الاستماع بالموضع المتلخ بالدم ومن احكام الحائض

حب الغسل عند انقطاعه وانه يمنع صحة الطهارة مادام الدم مستقر الا انحسار
المشروعه لما لا استقرار في الطهارة كالا حرام والوقوف فانها شاذة للحائض واذا
قلنا بالصيف ان الحائض تقرأ القرآن فلها ان تغسل اذا اجبت لتقرأ ومن احكام
الحائض انه يوجب البلوغ وتعلق به العدة والاستبراء ويكون الطلاق
فيه بدعيًا وحكم النفاس حكم الحيض الا في احباب البلوغ وما بعده
فصل ومن احكامه منع وجوب طواف الوداع ومنع قطع الشايع
في صوم الكفار وقول الانام الرافي رحمه الله حكم النفاس حكم الحيض الا في احباب
البلوغ وما بعده يقتضي ان لا يكون الطلاق فيه بدعيًا وليس يؤيد ذلك بل هو
بدعي لان المعنى المستضي بدعيته في الحيض موجود فيه وقد صرح الرافي
ايضاً في كتاب الطلاق بكونه بدعيًا والله اعلم واذا انقطع الحيض ارتفع تحريم
الصوم وان لم تغسل وكذا الطلاق وسقوط قضا الصلاة بخلاف الاستماع
وما يقتضي الطهارة **فصل** وما يزيل بانقطاع الحيض تحريم العبد
في المسجد اذا قلنا بتحريمه في من الحيض ولنا وجه شاذ في الحادي والزيادة
انه لا يزيل تحريمه وليس شيء والله اعلم **فصل** في الاستحاضة
الاستحاضة قد يطلق على كل دم تراه المرأة غير دم الحيض والنفاس سواء اقل
بالحيض المجاوز كمن لم يتصل كالذي تراه لبعينين مثلاً وقد يطلق على الشاذ
خاصته ويسمي غيره دم فساد ولا يختلف الاحكام في جميع ذلك والخارج
حدث دائم حبل البول فلا تمنع الصلاة والصوم ويجوز وطئها وانما اثر
الحدث الدائم الاحتياط في الطهارة وازالة الخاسة فتغسل المستحاضة في
قبل الوضوء او التيمم وتحتس بقطنه او خرقة دفعا للخاسة وتغليها فان ارد
به الدم والاشد مع ذلك خرقة في وسطها وتحتس باخرى مشقوقة الطرف
وكذلك هذا واجب الا ان ينادي بالشد او تكون ضاية فترك المشقة وتقتصر
على الشد وسلس البول يدخل قطنه في احليله فان انقطع والاعصبة مع
ذلك راس الذر ثم تنوم المستحاضة بعد الاحتياط الذي ذكرناه ويلزمها
تقديم هذا الاحتياط على الوضوء وجب الوضوء لكل وضوء ولها ما شئت من

النوافل بعد الفريضة ويجب ان تكون طهارتها بعد الوقت الصحيح وجه شاذ
 الطهارة قبل الوقت اذا انطبق اخرها على اول الوقت وسعيها ان تبادر
 بالصلاة عقب طهارتها فان ظهرت على اول الوقت وصلت في اخر اوجده
 فان كان تاخيرها لسبب الصلاة كالادان والاحتياط في القبلة وسرعة
 وانتظار الجمعة والجماعة ونحوها لم يضر والا فله وجه الصحيح المنع
 والثاني الجواز والثالث الجواز من اخرج الوقت اما يجد غسل الفرج
 وحشوه وسدده لكل فريضة فان زالت العصاة عن موضعها زال الالوه
 او ظهر الدم جوانبها وجب التحديد وان لم يزل ولا ظهر الدم او زالت
 زوالا يسيرا وجب التحديد على الاصح وقيل الاظهر كما يجب تحديد الوضوء
 وحري الخلاف فيها لو احدثت برنج ونحوه قبل ان يصح فلو بالثابت وجب التحديد
 قطعاً ولو خرج منها الدم بعد الشدة لعلية الدم لم يطل وضوؤها وان كان
 لتقصيرها في الشدة يطل وكذا لو زالت العصاة عن موضعها لضعف الشدة
 وزاد خروج الدم بسببه فلو انقضى ذلك صلاة بطلت وان كان بعد فريضة
 حرم النفل **سرع** طهارته المستحاضة بطلت بالشفاء وفي وجه شاذ
 لو انقضى الشفاء باخر الوضوء لم يطل وليس في وضوئها صلاة بطلت على الله
 ومتى انقطع دمها وهي تعتد بالانقطاع والعود ولا تعتد بغيرها بغيرها
 يعتد من اهل البصر نظر ان كانت مدة الانقطاع يسيرة لا تسع الصلاة والطهارة
 التي تطهرت لها فلهما الشروع في الصلاة فلو امتد الانقطاع بان بطلت الطهارة
 وجب قضا الصلاة وان كانت مدة الانقطاع تسع الطهارة والصلاة لم
 اعادة الوضوء بعد الانقطاع فلو عاذا الدم على صاحب العادة قبل الامكان
 لم يجب اعادة الوضوء على الاصح لكن لو شرعت الصلاة بعد هذا الانقطاع
 ولم تعد الوضوء فساد الدم قبل النزاع وجب اعادة الصلاة على الاصح اما اذا
 انقطع دمها وهي لا تعتد بالانقطاع والعود ولم يخبرها اهل البصر بالعود
 يجب اعادة الوضوء فلو عاذا الدم قبل امكان الوضوء والصلاة فالاصح ان
 وضوء السابق بقي على صحته والثاني يجب اعادته ولو خالفتم لم يضر

ن

ب

في الصلاة من غير اعادة الوضوء بعد الانقطاع فان لم يعد الدم تصح صلاتها
 لظهور الشفاء وكذا ان عاذا بعد مضي امكان الطهارة في الصلاة لم تكن بان
 الصلاة بلا عذر وكذا ان عاذا قبل الامكان على الاصح لتزدادها عند الشتر
 ولو توشحات عند الانقطاع دمها وهي لا تدر انه شفاء ام لا فلهما ان ينظر
 هل يعتاد الانقطاع وتجري على مقتضى الحالين كما بيناه **قلت** لنا
 شاذ ان المستحاضة لا تتبع النزاع بحال ولما استباححت الفروض مع الكثرة
 الدائم للضوء والضوابط المعروفة انما تتبع النوافل مستقلة وتبعها
 للفريضة فاذا دام الوقت باقيا وبعده ايضا على الاصح والمذهب المقارن
 والمستقبل اذا كان دمها ينقطع في وقت ويسيل في وقت لم يجز ان يتوضى
 ويصلي في سبيليه فان كانت ترجوا انقطاعه في اخر الوقت فقل الافضل
 ان تعجل الصلاة في اول الوقت تام توخرها الى اخر وجهان مذکوران في التمه
 بناء على القولين في مثلها لئلا يتيمقات صاحب التمه يسلكوا سبيل البول بحيث
 لو صلى قائما سال بوله ولو صلى قاعدا استمسك فقل صلى قاعدا لم قائما
 وجهان الاصح قاعدا حفظا للطهارة ولا اعاده عليه على الوجهين والله اعلم

الباب الثاني في المستحاضات رابع الاولي

المستحاضة الميعة وهي التي تزي الدم على غير انواع اخذها القوي فتد الى التمه
 فتكون حاضيا في ايام القوي مستحاضة في ايام الضعف وانما يملك بالتميز ثلاثة
 شروط احدها ان يزيد القوي على خمسة عشر يوما والثاني ان لا ينقص عن يوم
 وليلة ليمكن جعله حيفا والثالث ان لا ينقص الضعيف عن خمسة عشر يوما
 ليمكن جعله طهرا بين الحيضين والمراد بحسبه عشر الضعيف ان يكون فيضه
 فلو زات يوما اسود ويوم من احمر وهكذا اذا جازل الضعيف في الشهر زيد
 على خمسة عشر لكن لا يعد هذا التمه الغد انقضاء هذا الذي ذكرناه
 من الشروط الثلاثة هو الصحيح المعروف في المذهب ولنا وجهان شاذان باسناد
 شرط رابع اخذهما قاله صاحب التمه انه يشترط ان لا يزيد القوي على

الانقطاع
 ومع فلهما ان توضح بعد
 وسعت في الصلاة فساد
 وتساوق الصلاة
 ان طهارتها تتبع الصلاة ولا تتبع
 الحرف والتي توضحه والملك
 نزع الماضي دون
 ان يفي في ذلك سبيل الله بل على ان يفي
 في ذلك سبيل الله بل على ان يفي

ط

والضعيف على ثلاثين يوما فان زاد سقط التميز والثاني مذکور في النهاية
 الدم من ان كانا تسعين يوما فمما عظمى التميز فان جاوز تسعين
 حيضة اخرى بعد التسعين وحصل ورها تسعين ابداء في المعتد القوي
 والضعيف وجهان احدهما قول الفرائدين وغيرهم ان القوة تحصل باحد ثلاث
 حضاب اللون والرائحة والخاصة والاسود اقوي من الاشقر والاشقر اقوي
 من الاصفر ومن الاكدر اذا جعلنا ما حيضا وما له رائحة اقوي مما لا رائحة
 له والخبث اقوي من الرقيق ولو كان دمها بعضه موصوفا بصفة من الثلاث
 وبعضه خاليا عن جميعها القوي هو الموصوف بالصفة ولو كان للبعض
 والبعض صفتان فالقوي ما له صفتان فان كان للبعض الصفتان والبعض
 الثلاث فالقوي ما له الثلاث وان كان واحد للبعض صفة والبعض اخرى
 فالقوي السابق منهما كذا ذكر في التمه وموضع تامل والوجه الثاني
 ان المعتد القوي اللون وحده وادعى انما الحرم اتفاق الاحتجاب على هذا
 الوجه واقصر عليه ايضا الفرائي والجميع غلب الاحتجاب الوجه الاول
فصل اذا وجدت شروط التميز نتان يتقدم الدم القوي وثان يتقدم
 الضعيف فان تقدم القوي نظر ان استمر بعدة ضعيف واحد بان رات خمسة سوادا
 ثم حرق مستمر حيضها السواد والحرق طهر وان طاف زمانها وفيها الوجهان
 الساذان المتقدمان عن النهاية وان وجد بعد ضعيف واحد جعل اولها
 مع القوي حيضا بان رات خمسة سوادا ثم حرق ثم صفر مطبقه فطريقا
 اخذها القطع بان القوي مع الضعيف الاول حيض والثاني وجهان اخرهما هذا
 والثاني حيضها القوي وحده فان لم يمكن جعلها بان رات خمسة سوادا ثم اخذ
 عشر حرق ثم صفر مطبقه فلهذا ان حيضها السواد وقيل فاقده للتمييز فكانها
 رات ستة عشر سوادا اذا تقدم بعد القوي اضعف الضعيف فرات سوادا
 ثم صفر ثم حرق فانه يبيح ما اذا توسطت الحرق فان الحقناها بما بعده وقتنا
 الحيض هو السواد وحده فمما اولي وان الحقناها بالسواد فمما كما اذا رات سوادا
 ثم حرق ثم عاد السواد وذلك يعلم بما ذكرناه من شروط التميز انما اذا تقدم

الضعيف

فقدرة

الضعيف او لا فان امكن الجمع بين القوي وما بعده بان رات خمسة حرق ثم خمسة
 سوادا ثم حرق مطبقه فلهذا وجه الصحيح ان الحكم للون فحيضها السواد وانما
 سابقه وبعده فطهر والثاني كح بينهما حيضها السواد وسابقه والثالث انما
 فاقده للتمييز وان لم يمكن الجمع بان رات خمسة حرق ثم اخذ عشر سوادا فان قلنا في
 حاله الامكان حيضها السواد فمما اولي وان قلنا بالآخر ففاقده للتمييز على
 الصحيح المعروف وقيل حيضها الحرق المقدمه من اعادة الاولى فلو صار السواد ستة
 عشر ففاقده للتمييز بالاتفاق الاعلى الشاذ فانه يقدم الاولى واذا فرغنا من الحيض
 وموتت ديم اللون فرات المبتدأة خمسة عشر حرق ثم خمسة عشر سوادا ترات
 الصوم والصلاة في جميع الشهر فان زاد السواد على خمسة عشر فقد فات التميز فتر
 الى يوم وليلة في قول والحيث اوسع القول الاخر فترك الصلاة والصوم
 ايضا بعد الشهر يوما وليلة او سبعا او تسعا ولا تصور استحسانه توتر ترك
 الصلاة احدا وثلاثين يوما او ستة او سبعة وثلاثين الاذنه **فصل**
 اذا بلغت المرأة سن الحيض فرات ثلثا من ترك الصوم والصلاة والوطئ مجرد
 روية الدم على الحيض وقبل ترك الصوم والصلاة حتى ترى الدم يوما وليلة
 من الحيض لو انقطع كل يوم وليلة بان انه ليس حيضا فمضى الصلاة والملم ان
 المبتداه المميز لا تشتغل بالصوم والصلاة عند انقلاب الدم من القوة الى الضعف
 لاحتمال انتفاع الضعف قبل مجاوز خمسة عشر فيكون الجمع حيضا فترى من الانتفا
 الخمسة عشر وان انقضت الدم يستمر عرفا انها استحسانه فمضى صلاتها وان زاد
 على الدم القوي هذا حكم الشهر الاول وانما الثاني وما بعده فبانتقال الدم
 تغسل وتصل وتصوم ولا تخرج ذلك على الخلاف في ثبوت العادة بمن فلو
 اتفق السني على بعض الادوار فانتفع الدم قبل الاول وسواء في كون جميعه حيضا
 اذا لم يجاوز تقدم الضعيف والقوي على الصحيح المعروف وعلى الشاذ ان تقدم القوي
 فالجميع حيض وان تقدم الضعيف وبعده قوي وحده او قوي ثم ضعيف اخر من
 من رات خمسة حرق ثم خمسة سوادا ثم خمسة حرق فحيضها في الصوم الاول
 السواد والثاني السواد وما بعده **فصل** مفهوم كلام الاحتجاب

مجاوز خمسة عشر ضعيف حتى
 مع القوي كالشهر

مخرج اتمام الحزب ان المراد بانقلاب الدم القوي ضعيفا ان لم يتغير ضعيفا حتى
 لو بقيت خطوط من الشواد وظهرت خطوط من الحرق لا ينقطع حكم الحيض وانما
 ينقطع اذا لم يبق شيء من الشواد اصلا المستحاضة الثانية مستحاضة لا تتميز لها بان
 يكون جميع دمها بصفة واحدة او يكون قويا وضعيفا وقد شرط من شروط التمييز
 فينظر فيها فان لم تغرب وقت ابتداء الدم لم يحكم الحيض وانما يبان ان
 شاء الله تعالى وان عرفته فتولان اطهر مما تحمض يوما وليلة والثاني سبعا
 وعليه في الست والسبع وجها انهما لا يخرجهما عن شات سبعا وان شات سبعا
 واصحهما ليس للخبر بل ان كانت عادة النساء تنقص سبعا وان كانت سبعا فسمعا
 وفي النساء المعتدات اوجه اصحها سبعا عشر يوما من الاثني عشر فان لم يكن عشرين فسمعا
 بلدها والثاني سبعا العشرة خاصة والثالث سبعا اياما واحدا فان كان في الخبر
 يحسن كلهن سبعا او سبعا اياما وان نقصت عشرين فسمعت او زادت على سبع
 فوجها ان اصحها ترد الى سبعا عشرة والنقص وسبع الزيادة والثاني ترد الى عشرين
 ولو اختلفت عشرين فحاضر بعضهن سبعا وبعضهن سبعا ردت الى الغالب فان استوي
 البعض او حاضر بعضهن ردت الى سبعا وبعضهن فوق سبع ردت الى الست هذان بيان
 نرد هاهنا في الحيض انما اطهر فان قلنا ترد الى الحيض لانه اقل الطهر فترد الى ثلاث وعشرين
 او اربع وعشرين وان رددناها في الحيض الاقل فالحيض اطهرها سبع وعشرون يوما
 الشهر والثاني انه ثلاث وعشرون او اربع وعشرون وميل على هذا يقرب الاربع
 والعشرون والصواب المعروف رديك بين الاربع والعشرين والثلاث والعشرين
 كما ذكرنا والثالث وهو نص في الشافعي رضي الله عنه انه اقل الطهر فقل هذا زاد وزها
 ستة عشر وموشاد ضعيف واعلم ان ابتداء ترد هاهنا في الحيض من حين رأت الدم سورا
 كان بصفته واحدة او متميزة فقد منه شرط التمييز لنا وجه ضعيف عن ابن سريج
 رجة الله انه اذا ابتداء الضعيف وجاوز القوي بعده اكثر الحيض فامتد احضرها
 من اول القوي **فردع** غير المميز كالمميز ترك الصوم والصلاة في
 الشهر الاول الى تمام خمسة عشر يوما فاذا جاوزها الدم يتبين الاستحاضة
 فان رددناها الى اقل الحيض فتمت صلوات اربعة عشر يوما وان رددناها الى الست

او السبع فتمت صلوات تسعة ايام او ثمانية ولما الشهر الثاني وما بعده فان
 فيه تمييز بشرطه قبل تمام الرد او بعده ففي ذلك المدد مستحاضة مميعة وان
 استمر بعد التمييز وجب عند مجاوز الرد العشاء والصوم والصلاة فان شغيت
 بعض الشهور قبل مجاوز خمسة عشر يوما انها غير مستحاضة في ذلك الشهر وجميعها
 فيه حيض فتقضي ما صامته ايام الدم وتبين ان غسلها لم يصح ولا تاتم بالصلاة والصوم
 والوط فيما وزا الرد وان كان قد وقع في الحيض كجملها وان لم تستف فقل ان ردت
 الاحتياط والصلاة فيما وزا الرد الى تمام خمسة عشر يوما تكون طاهرا استابر
 المستحاضات الطاهرات قولان اطهرهما الثاني فان قلنا احتياط لم تحل للزوج الا
 بعد خمسة عشر ولا يصح ما رده المدة فوات الصوم والصلاة والطواف ولز
 اذا الصوم والصلاة والفصل لكل صلاة وتقضي الصوم كله ولا تقضي الصلاة
 واذا قلنا الاحتياط صامت وصلت ولا تقضيها ولا غسلها ولها قنات الفوات
 وبياح وطينا المستحاضة الثالثة المعتادة غير المميز فتد الى عاداتها ولها طلال
 ان اختلفت عاداتها فان تكررت عادة حيضها وطرهها من ارات اليها في قدر الحيض الطهر
 وزقتها والصحيح انه لا فرق بين ان تكون عادتها ان يحض اياما من كل شهر او
 من كل سنة او اكثر وقيل يجوز ان يزيد الدور على تسعين يوما وسعيد المسئلة
 في الغابر ان شاء الله تعالى وان لم تتكرر فالاصح ان العادة تثبت بمجرع والثاني
 لا بد من مزيمة والثالث لا بد من ثلاث مرات فلو كانت تحيض خمسة ايام في شهر
 ثم استحيضت بعده فان اثبتنا العادة بمجرع ردت الست والافالي الخمس ثم
 المعتادة في الشهر الاول من شهر استحاضتها تربع كالمبتدأة يجوز انقطاع دمها
 في خمسة عشر فان جاوزها فتمت صلوات ما وزا العادة ولما الشهر الثاني
 وما بعده فتتبع وتبلي وتصوم عند مضي العادة ولا يحكي منا قول الاحياء
 المتقدم المبتدأة لقوة العادة الخاتمة الثاني ان اختلفت عاداتها ولها ط
 منها ان تستمر لها عادات مختلفة مستطه بان كانت تحيض في شهر ثلاثة ايام ثم في شهر
 خمسة ثم في شهر سبعة وهكذا اذا قل ترد بعد الاستحاضة مدة العادة و
 اصحها ورد وتجري الوجها ان سوا كانت عادتها مستطه على هذا الترتيب ام على ترتيب

ط
 في الرابع فقلنا في الشهر الثاني
 خمسة عشر يوما

بان كانت خمسة ثم ثلاثة ثم سبعة ثم تعود الخمسة وتوازات كل مرة ام كل شهر
 كما ذكرنا بان في شهر ثلاثة وفي شهر واحد من خمسة خمسة وفي شهر واحد من
 سبعة سبعة ثم محال الوجه ان تكررت العادة الدايمة فانما اذا دارت الاقدار الثلاثة
 في ثلاثة اذ وارثا استحيضت الرابع فلا حلا انما ترد الى الاقدار لانما استحيضت
 مرة فالاحير ينسخ ما قبله وان لم يمتها مرة فلاته لم تنكر الاقدار لصير عاده ولهذا
 قال الامام فانما يستقيم فيه العادة المثال المذكور رسته اشرف فان اذ مدة الاقدار
 مرتين مرتين فاقله سنة ثم اذا قلنا ترد الى هذه العادة فاستحيضت عقب شهر الثلاثة
 ردت شي اول شهر الاستحيض الى الحصة وفي الثاني ليا السبعة وفي الثالث الى الملا
 وان استحيضت بعد شهر الحصة ردت الى السبعة ثم الثلاثة ثم الى الحصة وان استحيضت
 بعد شهر السبعة ردت الثلاثة ثم الحصة ثم السبعة وان قلنا لا ترد اليها فقد ذكر
 القران في ثلاثة اوجه احدها ترد الى ما قبل الاستحيض ابدأ والثاني الى القدر المشد
 من الحيض السابق للاستحيض فان استحيضت بعد شهر الحصة ردت الى الثلاثة
 والثالث كالمبتدأة ولم ار هذه الاوجه بعد البحث لغيره لا شيعة بل المذهب
 والذي على الاصحاب في الطرق انما ترد الى القدر المتقدم في الاستحيض وعلى
 هذا هل يجب عليها الاحتياط فيما بين اقل العادات واكثرها وجران اصحابها لا
 حاجة العادة الواحدة فانها لا تخاطب بعد المردن الثاني بحكم هذا
 بحتمها الزوج المثال المذكور الى بقضا السبعة ثم ان استحيضت بعد شهر
 الثلاثة تحيضت من كل شهر ثلاثة ايام ثم تغسل وتغسل وتغسل وتغسل
 في اخر الخمسة مرة ومرة اخرى في اخر السبعة وتغسل صوم السبعة دون صلاتها
 وان استحيضت بعد شهر الحصة تحيضت من كل شهر خمسة ثم تغسل وتغسل وتغسل
 وتغسل مرة اخرى في اخر السبعة وتغسل صوم السبعة وتغسل صلات اليوم الرابع
 والخامس احتمال عدم الحيض فيها ولم تضل فيها وان استحيضت بعد شهر السبعة
 تحيضت من كل شهر سبعة واعتسلت في اخر السبعة وقضت صيام السبعة وصلوات
 الرابع والخامس والسادس والسابع هذا كله اذا تكررت العادة المتقدمة
 فان سبقتها تحيضت من كل شهر ثلاثة ايام ثم تغسل وتغسل وتغسل وتغسل

ثلاثة

انها

اخر الخامس واخر السابع وتوضا فيما بينهما لكل فريضة سواء قلنا ترد الى العادة
 الدايمة ام لا هذا مقتضى كلام الاصحاب وقال امام الحرمين هذا مخصوص بقولنا
 ترد الى الدايمة فانما ان قلنا ترد الى ما قبل الاستحيض فيل هنا ترد الى اقل العاد
 وقيل هي جنداه وقد تقدم قولنا انما لها بالاحتياط الى اخر خمسة عشر
 الصورة الثانية ان لا يكون تلك العادات مستظهرا بتقديم هذه مرة وهذه مرة فقال
 امام الحرمين والقراني ان لم تردا في حال الاستظام الى العادة الدايمة فبما اولي
 وترد الى ما تقدم على الاستحيض وان اردنا المنظر الى الدايمة فغير المنظر كما
 النوبة فحتاطا كما سبق وذكر غيرهما اوجها اصحها الرد الى ما تقدم على الاستحيض
 بناء على ثبوت العادة بمرة والثاني ترد الى المتقدم ان ترد من او ثلثا والاقا
 الاقل والثالث انما كالمبتدأة فان قلنا بالاصح او الثاني احتاطت ليا اخر العاد
 وان قلنا كالمبتدأة ففي الاحتياط الى اخر خمسة عشر الحالات المذكورة المبتدأة
 هذا اذا عرفت القدر المتقدم على الاستحيض فان نسبتها فوجها ان قال الاكثر
 ترد الى اقل العادات وقيل كالمبتدأة فبلي الثاني في الاحتياط المذكور في المبتدأة
 وعلى الاول يحل الاحتياط الى اخر العادات وقيل يجب ولا يجب لحصل من
 المجموع خلاف انما هل محتاط في الحال الثاني سواء عرفت القدر المتقدم اليه
 واذا احتاطت في اخر خمسة عشر او اخر المقتل فيه وفي حالة الانتظام و
 نسبت او علمت خلاف لكن الصحيح عند العلم في حالة الانتظام انما لا محتاط
 والصحيح عند النسيان وفي حالة عدم الانتظام انما محتاط لكن الى اخر الاقدار
 لا الى تمام الخمسة عشر هذا كله حكم العادة المختلفة الدايمة ومن المختلف ان تكر
 في المتقدم من حالها اختلاف قدر او وقت ونسبي المتغلة في صورها لو كانت
 تحيض اول كل شهر خمسة وتطهر باقية فخاصة دور رابعة من الخمسة ثم استحيضت
 فان استحيضت العادة بمرة رددناها الى ما قبل الاستحيض والا فالى العادة العادية
 ولو كانت المسئلة كالحاقرات ودور رسته وفي دور سبعة ثم استحيضت فان
 استحيضت العادة بمرة رددناها الى السبعة وان لم يمتها الا ثلاث مرات رددناها
 الى الخمسة وان استحيضت بمرة فالاصح ترد الى السبعة والثاني الى الخمسة ولو كانت

دات
 الخاص
 ن
 اختلاف

كمالها خاصت دور الحصة الثانية فقد تغير وقت حيضها وصار دورها المتقد
 بانه هذه الحصة خمسة وثلاثين خمسة حيض والباقي طهر فان تكررها بان كانت
 في الدور الاخر الحصة الثانية هكذا انما استحضت ردت اليه يحض
 من اول الدم الثامن خمسة وتطهر ثلاثين وهكذا ان لم يتكرر استمر الدم
 في الدور الاول من الحصة الثانية فوجها رات ابوا استحقاقا لا يحضر هذا الشهر
 فاذا جاء الشهر الثاني ابتدأت منه دورها القديم حيضا وطهرا والعج ووق
 الجمهور انما يحضها خمسة من ابتدأ الدم المتقد من الحصة الثانية ثم ان
 ابتداء العادة بمن حكتها بالطهر ثلاثين واقفا عليه الدور الثاني وان لم يشبهها
 بمن فوجها ان خمسة وعشرين بقدرها طهر لانه التكرر والثاني طهرها
 في الشهر غير ويحضر الحصة الاولى من الشهر الثاني وتراعي عاداتها الاولى
 قدرا ووقتا ولورات الحصة الثانية دما وانقطع وطهرت بقية الشهر وعاد
 الدم في اول الشهر قد صار دورها خمسة وعشرين فان كرر من ذلك بان
 رات الحصة الاولى من الشهر بقدره دما وطهرت عشرين وهكذا انما استحضت
 ردت اليه وان لم يتكرر رات الحصة الاولى واستحضر فالحصة الاولى
 حيض الاطلاق ولنا الطهر فان ابتداء العادة بمن فهو عشرين والاحد عشر
 ولو كانت كالحا وطهرت بعد حستها المعهودة عشرين وعاد الدم الحصة
 الاخير فقد تغير وقت حيضها بالتقدم وصار دورها خمسة وعشرين
 وهكذا انما استحضت ردت اليه وان لم يتكرر استمر الدم العاد فاربعة
 اوجه في هذا ونظاير احدها حيض خمسة من اوله وتطهر عشرين وهكذا
 اذا والثاني حيض خمسة وتطهر خمسة وعشرين والثالث حيض عشرة منه وتطهر
 خمسة وعشرين ثم تحافظ على القديم والرابع ان الحصة الاخير استحضت
 من اول الشهر خمسة وتطهر خمسة وعشرين كما عادت بها القديم ولو كانت كالحا
 وحاضت حستها وطهرت اربعة عشرين يوما ثم عاد الدم واستمر فاربعة اوجه
 احدها ان يوتئ من اول الدم العاد استحضت والعش الباقي من الشهر
 خمسة من الشهر بقدره حيض ثم تطهر خمسة وعشرين وتحافظ على دورها القديم

في الشهر الثاني
 في الشهر الثاني
 في الشهر الثاني

في الشهر الثاني
 في الشهر الثاني
 في الشهر الثاني

والثالث

والثاني ان اليوم الاول استحضت وبعده خمسة حيض وخمسة عشر طهر
 ابتداء الرابع جميع الدم العاد الى اخر الشهر استحضت وتفتح من اول الشهر دورها
 القديم المستحضت الرابعة المعتادة الذاكم المين ان افقت عاداتها القديم
 فان كانت حيض خمسة من اول الشهر وتطهر ثمانية فاستحضت ورأت حستها
 سوادا وثاني الشهر حرم لحبها تلك الحصة وان لم يتوافق العادة والتميز
 ولم يتخلل بينهما اقل الطهر ان كانت تحض خمسة فرات دور عشرين سوادا ثم
 حرم ستم وثلاثة اوجه اصحابها يعمل بالتميز لحبها العشر والثاني بالعادة
 لحبها خمسة من اوله والثالث ان احرم بينهما عمل الدلائل والاسقطا
 وكانت مستعدة لا تميز لها وفيها القولان ميثا كان الجمع ما ذكرنا
 من عشر لسوادا وعدم امكان ان تميز حستها حرم واحد عشر عشرين سوادا
 انما اذا تخلل بينهما اقل الطهر ان رات عشرين فصاعد فاضعفا ثم حستها ثوبا
 ثم صغيفا وعادتها القديم خمسة فقد ر العادة حيض العادة والقوى
 حيض اخر من بينهما طهر اكلها لمو العج ومنهم من ينال هذه الصور على السواء
 فكان ان قدمنا التميز لحبها خمسة السواد وطهرها المقدم عليه خمسة
 واربعون وصار دورها حشرين فان قدمنا العادة فحيضها من اول الشهر خمسة
 وبعدها عشرين طهر وان جعنا لحبها الحصة الاولى بالعادة وخمسة السواد
 بالتميز **فصل** العادة التي ترد اليها المعتادة ليس من شرطها ان تكون
 عادة طهر وحض صحيح لا استحضت ان يكون ذلك وقد يكون مستفاد من
 التميز بان ترك المبتدأة خمسة سوادا ثم خمسة وعشرين حرم وهكذا انما
 يتم السواد او الحرم بعض الشهر وقد عرفنا ان عاداتها خمسة من اول كل شهر
 وترد اليها عمل العج العرف وعلى السداد في حبتها غير مبيزة ولو كانت كالحا
 فرات بعض الادوار عشر سوادا وبالي الشهر حرم ثم استمر السواد الذي بعد
 فقال الامر بحبها عشر السواد ويرد بها بعد ذلك عشر ولو اعتادت خمسة
 سوادا ثم استمر الدم ثم رات بعض الادوار عشر ردت ذلك الدور في العشر
 هاتين الصورتين اشكالان اذ هما ان الصورتين الثانية ينبغي ان يخرج في الخلاف

اجتماع العادة والتقدير الثاني اوردتها الى العشرة الصوة الاولى الظاهر اذا التفتنا
 العادة بمنزلة والافندي في الاصل في سبق الفرض ثم قال في الغرض في الجواب عن هذا
 هذه عادة تميز به فتمسكها مرة ولا يجري فيها الخلاف غير المسماة اذا اعتد
 عادتها القديمة بمنزلة فانما حكم بالحالة الناجزة والاعتد من ان يقول لم اخضع للاختلاف
 بغير التمييز **قلت** وقد نقل الخلاف في هذه الصوة وتكررها في الخلاف
 في ثبوت العادة بمنزلة جماعة شريفة منهم القاضي ابو الطيب والمحاملي والشيخ
 والشيخ ابو فتح المقدسي وصاحب النيان وغيرهم وقد اوضحت ذلك في شرح
 ونقلت فيه عباراتهم وعجبت من الامام الرابعي قوله لم يذكر هذا الخلاف والله اعلم
فصل في الصفر والكدرة المقصود شي كالمقدد يعلو منفر والكدرة
 شي كدرو ليسا على لون الدماء وما حصر في ايام العادة بلا خلاف وسيا غيرها
 اوجه الصحيح انها حكم الشواد والثاني ليس لها حكم والثالث ان سبق لها حكم
 قوي من شواد او حكم فالصفر والكدرة بعدة حيز والافلا والرابع ان
 سبق لها حكم قوي وتعتبر بها قوي فما حصر في الافلا والى الثالث والرابع
 يكفي في تقدم القوي وتأخر اى قدر كان ولو لطف على الاصح وقيل لا بد من يوم
 وليلة والبتة في نرد ها على القولين الاول او الثاني اذ ارات الصفر والكدرة
 كالمعتادة فيما ورا العادة على الصحيح الذي قطع به الجمهور وقيل كايام العادة

الباب الثاني في المسماة المعتادة الثانية

الثانية من زمان ميرة وغيرها فالمميز رد الى التمييز على الصحيح والثاني من كبر
 ميرة انما غير المميز فلها احوال الاول ان تسمى عاداتها قد روي او وقتا لعتلة او
 او جنون ونحو ذلك وتسمى المميز في حكمها طريقا او علة احدهما يوم وليلة
 والثاني ست اوسع وقيل رد على القولين الاول وليلة وطما وهذا القول
 ابتداء حيزها او كالهلال حتى لو افاقت المجوبة في اننا الشرع الهلالي كان في
 الشرع خاصة هذا هو المعروف وقول الجمهور بغيرنا على هذا القول وقال القائل
 ابتداء حيزها من وقت الافاقه تعتبر اول الهلال بحكم وهذا انما صنف به اصل هذا

في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها
 في بيان ميرة وغيرها

اخر الوقت او بعدة التصوير السابق لاحتمال طهرها في اول الوقت ثم حذوت
 الحيز في الصلاة وتكون الميزان واقتصر في الحيز الى احتياجه من حيز
 بخلافه ويشترط ان يكون احداها بعد انقضاء وقت الرفاهة والضرورة وقبل
 تمام خمسة عشر يوما من ابتداء الصلاة المرة الاولى وتكون الثانية في اول
 السادس عشر من اخر الصلاة المرة الاولى يخرج من العهدة بيقين ومع هذا كله
 لو اقتصر على امة الصلوات في اول اوقاتها ولم تقض شيئا حتى مضت خمسة عشر
 يوما اومضي شهر لم يجب عليها الا خمسة عشر الاقضاء صلوات يوم وليلة لان
 القضاء لا يحال لاحتمال الانقطاع ولا يتصور الانقطاع في خمسة عشر الاقضاء
 ويجوز ان يجب قضاء صلاتي جمع ونما الظهر والعصر والمغرب والعشاء فاذا
 اشكل الحال او حينا قضا يوم وليلة كمن نسي صلاة او صلا من خمس ولو كانت
 تصلي اوساط الاوقات لم يمان في قضاء خمسة عشر صلوات لليومين واللياليتين
 يجوز ان يطرأ الحيز وسط صلاة فيبطل وينقطع في وسط اخرى فيجب وجوبان
 يكونا منبذين ومن فاته صلاتان متماثلتان لم يعرف بينهما المنة صلوات يومين
 وليست بخلاف ما اذا كانت تصلي في اول الوقت فانه لو فرض ابتداء الحيز في
 انشاء الصلاة لم يحل ان يمان في ترك من الوقت فافسرها الحكم من اذارت قضا
 صوم يوم ناقلا حصل صيام ثلاثة فقصوم يؤمن وتفطر يؤمن وقصوم الثالث
 ثم السابع عشر ولا يعتبر الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث
 بلهما ان قصوم ذلك الثالث يؤمن بعده الى اخرها بسبع عشر وبذلك السابع عشر
 يؤمن بغيره الى اخره بسعة وعشرين يوما ولان الشرط ان يكون الخلف من اول
 الشاد عشر مثل ما يميز صومها الاول او اقل منه فلو صامت الاول والثالث والثاني
 عشر لم يجز لان الخلف عن اول السادس عشر يوما وليس من الصومين الاولين الا يوم
 فلو صامت الاول والرابع والثامن عشر والسابع عشر جاز ولو صامت الاول والثاني
 عشر فقد تحلل من الصومين لانه عشر فلها ان تصوم التاسع عشر ولها ان تصوم
 يوما قبله غير السادس عشر ولها وجه شاد انه يميزها في صوم اليوم ان تصوم
 يومين بينهما اربعة عشر وحكي هذا عن نص الشافعي رضي الله عنه وموقوف من قال

والثاني من

القول

١٥٠
في شهر رمضان سنة ١٢٠٠
في شهر رمضان سنة ١٢٠٠

بحسب لها من رمضان خمسة عشر وقطع الجاهدين ان لا يكي اليومان لاجل النقص
على ما اذا علمت الاثنا والاربعين في الليل اما اذا كانت قضا الاثني عشر يوم
فمنعها ما عليها وترى يومين فتصوم نصف المجموع متواليات متى شئت وتصوم
النصف الاخر من اول السادس عشر فاذا ارادت صوم يومين صامت ثلاث متواليات
متى شئت ثم افطرت تمام خمسة عشر ثم صامت السادس عشر والسابع عشر والثامن
عشر واذا ارادت ثلاثة صامت اربعة ثم اربعة اولها السادس عشر واذا ارادت
اربعة عشر صامت الشهر كله ولو انها صامت ما عليها على الوضوء متى شئت من غير
زيادة واعادته من اول السابع عشر وصامت بينهما يومين بمحضر او متفرق اما
مقتلين بالصوم الاول او الثاني واما غير محضين خرجت من العدة هذا الحديث
فقد قيل قضا الصوم الذي لا يتابع فيه واما المتتابع بنذر او غيره فان كان قد ايقع في شهر
صامته على الوضوء صامته مرة اخرى من السابع عشر مثاله عليها يومان متتابعان
تصوم يومين وتصوم السابع عشر والثامن عشر وتصوم بينهما يومين متتابعين
فان كان عليها شهران متتابعين صامت بابه واربعة متواليات اما اذا ارادت
تحصيل صلاة فائنة او مندورة فان كانت واحدة صلتهما على متى شئت ثم
امهلت زمانا يسع الفساح تلك الصلاة ثم تعيدها بفصل اخر بحيث يقع في اول
خمس عشر من اول الصلاة الاولى وتمهل من اول السادس عشر عشر قد لا امهال
الاول ثم تعيدها بفصل اخر قبل تمام شهر من المدة الاولى ويشترط ان لا تخر النافذة
عن اول السادس عشر اكثر من الزمان المتخلل اخر المدة الاولى واول الثانية
كما ذكرنا في الصوم وان ارادت صلوات فلها طريقان احدهما ان تنزلها منزلة
الصلاة الواحدة فتصلها متواليات ثلاث مرات كما ذكرنا في الواحدة وتغتسل
كل مرة للصلاة الاولى وتتوضأ لكل واحدة بعدها وسواء اتفقت الصلوات
او اختلفت والطريق الثاني ان لم يحلف صغفته وزادت صلاتين وصلت نصف
الحكمة متواليات نصف الاخر من اول السادس عشر من اول الشروع في النصف
الاول مثاله عليها خمس صلوات صبح تضعفها وترى صلاتين فتصل ستا
متى شئت وستا اول السادس عشر فان كان العدد مختلفا صلت ما عليها بانواعه

قبل السابع عشر

في شهر رمضان سنة ١٢٠٠

متواليات

متواليات متى شئت ثم صلت صلاتين من كل نوع من تأملها بشرط ان يتعاقب
خمس عشر يوما من اول الشروع وتمهل من اول السادس عشر زمانا يسع الصلاة
المفتحة بها ثم تعيدها عليها على ترتيب فعلها في المدة الاولى مثاله عليها طهر
وثلاثة اصباح تصل الخمس متى شئت ثم تصل بعدها في خمسة عشر صبحا وطهر
وتهمل من السادس عشر ناسعا صبحا ثم تعيدها الخمس كما فعلت اولا وفي هذا الطريق
تقتصر الصلاة على عمل خلاف الطريق الاول اما الطواف بكامله وادراكا
او عددا او صلوات على طواف ركعتين ان لم يوجب الركعتان فاذا اوجبا فلا
انه يجب وضوء الركعتين بعد الطواف والثاني يجب غسل الخفين والثالث الحج
شي . السادس عشر التحقير الصواب الذي عليه الجاهدين عدتها ثلاثة اشهر
في احكام ووجه شاذ تفقد الى سن الناس ثم تعيدها بالاشهر **فصل**
اعلم ان اتمام الحولين نال الجوارح التحقير الى برد المشقة في قدر الحيف وان لم يحل
الحلال ابتداء دورها وما استشهد به مسئلة عدتها فانها تدل على اقرب امرها من
المشقة في هذا الحيف والطهر وهذا توسط القول الصغيرة والاحتياط التام
وفيه تحصيل امرها من الحسوم من رمضان فان غاية حيفها على هذا سبعة تقسده
ثمانية فيحصل لها من شهر رمضان الكامل اثنان وعشرون يوما وكذا قضا الصوم
والصلاة فيكتبها على هذا اذا ارادت صوم يوم ان تصوم يومين بينهما سبعة ايام
الذي عليه الجمهور ما تقدم **فصل** قد انقضى الانام الراجح حمد الله
باب التحقير وكيفية مقاصده في اوراق قليلة وقد بسطت اناني شرح المذهب جميع
مسائله وذكرتها بطريق اخر اختارها الدارمي فيها انكار على الاصحاب
في المذكور منها وكذا في صومها المتتابع وكذا في غير المتتابع ومن جملة ذلك ان
عليها صوم يومين يحصل لها ذلك بصيام خمسة ايام تصوم الاول والثالث والسادس
عشر والتاسع عشر وتحمل الرابع والسادس عشر فيصومها احد عشر يوما تصوم منها
يوما اخرها متى شئت ثم بسطت بغير ذلك وتقسيمه وتعليق روح المحقق له فقهر واجبا
في نسخ كتابها لانها متواترة بخلاف الرقعة ولا يصح صلاة الطاهر خلف المحقق
ولا يصح صلاة محقق خلف الاصح ولا يلزمها كتمان بالجماع في شهر رمضان

في شهر رمضان سنة ١٢٠٠
في شهر رمضان سنة ١٢٠٠

ص
ع

بع

له

رمضان على الصحيح اذا قلنا بحج المرأة ولا فدية عليها اذا افطرت الارضاع على الصحيح
 ان اوجبتاها على غيرها ولا يصح جعلها بين المتلاين بالسفر والمطير والوقت الاول واذا
 وجبتاها صوم يوم فشرعت في الصيام على التفصيل المتقدم وضامت يومها وشك
 بقدر اغفامنه هل ثبوت صومه ام لا حكم بصحته على الصحيح لانه شك بعد الفراغ
 وهل الثاني لا يصح لان هذا الصيام يوم واحد فصار كالشك في اشايه والله اعلم
 الحاشي الثاني للناسية ان تحفظ زمن عادتها وضابطه من كل من يتغير فيه الحيض
 ثبت فيه احكام الحيض لها وكل من يتغير فيه الطهر ثبت فيه حكم الطهر لان بهما
 دايما فكل من حمل الحيض والطهر الحيض في الاستماع كما كان في لزوم العبادات
 كالطهر ثم ان كان ذلك الزمان محتملا للانقطاع وجب الغسل لكل نقيصة ووجب الاحتياط
 في ما يقتضيه الحال فاذا عينت ثلاثين يوما وقالت كان حيضتي منذ ٢٠ ولها وكذا
 كل ثلاثين يوما فليعلم من اول الثلاثين حيض يتيقن وبعدة يحتمل الحيض والطهر
 والانقطاع الى اخر خمسة عشر وبعدة الى اخر الشهر طهر يتيقن وكذا الحكم في كل
 ثلاثين والمزاد بالشهر في هذه المسائل الايام التي تعينها في الشهر الهلالي ولو
 عينت ثلاثين وقالت اعلم ان الدم كان يقطع اخر كل شهر فالنصف الاول طهر يتيقن
 وبعدة يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع وليلة الثلاثين حيض يتيقن ولوقات ثبتت
 اخط شهر بشهر اي كنت في اخر كل شهر واوك ما بعده خائفا فخطه من اول كل
 شهر وخطه من اخر حيض يتيقن وخطه من اخر الخامس عشر وخطه من اول السادس عشر
 طهر يتيقن وما بين الخط من اول الشهر والخط من اخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر
 والانقطاع وما بين الخط من اول ليلة السادس عشر والخط من اخر الشهر يحتمل
 دون الانقطاع ولوقات كنت اخط شهر بشهر طهر اقل سر لها حيض يتيقن ولها
 خطا طهر يتيقن في اول كل شهر واخر ثم قد راق الحيض بعد الخطين لا يان
 فيه الانقطاع وبعدة يحتمل ولوقات ثبتت اخط شهر بشهر حضا وثبتت اليوم
 الخامس خائفا فخطه من اخر كل شهر الى اخر خمسة ايام من الذي بعده حيض يتيقن
 من اخر الخامس عشر الى اخر العشر طهر يتيقن وما بينهما كما سبق. اكان الثالث
 ان تحفظ عادتها وانما تخرج الكافحة عن الحيض قدر الدور وابتدائه وقدر

وبومها

١٠

اذ لوقات حيض خمسة واصلها في دور ولا اعرف سوا هذا فلا فدية تحفظها لاحتمال
 الحيض والطهر والانقطاع كل زمان وكذا لوقات حيض خمسة ودور ثلاثون
 لا اعرف ابتداءه وكذا لوقات حيض خمسة وابتدائه يوم كذا ولا اعرف قدره فان
 حفظتها مع قدر الحيض فاصلتها بعد ذلك تكون اصلال الحيض والاضلاع قد يكون
 في الدور وقد يكون بقية فان كان في كل فلكة حمل الحيض والطهر وقدر الحيض اول
 الدور ولا يحتمل الانقطاع وبعدة يحتمل. مثلا لوقات دور ثلاثون ولها كذا
 عشر فشرع اولها لا يحتمل الانقطاع والباقي يحتمل في جميع حمل الحيض والطهر ولوقات
 حيض في عشرات الشهر بقية كالاولي الا ان احتمال الانقطاع منها لا يكون الا في
 كل عشر ومثال الاصل في بقية الدور ان يقول اصلت عشرة عشر من اول
 الشهر في عشر الاخير طهر يتيقن والعشر من حمل الحيض والطهر ولا يلزم الانقطاع
 الا في كل في الثانية ولوقات اصلت خمسة عشر في عشر من الاول فالعشر
 الاخير طهر يتيقن والخمسة الثانية والثالثة حيض يتيقن والا في حمل الحيض والطهر
 دون الانقطاع والرابعة يحتمل الجميع ولوقات حيض خمسة وثلث اليوم الثالث عشر
 طاهر فحسبه من اول الدور يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعده يحتمل الجميع
 في اخر الثاني عشر الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر يتيقن ومن اول الثاني
 عشر الى اخر العشر يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى اخر الشهر يحتمل
 الجميع ومتي كان التقدير الذي اصلته زائدا على نصف المضاعف فيه حصل حيض
 يتيقن من وسطه وهو الزائد على النصف مع مثله بقدر اضابطه وقد ذكرنا مثاله
 في قولها اصلت خمسة عشر في عشرين والله اعلم

الباب الرابع في التلقيق

اذ النقط دمنافرات يؤثا دما ويؤثا نفا او يومين ويومين فثان بجوار التقطع
 خمسة عشر وثان لا يثا وزها فقولان طهر ماعند اكثر من ان الجميع ويسمى قول
 السج والثاني حيضها الدما خاصه وانما النفا طهر ويسمى قول التلقيق وتلحق
 القول بانما تحمل النفا طهر في الصوم والصلاة والفعل وتحو ما دون العدة والطلا

فان لم تجاوزها

ق

فيه بدعي ثم القولان انما هما في النقا الزايد على الفقه فانما الفقه المعتادة بين
 دعوى الدم في غير خلاف قال امام الحرمين في الفرق بين الفقه والمعتاد
 الحيف في الرحم ثم الرحم يتطرح شيئا فشيئا فالفقه ما يرد فيه وانما
 اخري من الرحم الى المنفذ فما زاد على ذلك فهو النقا قال الامام الرافعي
 وربما تردد الناظر في ان يطلق الزايد على مخرج على الفقه لان تلك مدة يبين
قلت **الفقه** المعتد في الفرق ان في كماله التي سقطت فيها جريان الدم
 وسعي اثر بحيث لو ادخلت في فرجها قطنة لم يخرج عليها دم وانما الدم من حمه او صفره
 او كدره فلهذا خالة حيف قطنا طالت ام قصرت والنقا ان يصير فرجها بحيث لو دخلت
 القطنة خرجت بيضا فهذا الضبط هو الذي ضبطه الامام الشافعي رضي الله عنه
 الام والشيوخ الثلاثة ابو حامد الاسفرايني وصاحبه النجاشي ابو الطيب وصاحب
 الشيخ ابو حنيفة الشافعي رضي الله عنهم الله تعالى فيهم فافهم عليه ولا يخفى عنه
 والله اعلم ولا فرق بين القولين بل ان يستوفى قدر الدم والنقا ان يري احدهما
 ولوزات يصفى او كدره من سوادين وقتلنا انها في غير ايام العادة ليست حيفا عشر
 فهي كالنقا واذا قلنا بالحيض شرطه كون النقا محتوشا من خمسة فان لم
 يقع بينهما فهو طهر لا خلاف مثاله رات يوثا ويوثا الى الثالث عشر ولم
 يقد الدم الخامس عشر فالرابع عشر والعاشر عشر طهر قطنا لان النقا فيها لم
 يعقبه دم خمسة عشر **قلت** **الدم** المقروء ان بلغ مجموعها اقل
 الحيف نظر ان بلغ الاول والاخير منهما اقل الحيف ففلي القولين وقيل النقا ما
 حيفا تو لا واحدا وانما القولان اذا لم يبلغ كل واحد طرف الحيف الاقل وان لم يبلغ
 واحد منهما الاقل ازارات يصفى يوم دما ويصفى نقا الى اخر خمسة عشر قتلا
 طرق اصحها طرد القولين ففلي قول التلويح حيفا انضاف الدم سبعه ويصفى
 السحب حيفا اربعة عشر ويصفى فان البضف لا حير لم محتوشة دما في الثاني القطع
 بان لا حيف اصلا وكذا دم فساد وان بلغ احدهما الاقل والآخر ثلثة طرق اصحها
 طرد القولين والثاني ما بلغه حيف وما سواه دم فساد والثالث ان بلغ الاول اقل
 الحيف فجميع حيف وان بلغ الاخير فهو حيف ومن ما سواه فسادا كذا بلغ مجموع الدما

الفقه

هذا هو الصحيح في النقا
 وهو الذي ضبطه الامام
 الشافعي رضي الله عنه

انظر

اقل الحيف فان لم يبلغه نظريان اصحهما طرد القولين فان لقينا فلا حيف وان سجدنا
 الاصح وعلى الضعيف الدم والنقا كالحيف والطريق الثاني القطع بان لا حيف
 في المعتد من الدم لعجل ما بينهما حيفا على قول السحب ووجه اصحها شرط مجموع
 الدما اقل بلوغ الحيف والثاني شرط ان يكون كل واحد من الدم قدر اقل الحيف
 حتى لو رات دما ناقضا عن الاقل ودميز اخر غير ناقص فالاول دم فساد
 والاخران وما بينهما من النقا حيف والثالث لا شرط بل لو كان مجموع الدما حيف
 يصفى يوم او اقل فهي وما بينهما من النقا على قول التلويح قاله الامام الرافعي والثاني
 شرط بلوغ اولهما ووجه قدر اقل الحيف والخامس شرط ان يكون احدهما اقل
 الحيف والسادس شرط اقل على الاول والاخير والادوية **قلت**
 اذا انقطع دم المنيعة فعد انتقطاعه وموافق اقل الحيف لم يبق القولين الفصل
 والصوم ولها الطواف والجماع ووجه سادس لا يحل الجماع اذا قلنا بالسحب ثم ان
 غاد الدم تركت الصوم والصلاة والجماع وغيرها وتبيننا على قول السحب وقوع العبادا
 والجماع الحيف لاننا ثم ونقض الصوم والطواف والصلاة وعلى قول التلويح ما
 مضى صحيح ولا نقض ومكنا احكم الانتطاع يعني العادة بما اثبتت فوقنا
 في الفصل وسائر العبادات ارتقاء بالعودة وانما الشهر الثاني وما بعده ففلي قول
 التلويح لا يختلف الحكم وعلى السحب الدور الثاني طريقان اصحهما سبي الخلاف
 في العادة ان اثبتنا هاهنا فقد عرفنا التقطع بالشهر الاول فلا تعسلا ولا
 تصل ولا تقوم حملا على عود الدم فان لم يعد بان انها كانت طاهرة فنقض الصوم
 وان لم يثبتها بمن حكمها كما مضى الشهر الاول والثالث وما بعده ثبت العادة بالمر
 السابق فلا تغسل عند الانتطاع ولا تصل واذا قلنا لا ثبت العادة الا ثلاث مرات
 لم يختلفا فيه والطريق الثاني التقطع بان التقطع وان كرر مرات كثر حكمه المرح الاخير
 حكم الاول قاله ابو زيد **قلت** **الدم** وظع بالطريق الثاني الشيخ ابو حامد
 وصاحب الشامل وغيرهما وموظا برضة في الام وموافقا والله اعلم هذا كله اذا
 كان الانتطاع بعد بلوغ الدم اقل الحيف فان رات المنيعة يصفى يوم دما وانقطع وقتلنا
 بطرد القولين ففلي قول السحب لا غسل عليها عند الانتطاع الاول وتتوضا وتصل في

الثاني والثالث وثالثهما
 في الخمسة عشر وفيه
 ضيق انما هو الاول

ان

تير

سائر الانقطاعات اذا بلغ مجموع ما سبق دماً ونقاً اقل الحيض صار حكمها ما سبق
 الحالة الاولى في قول التلقين لا غسل في الانقطاع الاول ايضاً على الصحيح لشكا
 في الحيض وسائر الانقطاعات اذا بلغ ما سبق من الدم وحده اقل الحيض لم يمسها الضل
 وقضا الصوم والصلاة وحكم الدور الثاني والثالث على القولين جميعاً كما ذكرنا
 في الحالة الاولى **فصل** اذا جاوز الدم بصفة التلقين خمسة عشر صا
 مستحاضة كغيرها اذا جاوز دمها ولا يصير الى الانقطاع من جميع الشهر وان لم يزد
 مبلغ الدم على اكثر الحيض واذا صارت مستحاضة فالنق من حيضها واستحاضتها
 بالرجوع الى العادة او التغير كغير ذات التلقين وقالت محمد بن زبنا الامام الثاني
 رضي الله عنهما ان افضل الدم المجاوز بدم خمسة عشر فحكم ذلك وان افضل
 يتخلل نقاً فالجواز استحاضة وجميع ما في خمسة عشر من الدم حيض وفي نقاها
 القولان ميثاق النصبات ستة دماً وستة نقاً ستة دماً وميثاق غير المتصل
 زات يوثا ويوثا فالسادس عشر نقاً وهذا قول ابن بنت الساجي رضي الله عنهما وبه
 قالت ابو بكر المحمود وغيره والصحيح انها مستحاضة في الجميع وعليه الفرع والاستحاضة
 حشر الاولى المعتادة كما فطره عادة لها ضربان عادة لا تقطع فيها وعادة متقطعة
 فالتي لا تقطع لها كل عادة ترد اليها عند الاطباء والمجاورة وترد اليها عند القطع
 والمجاورة ثم على قولنا السجك دم يقع في ايام العادة وكل نقاً يتخلل دم من فيها فهو
 حيض والنق الذي لا يتخلل ليس بحيض وايام العادة كاحمسة عشر عند عدم المجاورة
 فلا تعدل عندهم على قول التلقين فيما جعل حيضاً وجهاً اصحهما قدر عاداتها من الدماء
 الواقعة خمسة عشر فان لم تبلغ الدماء خمسة عشر قدر عاداتها جعل الموجود
 فيها حيضاً والثاني حيضها الدماء الواقعة ايام العادة لا غير ميثاقها كانت تحيض
 خمسة متواليات من اول الشهر ففقط دماً يوثا يوثا ففقط السجك حيضاً خمسة من
 اول الدور وفي التلقين من خمسة عشر حيضاً الاول والثاني والخامس والسابع
 والتاسع وعلى التلقين من العادة حيضاً الاول والثالث والخامس ولو كانت
 تحيض ستة فعلى السجك حيضاً خمسة وسقط السادس من لانه محتوشا بدمي حيض في ايام ليس
 العادة وعلى التلقين خمسة عشر حيضاً ايام الدماء اخرها الحاد عشر وعلى التلقين

الحال
 في كل حيض

من

من العادة حيضها الاول والثالث والخامس ولو استتلت عادتها بتقدم او تاخر شمر
 استحيضت عداً الخلاف كما ذكرنا في حالة الاطباء وكذا الخلاف فيما ثبت به العا
 ميثاق التقدم كانت عادتها خمسة من ثلثين فزات في بعض الاشهر يوم الثلاثاء
 واليوم الذي بعده نقاً وهكذا قطع دمها وجاوز خمسة عشر فزات ابو سحان
 ايامها العادية وما قبلها استحاضة فان سحبت حيضها اليوم الثاني والثالث
 والرابع وان لقننا فالثاني والرابع وقالت الجمهور وهو المذهب ينتقل العادة
 فان سحبت حيضها خمسة متواليات اولها الثلاثون وان لقننا من العادة لحيضها
 الثلاثون والثاني والرابع وان لقننا من خمسة عشر ضيقاً اليها السادس والثامن
 وميثاق التاخران ر في بعض الاشهر اليوم الاول نقاً والثاني دماً واستمر
 التقطع فعند اي استحاضة الحكم كما في الصورة السابقة وعلى المذهب ان سحبت حيضها
 خمسة متواليات اولها الثاني وان لقننا من العادة فالثاني والرابع والسادس
 وهو ان خرج عن العادة العادية فالتاخير انتقلت عادتها وصار الثاني اولها والسادس
 اخرها وان لقننا من خمسة عشر ضمننا اليها الثامن والعاشر وقد صار طهرها
 السابق على الاستحاضة في مدة الصورة ستة وعشرون وصورة التقدم اربعة
 وعشرين ولولم يتقدم الدم الميثاق المذكور ولا تاخر لكن يقطع هو والنقاً يومين
 لم يتعد طواف السجك بل سمي القولين فان سحبت حيضها خمسة متواليات والتاخر
 استحاضة كالدما بعدة وان لقننا من العادة لحيضها الاول والثاني والخامس
 وان لقننا من خمسة عشر ضمننا اليها السادس والتاسع وحكي وجه شاذ ان الخامس
 لا يكون حيضاً اذ لقننا من العادة ولا التاسع اذ لقننا من خمسة عشر لانها ضمنا
 باتصالها بدم الاستحاضة ويحرك هذا الوجه في كل نوبة دم خرج بعضها عن ايام العا
 ان اقتصرنا عليها او عن خمسة عشر ان اعتبرنا هذا بيان حيضها فانها قد طهرها بعد
 الاستحيضات حيضاً اخر فينظر ان كان التقطع بحيث ينطبق الدم على اول الدور
 ففي ابتدا الحيض الاخرى وان ينطبق فابتدأها اقرب نوبة الدماء الى الدور تقدمت
 تاخرت فان استويا في التقدم والتاخر فابتدأها الحيض النوبة المتأخر ثم قد ينفق
 التقدم والتاخر بعض اذ الاستحاضة دون بعض طريق معرفة ذلك ان تأخذ

دة

حيضها

دبر

ش

دة

نوبة دم ونوبة نقا وتطلب عددا صحيحا يحصل من مضروب مجموع التوقيتين فيه مقدار
 دورها فان وجدته فاعلم انطبق الدم على اول الدور والافاضة مدد يكون
 منه اقرب لادورها ايد اكان او ناقصا واجعل حيزها الثاني اقرب الى اول
 الدور فان استو اطراف الزيادة والنقص فاعتبارها بالزيادة مثالة فادتها حصة
 من ثلاثين وتقطعها يوم ثمانون فثبوتة الدم يوم ونوبة التماسية وتجل عددا الى
 ضربت الاسير فيه يبلغ ثلاثين ومو خمسة عشر فعلم انطبق الدم على اول دورها
 ابدا مادام التقطع بهذه الصفة ولو كانت المسألة كالحال والتقطع يومين يومين
 فلم يجد عددا يحصل من ضرب اربعة فيه ثلاثون فاطل ما يقرب اكما حصل من ضرب
 فيه من ثلاثين ومما قد دار سبعة وثمانين حيزها حصة ثمانية وعشرون
 والاخر اثنان وثلاثون فاستو اطراف الزيادة والنقص خذها بالزيادة واجعل اول
 الحصة الاخرى المالك وحينئذ يعود خلاف في اسحاق لتاخر الحيز لحيزها عند
 الدور الثاني هو اليوم الثالث والرابع فقط على القولين وانما على المذهب فان سبحنا
 لحيزها خمسة مئة الية اولها الثالث وان لقنا من العادة تحيزها الثالث والرابع
 والسابع وان لقنا من خمسة عشر ضمنها اليها الثامن والحادى عشر ثم في الدور
 الثالث ينطبق الدم على اول الدور فلا في خلاف اي اسحاق ويكون الحكم كما ذكرنا
 في الدور الاول وفي الدور الرابع يتاخر الحيز ويغود خلاف في هذا ابدا ولو كانت
 المسألة كالحال وزات ثلثة ايام دما وابعه بقا مجموع التوقيتين سبعة ولا يجد عددا
 اذا ضربت السبعة فيه فبلغ ثلاثين فاضربه اربعة لتبلغ ثمانية وعشرين واجعل
 اول الحصة الثانية التاسع والعشرين وقد تقدم الحيز على اول الدور على قيا
 الدور اي اسحاق وما قبل استخاضه وحيزها اليوم الاول فقط على القولين وقياس
 المذهب لا يخفى ولو كانت عادتها ستة من ثلاثين وتقطع الدم في بعض الادوار
 ستة ستة وجاوز في الدور الاول حيزها الستة الاول بلا خلاف وانما الدور
 الثاني فانها تترك ستة من اوله نقا وهي ايام العادة فعند اي اسحاق لا حيز
 لها في هذا الدور اصلا وعلى المذهب وجها ان اصحها حيزها الستة الثانية
 على قول الحب والتلفيق جميعا والثاني حيزها الستة الاخير من الدور

الحذر

الاول وبقي هذا الوجه حيث خلا جميع ايام العادة عن الحيز هذا كله اذ لم ينقص
 الدم الموجود في زمن العادة عن اقل الحيز فان نقص ان كانت عادتها يوم وليلة
 في بعض الادوار يوم ثمانون ليلة نقا واستخضت ثلثة اوجه على قول الحب الاصح
 لانه لا حيز لها في هذه الصور والثاني يعود الى قول التلفيق والثالث حيزها الاول
 والثاني واليلية بينهما وانما على قول التلفيق فلا حيز لها ان لقنا من العادة فان
 لقنا من خمسة عشر حيزها الاول والثاني وجعلنا اليلية بينهما طهرها
قال قوله لا حيز لها ان لقنا من العادة وهو الاصح وذكر الامام
 وجها اخر عن المحرم انه يلفق من خمسة عشر وادعى في الوسيط انه لا طريق
 غيره والله اعلم الضرب الثاني بالعادة المتقطعة فاد استمرت لها عادة منتظمة
 قبل الاستخاضة ثم استخضت مع التقطع نظر ان كان التقطع بعد الاستخاضة كالنقطع
 قبلها فمدناها قدر حيزها على اختلاف القولين مثالة كانت ثلثة دما واربعه
 نقا وثلثة دما وتظهر عشر عشر استخضت والتقطة على هذه الصفة فان سبحنا
 كان حيزها قبل الاستخاضة عشرة وكذا بعدها وان لقنا كان حيزها ستة
 يتوسط بين نصفها اربعة وكذا الان فان اختلف التقطع بان تقطع في المثال المذكور
 في بعض الادوار يوم ثمانون استخضت فان سبحنا حيزها الان ستة ايام وان لقنا من العادة
 حيزها الاول والثالث والتاسع اذ ليس لها في ايام حيزها التقديم على هذا القول
 دم الا في هذه الثلاثة وان لقنا من خمسة عشر ضمنها اليها الحامس والسابع والحادى
 عشر المستخاضة الثانية المبتدأة قد تقدم انها تصلي وتقوم عند الانقطاع
 الاول وكذا في سائر الانقطاع الواقع في خمسة عشر فاذا جاوز دما بها خمسة عشر
 منقطعاً ملت استخاضتها فان قلنا ترد المبتدأة الى يوم ليلة وكان التقطع يوم ثمانون
 حيزها يوم وليلة والثاني ظهر وان قلنا ترد الى سبعة ايام فان سبحنا ورد دناها
 ستة حيزها خمسة مئة الية لان السادس تقاطع حوزته دما في المدة وان رد دناها
 الى سبعة حيزها سبعة مئة الية وان لقنا من العادة ورد دناها الى ستة حيزها الاول
 والثالث والخامس وان رد دناها الى سبعة ضمنها اليها السابع وان لقنا من خمسة
 عشر ورد دناها الى ستة حيزها ستة من ايام الدماء وان رد دناها الى سبعة حيزها

سبعة من ايام الدماء وكل هذا على ما تقدم المعتادة وابتداء الحصة الثانية
طريقه ما ذكرناه في المعتادة ثم انما صارت وصلت ايام النقا حتى طارز الدم
عشر وركنما في ايام الدم كما امرنا انها قضت صيام ايام الدم بقدر المرد وصلواتها
بلا خلاف وانما صلوات ايام النقا فلا تقضيها ولا تقضي صيامها ايضا ان لقننا
وكذا ان حكمنا على الاطهر وتجري القول في الادراك كما خرج من هذا ان حكمنا يا
لم نقص من الحصة عشر الاصلوات سبعة ايام وصيامها ان اردنا البتة الى يوم
وليلة وهي ايام الدماء في الاول وان اردنا انها الى ست اوسبع فان لقننا من
العادة وكان المرد الى ست قضت صيام خمسة وصلواتها وان ردت الى سبع قضت
الصوم والصلوة عن اربعة ايام وان لقننا من الحصة عشر ردت الى ست قضت
عن يومين وان ردت الى سبع قضت يوم واحد وانما اذا سبحنا فان اردنا انها الى يوم
واحد قضت صلوات سبعة ايام وهي ايام الدماء في الاول وفي الصوم قولان
الاطهر تقضي ثمانية فقط وهي ايام الدماء والثاني تقضي خمسة عشر وان اردنا انها
الى ست اوسبع فان ردت الى ست قضت ايام وهي ايام الدماء التي لم تقل فيها بقدر المرد
وان ردت الى سبع قضت صلوات اربعة ايام وانما الصوم فعلى هذا قولان تقضي
الحصة وعلى اطهرهما ان ردت الى ست قضت ايام عشر ثمانية منها ايام الدماء في
الحصة عشر ويومان نقا وقعا في المرد لتبين الحيف فيها وان ردت الى سبع قضت صيام
احد عشر يوما المستحاضة الثالثة المتبذاة المبيحة تتميز بها ثارة يكون مع رطوبة
شروط التميز لها وثارة يفقد بعضها فان قد بان رات يوثا دنا اسود ويوثا
احمر ومكدا الى اخر الشهر فقد فات احد الشروط وموعد مجاوزة القوى خمسة عشر
فلها حكم المتبذاة غير مميزة وقد تقدم وان وجدت شروط التميز لها فان سبحنا
الدماء القوية في الحصة مع النقا المتخال او الضعيف المتخال وان لقننا فيها القوى
دون ما تخال له مثاله رات يوثا سوادا ويوثا حمر الى اخر الحصة عشر استمر
الحرق وحدها متصله او منقطعه فان سبحنا فيها جميع الحصة عشر وان لقننا
المقتاة فايام السواد القانية المستحاضة الرابعة المبيحة المعتادة وقد تقدم
في المبيحة التي لا تقطع دما ممل بريح التميز او المعتادة وحكم هذا حكمه ان لا

صلوات خمسة

عشر

فرد

فرد فاي الامن قلنا به صارت كما لتقدرة في المستحاضة الخامسة التاسعة
وقد تنسج عاداتها من كل وجه وهي المحيم وقد تنسجها من وجه دون وجه
كما في حالة الاطباق فالمحيم يقول فيها القول في حالة الاطباق ان قلنا في
كالمتبذاة فحكمها كما تقدم في المتبذاة وان قلنا بالشهوة وانما تحتاط بمينا امرها
على قولنا التلويق فان سبحنا احتاطت اربعة ايام من الدم من الوجع المذكور في حالة الاطبا
بلا فرق وبحنا في من النقا ايضا لان كان من منه يحتمل الحيف لكن لا تؤثر بالغسل
من النقا ولا تؤثر ايضا فيه بخلاف الموضوع بل كيفها لكل نقا غسل في اوله وان
لقننا فيها احتاطت في ايام الدم وعند كل انقطاع وانما اربعة النقا ففي طاهر
فيها في الجماع وسائر الاحكام وانما التاسعة من وجه دون وجه تحتاط على قول
التلويق مع رعاية ما تقدم مثاله قالت اضللت خمسة في العشر الاول من الشهر
وقطعت الدم والنقا يوما يوما واستحيضت فان سبحنا فالعاشر طهر لانه نقا لم يحتو
دما حيفا ولا غسل الحصة الاولى لتقدرا لا ينقطع فاذا انتقضت اغسلت ولا
تغسل بعدها في ايام النقا وتغسل في الاخر ولا تغسل في اثنايهما على الصحيح
وقول الجمهور وان لقننا من المعتادة فالحكم كما ذكرنا على قول السحاب لانها طاهرة
في ايام النقا في كل حكم وانما تغسل عقب كل نوبة من نوب الدم في جميع الدقة
وان لقننا من الحصة عشر لحيفا خمسة ايام وهي الاول والثالث والخامس
والسابع والتاسع والعاشر على تقدير ان يطباق الحيف على الحصة الاولى
وعلى تقدير تأخر الى الحصة الثانية فليس لها في الحصة الثانية الا يوم ادم واما
السابع والتاسع فتضم اليها الحادي عشر والثالث عشر والخامس عشر في اذا احتاين
في السابع والتاسع لتتقدروا خولها في كل تقدير والله اعلم

تفرد

في

السابع والتاسع

الباب الخامس في النفاس

الكثر يتوزن يوما على المشهور وحكي ابو عيسى الترمذي عن الشافعي رضي الله عنه انه يقول
وعليه اربعون ولا خلاف له بل ثبت حكم النفاس لما وجدته وان قلنا وقال المزي
رحمة الله واقبله اربعة ايام وسوا في حكم النفاس كان الولد كاملا الحلقه او

بالصاحبة ميتا ولو ألت مصغة أو علقه وفات القوال انه مبتدأ خلق آدمي
فألزم لموجود بعد نفاس **فصل** ما تراه الحامل من الدم
ترتباد وأرها فيه قولان القديم انه دم فساد والجديد الاطهر
وسواء تراه قبل خروجه الحمل أو بعدها على المذهب وتدل القولان فيما بعد الحركة
وانما قبلها الحيض قطعاً ثم على القديم مؤيدته انهم كسلس البول وعلى الجديد
يحرم فيه الصوم والصلاة وتثبت جميع احكام الحيض الا انه لا يقضي به البدة
ولا يحرم فيه الطلاق **فصل** حكم انقضاء العدة بمفق عليه اذا
كان عليها عدة واحدة اصحاب الحمل فان كان عليها عدتان بقي انقضاء احدى اهما بالحيض
على الخلاف وتفضيل ما يتي كتاب العدة ان شاء الله تعالى وقد ثبت عليه من
شرح المذهب والنتية والله اعلم وعلى الجديد اذا رأت الدم ثم ولدت بعد
خمسة عشر يوماً فهو حيض قطعاً وذكر ان ولدت قبل خمسة عشر يوماً متصلاً بالحيض
الدم على الاصح فيهما وعلى الثاني يكون دم فساد وليس بنفاس لا خلاف لان النفاس
لا يسبق الولادة بل موعدها النفاس الدم الخارج عقب الولادة وقطع معظم اصحابنا
بان ما يند وأبعد الطلق ليس بنفاس وقالوا ابتداء النفاس بحسب من انفصال
الولد وليس مؤخره ايضاً على الصحيح وجه شاذ انه نفاس وجه حيض
وانما الدم الخارج مع الولد فيه وجه اصحها انه كما خارج قبل الولادة والثاني
انه نفاس والثالث انه كما خارج بين التوأمين فان قلنا انه نفاس وجب
العسل وبطل به الصوم وان لم ين بعدة دناءة اذا قلنا ليس بنفاس
لم يجب به العسل ولم يطل به الصيام فحصل من الخلاف المذكور في هذه المسائل
انما ابتداء مدة النفاس او جئنا اخذها من وقت الدم البادي عند الطلق والثاني
من الخارج مع ظهور الولد والثالث وهو الاصح من انفصال الولد وحكي انما
الجرمين وجئنا انها لو ولدت ولم تراه الدم ايئاناً ثم طهر الدم فابتداء مدة النفاس
حسب من وقت خروج الدم لا من وقت الولادة فهذا وجه رابع وموضع ان
كاتب الايام المتخللة دون اقل الطهر **فصل** في الدم الذي تراه بين
التوأمين وجئنا انهما ليس بنفاس والثاني نفاس فان قلنا ليس بنفاس فقال الاثر

بني

بني على دم الحامل فان جعلناه حياً فهذا الاول والاقلون وفي كلام بعض الاصحاب
ما يقتضي كونه دم فساد مع قولنا انما مل بحيض اذا قلنا مؤيداً بنفاس فما بعد الولد
الثاني معه نفاس واحد ام نفاسان وجئنا الاصح بنفاسان ولا يبيح الحيض ونفي
الدم سين من الولادة الاولى والثاني بنفاس واحد فكل هذا اذا زاد الدم على
من الولد الاول نفي مستحاضة فالتصيد لا يوجب موقع الحيض اذا كانت مدة
المتخللة بين الدمين دون الستين قال الثاني بنفاس آخر قطعاً فان الشيخ ابو محمد لا يرى
فصل الاصح قول الصيدلاني ولم يحكمه الامام الرازي على وجهه
فان اقام الحرمين فان قال الصيدلاني انقضاء النفاس في هذه الصنوع المتكثرة
بعد الولد الثاني نفاساً اذا كان بينهما ستون واختار اتمام الحيض بهذا وضعف
قول والده اي محمد والله اعلم واذا ولدت الثاني بعد الستين وقلنا باتحاد
النفاس فما بعدة استحاضة ولو سقط عضو من الولد وباقية مجتزعات
بينهما ما نفى فيه نفاسا الوجهان في الدم بين التوأمين **فصل**
اذا جاز دم النفاسيين فتدخل نفاسها باستحاضتها وطريق المسدود بينهما
ما تقدم في الحيض مما هو الصحيح المعروف وفي وجه نفاسها ستون وما بعد هذا
استحاضة الى تمام طهرها المعتاد او المردود اليه ان كانت مبتدأة وما بعدة حيض
ووجه ثالث بنفاسها ستون وما بعدة ما حيض منقضاء وانفق المهور على تصغير
مدين الحيض والتقرب على الصحيح فالاستحاضات خمس الاولى المعتادة فان
كانت معتادة اربعين مثلاً كان نفاسها الآن اربعين ولها في الحيض طلاقان
ان تكون معتادة فيه فطهرها بعد الاربعين قدر عادتها في الطهر ثم تحيض قدر
عادتها في الحيض الحثا الثاني ان تكون مبتدأة فيه فحبل القدر الذي ترد
اليه المبتدأة في الطهر طهرها القابض الاربعين والذي ترد اليه في الحيض حضا
لها بعدة ثم الخلاف فيما ثبتت به العادة وفيما تقدم من العادة والمسدا
اجتماعاً يحكم منها كما في الحيض وان ولدت من ازاوم ترد ما ثم ولدت واستحيضت
لم يكن حكم النفاس عادة بل في مبتدأة فيه كما لم يلد اصلاً المستحاضة
الثانية والثالثة المبتدأة المسينة وعين المسينة انما غير المسينة فترد

فان بلغت ستين

الى الحطة على الاظهر والى اربعين على الثاني هذا هو المذهب في قول عرب ترد
الى ستين وفي وجه الى الحطة جزا ثم ان كانت هذه النفس معتادة في الحيض
حسبها بقدر من النفاس طهرها ثم حيضها المعتاد وان كانت مبتدأة فيه
اقمنا طهرها ثم حيضها على ما يقتضيه حال المبتدأة وانما المميز فترد الى
التمييز بشرطه كما كان بشرط تمييز النفس ان لا يزيد القوي على ستين يوما
ولا ينبت في اقله ولا اقل الضعيف . المستحاضة الرابعة المعتادة المميز
تقدم حكمها متى في المعتادة . المستحاضة الخامسة الناسية لعادة قفا
وفيها القولان كما سبقت الحيض فقل قول ترد الى من المبتدأة ووجه انما
المميز متى في قول تمييزا لاحتياط وعلى هذا ان كانت مبتدأة في الحيض ايضا
وجب الاحتياط ابدا وكذا ان كانت معتادة في الحيض ناسية لعادتها وان كانت
ذات علة لعادة الحيض ففيها كسبته وقت الحيض العارفة بتدريج وقد سبق بيانها
شرح اذا انقطع دم النفاس فله حالان احدهما ان لا يجاوز ستر سطر
ان لم تبلغ مدة التقاء بين المميزين في الطهر باثبات يوماد ما ويوماد ما فان
الدم بقا من قطعها وفي النفاس القولان كما يحضر اذا لم يمتد باثبات عقيب الولد
دما اياها ثم رات النفا خمسة عشر يوما عدا من عاد الدم فالاصح ان العايد
والثاني انه بقا من ولو ولدت ولم ير الدم خمسة عشر يوما عدا من راته فعلى يد
الوجهين فان جعلناه حيا فلا نفاس لها اصلا في هذه الصورة الاحدية ولو
نقص العايد في الصورة عن اقل الحيض فالاصح ان الدم فساد والثاني انه نفاس
لتعذر جعله حيا ولو زاد العايد على اكثر الحيض ففي مستحاضة فينظر الى
معتادة ام مبتدأة ويحكم بما يقتضيه الحال وان جعلنا الحائض القايدين
فمدة التقاء القولين في التلقيح وان سبحنا نفاس وان لقنا فطر هذا هو
المذهب وقيل طهر على القولين انما الثاني ان تجاوز ستين فان بلغ زمن
التقاء الستين اقل الطهر ثم جاوز العايد فالعايد حيا قطعها ولا يجي فيه
الحال المذكور في الحال الاول وان لم يبلغه فان كانت مبتدأة متميزة
ردت التمييز وان لم تكن مميزة فعلى القولين المبتدأة وان كانت معتادة

بي

اذن

هذا القول

هذا القول اسها بالاحتياط من اعتقاد الرد الى اخر خمسة عشر القولان المبتدأة
ومتي اطلقنا الشهر اول مسائل المستحاضات اردنا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداء
من اول الهلال ام لا ولا يفتي به الشهر الهلالي الا في هذا الموضع وانما قول الاحتيا
تلك المحل به فعليه التفرع في الاحتياط في ستة اشياء الاول حرمان وطوها اذا
على الصحيح وقيل يباح للضرورة غسل الوجه لو وطئ فلاهارة قطعها والاستمتاع به
الوطئ لها فيه حكم الحائض الثاني حرمان عليها من المصحف والقراءة خارج الصلاة
اذا حرمنا لها من الحائض ولا تحرم في الصلاة الفاتحة ولا تحرم ايضا السجود على
الاصح وحكمها في دخول المسجد حكم الحائض الثالث يجب عليها الصلوات الخمس
ابدا ولا تحرم النوافل الا في الاصح وقيل تحرم غير الراتبة وكركي الخلاف في الصوم
والطواف ويجب الغسل لكل فريضة وبشرط وقوعه في الوقت وفي وجهه شيئا
يجوز غسلها قبل الوقت اذا انطبق اول الصلاة هل اول الوقت واخر الغسل ويلزمها
المباداة بالصلاة عقب الغسل في وجهه والاصح انها لا يلزم لكن ان اخرجت من الملك
الصلاة وضوء اخرها يجوز للمستحاضة تاخير الصلاة عن الطهارة الرابع يجب عليها
صوم جميع شهر رمضان ونكسب لها منه خمسة عشر يوما هل المنصور وقول طائفة
من الاصحاب واربعة عشر على قول الشرح وتا ولو انقضت لما اذا علمت ان دنيا كان
ينقطع في الليل فان نقص الشهر حصل في الاول اربعة عشر وفي الثاني اربعة عشر
صاحب المذهب رحمه الله تعالى جعل لثلاثة عشر وعشرة واقفة صاحب البيان وهو
غلط **فصل** لم ينفذ صاحب المذهب في لامة محمول على شهر تام وقد
اوضحته في شرح المذهب والله اعلم انما الصلوات الخمس اذا ادتها فوجها واحد
لا يجب قضاءها في الصحيح عند الجمهور وجوب القضاء وقطع بعضهم فعلى هذا الغسل
في اول وقت الصبح وصليها ثم بعد طلوع الشمس تغسل وتعيدها ولا شرط بالدار
بالاعادة بعد خروج الوقت بل متى عادت قبل انقضاء خمسة عشر يوما من اول
الصبح اجزاها ولا شرط تاخير جميع الصلاة الثانية عن الوقت بل لو وقع بعضها
في اخر الوقت جاز بشرط ان يكون دون كبير اذا قلنا علم الصلاة باقرار التكبير
او دون ركنه اذا قلنا لا يلزم الا باقرار ركنه لانه ان فرض الانقطاع قبل الثانية

فقد اعتسك وضلتهما ولا يقطع لا يكره وان فرض في اشارة فلا شيء عليها كذا قاله
 ائمام الحرمين في ذلك ان يقول اشكال المرق الثانية يتقدمها الغسل فاذا وقع بقضائها
 في الوقت والغسل يتابع جاز يتبع الا يقطع في انما الغسل ويكون الباقي من
 الصلاة من حينئذ قد ركبها او تكبیر فحجب ان ينظر الى من الغسل ستوا الحلال
 منه والى الجز الواقع في وقت الصلاة في الوقت ويقال ان جاز ذلك دون فالحز
 به الصلاة جاز ولا فلا ولا يقصر النظر على جز الصلاة ومعلوم انه لا يمكن
 ان يكون ذلك دون كبير وسعد ان يكون دون ركعة هذا الكلام في الصبح واما العصر
 والعشاء فتصل بينهما من تلك واما الظهر فلا يمكن وقوعها المرق الثانية في اول
 وقت العصر ولا في وقت الغروب اول وقت العشاء احتمال ايقطع الحيز في الوقت
 المفروض بلزم الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء فحجب اعادة الظهر في الوقت الذي
 يجوز اعادة العصر فيه ومو بعد دهماب وقت العصر وتعيد المغرب بعد دهماب
 وقت العشاء اذا اعدت الظهر والعصر بعد الغروب بطران قد شتما على ادا المغرب
 قبلها ان تغسل للظهر وتوضا للعصر وتغسل للمغرب وانما هي للظهر والعصر غسل
 لان دهماب ان انقطع قبل الغروب فقد اعتسك بعده وان انقطع بعد الغروب فليس
 عليها ظهر ولا عصر وانما لزم اعادة الغسل للمغرب لاحتمال الايقطاع في قتال
 الظهر والعصر او عقبيهما وهكذا الحكم اذا قضت المغرب والعشاء قبل اذا الصبح
 بعد طلوع الفجر وحينئذ تكون مصلية للصلاة الحسنة من ثمانية اغتسال و
 وان اخرجت الظهر والعصر اذا المغرب اعتسك للمغرب وهذا اذا كان للظهر والعصر
 لانه ان انقطع حيزا قبل الغروب لم تعد الى تمام مدة الظهر وان انقطع بعده لم يكن
 عليها ظهر ولا عصر لكن تتوضا لكل واحدة منهما كسابر المستحاضات وهكذا
 القول في المغرب والعشاء اذا اخرتهما عن الصبح وحينئذ تكون مصلية للحسنة
 من ثمانية اغتسال مشاوبا الوضوء اربعاً ثم بالطريق الثاني يخرج عن الصلوات الحسنة
 واما بالطريق الاول فقد اخرجت المغرب والصبح عن اول وقتها لبقائها الغضا
 عليها فخرج عن عمدته ما عدا ما واما ما فقد كانت في النهاية اذا اخرجت الصلاة
 عن اول الوقت حتى مضى ما يصح الغسل وتلك الصلاة لم يفت فاعلمها من الحرك

عمدة

الحز

ردت العادة والاحوال يرعى قول التلويح فان سحبتا فالدماء في ايام المدمع
 نفاس وان الغسل فلهنق من ايام المدمع من المسين فيه الخلاف المذكور في الحيض
قلت والصفر والكدرة في النفاس في الحيض وفاقا وخلافا مدامو
 المدمع وجه صرح الثوري في النفاس وصاحب العدة وغيرهم وقطع لما ورد
 بانها نفاس قطع لان الولادة شامدة لانها خلاف الحيض واذا انقطع دم النفاس
 فاعتسك او تيممت حيث يجوز للزوج وطهرها في الحال بالكرامة حتى كانت صالحة
 والحز لو زات الدم قبل الولادة ساعدا وانقطع لزمها الغسل وحل الوطئ فان
 خافت عود الدم استحب له التوقف احتياطاً والله اعلم

كتاب الصلاة في بابها ابواب الاول

في المواقيت فاما وقت الظهر فيدخل الزوال وهو زيادة الظل بعد استواء الشمس
 او خروجهان لم يكن عند الاستواء ذلك ويتصور في بعض البلاد كمكة ومكة
 اليمن في طول ايام السنة ويخرج وقتها اذا صار ظل الشخص مثله سوا الظل الذي
 كان عند الزوال ان كان ظل ما من الطرفين وقت اختيار واما العصر فيدخل وقتها
 بخروج وقتها من الاضلاع ويمتد الى غروب الشمس وجه ضعيف قاله الاصطفي
 يخرج وقتها اذا صار ظل الشيء مثليه فعلى الصحيح لها اربعة اوقات وقت فضله
 وموالوك ووقت اختيار الى ان يصير ظل مثله وتعد خوار لا كراهة الى اصغر
 الشمس ومن الاصغر الى الغروب وقت تراهة يكون تاخيرها اليه واما المغرب فيدخل
 وقتها بغروب الشمس لا ضل والاعتبار بسقوط قرصها وموطأ من الفخاري
 واما في الغران وطل الجباب فالاعتبار بان لا شيء من شعاعها على الجدران وتلك
 الجباب ويقبل الظلام من المشرق والآخر وقتها قولان القديم انه يمتد الى مغيب
 الشفق والحديث انه اذا مضى قد روضه وسر عونه واذان واقامة وخمس
 انقضى الوقت وتلا بد منه في شريط الصلاة لا يجزئ فيه فجوز التأخير بعد
 الغروب بقدر اشتغالها بها والاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل ويحتل ايضا
 اكل القير كسر باحتل الجمع وجه ظاهر في تقديمه الوقت كالطهران والسن

ت

في ظل الشمس

في القبة

يحتاج الى ايراد على الصحيح المعروف ومنه وجه شاذ ان الارادة رخصة والله لو كان
 وصلى في اول الوقت كان افضل والصواب ان الارادة سنة وموافقا لقائمة
 عن اول الوقت المسجد الذي ياتي به الناس من بعد قدر ما يقع للمطال طل مشي
 طالب الجماعة ولا يخرج عن الضيق الاول من الوقت فلو قربت من المسجد فخرج
 جماعة في موضع لا ياتيهم غيرهم لا يردون الاظهر وكذا الواسعة المشي الى المسجد
 في ظل او ضلبي يتيته منفردا فلا ايراد على الاصح ويحتمل استحباب الازدحام بالبلاد كحا
 على الاصح المنصوص والالحق الجملة بالظن ان الازدحام على الاصح **فصل** اذا
 اشتبه عليه وقت الصلاة لغيره او حجب من مظلم او غيرهما اجتهد فيه بما للدرس
 والاعمال والادوية وشبهها ومن الامارات صياح الديك المجرى اصابعه
 الوقت وكذا اذان المودين في يوم الغيم اذا كثروا وعلت الفلز لثقتهم انهم
 يخطئون والاعشى كجهد في الوقت كالصبر وانما يجتهد في الازدحام بما عدل ثقة به
 الوقت عن مشاهدة فلو قال راي الجرحا لعا او الشفق غار بالبحر الاجتهاد وجب
 قبول قوله فان اجترأ من اجتهاد لم يجز للصبر والقادر على الاجتهاد بتقليده ويجوز
 للاعشى على الاصح والموزن العدل العالم بالموافقة يوم الضحى كجهد من مشادة
 في الغيم كالجهد وحكي في التدريب وجهين تقليد الموزن من غير فرق في الصبر
 والاعشى وقال الاصح الجواز ومبايعة ابن شريح والتفصيل المتقدم اقر
 واختاره الرواي وغيره **فصل** الاصح ما صحه صاحب التدريب وقد
 نقله عن نصر الشافعي وبه قطع الشيخ ابو محمد حامد وصحة البديهي وصاحب العدة
 وغيرهم والله اعلم وحيث لزم الاجتهاد فصلا لا اجتهاد وحيث لا عادة وان
 صادف الوقت واذ لم تدل لالة او كانت فلم يغلب على طنه شي صبر الى ان يغلب
 طنه دخول الوقت والاحتياط انه يؤخر الى ان يغلب على طنه انه لو اخرج الوقت
 واذ اقدر على الصبر استيقان دخول الوقت جاز الاجتهاد على الصحيح كالاداء
فصل لو علم الخيم دخول الوقت بالحساب حكى صاحب البيان ان المذهب انه
 يقلبه نفسه ولا يعمل به غيره والله اعلم **فصل** حيث جاز الاجتهاد
 به فان لم يتبين الحال فلا شيء عليه وان بان وقوع صلايته في الوقت اربعة فلا ضالة

في

لكن الواقعة بعده قضاء على الاصح فلو كان مسافرا او قصرها وجب اعادة ثمانية اذ قلنا
 لا يجوز قصر القضا وان بان وقوعها قبل الوقت وادركه وحيث لا عادة والاعشى
 المشهور وجوبها ومثل هذا الخلاف والتفصيل يجري مجرى شبهة عليه شهر رمضان
فصل قال اصحابنا الواجب تحريته اربعة اوقات وقعت قبل الوقت ان
 اجتمع عن علم ومشاهدة وحيث لا عادة وان اجتمع عن اجتهاد فلا والله اعلم
فصل في وقت اصحاب الاسباب المتابعة من وجوب الصلاة وهي الصبي
 والكفر والجنون والاعما والحيض والنفس ولها ثلاثة احوال الاول ان يوجد
 في اول الوقت ويحلوا عنها اخره بان يظهر عن حيض او انقاس في اخر الوقت فينظر ان
 بقيت الوقت قدر ركعة لزمها فرض الوقت والمعتبر الربعة اختار بقدر عليه احد
 وشرط الوجوب ان تمت الصلاة من المانع قدر امكن الطهارة وتلك الصلاة
 فان عاد ما نبح قبل ذلك لم يجب مثاله بلغ الصبي في اخر وقت العشاء او افان
 الجنون ثم عاد جنونه او طهرت ثم جئت او افان فنجونه ثم خاضت فان مضى
 في طاب السلامة ما يقع الطهارة واربع ركعات وحيث العسر والافلا هذا
 اذا كان الثاني من الوقت قدر ركعة فان كان قدر تكبير او فوفها دون ركعة
 ففي وجوب الغرض قولان اظهرهما الوجوب بالشرط المتقدم في الركعة وليست
 في الوجوب بذاك الركعة او فاد ومنها جميع الصلوات فان كانت المدركة صحا او
 طهر او مغزيا قصر الوجوب عليها وان كانت عصر او عشا وجب مع الطهر العشر ومع
 العشا المغرب وما اذا جاز الطهر قولان اظهرهما ما يجب مع العشر وموزنة قبل
 الغروب على قولين **فصل** والثاني لا يجب الا بادر الى اربع ركعات واليك
 صاحب العشر وتكون الاربع للظهر والربعة او التكبير للعصر على الصحيح وقيل الاربع
 للعصر والربعة او التكبير للظهر وتظهر فائدة الوجع في المغرب مع العشا فان
 المغرب معهما كالظهر مع العصر فان قلنا بالاهل وجب المغرب بما وجب به العشا وان
 قلنا بالثاني وقلنا الركعات الاربع الزاوية للظهر اعتبرنا ثلاث ركعات للمغرب
 مع ما نلزم به العشا وان قلنا الاربع للعصر اعتبرنا بها اربعة للعشا وما لم يجز مع
 القدر المذكور للزوم الصلاة الواحدة او صلاحي الطهر والعصر والمغرب والعشا

ن

في

ادراك زمن الطهارة قولان اظهرهما لا واذا اجتمعت الاقوال حصل فيما يلزم به
كل صلاة من ادراك آخر وقتها اربعة اقوال اظهرها قدر تكبيره والثاني تكبير
وطهارة والثالث ركعة والرابع ركعة وطهارة وفيما يلزم به الطهر مع العصر
ثمانية اقوال هذه الاربعة والخامسة قد درج ركعات وتكبيره والسادس
مداور من الطهارة والسابع قد درج ركعات والثامن هذا وزمن طهارة
وفيما يلزم به المغرب مع العشاء اثنا عشر نواميس هذه الثمانية والثانية ثلاث
ركعات وتكبيره والعاشر هذا وزمن طهارة والحادي عشر ركعات وتكبيره
عشر هذا وزمن طهارة **فصل** جميع ما ذكرناه فيما اذا كان زوال العذر
قبل اداء الصلاة الوقت وهذا يكون حال من سوي الصبي من اصحاب الاسباب فانها
كل تمنع الوجوب تمنع الفحمة وانما الصبي اذا صلى وقطع الوقت ثم بلغ قبل خروج الوقت
مستحب ان يعيدها ولا يجب الاعادة على الصحيح والثاني يجب قاله ابن سرح سوا
قال الباقي من الوقت ام كثر والثالث قاله الاصطري ان بلغ وقد بقى من الوقت
ما يسع تلك الصلاة وجبت الاعادة والا فلا انما اذا بلغ بالسنين اثنا عشر
فالصحيح ظاهر النقص وما عليه الجمهور انه يجب اتمامها وسحب الاعادة والثاني
بسحب الاتمام ويجب الاعادة والثالث قاله الاصطري ان بقي ما يسع الصلاة
وجبت الاعادة والا فلا هذا كله في غير الجمعة انما اذا صلى الطهر يوم الجمعة
ثم بلغ وامكنه الجمعة فان قلنا في سائر الصلوات تجب الاعادة وجبت الجمعة
والا فالصحيح انها لا تجب للمسافر والعبد اذا صلى الطهر ثم رآك غدا
وامكنها الجمعة لانها مما قطعها احوال الثاني ان يخلو اول الوقت عن الاعداد
المذكورة ثم يطهر انما يمكن ان يطهر وهو الحضر والنفس والجئون والاعتناء ولا
يتصور طريان العذر المسقط للاعادة فاذا حاصت اثنا الوقت قبل ان يصلي
نظري القدر الماضي من الوقت ان كان قدرا يسع تلك الصلاة وجبت القضا
اذا طهرت المذهب وخرج ابن سرح قولا انه لا يجب الا اذا ادركت جميع الوقت
ثم على المذهب المعتبر اخف ما يمكن من الصلاة حتى لو طوت صلاتها فحاصت فيها
وقد مضى من الوقت ما يسعها لو خففتها رتبها القضا ولو كان الرجل مسافرا

فطر

فطر عليه جئون او اعتناء بعد ما مضى من وقت الصلاة المقصورة ما يسع كثير
لزمه قضاؤها لانه لو قصر لم يكن اداؤها ولا يعتد به مكان فعلها امكان
الطهارة لانه يمكن تقديمها قبل الوقت الا اذا لم تجز تقديم طهارة صاحب الواقعة
كالتيتم والميت خاصة **فصل** ذكر في التمهيد اشتراط زمن الطهارة
لممكنه تقديمها وجعفر ومما كالاخلاق في اخر الوقت ولا فرق فانه وان
التقديم فلا يجب والله اعلم انما اذا كان الماضي من الوقت لا يسع تلك الصلاة
فلا يجب على المذهب وفي قطع الجاهل وقات ابو يحيى البلخي وعنه من اصحابنا
حكم اول الوقت حكم اخره يجب القضا بادر الكركية او تكبير على الاظهر وعلمه
الاصحاب انما القصر فلا يلزم بادر الكركية او تكبير على الاظهر ولو ادرك
جميع وقتها على الصحيح الذي عليه الجماهير وقات البلخي اذا ادرك من وقت الطهر
ثماني ركعات ثم طرا العذر لزمه الطهر والعصر جميعا كما يلزم الاول بادر الكركية
الثانية وهو غلطان وقت الطهر لا يصلح للعصر الا اذا صليت الطهر والعصر جميعا
واعلم ان الحكم بوجوب الصلاة اذا ادرك من وقتها ما يسعها لا يختص بولي بل لو
كان المدرك من وسطه لزمته الصلاة ان افان اثنا الوقت وغاد جنوبه في الوقت
او بلغ صبي ثم جرد او افان بخبونة ثم حاصت وقد تلزم الطهر بادر الكركية اول وقت
العصر تلزم باخبر بان افان معنى عليه بعد ان مضى من وقت العصر ما يسع الطهر
والعصر فان كان متيقنا بالمعبر قدرتها ركعات وان كان مستافرا يعصر في قدر
اربعة ركعات وتقاس المغرب مع العشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر مع العصر
الحالت الثالث ان يعم السبب جميع وقت الرقاهية ووقت الضروية وهو
الوقت الذي يجوز فيه الجمع اما الحضر والنفس فانه يمنع وجوب الصلاة
وجوازها ولا قضا وانما الكافر الاصل هو محاط بالصلاة وغيرها من فرو
الشرع على الصحيح لكن اذا سلم لا يجب عليه قضا الصلاة في ايام الكفر لا خلاف واما
المرتد فيجب عليه قضا صلوات ايام الردة وانما الصبي فلا يجب عليه الصلاة
اذا اولى قضا ولا يؤمر اذ لم يلزم عليه الصلاة بفعلها الا الصبي والصبيته
فانه يؤمر بها اذا بلغ سبع سنين ويقر بها اذا بلغ عتقا لانه لا يرد يجب

يجب

مثل

ع

في يوم الجمعة واليوم الذي يليه من يوم الجمعة
 في يوم الجمعة واليوم الذي يليه من يوم الجمعة

بالاصح فكل يجوز التمتع عند الاستواء لكل احد وجهان اصحهما يجوز والثاني لا يجوز
 بشرط ان يتكبر ثم يغلبه الغبار وقيل يكفي الغبار لا يكبر واذا المكان فكل شرط
 الله تعالى فلا تكن الصلاة فيما في شيء من هذه الاوقات سواء صلاه الطواف وقيل
 وقيل انما يتباح ركنها الطواف والصواب الاول ثم المراد بكنه جميع الحرم وقيل
 انما يستثنى نفس المسجد الحرام والصواب المعروف هو الاول **فصل**
 متى يثبت الكراهة فيتم بالصلاة المكروهة لم تنقذ على الاصح كصوم العبد وتقتد
 على الثاني كالصلاة في الحتام ولو نذر ان يصلي في هذه الاوقات فان قلنا تنقذ
 الصلاة صح نذر الاصل واذا صح نذر فالاولى ان يصلي في وقت آخر من نذر ان
 يصلي ساعة يد كمن باب كين مضروب يصح نذر ويدعمها بغير مضروب ولو نذر
 مطلقه فاعلم في هذه الاوقات قطعاً فان كل لها سبباً **فصل** الثاني
 عن الصلاة في هذه الاوقات حيث ثبتت كراهة مكروه كراهة بحريم على الاصح وبه
 قطع النادر في الاقتناع وصاحب الزخاير واخرون وموافق مقتضى التمام الا
 الصحيحة والثاني كراهة تنزيه وبه قطع ابو اعلي البندقي والله اعلم **بلغ**

والصحيح

الباب الثاني في الاذان

الاذان والاقامة سنه على اصح الاوجه وفرضها على الثاني والثالث هما
 سنه في غير الجمعة وفرضها فيها فاذا قلنا سنه فانفق اهل البلد على تركها لم
 يقابلوا على الاصح كما في السنن واذا قلنا فرضها فاعلم ان اهل ترها بالاحلا
 وانما يسقط الاجم عنهم باظهارها في البلد او القرية بحيث يعلم جميع اهلها انه
 قد اذن فيها او اصفوا في القرية الصغرى يعني موضع وفي البلد الكبير
 ذلك منه في مواضع واذا قلنا الاذان فرضها في الجمعة فقبل الواجب هو
 الذي من نداء الخطيب وقيل يسقط الوجوب بالاذان الماتية لصلاة الجمعة
 وان لم يكن من نداء الخطيب انما لا يؤذن له فلا خلاف انه يؤذن للجماعة الاولى
 من صلوات الرطال كما في كتابه مؤداة فان قد تبصر هذه القيود فتبين
 انما المنفرد في الصلوات او بالبدعي في المذهب والمنصور الجديد وقيل

يؤذن

يؤذن في القديم وفي وجه ان رجا حضور جميع اذن والا فلا هذا اذا لم يبلغ المنتد
 اذ ان المودعين فان بلغه فكل خلاف سرت واولى ان لا يؤذن فان قلنا لا يؤذن فكل
 يقيم وجهان اصحهما يقيم واذا قلنا يؤذن فكل يرفع صوته نظراً لصلى مسجد
 اقتبست فيه جماعة وانصرفوا لم يرفع ليلا يومهم دخول وقت صلاة اخرى والا
 فوجهان الاصح يرفع والثاني ان رجا جماعة يرفع والا فلا انما اذا اقتبست جماعة
 في مسجد فحضر قوم فان لم يكن له انام راتب لم يرفع لهم اقامة الجماعة فيه وان كان
 على الاصح فاذا قاموا مع جماعة مكروهة او غير مكروهة فقولوا انما لا يسن
 لهم الاذان واظهرهما يسن لا يرفع فيه الصوت خوفاً للسر وسواء كان المسجد
 مطروفاً او غير مطروفاً فان انام الحرم حيث قلنا في الجماعة الثانية المسجد الذي
 اقيم فيه جماعة واذا ان الراتب لا يرفع الصوت لا يرفع به انه يحرم الرفع بل يرفع به
 الاولانية لا يرفع واذا قلنا المنفرد لا يرفع صوته فلا يسن به انه الاول ان لا
 يرفع فان الرفع اولي باحقه ولكن يفتى به يعتقد باذنه دون الرفع اما جماعة النساء
 ففيها اقوال المشهور والمنصور في الام والمختصر يستحب لهن الاقامة دون الرفع
 الاذان فلو اذنت لغيره لم يرفع صوته لم يكن وكان ذلك في الله تعالى والثاني اقامته
 ولا اذان والثالث يستحبان مقاماً ولو صليت المرأة منفردة ان قلنا الرجل المنفرد لا يؤ
 فهي اولى والا فكل هذه الاقوال ولا يرفع صوتها بحجاب فوقها يسع صوتها
 وتحرم عليها الزيادة على ذلك انما غير الغرض الحسن فلا اذان لها ولا اقامة سواء
 مندورة او سنه سواء سن لها الجماعة كالعبد والكسوف والاستسقاء لم
 يسن كالصبي لكن ينادي بالعبد والكسوف والاستسقاء الصلاة جامعة وينادي
 للتراوح اذا طلع جماعة وفي هذا البند في الحنابلة وجهان **فصل**
 الاصح لا يستحب وبه قطع كثير من مؤلفي الام والله اعلم انما الغرضية القامية
 يقيم فيها الاذان والاذان بل انما اقوال الجدي لا يطهر لا يؤذن والقديم يؤذن
 والثالث نصه في الاملا ان رجا اجتماع جماعة يصلون معه اذن في الاوقات
 الا ان الاذان الجدي حق الوقت والقديم حق الغرضية وفي الاملا حق الجماعة
فصل الاظهر انه يؤذن للقائمة فقد ثبت ذلك في الصحيح عن فضيل

دن

استجاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحبه كثيرون من اصحابنا والله اعلم واد اقيمت الفاتحة
 جماعة سقط القول الثالث ولو قضى قوايت على التوالي اقام لكل واحدة بلا خلاف
 ولم يودن لغير الاولى بلا خلاف وفي الاولى هذه الاقوال ولو قال في فريضة الوقت
 واقامه فان قدم فريضة الوقت ادركها فاقام للمقضية وان قدم المقضية اقام
 لها وفي الاذان لها الاقوال وانما فريضة الوقت فقال امام الحرمين ان قلنا ان
 للمقضية لم يودن لفريضة الوقت والاذن والصحيح انه لا يودن لفريضة الوقت بعد
 المقضية بكل كتاب **قلت** الا ان يخرجها عن المقضية بحيث يكون الفضل
 بينهما فانه يودن للحاضرة قطعاً بكل كتاب كذا قاله اصحابنا والله اعلم وانما اذا
 جمع بين صلاتي جمع بسفر او مطر فان قدم الثانية الى وقت الاولى اذن الاولى واقام
 الثانية وان احرأ وقت الثانية اقام لكل واحدة ولا يودن للثانية وفي الاذان
 الاولى الاقوال في الفاتحة والاطهر لا يودن قال امام الحرمين وينتقد ان يقال
 يودن لها وان لم يودن للفاتحة **قلت** بل الاظهر انه يودن في الصحيح
 لمسلم عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المغرب والعشاء بالمرزقة
 في وقت الثانية باذان واقامتين وهو مقدم عند العلماء على وايه اسامة وابن
 عمر انه صلاهما باقامتين لانه زيادة بقته حفظه بالم حفظه غيره والله اعلم وخر
 ابو الحسين القطان من اصحابنا وجهنا انه يودن لكل واحدة من صلاتي الجمع قدم
 او اخر **قلت** قال امام الحرمين لا سبيل لما توالي اذانين الا في صور
 قول وهي اذا صلي فاتحة قبل الزوال فادركها على قول فلما فرغ زالت الشمس
 فارتفع الظهر يودن لا محالة هذا كلام الامام ويتصور التوالى قطعاً فيما لو اخر
 الموداة الى اخر الوقت فاذا نواها وصلوها ثم دخلت فريضة اخرى والله اعلم
فصل في صيغة الاذان فيه مسائل الاولى الاذان مثنى والاقامة
 فرادي والمراد معظم الاذان مثنى والاقول لا اله الا الله في اخره مرة والتكبير
 في اوله اربع مرات وذكر المراد معظم الاقامة فان التكبير او لها وخرها ولفظ
 الاقامة بالتثنية المذهب والمضمر في الجديد وقائت القديم فيقول هذه
 الكلمات مرة وقيل انما افرد في القديم الاقامة دون التكبير وللشافعي رضي الله

فقط
واقامه

عنه

عنه فوك انه ان يجمع الاذان في جميع كلمات الاقامة والا فزدها واختار محمد
 اسحاق ابن حريه من اصحابنا الثانية سجد ثبيل الاذان وادراج الاقامة
 فالترتيل تبين كلامه بلا مطمح او واحد والادراج ان يحذر بها لا تصل الثالثة
 يرجع اذ انه وموان ياتي بالشهادتين مرتين بصوت مخفوف ثم يرجع صوته
 وياتي بهما مرتين مرتين والرجوع سنة لو تركه لم يفسد اذ انه على الصحيح وقبل المشهور
 الرابعة التوسيع يقول اذان الصبح بعد اكتملتين الصلاة خير من النوم مرتين
 وموسنة على المذهب الذي قطع به الاثر ونقول ان القديم الذي يفني به
 سنة واجد ليس بسنة ثم طامر اطلاق الغزالي وغيره ان التوسيع مثل الاذان
 الذي قبل الجوز الذي بعده وصرح به في التهذيب بانه اذا ثوبت الاذان
 الاول لا يثوب الثاني على الاصح ثم ان التوسيع ليس شرطاً هكذا صرح به الاصحاب
 وقال امام الحرمين في اشتراطه لعقبات وموالي بالكتاب من الترجيع
 الخامسة ينبغي ان يودن ويقيم قائماً مستقبل القبلة فلو ترك القيام واستبنا
 مع القعدة صح اذانه واقامته على الاصح لكن كره لا اذا كان مسافراً فلا
 بأس باذانه راها وعلى الثاني لا يعتد بهما **قلت** اذان المصلي
 كالقائد الا انه اشده اهة وفي وجه شاذ لا يصح وان صح اذان القائد والله
 السادسة ليس الينبات كالحيتلين ميمنا وشمالاً فيلوي راسه وغنقه ولا
 يحرك صدره عن القبلة ولا يربط يديه عن مكانهما وفي كيفية التواي ثلاثة اوجه
 احدها يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة حي على الصلاة ثم غزيسان فيقول
 حي على الفلاح حي على الفلاح والثاني يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يحو
 الى القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يلتفت عن يمينه فيقول
 حي على الفلاح ثم يستقبل القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقول حي على الفلاح والثالث
 قول القائل بتسميم كل حيلة على الجنتين فيقول حي على الصلاة مرة عن يمينه
 ثم مرة عن يساره وسجدة الالتفات في الاقامة على الاصح ولا يستحب في الثاني
 الا ان يكبر المسجد ويحتاج اليه **قلت** واد اشرف في الاقامة على
 موضع ثم يافيه ولا يمضي اشارتها الى اصحابنا والله اعلم السابعة

لث
تسمى على الدعاء
من عن يمينه ثم عن يساره

ينبغي ان يبالغ في رفع صوته بالمجتهدة وانما الاجزاء فان كان يؤذ نفسه اجزاء
 ان يسمع نفسه على قول الجمهور وقال امام الحرمين الاقتصار على استماع النفس
 يمنع كون الثاني به اذا اقامه فليزد عليه قدر ما يسمع عنده والخلاف
 المتقدم المتقدم انه هاهنا يرفع صوته على قول الجمهور انه هاهنا يستجيب الرفع
 وفي قول الامام في انه هاهنا يعتد به لا يرفع انما اذا اذنت جماعة فتلاوته واجه
 اصحابها لا يحرك الاسرار شي منه لقوات الكلام والثاني لا بأس بالاسرار كالاسرار
 بالقرأة في صلاة جهرية والثالث لا بأس بالاسرار بالكلمة والكلمة ولا يحرك
 الاسرار بالجميع وانما الاقامة فلا يكون فيها استماع النفس بها بل لا يصح ايضا
 لكن الرفع فيها اخفض من الاذان الثامنة ترتيب كلمات الاذان شرط فلو عكس
 لم يصح اذانه لكن ينبغي على المتكلم منه ولو ترك بعض الكلمات في خلافه اي
 بالمدرك واعاد ما بعده التاسعة الموالاة بين كلمته ما حور بها فان كانت
 بينهما فليس لم يضر وان طال في بطلان اذانه قولان ولو تكلم بينهما كلاما يسيرا
 لم يضر على المذهب وتزداد الشيخ ابو الجهم في ترك الكلام اليسير اذا رفع به
 الصوت منزلة السكوت الطويل وان تكلم طويلا فقولان من بيان على السكوت الطويل
 واو بالبطان ولو خرج من اثنا الاذان عن اهليته باغتيا او نوم فان قال
 قرب لم يضر وان طال فقل القولين واعلم ان العراقيين جوزوا البناء في جميع هذه
 الصور مع طول الفصل وحكمه عن نص الشافعي رضي الله عنه لكن الاشبه وجو
 الاستيناف عند الفصل الطويل وحمل النص على الفصل اليسير ثم في الغنم والنوم
 اذا لم توجب الاستيناف لعله الفصل او مع الطويل على أحد القولين يستحب الاستيناف
 ولا يستحب في السكوت والكلام اليسير لم توجه في سبب اذا كانا يسيرين
 ويستحب ان لا يتكلم في اذانه بشي اصلا فلو عطس حمد الله تعالى في نفسه وبني ولو
 علم عليه انسان او عطس لم يجبه ولم يشتمه حتى يفرغ فلو اجابه او شتمته او
 تكلم بمصدا لم يكن وكان تاركا للمسح في لوزي اعني بحاف وقوة في يد وجب
 اذانه **فروع** اذا لم يحكم بطلان الاذان بالفصل المتخالف فله ان
 يني عليه بنفسه ولا يجوز لعينه المذهب والمشهور **فروع** لو اذ

بعد فراغه من الاذان ثم اسلم واقام جاز لكن المسح ان لا يضي اذانه واقامته
 بنو شعبة بل يعيد ما عير لان رده في حاله ولو ارتد خلال الاذان لم يصح
 بناؤه عليه في الردة فان اسلم وبني فالمذهب على بطل الفصل جاز البناء ولا
 فقولان وقيل قولان مطلقا وقيل وجها واذا جاوز ناله البنا في بناء عن الجلات
 المتقدم في الفرع قبله وكذا الوضوء في خلاف الاذان **فصل** في صفة المذنب
 وادبه شرطه ان يكون مسلما عاقلا ذكرا وان انطق بالشهادة في الاذان ان كان عسويا
 لم يحكم باسلامه وان كان غير حكم باسلامه على الصحيح الذي قطع به الاكثر وقيل
 يصح اذان الشكران على الصحيح ويصح اذان من يؤتى اوك الشوق ولا يصح اذان المرأة
 والحق المشكل للرجاء على الصحيح الذي قطع به الجمهور وانما اذنها لنفسها او كتمان
 لئلا تقدم حكمه ويصح اذان الصبي المميز على الصحيح المعروف المذهب **فصل**
 فان صاحب الشايل والعدة وغيرهما يكره اذان الصبي ما لم يبلغ كما يكره اذان
 الغاسق والله اعلم وانما اذانه فيسحب ان يكون منظره اذ اذن او اقام محدثا او حيا
 كمن وضع اذانه والكرهية الحباشة والاقامة شدة وسحب ان يكون صبيته او حسن
 الصوت وان يكون على موضع عال من منارة او سطح ونحوهما وان يجعل اصبعيه في
 صماخيه اذ ينيه وان يكون عذلا وهو الثقة وان يكون من اولاد من جعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم او بعض اصحابه الاذان فيهم اذا وجد وكان عذلا صالحا وان صلى الله
 ومن سمع الاذان على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاذان ثم يقول اللهم رب هذه
 الدعوة القائمة والمثالة القائمة استجيب لي الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة
 والبعثة المقام المحمود الذي وعدته وان يحبس كل من سمع الاذان وان كان حيا او
 خائفا فيقول مثل فيقول المودع جميع الاذان والاقامة الا في المعاملات فانه
 يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا تملني الاقامة فيقول اقامها الله
 وادامها وجعلني من صالح أهلها ولا في التثويب فيقول صدقت وبررت ووجه
 يقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة خير من النوم فان كان في فراجه
 او ذكر استحب طهرهما لحيب وان كان في صلاة لم يحبس حتى يفرغ فان اخطأ في الامير
 لكن لا يطل صلاة ان اخطأ بما استجبناه لانها اذكار فلو كان في الصلاة او

الصلاة خير من النوم بطلت صلاته لانه كلام **قلت** وكذا الوقت صدقت
 ويرت تبطل صريح به القاضي حين وغيره والله اعلم ولو اجاب في خلال الفاجحة
 وحيث سئنا فلان الاجابة في الصلاة غير محبوبة **قلت** ويستحب
 للمخبر ان يجيب كل كلمة عقيبها والله اعلم ويستحب ان يقول من سمع اذان المغرب اللهم
 هذا اذانك ليلىك وادبارك وادبارك واسواتك غايك اغفر لي ويستحب الدعا بين
 الاذان والاقامة وان يقول المودن الموضع اخر الاقامة **فروع** الاذان
 والاقامة كلاما فيه قضاء وايمنا افضل فيه اوجه اصحابها وهو المنصور
 الامامة افضل في الثاني الاذان والثالث فاستوا والرابع ان علم من نفسه القيام
 بحقوق الامامة وجميع خصاها ففي افضل والا فالاذان قاله ابو علي الطبري
 والقاضي ابن حجر والمسعودي والقاضي حين **قلت** لا راجح الا ان
 الراعي ايضا في تنبيه الحر والامامة والاصح جميع الاذان وموقوف كراحمنا
 وقد نرى الشارح رضي الله عنه في الام على كراهة الامامة فقال احب الاذان
 لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم اغفر للمؤمنين واكثر الامامة للفقهاء ومنا على
 الامامة فيها مذكاة والله اعلم وانما الجمع بين الاذان والامامة فليس مستحب
 ابن حجر فقال لا افضل من صلح لها الجمع بينهما ولا كذا اذا الاذان لقوم والامامة
 لاخير **قلت** صرح بكراهة الجمع بينهما الشيخ ابو محمد والبنو وصرح
 باسحاب جميعها ابو علي الطبري والمناوردي والقاضي ابو الطيب وادعى الا
 عليه فحصل ثلثه اوجه الاصح استحبابه وفيه حديث حسن الترمذي والله اعلم
فروع يستحب للمودن التطوع بالاذان فان لم يتطوع رزقه الامام من المصاح
 وهو خمس حسن الفئ والغنيمة وكذا الرتبة الخامسة الخ اذا قلنا انها المصاح وانما
 برزق عند الحاجة وعلى قدرها ولو جسد فاسبقا يتطوع وامينا احسن صوتا
 منه لا يتطوع فله ان يرزق الامير على الصحيح ولو جسد امينا يتطوع وامينا احسن
 منه صوتا لا يتطوع فقال يجوز ان يرزق وجهان قال ابن شريح نعم وقال القفاك
 لا **قلت** قول ابن شريح اصح اشارة الامام مصلحة لظهورتنا وبنينا
 والله اعلم واذا كان في البلد مساجد فان لم يكن جمع الناس في مسجد واحد رزق

مدد اذن المودن تحصل لهم الكفاية ويتاد الشعار وان لم يكن فوجهان احدهما
 جمع ويرزق واحدا والثاني برزق كل واحد لئلا يتعطل المساجد **قلت**
 هذا الثاني اصح والله اعلم فان لم يكن بيت المال سعة بل بالاهم ومورق مودن
 اجماع فاذا ان صلاة الجمعة اهم من غيره والامام ان يرزق من مال نفسه ويجوز
 للمواحد من الرعية وحسينه لا حرج في رزق من شأ ومشي شأ وانما الاستحجار على الا
 ن فيه اوجه اصحابها يجوز للامام من بيت المال ومن مال نفسه ولا حد للناس من اهل
 المحلة ومن غيرهم من مال نفسه والثاني اصح الاستحجار مطلقا والثالث
 للامام ومن ادله ولا يجوز لاحاد الناس فاذا جوز للامام الاستحجار من بيت
 المال فانما يجوز حيث يجوز الرزق ولا فارقا في التهذيب واذا استأجر من
 بيت المال لم ينتقل الى بيان المدة بل يكفي ان يقول استأجرتك لتؤد في هذا المسجد
 في اوقات الصلاة كل شهر كذا ولو استأجر من مال نفسه او استأجر واحدا
 من الرعية ففي اشتراط بيان المدة وجهان **قلت** اصحها الاشتراط
 والله اعلم والاقامة تدخل في الاستحجار الاذان ولا يجوز الاستحجار للاقامة
 اذ لا كنه فيها بخلاف الاذان وليست هذه الصورة مضافة عن الاشكال **فروع**
 يستحب ان يكون للمجدود ثوبان ومن قولا يدعي ان يكون احدهما للصبح قبل الفجر
 والاخر بعده ويجوز الزيادة على اثنين والتميز بين الاربع رتبة **قلت**
 هذا الذي ذكره من استحباب عدم الزيادة على اربعة قاله ابو علي الطبري والكرمي
 من اصحابنا وقالوا انما الضبط بالحاجة وروية المصلحة فان راي الامام المصلحة
 في الزيادة على الاربعة فقله وان رايه لا يتقصر على اثنين لم يزد فقد ائتمروا بالخيار والله
 واد ائتمروا بالاذان اثنان فصاعدا فاستحب ان لا يتراسلوا بل ان اتسع الوقت ترتبوا فيه
 فان سار عوا في الابد اقرع بينهم وان ضاق الوقت فان كان المجدود اذ نواشقر
 في اقطاره وان كان صغيرا وتقوموا واذنوا هذا اذا لم يوجد اختلاف الاصوات ليا
 تعوض فان اذ لم يؤد الا واحدا واحدا فان سار عوا اقرع وانما الاقامة
 فان اذ نوا على الترتيب فالاولى بها فان كان مؤد المودن الراتب او لم يكن
 منها لم يؤد راتب فان كان الاول غير الراتب فالاصح ان الراتب اولي والثاني

ومن
 الاصح المنصور
 اعلم

بني

الاول اولي ولوقام في هذه الصور غير من له ولاية الاقامة عندية ^{على الصبح المعزولة}
 وعلى الشاذ لا يعتد بالاقامة من غير السابق بالاذان تحريما من قول الشافعي رضي الله
 عنه لا يجوز ان يكتب واجد ويصل اخر اذ اذ نواها فان اتفقوا على الاقامة
 واجدا قرع ولا يقيم المسجد الواحد الا واجدا الا اذا لم يحصل الكفاية بواحد
 وقيل لا بأس ان يقيموا معا اذا لم يؤدوا الى التحويل **فصل** وقت الاذان
 منوط بنظر المودن لا يحتاج فيه الى الخفة الا انما ووقت الاقامة منوط بالا
 وانما يقيم المودن بشارته **فصل** ذكر الانام الراجعي اوقات القبلة
 وشارا الى انما النسب الصبح قال صلاة الصبح تحضر في الاذان يا مودن مني
 انه يجوز تقديم اذانها على دخول الوقت وذكر في البيان وجهها انه ان جرت عادة
 اهل بلد بالاذان بعد طلوع الفجر لم يقدم اذانها لئلا يلتبس وهذا قريب من
 وقت جواز التقديم او جوازها بتقديم الستاتين في من الليل والصف
 لنصف سبع وهذا الضبط تقرب لا تحديد والثاني يدخل في وقت اذانها
 للعشاء ومثل ذلك الليل او نصفه والثالث وقته النصف الاخير من الليل ولا
 يجوز قبله والرابع جميع الليل وقته ولم يفرق صاحب الترتيب بين الشتا
 والصيف واعتبر السبع مطلقا تقريرا **فصل** الاصح الوجه الثالث
 واعتمد من ربح الاول حديثا بطلاحي واياه اعلم وانما الاقامة للصبح فلا
 يجوز قبل الفجر الا طواف وسجدة يؤدون للصبح من يؤدون اذ المودن من قبل الفجر
 والاخر بعده ويجوز ان يقتصر على سجدة قبل الفجر او بعدة او بعض الكلمات قبل الصبح
 وبعضها بعده واذا اقتصر على سجدة الاولى ان تكون بعد الصبح على اليهود في سائر
 الصلوات **فصل** بقيت فروع تتعلق بالاذان من السوء غير الصبح
 قال في التدريب لو زاد في الاذان ذكر او زاد في غيره لم يفسد اذ انه قال
 عنه يجب ان يجمع المودن بين كل كبير بين نفسه واحد وانما في اللفظ فيفرد كل
 كلمة بصوت طويل لفظها بخلاف التكبير قال صاحب القيد واذا كانت ليلة
 ممطرة او ذات ريح او ظلمة يستحب ان يقول اذا فرغ من اذانه الاصلوا في طاعتكم
 فان قاله اشيا الاذان بعد احياله فلا بأس وكذا قاله الصيلاي والبندي

ولام

الصبح

والسائي

وغيرهم واستبعد انام الحرمين قوله في اشيا الاذان وليس موبيعا بل هو الحق
 والاشية فقد نص الشافعي رضي الله عنه في اخر باب الاذان وبنت صحيح مسلم
 عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لمودنه يوم مطر اذ اذنت اشهد ان محمدا
 رسول الله فلا تقل حيا الصلاة وقالوا في موتكم فكان الناس استكبروا
 فقالوا تعجبون من اقدنكم من موحين مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم
 ان يكون الاصح مؤدنا وحده فان كان معه بصيرة لم يحرم ونسب ان يكون الاذان بقرعة
 المسجد ويكون قوله حي عا حيد العا لولقل الاذان صح ولو ادن بالحيث فمناك
 من حسن بالعزيمة لم يصح والا فيصح ولو قال الله اكبر صح وتركه في السفر اخف من
 اخذ وترك المرأة الاقامة اخف من للرجل والله اعلم

من الام
الصحيح

الباب الثالث استقبال القبلة

مو شرط لصحة الفريضة الا في شدة خوف القتال المباح وسائر وجوه الخوف
 وشرط لصحة النافلة الا في شدة الخوف والسفر المباح والعاجز كالمرس اذا لم يجد
 من يوجهه والمربوط على غنبة فيلحق حيث توجه ولا يجوز قبل الفريضة النافلة
 الراجلة من غير ضرورة فان خاف انقطاعا عن وقتها لولها او خاف نفسه او
 ماله فله ان يغلبها على الراجلة وتجب الاعادة ولا يصح المندورة ولا الجنائز
 على الراجلة على اللدب فيهما وتقدم بينهما في التيمم **فصل** شرط الفريضة
 ان يكون مصلية مستقبلا فلا تقع من الماشي المستقبل ولا من الراكب المخاض قيا
 او استقبال فان استقبل في اتم الاركان لم يوج او سبر او نحوها على ذاته
 واقته تحت الفريضة على الاصح الذي قطع به الاكثرون منهم صاحب المعتد
 وصاحب التيمم والجو غيرهم والثاني لا يصح فيه قطع امام الحرمين والعراق
 فان كانت الدابة سائرة لم تقع الفريضة على الاصح المنصور وقعه الفريضة
 الحارثة والزرور المشدود على الساجل قطعاً وكذا في الشرب الذي يحل
 رياك والارحوة المشدودة بالحباب في الزرور الحاركي المقيم بغداد
 ونحوه على الاصح **فصل** الثلاث في استقبال القبلة

يب

سائر الحجّة مقصده السفر الطويل وكذا القصير المذهب ولا يجوز المحصر
 الصحيح الحكم الفريضة في كل شيء الا اتيام وعلى مدارات الاصطحي بحول المراكب
 والمشي في الحضر مترددا في حجة مقصده واختار القتال الجواب بشرط الاستقبال
 في جميع القبلة وحيث جازت القافلة في الرحلة لجميع التوافل سواء في الحج
 الذي عليه الاكثرون وعلي الضعيف لا يجوز صلاة العيد والسجود والاستسقاء
 انما زاد السفينة فلا يجوز تغلبه فيها الى غير القبلة لتكديسه عليه الشايخ
 ولا امن تركه في مودج على اية هل الصحيح واستثنى صاحب العدة ملاح
 السفينة الذي يديرها وجوز تغلبه حيث توجه كاجته **فصل**
 واستثناء ايضا صاحب الخادى وغيره ولا بد منه والله اعلم **فصل**
 اذا لم يتمكن المتقبل من اتمام من اتمام الركوع والسجود والاستقبالات بجميع
 صلاته ففي وجوب الاستقبالات عند الاحرام اوجة اصحها ان شرها وجب
 والا فلا فالشركان يكون واقفه وامكن انحرافه عليها او تحريفها او كانت
 سائر ويديه زمانها وهي سائلة وغير السائلة ان تكون مقطوعة او صعبة
 والثاني لا تجب مالا والثالث يجب مطلقا فان قدر لم يصح صلاته والرابع
 كانت الدابة عند الاحرام متوجهة الى القبلة او الى طريقه احرم كما هو وان
 كانت الى غيرهما لم تجز الاحرام الا الى القبلة والاعتبار باستقبال الراكع وان
 التامة فلو استقبل عند الاحرام اجزاء بالاحلاف وان كانت الدابة منحرفة عن
 القبلة واقفة او سائرة واذا شرطنا الاستقبالات عند الاحرام لم يشترط
 عند السلام على الاصح ولا يشترط فيما سواهما من اركان الصلاة لكن يشترط
 حجة المقصد جميعها اذا لم يتقبل القبلة ويتبع ما يفرض في الطريق من مقاطع
 ولا يشترط سلوكه في فصل الاربعين الشرط جهته المقصد **فصل**
 لسراياك التماسك في الاستقبالات شي من ثقله وهو التماسك الذي
 تارة يستدبر تارة وليس له مقصد معلوم لكن لم يسر طريق معين فله التسفل
 مستقبلا حجة مقصده على الاصح والثاني لا لانه لم يسلك طريقا مضمونا
 فتدبر يسير مقصده **فصل** اذا انحرف الصلي عن الارض عن

فيه

الظاهر

فولاه مقصده معلوم

نظر

فت

الذهب

اظهرها

ع

ب

نظر ان استدبرها او تحول لاجهة اخرى عند انطقت صلاته وان فعله ناسيا او غافا
 الى الاستقبال على قرب لم ينطأ وان عاد بعد طول العسا بطلت الاصح ككلام التا
 وان اناله غير من القبلة فمزا فعاد الى الاستقبال بعد الطول بطلت ولا انك
 القرب الاصح لندوة كما لو كان على السلام فانها تنطأ على الصحيح لندوة ولو انحر
 المتفل ماشيا عن مقصده او حرك دابته فان كان لاجهة القبلة لم يضر وان
 كان لاجهة غيرهما بطلت صلاته وان كان ناسيا او غافا لاطراف ان الذي توجه
 اليه طريقه وعاد على قرب لم ينطأ وان طالت بطلت الاصح ولو انحر وكما
 الدابة وطالت الزمان بطلت على الصحيح كالامانة فقرأ وان قرأ لم ينطأ
 الاصح وفي قطع الجمهور لعموم الحجاج واذا لم ينطأ صورة السيلان فان طالت
 الزمان وجد للجهنم وان قرأ فوجها من النصور لا يجد وصورة الحجاج او جه اصحابها
 يسجد والثاني والثالث ان طالت سجدة والا فلا وهذا يفرع على المشهورات
 النقل في حله بحمد الشهور **فصل** هذا الذي قدمناه مؤ استقبالا
 الراكع على سرج وكمن وسن عليه وضع الجبهة على عروة الدابة ولا على الشرح ولا كما
 بل على الركوع والسجود الى طريقه والسجود لخفض من الركوع فان اقام الحرمين
 والفصل بينهما عند التكرار محتم والظاهر انه لا يجب منع ذلك ان يبلغ غاية وسعة
 في الاحتيا وانما سائر الاركان فيكفيها ظاهرا اما الراكع فيسجد ويكمن بمثلها
 فيه الاستقبالات وانما الاركان فعليه الاستقبالات بجميع الصلاة وانما
 الاركان على الاصح كرايك السفينة والثاني لا يشترط وهو منصوص انما الماشي ففيه
 افوات انه يشترط ان يرفع ويسجد على ارض وله الشاهد من شيئا والثاني يشترط
 الشهيد ايضا قاعا ولا يمتنع احواله اتيام والثالث لا يشترط الا ان لا يمشي
 ويؤ بالركوع والسجود كالرايك وانما استقباله فان قلنا بالقبول الثاني وحيث
 عند الاحرام وشجميع الصلاة غير اتيام وان قلنا بالاول استقبل في الاحرام والركوع
 والسجود ولا يجز عند السلام على الاصح وان قلنا بالثالث لم يشترط الاستقبالات عند
 خالة الاحرام والسلام وحكمه فيها حكم راكبه يديه الزمان واذا لم توجب استقبالات
 القبلة شرطنا بلارمه حجة مقصده **فصل** يشترط ان يكون مالا

بدن المصلي على الراحلة وثيابه من الشرج وغيره ظاهر ولو نال بالثنية او وطئت
 نجاسة او كان على الشرج نجاسة فسترها ومضى عليه لم يضر ولو اظاها الرك
 نجاسة لم يضر ايضا على الاصح ولو وطئ المصلي ناسا نجاسة على بطلت صلاته
 ولا يكلف الحفظ والاحتياط في المشي ولو انتهى الى نجاسة يابسة ولم يجد عنها
 معذرا قال امام الحرمين مذهبنا فيه اخفاها فان كانت رطبة فمضى عليها نظمت
 صلاته **فروع** يشترط في جوار التفل راجا وما شيا دام العفر والسير
 فلو بلغ المتر في ظل الصلاة اشتراط اتمامها الى القبلة متمكنا وتلك ان كان راجيا
 ولو دخل بلادا قاصية فخلية الزوك وتمام الصلاة مستقبلا باول دخولها البناء
 الا اذا جاوزنا المقيم التفل على الراحلة وكذا الوتوب الاقامة بقرية ولو سرق
 محتارا فله اتمام الصلاة راجا فان كان له بها اهل فقل يصير مقبلا بدخولها ولو
 ان قلنا يصير وجب الزوك والايتمام مستقبلا **فصل** الاظهر لا يصير لله
 اعلم وحيث شراه بالزوك فذلك عند تعذر البناء الى الذابة فلو امكن الاستقبال
 وتمام الاركان عليها وهي واقعة جاز ويشترط الاحتراز عن الانقباض التي تحتاج
 اليها فلو كسر الذابة للحاجة فلا بأس ولو اجراها بالاعتذار وكان ناسيا فعلا
 بلا عذر بطلت صلاته على الاصح **فصل** في استقبال المصلي على الارض
 وله احوال اشد هان صلى يخون الله فيه فتصح الفريضة والنافلة
فصل فان احببنا والتفل فيها افضل منها خارجها وكذا العرس
 ان لم يرج جماعة فان جازها خارجها افضل منه اعلم ثم ان استقبال جدار شا
 وله استقبال الباب ان كان يرد دوا او مفتوحا وله عتبه قدر ثلثي ذراع
 تقر بها هذا هو الصحيح ولنا وجه انه يشترط في العتبه ان تكون بقدر قامة
 المصلي طولا وعرضا ووجهه ان يفي تخومها بايديه كان **الحاكا الثاني**
 لو انهدمت الكعبة والعباد بالله وبقي موضعها عروضة فوق ظاهرها وصل اليها
 جاز فان صلى فيها فله حكم **الحاكا الثالث** وموانعها فان لم يكن بين
 شي شاحص لم تضع على الصحيح وان كان شاحص من نفس الكعبة فله حكم العتبه ان
 كان ثلثي ذراع جاز والافلاطني الصحيح وفيه الوجهان الاحتراز ولو وضع بين يديه

مناحا

مناحا واستقبله لم يكن ولو استقبل بقية خابط او شجر ثابتة جاز ولو جمع بين العتبه
 واستقبله او خفر خفره ووقف فيها او وقف في اخر السطح او الفريضة وتوجه الى
 الجانب الاخر وموسر تقع عن موقفه جاز ولو استقبل حشيشا ناسا او خشبة او
 عصا معروفة غير شجرة لم يكف على الاصح وان كانا العظام منة او سقر كت
 قطعا لكن ان خرج بعض يده عن محاذاتها كان على الخلاف الا ان يخرج بعض يده
 عن محاذة الكعبة **فصل** لم يحرم الاسماء الرافعي يانه لو كان ذلك الخلاف
 بل قال هذا تردد ظاهر عندنا ولا يبرهن على الاحتياط القطع بالتحفة في مسألة العتبه
 لانه يعد مستقبلا خلاف مسألة طرف الركن والله اعلم لما كان الرابع ان يصلي عند طرف
 الكعبة وبعض يده محاذي الركن وبعضه يخرج عنه فلا يصح صلاته على الاصح ولو
 وقف امام بقرب الكعبة عند المقام او غيره ووقف القوم خلفه مستديرين
 بالبيت جاز ولو وقفوا في اجزاء المسجد وامد من طول حار وان وقفوا بقربه
 وامد الضف وضلا احار جاز عن محاذة الكعبة باطلة الخاك الحابس ان يصلي
 بكنة خارج المسجد فان غاب الكعبة عن صاحبه لم يقبل صلاته اليها ولو بني حرا به على
 العيار صلى اليه ابد ولا يحتاج كل صلاة الى المعايينة وفي معنى المعايين منشا
 بكنة وتغير اصابة الكعبة وان لم يشاهد حافات الصلاة فان لم يقارن ولا يقرب
 الاصابة فله اعتماد الادلة والعمل بالاجتهاد ان خالف بينه وبين الكعبة طيل
 اصلي كاجل وكذا ان كان الخياط رايا كالمصلي على الاصح للثنية تكليف المعايينة
الحاكا الثالث ان يصلي في المدينة فحجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نازك
 من ثمة الكعبة فمن يعاينه يستقبله ويسوي عمره عليه بآل العيان او الاستدلال
 كما ذكرنا في الكعبة ولا يجوز المذوك عنه بالاجتهاد **الحاكا** وفي معنى المدينة سائر البقا
 التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم اذا ضبط الحجاب وكذا الحارث النصوحني
 بلاد المسلمين في الطريق التي يجادتم يتعين استقبالها ولا يجوز التوجه الصغير اذا
 نشأ فيها الاجتهاد وكذا قرون من المسلمين ولا اعتماد على علامة بطريق يندرس لنا
 بها ويستوسر ور المسلمين والكنارية او بقية خرو لا يدرك ابناءها الملون او
 الكملان كجملهم هذه المواضع التي معنا الاجتهاد فيها في الجهد هل يجوز التيامن

قال الامام

ع
الاجتهاد وكذا

بر

والتأخير ان كان بحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز كمال ولو تخلف خادق
 معرفة القبلة فيه تيامنا او تيامنا ليس له ذلك وخياله بالهل والنا سائر اليا
 بجوز الاصح الذي قطع به الاكثرون والثاني لا يجوز والثالث لا يجوز الكوفة خاصة
 والرابع لا يجوز الكوفة والبصرة لكن من دخلها من الفخامة رضي الله عنهم احوال
 السابع اذا كان موضع لا يقيم فيه علم ان القادر على بغير القبلة لا يجوز له الاجتهاد
 وفيما استقبل حجر الكعبة مع تمكنه منها وجها من الاصح المنع لانه لو كان من البيت
 غير مقطوع به بل هو موقوف شر اليتيم قد يحصل بالمعانيه وبغيرها كالناسي
 العارف يقينا بانمازات وكما لا يجوز الاجتهاد مع القدرة على التيقن لا يجوز اعتماد قول
 غيره وانما غير التاثير في التيقن فان وجد من غير القبلة عن علم اعتده ولم يجتهد بشر
 من الية المجرب يتوهم فيه الرجل والمرأة والعبد لا يقبل الكافر قطعاً ولا يفتقر الى
 ميرة الصحیح فيما لم قد يكون الخبر صريح لفظ وقد يكون دالة كالحجاب المعتد وسوا
 في العلم بالخبر اهل الاجتهاد وغيره حتى لا يعمى بفتنة الحجاب اذا عرفه باللسان بعينه
 بالمشي بغير البصير وذكر البصير الطلحة وقد صاحب العدة انما يعتد بالاعمى
 المشي بحراب راه قبل العي فان لم يكن شاهداً لم يعتد به ولو اشتبه عليه تواضع
 لمساها فلا شك انه يصير حتى يحسن غيره ضرباً فان خاف فوت الوقت صلى بحسب حاله
 واعاد مذكاه اذا وجد من يحسن عن علم وهو من يعتد قوله انما اذا لم يجد العاقر
 من يحسن فتان يقدرك الاجتهاد وتارة لا يقدر فان قدر الزمة واستقبل فاطنه
 القبلة ولا يصح الاجتهاد الا بادلة القبلة وهي كغيرها من كتب مصنفه واصغرها الرياح
 لا خيلاتها واقواها القطب وهو كجم صغير بنات بعض الصغرى من الفرقدين والحد
 اذا جعله الواقع خلف اذنه اليمنى كان مستقبلاً القبلة ان كان بناحية الكوفة وبعد
 ومندان وقزوين وطبرستان وجرجان وناواها وليس للقادر على الاجتهاد تقليد
 غيره فان قلنا وجب قضاء الصلاة وسواها فخرج الوقت ام لم يحسب لكن ارضاق
 الوقت صلا لا يمكن وتجب الاعادة مداموا الصحیح وفيه وجه لان شرح انه تقليد
 عند خوف الفوات وجه ثالث يصير الى ان يظهر القبلة وان فات الوقت ولو
 خفيت الدلائل على المجتهد لغيم او ظلمة او تعارض ادلة مثلاً طرق اصحابها قولان

صورت ان يكون لا الحزم وهو اعمى
 او ظلمة
 مكتبة

لا يتلد والثاني يتلد بالطريق الثاني يتلد والثالث يتلد كبقية كان ويقضي فان
 قلنا يتلد لم يلزمه الاعادة على الصحیح وثوبك المجهول فان امام الحرمين هذه الطرق
 اذا صار في الوقت ضيقه وتقبل يصير ولا يتلد قطعاً لعدم الحاجة فان وفيه احتمال
 من التيمم اول الوقت انما اذا لم يتدر على الاجتهاد فان عجز عن تعلم اداة القبلة كالاعمى
 والبصير الذي لا يعرف الدلة ولا له اهلية معرفتها وجب عليه تقليد مكلفه لم
 يدب عارف بالادلة سواء فيه الرجل والمرأة والعبد ووجه شاذ له تقليد صبي
 مميز والتقليد بثوب قوله المستند الى الاجتهاد فلو كان بصيراً رآيت القطر او
 رآيت الخلق من المسلمين يصلون لما كان الا بغيره قبول خبر لا يتلد ولا يخلف
 عليه اجتهاد مجتهدين قلنا من شأبهما على الصحیح والاولى تقليد الا وثوب ولا علم
 وقيل بحدك ذلك وقيل يصح من كل المجتهدين وانما التمكن من تعلم الادلة فبني ان
 تعليمها فرض كفاية ام غير والاصح فرض عين **قلت** المختار ما قاله غيره انه
 ان اراد سفر فرض عين لعموم حاجة المسافر اليها وكفى الاشتباه عليه ولا يفتقر
 حاشية اذا لم يتقن ان النبي صلى الله عليه وسلم ثم السلف الزينو احاد الناس يدركون
 اركان الصلاه وشروطها والله اعلم فان قلنا ليس فرض عين على التقليد ولا يقضي كالأعمى
 وان قلنا فرض عين على التقليد فان قلنا يقضي لتقصير وانما في الوقت عن التعلم
 فهو كما اعلم اذا حذر وتقدم الخلاف فيه **فروع** المصلي بالاجتهاد اذا ظهر
 له في الاجتهاد الخطأ احوال احدها ان يظهر قبل الشروع في الصلاة فان يتقن الخطأ
 في اجتهاده اعرض عنه واعتد بالحكمة التي يعلمها او يظنها الان وان لم يتقن بل ظن ان
 الصواب جهل آخر فان كان دليل الاجتهاد الثاني اوضح عنده من الاول اعتد الثاني
 وان كان الاول اوضح اعتده وان تساوى فله اختيار فيما على الاصح وقيل يصح الى
 المختار مرتين احكام الثاني ان يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فان تبعه وجبت
 على الاظهر سواء يقن الصواب ايضا ام لا وقيل الفولان اذا يتقن الخطأ ويقر الصواب
 انما اذا لم يتقن الخطأ الصواب فلا اعادة قطعاً والمذمبة الاول ولو يتقن خطا
 الذي قلده الا على فهو كغير خطا المجتهد وانما اذا لم يتقن الخطأ بطيه فلا اعادة عليه
 فلو صلى لربح صلوات الربح جهات باجتهاد اب لا اعادة على الصحیح وجه شاذ

دة

حج إعادة الاربع وقيل يجب إعادة غير الاخير ويجري هذا الخلاف ستوا وجوبا
تجديد الاجتهاد ام لم توجه فنعلمه الخالف الثالث ان يظهر الخطا في اثنا الصلاة
وموضان احدهما يظهر الصواب معترا يظهر الخطا فان كان الخطا متيقنا بئنا
على القولين يتغير الخطا بعد الفراغ فان قلنا بوجوب الاعادة بطلت صلاته ولا
فوجبان وقيل قولان اصحهما يخرج في حجه الصواب وتتم صلاته والثاني بطل
وان لم يكن الخطا متيقنا لم يفسد في حجه هذين الوجهين والقولان الاصح حرر في
وعلى هذا الاصح لو صل اربع ركعات الى اربع جهات باجتهاد في كل صلاة فلا اعادة كالصواب
وخص صاحب التهذيب الوجهين بما اذا كان الدليل الثاني اوضح من الاول قال فان
استويا يتم صلاته الى الجهة الاولى ولا اعادة الضرب الثاني ان يظهر الصواب
مع الخطا فان عجز عن الصواب باجتهاد على القرب بطلت صلاته وان قدر عليه
القرب لم يفسد في وجهه ام يستأنف فيه خلاف مرتب على الضرب الاول والاولى
بالاستئناف **قال** الصواب منا وجوب الاستئناف والله اعلم
مثاله عرف ان قبلته يسار المشرق فدب العيم وظهر كوكب قريب من الافق وهو
مستقبله فقدم الخطا يقينا ولم يعلم الصواب اذ جهل ان الكوكب في المشرق
وكتل في المذهب كبريى الصواب قيا قرب فانه يرتفع بعلم انه مشرق او يحتفظ
فيعلم انه مغرب ويعرف في القبلة وقد عجز عن ذلك بان طبق العيم عقول الكوكب
ف في المطلوب باجتهاد قولان احدهما حجة الكعبة وظهر بها
عينا اتفق العراقيون والفقهاء في صحة ولو ظهر الخطا في التيامن او اليسار
فان كان طهوره باجتهاد وظهر بعد الفراغ لم يوتر قطعا وان كان في اشياء اخرى
وانتهى قطعاً وان كان طهوره باليقين وقلنا الغرض حجة الكعبة فذلك وان قلنا
عينا ففي وجوب الاعادة بعد الفراغ والاستئناف في اثنا القولان قال صاحب
التهذيب وغيره ولا يتيقن الخطا في الاغراف مع البعد عن مكة وانما ينظر ومع
القرب يمكن التيقن والظن ومذاكا توسط بين اختلاف اطلعه اصحابنا العراقيون
انه هل يتيقن الخطا في الاغراف من غير معاناة الكعبة من غير فرق بين القرب من مكة
والبعد فالوقا الشافعي رضي الله عنه لا يتصور الا بالمعانية وقال بعض اصحاب

بمضوء

يتصور **ف** اذ اضل الاجتهاد ثم اراد فريضة اخرى خاضع او فائضة وجب
اعادة الاجتهاد على الاصح ثم قيل الوجهان فيما اذا لم يفارق موضعه فان فارقه وجب
الاعادة قطعاً كما تميم لكن الفرق ظاهر ولا يحتاج الى تحديد الاجتهاد للمنافاة قطعاً
ولو ادعى اجتهاد وجلس باجتهاد على كل اجتهاده ولا يثبت في حجه ولو اجهد حجة
وانفق اجتهاده ثم قام ثم اجهد ثم اجهد اجتهاداً ثاموم لزومه الفارقة ونحو ذلك الجبهة
الثانية ومثاله البناء عليه الاستئناف فيه الخلاف المتقدم بعد الاجتهاد في
الصلاة ومثل موضع فاروق بعد ايام بغير عذر لثبوت ذلك الجبهة **قال**
الاصح الاول والله اعلم ولو تغير اجتهاد الانام اخرجت الجبهة الثانية بانها اثر
مستأنف على الخلاف وبفارقة المأمون ولو اختلف اجتهاد جليلين التيامن واليسار
والجبهة واحدة فان وجبنا على المجتهد العناية بذلك فهو كاختلاف الجبهة فلا يثبت
اعادة في الاجرة والا فلا بأس ولو شرع التقليد الصلاة بالتقليد فنقال له ذلك خطأ
بك فلا تفرق حلالاً احدهما ان يكون قوله عن اجتهاد فان كان قول الاول ارحم عنده لزيادة
مذاق الله او مذكاة لادلة او مثله ولم يعرف هل هو مثله ام لا لم يجب العمل بقول الثاني
ومثل يجوز القول بغير ان المتأخر اذا وجد مجتهدين لم يجب الاخذ باحدهما ام يخير فان قلنا
بالاول لم يجوز والانتفاء **قال** الصحيح انه يجوز والله اعلم وان
كان الثاني ارحم فهو كغير اجتهاد البصير بخير وفي الخلف انه يعني ام يستأنف ولو
كان له المجتهد الثاني بعد الفراغ من الصلاة والاعادة قطعاً وان كان الثاني ارحم
كما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ الخالف الثاني ان يخبر عن علم او معاناة فيجب الرجوع
فعله وان كان قول الاول اقوى عنده ويزيد القبول ان يقول لا اعني انت مضى
الشهر ولا اعني لم ان قبلته الى غير الشهر بلزم الاستئناف على الاظهر ولو كان الثاني
انت الخطا قطعاً وجب قبوله قطعاً ستوا احب هذا القاطع بالخطا عن الصواب متيقنا
او مجتهد اوجب قبوله لان تقليد الاول بطل بقطع مذاكره المذكورة الخالف من روضتنا
اذا اخبر الثاني بالخطا والصواب جميعاً فان اخبر عن الصلاة الخطا وحده لم يجب
حجبه قبولاً ولم يخبر بمؤذنه بالصواب فهو كاختلاف المجتهدين عليه في اثنا الصلاة
وقد يشوب في الفرع والله اعلم

ع

ثانية

الباب الرابع في صفة الصلاة

الصلاة تشتمل على اركان وشئين تشتمل ايضا وسببين لا يشتمل ايضا فالاركان المتفق عليها
 ستة عشر النية والتكبير والقيام والقراءة والركوع والطمأنينة فيه والاقعدة
 والطمأنينة فيه والجلوس في السجدة والطمأنينة فيه والجلوس في السجدة والطمأنينة فيه
 فيه والوقوف في آخر الصلاة والشهادة فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم فيه والسلام وترتيبها هكذا ومن فرض الموالاة ونية الخروج الحقة بالها
 وضم صاحب التكبير والقفال الى الاركان استقبال القبلة ومن الاصحاب من
 جعل نية الصلاة شرطاً والاكثر من شرطها وهو الصحيح وانما الابعاض
 ستة اصدافا الاولى في الثنوت الضم الثاني من شهر رمضان والثاني في القيام للثنوت
 والثالث الشهادة الاولى والرابع الجلوس له والخامس الصلاة على النبي صلى الله
 الله عليه وسلم في الشهادة الاولى اذا قلنا يس والسادس الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم في الشهادة الاولى والاجتزاء قلنا في نية فيها وانما المشن التي لا يشتمل
 فيما يشع سواها قد مضت **فصل** في النية يجب مقارنتها بالتكبير والها
 كنيته المتعارفة وجهاً اخرها ما يجب ان يتدبر اليه بالقلب فمما ابتداه التكبير باللسان
 ويخرج منها مخ فراعته منه واحمها لا يجب هذا بل لا يجوز لئلا يخلوا اول التكبير
 تمام النية فعلى هذا قيل يجب ان يقدم النية على التكبير ولو بشئ يسير والصحيح ان
 قاله الاكثر ولا يجب ذلك الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم ام لم يقدم يجب استحضار
 النية الى انتصاف التكبير على الاصح وعلى الثاني لا يجب والنية اي التقصد بغير العياني
 دمنه ذات الصلاة وما يجب التفرض له من مبادئها كالطهارة والفرصية وغيرهما
 ثم يقصد هذه العلوم قصداً مقارناً باول التكبير ولا يجب استحباب النية بعد التكبير
 ولا يشترط ان لا ياتي بمناقب لها دلون في انشاء الصلاة الخروج منها بطلت وان
 تردد في ان يخرج او يتنزه بطلت والمزاد في المراسم بالتردد ان يطرأ شك من بعض
 الحزم ولا عيب مما يجري في العكرانه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان
 ذلك مما يتلوه الموسوس وقد يقع ذلك في الايمان بالله تعالى ولا صلاة
 بذلك قاله امام الحرمين ولو توك في الركعة الاولى الخروج في الثانية او بطل

سبعة

سبعة عشر في صفة الصلاة

الخروج

الخروج بشئ يؤخذ الصلاة فطفا بطلت الحال على الصحيح والسادس لا يتطلى الخا
 الورد في هذا التردد قبل الانتهاء الى النية صحت صلاته ولو علق الخروج بدخول
 حجر وخوفاً مما يجتهد حصوله في الصلاة وعنده بطلت الحال على الاصح لا لو قال
 في الصلاة مؤكداً فانه لا يفتقد للاخلاف وكما لو علق به الخروج من الاسلام فانه يكفر
 الحال فطفاً والثاني لا يبطل الحال وبطل بطل بوجوده الصفة اذا وضعت وهو
 داخل عن التعليق جهاً اخرها ما لا واحمها قول الامرين بطلت قال امام الحرمين
 ويظهر على هذا ان يقال بطلت الصفة بطلانها من حين التعليق انما اذا وضعت وهو
 للتعليق بطلت فطفاً ولو توك في نية او سنة رابعة ثم توك في نية اخرى او رابعة بطلت
 التي كان فيها ولم تحصل النية وفيها اصل الصلاة فانه قولان ذكرهما ان شاء الله
 تعالى ولو تردد الضام في الخروج من صوميه او علقه على دخول حجر وخوفاً بطل
 على المذهب الذي قطع به الجماهير وقيل وجهاً ولوجزم بينه الخروج منه لم يبطل
 على الاصح كما يجب فانه لا يبطل فطفاً ولو شك في صلاته فلا يجب ان يتركها او
 ترك بغير شرطها ان ذكرناه اني كما قلنا قبل ان يحدث شيا على الشك وقدر الزمان
 بطلانها وان طالت بطلت على الاصح لا قطعاً نظراً وان تذكر بعد ان اتي على الشك
 فقلنا لا يركع ولا سجود بطلت وان اتي بتوك في القراءة والتمتع بطلت ايضا على الاصح
 الذي قطع به العزائم **فصل** في الماورد لو شك في طهارة او
 غفر المجزئة عن واحدة فان تفرغنا في التصيل المذكور والله اعلم **فصل**
 في نية النية انما الفرصة يجب فيها قصد من لا خلاف اذ فعل الصلاة لتمام
 عن سائر الاغصاب ولا يكفي احضار نفس الصلاة بالباب على ما لا يخفى البطل والثاني تعيين
 الماكن لا يخرج منه فريضته الوقت عن نية الطهارة والعصر على الاصح لان الغاية التي
 يتذكرها شاربها ان يكونها فريضته الوقت ولا يصح الطهارة بنية الجمع على الصحيح
 ولا يقع الجمع بنية طلاق الطهر ولا يقع بنية الطهر المقصود ان قلنا انها صلاة
 كما قلنا وان قلنا طهر مقصود صحت واختلغوا في اعتبار امور سبب مذكر الامرين
 اذها الفرصة وهو شرط على الاصح عند الامرين سواء كان النادى في الماء او سبباً
 وسواء كان نية الصلاة قضا ام اذا الثاني الاضافة الى البطلان يقول الله او

الغاية

قلها

نظم

مر

فريضة الله والاصح انه لا يشترط الثالث القضاء والاداء والاصح انه لا يشترط
 ان يصح ادائهما في وقت واحد وكذا ان يقول الحلال في اشترط فيه الاداء
 في الاداء وفيه القضاء في القضاء ظاهر اما الخلاف في صحة الاداء في القضاء
 وعكسه فليس بظاهر لانه ان جرت هذه النية على لسانه او في قلبه ولم يقصد حقيقة
 معناه فينبغي ان يصح قطعاً وان قصد حقيقة معناه فينبغي ان لا يصح قطعاً للملاحة
قال من اراد الاصحاق بقوله يصح القضاء بنية الاداء وعكسه من
 ذلك جاهل الوقت اعني ونحوه والاشترط الذي ذكره الرافعي حكمه صحيح ولكن ليس هو
 من ادبهم والله اعلم الرابع الغرض لا يستقيم بالنية وعقد الركعات المذمومة
 لا يشترط وقيل يشترط وهو غلط لكونه في الظاهر ثلاثاً او خمساً لم تعدد وانما النافذة
 فصار احدهما لها وقتان بسبب فيشترط فيها نية فعل الصلاة والتعيين فينبغي
 الاستسقاء او الحشوف او عياد الفطر او الجوارح وغيرها وفي الروايات غير
 فيقول سنة الجوارح انية الظاهر وسنة العشاء وفي وجه صحيح كفي فيما عدا الحق
 الجركنية اصل الصلاة لتناكدر كفي الجركية تحت الفريضة وانما الوتر فينبغي به سنة
 الوتر ولا يصفها الى احسانها مستقلة فان اوترها اكثر من واحدة نوي بالجميع الوتر
 كما ينوي في جميع ركعات التراويح وفي وجه ينوي بما قبل الواحد صلاة الليل وفي
 وجه ينوي به سنة الوتر وفي وجه مقدمة الوتر والظاهر ان هذه الاوجه
 في الاولوية دون الاشتراط وفي اشترط نية التلبية بهذا الضرب والاداء المطلقة
 والاضافة الى الله تعالى خلاف المتقدم في الفريضة الضرب الثاني النوافل فينبغي
 فيها نية فعل الصلاة ولم يذكرها المناخل في اشترط التعمير للتلبية ويكران
 بقاء مقتضي اشترط الفريضة في الفرض اشترط التلبية منها **قال**
 الصواب الحزم بعدم اشترط التلبية في الضرب ولا وجه للاشترط في الاول
 والله اعلم **فصل** النية في جميع العبادات معتبر بالتبلي لا يكفي فيها النطق بالنية
 مع غلبة القلب ولا يشترط ولا يرضى الله القلب كمن قصد بقلبه الظهور وجر لسانه
 بالعصر انعقد ظاهراً ولنا وجه شاذ انه يشترط نطق اللسان وهو غلط ولو عتب اليه
 بقوله انشا الله بالقلب واللسان فان قصد به التبرك ووقع النية في القلب

بالنية
 من الروايات

لم يصر وان قصد الشك لم يصح صلاته **فصل** من اراد نية في الفريضة
 دون التلبية اول صلاته او اشياء وبطل فرضه مثل نية في صلاته نافلة ثم شطت
 قولان في اختلاف الاصح منهما بحسب الضور فيها اذا تحرم بالظهور قبل الروايات فان كان عالماً
 بحقيقة الحجاب فالظاهر البطلان وان جهل فالظاهر انعقادها نافلة ومثله لو وجد
 المسبوق الا تمام ركعاً فاني بعض كبر الاحرام في الركوع لا ينعقد الفرض فان كان
 عالماً بخبره فالظاهر البطلان والا فالظاهر انعقادها نافلاً ومنها لو احرم بفريضة
 منفردة ثم اقيمت جماعة فسلم من ركعتين ليدركهما فالظاهر صحته نافلاً ومنها لو وجد
 المصلي قاعداً خلفه في صلاته فلم يقيم او اخزم القادر على القيام بالفرض قاعداً او
 قلباً لم يصح فرضه نفلاً بسبب فالظاهر البطلان في الثالثة **فصل**
 في تكبير الاحرام انما القادر عليها فيعين عليه كماله التكبير ولا يجزي ما قرب من كماله
 اقل والرب اعظم والرحمن الرحيم اكبر وفي وجه شاذ بحرية الرحمن اكبر والرحيم
 اكبر ولوقت الله الاكبر اجزاء على المشهور كما لوقت الله الاكبر من كل
 او الله اكبر واحل واعظم ولوقت الله الحليل اكبر اجزاء على الاصح ويجزي
 فيما اذا دخل من طريقي التكبير لفظاً اخر من صفات الله تعالى بشرط ان يكون
 لفظه وكقوله الله عز وجل اكبر فان طالت حوله الله الذي لا اله الا هو الملك
 القدوس اكبر من حربه قطعاً بخروجه عن اسم التكبير ولوقت الله الاكبر
 لم تنعقد صلاته على المذنب وقيل قولان وقيل لا ينعقد الاولى في الثانية
 الطريقان ويجب الاحتراز في لفظ التكبير عن وقفة من طيقه وعن زيادة تعذر المعنى
 ان يقول الله اكبر عند مسم الله او الله اكبر او يزيد او اسأله او متحركة بين
 الكلمتين ولا يضر المذنب موضعاً ويجب ان يكبر بحيث يسمع نفسه ويجوز ان يكبر قائماً
 حيث يجب القيام ولا يجزئه ترجمة التكبير بغير لسان العرب مع القدوة عليه انما
 الفاجر عن كلمة التكبير وبعضها نافلة طارئة لان اخذها ان لا يمكنه كبس القدوة
 فان كان مخبراً ومخبراً حرك لسانه وشغفه ولها انه بالتكبير قد رما مكانه وان كان
 ناطقاً لا يطاق لغة لسانه التي ترجمه التكبير ولا يبعد ان يذكر اخر ثم جميع اللغات
 في الترجمة سواء تخرج منها على الصحيح وقيل ان احسن الشرائع او العبادات بعين

ف

لشرقا بالكتاب بها والغارسية بعد ما اولى من التركية والهندية الكا
 الثاني ان يمكنه القدر تعلم او نظري موضع كتب عليه لفظ التكبير فيلزمه ذلك
 ولو كان بياديه او موضع لا يجد فيه من يعلمه لزمه السجدة في تعلمها
 الاصح والثاني تكفيه الترجمة ولا يجوز الترجمة في اول الوقت لمن يمكنه التعلم
 في اخره واذا اضلنا الترجمة في الكتاب الاول فلاعادة والتا كان الثاني فان
 ضاق الوقت من التعلم لبلادة دمه او قلة ما ادركه من الوقت فلاعادة قطعاً
 وان اخر التعلم مع تمكن وضاق الوقت ضل بالترجمة وجب الاعادة على الصحيح
 الضواب **فصل** ومن فروع الفصل فاذكر صاحب التلخيص والبعوي
 والاصحاب انه لو كبر للاحرام اربع تكبيرات او اكثر دخلت في الصلاة بالارتار
 وربطت بالاشفاع وضورتها ان يركب بكل تكبير افتتاح الصلاة ولم ينو الخروج
 عن الصلاة بين كل تكبيرين فبلاولي دخل في الصلاة وبالثانية خرج وبالثالثة
 دخل وبالرابعة خرج وبالخامسة دخل وبالسابعة خرج وهكذا الامر
 افتتح صلاة ثم نوى افتتاح صلاة بطلت صلاته ولو نوى افتتاح الصلاة بركب
 تكبيرين فبالثانية خرج وبالتكبيرين دخل ولو لم ينو بالتكبير الثانية وبالقيل
 اقتضاها واخرها صحيح دخوله بلاولي وبالثاني التكبيرات ذكر لا بطلت الصلاة
 والله اعلم **فصل** رفع اليد عن التكبير الاحرام سنة والمذهب انه
 يرفعها حيث يجازي اطرافها من احدى اذنيه وانما فاه شحمتي اذنيه وانما
 منكبيه وهذا معنى قول الشافعي رضي الله عنه والاصحاب يرفعها حتى يركب
 واما حكاية الغزالي فيه ثلاثة اقوال فمنكبه ولو كان اقطع اليد او اوجه
 من المعصم رفع الساعدين وان قطع من المرفق رفع العضد على الاصح ولو لم يمكنه
 الرفع الا بزيادة على المشروع او نقص اي الممكن فان قدر عليهما اي بالزيادة
فصل يستحب ان يكون له الى القبلة عند الرفع قاله في التتمة
 ويستحب الرفع لكامل قائم اوقاعه مفترض ومتنفل ايام ومأموم والله اعلم
 وفي وقت الرفع اوجه احدها يرفع غير مكبر ثم يركب التكبير فيخبره رسول الله
 ويجهده مع انتمائه والثاني يرفع غير مكبر ثم يركب ويده قارنان ثم يركبها

٥٦

وصحة البعوي والثالث يتبدى الرفع مع ابتداء التكبير ونهيهما مع الرفع عند
 بهما معاً وينتهي التكبير مع انتهاء الارتفاع والحاشر وهو الاصح عند الرفع مع
 التكبير والاصحاب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع او بالعكس اتم الباقي
 واقترع منه ما حظ يد به ولم يدم الرفع ولو ترك رفع اليد في بعض التكبير
 رفعها في الباقي فانتهى لم يرفع جده وسحب شفتي يدي عن الرفع وان رفع
 اصابعهما تقريباً وسطاً وان انقض التكبير بحيث لا يفهم الا بمقطعة يان سأل عنه
 بل ياتي به شيئاً في الاولي منه الحذف في الصحيح والادول **فصل** **الساد**
 السنة بعد التكبير خط اليد ووضع اليدين في اليسار فيقبض كنهه اليدين
 كوع اليسر وتقبض رشفها وساعدها فان اقتال وتغير من رط اصابع اليدين
 في عرض الفصل وينشرها في ضوئ الشاهد ثم يضع يديه كما ذكرنا في صدره وفوق
 سترته في الصحيح **فصل** السابعة عشرته واختلفوا في انه اذا ارسل يديه هل يركبها
 ليغتنم يستأنف رقبتهما الى تحت صدره ووضع اليدين في اليسار لم يركبها ارباعاً
 الى تحت صدره فحسب ثم يضع **فصل** **الاصح** الثاني والله اعلم **فصل**
 في القيام اعلم ان القيام او ما يقوم مقامه ركبة الصلاة ويقوم القعود مقامه انما
 في العزيمتين عند الحزب ويشترط في القيام الانتباه في كل شرط الاستقامة بحيث
 لا يستند فيه اوجه اصحابها وموالمذكور في المذهب وغيره انه لا يشترط قلو استند
 الجدار او السار بحيث لو رفع السناد لسقطت صلاته مع الكراهة والثاني بشرط
 ولا يصح مع الاستناد عند القدرة محال والثالث يجوز ان يركب لو رفع لم يسقط
 والاقلام في استناد لا يسلب اسم القيام فان استند هتكاً بحيث لو رفع قدسية عن
 الارض لم يكن التمسك بها مع نفسه بشي وليس بقيام انما اذا لم يتدبر الاستقبال
 فحجبان ينصب متكبلاً على الصحيح ووجه شاذ لا يبرمه القيام بهذا الحال اليه الصلاة
 قائداً وانما الانتباه بالسر وطول الخيال في اطراف الارض وانما العزيمتين في الطهر
 فليس للقيام ان يقف بالان الى اليسار واليسار لا يبرم من القيام ولا يقف مخنياً في صدر
 الراعي فان لم يبلغ اخوانه الركوع لا يركب اليه ارباعاً اليه الانتصاب لم يرفع
 في الاصح **فصل** **الساد** ولو لم يقدر على النهوض للقيام التمسك ثم لا يتدبر في القيام

في

الساد

ساد

فله

الساد

لزمت ان يستعين بمن يقبضه فان لم يجد منبرعا لزمت الاستنجار بجرعة التل او غيرها
 والله اعلم **مذا في القادر** على الانتصاب فانما العاجز من تقوى طهره لزمتا اولى
 وصار في صدر المراهق قبل زمة القيام فاذا اراد الركوع زاد الاحتيا ان قدر عليه
 مداوموا الصحيح الذي قطع به العراقيون وصاحب التمهيد والتدبير ورضي عليه الشافعي
 رضي الله عنه وقال امام الحرمين والغزالي لزمت ان يصلي قائما والا فان قدر عن
 الارتفاع الى الركعة لزمت ولو عجز عن الركوع والسجود وان القيام لعلية يظهر مع
 الاحتيا لزمت القيام وباتي بالركوع والسجود بحسب الطاقة فحسب صلته قدر الامكان
 فان لم يطوق حي قبته ورأسه فان احتاج فيه شي يعتد عليه او ان يسيل
 جنبه لزمت ذلك فان لم يطوق الاحتيا اصلا او مي اليهما **قال** واذا امكنه
 القيام والاصطجاع ولم يمكنه القعود قال صاحب التهذيب ياتي بالقعود قائما
 لانه قعود وزايده واعلم انه يمكن للصحيح ان يقوم على احد رجليه وتصح ويكبر ان
 يصلح القدمين بل سجد القربى بينهما وتطول القيام عندنا افضل من طول الركوع
 والسجود وتطول السجود افضل من طول الركوع واذا طول الثلاثة زيادة على ما جاوز
 الاقتصار عليه فلا يصح ان الجميع اجوز واجبا والثاني يقع ما زاد سنة ومثله الخلاف في
 مسح جميع الارض والاعراب المخرج من الركعة عن خمس وفي المذنبه المصحح بها لا عن شاة
 مندورة والله اعلم **فترج** اذا عجز عن القيام بصلاة الفرض صلى قاعدا
 ولا يقصر نوابه لانه معذور ولا يغني بالجرع عدم تاتي القيام بل خوف الهلاك او زيا
 المرض او كوف مشقة شديدة او خوف الغرق ودور الاربعين حق ركب السفينة
قال الذي اختار امام الحرمين ضبط العجز ان لمحقه بالقيام مشقة
 تذهب حشوه والله اعلم ولو جلس العزاة رقيب يرتب العدا وفاد ركه الصلاة ولو
 قام لراة العدا واد جلس العزاة في مكان لو قاموا الزام العدا وفسد التدبير فلم الصلاة
 قعودا او كى الاعادة لندوره **قال** فان صاحب التمهيد في غير الرقيب ان
 خاف لو قام ان يعضل العدا وصل قائما واجزاته على الصحيح ولو صلح العدا في
 ومدة قعودا في صحته قولان والله اعلم ثم اذا قعد العدا ولا يتعين لقعوده فيه
 بل يحريه جميع ميقات القعود للركن الاحتيا في هذا القعود وجميع فخذ ان الصلاة

على القعود

وفي الزاد بالافتقار لثلاثة اوجه احدها انه الجلو على الركوع ونصب الفخذين والركبتين ومنه
 اليه ابو عبيد ان يضع يديه على الارض والثاني ان يفرش رجليه ويضع اليديه على عقبه
 والثالث ان يضع يديه على الارض ويقعد على اطراف اصابعه **قال** الصواب
 هو الاول والثاني الثاني فغلط وقد ثبت الصحيح مسلم ان الافتقار سنة نبينا محمد صلى الله عليه
 عليه وسلم وفسر العلماء بقالة الثاني ورضي الشافعي رضي الله عنه في الموطأ والاملاء
 الجلو من يد السجدة في القلما فالافتقار من ركوع وعنه فالركوع المذكور في القلما
 الاول وغيره الثاني والله اعلم **والا فضل** من ميقات القعود قولان وجهان
 احدهما قولان وموافق الجميع يقعد مفترشا وثانيهما مترعيا واحدا الوجهان متوركا
 وثانيهما مترعيا من الميقاتين على اثنان على رجليه اليسرى ويجري الخلاف في قعود النافلة
 وانما ركوع القاعدا فافله ان يحكي قدر ما يحاذي وجهه فاقد ركعتيه من الارض او
 ان يحكي حيث تحاذي جهته موضع سجوده وانما سجوده فكسجود القاعدا فافله ان
 القاعدا على الركوع والسجود فان عجز لعله بطهر او غير ما فعل المفضل من الاحتيا ولو
 قدر القاعدا على الركوع وعجز عن وضع الجبهة على الارض نظر ان قدر على اقل ركوع القاعدا
 او اكمل من غير زيادة اتى بالركن مرة عن الركوع ومرة عن السجود ولا يصح استواءهما
 وان قدر على زيادة على ركاب الركوع وجب الاقتصار بالاحتيا للركوع على قدر الكفا
 ليمتد عن السجود ويلزمه ان يقرب جهته من الارض للسجود اكثر ما يقدر عليه حتى
 قال الامام ابو قحافة ليجعل على صدره او عظم راسه الذي فوق الجبهة وعلم انه
 اذا افتاح لك كانت جهته اقرب الى الارض من ذلك **قال** قال الشافعي
 رضي الله عنه في الام والاحتيا لو قدر ان يصلي قائما منفردا واذا صل مع الجماعة
 احتيا ان يصلي بغيرها من قعود فلا ينال ان يصلي منفردا فان صل مع الجماعة وقعد بغيرها
 صحت وان كان بحيث لو اقتصر على قراءة الفاتحة امكنه القيام واذا زاد عجز صل بالانحناء
 فلو شرع في الصل فحرق قد ولا يلزمه قطع الشوق ليربح والله اعلم **فترج**
 فيما اذا قعد عجز عن القعود قد ذكرنا ان العجز عن القيام بحقوق تعدد او كوف مشقة شدة
 او غيره بمثابة مناهة قال الجمهور والعجز عن القعود يحصل بما يحصل به العجز عن القيام
 تمام العجز لا يكفي ذلك بل شرط فيه عدم تصور القعود او خيفة الهلاك او المرض

احتيا

الطويل كما قاله بالمرح المسبح للتميم في كيفية صلاته وحرمانه من ان يصلي
على جنبه الا من استقبل بوجهه ومقدم يديه القبلة كما كانت كراهه فلو خالف
على جنبه الا يصرح الا انه ترك السجدة والثابت في طهره ويجعل رجليه الى
القبلة ويرفع وسادته قليلا وهذا الخلاف في القادر على الاصطحاب والاستلقاء
فان لم يقدر الا على احد ما اتي به فان اقام الحزم في هذا الخلاف في كيفية السجدة
خلاف الخلاف السابق في كيفية القعود فانه في الافضل لا خلاف الاستقبال بهذا
دون ذلك وفي المسئلة وجعلنا ان يصلي على جنبه واخصاه الى القبلة ثم اذا
سلي عليه من هذه الهياك وقدر على الركوع والسجود فيهما والاوى هما سجدا
وقرب جنتهم من الارض حسب الامكان واليحد اختصر في الركوع فان عجز عن الانشاق
بالراس او في طرفه فان عجز عن تحريك الجفان اجزأ افتات الصلاة على قلبه فان اعتدل
لسانه اجزأ القرآن والاذكار على قلبه وما دام قائما لا تسقط عنه الصلاة
ولنا وجه انه تسقط الصلاة اذا عجز عن الايمان بالراس وهو مذنب اي خيفة
رحمة الله تعالى وهو شاذ والمعروف المذهب ما قدمناه **فصل**
القادر على القيام اذا اضطر مرده وقالت له طيبك موثوقه ان صليت مستلقيا او
مضطجعا امكرا من ذلك والاحتفاء عليك التي خازله الاصطحاب والاستلقاء في
الاصح ولو كانت ان صليت قائما امكرا فتعال امام الحزم يجوز القعود قطعاً
ومعهوم كلام غيره انه على الوجهين **فصل** لو عجز في انشاقه عن
القيام قد روي ولو صلا قائما فقد راعى القيام في انشاقه قام وبني وكذا الوصل
مضطجعا فقد راعى القيام او القعود اي بالمتدور وبني ثم اذا استلح كان النقص
الكتاب ان قدر القاعد على القيام كفه المرض نظر ان تقوى لك قبل القراءة قام وقرأ ما
وكذا ان كان في انشاق القراءة قام وقرأ بقية الفاتحة بحال القيام وكذا ترك القراءة
في النهر الى ان يتقرب معتدلاً فلو قرأ في موضعه بعض الفاتحة فقلبه اعادته وان
قد راعى القراءة قبل الركوع لزمت القيام اي بوجهه الى الركوع ولا يلزمه الطمانينة
في هذا القيام لانه ليس مقصود النفسه وحسب هذه الاحوال ان يعيد الفاتحة لتتبع
كتاب الكتاب ولو وجد الخفة في ركوعه قائما فان كان قبل الطمانينة لزمت الاربعاء

١٢٠
الجد الراعي في قيامه ولا يجوز ان يرتفع قائماً ثم يركع لانه لا يركعاً ولو فعله بطلت صلاته
وان كان بعد الطمانينة فقد روى ركوعه ولا يلزمه الانشاق الى ركوع القائمين ولو وجد
الخفة في الاعتدال عن الركوع قائماً فان كان قبل الطمانينة لزمت ان يقوم بيقينك
ويطمئن وان كان بعد ما فوجها اذ ما يلزمه ان يقوم بسجدة على قيام واسمها بالركوع
ليلا يطول الاعتدال وموكر قصير فان تقوى لك في الركعة الثانية من الصبح قبل
الفتوت لم يثبت قائماً فان فعلت بطلت صلاته بل يقوم ويثبت انما اذا ابتدك الحال من
الكاتب النقص ان عجز في انشاقه فيفضل على التمكن فان انفق العجز في انشاق الناحية
وجب اذاعة القراءة في موضعه **فصل** يجوز في النافلة قائماً ما منع القدرة
على القيام لكن ثوابها يكون نصف ما اقام ولو تفعل مضطجعا مع القدرة على
القيام والقعود جاز على الاصح ثم المضطجع الفريضة يأتي بالركوع والسجود اذا
قدر عليهما ومنها الخلاف في جواز الاصطحاب في الفريضة ثم في الاستقبال
على الايمان لكن الاصح منع الاعتدال في الايمان فان امام الحزم ما عتد ان من جاز
الاصطحاب يجوز الاعتدال في الاركان الشرعية كالشهادة والتكبير وغيرهما على ترك
القلب ثم ينوي فيما ذكرناه النوافل كلها الراتبة وغيرها على الصحيح في وجه
شاذ لا يجوز صلاة العبد والكسوف والاستسقاء قائماً مع القدرة على الجمان
فصل يستحب للمضي اذا كان يقول دعاء الاستفتاح وهو وجهته جي
الذي فطر السموات والارض خيفاً مسلماً ومائناً من الشرين ان ضللاً وسكراً وميماً
ومضاتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك ابرئت وانا من المسلمين ولا يريد الامام بغيرنا
اذ لم يقلم رضا المومنين بالزيادة فان علم رضاهم او كان الصلح منفراً استحب ان يقول
بعد هذه اللهم اني اتيك الله الات سجداً وبذلك انت ربنا عبدك طلت نفسي
واعترفت بدنني فاعف عني يا ذا الجلال والاعز لا يغفر الذنوب الا انت واهدي احسن الخلا
لا تمتد احسن الات وامر عني سيها لا يعرف عني سيها الات ليبيك وسعديك
والسيدك في يدك والشر ليس اليك انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفر
وانوب اليك وقال جماعة من اهلنا منهم ابو اسحاق المروزي والقاضي ابو حامد
السفة ان يقول سجداً اللهم بك انت تبارك اسمك وحلي جودك ولا اله غيرك

ي

ق

ثم يقول وجئت حتى اخبر ومن ترك دعاء الاستفتاح عمدا او سهوا حتى شرع في التلوة لم يقبل اليه ولا ينجز له في باقي الركعات ولو ادرك مسبوقة الامام في السجدة الاخيرة وكبر وقد سلم الامام لا يقرأ في سجدة فقام ولا ياتي بدعاء الاستفتاح لغوات سجدة ولا يوسم الامام قبل سجدة لا يقعد ولا ياتي بدعاء الاستفتاح وسواء ادعى الاستفتاح الفريضة وجميع التوافل **قال** قد ذكر الشيخ ابو حامد ثقلية انه اذا ترك دعاء الاستفتاح وقعد عاد اليه من التلوة والعروة المذمومة لا ياتي به كما تقدم لكن لو خالف فأتى به لم يخطئ صلاته لانه ذكر بدعاء الاستفتاح لان التامير سر والله اعلم **فصل** يستحب بعد دعاء الاستفتاح ان يقول: اللهم اني اعوذ بك من الشيطان الرجيم وقل: بعض اصحابنا يقول: اعوذ بالله من العلم من الشيطان الرجيم وتحصل التلوة بكل ما اشتغل على الاستعاذه بالله من الشيطان ولا يجزئ في الصلاة السرية ولا في المهرج ايضا بل الاطهر في الثاني يستحب المهر فيها كالتسمية والتامير والثالث لثانته تحذير المهر والاسرار ولا ترجح وقيل يستحب الاسرار طاعة المذمومة يستحب التلوة في كل ركعة وهو الركعة الاولى اكرهه وموطن الشافعي رضي الله عنه واحسان القاضي ابو الطيب واما المهر في الرواية وغيره وقيل قولان احدهما هذا والثاني يقول: الاول فقط فان تركه في ركعة او سهوا اتي به في الثانية **فصل** ثم بعد التلوة يقرأ الحمد والصلوة على الانبياء او يقرأ سورة الفاتحة والثاني لا يتقدم فانما الفاتحة رقيقة حال احدهما ان يتقدم سورة الفاتحة والثاني لا يتقدم فانما الفاتحة رقيقة عليه فترانها في التيام او يتابع بدلا عنه ولا يقوم مقامها من غيرها من القرآن ويستوي في غير الفاتحة الامام والمأموم والمنفرد والسرية والمهرج ولما توك صغيرا منها لا يجب على المأموم المهرج ووجه شاذ انما لا يجب عليه السرية ايضا فاذا قلنا لا يقرأ المأموم المهرية فلو كان اضع او بعيدا لا يسمع قراءة الامام لم يمتد القراءة على الاصح والادب الامام في السرية او على الاصح وظاهر النظر ايضا ينعى الامام والثاني ينعى اصل الصلاة واذا لم يقرأ المأموم فلا يستحب له التلوة رجاء لانه لا يقرأ في المهرية فلا يجزئ في السجدة يستحب ان يسمع

قال صاحب الهند...

لو كان يستحب فان هذا الذي القراءه وحسب الامام على هذا القول ان سكنت بعد الفاتحة قدر قراءة المأموم لها واعلم ان الفاتحة واجبة لكل ركعة الا في ركعة المسبوق اذا ادرك الامام ركعها فانه لا يقرأ في ركعته وتصح وهل يقال تجزئ عنه الامام ام لا يجب اصله وجها **قلت** اصحهما الاول والله اعلم **فصل** بسم الله الرحمن الرحيم اية كاملة من اول الفاتحة بلا خلاف وانما في السورة سورة فاما المذمومة اية كاملة من اولها كذلك ايضا وفي قولنا بعض اية وقيل قولان احدهما انها ليست بقرآن او المهر او ظهورها انها قرآن والسنة ايجز بالسجدة في الصلاة المهرية في الفاتحة وفي السورة بعدها **فصل** يجب قراءة الفاتحة بجميع حروفها وتشديداتها او اسقط منها حرفا او ضعف مستددا اوله حرفا مجزئ لم تصح قراءته وسواء فيه الصاد وعين ووجه انه لا يضر ذلك الصاد بالظاهر ولو كان فيها كتحاويل المعنى تارة نعمت او كسرهما او كسرهما فاما لم يجزئ وتبطل صلاته ان تعد وتجب إعادة القراءة ان لم يتعد ويجزئ بالقرآن الجمع وتصح بالقراءة الشاذة ان لم يكن فيها تغيير معني ولا زيادة حرف ولا نقصانه **فصل** يجب التزميت لقراءة الفاتحة فلو قدم نحو ان تعد بطلت قراءته وعليه استينافا وان سئل لم يعتد بالموخر وبينه المهر الا ان يطول يستأنف القراءة ولو اخل بترتيب التلوة نظر غير معتد ام بطل المعنى بحسب ما جاء به وان تعد بطلت صلاته وان لم يطل المعنى اجراه على المذهب وقيل فيه قولان وشي ان يقاتل الفاتحة ايضا غير التزميت بطل المعنى بطلت صلاته كالتشهد **فصل** يجب الموالاة بين كلمات الفاتحة فان اخل بالموالاة فله حلال احدهما ان يكون عامدا فينظر ان سكنت في اثناء الفاتحة وطالت مدة السكوت بان يشعر بقطعه القراءة او اعراضه عنها مختارا او العائق بطلت قراءته ولزم استينافا على الصحيح وعلى الشاذ المنقول عن العراقيين لا يبطل فان قصرت مدة السكوت لم يور قطعا ولو تكرر قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قطعا ولو تكرر قطعها وسكت يسيرا بطلت قراءته على الصحيح الذي قطع به الاكثرون ولو اتي بتسليمه في قليات اشياء او قرأ الآية اخرى بطلت قراءته قال ذلك ام كثر هذا فيتم به الصلوات فاقا

١٣١٢
 ١٣١٣
 ١٣١٤
 ١٣١٥
 ١٣١٦
 ١٣١٧
 ١٣١٨
 ١٣١٩
 ١٣٢٠
 ١٣٢١
 ١٣٢٢
 ١٣٢٣
 ١٣٢٤
 ١٣٢٥
 ١٣٢٦
 ١٣٢٧
 ١٣٢٨
 ١٣٢٩
 ١٣٣٠

ما اربعة الصلاة ويتعلق بمصلحة التاميم الماتوم لتامين الانام وسجوده لتلاوته و
 ايتيه فاذا وقع في انشا الفاتحة لم يتطّل الموالاة على الاصح وهذا يفرع على الصحيح
 استحباب هذه الامور للماتوم على وجه لا يتجوز ولا يطرد الحلات بل مندوب فان
 اكد عند العطار مندوب وان كان في الصلاة ولو فعله قطع الموالاة ولكن يخسر
 بالمندوبات المحضة بالصلاة لمصلحة الحالك الثاني ان يحل الموالاة ناسيا
 وتقدم عليه ان من ترك الفاتحة ناسيا فيه قولان المشهور اكد انه لا يجزه ولا
 يتعدله تلك الركعة بل لا يكره ان يركعها عاد الى القيام وتقرأ وان تذكر بعد
 قيامه الى الركعة الثانية صارت اولاه وقتا اولي والقديم انه تجزى بصلاته
 وانما ترك الموالاة ناسيا فالصح الذي يفوق عليه الجمهور ونقله عن نص الشافعي رضي
 الله عنه انه لا يضر وله الناسوا قلنا لا يغير ترك الفاتحة ناسيا الم لاومات
 اتمام الحرمين والغزالي ان الموالاة تنقطع بالسيان اذا قلنا لا يغير ترك
 الفاتحة **فروع** من لا يتقدر على قراءة الفاتحة ليزم له سبب الفاتحة يعلم او
 تو شل لا يحذف بقراءتها منه بشر او اجارة واستعانة فان كان في ليل او ظلمة
 تحصيل سراج عند الامكان فلو امتنع من ذلك عند الامكان لزمته اعادة كل صلاة
 صلاها قبل ان يقرأها فان قدرت الفاتحة لم تقدر التعلم لصيق الوقت او لادته او
 عدم المعلم او المحض او غير ذلك لم تجزى الفاتحة بل ينظر احسن قرأنا غير الفاتحة
 لزمه قراءة سبع ايات ولا تجزى دون سبع وان كانت اياتا طولا ومثل شرط مع
 ذلك ان لا يتقصر عن حروف الفاتحة فيه اوجه احكاما يشترط ان يكون جملة الايات
 السبع يتدرج حروف الفاتحة ولا يمتنع ان يجعل ايتين مقام واحدة والثاني ان يجب
 ان يعدل كل اية من حروف الفاتحة على الترتيب فتكون مثلها او اطول وثالثا
 ان يجمع ايات ناقضات الحروف كما يجمع موم يوم قصير طويل ثم احسن سبع ايات
 متواليه بالشرط المذكور لم يجز العدول الى المتفرقة وان لم يجز الامتفرقة
 اتمها واستدرك اتمام الحرمين فقال لو كانت الآية المنفردة لا تنفرد معنى منظوما
 اذا قرئت وحدها فهو له تعالى ثم ينظر فيظهر ان لا يامر بقراءة هذه الايات المتفرقة
 ويجعله كمن لا يجزى قرأنا اصلا **قوله** قطع جماعة بانه تجزى الايات

حروف الايات
 حروف

الموم

المتفرقة وان كان يحسن المتواليه سواء قرأها من سورة او سور منهم القاضي ابو الطيب
 وابو علي النديم وصاحب البيان وموافق من الامم وموافق والله اعلم انما الوكان الذي
 بحسنه دون السبع كما في او ايتين فوجها ان احكاما بقراءتها بحسنه واتي الذكر عن الثاني
 والثاني بكرر ما يحفظه حتى يبلغ قدر الفاتحة انما الذي لا يحسن شيئا من القرآن بحسنه ان ياتي
 بالذكر كما لتسبيح والمثليل والذكر الواجب اوجدها ان يقول سبحان الله وبحمده
 ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله وتكفيه هذه الكلمات الخمس
 والثاني انها تسبى ويجب معها الكلمات من الذكر بقدر سبعة انواع مقام سبع ايات
 والمزاد بالكلمات انواع الذكر الفاظ مفردة والثالث وهو الاصح انه لا يتبين
 من الذكر ولكن يشترط ان لا ينقص حروفه وما اتي به عن حروف الفاتحة وجها ان الاصح
 قالت اتمام الحرمين ولا يراعي منها الا الحروف بخلاف ما اذا احسن قرأنا غير الفاتحة
 فانه راعي الايات وفي الحروف بخلاف وقالت بالتمديد بسبعة انواع من الذكر
 تمام كل نوع مقام اية وهذا اقرب وما لا مدعى المحض بالذكر فيه تردد للشيخ ابو عبد
 قالت اتمام الحرمين والاشبه ان ياتى بقول سور الاخر يقوم دون ما يتعلق بالديانة ويشترط
 ان لا يقصد بالذكر الماتى به شيئا اخر سوى البدلية لمن استغنى او يقوم على تقدير
 تحصيل سببها ولكن لا يشترط فسد البدلية فيها ولا في غيرهما من الادكار على الاصح
 انما اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولا الذكر فعليه ان يقوم بقراءة الفاتحة ثم يركع ولو
 احسن بقض الفاتحة ولم يحسن الا وجبت تكرارها احسنه قدر الفاتحة وان احسن لها
 بالافوجان وقيل قولان اخذ ما يكره واحكاما ياتي به بدل الثاني في هذا هذا احسن
 النصف الثاني من الفاتحة دون الاول اي بالذكر لا عن النصف الاول ثم ياتي النصف
 الثاني فلو علم ان يجزى بالصح وانما اذا قلنا لا يكره ما يحسنه ليكره المحفوظ من الا
 ومن اصلا ولو كان يحسن النصف الاول كره على الوجه الاول وانما على الاصح فباتي
 في الذكر بان هذا كله اذا استمر الحزب فلو كان من قراءة الفاتحة في انشا الصلاة بقدر
 او محض او غيرهما فان كان في الشروع في البدل لزمه قراءة الفاتحة وكذا ان كان
 في انشا البدل **الاصح** وعلى الضعيف لزمه ان يقرأ من الفاتحة بقدر ما بقي وان كان
 بعد الركوع فقد مضت تلك الركعة على الصحة ولا يجوز الرجوع وان كان بعد الفراغ من

يتعين

هل

رقب الركوع فلم يذهب انه لا يلزمه قراءة الفاتحة كما اذا قدر المكفر على الاعتقاد
 بعد فرائضه من الصوم وقيل وجهاً **فترع** يجب لكل من قرأ الفاتحة
 في الصلاة وحارج الصلاة ان يقول عقيب فرائضه منها امين المبدأ والقصر لا تشديد
 فيها ويجب ان يصل بينهما وبين الصلوات بسكينة لطيفة لغيرها عن القراءة واستوى
 في سجدها الاقام والمأموم والمنفرد وسجدة الاقام والمنفرد الصلاة الجهر
 تبعاً للقراءة وانما المأموم فالمد بلسانه بجهر وقيل قولان وقيل ان الجهر الاقام
 جهر لبيته والافتقار وقيل ان لا تقوم جهر ولا افتقار ويجب ان يكون تأمير المأموم
 مع تأمير الاقام لا قبله ولا بعده فان فاتته امر عقيب تأميره **قلت** قال
 اصحابنا لو ترك التأمير حتى اشتغل بغيره فان لم يعد اليه في الحائض وغيره
 وجه ضعيف انه ياتي به نالم يرفع قال في الام فان كان امراً بالعالمين كان حسناً
 والله اعلم **فترع** ليس للاقام والمنفرد شي بعد الفاتحة في صلاة الصبح
 والاول من سائر الصلوات وحصل الاحتجاب بقراءة شيء من القرآن ولو كان
 كاملاً افضل حتى ان الشؤنة القيمة اولى من قدرها من طويلاً وهل يسر السوء
 في الركعة الثالثة والرابعة قولان التقديم به في الاكثر واليسر والجديد يسر
 لكنها تكون اتم ولا يفضل زيادة القراءة الركعة الاولى على الثانية والثالثة على الرابعة
 على الاصح بينهما **قلت** هذا الذي يحج به مؤالراجح عند جماهير الاحتجاب
 لكن الاصح التفصيل فتدبر فيه الحديث ولختان القاضي ابو الطيب والمحققون
 ونقله القاضي ابو الطيب عن عامة اصحابنا الحراسانيين لكن القاضي ابو الطيب
 خص خلافاً بتفضيل الاولى على الثانية ونقل الاتفاق على استواء الثالثة والرابعة
 والله اعلم ويجب ان يقرأ في الصبح بطول الفصل كما تجزأت في الظهر يقرب من الصبح
 في العصر والعشاء باسقاط الفصل في المغرب بقصره وفي الصبح يوم الجمعة
 ان يقرأ في الاولى لم تنزل في الثانية ملكاً لها وانما المأموم فلا يقرأ السورة
 فيما يجهر فيه الاقام اذا سمعه لم يسمعه وان كانت الصلاة سرية او جهرية ولم يسمع
 المأموم تراته لم يسمعه ارضه قراها على الاصح **قلت** لو قرأ السورة
 ثم قرأ الفاتحة لم تحسب الشؤنة على المذهب والمنصوص وذكر ان المأموم في سجدة

قراءة

تعالى

تعالى
 والشيخ نصر المتدني في الاعتقاد فيها وجهين قال اصحابنا والمائة لا يجهر بالقراءة في موضع
 فيه رجاءات اجاب فان كانت خالصة او عند هائسا او رجاءات محارم جهرت وفي
 وجه تسر مطلقاً وحيث قلنا تسر جهرت لا تبطل صلاحها على الصحيح والخفي كالمراة ولنا
 لو اقل التمار فيسرها قطعاً وانما نوافل الدنيا فانك صاحب السجدة بجهر وقال القاضي
 حين من صاحب التدبير يتوسط بين الجهر والاسرار المطلقة والله اعلم
فترع سبحانه يستفيد منه اوباية تسبح ان سبح او بآية مثلاً ان تغفر
 واذا تلا القرآن احكم الحاكمين قال في وانا على ذلك من الشاكرين واذا قرأ اباي
 حديث بعده يؤمنون قال استأباه الله وسيعمل ذلك لقراءة الاقام على الصحيح
فصل في الركوع اقله ان يخني تحت ثوب راحته ركبتيه لو ارادوا
 عليهما ومد اعتدالاً وسلامته اليدين والركبتين ولو انحصر فخرج ركبتيه ومو
 مثلاً مستقيم وصار بحيث لو مد يديه لسان راحته ركبتيه لم يكن ذلك ركوعاً لان
 يلهما لم يحصل الاحتجاب انما المزمع ولو خرج الاحتجاب هذه الهيئة المذكورة كان
 التمكن من وضع الراحتين في الركبتين مما يجعله لم يكن ركوعاً ايضاً ثم ان يتدبر على الاحتجاب
 الى الحد المذكور الامعير او باعتقاد على شيء او ان يخني على شقه لزمه ذلك فان لم يقد
 الخني القدر المكن فان عجز او لم يقد من قيام هذا بيان ركوع القيام وانما ركوعه
 فقد تقدم بيان اقله واحله في فضل القيام وجب الطمأنينة في الركوع
 واقفا ان يصبر حتى يستقر اعضاؤه في هيئة الركوع ويفضل هويته عن ارتفاعه
 منه فلو جاوز حد اقل الركوع فزاد في الهوي ثم ارتفع والحركات من صلواته
 الطمأنينة ولا يقوم زيادة الهوي مقام الطمأنينة ويشترط ان يقصد بقويته
 الركوع ولو قرأ في صلاته اية سجدة فهو يسجد للتلاوة ثم يركع له بعد ما تأنى
 خذ الراكن ان ركع لم يعتد بذلك عن الركوع بل يجب عليه ان يعود الى القيام ثم
 يركع وانما اهل الركوع فاسراراً من في الهيئة والثاني في الذكر انما الهيئة
 فان يخني حيناً استوطى وعنقه ومد يداً لصفحة ويضرب ساقيه الى الخو ولا يثنى
 ركبتيه ويأخذ منهما يميناً ويفرق بين اصابعه حينئذ ويخو القبله فان كانت احدى يديه
 مقطوعة او عليه فقل بالمر نادراً فان لم يمكنه وضعا على ركبتيه ارسلها وانما

وهو الاصح
 في الركوع
 والاحتجاب

للفتاوى في الصلاة وطاها الزرقاني
 بآية رضى ان يسأل الرجم

وضع يديه على كتيبه
 ويصلي

الرجل برقبته عن جنبه ولا تجافي المرأة والحشي. الامر الثاني الذكر فيسجد ان
يكبر للركوع ويندي به في ابتداء الهوك وهذا التكبير قولان القديم لا يسميه
الاعتدال والتجدي كحجته الى تمام الهوك حتى لا يخلوا اخر من صلاته عن ذكر وكبر
القولان في جميع تكبيرات الاعتدالات هل يدعى الى الذكر من ذكر السجدة اليه ام لا
ويجوز ان يرفع يده اذا ابتداء التكبير وتقدمت صفة الرفع ويحتمل ان يقول
يا ركوعة سبحان رب العظيم ثلاث مرات قال بعضهم ويضيف اليه ويحده و
ان يقول بعده اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت خشع سمعي وبصري وحيي
وعظمي وعصبي وشرعي وبشر وما استقدر به قدري لله رب العالمين وهذا التمام
ثم الزيادة على ثلاث سجعات انما يستحب للمنفرد وانما الامام فلا يزيد على ثلاث ويل
خمس الا ان يرضي المأمور بالتطويل فيستوي الكمال ويكره قراءة القرآن في الركوع
والسجدة. **ثالث** قال اصحابنا استحسان لا يصل تكبير الركوع باخر السجدة
بالسكت بينهما سكتة لطيفة وينتد التكبير قائما مع ابتداء الرفع الذي فان ترك
رفع اليدين حتى فرغ من التكبير لم يرفعهما وان ذكر قبل فاعنه رفع ولو كان اقطع
الذكر لم يرفع يديه ركبته لا لتعديده الركوع ذكره الماوردي وغيره قالوا لا يجب
رفع اليدين في الركوع والركوع والرفع منه ليعمل مصل قائم وقاعد ومضطجع
ومؤني ونضر عليه الام قال اصحابنا واول ما يحصل به الذكر في الركوع نسيجه
واحدة والله اعلم. **فصل** في الاعتدال عن الركوع وهو ركركه غير مقصود
حيث نفسه والاعتدال الواجب ان يعود بركوعه الى الهية التي كان عليها قبل الركوع
سواء صلى قائما او قاعدا فلورج عن قيام فسقط في ركوعه نظرا ان لم يطهر ركوعه لزم
ان يعود الى الركوع ويطمئن ثم يعتدل منه وان كان اطمئن بعتدك قائما وسجد ولو
رفع الراح ماسية ثم سجد وشك هل تم اعتداله وجب ان يعتدل قائما ونعمد
السجود واعلم انه يجب الطمانينة في الاعتدال كالركوع وقال امام الحرمين فلي
من الطمانينة الاعتدال شي وكلام غيره ما يقتضي تردد افيها والمعروف الصواب
وجوبها وجب ان لا يقصد بارتفاعه شيئا اخر فلورج في ركوعه فرفع فرعا منها
لم يعتد به وجب ان لا يطول الاعتدال فان طولاه ففي بطلان صلاته خافى بطلان

الصحيح

ع

باب سجود السهو وان سلم الله تعالى ويسحب عند الاعتدال برفع اليدين حد والمكبر
على ما تقدم من صفة الرفع ويكون ابتداء رفعهما مع ابتداء رفع الرأس فاذا اعتدل
قاما حطهما ويسحب ان يقول في ارتفاعه للاعتدال سمع الله لمن حمده فاذا استوى
قاما قال ربنا لك الحمد اولئك الحمد مل السموات ومل الارض ومل ما شئت من شيء
بعد استوى في اسجباب هذين الذكرين الامام والمأموم والمنفرد ويسحب لغير
الامام وله اذا رضى القوم ان يردد فيقول اهل الثناء والحمد حق ما قال العبد كلكم لك
عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند ويكره الامام
هذه الزيادة الا برضاهم قلت بمكر انقلوه اصحابنا في كبر المذمت حق ما قال العبد كلكم
لك عبد والذي في صحيح مسلم وغيره من كبر الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كان يقول حق ما قال العبد وكلكم لك عبد زيادة الف في اخق وواو في وكلكم لك
وكلاهما حسن لكن ما ثبت في الحديث اولى قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله ولو قال
من حمد الله سمع له بدل سمع الله لمن حمده اجزاء ولكن الاول سمع الله لمن حمده قال الشافعي
والاصحاب يقول في الرفع ربنا لك الحمد وان شاقك اللهم ربنا لك الحمد اولئك الحمد ربنا
والاول اولى قال صاحب الحاوي بغير الامام بسمع الله لمن حمده ويسر ربنا لك الحمد ويسر الله
بهما جمعا ولو اتى بالركوع الواجب فعرضت عليه منعت الانصاف سجد من ركوعه وسقط
الاعتدال لتعديده فلورالت العلة قبل بلوغ جهته الارض وجب ان يرتفع ويعتدل وينصب
قائما ثم يسجد وان زلت بعد وضع جهته على الارض لم يرجع الى الاعتدال بل سقط عنه
فان خالف فعاد اليه قبل تمام سجوده فان كان عالما بحرمته بطل صلاته وان كان جاهلا لم
ينطل ويعود الى السجود قال صاحب التمه ولور ترك الاعتدال عن الركوع والسجود في النافلة
ففي سجدة وسجدة بنا على صلاة مضطجعا مع قدرته على القيام والله اعلم في القوت
هو مستحب بعد الرفع من الركوع في الركعة الثانية من الصبح وكذلك الركعة الاخيرة من الوتر
في النصف الاخير من شهر رمضان ولفظه اللهم اهدني في هذه هديت وعافني فمن عافيت
وتولني فمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفي شئ ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك
وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت هذا هو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
العلماء ولا يعجز من عاديته قبل تباركت وتعاليت ويعلم انك الحمد على ما قضيت استعمر

موم

وانتو اليك قلت فان جمهور اصحابنا لا يباس بعد الزيادة وقال ابو حامد والبنديجي والذين
مستحبهم وانفقوا على غلط القاضي في الطيب في انكار لا يخرج من عادية وقد جات في روايه
لا يصح تسنن وصل تقين كانه ^{علم} والحق والله اعلم فان كان امام لم يحضر نفسه بل يدكر بلفظ الجمع وهل تسن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد ذلك وان احدهما تسخير ككلمات الشهد والذي قطع به الجماهير لا تسخير وان
هذا الوقت مما جاز عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وحكي وجد عن ان علي بن ابي طالب انه
لا يقف في الصبح وهذا غريب وغلط اما غير الصبح من الفرائض فكله لانه اقوال المشهور
انه ان نزل بالمسلمين نازله كالوبا والخط فتنوا والافلا والثاني يقفون مطلقا ثم يقفون
كلام الاكر من ان الكلام والخلاف في غير الصبح انما هو في الجواز ومنهم من يشعر ارادة لا
قلت **الاصح** استحبابه وصرح به صاحب العروة ونقله عن نص الشافعي في الادلال والله اعلم
ثم الامام في صلاة الصبح هل يجزى بالقنوت وجها ان احدهما يستحب الجهر والثاني لا كالشهد والركوع
واما المنفرد فيسريه قطعا ذكره البغوي واما المأموم فان قلنا لا يجزى الامام فتان
قلنا يجزى فالاصح انه يومن ولا يقف والثاني يجزى من التام والقنوت فعل الاصح هل
يومن في الجميع وجها الاصح يومن في القنوت الذي هو دعاء واما التنا فيساركة منه او
يسكت والثاني يومن في الجميع وان كان لا يسمع الامام لم يعد او غيره وقلنا لا يسمع
فمناد وجها احدهما يقف والثاني يومن كالوجهين في قرعة السورة اذا لم يسمع
الامام واما غير الصبح اذا قنت فيها فالراجح انها كلها كالصبح سريه
كانت او جهرية ومقتضى اراده في الوسيط انه يسر في السريه وفي
الجهرية الخلاف وهل يسر رفع اليد من في القنوت ومسح
الوجه بهما اذا فرغ منه اوجه احدهما يستحب الرفع دون
المسح والثاني يستحبان والثالث لا يستحبان قلت
لا يستحب مسح غير وجهه قطعا بل نص جماعة على
كراهته ولو قنت بابه من القنوت ينوي في القنوت
وقلنا لا يتعين له لفظ فان تضمنت الابه دعا
كما وشبهه كان قنوتا وان لم تتضمنه كايه الذين

علم
لا يصح تسنن وصل تقين كانه

كايه الذين ثبتت فوجها حكما انما انما في الصحيح يكون قنوتا ولو قنت قبل الركوع
فان كان في الكبر ذلك اجزاء وان كان شافيا لا يراه لم يحسب على الصحيح بل عبيده
بعد الرفع من الركوع وهذا الجهد المشهور وجها الاصح المنصوص الامام بجهد والله
اعلم **قلت** في السجود وموركن زلزال في الكمال انما الله فنيه سنابل احدا
يجب ان يضع على الارض من حيث يه ما يقع عليه الاسم ولا وجه لا يكتفي ببعض الوجه وهو
شاد منكر ولا يخرج عن الجهة الحكيما ومما جازنا الجهة فالاصح انه لا يكتفي
بوضع الجبهة الاستحبابان تحاملا على موضع سجود مثقل راسه وعنقه حتى يتقرب
جبهته فلو شجده على قطن او خيش او شي يحشو بهما وجب ان تحاملا حتى يتكسر وظهر
ان على يد لو فرض تحت ذلك المحشو فان لم يعلم لم يجز به وقت اسام الحرم عند
انه يكتفي بخاراسيه ولا فله ولا حاجة الى التحامل فيفرض محل السجود ويد
يجب وضع اليدين والركبتين والتدبير في موضع السجود قولنا اظهر مما لا يجزى
اوجبا في موضع جزم من كل احدى منبنا والاعتبار في اليد باطن الكف والرجل
بطون الاضباع وان قلنا لا يجب اعتد على شائيه ما ويرفع شائيه ولا يمكنه ان
ان يسجد مع رفع الجميع من اموال العايب او المقطوع به **قلت** الاظهر
وجوب الوضوء في السجود فاما في السجدة اذا قلنا لا يجب وضوءا فلو امكنه السجود
على الجبهة وحدها اجزاء وذاقات مناجاة الغد فلو لم يضع شيئا منها اجزاء وفي
صور رفعها قطعا اذا رفع الركبتين والتدبير ووضع ظهره للغير او حرقها فانه
حكم رفعها والله اعلم ويجب وضع الاضباع على الارض **قلت** وحكي صاحب النبا
قولا عربيا انه يجب وضع الاضباع الجبهة مكشونا والله اعلم ويجب ان يشهد من
ما يقع عليه الاسم فياشر به موضع السجود وانما يحصل الكشف اذا لم يجد من
موضع السجود خاليا فيصلي برفع بارتفاعه فلو سجد على طرفة عينه او دله
المحرك تحريكه لم يصح وان لم يحرك تحريكه قياشا وقعودا اجزاء **قلت**
لو كان على جبهته جراحة فعصمها وسجد على العصابة اجزاء ولا اعادة عليه على
الذي لا اعاد اذا سقطت الاعادة مع الاجتناء للعدو فنهنا اولي والساعلم واد اوجبا
ومنع الركبتين والتدبير لم يجب كنهما قطعا واد اوجبا وضع الركبتين لم يجب كنهما

بلغ شانه
اجبة

اصاع على الاطراف ارجبناه في كنف بعض كل واحد منها المسئلة الثانية اذا وضع
 الجبهة وسائر الاعضاء على الارض فله ثلاثة صور اذ امكن ان يكون اعاليه اعلى
 من اسفله بان يضع اسفله راسه على ارتفاع فيصير راسه اعلى من حقوه فلا جرم
 تقدم اسم السجود بالواكب ومدح جليله الثانية ان يكون الاسفل اعلى من الاعلى
 ففيه هيئة التيسر والسهولة فيهما كان المكان مستويا كان الحقوا على ولو كان
 موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد ترتفع اسفله وتحصل الهيئة ايضا الثالثة ان تسانا
 اعاليه واسفله ارتفاع موضع الجبهة وعدم رفع الاسفل فالاصح انها لا جرم اذا
 قدرت الهيئة المطلوبة لمزوا عن فعل لزمه وضع وساده ونحوها ليضع
 الجبهة عليها ام يكفي انما الارض الحدة المفكر من غير موضع الجبهة شي وجها
 عند الغزالي الوجوب والاشبه بالام الاثرين الاثنا عشر الرأس ولو جرح عن
 وضع الرأس الجبهة على الارض وقدر وضعها على سادة مع التيسر لزمه ذلك
 للاختلاف ولو جرح عن الاختلاف اشار الرأس بالطرف على ما تقدم نظير المسئلة
 الثالثة بحث الطمانينة في السجود ويجب ان يقصد بهويه غير السجود فلو سقط
 الى الارض من اعتدال قبل قصد الهوى لم يحسب له اعتدال ويحذره ولو
 لم يسجد فسقط على الارض جنته نظرا وضع جنته على الارض بينه الاعتدال
 لم يحسب من السجود وان لم تحدث هذه النية حسب لو هو ليسجد فسقط على جنبه
 فانقلب وايضون السجود فان قصد السجود اعتدبه وان قصد الاستقامة لم
 يعتد به **قال** اذا قصد الاستقامة له حالان اذ هما ان يقصدا
 قاصدا هو ذلك عن السجود فلا جرم قطعا وتبطل صلاته لانه زاد فعلا لا زاد
 مثله في الصلاة عما اذا قاله امام الحرمين وغيره والثاني ان يقصد الاستقامة ولا
 يقصد صرفه عن السجود فيعقل عنه فلا جرم ايضا على الاصح المنصور ولكن يبطل
 صلاته بالنية ان يعتدل جالساً ثم يسجد ولا لزمه ان يقوم ليسجد من قيام على
 الظاهر فلو قام كان زائدا قياماً معتداً فبطل صلاته هذا بيان الحالين فلو لم يقصد
 السجود ولا الاستقامة اجزاء ذلك عن السجود قطعا والعجب من الكتاب الرافعي
 ما كونه ترك استيفاء هذه الزيادة التي المحتتم والله اعلم **شرح** واقفا

من غير

صوت

الحزب

اكل السجود فالسنة ان يكون اول ما يقع على الارض من الساجد ركبته ثم يديه ثم
 وجنته ثم يترك التكبير مع ابتداء الهوى وهل يله او يحذفه فيه القولان
 المتقدمان لا يرفع اليد مع التكبير منادى سبحان يقول يا سجدة سبحان الاملا
 ثلاثا فقد ادى الى الاصل ان يقول بعدة اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اسلمت
 سجد وجي للذي خلقه وصوره وشوقه وبصره بحوله وقوته تبارك الله احسن
 والامام يقتصر على التسبيح الا ان يرضوا وسجدة المنقر ان يكتفي بالدعاء في سجوده وان يصح
 كل ساجد الا يرفع مع الجبهة مكتوبا وان يفرق بين ركبته ويرفع الرجل يرفعه عن
 ويطنه عن فخذه والمرة تضم بعضها الى بعض وان يضع الساجد يديه على الارض يار
 منكبه واصابعه ملتصقة بعضها الى بعض سبطه الى جهة القبلة وسنه اصابع اليدين
 واذا كانت مشوكة جميع الصلاة المفترج المقصد الا في حالة السجود فانه يلمصها
قال والاي الشاهد فان الصحيح ان اصابع اليسر تكون كهيئة في السجود
 وكذا اصابع اليمين في السجود والله اعلم ويرفع الساجد ذراعيه عن الارض
 ولا يترسهما ويضرب التذمين ويوجه اصابعهما الى القبلة وانما يحصل نعيمهما
 بالتأمل عليهما والاعتماد على طوبىهما وقاية النهاية الذي صححه الايه ان يضع
 اطراف الاصابع على الارض من غير حمل ولا الاصح **قال** فان احسب
 وسجدا يفرق بين القدمين فان العاصي الى الطبيب فان احسب ان يكون بينهما شبر
 وسجدا يقول يا سجدة سبح قدس رب الملائكة والروح وان يرد قدميه من دله
 في السجود وحسبهما اذا لم يكن عليهما خفد يركع ان يحج في سجوده او غير من احوال الصلاة
 شعر او شابه لغرض حاجة والله اعلم **قال** فاذا فرغ من السجود رفع
 واعتدل جالسا بين السجدين وهذا الاعتدال واجبه في الطمانينة فيه ويمكن
 لا يقصد بالرفع شي اخر وينبغي ان لا يطول الجلوس وسجدا ان يرفع راسه مكبرا
 والسنة ان يجلس من غير شغل المشهور في قول شاذ يضع قدميه ويجلس سدا وربما
 وسجدا يضع يديه على فخذه فربما من ركبته منشور الاصابع والواظفة
 اطرافها على الارض فلا بأس ولو ركبها على الارض من جانبي فخذه كان كارسا لها
 في القيام وسجدا يقول يا خلق الله اعظم ارحمني واجبرني وقافني وارزقني

ين

من

وربما

والا

فصل ثم أخذ السجدة الثانية مثل الأولى وأجانتها ومندوباتها
وأذا رفع من السجدة الثانية كبر فان كانت سجدة لا تعقبها تشهد فالمدنية يسر
ان جلس عليها جلسة لطيفة تسمى جلسة الاستراحة وفي قول الأئمة هذه الجلسة
ان يقوم من السجود وقيل ان كان المصلي ضعيفا كبر او غيره جلس والافلا فان قلنا لا
جلس ابتدا التكبير مع ابتدا الرفع وفتح منه مع استوائه قائما وان جلس
ففي التكبير اوجه احدهما عند جمهور الاصحاب انه يرفع مذكرا وهذه الى ان يستوي قائما
وتخف الجلسة حتى لا يخلو اجر من صلاته عز ذكره والثاني يرفع غير مذكر وبدء
بالتكبير جالسا وهذه الى ان يقوم والثالث يرفع مذكرا او اذا جلس قطعه وقام بلا
تكبير ولا جمع بين تكبيرين للاطلاق والسنة في هذه الجلسة الافتراش وسواء قام
الجلسة او من السجدة يتن ان يقوم معتدرا على الارض يديه **فصل**
اختلف اصحابنا في جلسة الاستراحة على وجهين الصحيح انها جلسة مستقلة تقيد
بمن الركعتين كالشهادة والثاني انها من الركعة الثانية قال القاضي ابو الطيب
وعنه ويكره ان يقدم احد ركعتيه خالف في قيامه ويعتد عليها والله اعلم
فصل في الشهادة والجلوس له مما صرح به اخذها ان يقعا في اخر الصلاة
وهما ركنان والثاني على اتانها ومما سئل ان لا يتعين للوقوف هبة الاجزاء بل
كيف قد اجزاه لكن السنة للوقوف اخر الصلاة التورك واثباتها الافتراش
والافتراش ان يضع رجله اليسرى بحيث يمشي عليها الارض ويجلس عليها وينصب اليه ويضع
اطرافها على الارض متوجهة الى القبلة والتورك ان يخرج رجله ومما يه
الافتراش من جهة يمينه ويكره ان يركب الارض واذا جلس المسبوق في اخر صلاة
الانام فثلاثة اوجه الصحيح المنصوص الذي قطع به الجماهير بغير شوال والثاني تؤ
والثالث ان كان جلوسه محل تشهد المسبوق افتراش والاشهاد تورك لان جلوسه
لجود المتابعة فيما بعد الفدية واذا جلس من عليه سجود سهوا اخر صلاته امرش
على الصحيح وتورك على الثاني والسنة في تشهد جميعا ان يضع يده اليسرى على
اليسرى واليمين على اليمين وينشر اصابع اليسرى ويجعلها اقرب من طرف اليد
حيث يساوي راسها الركبة وهل يفرجها او يضمها وجهان الاثر بفرج يتركها

مقتضا

مقتضا ولا يؤثر بالقرع الفاحش موضع ما والثاني ضمها لتوجه القبلة
فصل هذا الذي اصح وقد نقل الشيخ ابو حامد عليه السلام في علقته بقاء الاحكام
عليه والله اعلم واما الذي لم ينعها على طرف الركبة اليمنى ويتبصر خضرها
ويتبصرها ويرسل السجدة وفيما يفعل بالانعام والوسطى ثلاثة اقوال اخذها يتبصر
الوسطى مع التحضر والتبصر ويرسل الانعام مع السجدة والثاني يخلق من الانعام والوسطى
وفي كيفية الخلق وجهان احدهما يخلق ميتا راسيها والثاني يضم عملة الوسطى بين
الانعام والقول والثالث وهو الاظهر انه يضمها ايضا ويضمه الانعام على هذا
وجهان احدهما يضمها بجانب السجدة كما به عاقد ثلاثة وحسين والثاني يضمها على صعيد
الوسطى كما به عاقد ثلاثة وعشرين وكيف فعل من هذه الهيئات فقد اتى بالسنة قاله
ابن الصباغ وغيره والاقوال كلها مستحبان يرفع سجدة طلة الشهادة اذا بلغ من
الله وملا حركتها عند الرفع وجهان الاصح لا يحركها ولنا وجه شاذ انه يشير بها في جميع
الشهادة **فصل** واذا قلنا بالاصح انه لا يحركها لم تبطل صلاته على الصحيح
وتكن الاشارة بمسح اليستر حتى لو كان اقطع اليدين لم يشر بمسح اليستر لان سنة المسح
دائما والله اعلم **فصل** في الشهادة الذي يعقبه السلام واجبا تقدم ويجزئه
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وفي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يكون
وقتا وجهان الصحيح المشهور انها سنة والثاني واجبه وملا تسر الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم في تشهد الاول وان اظهرها تسر واما الصلاة على الاخير فان لم
توجها في تشهد الاخير لم تسر والاقول القولان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
واذا قلنا لا تسر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الاول ولا في الثاني
اخرهما او اوجبا الصلاة على الاخير ولم تسر في الاول فاشي تأميه
فقد نقل ركنا الى غير موضعه ويطلب ان الصلاة بذلك يأتي باب سجود السهو
شا الله تعالى وال النبي صلى الله عليه وسلم بنوها شتم وبنو المطلب ضرب عليه الشا
رضي الله عنه وفي وجه انهم كل المسلمين **فصل** في اجل الشهادة واقوله انما
اكله فمارواه ابن عباس رضي الله عنه الحيث الميركات الصلوات الطيبات
لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

سلي

الفتوة

كلام

في

قلت

وحكام صاحب المندرجة الله وعنه عن ابن المنذر وابن أبي الطيب ومدا التوا
 من الصبح ان الصواب قد ذكر في صحيح البخاري وعنه عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن قال شافعي رضي الله عنه وقد اظننت ايضا في شرح المذهب واعلم ان الصلاة
 الرباعية ثنتين وعشرين ركعة وفي الثلاثة سبعة عشر وفي الثانية عشرة ركعة والله
 اعلم **فصل** في السلام قد تقدم انه ركع واقله السلام عليكم وكون سلام
 عليكم بالتبوير اجزاء على الاصح **قلت** الاصح عند الجمهور انه اجزائة وهو
 المنصور والله اعلم ولوقات عليكم السلام اجزاء على المذهب ولا يجزئ سلام عليك
 ولا سلامي عليكم ولا سلام الله عليكم ولا سلام عليهم وان قال شيئا من ذلك فقد
 بطلت صلاته الا قوله السلام عليهم لا بدعما الغائب ومالك يجب ان ينوي سلامه
 الخروج من الصلاة وجهان اصحهما لا يجب ان قلنا يجب ان يعين الصلاة في هذا الخروج
 ولو عين غير ما هو فيه عمل بطلت صلاته وان كان سهوا سجدا لله وسلم فانيا واذا
 قلنا لا يجب في الخروج لا يضركم في التعيين واذا قلنا لا يجب ان ينوي مقرا بطلان
 الاول فان قدمنا على السلام او سلم بلانية بطلت صلاته ولو نوى قبل السلام الخروج
 عنده لم يبطأ صلاته لكن لا يكتفي بالتحية فيه مع السلام ويجب على المصلي ان يوقع
 السلام في حالة القعود وانما اكمل السلام فان يقول السلام عليكم ورحمة الله ويسر
 تسليمة ثانية على المشهور وتوب قد يم لا يريد على واحدة وتقدم اخرى لم يخلو الامام
 واحدة وكذا الاتمام ان قل القوم ولا لفظ عندكم والاقسليمين واذا قلنا تسلم
 واحدة جعلها لقفا وجهه وان قلنا تسليمتين فاصدا لما عن عبيد الله والاحري عن
 ييار فيتمدك بالسلام مستقبل القبلة ثم يلتفت بحيث يقضي مع تمام الالتفات
 حتى يترك مكانه هذه الواحدة العجم وقيام حذاه وحج الاتمام ان ينوي بالتسليمة
 الاولى السلام على من علم بمعية من الملائكة وسلمي بكر والانس والثانية من يسلم
 منهم وينوي المأموم مثا ذلك وكهف شيئا اخر وموانه ان كان عن غير الاتمام نوى
 بالتسليمة الثانية الرد على الاتمام وان كان عن يسلم ينويه بلاولى وان كان محاديا
 له نواه بانتهامشا وبلاولى افضل وسحب ان ينوي بقض المأموم الرد على القصر وانما
 المفرد فينبو بهما السلام على من جانيه من الملائكة وسحب لكل منهم ان ينوي بالتسليمة

الاول

الاول والخروج من الصلاة اذ لم نوجها **قلت** السنة ان يكر من ذكر الله تعالى
 عقب الصلاة وقد جات في بيان ما يستحب من الذكر احاديث كثيرة صحيحة اوحتها
 في كتاب الاذكار ويسن الدعاء بعد السلام سرا الا ان يكون اماما يريد
 تعليم الحاضرين الدعاء فيجهر قال اصحابنا ويستحب اذا اراد ان يتنقل عقب الفرضه
 ان ينقل الى بيته فان لم يكن فالى موضع اخر ويستحب اذا كان يصلي وراه نسا
 ان يمسك في مصلاه حتى يضرفن واذا اراد الانصراف فان كان له حاجة عن
 بيته او عن يسان انصرف الى جهة حاجته وان لم تكن حاجة فجهة اليمن افضل
 واذا سلم الامام التسليمة الاولى فقد انقطعت متابعة المأموم وهو بالخيار
 ان يسلم في الحال وان شاء استدام الجلوس للعود والدعاء واطال ذلك ولو
 اقتصر الامام على تسليمة يستحب للمأموم تسليمتان ويستحب للمصلي الخشوع في
 صلاته وان يدم نظره الى موضع سجوده قال بعض اصحابنا يكره له تخمض
 عينيه والمختار انه لا يكره ان لم يخف ضررا وينبغي ان يدخل فيها بفشاط وفراغ
 قلبه من الشواغل والله اعلم **فصل** من فاته فرضه وجب قضاها وتبع
 ان يقضها على الفور فان اخرها ففيه كلام نذكره في الحج ان شاء الله تعالى فان
 قضى فائته الليل بالليل جهرا وان قضى فائته النهار بالليل راسرا وان قضى
 فائته النهار ليلا او عكس فالاعتبار بوقت القضا على الاصح وعلى الثاني بوقت
 الفوات **قلت** صلاة الصبح وان كانت نهارية فهي في القضا جهرا ولو قضاها
 حكم الليل في الجهر واطلاهم محمول على هذا والله اعلم ويستحب في قضا الصلاة
 الترتيب ولا يجب في قضائها ولا ينس فريضه الوقت والمقضية فان دخل وقت
 فريضه وتذكر فائته فان اتسع وقت الحاضر استحب البداء بالفائته
 وان ضاق وجب تقدم الحاضر ولو تذكر الفائته بعد شروعه في الحاضر
 انما ضاق الوقت ام اتسع ثم تقضى الفائته ويستحب ان يعيد الحاضر بعدها
 قلت ولو شرع في الفائته معتقدا ان في الوقت سعة فبان ضيقه وجب
 قطعها والشروع في الحاضر على الصحيح وعلى الشاذ يجب اتمام الفائته ولو تذكر
 فائته وهناك جماعة يصلون الحاضر والوقت متسع فالاول ان يصل الفائته

بل

اولا منفردا لان الترتيب مختلف في وجوبه والقضاء خلف الاداء مختلف في جواز
فاستحب الخروج من الخلاف ولو فاته صلوات لا يعرف قدرها ويعلم انها لا تنقص عن
صلوات ولا تزيد على عشر فوجها ان احدهما يلزمه العشر والآخرها العشرون
واعلم ان الصلاة تستعمل على فرائض وسنن كما سبق ولها شروط سياتي بيانها في
بابها ان شاء الله تعالى قال صاحب التهذيب شروط الصلاة قبل الشروع فيها خمسة
الطهارة عن الحدث والخس وتر العوض واستقبال القبلة والعلم بدخول الوقت
يقينا او ظنا بالاجتهاد ونحوه والخامس العلم بفرضية الصلاة ومعرفة اعمالها كال
فان جهل فرضية اصل الصلاة او علم ان بعض الصلوات فرضية لكن لم يعلم فرضية
الصلاة التي شرع فيها لم يصح صلاته وكذا ان لم يعرف فرضية الوضوء اما اذا علم فرضية
الصلاة ولم يعلم اركانها فله ثلاثة احوال احدها ان يعتقد جميع افعالها سنة والثاني
ان يعتقد ان بعضها فرضا وبعضها سنة ولا يعرف تمييزها فلا يصح صلاته قطعا صرح به
القاضي حين وصاحب التمهيد والتهذيب الثالث ان يعتقد ان جميع افعالها فرض فوجها
حكما والقاضي حين وصاحب التهذيب جميعا لا يصح صلاته لانه ترك معرفة ذلك وهي
واجبة واصحها تصح وبه قطع صاحب التمهيد لانه ليس فيه اكر من انه ادرك سنة باعتقاد
الفرض وذلك لا يؤثر قال في التهذيب فان لم يصح صلاته ففي صحة وضوء في هذه
الصورة وجهاً هكذا ذكرها ولا هذه المسائل ولم يفرقوا بين العام وغيره وقال العزالي
في الفتاوى العام الذي لا يميز فرائض صلاته من سننها صلاته تصح بشرط ان لا يقصد النقل
بما هو فرض فان نوى النقل به لم يغدبه فاذا غفل عن التفصيل فنية الملة في الابتداء
كأنه هذا كلام العزالي وهو الظاهر الذي نقصه ظواهر احوال الصحابة رضي الله عنهم
فمن بعدهم ولم ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم اثم الاعراب ذلك ولا امر باعادة صلاه
من لا يعلم هذا والله اعلم **باب** في شروط الصلاة والمنهي عنه في شروطها
ثمانية احدها استقبال القبلة والثاني العلم بدخول الوقت او ظنه وقد
تقدم ذكرها في بابها الثالث طهارة الحدث وتقدم في كتاب الطهارة
بان حصولها فلو لم يكن مستطرا عند اجرامه لم تتخذ صلاته علما كان او ساهيا فان اجمعت نظر
ثم احدث باختياره بطلت صلاته عما كان حدثا او ساهيا فان اجمعت نظر

بطلت صلاته

بطلت صلاته ايضا على المشهور الجدير ولا يتطاول على القديم سواء كان الحدث اصغرا
او اكبرا لا يتطهر ويصلي صلاته فان كان حدثه في الركوع مثلاً فقال لصديقي
يجب ان يعود الى الركوع وقال انما الحرم ان لم يكن اطهار وجب العود الى الركوع
وان كان اطهار قال شافعي انه لا يعود اليه ثم اذا ذهب من سبقة الحدث ليتوضو
وبني لزومه ان يسعى الى تقرب الزمان وتقليل الاوقات بحسب الامكان وليس له
بعد نظره ان يعود الى الموضع الذي كان فيه ان قدر على الصلاة في اقر منه الا ان
يكون انما لم يستطع او نام مؤثماً يقصد فضيلة الجماعة فلهما العزم ومالا
يستغني عنه من الماء واستنائه ونحوه فلا بأس به ولا يثرب فيه
العدو والدار كارج عن الاقتضاد ويشترط ان لا يتكلم الا اذا احتاج اليه في كسبه
الماء ولو اخرج تمام الحديث الاول مستقراً لم يمنع البناء على المنصور على القديم به
قطع الجمهور وقال انما الحرم والغزالي يمنع ولو احدث حدثاً اخر في موضع البناء
وجهاً من ذلك تريح القديم ومذاكله في صاحب طهارة الرافعيه اما المستحاضة من
على معناه فلا يضر حدثها المقارن ولا احداثه على تفصيله السابق **فصل**
ما سوى الحديث من الاسباب المناقضة للصلاة اذا طرأ فيها بطلانها قطعاً ان كان
باختياره او غير اختياره اذا سبقت اليه بغيره من مسخه فانقضت مدته الصلاة
او دخل فيها وهو يدافع الحديث ويعلم انه لا يتدبر على التماسك الى فراغها ولو
تخلف الماسخ فالاصح انه على قولي سبق الحديث وقيل بطل قطعاً انما اذا طرأ
منافض لا باختياره ولا بتقصيره فان زال في الحال كمن انكشف عورته فسترها
في الحال او وقعت عليه نجاسة يابسة فنقضها في الحال او التي الثوب الذي
وقعت عليه في الحال فصلاته صحيحة وان خاها بيده او كفه بطلت صلاته وان
احتاج في زواله الى من ان تجس ثوبه او بدنه نجاسة يجب غسلها او اغترت الاربع
ثوبه فعلى قولي سبق الحديث واخرج من وجه دم متدفق ولم يموت بشرته
لم تبطل صلاته **الشروط** الرابع طهارة الجسد والخمس في طهارة في مطنه
المفوض وغيرها اما الواقعة في غير مطنه المفوض فحب الاحتراز منها في الثوب والبدن
والمكان فان اصاب ثوبه نجاسة وعرف موضعها فطريقا الى التماسك كسابقه فلو

ضي

قطع موضعها الجراة ولزمت ذلك اذا انقذر العسل وامكن سد العيون بالطاير
 ولم يقطع فتمت به بالقطع اكثر من اربعة اوتوب وان لم يعرف موضع الجلجلة من اليد
 او الثوب واحتمل وجودها في كل جزء غسل الجميع ولا يجزئ الحركي فلو شق
 الثوب بضعين لم يجز الحركي فبينما ولو اصاب شي رطب طرفا من هذا الثوب لم
 يحس الرطب لانا لا نثبت نجاسة موضع الاصابة ولو غسل احد بضعيه حال اتصاله
 ثم غسل البضع الاخر فهو لو يثبت نجاسة الجميع وغسله هكذا وفيه وجهان
 احدهما لا يطهر حتى يغسل البضعين دفعة واحدة واصحابنا ان غسل مع
 البضع الثاني العذر الذي جاء من الاول طهر الكل وان اقتصر على البضع
 فقط طهر الطرفان وبقي المصنف نجسا في صورة اليقين ومجتهبا في صورة الشك
 ولو نجس موضعين فمحصرون او متواضع واستدل عليه بما ذكره فادى اجتهاده
 الى نجاسة احدهما فغسله وصلى فيه لم ينع صلاحه بل الاصح فلو فصل احد المير
 عن الثوب صار كالثوبين فان غسل باطنه نجسا وصل فيه جاز وان صلا فيها طه
 طاهر اجاز وتجزي الوجهان فيما اذا حتمت يد يد او احد اصابعه وغسل ما
 طر نجاسته وصل وفيما لو اجتمعت ثوبين وغسل الجنب وصل فيهما معا بل الاصح
 من الجوار خلاف الكمين لضعف اثر الاجتهاد في الثوب الواحد ولو غسل احد المير
 بالاجتهاد وفصله عن الثوب جواز الصلاة فيما لم يغسله على الخلاف ولو غسل
 احد الثوبين بالاجتهاد جازت الصلاة في كل واحد منهما ووجه الخلاف ولو شبه
 ثوبان او ثوبين ببعضهما طاهر وبعضها نجس اجتهاد كما سبق الا اذا لم يظهر
 له شي ولم يكن عسلا او اصابه في لزمه ذلك والاقوى كمن لم يجد الاثوب
 نجسا ونذكر في الشرط الخامس ان شاء الله تعالى **فصل** في النجاسة
 انه يصل تلك الصلاة في كل ثوب من الصحيح المعروف انه يترك الثياب ويصل
 عريان او يحل اغادة والله اعلم ولو طرطرا في احد الثوبين وصل فيه ثم تغير
 على مقتضى الاجتهاد الثاني على الاصح كذا قبله **فصل** في نجاسة
 واحدة من الصلوات وكذا لو كثرت الثياب والصلوات بالاجتهاد المختلف
 قلنا في القبل ولو تلف احد الثوبين المشتملين قبل الاجتهاد لم يصل في الاخر على

ومجتهبا

الاصح والله اعلم **فصل** في نجاسة الصلوات على الجبان كونه طائرا وان لا يلاقي شيئا نجسا
 سواء تحرك حركته في قيامه وقعوده او تحرك بعض اطرافه بزيادة العمامة فلو اصاب
 طرف العمامة الذي لا يتحرك ارضا نجاسة بطلت صلاته ولو قبض طرف رجل او ثوب
 او شدة ورجله او وسطه وطرفة الاخر كجسا او متصلا بالنجاسة فثلاثة
 اوجه اصحها تبطل صلاته والثاني لا تبطل والثالث ان كان الطرف نجسا او متصلا
 بغير النجاسة بان كان يعلق كلب بطلت وان كان متصلا بطاير وذلك الطاير
 متصل بنجاسة بان شدي سا جور او خوفة وما في عنق الكلب او شدة غص حمار
 عليه حل نجس لم تبطل والاوجه جارية سواء تحرك الطرف حركته ام لا كما قاله الجمهور
 وقطع انما الحرم والعزالي ومن تابعهما بالبطالان لا يتحرك وخصوا الكلاب
 بما اذا لم يتحرك وقطع البعوض بالطلان في صورة الشدة وخص الكلاب بصورة القبض
 باليد وقت اكثر الاصحاب ان كان الكلب صغيرا او متسا وطرفا حيا شدة بطلت
 الصلاة قطعاً وان كان جرحا بطلت على الاصح وان كان الجمل مشدودا في موضع
 طاهر من عينه فبها نجاسة فان كانت صغيرة يخرج عن كلب وان كانت كبيرة
 لم تبطل على الاصح كما اوشد في باب دار فيها نجاسة وانفتحت الطوايف لانه لو جعل
 راس الجمل تحت رجله صحت صلاته في جميع القصور **فصل** في نجاسة
 فجنه بطاير فلا بأس وان جرحه بغير نظر ان كان محتاجا الى الجرح ولم يجد عظم
 طاهر يقوم مقامه فهو معدوم وليس عليه تركه وان لم يجد طاهر يقوم
 مقامه وجب تركه ان لم يخف الهلاك ولا تلف عضو ولا شئ من المذورات المدعو
 في باب التيمم فان لم يفعل اجبر الشيطان ولم يفتح صلاته معه ولا صلاة بالالم
 الذي يجده ولا يخاف منه ولا فرق بين ان يشي الله او لا يشييه ومات انما كبر
 لما انه اذا اكتسى نجاسة الترع وان كان لا يخاف الهلاك وهو مذنب حيفة
 رضي الله عنه وهو وجه شاذ لنا وان خاف من الترع الهلاك او ما في معناه لم يجب
 الترع على الصحيح واذا اوجبت الترع فمات قبله لم يزرع على الصحيح المضمون سواء
 بالالم او قبل ان يستتر لم يزرع قطعاً وعلى الشاذ يجب الترع ويتكسح ومدوا
 اكبرج بالذرة الخس حيا طهته بحيث يحس كذا لو صل بعظم غير نجس الترع حيث يجب ترك

ب

ق

الاصح

ه

عن علي بن المصنف

العظم وكذا الوشق مؤثرا من يديه وجعل فيه دشا وكذا الوشم يده بالعظام
او غيرها فانه يحرم عند العز و...
يمكن الا بالجرح لا يخرج ولا اثم عليه بعد التوبة **فروع** وصل المرأة شعرها
بشعر كبري واستغراد في حرام فطحا لانه يحرم الاستنعاغ بشعره لكرامته لا يترك
شعره وعينه وسوا في مذكر الزوجه وغيرها وانا الشعر الطاهر لغير الاذي
فان لم تكن ذات زوج ولا شيد يحرم الوصل به بل الصبر والثاني ان كان
كانت ذات زوج او شيد فثلاثة اوجه احدها ان وصلت يده جاز والاحرم ان
يحرم مطلقا والثالث لا يرم ولا يكون مطلقا وانا نجح الوجه فان كانت حلية
من الزوج او الشيد او كان اخذها وفصلته بغير اذى فهو حرام وان كان ياديه
لجائز على المذهب وقيل جاز ان كان لواصل وانا الاحتياط بالسواد وتطريف الاصابع
فاحتقن بالتحير فان اتمام الحرم ويقرب منه تحجيد الشعر ولا يستر بصفه الطر
وتسوية الاصداغ والخلق الاصحاب القول باستحبابا بحضاب باكتنا لها بكل
حائب ومعنى ان تكون هذه الامور على تفصيل يدرس في فصل من الاحكام ان
ما الله تعالى وانا الوشم حرام مطلقا والوشر وموتح يد طرف الاستان وتر
كالوصل بشعر طاهر **فروع** ويجوز ان يكون نائلا في بدن المصلي وتوجه حته
وفوقه وجوانبه طاهر اقلو وتحت يمينه في صلاته حرام او مستحب يحسن نطق
مطلته ولو صلى على ساطع تحت نجاسة او على طرفه نجاسة او على سريره نجاسة
لم يضر سوا ذلك كجركه ام لا ولو جسد الضمير فاستبه تحريك المتزين وان
استبه مكان من بيت او ساطع لم يجز التحريك في الاصح والثاني يجوز كما لو استبه
ذلك في الصحرا ولو كان نائلا بدينه وشبابه طاهرا وما يجاد صدق او بطنه او
شيئا من يديه في سجوده او غيره ما صحت صلاته بل الاصح ولو بسطه على النجاسة
ثوابه لم يل السج واصل عليه فان حصلت نجاسته النجاسة من الفرج بطلت صلاته
وان لم تحصل وحصلت الحاراه فبطل الوجهين **فروع** في مواطن ورد
الشرع بالنهي عن الصلاة فيها اخذها الرأيه والمحرز والنهي فيها لنجاسة الوضوء
فلو فرش عليه ثوبا او ساطعا طاهرا صح صلاته ولكن يكره بسبب النجاسة حته الثاني

فلاعة

ثالثة الطريق وللمني عنها معنيان احدهما غلبة الخبائث والثاني اشتغال القلب
بغيرها فان قلنا بالاول جازي جواز الطهر بالبراري فان قلنا بالثاني فلا وجوب
صحت الصلاة في الشوارع مع غلبه النجاسة القولان المقدمان باب الاجابة لقنا
الاصل والظاهر فان محامدا فافانني للتزيم والاقطاع فلو بسط ثوبا طاهرا
صحت الصلاة فطحا وسقي الكراهة لشغل القلب الثالث بطن الوادي والنهي عنه
للموفا لتأنيب المشوع بسبب سبيل توقع فان لم يتوقع سبيل فحتم ان يقال لا كراهة
الكراهة لطلق النهي **فروع** اتبع الراعي الغزاة وان اتمام الحرم انما بالنهي
عن الصلاة في بطون الاودية مطلقا ولم يحرر في صلاته ولا حديث الذي خافه
ذكر الموطأ السبعة ليس فيه الوادي بل فيه المقعر بك لا يمينه ولم يصب من ذلك الوادي
وصف المقعر والحديث من اصله ضعيف ضعفة الترمذي وغيره وانا الصواب
ما ذكره الشافعي رضي الله عنه فانه كره الصلاة في وادي حرم وهو الذي نام فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومنعه عن الصبح حتى قامت وقامت اجروا بنا من هذا الوادي
وصلى خارجه والله اعلم الرابع احكام ميل سبب النهي عنه كره النجاسة والوضوء
وقيل انه ما وكي الشايطر والسيد جازان فان قلنا بالسبب الاول لم يكن والآخر
وهو الاصح وتصح الصلاة بكلاهما على المسح والحمام اذا حكم بطهارة الخامس
ظهر الكعبة وسبق تفصيله باب الاستقبالات الستاد من اعطان الابل وفشع
الشافعي رضي الله عنه بالمواضع التي يحل فيها الابل الشاربة ليسرب غيرها فاذا احتج
سبقت ان في اعطان الابل ولا يكره في مزاج الغنم ومواساها لابل وقد يتصور
في الغنم مثل عطر الابل وحمله حكم من اجزاء حكم سادى الابل لا حكم عطرها لكن
الكراهة في العطر شد ومشي صلي في العطر والمزاج وموتح بالبول والبرر وغيره
لم تصح صلاته والاصح مع اقوالهما في الكراهة الستاد المقعر وشك الصلاة فيها
بكلاهما ثم اذا كانت غير مبوشة او بسطه على طاهر اصبحت صلاته وان علم ان
بوضع صلاته مبوشة لم تصح وان شك في نفسه صحت الصلاة ولا يكره استقبالات
القبلة الصلاة القيسر الثاني النجاسة الواقعة في طه الغنم ومواساها
الاول الثاني على محل النجاسة الاستقبالات بعد الحجر بانه منع نجاسته فلو لا في

من

دي

الصلاة

ما قلنا من ان لوجله مصلية على الاصح وتجرى الوجها فيهما اذا اكل
 من ثوبه نجاسة معفو عنها او يقرب منها الوجها فيهما لو عرف وتلوت محل الجوع
 غيبه لكان الاصح من القبول لغير الاحتراز على كل حال ولو اكل حيوانا لا نجاسة عليه
 صحت صلاته فان جرح من فم الخارج فوجها الاصح عند اناس كرمي والمقطوع به
 في التمسك لا يصح صلاته والاصح عند الغزالي صحتها **قلت** الاول الاصح
 والله اعلم ولو وقع هذا الحيوان في الماء قليل او ما يجرى خارج حيا لم ينجسه على
 الاصح للمشقة في صيانة الماء والمنايع ولو اكل من صفة ما رخصه هادما وظاهرا
 ظاهرا او حل عنقودا استباح بطر حيا حتى لا يشرح على ظاهرها لم تصح صلاته
 على الاصح وتجرى الوجها في كل استباح خلقي ولو اكل فاردية معتمدة الزاوية
 او نحو وفيها نجاسة لم تصح صلاته على الاصح ولو صمها عرقه بطلت صلاته قطعا
 ولو صمها بشيء قبل ان ياكلها لم يضر وتبطل كخرقة ولو اكل حيوانا مذنوحا بعد
 الدم وعين عن موضع الذبح لم تصح قطعا الضرب الثاني طير الشوارع وقارن تعليم
 نجاسته وتأن بطنها وتأن لا يعلمها ولا يطنها فاننا اشلنا لاضر والمطون فيلحق
 السابقان في باب الاحتياط والخبر يفي عن قليل دور كثير والقليل ما يتعد الى اكثر
 مينة والرجوع فيه الى المادة ويختلف الوقت وموضع من البدن وذكر الامة
 له تقريرا فقالوا التليل بالانسيب سقطة او تقع اوقلة تحفظ فان نسب كثير
 ولو اصاب اسفل الحف والنفال نجاسة فذلك بالارض حتى يمشى او هافيه
 صحة صلاته فيه قولان الجديد الاظهر الاصح مطلقا والتقديم تصح بشرط
 اخذها ان يكون للنجاسة جرم يلقبوه انا البوك ونحوه فلا يكره ذلك في الحف
 والثاني ان يدلك في خباب الجفاف وما دام رطبا لا يكره ذلك في قطع الثالث
 ان يكون حصول النجاسة بالشيء غير متقد ولو تعمد بطبخ الحف بها وجب التمسك
 قطعا والقولان جاريان فيما اصاب اسفل الحف والطرفه من طير الشوارع المستعير
 النجاسة الكثير لا يفي عنه وما يراى النجاسات الغالبة في الطرق كالزواجر وعين
 الضرب الثالث دم البراغيت يفي عن قليل في الثوب والبدن وحسين وجها
 المعفو وجها في الدم القار والبوصر وما اشبه ذلك في وشم الذباب موبوء

حل

قد تم تصحيح قطعها على ما ينظر
 لما في ما يملك من النجاسة
 وغيره

صاحبه

الذي

الخيار

دور الخمار ولو كان قليلا لم يضر وانتشر المنيح بسببه فقل الجهر في سبب التليل الكبر
 خلاف تليل ثوب قديم قد كسنا روي قد كسنا روي الكبر وعمل الجهر روي
 الكبر يظهر للتأخر من غير مل وامان طيب والقليل نادونه واصحهما الرجوع
 العادة فيما يقع المنيح به غالباً ويعسر الاحتراز عنه فقليل فقليل الاول لا يختلف
 ذلك باختلاف الاوقات والبلاد وعلى الثاني وجها انهما ستر الوسط المعتد
 ولا يعتبر من الاوقات والبلاد ما يندر ذلك فيه او سفاخر واصحهما يختلف باختلاف
 الاوقات والبلاد ويجتهد المصل هل هو قليل ام كثير فان شك فيه احتمل ان لا ينام
 الكرمي رحمه الله تعالى ارحمهما ومو الذي يطبخ به الغزالي ان له حكم القليل والثاني
 له حكم الكثير الضرب الرابع دم البزات وتيجها وصديها الدم البراغيت بمعنى قليل
 قطعا وعين جرم على الاصح ولو عسر من خرج ما فيها عني عنه الاصح ولو اصابه دم
 عين من ادمي او بهيمة او غيرها فان كان رقيقا فاعفوا وان كان ثانيا فقليل فقليل وقيل وجها
 اظهرهما القنوق ولو اصابه شيء من دم نفسه لا من البزات بل من الدسائيل والدم
 وموضع الفصد والحجامة فوجها انهما وموقعه يلام الاثر انهما دم البزات والثاني
 وهو الاول والخلاف القاضي ابن حجر والشيخ ابو محمد وانام الكرمي انه لا يفتقر الى
 بل ان كانت مما يندوم مثلها غاليا في دم الاستحاضة وسنوجها في باب الحيض وان كان
 مما لا يندوم غالبا فقليل الاجنبي يعني عن شريح وقليل الخياط **قلت** الاصح
 ان يندوم البزات والله اعلم وحكم القنوق والمقدح حكم الدم جميع ما ذكرناه وانما الفروح
 والقنابات ثانيا كان له رايه كرمية فهو جرح الاطراف انهما القطع بالظن والظن
 على قولين **قلت** المذهب طهارة والله اعلم الضرب الخامس اذ اصله على ثوبه
 او يذبه او موضع صلاته نجاسة غيره معفو عنها ولا يدرى فان لم يكن عليها وحت الاغدا
 على الاظهر وان علمها ثم سبها وحت قطعا وقيل على القولين اذا اوجنا الاعادة وحت
 اعادة كل صلاة يتقرب منه صلاته مع النجاسة وان احتمل انها حدثت بعد ما صلى فلا شيء
 الضرب السادس في انواع متفرقة منها النجاسة التي تستحقها النجاسة وسلس الثوب
 ومنها اذا كان على جرحه دم كثير خاف من ان يذبه ومنها اذا تلطخ بسلامة الدم صلاة
 شدة الحوق ومنها الشعر الذي يثقب ولا يخلو عنه ثوبه ودمه وحكمه دم البزات

القليل

القول

ي

ب

ح

ي

ما

عنه

ومنها القدر الذي لا يدركه الطرف من البول والحبر وغير الدم وفيه ثلاث تعلقات اول
 كتاب الطهارة **فصل** في اذكار طهارة دم كبرياء الله تعالى عنه وخلق
 من غسله صلى الله عليه وسلم وجبت الاغادة على الصحيح الجديد لا ظهر والله اعلم الشرط الخامس
 ستر العورة ويجب ستر الصلاة في غير الخلوة وفي الخلوة ايضا على الاصح وهو شرط لصحة
 الصلاة في الخلوة وغيرها فان تركه مع القدرة بطلت **فصل** في اذكار طهارة دم كبرياء الله تعالى عنه وخلق
 علم بعد الفراغ انه كان فيها خرق بين منه العورة وجبت اغادة الصلاة على المذموم
 كان علمها فاستبرأ لم يكن علمها وموشيه بمن علم الجاسة بعد الفراغ فلا احتلاد
 الحرق بعد السلام فلا اغادة قطعاً وجوز شفاء العورة في الخلوة في غير الصلاة للحاجة
 والله اعلم وعمرة الرجل اذا كان او عبداً ما يبر السرة والركبة على الصحيح وجه السرة
 عورة وجه الركبة عورة دون السرة وجه شاة من كراهة الاصطحاب في عورة
 الرجل القبلي الذي يرفع **فصل** وكذا وجهه ضعيف مشهور ان السرة عورة
 دون الركبة والله اعلم وانما المرأة فان كانت حرة فجميع بدنها عورة الا الوجه والكفين
 ظهرهما وبطنهما الى الكوع ولثان ذلك وقيل وجهه ان باطن قدميها ليس بعورة وقيل
 المن ليس القدمان بعورة وان كانت امه او مكاتبه او مستولدة او مدبرة او بعضنا
 رقيقاً فغيرها ثلاثة اوجه اصحاب عورتها عورة الرجل والثاني عورة الحرة الاراسية
 فانه ليس بعورة والثالث ما يشك في حال طهرتها وبصرها كالرأس والرقبة واليدين
 وطرف الشاة ليس بعورة وما عداه عورة وانما الخنثى المشكك فان كان رقيقاً فلهما عورة
 الامة كعورة الرجل فلا يلزمه ان يستر الاماير السرة والركبة وان كان خراً او رقيقاً
 وقلنا عورة الامة اكثر من عورة الرجل وجبت الريادة على عورة الرجل ايضا لاحتيا
 الانوثة فلو خالف فلم يستر الاماير السرة والركبة فهل يصح صلاته وجهان **فصل**
 اصحابنا لا يصح ان يستر شرط وشك كناية في حصوله والله اعلم **فصل** في صفة
 السرة والستر يجب ستر العورة بما يحجب بين الناظر والبشر ولا يفي الثوب الرقيق الذي
 يشاهد من وراه سواء البش واللبس الذي يشاهد من وراه سواء
 البش واللبس ولا الغليظ المماثل لللبس الذي يظهر بقصر العورة وجهه ولو ستر
 اللون ووصف حجم البش فلا بأس ولو وقف في ناصب لم يصح صلاته الا اذا غلب الخضر

فصل

للبش واللبس الغليظ الغنيمة ومنعت الخضر روية لون البش حتى صلاته ولو صلى
 في ناصب صح على الاصح وضوء الصلاة في الماء ان يتمكن من الركوع والسجود او يصلي
 على جبانة ولو طهر عورته فاستتر اللون اجزاء على الصحيح الذي قطع به الجماهير سواء
 وجد ثوباً ام لا وعلى هذا الوجه لا يحد ثوباً ويحد وامه الطاهر وجب على الاصح وانما
 صفة السرة فثالث الاصحاب السرة تعتبر من فوق ومن الجوانب ولا يعتبر من اسفل الا
 والارواح لو صلى في غير موضع السرة واللبس وكان على طرف سطح يتر عورته من نظره اليه
 من اسفل جاز ذلك اقله الاصحاب وتوقف وضوء السطح امام الكعبين والشاة ولو
 صلى في موضع واسع يجب ستر عورته من الاعلى في الركوع او السجود او غيرهما من اجزاء
 الصلاة لا تقع صلاته وطريقه ان يرضيه او يشد وسطه او يستر موضع الكعبين
 الغنيمة على غنيمة او نحو ذلك وكذا البول يجب واسع يجب ان كان صدر العنبر او ديك
 او طوطى خرج من صدره او من ثوبه من ثوبه او من ثوبه ولو كان الحبيب ستر
 منه العورة في الركوع والسجود لكن يمنع منها كعبته او شعر راسه حتى صلاته
 الاصح كما لو كان في ازاره تقبض عليه الثوب بيده فلو ستر التقبض فغلب الوجه **فصل**
 ولو كان التيمم حيث يظهر منه العورة عند الركوع ولا يظهر عند القيام فقل تنعكته
 ثم اذا رجع سطل ام لا سجد اصلاً فيه هذا الوجهان فائدة الخلاف فيما لو اقتدبه غير
 قبل الركوع وفيما لو اقتدبه على غنيمة قبل الركوع واعلم انه في الشاة ان شال المستور
 اشبال لبس الثوب والجلد والناظرين كالطين فانما القسطاط الضيق ونحوه فلا عبرة
 لانه لا يبعد مشتتاً عليه ولو وقف في حجب صلى على جبانة فان كان واسع الرأس
 يظهر منه العورة لم يجز وان كان ضيق الرأس فقال في التيمم يجوز ومنهم من قال لا يجوز
فصل الاصح الجواز ولو خضر في الارض خضره ووقف فيها صلاة كذا
 ان رد التراب بحيث ستر العورة جاز والا فكاك في لو ستر جراح رية منه لون البش
 لم يصح والله اعلم **فصل** في المجد المصلي ما يستر العورة صلى غارياً وقفاً
 على ارباب التيمم حيينه صلاته والقضاء ولو خضر من الغزاة فلم يضر ان يصلوا جماعة ويقف
 اناسهم وسطهم جماعة النساء ومن يستر الغزاة جماعة ايم الاولى ان يصلوا افراداً
 فوالقديم الافراد افضل والجديد الجماعة افضل **فصل** هكذا جاز

يل

ينبغي

ن

عن الجدي والمختار احكامه المحققون عن اجدان الجماعة والانفراد سوا وصون المسئلة
 اذا كانوا حيث يتاح نظر بعضهم الي بعض فلو كانوا عجميا او في ظلمة استحب لهم الجماعة لا
 خلاف والله اعلم ولو كان فيهم ليس اسمهم وقفا خليفه صفا واحدا فان خالفوا امامهم
 واقترابه الاشرار كانوا واجتمع رجالك ويسلم يصلا ومعا لا في صفت ولا في صفت
 بل يصلي الرجال ويكون النساء خاليات كلهم مستدبرك القبلة ثم يصلي النساء وحدهن
 الرجال خلفهن مستدبرين **فروع** اذا وجد المصلي ما يستدبره في غير العورة لزمه
 المكن بالاختلاف فان كان الوجود في السويين بينهما ولا تعدك الي غيرهما فان كان
 في احداهما فقط فتلاثة اوجه الصحيح المشهور انه يستدبر القبلة رجلا كان او امرأة
 والثاني الدبر والثالث تخير **قالت** ولنا وجه ذكره القاضي حين ان المرأة
 تستدبر القبلة والرجل الدبر والله اعلم اما الخشيش المشكل فان وجد ما يستدبره
 ودبره ستر وان لم يجد الا ما يستدبره واجدا وقلنا يستدبر القبلة متى ما كان في السويين
 ان يستدبره الرجال ان كان منها امرأة والى النساء ان كانا رجلا ثم ناذركناه من تنكر
 السويين او امة او امة على الفخذ وغيره ومن تقدم احد السويين على الآخر لم يوجب له الاستدبار
 ام على الاشتراط فيه وجهان اصحهما الثاني وهو مقتضى كلام الاكثرين **فروع**
 لو كانت امة يصلي مشوفة الراس ففتحت بالاختلاف الصلاة فان لم تتدبر على السرة
 في صلاتها كالعاجز فان كانت قاذرة على السرة ولم تستدبر راسا عليه او لم تستدبر العنق
 حتى فرغت من الصلاة ففي وجوب الاعادة القولين فمن صلا بالجاسية جاهلا وقيل
 قطعاً وان علمت السرة والعنق فان كان الحمار قريبا فطرخته على راسها او طرخته عن
 مصنت صلاتها وان كان بعيدا واحتاجت اليه الى ان يفتد من مضي مده في التكشيف
 ففيه القولان سابقا حدث فان قلنا بالقديم انها بتي فلها السعي طلب السرة في السرة
 في طلب الماء وان وقفت حتى انتهت بنظران وصلها في المدة التي كانت تصله لو سعت فلا
 بأس وان زادت فوجهان الاصح لا يجوز وتطل صلاتها وينبغي ان يطرح هذا الخلاف
 في طلب الماء عند سبق الحدث وان لم يذكره هناك ولودخل الحمار في الصلاة
 ثم وجد الشاة في ظلالها كما ناذركناه في الامنة بقنوقه واجبه للسنة
قالت اذا كانت السرة قريبة الا انه لا يكره ان يراها الا باستدبر القبلة

بطل

بطل صلاتها اذا لم ينالها غيرهما قاله في الشامل ولو قال لا يثبت اصلية صلاة
 صحيحة فان حرقت قبلها فصلت كاشقة الراس عاجز صحت وعنت او قاذرة صحت
 ولا يعتق للدور والله اعلم **فروع** في سبيل مشورة ليس العاري اذا التوب
 من تالكة فخر اقلو ومبه لهم يكره قبوله على الصحيح وشا وجه يكره قبوله والصلا
 فيه ثم له رده على التوب فخر اقلو وجه يكره قبوله وليس له الرد ولو اذاع له ربه
 قبولها فان لم يقبل وصلى عريانا لم يصح صلاته **قالت** ولنا وجه شاذ انه
 لا يجب قبول العارية والله اعلم ولو باعة او اجرة فوجب المأوى وقد ذكرناه في التيمم
 التوب كافر ابرئ من التوب فلو احتاج الى شرا التوب والمأوى لم يتعدرا لاجل التوب
 ولو ادعى شوبه لادى السابري في ذلك الموضع فالمرأة اولى من الخشيش والحشيش اولى من
 الرجل واذا لم يجد الا التوب نجسا ولم يجد ما يفسله فقولان اظهرهما يصلي عليه لا عا
 والثاني يصلي فيه ويجب الاعادة ولو لم يجد الا التوب جبر فلا يصح انه يصلي فيه لانه يناج
 للناحية **قالت** ويجلسه لستر العورة عن الابصار بالاختلاف وكذلك يجب
 لستر التوب الخشيش لستر عورتها في الخلوة اذا اوجسنا السرة فيها والله اعلم **فروع**
 الرجاء احسن باجده من شابه ويتعمد ويتقصر ويرتد فان اقتصر على ثوبين فالافضل
 قميم وردا او قميم وسراويل فان اقتصر واحد فالقبض اولى ثم الارزاق ثم السراويل
 ثم التوب الواحدة فان كان واسعا الخشيش وخالف في طرفيه فان كان ضيقا عتده ثوبا
 شرا ويجعل على عاتقه شيئا ويستحب ان يصلي المرأة في قميم ساج وخمار وتجد طبا
 كثيرا فوق شياها تحا في عورتها ولا يمين حجم اعضائها **قالت** لو لم يجد العاري
 الا التوب الغير حرم عليه لسهه بان يصلي عاريا ولا يغيره ولو لم يجد سرة ووجد خشيشا
 يمكنه على سرة منه لزمه ذلك ولو كان مجوسا في موضع نجس ومعه ثوب لا يكره العورة
 وسر الخجاسة فقولان اظهرهما يسط على الخجاسة ويصلي عاريا ولا اعادة والثاني
 يصلي فيه على الخجاسة ويغيره ولو كان معه ثوب فالتكئة او خرقة بعد دخول الوقت
 لغير حاجة عصى ويصلي عاريا في الاعادة الوجهان فمن اراد في الوقت سترها
 بالتيمم ويكره ان يصلي في ثوب فيه منورة ويكره ان يصلي الرجل متلما والمرأة متقبعة وان
 يغطي فله الا ان يتأدب فان السنة حينئذ ان يصنع يده على راسه ويكره ان يشتمل الصفا

وان شئت استقام اليهودي فالصمان على يده بالتوب ثم رفع طرفه على عاتق
 الابر واستقام اليهودي ذلك الاله لا رفع يديه طرفيه وقيل مما معني بالبر
 بعد الثاني والله اعلم الشرط السادس السكوت عن الكلام للمتكلم في الصلاة فلا
 اخذ مما بعد في نظر ان يطوف كحرف واحد لم يتطلم صلاة الا اذا كان معها كونه
 ق ش فانه يتطلم وان نطق بحرفين لم يتطلم لان الكلام منزه وعينه ولو
 نطق بحرف واحد بعده فالاصح الكلام الثاني والثالث قاله الامام الحارث
 ان استمع بصوت عقل لا يقع صورة المدغم يتطلم وان اتبعه بحقيقة المدغم يتطلم
 الترخي اوجه اصحها وبه قطع الجمهور انه ان كان منه حرفان يتطلم صلاة والا فلا
 والثاني لا يتطلم وان كان حرفان وحكي هذا عن نصر الشافعي رضي الله عنه والثاني
 ان كان فيه مطبقا لم يتطلم وان فتحه وبار حرفان يتطلم والا فلا وحيث اطلقوا ذلك
 اذا كان غير حرفان كان مغلويا فلا بأس ولو قدرت القراءة الا بالالتخفيف والتخفيف
 وهو معذور وان امكنت القراءة وتعدرا جهر الا بالتخفيف فليس بعدد الاصح ولو تخفف
 الامام وطهر منه حرفان فقل للمؤمن ان يدوم على متابعتها وحيث انصهرت الار
 الاصل بقا العبادة والطهارة معذور وانما الصلوات والبكاء والنوح والاب
 فان يار منه حرفان يتطلم والا فلا وسواء بكاء للذي اول الاخرة الخاتم الثاني الامام
 بعدد فمن سقلسانه الى الكلام من غير قصد او غلبة الضحك او السعال فبما زينة
 حرفان او تكلم ناسيا او ظاهرا تحريم الكلام فان كان ذلك سببا لم يتطلم صلاة
 وان كان يتطلم على الاصح والرجوع في القلة والكثرة الى العرف والجمهور تحريم الكلام
 انما هو عند شق حق قريب العهد بالاسلام فان طالت عمدة تطلم صلاته لتقصير
 التعلم ولو علم تحريم الكلام ولم يعلم انه يتطلم الصلاة لم يكره عذرا ولو جهل تور
 التخفيف مبطلا فهو معذور الاصح تخفيفا حكمه على العوام ولو علم ان حشر الكلام
 محرم ولم يعلم ان شأني به محرم فهو معذور الاصح ولو علم ان الكلام محرم لم يكره
 اظهر مما يتطلم لندور في الواج ان يصلي بلا وضوء او قاعدا فانه يجب الاتياده قطعاً
 ولو تكلم لمصلحة الصلاة بان قام الامام في موضع التعمد فقات للمؤمن ان يتطلم
 صلاة ولو لم يكره فان طريقة السبيل ولو شرف انسان على الهلاك فاطرد الله

وتنبيه

الطاهرة

عنه ولم يحك ذلك الا بالكلام ويتطلم صلاة على الاصح ولو خاطب النبي صلى الله
 عليه وسلم في عمن مصلينا زينه الجواب بالنطق بالحال ولا يتطلم صلاة ولو قال
 امين خول النار بطلت صلاته على الصحيح **فروع** متى اب الرجل المصلي سبب رصده
 صلاته بان راى اعمى يقع يدا واستاذن انسان في الدخول او اذا اعلام غيره قال سنة
 ان يتخفى والمرأة تصفق بجميع ذلك والتصفيق ان تضرب بطنها اليمنى ظهرها اليسرى
 وقيل تضرب يداها اليمنى بطنها اليسرى وقيل تضرب اصبعي يدها اليمنى بطنها اليسرى
 والمعاني متقاربة والاول اشهر وينبغي ان تضرب بطنك على بطنك فان فعلت
 ذلك على وجه التعبد بطلت صلاتها لما فات **فروع** الكلام المطالب عند العلم
 موسى القران والدرك والدعاء وما في معناها فلو ان شئ من نظم القران بقصد القراءة
 او القراءة مع شئ اخر تنبيه الامام وغيره او النسخ على زرار عليه او تميم ليس بقوله كما
 يستاذن في الدخول اذ طولها بسلام امين او يقول يا حيي هذا الكتاب بقوة ومناشئة
 ذلك لم يتطلم صلاة سواء كان قد انتهى في قرائته الى تلك الآية او انشأ قرائتها حينئذ
 وجه شاذ انه اذا قصد مع القراءة شيئا اخر بطلت صلاته ولو قصد الاقحام والالام
 فقط بطلت صلاته بالالام ولو اني كلمات لا توجد في القران فانظرها ونوجد مقرراتها
 لقوله يا ابراهيم سلام لم يتطلم صلاة ولم يكن لها حكم القران بحال وانما الالام والسيح
 والادعية بالقرية فلا تضربوا المسنون وغيره لكن ما فيه خطاب مخلوق غير
 النبي صلى الله عليه وسلم بجه اجتنابه فلو سلم على انسان ورد عليه السلام بلفظ الخطأ بطلت
 صلاته ورد السلام بالاشارة يديه او راسه ولو قال عليه السلام لم يضرب ولو قال لا
 يرجه العلم يضرب ولو قال برك الله بطلت في المشهور **فروع** السلوك السليم
 الصلاة لا يضرب بحال وكذا الكبر عتدا اذا كان بعد ريان شئ شيئا فسكت ليتذكره على
 المذهب وكذا ان سكت لغيره على الاصح ولو سكت في راسيا او لسانه لم يبطل وطهر
 اخذنا القطع بانه لا يضرب الثاني في الوجدان واعلم ان اشارة الاخر من المذهب بالنطق
 في السبع من العقود ولا يتطلم في الصلاة على الصحيح الشرط السابع العف عن الاغالي
 الكثر اعلم ان العف عن الاغالي ضار بالزاد كما من جنسها والثاني ليس من جنسها
 فالاول اذا افعل ناسيا لا يتطلم صلاته من زاد كونه او سجودا او ركعة فان تعذر

وليس سبب

طبر

سواء قل أم كثر وأما الثاني فانتقوا هل ان الكبر منه يبطل الصلاة والقليل لا يبطل
في ضبط القليل والكبر وجه اخذها القليل لا يسع زمانه فكل فعل
ما يسعها والثاني كل الاحتياج فيه كذا يدبر في العمامة وحل الشوكة
الذي ذلك فقليل وما احتياج كذا في العمامة وعقد الارزاق والشراويل وغيرها الثالث القليل
الناظر ما لا ينظر اليه ان فاعله ليس الصلاة ولا كبره ما ينظر فيه ليس فيها وصغف هذا بان من
راه كمال صيا او يقتل حية او عقربا فيجوز ان يبطل الصلاة وهذا لا يضر قطعا والربع
ومواضع وقول الاثر ان الرجوع فيه الى العادة فلا يضر ما بعده الناس قليلا
كالاشارة برد السلام وخلع النعل وليس التثنية خفيف وزر وخود لك ثم قالوا الفعل
الواحدة كالضربة والخطوة قليل قطعا والثالث شير قطعا والاحتشاش من القليل
الاصح ثم اجمعوا على ان الكبر انما يبطل اذا اتوا اليه فان يفرق بان خطي خطو ثم بعد ذلك
خطي اخري او خطوتين ثم خطوتين بينهما من وقتنا انهما قليل وكره ذلك من كثرة
لم يضر قطعا وهذا التفرق ان بعد الثاني منقطع عن الاول وقا في التهديد عند ان يكون
بينهما قدر ربع ثم المراد بالفعل الواحدة التي لا تبطل ما لم يقاسر فان اوطت بالوجه
الفاحشة ابطت قطعا وكذا قولهم الثلاث المتواليه يبطل ارادوا الخطوات
ونحوها فاما الحركات الخفيفة كتحريك الاصابع في مسحة او حكة او عقد وحل
فالاصح انها لا تضر وان اذرت متواليه والثاني يبطل تغيرها ونظر الشافعي رضي الله
عنه انه لو كان بعد الايات بسلامته باليد لم تبطل ولكن الاولى تركه وجميع ما ذكرنا
اذ اقمنا الفعل الكبر فاما اذا فعلنا شيئا فالمدى الذي قطع به الجمهور والناس
كالغامد وقيل فيه الوجهان في كلام الناسي وقيل اوله والآخر لا يوتر وما زاد وتري
في السرف فعل الوجهين هذا كله حكم الفعل بما غير شدة الخوف انما فيها فيجوز الكبر
والعدو والحاجة وغير الحاجة كلام يأتي بها ان شاء الله تعالى ولو قرأ القرآن من
المصحف الصلاة يضر بالحديث لك اذا لم يحفظ الفاتحة كما سبق ولو قلب الاوراق
احيانا لم يضر ولو نظر في كتاب غير القرآن ورد ما فيه نفسه لم تبطل صلاته ولنا
وجه اخر حديث النفس اذا كثر ابطال الصلاة وموشاة **سنة** يستحب المصلي
ان يكون يديه مستقرتين من جوارب او سارية او غيرهما ويدونهما بحيث لا يرد ما بينهما

عنه

عنه الله ادفع وان كان يجر اغتر عَصًا ونحوها اوجع شيئا من رجليه او متاعه **قوله**
موضع الرجل فان لم يجد شيئا شاخصا خط يديه خطا او سبط مصل وقال اما ثم
الحرمين والغزالي اجمع بخط والصواب ما اطبق عليه الجمهور وهو الاضيق بالخط كما
اذا استقبل شيئا شاخصا **قوله** وقا جماعة في الاحتياط بالخط قولان
للشافعي رضي الله عنه قال في القدرين وسنن حرمله سجد ونقاه في البويطي لا يضر في ذلك
الوارد به وصغفه واختلفت فيه الخط فبطل جعل مثل الجلال وقيل يرد طول الى جهة
القبلة وقيل يرد يمينه وشماله لا في السجدة استحبنا بالخط طولاً والله اعلم ثم اذا صلى
الى استرة منع عين من المروءية ومن السجدة وهذا السجدة ان يمد يديه وبين الخط
على الصحيح وتكون الجمهور كالعصا ومن موانع كبره او تزيده وجهان الصحيح كبره
والمسكن ان يرفعه ويضربه المروءي الى التل ولولم يكن كبره او كانت وتباعد
منها فالاصح انه ليس له الدفع لتقصيره **قوله** ولا يحرم حينئذ المروءي
بكره لكن الاولى تركه والله اعلم ولو وضد الدافل فرجة في الصفا الاول فله ان يترك
بين يديه الشرف الثلث ويقف فيها لتقصير احتجاب الثاني رتبه فان اتمام الحركتين
عن المروء والامر بالدفع اذا وضد المار سبلا سواء فان لم يجد وضد حرم الناس فلا يضر
عن المروء ولا يشرع الدفع وتابع الغزالي اتمام الحركتين على هذا هو مشكل ففي الحديث
الصحيح البخاري خلافة والتمسك لا يحاط بسانته عن تبيين المنع بما اذا وضد سبلا
قوله الثواب انه لا فرق في وجود السبل وعدمه في حديث البخاري مرفوع
المنع ولم يرد شيئا خلافة ولا في المذمة لغيره لا تمام ما يخالفه قال امام الحرم
اصحابنا ولا يبطل الصلاة بمرور شيء بين يديه المصلي سواء رجل او امرأة او كلب
او حمار او غير ذلك واذا صلى الى استرة فاستنه ان يحمله ما يلبس ليمسه او شماله
ولا يصد لها والله اعلم الشرط الثامن الاستسكان عن الاكل فلو اكل شيئا ولو قال بطلت
صلاته ووجه لا تبطل القليل وهو غلط ولو كان من اسنانه شيئا فالتامه او نزلت
خناقة من راسه فالتامه عدا بطلت صلاته فلو اكل مغلو با بان جري الربوبيا في
الطعام او نزلت الخناقة فلم يمكها استسكانا لم تبطل وان كان ناسيا او جاهلا
بالشرع فان قل لم تبطل وان نزلت بطلت على الاصح ونظر الشافعي والقائل بالعرف ولو

وصل شي جوده بغير مضيق وانما اعان وضع فيه شرك فذابت تركت ليا جوده بطلت
 صلاته على الاصح فقال هذا تبطل كلها بطل الصوم واعلم ان المضيق وصلة فعل بطل
 الكبرية وان لم يصل شي الجوده حتى لو كان بمضيق على بطلت صلاته وان لم مضيقه
 وكان جديداً يذوب فهو كالشرك وان كان مستعملاً لم تبطل صلاته كما لو اسدل
 اقامه **فصل** في الحديث المكث في السجده **قلت** وكذا النوم بالارامه
 والله اعلم وتقدم حكم مكث الحجب والكافير وعيوبهما وهذا في حق المسلم اما الكافر فلا
 يمكن من دخوله حرم مكة بحال سواء مساجدة وغيرها وله دخول مساجد غير الحرم
 وليس له دخولها بغير اذن على الصحيح فان فعل غير ذلك في التهديد فلو طهره الحاكم
 للحاكم بللذمي دخوله للحاجه بغير اذن وتترك طوسه منزله اذنه واذا استاد
 ليوم او اكل فيمنع ان يورد زيله وان استادن لسماع قرار او علم اذله رجا اسلامه
 هذا كله اذا لم يكن حنياً فان كان فقل يمنع من المكث وجهان اهمهما لا يمنع والكافير الكافر
 تمنع حيث تمنع المسلم وكذا الصبيان والمجانين ممنعون من دخوله **قلت**
 ولا يمنع الحجب والكافير من دخول المصل الذي ليس بمسجد بل المذهب وذكر الداريني
 في باب صلاة العيد في تحريره وجهان واخرهما في منع الكافر منه بغير اذن وقد ذكر
 جلاء من الفوائد المتعلقة بالمسجد في باب ما يوجب الفصل من شرح المذهب وانا اشد
 الى احرف من بعضها فيمكن نشر المسجد واتحاد الشرائع له ولا بأس باغلافة في غير وقت
 الصلاة والبقا في المسجد خطيب فان ظان فبصق ففقد ركنه الذي وهما ركنه دفنه
 غير ماله المسجد وترابه ولو مسح بيده او غيرها كان افضل ويكره لمن اد ثوبا او بصلاً
 او غيرها مما مثله راي كرمته دخول المسجد بلا ضرر من ماله يذم بركه ويكره غرس
 الشجر فيه فان غرس قطع لانما قال الصنم ويكره حفرا ليرفيه ويكره عمل الصائغ
 ولا بأس بالاكل والعز فيه والنفوذ المباد الناس فيه ويقدم في دخول المسجد على التيمم
 الخروج اليه يدعوا بالاعوات المشهورة فيه وكما يط المسجد من خارجة حرمة المسجد في
 كل شي والله اعلم **الباب السادس في المسجديات**

التي ليست من صلب الصلاة من ثلاث الاولى سجود الشهر وسنة ليس بواجب والى ذلك
 وفيه في اليوم الواحد
 وفيه في اليوم الواحد

عصبه شيئاً ترك المناثور او ترك المناثور فبقيت ان ترك المناثور فبقيت ان ترك ركن وعنه انما
 الركن فلا يكره عنه السجود الا بد من تركه ثم يقتضي ان كان السجود بعد التذكار وقد لا
 يقتضيه كما سياتي ان شاء الله تعالى وانما غير الركن فاقصروا عنها فالايمان من تقديم
 في اول صفة الصلاة وفي مجبور بالسجود ان ترك واحد منها سبوا قطعاً ولا ان
 تركه عمداً على الاصح وانما غير الايمان من السنن فلا يسجد لتركها مدامو الصحيح المشهور
 المعروف ولنا قولك قد ايم شاذ انه يسجد لتركه مدامو ومسنون ذكره ان او عتلا
 ووجه ان من نسي التسبيح الركوع والسجود سجد وانما المنه فبقيت ان اخذها
 لا تبطل الصلاة بعده كالاتفات والخطن والخطون في الثاني تبطل بعده كالكلام والركو
 الزائد نحو ذلك فالاول لا يقتضي سقوط السجود والثاني يقتضيه اذا لم تبطل الصلاة
 وتولنا اذا لم تبطل احراز غير من الفعل والاكل والكلام فانها تبطل الصلاة
 بعدها وكذا السهوها على الاصح فلا سجود واحراز من الحديث ايضاً فان عمده وسهو
 يبطلان الصلاة ولا يسجد **فصل** في الاعتدال عن الركوع ركعتين في الصلاة الخفيفة
 فلو اطاله عمداً بالشكوت او القنوت او بغيره اخل ليس بركن فثلاثة اوجه اصحها اعتدال باسم
 الكرمين وقطع به صاحب القديب تبطل صلاته الا حيث ورد الشرع بالتطويل بالقنوت
 او في صلاة التسبيح والثاني لا تبطل والثالث ارفقت اعتداله في غير موضعه بطلت
 وان طول بركه اخل بقصر القنوت لم تبطل **قلت** في صحيح مسلم رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم طول الاعتدال جداً فارجح جليله لاجوار اطالته بالذكر
 والله اعلم ولو فتن كما الى من طويلاً في الناحية في الركوع او الجلوس اخل الصلاة او في
 التشديد او بضعه في القيام عمداً لم تبطل صلاته على الاصح وقيل لا تبطل قطعاً ويكره
 الخلاف فيما لو فتنه الى الاعتدال فلم تبطل ان قرأ الفاتحة او بعض السجده فلو اجتمع المعنيان
 فطول الاعتدال الفاتحة او السجده بطلت على الاصح وقيل قطعاً وانما الجلوس من
 السجود في فيه وجهان اهمهما انه ركن قصير وبه قطع الشيخ ابو محمد وصاحبنا في غيرهما
 والثاني لم يلقه ان سرح والجمهور فان لم يبق بعد الفاتحة يطول به وان لم يبق الاول
 ففي طووله عمداً الخلاف المذكور في الاعتدال فاذا قلنا في هذه الصور يبطلان الصلاة
 بعده فلو لم يركبوا سجوداً لسهووا واذ قلنا لا تبطل فها السجود لسهو وجهان

ذكرناه
 او بعضهما

ر

احد ما لا يطلعه واصحهما يسجد ويستتي هذه الفتوة عن قولنا لا يطلعه
 ٢٤٤ سجود يسجد **فصل** والترتيب اجب اركان الصلاة فان تركه عدل بطلت
 مثله وان تركه سهوا لم يعد بما فعله بعد المتروك حتى يأتي بما تركه فان تذكر السهو
 قبل فعل مثل المتروك استغنى عند التذكر بالمتروك وان تذكر بعد فعل مثله ركن
 اخري تمت الرقعة السابقة وانما بينهما هذا اذا عرف غير المتروك وموضعه فان لم
 يعرف اذ بدا في المنكر فأتى بالنافي والاحوال كلها يسجد للسهو الى اذا وجب الاستسنا
 بان ترك ركعا واشكل عينه وجوز ان تكون النية او كنية الاحرام فلا اذا كان المتروك
 هو السلام فانه اذا تذكر قبل طول الفصل سلم ولا حاجة الي سجود السهو ولو تذكر في
 قيام الرقعة الثانية انما ترك سجدة من الاولى فلا بد من الاتيان بها عند تذكر ثم ان
 لم يكن جلس عقب السجدة المنعولة ففعل كنيته السجدة عن قيام ام لا بد ان جلس مطمئنا يسجد
 وجهان اصحهما الثاني فلو كان جلس عقب المنعولة وقصد به الجلسة بين السجدين ثم فعل
 فقام فالمدرك ان كنيته السجود عن قيام وقبله مواعيل الجهر وان قصد الجلسة الاستسنا
 فلا يصح انه كنيته السجود عن قيام وتجزيه جلسة الاستسنا عن الواجب لو جلس في التشهد
 الاخير بظنه الاول فانه مجزيه عن الاجرة والثاني يجلس في الجلوس مطمئنا ولو شك هل
 جلس فهو كما اذا لم يجلس انما اذا تذكر بعد سجدة الرقعة الثانية ترك سجدة من الاولى
 فينظر ان يذكر بعد السجدة معا او في الثانية منهما فقدم بما فعله رقعة الاولى ولغا
 ما بينهما ثم ان كان جلس في الثانية الجلسة بين السجدين او بنية الاستسنا اذا قلنا
 مجزيه عن الواجب فقام بها بالحق الاول ان يجلس او جلس للاستسنا وقلنا لا تجزيه فان
 قلنا لو تذكر في القيام والحالة ما جلس ثم يسجد فتمام الرقعة الاولى ينال بالسجدة الثانية
 وان قلنا منات يسجد عن قيام فقام بها بالسجدة الاولى وسقط هذا الخلاف اذا تذكر
 بعد السجدة الاولى في الرقعة الثانية فان قلنا بالاول فرقعة غير تامة فيسجد سجدة ثم يقوم
 في ركنه الثانية وان قلنا بالثاني فرقعة تامة فيقوم الى ثانية **فصل**
 لو تذكر في طول الرقعة الرابعة انه ترك من صلاة اربع سجرات فله احوال
 خال حسب له ثلاث ركعات الا يجدين وذاك ركنان وذاك ركنان الا سجدة
 فلو جئ من ثنتين من الثالثة وثنيتين من الرابعة صح الركعتان الاولتان وحطت الثالثة

ح

لكن لا سجود فيها ولا فيما بعدها فيسجد بغير نية ثم يقوم ركنه الرابعة هكذا الحكم لو ترك
 سجدة من الاولى وسجدة من الثانية وسجدة من الرابعة وكذا المترك واحدة من الثانية
 وواحدة من الثالثة وثنيتين من الرابعة انما اذا ترك من كل ركنه سجدة فحصل ركعتان
 فتمت الاولى الثانية والثالثة والرابعة ومثله لو ترك ثنتين من الثانية وثنيتين
 الاولى والثالثة او ثنتين من الاولى وواحدة من الثانية والحرث من الثالثة او ثنتين
 من الثانية وواحدة من الثالثة واخرى من الرابعة او ثنتين من الاولى وثنيتين من الثانية
 بعدها غير متو اليقين او واحدة من الاولى وواحدة من الثانية وثنيتين من الثالثة او
 واحدة من الثانية وثنيتين من الثالثة وواحدة من الرابعة فيحصل في كل هذه الصور
 ركعتان ويقوم فيما يري ركعتان انما اذا ترك من الاولى واحدة ومن الثانية ثنتين
 ومن الرابعة ترك ثنتين من ركنه وثنيتين من ركنه غير متو اليقين فحصل ركعتان الا
 سجدة فيسجد هاتمت ياتي ركعتان مذكورة اذا عرف مواضع السجرات فان لم يعرف اذ
 بالاشد فيأتي بسجدة ثم ركعتان وقت الشح ابو محمد يكرهه سجدة ثنتين ثم ركعتان وهو
 غلط شاذ مذكور اذا كان جلس عقب السجرات المنعولة فله ان يقصد الجلوس بين السجدين
 او على قصد جلسة الاستسنا واذا قلنا تجزيه عن الواجب او قلنا ان القيام يقوم مقام
 الجلسة فانما اذا لم يجلس بعض الركعات او لم يجلس غير الرابعة وقلنا بالاصح ان القيام
 لا يفي عن الجلسة فلا يحسب ثابته السجدة المنعولة الى ان يجلس حتى لو تذكر انه ترك من ركنه
 سجدة ولم يجلس الا في الاخرة او جلس بنية الاستسنا او جلس الثانية بنية التشهد
 الاول وقلنا لا يفي عن السجدة في التمام فحصل مما فعل الاربعة ناقصة سجدة ثم هذا
 الجلس الذي تذكر فيه يقوم مقام الجلوس في السجدين يسجد ثم يقوم فيأتي ثلاث ركعات
 انما اذا تذكر انه ترك سجدة من ركنات فان انما من الاحين سجدة واحدة واستأنف
 التشهد ان كان تشهد وان علمها من غير الاخير او شك لزمنه ركعة وان تذكر ترك سجدة
 فان كانتا من الركن الاخير تجاه سجدة ثنتين وان كانتا من غير الاخير فان كانتا من ركنه
 لركعة ركعة وان كانتا من ركنين فقد كنيته ركعة بان تكونا من ركنين متو اليقين وقد كنيته
 الي ركنين بان تكونا من ركنين غير متو اليقين فان اشكل الامر لزمنه ركعتان وان ترك ثلاث
 سجرات فقد يقتضي الحال حضورك ثلاث ركعات الا سجدة بان تكون ثنتين من الاولى

واحدة او من الاولى ثنتين من الثانية واحدة
 ومن الرابعة اخرى ولذا كل صورة تامة

ج

او الثانية او الثالثة وواحدة من الرابعة في سجدة ثم يقوم فيأتي ركعة وقد يقضي
حصول ثلاث السجدين بان تكون سجدة من الاولى او اثنان من الرابعة وقد يقتضي
حصول ركعتين فقط بان تكون الثلاث من الثلاث الاولى فان اشكل لزمه هذا
الاشد وان ترك سجدة فقد حلت له ان يجزئ بان تكون واحدة من الاولى
واثنان من الثانية واثنان من الرابعة وقد خصار رقة فقط بان ترك سجدة من
الاولى وثنيتين من الثانية وثنيتين من الثالثة فان اشكل لزمه ثلاث ركعات وقال في
التمديد لزمه سجدة واحدة وركعتان ولو غلط ولو ترك سجدة واحدة حصل ركعة فقط
وان ترك سجدة واحدة حصل ركعة واحدة وان ترك ركعتين حصل ركعة واحدة ثم هذا
الحكم يطرد لو تذكر السجدة المسألة المذكورة في السلام ولم يطل الفضل فان طال
وجب الاستيناف وسجد بالشبهة جميع مسائل الفضل ويمكن عدّها من قسم ترك المأمور
لان الترتيب مأمور به فتركه عمداً يبطل نسو يقتضي السجدة ومن ارتكب بالسهو لا إذا
ترك الترتيب فقد زاد في الاغراب والاركان **فصل** في تقديم اركان
الشهادة الاولى يقتضي سجود السهو فان نفض من الركعة الثانية ناسياً للشهادة او طس
ولم يقرأ الشهادة ونفض ناسياً ثم تذكر فتارة تذكر بعد الاقتصار قائماً وتارة قبله
فان كان بعده لم يجز العود الى القعود على الصحيح المعروف وفي وجه يجوز العود الى السجدة
في القراءة والاولى ان لا يعود وهذا الوجه شاذ منكر فعلي الصحيح ان عاذ متمداً بجز
بطلت صلاته وان عاذ ناسياً لم تبطل وعليه ان يقوم عند ذلك وسجد للسهو وان عاذ
جائداً جاز به فالاصح انه كالناسي الثاني كالعامد هذا الحكم المفرد والامام معناه
فلا يرجع بعد الاقتصار ولا يجوز للمأموم ان يخلف للشهادة فان فعل بطلت صلاته
فان نوى مفارقتها ليشهد جاز وان كان مفارقاً بعد ولو انقضت مع الامام فعاد الامام
لم يجز للمأموم العود الى سجدة مفارقتها وذلك يجوز ان ينظر قائماً حالاً انه عاذ ناسياً
وجهاز سبق مشاهدتها في الخج **فصل** في عاذ المأموم مع الامام عالماً بالخطأ
بطلت صلاته وان عاذ ناسياً او جاهلاً لم تبطل ولو قعد المأموم فانتصب الامام
ثم عاذ لزم المأموم القيام لانه توجه عليه بانتصاب الامام والله اعلم ولو قعد الامام
للمشهد الاول وقام المأموم ناسياً او متصفاً فتذكر الامام فعاد قبل الاقتصار

ومع سجدة على سجدة ثم وكعت
بعدم وكلامه

علام

ونفس

وانتصب المأموم مثلاً او وجهاً صحيحاً حيث المأموم العود للشهادة المتابعة الامام قال
بعد بطلت صلاته صححة الشيخ ابو حامد ومنايعون وقطع به صاحب التمهيد الثاني
يجزم العود والثالث يجوز ولا يجب ولو قام المأموم قاصداً فقد قطع امام الحرم بانه يحرم
العود كما لو ركع قبل الاتمام ورفع راسه قبله عداً يحرم العود فان عاذ بطلت صلاته لانه
زاد ركعة او فلو فعل في ذلك سهواً بان سبغ صوته فطر ان الاتمام رفع نزع فبان انه لم يركع
فكان امام الحرم يجوز الرجوع وجهاً وقال صاحب التمهيد في خروج الرجوع وجهاً
اذما يجب ان لم يرجع بطلت صلاته والاصح انه لا يجب ان يخرج من الرجوع وعده
والنزاع في صوته فصد القيام بحال ظلالاً صحابنا العراقيين طبقوا على انه لو ركع قبل
الامام عداً استحب ان يرجع الى القيام ليرجع مع الامام فجعلوا يستحبوا ان كان الثاني
ان يذكر قبل الاقتصار فكان المشافعي رضي الله عنه والاصحاب يرجعون الى الشهادة
والمراد بالانتصاب الاعين والاشياء وهذا هو الصحيح الذي قطع به الجمهور
وجه المزاهية ان يصير كاي يرفع من صلافة الركوع ثم اذا عاذ قبل الاقتصار
مثل سجدة للسهو قولان ظهرهما لا يسجد وقال كثير من الاصحاب منهم فقال ان صار الى
القيام اقرب منه الى القعود ثم عاذ سجداً وان كان في القعود اقرب او كانت نسبتة اليها
على السواء ليجلانه اذا صار الى القيام اقرب فقد اي يفعل بغير نظم الصلاة لو تعذر
شيء غير موضعه بطلت الصلاة وقال الشيخ ابو محمد واخرون ان عاذ قبل ان ينهض من الركوع
لم يسجد وان عاذ بعد الانتهاء اليه سجدة والمراد بحد الركوع الكلمة لا قوله بل لو قرأ ارتفاعاً
من حد اكل الركوع ولم يبلغه فهو في حد الركوع صرح به في الزبانية وهذه العبارة مع
العتاب ورفقته متقاربان في الاولى اوفي الغرض وهي طهر من الملاقاة القولين
قطع في التمهيد وتاموسطين القولين وحلفنا على الحالين ثم جميع ما ذكرناه في
الحالين موفياً اذا ترك الشهادة الاول ونفض ناسياً فاما اذا تعذر ذلك ثم عاد قبل الا
والاعتدال فان عاد بعد ما صار الى القيام اقرب بطلت صلاته وان عاد قبله لم تبطل ولو
كان يصلي قائداً فافتح القراءة بعد الركعتين فان كان عالماً ان عاذ من الركعة
وقت الثالثة لم يعد بعد ذلك الى قراءة الشهادة على الاصح وان سبق لسانه الى القراءة
وهو عالم بانه لم يشهد فله العود الى قراءة الشهادة وترك القنوت يقار بما ذكرناه في

ن

ن

الشاهد فاذا نسيته ثم تذكر بعد وضع الجبهة على الارض لم يجز العود وان كان قبله فله
 العود ثم ان عاد بعد بلوغه هذا الركعة سجدة السهو وان كان قبله **فصل**
 اذا جلس في الركعة الاخيرة عز قيام ظان انه اتي بالسجدة فيشهد ثم تذكر ان كان بعد
 الشاهد لزمه تارك السجدة ثم عاد في تشهد وسجد السهو ولا يحضر هذا الحكم في
 الاخيرة بل لو انقضى ذلك في الركعة الثانية من صلاة رباعية او ثلاثية فذكر انك تشهد
 السجدة فيعيد الشاهد والسجدة موضعها الا ان عاد في تشهد مناسخة ولو انقضى ذلك
 في ركعة لا يعقبها تشهد فاذا تذكر تارك السجدة وقام ثم سجد السهو انما اذا جلس
 السجدة في الركعة الاولى والثالثة من الرباعية وقرا الشاهد او بقية ثم تذكر سجدة
 السهو لانه زاد عودا طويلا فلم يطل السجدة والتطويل ان يزيد على جلسة الاستراحة
 انما اذا ترك السجدة الثانية وقام ثم تذكر في تارك السجدة الثانية وبعد الشاهد
 وذلك بسجد السهو وجاز الصحيح السجود ولو لم يشهد الطويل كالسجدة من السجدة
 السهو وايضا هل الاصح انما اذا عز قيام ولم يشهد ثم بالسجدة وما بعد ما على ترتيب
 صلاته ثم ان طأطأ جلوسه سجدة ثم تذكر فيشهد بالسجدة وما بعد ما على ترتيب
 صلاته ثم ان طأطأ جلوسه سجدة السهو وان لم يطل ان كان في جلسة الاستراحة لم يجز
 ان تعده في غير موضع لا يبطل الصلاة بخلاف الركوع والسجود والقيام **فصل**
 اذا قام الخامسة في رباعية ناسيا ثم تذكر قبل السلام فعلية ان يعود الى السجدة
 السهو ويسلم سواء تذكر في قيام الخامسة او ركوعها او سجودها وان تذكر بعد اكلوا
 فيها سجدة السهو ثم يسلم وانما الشاهد فان تذكر بعد اكلوا والشهادة الخامسة لم
 يعبده وان تذكر قبل الشاهد الخامسة ولم يكن تشهد في الركعة فلا بد منه وان كان
 تشهد في الركعة كفاه ولم يحتج الى اعادته هذا ان تشهد بينه الشاهد الاخيرة فان
 فان كان بينه الاول فان قلنا ان كان بينه الاخيرة احتاج الى اعادته فهذا اولى والا
 ففيه الخلاف في تاديب الغرض بينه **فصل** الاصح انه لا يحتاج الى
 اعادته وقطع به شيراز والاكثرون والله اعلم ولو ترك الركوع ثم تذكر في السجود
 فهل يجب الرجوع الى القيام ليركع ام يكفي ان يقوم ركعا وجها من لا يركع **فصل**
 اصحهما الاول والله اعلم **فصل** في قاعدة متكررة في ابواب الفقه وهي انما

للسهو

مذكر فيستقل
جلس

على الصحيح

اذا اتقنا وجود شي او عدمه ثم شككنا في تغيره وزواله عما كان عليه فانما نستحي
 اليقين الذي كان ونطرح الشك فاذا شك في ترك ما مور بجو تركه بالسجود ولو انما
 فالاصل انه لم يفعل فيسجد للسهو قال في التذليل هذا اذا كان الشك في ترك ما
 معين فانما اذا شك في ترك ما مور ام لا فلا يسجد كما لو شك هل سجد ام لا ولو شك في
 ارتكاب منهي كالسلام والكلام ناسيا فالاصل انه لم يفعل ولا يسجد ولو تيقن السهو
 وشك في سجدة ام لا فلا يسجد لان اصل عدم السجود ولو شك هل سجد للسهو سجدة
 ام يسجد في سجدة اخرى **فصل** ولو تيقن السهو وشك هل يترك ما مور او لا
 منهي سجدة والله اعلم ولو شك هل صلا لا اثم اربعا اخذ بالاقول واي بالثاني وسجد السهو
 ولا يفتحه الطريق الا للاجتهاد في هذا الباب ولا يجوز العمل به بقول غيره وفيه وجه شاذ
 انه يجوز الرجوع قول جمع كما لو اتم ركعة صلاته وكذا اذا قام الى ركعة طمنا
 رابعة وعين القوم انها خامسة فسهو لا يرجع الى قولهم وفي وجه شاذ يرجع انك
 تذكرهم واختلفوا في سبب السجود اذا شك هل صلا لا اثم اربعا ففك الشك ابو
 محمد وطائفة المعتد فيه بخلاف يظهر معناه واختاره امام الحرمين والغزالي وقال القفال
 والشيخ ابوالهيثم صاحب التذليل اخرون سببه التردد في الركعة التي ياتي بها من رابعة
 ام زائدة توجب السجود وهذا التردد يقتضي كبر بالسجود **فصل** الثاني
 اصح والله اعلم فلور ان تردد قبل السلام وعرف ان التي ياتي بها رابعة لم يسجد على
 الاول والثاني يسجد ومنبسط اصحاب هذا الوجه صووع الشك وزواله فقالوا
 ان كان فافعله من وقت عروم الشك الى الله فلا بد منه بل كل احتمال فلا يسجد للسهو
 وان كان زائدا على احتمال لا يسجد بمثله في قيامه في الظهر ان تلك الركعة ثالثة
 ام رابعة فركع وسجد على هذا الشك ويؤخر عن القيام الى ركعة اخرى اخذ باليقين
 قبل القيام انها ثالثة او رابعة فلا يسجد لان ما فعله على الشك لا بد منه بل التقدير
 فان لم يتذكر حتى قام سجدة السهو وان تيقن ان التي قام اليها رابعة لا احسان الزيادة ولو
 خامسة كان شائعا حين قام **فصل** ولو شك المسنون مثل ادرك ركوع الامام
 ام لا فسياتي بانه ان شاء الله تعالى انه لا يحسد له هذه الركعة قال الغزالي في السناد
 فقلنا لا يسجد للسهو كما لو شك مثل صلا لا اثم اربعا وهذا الذي قاله الغزالي ظاهر

من

من

ها

ولا يقال تحل عليه الاثم لان هذا الشخص بعد سلام الاثم شك في عدد ركعاته والله
فروع اذا شك في اتسا الصلاة في عدد الركعات او في فعلها او في ما لا يصلح
 ان لم يفعل في البناء على الغير كما تقدم وان وقع هذا الشك بعد السلام فلهذا
 لا شيء عليه ولا اثر لهذا الشك وقيل فيه ثلاثة اقوال احدها هذا اذا كان في الركعة
 باليقين فان كان الفضل في الثاني وانطاك استأنف والثالث ان الفضل وجب البناء
 وان طال فلا شيء عليه والثاني ضبط طول الفضل يحتاج اليه منا وفيما اذا اتفق انه ترك ركعة
 وذكر بعد السلام وقد مر قولنا ان اظهر مما نضمة الام يرجع فيه الى العرف والثاني
 نضمة في البويطي ان الطويل ما يزيد على قدر ركعة ولنا وجهان الطويل قدر الصلاة التي
 مؤتمرها ثم اذا جاوزنا النصف لا فرق بين ان يتكلم بعد السلام ويخرج من المسجد ويستند
 القلة وبين ان لا يفعل ذلك ولنا وجه صيفان القدر المنقول عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في الفضل يحتمل فان زاد فلا والمنقول عنه صلى الله عليه وسلم في قيام وجه
 الى ناحية المسجد وراجع ذا التذرين وسال الجماعة فاجابوا **فصل** لا يكره
 السجود بذكر السجود في سجدة اخرى الصلاة سواء تكررت أو اختلفت قال الامام
 متعدد حقيقة السجود وقد مر من صورته في مواضع منها السجود اذا جدد مع الاثم
 بعينه اخر مثله على المشهور ومنها لو سجد الاثم في صلاة الجمعة فسد السجود بان
 قبل السلام خروج وقت الظهر فالمشهور انهم يمتنعون بها طهر او بعيد سجود الشهور الاول
 لم يقع اخر الصلاة ومنها انه لو طهر انه سجد في سجدة السجود ثم بان قبل السلام انه
 لم يسه فالأصح انه يسجد للشهور ثانيا لانه زاد سجدين سبوا والثاني لا يسجد ويكون
 السجود جائزا لنفسه ولغيره ومنه لو سجد المسافر الصلاة المقصورة فسجد للمسافر
 ثم تولى الاثم قبل السلام او صار مقيما بانتهى السفينة اذا دار الإقامة وجب اتمام الصلاة
 وبعد السجود قطعا ومنها لو سجد للمسافر ثم سجد قبل السلام بكلام او غيره ففي وجه
 بعيد السجود قطعا والاصح لا يبعد ذلك لو تكلم أو سلم ناسيا بذكر الشهور او فيها فاما
 لا يبعد قطعا لانه لا يورث وقوع مثله في المصادف فيستأنف ولو سجد للشهور ثانيا
 لم يسجد لهذا الشهور وكذا الوشك هل يسجد للشهور مرة او سجدين فاخذ بالاولى وحده
 اخر ثم تحقق انه كان سجدين لم يعد السجود ومنها لو طهر سجد بركعتين

فجوده فان قبل السلام ان سجد بعينه اعاد السجود على وجه لا يسجد ما يحتاج اليه
 والاصح انه لا يعبأ به لانه قد جدد الخلل **فصل** ولو شك هل سجد في سجدة
 وسجد للمسافر بالبحر ثانيا لهذه الزيادة والله اعلم **فصل** اذا سجد المأموم
 فاما الاثم لم يسجد ويحل الاثم سجد ولو سجد بعد سلام الاثم لم يحل ان يطاع القدر
 وكذا المأموم الموافق اذا حكمنا فيه عقيب سلام الاثم وكذا المنفرد اذا سجد في سجدة
 ثم كان جماعة وجوز ان ذلك فلا يحل الاثم سجد ذلك انما اذا طهر المأموم ان الاثم
 سلم سلم ثم بان انه لم يسلم سلم معه فلا يسجد عليه لانه سجد في حال القدوة ولو سجد
 في التشديد انه ترك الركوع او الفاتحة من ركعة ساهيا فاذا سلم الاثم لم يرد ان
 يأتي ركعة اخرى ولا يسجد للشهور لانه سجد في حال القدوة ولو سلم الاثم سلم السجود
 سجد ثم تذكر في سجدة ثانية وسجد لا سجد بعد انقطاع القدوة ولو طهر السجود في الاثم
 سلم بان سجد مؤتمرها سلمة فقام يستدرك ما عليه وكان ما عليه ركعة مثلا فاما
 وحل ثم علم ان الاثم لم يسلم بعد تبين ان طهره كان خطأ فهدى الركعة غير معتد بها
 مقعولة في غير مؤتمرها فان وقت التدارك بعد انقطاع القدوة فاذا سلم الاثم قام في
 التدارك ولا يسجد للمسافر يحكم القدوة ولو كانت المسئلة كما اذا سلم الاثم وقام
 فقام يجوز له ان يمضي مثله ان يجب عليه ان يعود الى القعود ثم يقوم وجها **فصل**
 اصحها الثاني والله اعلم فان جاوزنا الضم فلا بد من إعادة القراءة ولو سلم الاثم في قنائه
 لكنه لم يعلم به انه ام الركعة ان جاوزنا الضم فركعتة محسوبة ولا يسجد للشهور وان قلنا
 عليه القعود لم يحسب بسجد للشهور لزيادة بعد سلام الاثم ولو كانت المسئلة كما
 وعلم في القيام ان الاثم لم يسلم بعد فقام الاثم الحرك من ان يرجع فهو الوجه وان
 اراد ان يسجد ويؤتي الاثم قبل سلام الاثم ففيه الخلاف في قطع القدوة فان
 منعناه تعين الرجوع وان جاوزناه فوجها ان هذا ما يجب الرجوع لان فهو منه غير معتد
 فيرجع ثم يقطع القدوة ان شاء والثاني لا يجب الرجوع لان النذور ليس مقصودا عنه وانما
 المقصود القيام فصا بقية كلام الاثم فلو لم يرد قطع القدوة فنقصي كلام الاثم
 وجوب الرجوع وقاب الغرض في مخرجنا شارح وان شاء انظر قائما سلام الاثم وجوب
 الاستطارة قائما مشكلا للحاقفة الظاهر فان كان قد قبل تبين الحال لم يعتد بقراءته

في جميع هذه الاحوال بل عليه استينافنا **فصل** في وجوب الرجوع
 للمكانين والله اعلم **فصل** اذا سجد الامام في صلاة لم يحق سبوه المأموم
 وليست في صورته اذا سجد الامام سجدة واحدة فلا يجزئ له سبوه ولا يحل من المأموم
 ايضا الثانية ان يعلم سبب سجود الامام ويتبين غلطة كما اذا ضل الامام ترك بعض الاعمال
 والمأموم يعلم انه لم يترك فلا يوافق اذا سجد ثم اذا سجد الامام في غير الصورة
 لزم المأموم موافقته فيه فان تربة عذرا بطلت صلاته وسواء عرف المأموم سبوه
 الامام ام لم يعرفه فمتى سجد الامام في اخر صلاته سجد المأموم متابعتة
 حلالا له سجد في خلافه لو قام الى ركعة خاسية فانه لا يتابعه حلالا له تركها
 من ركعة لانه لو تحقق الحال من ان يجزئ متابعتة المأموم اتم صلاة يقيها
فصل ولو كان الامام الكاسية لم يجز للمأموم متابعتة فيها والله اعلم
 ولو لم يسجد الامام الا سجدة سجد المأموم اخر حلالا له سجد ولو ترك الامام السجود
 ليس له سجد المأموم على الصحيح المنصور وخرج فترك انه لا يسجد ولو سلم الامام ثم عاد
 الى السجود نظر فان سلم المأموم معه ناسيا وافقة السجود فان لم يوافق في نية
 صلاته وجها ناسيا على الوجهين فيمن سلم ناسيا للسجود فعاد اليه هاتين السجود
 الصلاة وان سلم المأموم على ما مع الله بالسبب لم يلزمه متابعتة ولو لم يسلم المأموم
 فعاد الامام ليسجد فان عاد بعد ان سجد المأموم ليسبوا لانه قطع صلاته عن
 متلاتة بالسجود وان عاد قبل ان يسجد الامام فالصحة انه لا يجزئ متابعتة بل يسجد
 منفردا والثاني يلزمه متابعتة فان لم يفعل بطلت صلاته ولو سبق الامام قد سجد
 ناسيا اتم المأموم ثم سبق الامام سجد المأموم لان الامام حله وان قام الامام
 الى خاسية ساهيا فتم المأموم معارضة بقوله الامام في ارتفاعه حاله انما
 سجد المأموم ليسبوا وان نواها قبله فلا سجود والله اعلم ولو كان الامام خفيفا وهو
 الاقناب يسلم قبل ان يسجد ليسبوا يسلم معه المأموم بل يسجد قبل السلام ولا ينظر
 سجود الامام لانه فارقه بسلاية ولو كان المأموم مسبوقا وسجد الامام بعد ما
 بحكمة وسجد اخر صلاته لزم المسبوق ان يسجد معه على الصحيح المنصور المعروف
 الثاني لا يسجد فعلى الصحيح اذا سجد معه بعد اخر صلاة الامام ومن سجد اخر صلاة

من سجد معه بعد اخر صلاة الامام لم يجز له سجد معه

من سجد معه بعد اخر صلاة الامام لم يجز له سجد معه

فان سجد المأموم في اخر صلاة الامام لم يجز له سجد معه

فصل

نفسه فيه الخلاف المتقدم المأموم الواقف اذا لم يسجد الامام هل يسجد اذا سجد الامام
 قبل اقتداء المسبوق بفعل الحق المسبوق حكم سبوه وان اخذنا لا فعلى هذا ان لم يسجد
 الامام لم يسجد موصلا وان سجد فالصحة انه لا يجزئ معه والثاني يسجد معه لانه يسجد
 في اخر صلاته والوجه الثاني وهو الاصح لحقه حكم سبوه فعلى هذا ان يسجد الامام معه
 ومن لم يسجد في اخر صلاته فيه القولان وان لم يسجد الامام يسجد في اخر صلاته على الصحيح المنصور
 واذا قلنا المسبوق يسجد في اخر صلاته فافترجه بعد انفراد سبوه وسبوق اخر ولا يجر
 اخر فكل واحد منهما يسجد للتابعه فانه يسجد في اخر صلاته نفسه ولو سجد المسبوق في اخر
 فان قلنا لا يسجد له الامام في اخر صلاته نفسه يسجد له سبوه مجدي وان قلنا لا يسجد
 الامام في اخر صلاته يسجد في اخر صلاته في الثاني اربع ولو انقضى المصلي بركعة من
 رابعة وسجد فيها ثم افتد بمسافر وجوزنا الاقتداء في اثنا الصلاة وسجد امامه ثم
 قام الى الرابعة وسجد فيها ثم يسجد في اخر صلاته فيه اوجه الاصح سجدان والثاني اربع
 والثالث ست فان كان سجد الامام فلا بد ان يسجد معه فيكون قد ادى بصلاته بثمان سجود
 للمسبوق الوجه الثالث وكذا المسبوق اذا افتد بمسافر وسجد الامام وسجد معه المسبوق
 ثم صار الامام متما قبل ان يسلم فامر وعاد سجودا سهوا وعاد معه المسبوق ثم قام
 الرابعة وسجد فيها وثلاثا يسجد اربع سجودات فتدري ثمان سجودات فان سجد بها
 كلام او غير وفزعنا لانه اذا سجد يسجد سجودا سهوا بثمان سجودات عشر وقد
 عذر السجود في هذا غير بعيدا على الوجه الضعيفة **فصل** اذا قلنا يسجد
 الجميع فعلى ما عن سبوه افراده وسبوا امامه لم عن سبوا امامه فقط لم عن سبوه فقط
 فيه ثلاثة اوجه حكاهما صاحب البيان والصحيح المشهور الاول فان قلنا عن اخرهما فقط
 فتو اخرهما بطلت صلاته وان قلنا عنهما فتوكل اخرهما لم تبطل لكنه تارك لسجود
 الاخر والله اعلم **فصل** في نية سجود السهو ونحوه انما ينيته فهو سجدة
 بينهما جلسته ليس بينهما الاقتران وبعد ما الى ان يسلم بتورك وتبطل الصلاة
 عن الذكر فيها وذلك لشغل المحقق فيهما فهو الحق في سجدة صلي الصلاة كسائر السجود
 عنه من واجبات السجود وسعت بعض الامة بحكي انه سجدان يقول فيها سجدان من الامام ويسجد
 بعد الايقان كمال في حله ثلاثة اقوال اظهرها قبل السلام والثاني ان سجد زيادة

ير

بلغ

ومجوبة

فان سجد المأموم في اخر صلاة الامام لم يجز له سجد معه

بعد السلام وان سمي بقصر سجدة قبله والثالث سجدة ان شاقبل وان شاقبل الاول هو
الكبير والآخران قديمان ثم هذا الخلاف في الاجراء على المذهب وقيل الاصل ثم
قلنا قبل السلام مسلم قبل السجدة فان سلم عند فوجها الاصح انه فوت السجدة والثاني ان
قصد الفصل بسجدة والا فلا واذما سجدة فلا يكون غايته الصلاة للاختلاف بخلاف ما اذا سلم
تاسيما وسجدة فان فيه خلافا وان سلم تاسيما وطا ان الزمان فقولنا انما لا يسجد
والقديم سجدة وان لم يطل وتذكر على رب فان بدالة ان يسجد فذاك والصلاة تاسيما
على الصحة وحصل الخلل بالسلام على الصحيح ولو وجه يسلم مرة اخرى وذلك السلام غير
به وان اراد ان يسجد فالصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور انه يسجد والثاني لا يسجد فاذا
قلنا بالصحيح منا او بالقديم عند طول الفصل يسجد فقلنا يكون غايته الى حكم الصلاة
وجها انهما عند الاكثرين يكون غايته اوجه قال ابو زيد وصححة القفاك وانما لم يحرك
والغزالي في الفتاوى والروايات وغيرهم ويقع الوجهين متسايلين منها لو حكم غايته او
اخذت السجدة بطلت صلاته على الوجه الثاني ولا يطل على الاول ومنها لو كان السهو
في صلاة جمعة وخرج الوقت وموت السجدة ثابت الجمعة على الوجه الثاني دون الاول
ومنها لو كان سافرا يقصر وتو الامام السجدة لزمه الاتمام على الوجه الثاني دون
الاول ومنها ما لم يحرك الاستحاج ومن لم يشهد ان قلنا بالوجه الثاني لم يكبر ولم يشهد
وان قلنا بالاول يكبر ويشهد وجها اصحهما لا يشهد قال في التهذيب والصحة
انه يسلم سواء قلنا يشهد ام لا واتخذ طول الفصل فيه الخلاف المتقدم فيمن ترك
ركعتا تاسيما ثم تذكر بعد السلام او شك فيه فلا يصح الرجوع الى العرف وحاول
انما الحزم من ضبط العرف فقال اذا مضى من يغلب على الطرقة اضرب عن السجدة وقد
اوسينا في هذا طويلا ولا فقصير فاذ هذا اذا لم يفارق المجلس فان فارق ثم تذكر
عيا قرب الزمان ففيه احتمال عند لا الزمان قريب للمفارقة المجلس يغلب على الطر
الاضرب عن السجدة قال ولو سلم واخذت ثم انعمت منا على قرب الزمان فالظاهر
ان اخذت فاصل وان لم يطل الزمان وقد نقل قول الشافعي رضي الله عنه ان الاختيار في
الفصل بالمجلس فان لم يفارقه يسجد وان طاك الزمان فان فارق لم يسجد وان قرب الزمان
لكن هذا القول شاذ والذي اعتمدناه الاحكام العرف والاولا بضم مفارقة المجلس

نظرت

واستندار القبلة من اكله فترجع كل قولنا سجود الشهود قبل السلام انما اذا قلنا بعدة
فينبغي ان يسجد قبل ان طال الفصل والاختلاف واذما سجدة فلا يحكم بالعود الى الصلاة
بلا خلاف وهل تحرك للسجدة ويشهد ويسلم قال امام الحرمين رحمه الله حكم سجود الصلاة
ثم اذا راينا الشاهد فوجها ان وقيل قولنا الصحيح المشهور انه يشهد بعد السجدة بسجود
التلاوة والثاني يشهد قبلها يليهما السلام **قال** وهذه متسايل مشهورة
من الباب منها ان السهو في صلاة النفل كالقصر على المذهب فيلزم بقاها الجديرك
ويكفي القديم قولنا اذما ذلك والثاني حكاية القاضي ابو الطيب وصاحبا الشافعي في
ولو سلم من صلاة واحرم بالحرك ثم يقرب انه ترك ركعتين الاولى لم تتعبد الثانية واما
الاولى فان قصر الفصل في عليهما وان طاك وجب سنيانها ولو جلس للشهادة الرابعة
وشك هل هو الشاهد الاول ام الثاني فشهد شاكته قام فيها الحال بسجدة للسهو
بان انه الاول او الاخرانه وان بان الاول فقد قام شاكته في زيادة هذا القيام وان
بان الحاك ومو بعد في الشاهد فلا يسجد ولو توك المسافر القصر وصلا اربع ركعات تاسيما
وسجدة كل ركعة سجدة خصال الركعات وسجد السهو وقد تمت صلاته فليس له ان يز
الامام ان لم ينو وكذا الصلاة الجمعة اربع تاسيما وسجدة من كل ركعة سجدة يسجد للسهو
وسلم ولو سني سوي اذما بزيادة والاخر بقصر وقلنا يسجد للزيادة بعد السلام
وللتقصير قبله سجدة ما قبله على الاصح وفيه قطع المتولي والثاني بقاءه وفيه قطع البند
قات وكذا الزيادة المتوهمه من شك في عدد الركعات وازاد القنوت غير الصبح
لنارلة والعباد بالله تعالى وتسابه فسيب لم يسجد للسهو الاصح دونه في الخبر
ولو دخل صلاة ثم طر انه ما يمر للهزم واستأنف التكبير والصلاة ثم علم انه كان
تبر او لا فان علم بعد فراغه من الصلاة الثانية لم يقصد الاول وتمت الثانية وان علم قبل
فراغ الثانية ما ذا الى الاول فاحلها وسجد للسهو كالحال بقوله الجرح في الشافعي
رضي الله عنه وغيره **السجدة الثانية** سجدة التلاوة وعدد السجرات اربع عشر سجدة
الصحيح ليس منها من **ومنها** سجدة التلاوة وثلاث في الفصل وقاسي القديم احد عشر
استط سجدة الفصل ولما وجد ان السجدة خمسة عشر منها سجدة من **ومنها** سجدة
ان سجد والصحيح المنصوص المعروف انها ليست من غزايه السجود وانما هي سجدة شكر فان سجدة

ون

لك لا يسجد

نحي

وانه امانة
ويستد

تذكر

وقطع غيره بعدم القضا **قلت** وسواء في هذا الخلاف تحريم الجدة بما يفعل
ملاحة وغيره وليس من هذا ما يفعله كثير من أهل مكة الظالمين من سجود برك
المشايخ فان ذلك حرام قطعاً كما طالب سوا كان في القبلة او غيرها وسواء قصد
السجود لله تعالى او غفل ولا يقضي الكفر غافاً فان الله تعالى والله

الباب الثاني في صلاة التطوع

الخلاف اصطلاح الاصحاب في تطوع الصلاة فمنهم من قسمها لم يرد فيه فقال بعضهم
ان ينسبها الى انسان ابتدأها وكذا عند الفريضة ثلاثة اقسام سنن وهي التي يطلب
عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومستحبات وهي التي فعلها احبائنا ولم يواظب عليها
وتطوعات وهي التي ذكرنا ومنهم من زاد في لفظي الثالثة والتطوع ويطلقها على ما
سواء الفريضة **قلت** ومن اصحابنا من يقول السنة والمسح والمندوب
والتطوع والنفل والمغروب فيه واكثر كلها بمعنى واحد وهو ما رجع الشرع بفعله
على تركه وجار تركه والله اعلم واختلف اصحابنا في الرواتب ما هي فبعضهم في النوافل الموقوتة
بوقت مخصوص وعندها الزاد في صلاة البعدين والحي وقبل في السنن التابعة
للفريضة واعلم اننا ساقوا فريضة الصلاة فتمت ما تشترطه الجماعة كما اعيد من السجود
والاستسقاء ولها ابواب معروفة وما لا تشترطه الجماعة وهي رواتب مع الفريضة
وغيرها فانما الرواتب فالوزن وغيره فاما غير الوتر فاختلف الاصحاب في عددتها
فتاكا الاكثر من عشر ركعات ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان
بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء ومنهم من يصر ركعتي العشاء عليه
في التوقيت وفيه ثلث اخبري ومنهم من زاد على العشر ركعتان اخبري قبل الظهر
ومنهم من زاد على هذا اربعاً قبل العصر ومنهم من زاد على هذا اربعين بعد الظهر
فهذه خمسة اوجه لا يحسبنا وليس خلافهم في اصل الاستحباب بل في ان المؤكد من الروا
ما دامع الاستحباب يشمل الجميع ولهذا قال صاحب المذهب رحمه الله تعالى وجما
ادني الكمال عشر ركعات وهو الوجه الاول واتم الكتاب على عشر ركعات وهو
الوجه الخامس وفي استحباب خمسين قبل المغرب وخمسين والاستحباب ثلث ابواب

تب
ة

الطوي

الطوي والوارث الشكري **قلت** الصحيح استحبابها في مواضع من صحيح
الحجاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل صلاة
المغرب ثلثاً الثالثة لمن شاء والله اعلم **فصل** الوتر سنة وحصل ركعة واحدة
وتحسين وتسبيح وبأحد عشر فمذاكر على الاصح وعلى الثاني اثنان عشر
ولاجتور الزيادة على اثنان على الاصح فان راخلم يصح وتر واحد او ثلاث فافتر ثلاث
فاكثر بمؤولة فالصحيح ان لا تشهد تشهداً واحداً في الاخير وله تشهد آخر الذي قبلها
وبوجه لا يجري الاقتصار على تشهد واحد وبوجه لا يجوز لمن اوتر ثلاث ان يشهد تشهد
بتسليمه فان قبل بطلت صلاته بل يقتصر على تشهد او يسلم في التشهد من وهذا الوجه ان
منكران والصواب جواز ذلك كله ولكن الافضل تشهد ثم تشهدان فيه اوجه اوجهها
عند الرواية تشهد والثاني تشهدان والثالث ثلث في الفضيلة سواء اذا اراد
على تشهدين وحلست ركعتين واقتصر على تسليمة في الركعة الاخير فالصحيح انه لا يجوز
لان ثلاث المنقول والثاني يجوز ثمانية كثر الركعات اثنا اذا اراد الاثنا ثلاث
ركعات ففعل الافضل فعلها بسلام ومن فعلها بسلام واحد وانصلاها جماعة
فالوصل والرابع عكسه وهل الثلاثة الموصولة افضل من ركعة فرد فيها اوجه الصحيح
ان الثلاث افضل والثاني الفرد في النهاية وعلى هذا التايل فتاكا الفرد افضل
من واحد عشر ركعة مؤولة والثالث ان كان منفرداً فالعزدة وان كان اثنان فالثلاث
الموصولة **فصل** في وقت الوتر وجهان الصحيح انه من حين يصلي العشاء الى طلوع
الفجر فان اوتر قبل العشاء لم يصح وتره سواء ظهره او سها وظهره من صلاة العشاء او صلا
ظاناً انه متطهر ثم احدث فتوضا وصلا الوتر ثم بان انه كان محدثاً في العشاء فوتره باطل
والوجه الثاني يدخل وقت الوتر بدخول وقت العشاء فله ان يصلي قبلها ولو صلى
العشاء ثم اوتر ركعة قبل ان يتفعل صح وتره على الصحيح وقبل يصح حتى يقدمه فاذ
لم يصح وتره كان تطوعاً اذ قاله امام الحرمين وسبغ ان يكون على الخلاف فيمن صل الظهر
قبل الزوال عالطاً هل تطوعاً لانه لم يكون نفل ولا مستحب يكون الوتر اخر صلاة
الليل فان كان له فله ان يصلي الوتر بعد فريضة العشاء ورايتها ويكون وتره اخر
صلاة الليل فان كان له فله ان يصلي الوتر بعد فريضة العشاء ورايتها ويكون وتره اخر

في مواضع من صحيح
الحجاري والثالث ان كان مستحبات

ها

انما احرمين والغزالي اختيار الشافعي رضي الله عنه تقديم الوتر فجوز ان يحل نقلها
 من بعد قيام الليل ويجوز ان يحل في اختلاف قول اوجه والام فيه قريب وحل
 واذا اوتر قبل ان ينام ثم قام وتجدد بعد الوتر على الصحيح الحروف وجه شاذ
 في اول قيامه ركعة ثم يتجدد في ثانيا ويسمي هذا بقصر الوتر واعلم ان الصحيح المنصو
 في الام والمختصر الوتر يسمي بتجدد او قبل الوتر غير المتجدد **فترج** اذا استحبنا
 الجماعة في التراويح تسحب الجماعة ايضا في الوتر بعدها وانما في غير رمضان فاما هذه
 لا يستحب فيها الجماعة وفيها استحبابها وجهان مطلقا حكاه ابو الفضل ابن عبد
ترج يستحب القنوت في الوتر في الضيف الاخير من شهر رمضان فان اوتر ركعة
 قنت فيها وان اوتر ركعتين الاخير ولنا وجه انه يقتضي جميع رمضان وجهه انه يقتضي
 جميع السنة قاله اربعة من اهلنا ابو عبد الله الزبير وابو الوليد النيسابوري وابو
 الفضل ابن عبيد ان في الوتر من اوتر في الصحيح اختصار الاستحباب في الضيف الثاني
 رمضان وجهه ان جمهور الاصحاب وطاهر بن الشافعي رضي الله عنه رامة القنوت
 غير هذا الضيف لو ترك القنوت موضع سجدة السهو ولو قنت في غير الضيف الاخير
 من رمضان وقلنا لا يستحب السهو وحكي الرواية وجهه انه يجوز القنوت في جميع السنة بلا
 رامة ولا سجدة السهو في غير الضيف قال وهذا اختيار شيخنا طبرستان واستحسنه
 موضع القنوت في التراويح اصحابا بعد الركوع ونظر عليه حرمله والثاني قبل الركوع
 قاله ابن مرتج والثالث بخير بينهما واذا قدمه فالاصح انه يقتضي لا تكبير والناهي
 كبر بقراءة ثم يثبت في لفظ القنوت هو ما تقدم من قنوت الصحيح واستحب الاصحاب جميع
 الله ان يضل اليه قنوت عمر رضي الله عنه اللهم انك تبتغيك وتستغفرك وتستهدك
 وتومئ بك وتوكل عليك وتنتي عليك بخير كله تشرك ولا اكرك وتخلع وتترك من
 يترك اللهم انك تعبد ولك نضال وسجد واليك تسعي وخفد نرجوا رحمتك ونحني
 قدراك ان قدراك اجدا بالحق اللهم عذب عن اهل الباب الذين يصدون عن
 سبيك وكذبون ريتك ويقالون اولياك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين والمسلمات واصلي ذات بينهم والفيق قلوبهم واجعل قلوبهم الايمان وحكمة
 وقلوبهم تامل رسولك واورعهم زبونا بعدك الذي غاب عنهم عليه وانصرهم عدوك واعداء

تجدد

اله الحق واجعلنا منهم ومثل الفضل ان تقدم قنوت عمر رضي الله عنه على قنوت الصبح او غيره
 وجهان قال الرواية بتقديمه وعليه العمل ونقل القاضي ابو الطيب عن شيخهم تاجدين
قلت الاصح تأخير لان قنوت الصبح ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر
 وسبغ يقول اللهم عذب الكفر الحاجة الى النعيم في الدنيا والآخرة علم قال الرواية قال
 ابن القاسم يزيد في القنوت ربنا لا تضرنا في الاثر الشؤن واستحسنه وحكم الجهر بالقنوت ورفع
 النذير وغيرها على ما تقدم في الصبح وسحب من اوتر ثلاثا ان يقرأ بعد الفاتحة في المولى
 سجدة الثانية قل يا ايها الكافرون في الثالثة الاطراف والموعود **فصل**
 في النوافل التي تسبغ فيها الجماعة اعلم ان الفضل في النوافل مطلقا العبدان ثم الكسوفان
 ثم الاستسقاء وانما التراويح فان قلنا لا تسبغ فيها الجماعة فالرأب افضل منها واولنا
 تسبغ فيها فلكذلك على الاصح والثاني التراويح افضل **قلت** كسوف الشمس افضل
 من كسوف القمر كونه المارود وغيره والله اعلم **فصل** ومن النطوع التي لا تسبغ
 الجماعة صلاة الصبح في اقلها ركعتان وافضلها ثمان وانما اثني عشر ويسلم من كل
 ركعتين ووقتها من حين ترفع الشمس الى الاستواء **قلت** قال اصحابنا وقت الصبح
 من طلوع الشمس حتى تاجرها الى ارتفاعها قال الماردي ووقتها المختار اذا مضى ربع
 النهار والله اعلم ومنه حجة المجدد ركعتين ولو صلى الداخل فريضة او ورذا او شربة
 ونحو الحجة مع ما خلا حجة وكذا ان لم ينوها ويجوز ان يطرد فيها الخلاف المذكور فيمن
 نوى عمل الجماعة فلا يحصل الجماعة والعبد اذا لم ينوها ولو صلى الداخل على جفان او
 تجدد لاداء وشكر او من كل ركعة واحدة لم تحصل الحجة في الصحيح **قلت**
 ومن تكرر دخوله المسجد الساعة الواحدة بين اوقات الحاملي في صلاة الباب ارجو ان
 تجزبه الحجة مع وقال صاحب الشرح لو تردد دخوله في الحجة كل مرة وهو الاصح
 قال الحاملي ومن الحجة خالف اذ لم يداخل في الامام في المكتوبة والقائمة اذا دخل
 المسجد كرام فلا تستغل بها عن الطواف وبما يحتاج اليه معرفة له لو طهر المسجد قبل
 الحجة وظان الفضل لم يات بها كما سياتي انه لا يشترع قضاؤها وان لم ينظر فالذي
 قاله الاصحاب انها تقوت بالكلية فلا يغفلها وذكر الامام ابو الفضل ابن عبيد ان كتابه
 المصنف في العبادات انه لو نسي الحجة وحسن قدر كبره ساء مصلحتها ودر اغرب وصحي

من

البخاري وسلم ما يؤيد حديث الداخل يوم الجمعة والله اعلم ومنه ركنها الاخرام ركنها
 الطواف اذا لم توجه بها **قوله** ومنه ركنان عتيق لوضوء يتو به سنة الوضوء
 ومنه سنة الجمعة قبلها اربع ركعات وبعد اربع ركعات كذا قاله ابن القاسم في المفتاح
 واخرون يحصل ايضا بركنين قبلها وركعتين بعدها والعمدة فيها بعدتها طبع
 مسلم اذا سلم الجمعة فصلوا بعدها اربع ركعات في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يصلي بعدها ركعتين واما ايضا فالعمدة فيه القياس على الظهر ويستأنس فيه بقوله
 حديث ستر انما جئت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها اربع ركعات واسناده ضعيف
 جدا ومنه ركنها الاستحسان ثبت في صحيح البخاري ومنه ركنها صلاة الحاجة والله
 اعلم **فصل** في صلاة النوافل في الجماعة الجماعة السنن الرواتب وفضل الرواتب الوتر
 العجوة وفضلها الوتر على الجدي الصحيح والقدير سنة العجوة وجهه مما سواها اذا
 قلنا بالجدي فالصحيح الذي عليه الجمهور سنة العجوة في الوتر الفضيلة وجهه قاله
 ابو اسحق ان الصلاة الليل تقدم على سنة العجوة **قوله** هذا الوجه قوي في
 صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل
 ورواية الصلاة في خيوط الليل والله اعلم ثم افضل الصلاة بعد الرواتب المذكورة في
 ثم ما يتعلق بركعتي الطواف وركعتي الاحرام وركعة المجدد **فصل**
 التراويح عشرون ركعة بعشر ليالي **قوله** فلو صلى اربعاً تسليمة لم يصح ذكره
 القاضي حبيب بن النوار لانه خلاف المشرع وينوي التراويح اوقيا من رمضان ولا يصح
 مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح كل تسليمة والله اعلم قال الشافعي رضي الله
 عنه ورايت اهل المدينة يقومون بمسح ثلاثين ميلاً للوتر في كل ليلة ليس في
 اهل المدينة ذلك والافضل في التراويح الجماعة على الاصح وقبل على الاطهر وبه قطع
 قال الاكثرون في الثاني الافراد افضل ثم قال العراقيون والصيلاوي وفيهم
 اختلاف فيمن حفظ القرآن ولا يخاف الكسل ولا تحتل الجماعة في المسجد تخالفه فان فقد
 بعض هذا فاجتماع افضل قطعاً والخلق جماعة لله اوجه ثانياً هذا الفرق ويدل
 وقت التراويح بالفراغ من صلاة العشاء **فصل** في الطلوعات التي لا تتعلق
 بسبب ولا وقت لا حصر لها ولا ركعات الواحدة منها فاذا شرع تطوع فلم

قلها

عنها

الزيادة

هو

يتوعدداً اقله ان يسلم من ركعة وله ان يسلم من ركعتين فصلاً ولو صلى عدداً لا يقله
 ثم سلم صح نص عليه في الاملاء ولو توتر ركعة او عدداً قليلاً او كثيراً فله ذلك والناوذة
 شاذ انه لا يجوز ان يزيد على ثلاث عشرة تسليمة واحدة وهو ملط ثم اذا نوي عدداً
 فله ان يزيد وله ان ينقص فمن احزم ركعة قلها ان يجعلها عشر او يشرط تغير النية قبل
 الزيادة والنقصان فلو زاد او نقص قبل تغير النية عدداً بطلت صلاته مثلاً لو
 ركعتين فقام ثالثة بنية الزيادة جاز ولو قام قبلها عدداً بطلت صلاته وان قام ثانياً
 عاد وسجد للمسهو سلم فلو نكس اليه في القيام ان يزيد قبل بشرط العود القعود ثم يقوم
 منه المضي وحيث ان احدهما الاول ثم يسجد للمسهو اخر صلاته ولو زاد ركعتين
 ثم نوي كما كان اربع ركعات ركعتين احريز وما سوي لا يحسب ولو نوي اربعاً ثم غلبت
 وسلم عن ركعتين جاز ولو سلم قبل تغير النية عدداً بطلت صلاته وان سلم بها ثم اتم اربعاً
 وسجد للمسهو فلو اراد بعد السلام ان يقتصر على الركعتين سجدة للمسهو سلم ثانياً فان
 سلامه الاول غير محسوب ثم ان تطوع بركعة فلا بد من التشهد وان زاد على ركعة قلها
 ان يقتصر على تسجدة اخر صلاته وهذا التشهد ركعة وله ان يشهد في كل ركعة كما في
 الفرائض الرباعية فان كان العدد وتر اقل من التشهد في الاحرام ايضا وهذا ان يشهد
 في كل ركعة قال امام الحرمين في الاحكام والظاهر جواز واعلم ان يجوز التشهد
 في كل ركعة لم يذكره غير الامام الغزالي وفي كلام كثير من اصحابنا يقتضي صحة **قوله**
 الصحيح المختار ومنه فانه اخذ من صور الصلاة لا عهد بها والله اعلم
 واما الاقتصار على تشهد في اخر الصلاة فلا خلاف في جوازها واما التشهد في كل ركعة
 فذكره الغزاليون وغيرهم وقالوا هو الافضل وان جاز الاقتصار على تشهد وذكر صاحبنا
 التمهيد والتهديب وجماعة انه لا يجوز تشهد في كل ركعة ولا يجوز ان يكون في التشهد
 اكثر من ركعتين ان كان العدد شفعاً وان كان وتر المجرى منهما اكثر من ركعة والمذموم هو
 الزيادة كما قدمناه وحلي صاحب البيان وجماعة انه لا يحل الا في اخر الصلاة وهو شاذ
 سكر ثم ان يصلي تشهد في السنة في الركعات كلها وان صلى تشهد في كل ركعة
 فيما بعد التشهد الاول فيه القول في الفرائض والافضل ان يسلم من كل ركعة
 سواء كان بالليل او بالنهار ولو توتر صلاة تطوع ولم يوتر ركعة ولا ركعات ففعل

بشرطه جعلها واحدة

تجوز الاقتصار على ركعة قال صاحب التمه فيه وجهاً رتباً لما لو تذر صلاة مطلقة
 من خرج عن ذلك برهة لم يأت من ركعتين ويسعى ان يقطع بالركوع **قلت**
 انما ذكر صاحب التمه الوجهين انه هل يكن الاقتصار على ركعة أم لا يكن وجزم بالركوع
 كما جزم به الاصحاب والله اعلم **فصل** في اوقات التوافل الزائفة ما
 ضربا اذ هما زائفة لتسبق الفريضة فيدخل وقتها بدخول وقت الفريضة ووقت
 اختيارها ما قبل الفريضة ولنا وجه شاذ ان سنة الصبح يبقى وقت اذانها الى زوال
 الشمس الضرب الثاني الرواتب التي بعد الفريضة ويدخل وقتها بعد الفريضة ويخرج
 بخروج وقتها ولنا قول شاذ ان الوقت يبقى الى ان يصلي الصبح والمشهور انه يخرج
 الفجر **فروع** النافلة ثمان اذما غير موقته وانما تفعل لسبب غير
 صلاة الكسوفين والاستسقاء تحية المسجد وهذا لا مدخل للضافيه والثاني موقته
 كالعيد والضحى والرواتب التابعة للفريضة وقضاها اوقات اظهرها تقضي الثاني
 والثالث ما استعمل كالعيد والضحى قضي وما كان سجداً الرواتب فلا اذا قلنا تقضي
 فالمشهور انها تقضي بدو الثاني بقضي صلاة النهار ما لم تغرب شمسها وقيل في الليل
 ما لم يطالع نجم تقضي ركنها الفجر ما دام النهار باقياً والثالث تقضي كل صلاة تابع ما
 لم يفضل فريضة مستقبله فيقضي الوقت ما لم يصلي الصبح ويقضي سنة الصبح ما لم
 يصلي الظهر والباقي على هذا المثلث وقبل هذا الاعتبار بدخول وقت مستقبله
قلت يستحب عندنا قبل الرواتب السفر كالحج والسنة ان يضطج بعد
 سنة الفجر قبل الفريضة فان لم يفعل فصل بينهما ما يحدث والسنة ان يخفف السور
 فيها ففي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة
 قولوا امن بالله وفي الثانية قل يا ايها الكافرون يا اهل الكتاب تعالوا الالية
 وفي رواية يقرأ في الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية الاضطر ولا ما سانه
 ويصلي البويطي على الثانية وسنة المغرب قل يا ايها الكافرون والاضطر وكذا
 ركني الاستحسان وتحية المسجد وتطوع الليل افضل من تطوع النهار فاراد
 احد نصفي الليل فالنصف الثاني افضل وان اراد احداً ثلثه فالاولى افضل والاضطر
 منه السدس الرابع والخامس من ذلك في الصحيحين ويكره قيام الليل كله دائماً وسي

في الفريضة
 في وقتها

ان لا يحل صلاة في الليل فان قلت والنواب في البيت افضل من المسجد كما قد سناه وسقط
 لمن قام الى المسجد ان يوقظ له من يطع بتجده اذ لم يخف ضرراً او سخطاً لمخاطبة على اختيار
 في المسجد اذا قدم من سفر الا اذا دلت الصحيحة في كمالك والله اعلم

باب صلاة الجماعة

اعلم ان ركاز الصلاة وشروطها لا تختلف بالجماعة والافراد لكن الجماعة افضل فاجتنب
 فرض عين الجماعة وانما في غيرهما من المكتوبات ففيها اوجه الاصح انما فرضها في
 والثاني سنة والثالث فرض عين قاله ابن المنذر من اصحابنا واخرجوه وقيل انه
 قولك للشافعي رضي الله عنه فان قلنا فرضها في فامتنع اهل قرية من اقامتها فالتهم
 الامام ولم يسقط الحرج الا اذا قاموها بحيث يظهر هذا الشعار بينهم في القرية
 كحي اقامتها في موضع وفي الكبر في البلاد فقامت في الحجاب فلو اطمعوا على اقامتها في
 البيوت فان ابوا سخط ولا يسقط الفرض وخالفة بعضهم اذا ظهرت الاسواق وان
 قلنا انها سنة فتركوها لم ينالوا على الاصح **قلت** قولك اسحق اصح
 وان اقام الجماعة طائفة يسيرة من اهل البلد واطروها في كل بلد ولم يحضرها
 جمهور المقيمين بالبلد حصلت الجماعة ولا اثم على المخلفين كما اذا صلى الجماعة طائفة
 يسيرة وانما اهل البوادي فقال امام الحرمين عندي فيهم نظر بجواريق لا يتقرضون
 لهذا الفرض ويجوز ان يفتان يعرضون له اذا كانوا ساكنين قات ولا شك ان المسافرين
 لا يعرضون لهذا الفرض وكذا اذا قل عدد ساكني قرية هذا الكلام الامام والمختار
 ان اهل البوادي الساكنين اهل القرية كحديث الصحيح تام من ثلاثة في قرية او اقامتهم
 الثلاثة الا قد استقروا عليهم الشيطان والله اعلم هذا حكم الرقاب وانما النساء
 فلا يفرض عليهن الجماعة لا فرض عين ولا حاية ولكن يحسن ثم فيه وجهان اذ هما
 كما سجدتا للرقاب واحتمل ان ينادي في حقن كانهما في حق الرقاب فلا يكره لهن
 تركها ويكره لهن للرقاب مع قولنا في لهن سنة والسجدة بعد انما هن وسطرن
 وجماعة من البيوت افضل فاراد حضور المسجد مع الرقاب من المشوا بدور الجماعة
 واما مدة الرقاب لهن افضل من اقامة النساء لكن لا يجوز ان يخلوا بهن غير محترمة

بد

قال الخلاف في كون الجماعة فرض عين أم كفاية أم سنة هو المكتوبات المؤديات اما المندورة فلا شرع فيها الجماعة وقد ذكر الرافعي اثنا كلامه في باب الاذان في مسأله لا يودر مندورة واما المقضية ليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعا لكن في سنة ففي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بجماعة الصبح جماعة حين فاتتهم بالوادي وثما القضا خلفه الاذاع وعلمه حازر عندهم لسياتي انشا الله تعالى في الاول الايراد للروح من خلاف الجماعة واما في التوافل فقد سبق في باب صلاة التطوع فالشرع فيه الجماعة منها ولا يشرع لا يجب فلو صلى هذا النوع جماعة حاز ولا يفتات مكره فقد تظايرت الاحاد الصحيحة على ذلك والله اعلم **فصل** اذا صلى الرجل في بيته برفقة او زوجته او ولده حاز فضيلة الجماعة لكنها في المسجد افضل وحيث كان الجمع من المساجد اكثر فهو افضل ولو كان بقرية مسجد قليل الجمع وبالبعد مسجد شحيح فالبعيد افضل الا في حال اذا هما ارتعظ جماعة القرب بعد وله عنه كونه اما ما او حضر الناس حضور فالقرب افضل والثاني ان كان امام البعيد متبعه كما لمعزلي وغيره قال الحارثي وغيره وكذا لو كان الامام حقيقا لانه لا يعتد بوجو بعض الاركان بل قال ابو حنيفة الصلاة منفردة افضل من الصلاة خلف الكف في هذا تقرير على صحة الصلاة خلف الحفي وناوذة ارغاية مسجد بجوار افضل مكان **زرع** اذا ادرك المسبوق الامام قبل السلام ادرك فضيلة الجماعة على الصحيح الذي قطع به الجمهور قال الغزالي لا يدرك الا بادرار ركعة ومثله صنفه **زرع** سجد الحافظة على ادراك التكبير الاول مع الامام وفيما يدركها به اوجة اخرها بان تشهد تكبير الامام وتشتغل بعقبة بعقد صلاته فان اخل لم يدركها والثاني بان يدرك الركوع الاول والثالث ان يدرك شيئا من القيام والرابع ان يشغله امر ديني لم يدرك بالركوع وان منعه عذر او سبب للصلاة كالطهارة ادرك به **قال** وذكر القاضي حيز وجها اخر انه يدركها ما لم يشرع الامام في الفاتحة قال الغزالي في البيهقي في الوجه الثاني والثالث مما في من لم يحضر احرام الامام فلما من حضر اخر فقد فاتته فضيلة

الجمعة

التكبير وان ادرك الركعة والله اعلم ولو خاف قوت هذه التكبير فقد قال ابو حنيفة يجب ان يسرع ليدركها والصحيح الذي قطع به الجماهير انه لا يسرع بل يسكنه كما لو لم يخف فوثقا **فصل** سجد الامام ان يحذف الصلاة من غير ترك الابعاض والهيئات فان رضي القوم بالتطويل وكانوا محضين لا يدخل فيهم غيرهم فلا بأس بالتطويل ولو طوى الامام فله احوال منها ان يصلي في مسجد سوق او محلة فيطوى ليحضر اخرين ثم يركع الجماعة فقد امكروا ومنها ان يؤتم مسجد محضر رجل شريف فيطوى ليحضر الشريف فيركع ايضا ومنها ان يحضر صلاة في حيز من بلاد الهند به فان كان الامام اذا فعل ينظر ليدرك الركوع قولان اظهرهما عند الامام اخر واخر ينظر بشرط ان لا يحضر التطويل وان يكون المسبوق داخل المسجد حين الاضطراب فان كان خارجا لم ينظر قطعا وبشرط ان يقصده التفرع الى الله تعالى فان قصد الرد واستماله لم ينظر قطعا وكذا معني قوله لا يميز بين داخل وداخل وقيل ان عرف الداخل عينه لم ينظر والا انتظر وقيل ان كان ملازما للجماعة انتظر والا فلا واختلفوا في كيفية القولين فتاك معظم الاصحاب ليس القولين استحباب الا انتظار بل اذا هما يركعوا اظهرهما لا يركع وقيل اذا هما يتسجد والثاني لا يجب وقيل اذا هما يتسجد والثاني لا يجب والقيام وقيل ان لم يضرا انتظارا لما يؤمرون ولم يشق عليهم انتظارا قطعا والافقيه القولان وحيث قلنا لا ينتظر فانتظر لم يتطل صلاته بل المذهب وقيل بانظارها قولان ولو اخرج بالداخل في الشبهة الاخيرة فهو كالركوع وان اخرج به في سائر الاركان كالقيام والسجود وغيرهما لم ينتظر بل المذهب الذي قطع به الجمهور وقيل هو كالركوع وقيل القيام كالركوع دون غيره وحيث قلنا لا ينتظر ففي البطالان سبق **قال** المذهب انه يسجد انتظار في الركوع والشبهة الاخيرة التي المذكورة ونحوها والله اعلم **فصل** من صلى صلاة من الحضر ادرك الجماعة فيلونها استحب ان يجلس في صلاة شاد منكر انه بعيد الطهر والعشا فقط ويقيمهما مع المغرب ولو صلى جماعة ثم ادرك جماعة اخرى فلا يصح عند جماهير الاصحاب سجد الاعادة كالمفردة والثاني لا يغني هذا الاعادة

من سجد في صلاة

الصبح والعصر وغيرهما والثالث ان كان الجماعة الثانية زيادة فضيلة للكون
 الامام اعلم او اوزع او اجمع اكثر او المكان اشرف استحب الامامة والاقلا والرا
 تسيب اغادة من بعد الصبح والعصر اذا استحبنا الامامة لمن قبلنا من قبلنا
 ففي فرضه قولان وجهان اظهر القولين وموافقا لفرضه الاول والقديم فرضه
 لا يبينها والله تعالى بحسب مما شأنا منهما وربما قيل بحسب ما علمنا واخذوا الجيد
 كالمنا فرض في الثاني ان صلى منفردا فالفرض الثانية لكها ثم اذا فرغنا على غير
 الجديد بنو الفرض في الثانية وان كانت الصلاة معزها اعادها كالمنا الاول
 فرغنا على الجديد فوجهان الاصح الذي قاله الاكثر من نوب بها الفرض ايضا والثاني
 اختار امام الحرمين بنو الطهر والعصر ولا يعرض للفرض فان كانت الصلاة معزها
 فالصحيح انه يعيد هذا كالمنا الاول والثاني سحبا يقوم بها رغبة اخرى اذا سلم
 الامام **قلت** **الراجح** اختيار امام الحرمين وسحبا من صلى اذا راى من
 يصلي تلك الفريضة وحده ان يصليها بمعة لتحصل له فضيلة الجماعة والله
فصل **لا رخصة في ترك الجماعة** سواء قلنا سنه او فرض نهاية إلا
 من عذر عام او خاص فمن العام المطر ليل لا كالأوتار ومنه الرجح العاصفة
 الليل والنهار وبعض الاصحاب يقولون الرجح العاصفة في الليل والنهار
 الليلة المظلمة وليس ذلك على سبيل اشتراط الظلمة ومنه الوحل الشديد وسيا
 في الجمعة ان شاء الله تعالى ومنه الصوم وشدة الحر في الطهر فلو اقاموا الجماعة
 ولم يردوا او اوردوا وبقي الحر الشديد قلنا الخائف من الجماعة ومنه شدة البرد
 سواء الليل والنهار ومن العذر الخاصة المرض ولا يشترط بلوغه هذا يسقط القيام
 في الفريضة بل يعين على تحته مشقة المشقة الناشئة من المطر ومنها ان يكون من مضاي
 تفصيله في الجمعة ان شاء الله تعالى ومنها ان يخاف على نفسه او ماله او على من يلزمه الله
 عنه من سلطان او غيره من بطلان او خوف من عذبه بحسبه او يلزمه ومؤمعه فله الخلق
 ولا عين بالخوف من بطلان الحق موطالم في منعه بل عليه الحضور وتوفيقه ذلك الحق
 ويدخل في ذلك الخوف من المالب ما اذا كان خيرا في التنوير او قدرة النار وليس
 هناك من يتفقد ما ومنها ان يكون عليه قضاء ولو طهره المباح لقتله وكذا

يرجوا

يرجوا القبول حائنا او على مال لو غيب وجهه ما ثابته الخائف ذلك ومناه حد
 العبد ودون ذلك الرنا وما لا يقبل العفو واستشكال امام الحرمين جواز التقييد لمن
 عليه قضاؤه ومنها ان ينافع احد الاخير والرجح ومنه الصلاة في هذا الحال ان
 سحبا من عر نفسه ثم يصلي واذا قامت الجماعة فلو خاف فوت الوقت فوجهان
 احدهما تقدم الصلاة والثاني الاول ان يقضي حاجته وان فات الوقت ثم يعصى
 ولنا وجه انه اذا صاف عليه الامن بالمدافعة وسلبت خشوعه بطلت صلاته قاله
 الشيخ ابو اريد والقاضي حنين ومنها ان يكون به جوع او عطش شديد وحضر
 الطعام والشراب وثاققت نفسه اليه فيند بالاكل والشراب فان الاحتجاب وليس له
 ان يستوي الشيع بلك لتمام كبر حدة جوعه الا ان يكون الطعام مما يؤتي عليه من
 واحدة كالسويق واللبان فان خاف فوت الوقت واستحل فوجهان مدافعة الاختيار
 ومنها ان يكون غاريا بالناس له فيعذر الخائف سنوا جذا ينسب العوق ام لا ومنها
 ان يريد السفر ويرحل الرفقة ومنها ان يكون ناشدا لظلمة يرجوا النظر ان ترك الحمل
 او وجد من عصب ماله واذا استرداه منه ومنها ان يكون اكل كراشا او قسلا او نحو
 ولم يمكنه ازالة الرائحة بغسل في معاجة فان كان مطبوخا فلا ومنها عليه التوم
قلت اما التلج فان بل الثوب فعدروا الا فلا فاكس الحادوي والزرزلة

يخرج من الصلاة

باب صفة الأئمة

صفة الاثام ضربان مشروطة وصحبة فانما المشروطة فضلة الامام تارة تكون باطلا
 في اعتقاد الامام والمأموم وتارة تكون صحيحة فالاول كصلاة المحدث والجب ومسح
 ثوبه نجاسة وكحودك فلا يجوز لمن علم حالة الاقتراب به وكذا ذلك الكافر لا يجوز
 الافتداه ولو صلى لم يضر الصلاة مسلما على المشهور وعلى الثاني اذا صلى اذ احرى
 صار مسلما اذا الم يسع معك الشهادتين فان محتاجكم بالسلامة على الضحى فانما اذا
 كانت صلاة الامام صحيحة في اعتقاده دون اعتقاد المأموم او بالعكس فله ضورتا
 ان يكون ذلك خلافا لما في الفروع الاختيارية بان من الحفي فرجه وصل ولم يتوضي او
 لم يمسح بالارض او الطمانينة او قرأ غير الفاتحة ففي صحة صلاة الشافعي خلفه وجهان

قال القائل صح وقت الشيخ ابو حامد لا يصح وهذا هو الاصح عند الاثرين وبه قطع
 الرواية في احكامه والغزالي في الفناوي ولو صلى على وجه لا يصح والشافعي صحه
 بان احجم وصل بعد القائل لا يصح اقتدا الشافعي وعند حامد يصح اعتبار اعتما
 المأموم وقت الاثرين والشافعي من اصحابنا اذا لم يترك الامر وانما به فترك السبل
 والمأموم يزوجه خلفه عالمنا كان او عاميا وليس له المفاضة لما فيه من القينة
 وهذا حسن انما اذا حافظ الحنفى على جميع ما يعتقده الشافعي وجوبه واشترطه يصح
 اقتدا الشافعي به على الصحيح الذي قطع به الجمهور وقت الاستاذ ابو اسحاق
 الاسفرايني يصح ولو شك هل يبالو اجابات ام لا فالاصح انه اذا علم اثنائه بها
 والثاني انه كما علم تركها فالحاصل في اقتداء الشافعي بحنفى اربعة اوجه احدها الحق
 والثاني النطق والاصح ان حافظ على الواجبات وشكها صح والاقلا والراجح ان حافظ
 صح والاقلا ولو اعتد الحنفى بالشافعي فبطل الشافعي على وجه يصح عنده ولا يصح عند الحنفى
 بان احجم في حجة اقتدائه احكاما واذا صححنا اقتدا احدى المذاهب بالآخر فبطل الشافعي
 الصبح خلف حنفى ومكش الحنفى بعد الركوع قليلا وامكنه ان يعتق فيه فعل والاتا به
 وسجد للسجود ان اعتدنا اعتقاد المأموم وان اعتدنا اعتقاد الامام فلا ولو صلى الحنفى
 خلف الشافعي يصح فترك الامام القنوت سائما وسجد للسجود تابعة المأموم فان ترك
 الامام سجود السهو سجد المأموم ان اعتدنا اعتقاد الامام والاقلا الصواب الثانية
 ان يكون اختلافهما في الموضع فلا يجوز ان يعتد بطلان صلاة غيره ان يعتد به بغير
 اختلاف اجتهادهما في القبلة او في انايز طاهر او نحو ذلك لولا انية والمجتهدين
 بان كانت لانه طاهران ونحوه فترك واحد طهرانه واصل فحسب ام كان واحدا صلاة
 فثلاثة اوجه الصحيح قول الحذاد والاثنتين يصح لك واحدنا ام فيه والاقتدا الا
 وبطل الثاني اصلا والثاني قول صاحب التلخيص لا يصح الاقتدا والثالث قول ابي اسحاق
 المروزي يصح الاقتدا الا ان اقتصر عليه فان اقتدا ثانيا لزمه اعتادتهما اما اذا طر
 طارة اثنان يصح اقتداون فاستعمل المظنون طهرانه بلا خلاف ولا يصح بالثالث بالاجاب
 ولو كانت لانية خمسة والخمس منها واحد وطهرانه واحد طهرانه واحد ولم يطر شيئا
 من الاربعة وام كان واحدا صلاة فيند صاحب التلخيص والمروزي عبادتنا اقتدائه

صح ثلاثه

اذا

اصلا

وغيره

وعند ابن الحذاد يجب اعادته الا اقتدا الاخير فقط وقال بعض اصحابنا هذه الاربعة اعمامي
 فيما اذا سمع موت من خمسة انفس وتساووا ناسا لانيه فلا يبطل الا اقتدا الاخير الا
 ولو كان الحنفى لانيه الخمسة انفس صحت صلاة كل واحد منهم خلفه بغير بطلان خلفه بغير
 ولو كان الحنفى لانيه صحت خلفه واحد فحسب هذا قول ابن الحذاد ولا يخفى قول الاخير ان كان
 الثاني ان يكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاد الامام والمأموم فتارة بغنى عن القضا
 وتارة لا يعني بان لم تقض من لم يجزى ولا تزال لم تجز الاقتداء به للمؤمن ولا للكنية
 الذي لا يقضي وما يجوز لمن هو كماله وجزاها الصحيح لا ومثله المقيم المقيم لعدم الثاني
 ومن امكنه ان يعلم الناحية فلم يعلم ثم صلى بحكمة الوقت والقاري والمروزي على
 حشبة اذا اوجبا عليهم الاعادة وان اغنت عن القضا فان كان مأموما لم يصح الاقتدا
 به ولو راي رجلين يصلان جماعة وشك ايهما الامام لم تجز الاقتداء بواحد منهما حتى
 يتبين الامام ولو اعتد كل واحد من المصلين انه مأموم لم يصح صلاتهما وان اعتقد
 امام صحت ولو شك اذا ما بطلت صلاته وانما الاخر فان طهرانه امام صحت والاقتدا
 وان كل غير مأموم فتارة بخلاف القراءة وتارة لا يجزى فان اختلفا كان الشافعي صحة اقتدا
 القاري به ثلاثة اقوال الجديد لا طهرانه والقدير ان كانت برته صح والاقلا
 والثالث يخرج انه يصح مطلقا مكذا نقل الجمهور وانكر بعضهم الثالث وعكس الغزالي
 فجعل الثاني ثالثا والثالث ثانيا والصواب الاول **قلت** هذه الاثبات
 خارجة سواء علم المأموم كون الامام امينا ام لا مكنها قاله الشيخ ابو حامد وغيره وهو
 منتفى اطلاق كلام الجمهور وقال صاحب الحاوي الاقوال اذا لم يعلم كونه امينا فان
 لم يعلم قطعا والصحيح انه لا فرق والله اعلم والمن ادبلاي من لا يحسن القامحة او
 بعضها بخبر او غير ذلك فانه الارث وهو الذي يدغم حرفا في حرف شيئا غير موضع الاد
 وقال في التهذيب هو الذي يدل الزا بالثاني والالتع وهو الذي يبدل حرفا بحرف
 قال السيد السبكي الزا بالغير ومن لسانه رخاوة منعه التشديد واعلم ان الخلاف
 المذكور بين الامام والقاري لا ينفك عن لسانه او طاعة لسانه ولم يضر من
 يمكن التعلم فيه فاما اذا مضى وقصر ترك التعلم فلا يصح الاقتداء به للاختلاف
 صلاته حينئذ مقتضية صلاة من لم يجدنا ولا ترانا وصح اقتدا امي بامير مثل ولو

ولو شك كل واحد ان امام او مأموم بطلت صلاتهما
 الا ب

عام

خضر خلا في كل واحد منهما بحسن بعض الناحية ان كان صاحبها ذاك جاز
 اقتدا كل واحد بصاحبه وان احسن ذلك احد غير صاحبها اخر فاقدا اذ هما بال
 كاتبا القاري لا ياتي وعليه كجرح الارث بالالتصاع وعلته ان كان احد قاري منا
 لا يحسنه صاحبه ويترك امامته القام والنافع اذ يصح الاقتداء بهما **فصل**
 التمام من تكرار الثا والنافع من تكرار الثا ويترك فيها وهو بمنزلة بعد القاري
 في اخر والله اعلم وتكون امامته من كل في القراءة ثم ينظر ان كان كمالا يعبر المعنى كالرفع
 في الهام من احدهما حتى صلاته وصلاة من اقتد به وان كان غيرهم تا انتم عليهم او
 كسرهما او بطله فقولوا الصراط المستقيم فان كان بطلا وعنه لسانه والله يعلم لزومه
 ذلك فان قصر وقت الصلاة وقضى ولا يجوز الاقتداء به وان لم يطاوعه لسانه
 لم يمتص ما ينكر التعليل فيه فان كان الناحية فصلا مثله حلقه صحيحة وصلاة صحيح
 اللسان طنه صلاة قاري خلفا في لو كان غير الناحية حتى صلاته وصلاة من
 خلفه فان اتام الحزمين ولو قيل ليس لهذا الاخر فراه غير الناحية فيما لم ينه لم
 يكره بعد الا انه يتكلم بما ليس بقرآن بلا ضرورة انما اذا لم يحل الاتمام بالقراءة فان كان
 رجلا صح اقتدا الركاب والساية وان كانت اساة صح اقتدا التباينها ولا يصح اقتدا
 الركاب ولا الخني بها وان كان خني جاز اقتدا المرأة به لا يجوز اقتدا الرجل
 ولا خني اخر **فصل** حيث هما صحيحة الاقتدا فلا بأس بكون الاتمام
 متيما او متاخخا خفي والمأموم متوضعا غاليا لرجله ويجوز اقتدا السلام بجلوس البول
 والطامة المستحاضة عين المختبر على الاصح كما يجوز قطعاً بمن استنجا بالاحجار
 وبمسح ثوبه او بذيبة نجاسة معفو عنها وتصح صلاة القائم خلف القائم والقائم
 والقائم خلف المضطجع **فصل** جميع ما تقدم فيما اذا عرف المأموم حال الاتمام
 في الصلوات المشروطة وجودا وعدما فانما اذا طرأ شيئا فان خلاقه فله صورته اذا
 اقتد رجل خني مشكل وجب التمسك به لم يقض حتى يان الخني رجلا لم يسقط القضاء
 على الاظهر وبحركي القول فيما اذا اقتد خني امرأة ولم يقض حتى يان امرأة وفيما
 اذا اقتد خني خني ولم يقض المأموم حتى يان امرأة والاتمام رجلا ومنها لو اقتد بمن
 طنه منظر اذ بان بعد الصلاة محدثا او جنبا فلا قضاء على المأموم ولنا قولان كان

الاتمام

الاتمام على ما ذكره لزوم المأموم القضاء والا فلا والمشهور المعروف الذي قطع به
 ان لا قضاء مطلقا **فصل** هذا القول الشاذ نقله صاحب التحف عن القائل
 يشرح التحف فان صح بان هذا النقل غلط ولا يختلف مذنب الشا في رضي الله عنه انه
 لا إعادة على المأموم مطلقا وانما حكمي الشا في رضي الله عنه مذنب ما لا رضي الله
 عنه انه يجب الاعادة ان تعمد الاتمام وليس مذنباً له والصلوات اشياء القبول كما
 نقله صاحب التحف فقد نص عليه الشا في رضي الله عنه في البيهقي والله اعلم هذا اذا
 لم يعرف المأموم حدث الاتمام اصلاً فان علم ولم يتفقا ولم يتوضي ثم اقتد به ناسياً
 وحيث الاعادة قطعاً ما ذكره غير صلاة الجمعة فان كان فيها نسيه كلام ياتيه
 بابها ان شاء الله تعالى ومنها لو اقتد بمن طنه قارياً فان اميتا وقتنا لا يقع صلاة
 القاري خلف الامي في الاعادة وجهاً الاصح تجب به قطعاً التهذيب وهو مقتضى
 كلام الاثرين سواء كانت الصلاة سرية او جهرية ولو اقتدي من لا يعرف حاله في جهر
 فلم يجز وحيث الاعادة بغير علم الام وقاله الغزاليون لان الظاهر انه لو كان قارياً
 بجهراً فلو سلم وقت اسررت ونسيت الجهر لم تجب الاعادة لكن تجب ولو ان اتنا القلا
 دونة الخني فقيطلان صلاة الرجل المأموم القولان كما بعد الفراغ ولو بان
 كونه جنباً او محدثاً فلا قضاء ويجب ان يتوضا مرة في الحال يني ولو بان اميتا
 وقتنا لا تجب الاعادة فكالمحدث والافكا الخني ومنها لو اقتد بمن طنه رجلاً
 فبان امرأة او خني وحيث وقيل لا يجب اذا بان خني وموشاد ولو طنه مسلماً فان
 كافر اتي طاهر من كونه كاليهود وحيث الاعادة وان كان كفيه وبطل الاسلام كالزندق
 والمرثد لم يجب القضاء على الاصح **فصل** هذا الذي صححه هو الاقوي دليلاً
 لكن الذي صححه الجمهور وجوب القضاء ومن صححه الشيخ ابو حامد والمحاملي والقاضي
 ابو الطيب والشيخ نضر وصاحب الكاوي والعلامة وغيرهم قال صاحب الكاوي يومئذ
 الشا في ونقله الشيخ ابو حامد عن نضر الشا في رضي الله عنه وعامة اصحابنا والله اعلم
 ولو بان ثوبا الاتمام او بذيبة نجاسة فان كانت خفيه فهو من الجاهل وان كان ظاهراً
 فقال اتام الحزمين عند فيه احتمالات لا من جسر ما يعني **فصل** وقطع به صاحبنا
 التمهيد والتهذيب وغيرهما بان النجاسة كما حدثت ولم يفروا بين الخفيه وعيها

الاعادة

واشار انام الحرمين انها ان كانت طاهر فمكة الزيدية والله اعلم وكان النبي
لا يحل الضأ اذا كان كافرا او امرأة **فصل** ولو بان مجونا وجبت الاغادة
على المأموم فلو كان له خالة جنون وخالة افاقة او خاك اسلام وقال رده
به ولم يدر اي حاله كان فلا اغادة لغيره ولو صلى خلف من جعل اسلامه
فلا اغادة ولو صلى خلف من اسلم فقال بعد الفراع لم ان اسلمت حقيقة او سلمت
ثم اردت فلا اغادة والله اعلم **فصل** يصح الانتداب للصبي المميز الفهر
والنفل ولكن البالغ اولى منه وتصح بالعبد بالارائة ولكن الحر اولى بهذا اذا اتى
اشي غير الحجة وامانة الاعمي صححة ومو والبصير سواء على الصحيح المنصوص
قطعه به الجمهور والثاني البصير اولى واختاره ابو اسحاق الشيرازي رحمه الله عليه
والثالث الاعمي اولا قاله ابو اسحاق المروزي واختاره الغزالي **فصل** في الصنا
الستجة الانام الاسباب التي يترجح بها الانام ستة **الفقه** **والقراءة** **والورع**
والسنة **والنسب** **والهجرة** **فاما الفقه** **والقراءة** **فما ميزان** **واما الورع** فليس
المراد منه مجرد الغزاة بل ما يزيد عليه من حسن السيرة **والفقه** **واما السن** فالتقدم
سن مضي الاسلام فلا يقدم شيخ اسلم اليوم على شاب نشأ في الاسلام ولا على شاة
اسلم امس **والصحيح** انه لا يعتد الشيخوخة بل النظر في تفاوت السن واشار بعضهم
الى اعتبارها **واما النسب** فنسب قرشي معتبر بخلاف وغيرهم وجهان احدهما
يعتبر كل نسب بعتد الفاعلية كالعلماء والصالحين فلي هذا الهاشمي والمطليقي
على سائر قرشي وسائر قرشي يقدمون على سائر العرب وسائر العرب يقدمون
الجمي والثاني لا يعتد ساعد قرشي **واما الهجرة** فتقدم من هاجر الى النبي صلى
الله عليه وسلم على من لم يهاجر ومن تقدمت هجرته على من تأخرت وكذلك الهجرة
بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من احرى بلاد الاسلام معتبرين **واما السن**
فهاجر او تقدمت هجرته يقدمون على اولاد غيرهم ويتفرع على هذه المقدمة مسائل
فاذا اجتمع ذلك وفاسق فالعبد اولى بالامانة وان اخضر الفاسق بزيادة
والقراءة وسائر اخصال بل كرم الصلاة خلف الفاسق وتكر ايضا خلف المتدع
الذي لا يكفر بدعيته **واما الذي** لا يكفر بدعيته فلا يجوز الاقتداء به وحكمه

تقدم

تقدم غيره من الكفار وقد صاحب الانصاح من يقول بخلق القرآن او ينفي شيئا من صفات
الله تعالى كما فرأ ذلك جعل الشيخ ابو حامد ومتابعوه المعزلة بمن كفروا وكفروا
لا يكفرون ويحكمي القول بتكفير من يقول بخلق القرآن عن نصر الشافعي رضي الله عنه واطلق
القنات وكثيرون من اصحاب القول بخوار لا يمتد باهل البدع وانهم لا يكفرون
وقالت صاحب العدة بوطاير ملاحب الشافعي رضي الله عنه **فصل**
مدا الذي قاله القفال وصاحب العدة هو الصحيح او الصواب فتد فان الشافعي رضي
الله عنه اقبل شرا ذة اهل الاموال الا خطييه لانهم يرون الشهادة بالزور لموافقتهم
ولم يزل السلف والخلف على الصلابة خلف المعزلة وغيرهم ومن احكمهم ومؤيديهم
والجراحكام المتدين عليهم وقتنا ذلك الانام كحافظ القتيبة ابو بكر السيفي وغيره من اصحابنا
المحققين ناجيا عن الشافعي رضي الله عنه وغيره من العلماء من تكفروا بخلق القرآن
على كفران العم لا كفر الخروج عن الملة وحلهم على هذا النوايل ياذرته من اج احكام المطهر
عليهم والله اعلم وفي المادع مع الاقننه والاقرا وجها فان الجمهور مما يفتان عليه
وقال الشيخ ابو محمد وصاحب التمه والتهديد بتقديم عليهما والاولك اصح والواجب
من غير الانا يكي الصلابة ولكن فقهه كثير واخر يحسن القرآن كله ومو قليل الفقه فالصحيح
المنصوص الذي قطع به الجمهور ان الاقننه اولى والثاني مما سوا فاما من جرح الفقه والفقهاء
فهو مقدم على المنفرد باخيهما قطعاً **والفقه** **والقراءة** يقدم كل واحد منهما على الشب
والسن والهجرة وعن بعض الاصحاب قولك نخرج ان السن يقدم على الفقه وموشاد اذا
استويا في الفقه والقراءة ففيه طرق قالت الشيخ ابو حامد وخاتمة لا خلاف بتقديم
السن والنسب على الهجرة فلو تعارض بين نسب شاب وشيخ غير قرشي فالحديد
تقدم الشيخ والتقديم الشاب ورجح جماعة هذا التقديم وعكس صاحب التمه والتمه
فتلا الهجرة متقدمة على السن والنسب وفيهما القولان وكان اخرون منهم صاحب المبدع
رحمة الله عليه الكديد يقدم السن ثم النسب ثم الهجرة والتقديم يقدم النسب ثم الهجرة
ثم السن اما اذا تشا وتا في جميع العتبات المذكورة فيقدم بنظافة النوب والنبذ
عن الاوساخ وطيب الصنة وحسن الصوب ونا استنبهت من الفضائل وحكي الاختلاف
عن بعض تقدم من العلماء انهم قالوا يقدم احسنهم واختلفوا في معناه فقل احسنهم و

رج

ه

وقيل احسنهم ذكر انما قال الله بقدرة نظامه الثوب ثم حلت الصوت ثم حسن
فالوالي على ولايته اولى من غيره والاحقر ذلك الغير بالفضل التي
سقت ويقدم الوالي على امام المسجد ومالك الدار ونحوهما اذا اذن المالك في اقلية
الجامع بملكه فلا وادى الوالي بتقديم غيره فلا ينافى ثم يراعى في الولاية تفاوت الدرجة فلا
الاعظم اولى من غيره ثم الاعلى فالاعلى من الولاية والحكام ولنا قولنا شاذ ان المالك
اولى من الوالي والمشهور بتقديم الوالي ولو اجتمع قوم في موضع مملوك ليس لهم وال
فما كان الموضع بحق اولى من التقديم والتقدم من الاجانب فان لم يكن اهلا للتقدم فهو اولى
سواء كان السائر عبدا مسلما سيدة او حر ام ملكا او مستعيرا او مستاجرا ولو كانت الدار
مشتركة بين شخصين وبما خاضرا او اذنها والمستعير من الاخر فالاعظم غيرهما الا اذا
ولا اذنها الا بادن الاخر فان لم يحضر الاضمة فهو الاحق ولو اجتمع مالك الدار والمستاجر
فلاصح ان المستاجر اولى والثاني للمالك ولو اجتمع المجير والمستعير فالاصح ان المجير اولى
والثاني للمستعير ولو حضر السيد وعبده الساكن فالسيد اولى قطعاً سواء الماد واليه
النجاة وغيره ولو حضر السيد والمكاتب دار المكاتب والمكاتب اولى ولو حضر قوم في مسجد
له امام راتب فهو اولى من غيره فان لم يحضر امامه استحب ان يبعث اليه ليحضر فان حيف فوات
اول الوقت استحب ان يتقدم غيره **ف**تقديم غيره يستحب ان لا يحيف فتنة
فان حيفت صلواته في استحقاقهم ان يعيدوا معه ان حضر بعد ذلك والله اعلم
ففي شروط الاقتداء واذا ابيه اما الشروط فستبعة اخلاها ان يتقدم
المامون على الامام في حمة القبلة فان تقدم لم تنفذ صلاته هل الجدي لا ظهر ولو تقدم
في خلافها بطلت والقديم انما يستعبد والميتي للمامون ان يتأخر عن موقف الامام فليلا
ان كان وحده فان ايتهم فصاروا خلفه ولو تساووا الامام والمامون صح صلاته
والاعتبار بالتقديم والتساوية بالعقب فلو استويا في العقب تقدمت اصابع المامون لم يضر
وان تأخرت اصابع المامون عن اصابع الامام وتقدم عقبه فعلى القولين وقيل تصح قطعاً
وفي الوسيط للاعتبار بالاكبر والصحيح الاول هذا فبمن بعد عن الكعبة فان صلوا في المسجد
اكثرهم فالميتي ان يقف الامام خلف الممام وتقف الناس مستدبرين بالكعبة فان كان بعضهم
اقرب اليها نظرا كان متوجها الى الكعبة التي توجه اليها الامام ففيه القولان القديم

الجماعة

والجديد

والجديد وان كان متوجها الى غير ما فالمدبر صحة صلاة المامون قطعاً وقيل على القولين
ولو وقف المامون والامام داخل الكعبة فان كان وجه المامون الى ظهر الامام او وجهه
وجهه او ظهره الى ظهره وليس المامون اقرب الى الجدار من المامون اقتداء به وذلك ان كان اقرب
الجدار الى المذبح على الكعبة وقيل على القولين وان كان ظهره وجه الامام فعلى القولين ولو
وقف الامام في الكعبة والمامون خارجا جاز وله التوجه الى اي جهة شاء ولو وقف بالعكس
جاز ايضا لكن ان توجه الى الكعبة التي توجه اليها الامام غادر القولان **ف**منع
اذ لم يحضر مع الامام الاذكر لم يقف عن يمينه بالحقا كان او صبياً ولو وقف عن يساره او
خلفه لم تبطل صلاته فان جاز ما مامون اخر وقف عن يساره واخرم ثم ان امكن تقدم الامام
وتأخر المامون بسبعة المكان من الجانبين تقدم او تأخر وايهما اولى وجهان الصحيح
الذي قطع به الاثر ونأخرهما والثاني تقدمه قاله الفقهاء لانه يصير ما بين يديه
فان لم يمكن التقدم والتأخر لصيق المكان من الجانبين فعل الممكن وهذا في القيام
اذا حلق الثاني في الشهدا والوجود فلا يقدم ولا تأخر حتى يقوموا ولو حضرت في العمد
رجلان اورجل وصبي صطفوا خلفه ولو لم يحضر معه الا اثنتان صفتن خلفه سواء الواحدة
وجامعتين وان حضر معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف الرجل وان حضرته
امرأة ورجلان اورجل وصبي قام الرجل اورجل والصبي خلف الامام صفوا وقامت
هي خلفهما وان كان معه رجل وامرأة وحشي وقف الرجل عن يمينه والحشي خلفهما والمرأة
خلف الحشي وان حضر رجال وصبيان وقف الرجال خلف الامام صفوا وصبيان صفوف والصبيان
خلفهم وفي وجه يقف بين كل رجلين صبي ليتعلوا افكان الصلاة ولو حضر معهم نسائا اخر
صفوا للنساء نفس الصبيان فذا علم ان الامام من الرجال عزاء فان كانوا عزاء وقف الامام
وسطهم وصاروا صفوا والنساء اخلصوا اذا اجتمع جماعة فقد قدسنا في باب الصلاة
يقف يقفون وان امانتهم بقدر سطر **ف**ولو صلى حتى جال بنينا تقدم
عليهم والله اعلم وكان هذا استحبنا بحالته لا تبطل الصلاة **ف**منع اذا دخل
والجماعة في الصلاة ترك ان يقف منفردا بل ان جاز فوجه او سبعة في الصف فظهر له
ان يحرق الصف فادام يكن فيه فوجه وكانت صف قدامه لتصيرهم يترها فلو لم يجد الصف
سعة فوجها اذ لم يقف منفردا ولا جردت نفسه اذ انضى عليه البويطي والثاني وهو

فولأكثر الأصحاب بحري نفسه وأجداً وسجلاً لحرور إن ساعدة وإنما جرح بعد أخراجه ولو
وقف منفرداً أصحت ثلاثة الشرط الثاني العلم بالأفعال الظاهر من صلاة الاتام
ومدلاً لأدمنه نص عليه الشافعي رضي الله عنه وافق عليه الأصحاب ثم العلم قد يكون
بمشاهدة الاتام أو بمشاهدة بعض الصفوف وقد يكون بسماع صوت الاتام أو صوت
المرجع في حق الأعمى والبصير الذي لا يشاهد لطلعة أو غيرها وقد يكون بهذا عن
إذا كان أعمى واضم في طلبة الشرط الثالث اجتماع الاتام والمأموم في الموقف
ثلاثة أحوال الأول إذا كانا في مسجد أحدهما قريب المسافة بينهما لم بعدت
لكبر المسجد وسواء اتحد البناء أم اختلف فصح المسجد وصفتة أو سارته وسردي فيه أو سطحه
وساحته بشرط أن يكون السطح من المسجد ولو كان ملوكاً فهو كذلك متصل بالمسجد
أخرهما فيه والأخر في المسجد وسياحي في القسم الثالث أن يشاء الله تعالى وشرط البناء
في المسجد أن يكون أحدهما نافذة الآخر والأول في السجدة وأجداً وإذا حصل هذا
الشرط فلا فرق بين أن يكون الباب بينهما مفتوحاً أو موداً مغلقة أو غير مغلقة
وجه ضعيف أن كان مغلقة لم يجز الامتداد أو وجه مثله فيما إذا كان أحدهما على السطح
وبالبناء مغلقة ولو كانا في مسجدين حول بينهما ستر أو طريق أو حائط المسجد من غير
باب فإدخال أحدهما إلى الآخر فهو كما إذا وقف أحدهما في مسجد والآخر في ملك
وسياحي أن شاء الله تعالى ولو كان في المسجد ثم كان حفر بعد المسجد فهو مسجد فلا
يضر وإن حفر قبل عصر سجدة فلهما مسجدان غير متصلين قال الشيخ أبو حامد لو كان
في جوار المسجد مسجد آخر منفرداً بالاتام ومؤذن وجماعة فلكل واحد من الآخر حكم
المالك المتصل بالمسجد وهذا كالصابط الفارق بين المسجد والمسجدين وظاهر مقتضى تعبير
الحكم إذا انفرد بالأمور المذكورة وأن كانا أحدهما نافذة الآخر **قلت**
الذي يرح به كثير منهم الشيخ أبو حامد وصاحب التاميل والنته وغيرهم أن المساجد
التي يفتح بعضها إلى بعض لها حكم مسجد واحد وهو الصواب والله أعلم وأما رحمة المسجد
فقد هاهنا الآراء من أنه لم يذكر في الفرقان أن يكون بينهما وبين المسجد طريق لم لا يوافق
أن حج أن انفصلت ففي مسجد آخر الكائن الثاني أن يكونا في غير مسجد وهو مضافان أحدهما أن
يكونا في ضايج مجوزاً لاقتدار شرط أن لا يزيدا بينهما على ثمانية دراهم مفرقاً على الأصح

وهو

وعلى الثاني تحديد أولاً من المقدير ما خذ من العرق الصحيح وقول الجمهور على الثاني ثانياً
من الصغير صلاة الخوف ولو وقف خلف الاتام صفان أو صفان أحدهما وراء الآخر
فالمسافة المذكورة تعتبر بين الصف الأخير والصف الأول أو الصف الأخير والأول
ولو كثرت الصفوف فبلغ ثلث الاتام والأخير فرسخاً جازاً وجه يعتبر من الاتام
والصف الأخير إذا لم تكن الصفوف القريبة متصلة من الاتام على العادة وهذا هو
شاذ ولو كانت من الاتام والمأموم أو من الصغير من بين البور من إحدى طرفي الصف الأخير
بالسباحة بالوثوب أو كوض أو العبور على جسر صريح لاقتدار أو أن كان يحتاج للسباحة أو
كان بينهما شارع مطروق لم يضر على الصحيح وسواء في الحكم المذكور كان الفضاوانا
أو وقفاً أو ملوكاً أو في بعضه مؤثلاً وبعضه ملوكاً وبعضه وقفاً أو في وجه شاذ
في السباحة المذكورة اتصال الصفوف وجه يشترط ذلك أن كانت لشخصين على الصحيح
أنه لا يشترط مطلقاً وسواء في ذلك كان الفضاوانا متصلاً عليه أو مستقفاً كاليوم والليلة
أو غير محوط الضرب الثاني أن يكونا في غير ضايج فإذا وقف أحدهما في حجر أو أومنتها
والآخر في بيت فتوقف المأموم قد يكون عن غير الاتام أو يسار وقد يكون خلفه
طريقاً أو إذا ما قالها القفال وأصحابه فإن حج وحكماها أبو علي في الأصح
عن بعض الأصحاب أنه يشترط فيما إذا وقف من أحد الجانبين أن يتصل الصف من البناء الذي
فيه إلى البناء الذي فيه المأموم بحيث لا يفرجه تسع وألفاً فإن بقيت فرجة تسع وألفاً
لم يضر على الصحيح ولو كان بينهما عتبة عريضة تسع وألفاً اشترط وقوف متصلين فيها
وأن لم يكن الوقوف على اتصال الوجه في الفرجة اليسيرة وإنما إذا وقف خلف الاتام في
صفة الاقتدار وجهان أحدهما البطلان وأصحهما الجواز إذا اتصلت الصفوف ولاحت
ومعنى اتصالهما أن يفصل أو صفت آخر البناء الذي فيه الاتام وجل أو صفت أول البناء
الذي فيه المأموم بحيث لا يكون بينهما أكثر من ثلاثة أدرع والثالث للمعرب فلورادنا
لا يبرح الحسن لأدرع لم يضر وهذا التدرع من المشروع من الصغير وإذا ودر هذا الشرط
فلو كان في بناء المأموم بيت غير الميزان أو الشمال اعتبر الاتصال بتواصل المناكب
مدته طريقة الطريقة الثانية طريقة أبي إسحاق المروزي ومعظم العراقيين وأختارها
أبو علي الطبري أنه لا يشترط اتصال الصف في الميزان واليسار ولا اتصال الصفين

رها

في الوقت خلفه في المعتد القرب والبتدلي الضبط المذكور في العجوة **قلت**
 الطريقة الثانية اصح والله اعلم هذا اذا كان بين البناءات نافذة فوق حذبه
 منع او رجل ولم يكن جدارا اصلا كما يحسن مع الصفة فلو كان خائلا يمنع الاستطراق
 والمشاكلة لم يصح الاقتداء باتفاق الطريق وان منع الاستطراق دون المشاهدة كما
 لم يصح على الاصح واذا صحقت الواقف البناء الذي فيه الامام جدار وتكون الصفوف
 مع هذا الوقت كالمأمومين مع الامام حتى لا يصح صلاة من يرد به وان تأخر عن
 موقفا لانام المأموم على الامام فالتسليم في الفاضي حين ولا يجوز ان يتقدم
 تكبيره على تكبيره اما اذا وقف الامام في الدار والمأموم مكانا غابا من سطح او
 طرف صفة من تفعه او بالعكس فيما اذا انفصل الاتصال وجاز ان يذموا قول الشيخ
 ابي محمد ان كان راس الوقت في السفلى كركبة الوقت العلوي مع الامتداد والافلا
 والثاني وهو الصحيح الذي قطع به الجمهور ان حادي راس السفلى قدم الاما
 صح والافلا فانت امام الحرم الاول من يفل لوجه له والاعتبار معتدل
 القائمة حتى لو كان قريبا او قاصدا فلم يحد ولو قام فيه معتدك القائمة كضات
 المحاذاة كفي حيث لا يمنع الاختصاص التدفد وكان بعض الذين حصل بهم الاتصال على
 سور او مناج وبعضهم على الارض لم يضروا لو كان في الجرد والامام في سنية والمأموم
 في اخر ومما مكشوفتان فالصحيح انه يصح الاقتداء اذ لم يردنا بينهما على القائمة ذراع
 كما هو او يكون السنينان كما ذكر في العجوة ان الامام على اصلا ما والمأموم على اخر
 وقاب الاصطري بشرط ان يكون سنية الامام مشددة بسنية المأموم والمأموم
 عليه ليس بشرط وان كانا مستقيين ففما كان الدارين والسنية التي فيها بيوت الدار
 الدار البيوت وحكم الدارين والرباطات والحانات حكم الشراقات في العجوة كالسنية
 المكشوفة والحيام كالبيوت **الحال الثالث** ان يكون احدهما في المسجد والاخر
 في خارجه فين ذلك ان يقف الامام في مسجد والمأموم في مواضع متصلة فان لم يكن
 بينهما حائل جازاد الم تردد المسافة على ثمانية ذراع وتعتبر من اخر المسجد على الاصح
 والثاني من اخر صف المسجد فان لم يكن فيه الا الامام فين موقفه وعلى الثاني من
 حرم المسجد بينه وبين الموات حريمه الموضع المتصل به الميثا لصلية كاصحاب الميثا

في العجوة ان الامام على الميثا والبيوت الدار
 في العجوة ان الامام على الميثا والبيوت الدار

اليه و طرح القمات فيس ولو كان بينهما جدار المسجد لكن باب النافذة منها مفتوح
 فوق حذابه جاز ولو اتصل صف الوقت في المحاذاة وخروجوا عن المحاذاة جاز ولو لم
 يكن في الجدار باب او كان ولم يقف حذابه بل عدل عنه فالصحيح الذي عليه الجمهور انه
 يمنع صحة الاقتداء وقاب ابو اسحاق الرززي لا يمنع وانما الخائل غير جدار المسجد يمنع
 بالافلا ولو كان بينهما باب معلق فهو كالجدار لانه لا يمنع الاستطراق والمشاكلة
 وان كان مرده وذا غير معلق فهو مانع من المشاهدة دون الاستطراق او كان بينهما باب
 فهو مانع من الاستطراق دون المشاهدة وهو الثوري وجاز ان يصحها عند الاخر ان
 مانع هذا كله الموات فلو وقف المأموم في شارع متصل بالمسجد فهو كاللوات على الصحيح
 وعلى الثاني بشرط اتصال الصف من المسجد بالطريق ولو وقف في حريم المسجد فقد
 ذكر في التهذيب انه كاللوات وذكر ان القضا السبق بالمسجد لو كان ملوكا فوقف
 المأموم فيه لم يصح اقتداءه حتى يتصل الصف من المسجد بالفضاء كذلك بشرط اتصال
 الصف من سطح المسجد بالسطح الملوك كذلك لو وقف في دار ملوكه متصلة بالمسجد
 بشرط الاتصال بان يقف في اخر المسجد متصل بقبة الدار واخر الدار متصل
 بالقبعة بحيث لا يكون بينهما موقف رجل وهذا الذي ذكر في القضا شكلا وبيع ان يكون
 كاللوات وانما ما ذكر في مسألة الدار فهو الصحيح وقاب ابو اسحاق الرززي جدار المسجد
 لا يمنع كقاب الموات وقاب ابو علي الطبري لا يشترط اتصال الصفوف اذ لم يخل
 ويجوز الاقتداء اذا كان في حيد القرب **الشرط الرابع** فيه الاقتداء ومن شرط الاقتداء
 ان ينو المأموم الجماعة او الاقتداء والافلا تكون صلاة جماعة وبيع ان يقف
 هذه السنية بالتكبير كما يربو يديه فان ترك فيه الاقتداء انعقدت صلاته منفردا ولو
 تابع الامام في انشائه بطلت صلاته على الاصح وهذا الوشك في انشائه في نية
 الاقتداء نظرا ان ذكر قبل ان يحدث فيلحقه متابعة الامام لم يضروا ان يذكر بعد ان احدث
 فيلحقه على متابعيته بطلت صلاته لا خلا بالشك له حكم المنفرد في ليله المتابعة
 حتى لو عرض هذا الشك في الشهاد الا جاز ان يقف سلامه على سلام الامام وهذا
 الذي ذكرنا من بطلان صلاته بالمتابعة هو اذا انظر سجوده وركوعه ليركع ويجاهد
 معه فاما اذا انفق انقضا فله مع انقضا فله فهذا لا يبطل قطعاً لانه لا يسن

متابعة والمراد بالانتظار الكبير فاما السيرة فلا يصح وما يجب نية الاقتداء في الجمعة
وجزائز الصبح وجوبها والثاني لا يلزم الا لا يصح الاحتجاج به فلم يحج اليها **سنة**
لا يجب المأموم ان يعين بعبادته الا ان يملك نية الاقتداء بالانمام الحاضر والغير
فاخطا بان تو الاقتداء بزيد فان عمر لم يصح صلاته كما لو عن الميت صلاة الجنازة
واخطا لا يصح ولو تو الاقتداء بالحاضر واعتقده زيد افكاره في صبحه وجزائز
كالوقار بعثك هذا الفرض فكان بطلا **قلت** الاصح صحة الاقتداء والله اعلم
سنة اختلاف نية الانمام والمأموم فيما يتيان به من الصلاة لا يمنع صحة
الاقتداء بجوز ان يعتد المود بالقاضي وعكسه والمفروض المتعارف وعكسه **سنة**
لا شرط لصحة الاقتداء ان يتو الانمام الانمامة سواء اقتدى به الرجال والنساء
وحكي ابو الحسن البغدادي عن بعض الفضلاء شامي والفقهاء انه يجب نية الانمامة
الانمام واستعمله بانها يشترط انما في صحة الاقتداء وهذا ما ذكره المعتمد
الذي قطع به الجمهور ايضا لا يجب لكن هل هو ركعة صلاة جنازة يتال بها فضيلة
الجماعة اذ المنيوها وجزائز الصبح لا لانه لم ينيوها وقال القاضي حسان من
صلي منفردا فامتنع جمع ولم يعلم بهم يتال فضيلة الجماعة لانهم تالوها بسببه وهذا
كانتوسط بين الوجهين ومن تو ايدا الوجهين انه اذا لم ينيوا الانمامة في صلاة الجمعة فكل
تصح جمعة والاصح انها لا تصح ولو تو الانمامة وعين بعبادته المتعد فان صلاة
لم يضر لان طه لا يزيد على تركها الشرط الحامس توافق نظم الصلوات في الافعال
والاركان فلو اختلفت صلاة الانمام والمأموم في الانساب الظاهر بان اقتداء منفرد
بمن يصلي جنازة او كسوة قالم تصح على الصحيح وتصح على الثاني وموقوف الفعالي على هذا
لو امتد بمصلي الجنازة لا يتابعه في التكبيرات والادكار بينهما الى اكبر الانمام الثانية
يخبره اخراج نفسه من المتابعة وينتظار سلام الانمام واذا اقتد بمصلي الكسوة
تابعه في الركوع الاول ثم ان شارب راسه وان شارب الشطر قال انمام الحميم وانما قلنا
ينظر في الركوع الى قلنا يعود اليه الانمام ويعتدل بعد ركوعه الثاني ولا ينتظر
بعد الرفع لما فيه من تطويل الركوع القصير اذا انفتحت الصلوات في الافعال الظاهر
فينظر ان يفوق عدد ما كانا ظهر خلف العصر والعشا جازا الاقتداء وان كان عدد

منه في الصلاة

ان

الحات

ركعات الانمام اقل كالظهر خلف الصبح جازا وادامت صلاة الانمام قام المأموم وانصلا
كالمسبوق ويتابع الانمام في القنوت ولو اراد مفارقتة عند اشتغالها بالقنوت جاز
واذا اقتدى في الظهر بالمغرب وانتهى الانمام الى الحلو من الاخير بحمد المأموم المتابعة
والمقارنة كالقنوت وان كان عدد ركعات المأموم اقل من الصبح خلف الظهر والمغرب جواز
وقيل قولان ظهرهما جواز والثاني بطلانه فاذا صححنا وقام الانمام الى الثالثة تخبر
المأموم ان شارب راسه وسلم وان شارب الشطر لم يسلم معه **قلت** انتظام افضل
والله اعلم وان امكده ان يفتي الثانية بان وقف الانمام سيرا فت والاشي عليه
وله ان يخرج عن متابعتها ليمتد ولو صلى المغرب خلف الظهر فاذا قام الانمام الى الركعة
لم يتابعه في مقارعة ويتشهد ويسلم وملا ان يترك الشاهد وينطق وجزائز الصبح
له ذلك كما قلنا في المقتدى بالصبح خلف الظهر والثاني وهو المذهب عند انمام الحميم
ليس له ذلك لا يحدث تشهد لم يبعده الانمام ولو صلى العشا خلف التراويح جاز فاذا
سلم الانمام قام اليها في صلاة والا يبارت بها منفردا ولو قام الانمام الى ركعتين اخبر
من التراويح فبوي الاقتداء ثانيا في جواز القولان فمن احرم منفردا ثم اقتدى في اشائها
واختلف اصحابنا في المقتدى بمن يصلي العيدين والاستسقاء مثل مؤمن يصلي الصبح لم يضر
يصلي الجنازة والكسوة **قلت** الصحيح انه كما يصح وبه قطع صاحب التمه اذا
جبر الانمام التكبيرات الزائدة لا يتابعه المأموم فان تابعه لم يضر لان الادكار لا تضر ولو
صلي العيدين خلف الصبح المقضية جاز ويكر التكبيرات الزائدة والله اعلم الشرط الثالث
الموافقة فاذا ترك الانمام شيئا من افعال الصلاة نظرا ان تركه في مقام في موضع القنوت
او بالعكس ولم يرجع لم يجز للمأموم متابعتها لانه ان تعد فصلاته باطلة وانما فعله
غير معتد به وان لم يبطلها وان ترك سنة وكان في الاستقبال بها تخلف فاحترق
سجود التلاوة والشهادة الاول لم يات بها المأموم فان فعلها بطلت صلاته ولو ترك
الانمام سجود السهو اتي به المأموم لانه يفعلها بعد التقطاع القدوة وكذا يعلم التسليم
الثانية اذا تركها الانمام فاما اذا كان الحلف لها في سجدة الجلوس الاسداحة فلا بأس
كما لا بأس بزيادة غير مؤمنة وذلك لا يضر بخلافه للقنوت اذا حقة على فرد
بان حقة في سجدة الاولى الشرط السابع المتابعة يجب المأموم متابعتها فلا تسد م

في الانكسار والمزاد بالمتابعة ان يحرك على اثر الامام بحيث يكون ابتداءه بكان واجزا منها
 متاخرا عن ابتداء الامام به ومتقدما على فراغه منه فلو خالف فله احوال
 الاول ان يقارنه فان قارنه في حين الاحرام او طرأ له تاخر بان مقارنته لم تنعقد
 ويشترط تأخير جميع كبير المأموم عن جميع تكبير الامام وسجدة الامام ان لا يحرك
 يسوي الصفوف فيا مريم به ملتقيا ميمنا وشمالا واذا فرغ المؤذن من الاقامة
 قام الناس فاشتغلوا بتسوية الصفوف واقاموا هذا التكبير غير السلام بخلاف
 فيه ولكن كبر وتفاوت بها فضيلة الجماعة وفي السلام وجها واحدا جوارها
 احكام الثاني ان يخلف عن الامام فان خلف بغير علم نظر خلف ركز واحد ينظر
 صلاته على الاصح والطول ما عدا امامه الطويل مقصود في نفسه وفيه الضمير وجها
 احدهما مقصود في نفسه وفيه قال الاكثر من ذلك شيئا اجزم به الامام في الثاني لا
 بل تابع لغيره وفيه قطع التهديد فاذا رجع الامام ثم رجع المأموم وادركه في كونه ليس
 من الخلف ركز فلا يبطل به الصلاة قطعا ولو اعتدل الامام والمأموم بعد قائم ففي
 بطلان صلاته وجها واحدا في تأخير ما قبل ما خدما التردد في الاعتدال
 ركز مقصود ام لا ان قلنا مقصود فقد فارق الامام ركعا واشتغل بركن اخر مقصود
 فنبتل صلاة الخلف وان قلنا غير مقصود فهو كما لو لم يفرغ من الركوع لان الذي هو
 فيه تبع فلا يبطل صلاته وقيل ما خدما الوجهان ان الخلف ركز يبطل ام لا ان قلنا
 يبطل فقد خلف ركز الركوع تاما فبطل صلاته وان قلنا لا فقام في الاعتدال
 لم يكمل الركوع الثاني فلا يبطل **فقد** الاصح لا يبطل والله اعلم واذا هو
 الى السجود ولم يبلغه والمأموم بعد قائم قبل المناخذ الاول لا يبطل صلاته لانه
 يشع في ركع مقصود والثاني يبطل لان الاعتدال قد تم مذكرا ذلك تمام التحريم
 والغزالي وقياسه ان يقال اذا ارتفع عن الركوع والمأموم بعد القيام فقد حصل
 الخلف بركن وان لم يعتدل الامام يبطل الصلاة عند من جعل الخلف ركزا يبطل
 انما اذا انتهى الامام الى السجود والمأموم بعد في القيام فنبتل صلاته قطعا ثم اذا انقضى
 بابتداء الهوي من الاعتدال وابتداء الارتفاع عن الركوع فالخلف بركن يكون
 يتم الامام ركعا والمأموم بعد فيما قبلها وركن مؤان يتم الامام الركوع الذي سبق

في الامام والمزاد بالمتابعة ان يحرك على اثر الامام بحيث يكون ابتداءه بكان واجزا منها متاخرا عن ابتداء الامام به ومتقدما على فراغه منه فلو خالف فله احوال الاول ان يقارنه فان قارنه في حين الاحرام او طرأ له تاخر بان مقارنته لم تنعقد ويشترط تأخير جميع كبير المأموم عن جميع تكبير الامام وسجدة الامام ان لا يحرك يسوي الصفوف فيا مريم به ملتقيا ميمنا وشمالا واذا فرغ المؤذن من الاقامة قام الناس فاشتغلوا بتسوية الصفوف واقاموا هذا التكبير غير السلام بخلاف فيه ولكن كبر وتفاوت بها فضيلة الجماعة وفي السلام وجها واحدا جوارها احكام الثاني ان يخلف عن الامام فان خلف بغير علم نظر خلف ركز واحد ينظر صلاته على الاصح والطول ما عدا امامه الطويل مقصود في نفسه وفيه الضمير وجها احدهما مقصود في نفسه وفيه قال الاكثر من ذلك شيئا اجزم به الامام في الثاني لا بل تابع لغيره وفيه قطع التهديد فاذا رجع الامام ثم رجع المأموم وادركه في كونه ليس من الخلف ركز فلا يبطل به الصلاة قطعا ولو اعتدل الامام والمأموم بعد قائم ففي بطلان صلاته وجها واحدا في تأخير ما قبل ما خدما التردد في الاعتدال ركز مقصود ام لا ان قلنا مقصود فقد فارق الامام ركعا واشتغل بركن اخر مقصود فنبتل صلاة الخلف وان قلنا غير مقصود فهو كما لو لم يفرغ من الركوع لان الذي هو فيه تبع فلا يبطل صلاته وقيل ما خدما الوجهان ان الخلف ركز يبطل ام لا ان قلنا يبطل فقد خلف ركز الركوع تاما فبطل صلاته وان قلنا لا فقام في الاعتدال لم يكمل الركوع الثاني فلا يبطل فقد الاصح لا يبطل والله اعلم واذا هو الى السجود ولم يبلغه والمأموم بعد قائم قبل المناخذ الاول لا يبطل صلاته لانه يشع في ركع مقصود والثاني يبطل لان الاعتدال قد تم مذكرا ذلك تمام التحريم والغزالي وقياسه ان يقال اذا ارتفع عن الركوع والمأموم بعد القيام فقد حصل الخلف بركن وان لم يعتدل الامام يبطل الصلاة عند من جعل الخلف ركزا يبطل انما اذا انتهى الامام الى السجود والمأموم بعد في القيام فنبتل صلاته قطعا ثم اذا انقضى بابتداء الهوي من الاعتدال وابتداء الارتفاع عن الركوع فالخلف بركن يكون يتم الامام ركعا والمأموم بعد فيما قبلها وركن مؤان يتم الامام الركوع الذي سبق

بعد فيما قبله فان لم يكن كذلك فلو خلف شرط اخر مؤان لا يسر مع ثلثها او ثمانية ركعا
 اخر مقتضى كلام صاحب التهذيب رحمه البطلان فيما اذا خلف بركن مقصود كما اذا استمر
 الركوع حتى اعتدل الامام بمجرد ذلك في الخلف بغير عدل انما العذر فانواع منها
 الحوف وسياتي بها به ان شاء الله تعالى ومنها ان يكون المأموم بطي القراءة والامام
 سريعا فيركع قبل ان يتم المأموم الفاتحة فوجها واحدا مما يتبعه ويسقط عن المأموم
 باقية على هذا لو اشتغل بامامها كان مخالفا لا عدو والصحيح الذي قطع به صاحب
 التهذيب وغيره انه لا يسقط بل عليه ان يتمها وسعي خلف الامام على نظم صلاته فلو لم يسبقه
 اكثر من ثلاثة اركان مقصودة فان زاد على الثلاثة فوجها واحدا مما خرج نفسه عن
 لتقدير الموافقة واحدهما يزوم على متابعتها وهذا وجها واحدا مما راعى نظم صلاته
 ويحرك على ان وهذا انما القفاك واحدهما يوافق فيما مؤفوه ثم يقتضي ثباته بعد
 الامام ومدان الوجها كقولنا مسألة الزحام انما اذا رجع الامام الثانية وقبل ذلك
 مقصودة فان قولنا مسألة الزحام انما اذا رجع الامام الثانية وقبل ذلك
 لا يوافق وانما يكون الخلف قبله بالسجود والقيام ولم يعتد الجلوس من السجود كما
 من يقول مؤعبر مقصود ولا يجعل الخلف غير المقصود مؤثرا وانما من لا يفرق المقصود
 وغيره او يفرق ويجعل الجلوس مقصودا او ركبا طويلا فالقياس على اصله يتم الفاتحة
 لذلك فركع الامام يتم الفاتحة بطي القراءة وبكل هذا في المأموم الموافق اما المسبوق
 اذا ادرك الامام قائما وظاف ركوعه فينبغي ان يقرأ الاستفتاح بل يبادر الى الفاتحة
 فان ركع الامام انما الفاتحة فواجبة اذا ظهر ركع معه ويسقط باقي الفاتحة والثاني
 يتمها واحدها انه ان لم يقرأ شيئا من الاستفتاح قطع القراءة وركع ويكون مذكرا للركعة
 وان قرأ شيئا منه لزمه بتدريه من الفاتحة لتقصير ومذا هو الصحيح عند الفقهاء
 والمعتبرين وبه قال ابو زيد فان قلنا عليه اتمام الفاتحة فخلف ليقرأ كان مخالفا
 بعد زمان لم يتمها وركع مع الامام بطلت صلاته وان قلنا يركع ناشتغل بامامها كان
 مخالفا لا عدو واستبقا الامام بالركوع وقرأ هذا المسبوق الفاتحة فلو في الاعتدال
 لم يكن مذكرا للركعة والاصح انه لا يبطل صلاته اذا قلنا الخلف بركن يبطل كما في غير
 المسبوق والثاني يبطل ان ترك متابعتها الامام فيها فانت به رخصة فكان كالخلف

كامل

الاعتدال بالركعة اركان اضافة مسألة الزحام ولو اشتغل المأموم بعد الاستفتاح فلم

ب
 اذا قلنا

بركته وميزان الرخام وسنن الحجة ان شاء الله تعالى ومنها النسيان فلو ركع مع
ثم تذكر انه نسي الفاتحة او شك في قرائتها لم يجز ان يعود ولا يات بحال القراءة فاذا سلم
الانعام قام وتذكر ان فاتحة ولو تذكر او شك بعد ان ركع الانعام ولم يركع مؤلف
القراءة بالنسيان وماذا يفعل حينئذ انما يركع معه فاذا سلم الانعام قام فقفى
واصحها يتهاوبه افي القنالك وعلى هذا خلفه خلف معذور في الاصح والناظر
خلف غير معذور بل يقتصر بالنسيان الحركات الثلاث ان يتقدم على الانعام بالركوع
او غير من الانقلاب للظن فينظر ان لم يسبق بركن كما كان ركع الانعام قبل فركع
حتى ركع الانعام لم يطل صلاة عدا كان او سبوا في وجهه شاذ بطل ان تعد فاذا قلنا
لا يطل بعد العود وجاز المصنوع وبه قال العزاقيون يستحب العود الى القيام ويركع
معه والثاني وبه قطع صاحب الزهراء والتمذيبي لا يجوز العود فان غاد بطلت صلاته
وان غادله سبوا فالاصح انه يخبر من العود والدوام والثاني كما العود فان لم يعد
بطلت صلاته وان سبق ركعتين فضاها بطلت صلاته ان كان غامدا غاملا تجزئه وان
كان سهوا او جاهلا لم يطل لكن لا يعتد بتلك الركعة فيما يتابعه سلامه ولا يخفى
بيان التقديم بركعتين من قباير ما ذكرناه في الخلاف ومثل امتنا العزاقيون ذلك
اذا ركع قبل الانعام فلما اذا الانعام ان يرفع جده لم يجتمع في الركوع ولا في الاعتدال
ومذا خلافة لك القباير يجوز ان يعد مثله في الخلاف ويجوز ان يتقدم بالتقديم
لان مخالفة فيه الحشر وان سبق بركعتين مقتضود بالرفع قبل الانعام ورفع والانعام القيام
ثم وقف حتى رفع الانعام واجتمع في الاعتدال هناك الضبلاي وجماعة بطلت صلاة
بالجلوس بين السجدين بان رفع راسه من السجدة الاولى وجلس في الثانية والانعام بعد
في الاولى فوجهنا في العزاقون واخرون التقديم بركعتين لا يطل في الخلاف وهذا
اصح واشهر وحكي عن رضي الشافعي رضي الله عنه في الانقلاب الظاهر في ثلث ركعتين
الاحرام فالسبوق بطلت كالتقدم وانما الفاتحة والشهادة في السبوق بها اوجه الفصح
لا يطل ايضال جريان والثاني بطل الصلاة والثالث بجماعة ما تقدم فراءة الانعام او
بعدها **سنة** المسبوق اذا ذكر الانعام ركعتين كبر للاقتناج وليس له
ان يستعمل الفاتحة بل هو للركوع وكبر له تكبير اخر وكذا الواحدة قايما وكبر

قبل

الامام

في الصلاة ركعتين

في الصلاة ركعتين
هذا
في الصلاة ركعتين

فركع

فركع الانعام بمجود تكبير فلو اقتصر على تكبير في الخليل فله احوال احدها ان يتوهم ان التكبير
فتصح صلاته بشرط ان يوقعها في خالب القيام الثاني ان يتوهم الركوع فلا ينعقد صلاته
الثالث يتوهم فلا ينعقد فرضا ولا صلاة ايضا في الصحيح الرابع لا يتوهم واحدا منهما بل
يطلق التكبير فالصحيح المنصوص في الام وقطعه الجمهور لا ينعقد الثاني ينعقد لقرينة
الاقتناج وثبات اليه انعام الحرم **سنة** اذا اخرج المأموم نفسه عن
متابعة الانعام فالمذنب انه لا يطل صلاته سواء فارق بعد اداء ركعة او غير هذا جهلته
وتفصيله ان في بطلان الصلاة بالمعاقبة طريقين احدهما لا يطل في الثاني والثاني
اصحهما لا يطل واختلفوا في موضع القول في طرق اصحها مما بيننا في غير هذا فاشا
المعذور فحجور قطعاً وقيل في المعذور فاشا غير فتنط قطعاً وقيل ما فيها واجتا
الحليمي فان انعام الحرم والاعداد ركعتين واقرت معتبر ان يقال كالمجور ترك الجماعة ابتداء
جواز المعاقبة واستقوا به ما اذا ترك الانعام سنة مقصودة كالشريد الاول والعنوة
واما اذا لم يصير على طول القراءة لضعف او شغل فالاصح انه عذر هذا كله اذا قطع المأموم
العدو والامام بعد في الصلاة اما اذا انقطع عن الانعام وحجور فلا يطل صلاة
المأموم قطعاً كما قال **سنة** اذا اقيمت صلاة منفردا نظر ان كان
فرضه الوقت فقد قال الشافعي رضي الله عنه احببت ان يكمل ركعتين ويسلم فتكون له
نافلة ويعتد الصلاة مع الانعام ومعناه ان يقطع الفريضة ويقبل بانفلا وفيه وسب
نظائر خلاف قدمناه في مسائل النية في الصلاة ثم هذا فيما اذا كانت الصلاة لا
اوربا عينة ولم يصل بعد الركعتين فان كانت ركعتين او ثلاث او اربع وقد قام
الى الثالثة ناهية يترام ثم يدخل الجماعة فان كانت فائتة لم يستحب ان يقتصر على ركعتين
لصلي تلك الفريضة جماعة لان الفائتة لا تشرع لها الجماعة بخلاف ما لو شرع في فائتة
ايوم غيم فاكشف الغيم وخاف فوشك الحاضر فانه يسلم عن ركعتين ويتنخل الحاضر
سنة قوله لا تشرع لها الجماعة كحل في التفصيل الذي ذكرته في اولها الجماعة
والله اعلم وان كانت نافلة واقامت الجماعة فان لم يحضر فواتها اتم لان خشية قطعها وحل
الجماعة فاما اذا لم يسلم من صلاته التي احرم بها ان يعتدي عليها فله المذهب جواز
بطلان الصلاة واما تفصيله في صحة هذا لاقتناج طريقا اذ هما القطع بطلانه وبطل

الجماعة ومكة

نية

منفردا

في الصلاة واصحهما واشهرهما فيه قولنا اظهرهما جواز ثم اختلفوا في موضع القول
 على طريق قيل هما فيما اذا لم يربح المنفرد في انفراد فان ركعتين قطعاً وقيل لما بعد
 ركوعه فاما قبله فجوز قطعاً وقيل هما اذا انفك في الركعة فان اختلفا في ان كان الامام
 في ركعة والمأموم في اخرى متقدماً او متأخراً لم يجز قطعاً والطريق الرابع الصحيح
 ان القولين جميع الاحوال واذا اختلفا في الامتداد على الإطلاق فان اختلفا في الركعة
 فقد المأموم في موضع قعود الامام وقام في موضع قيامه فان تمت صلاته أو لم يتابع
 الامام في الزيادة بل ان شافركه وان شافركه في الشهود وطول الدعاء وسلم معه
 وان تمت صلاة الامام أولاً قام المأموم وانتم صلاته كما يفعل السبوق واذا سبى المأموم
 قبل الاقتداء لم يجز في الركعة الامام بل اذا سلم الامام سجدة فوسعه وان سبى بعد السجدة
 خل عنه وان سبى الامام قبل الاقتداء او بعدة بحق المأموم وسجد معه وبعد اخر صلاته
 على الاظهر كما سبوق **فروع** من ادرك الامام في الركوع كان فيه ركعة للركعة
 محذرة من احوال حرمة وابو بكر الصديق كسر الصادق المقتلة واسكان البناء للوعده وبالغير
 المجهة لاهلها من اصحابنا لا يدرك الركعة باذراك الركوع وهذا اشار منكر والصحيح
 الذي عليه الناس والمحقق عليه الامة اذراكها لكن بشرط ان يكون ذلك الركوع محسوماً
 للامام فان لم يكن فيه تفصيل يدرك في الركعة ان شاء الله تعالى ثم المن اذ بادراك الركوع
 ان يسلم في موقفاً له في حد اقل الركوع حتى لو كان في الهواء والامام في الارض
 بلغ مؤبده فلا يقتل قبل ان يرفع الامام عنه كان مدركاً وان لم يمتيا فيه فلا هلك
 قاله جميع الاصحاب وبشرط ان يطير قبل ارتفاع الامام عن السجدة المعتدلة
 صرح به في البيان وبه اشعر كلام كثير من المتأله وموالاوجه وان كان اكثر من مائة
 له ولو كبروا حتى وشك في ذلك المعتد قبل ارتفاع الامام عنه فوجهاً وقيل
 قولنا اصحهما لا يكون مدركاً والثاني يكون فاما اذا ادركه فيما بعد الركوع فلا يكون
 مدركاً للركعة قطعاً وعليه ان يتابعه في الركعة الذي ادركه فيه وان لم يحسب له
قوله واذا ادركه في الشهادتين الاخيرة لزمه متابعتها في الجلووس والركعة
 ان تشهد معه قطعاً وليس له ذلك على الصحيح المنصور والله اعلم **فروع**
 السبوق اذ ادرك الامام في الركوع فقد ذكرنا انه يكره للركوع بعد كبره الاقتراح

في الصلاة واصحهما واشهرهما فيه قولنا اظهرهما جواز ثم اختلفوا في موضع القول

قالوا دركه في السجدة الاولى او الثانية او الشهادتين كبر الاستقبال اليه وجهاً واحداً
 لا يكره لان هذا غير محسوم في الركوع ونحوها في الوادرك في الاعتدال فما بعدة
 فانه يتقبل معه من ركعتين او ان لم يكن محسوماً لانه لموافق الامام وكذلك يقول
 يوافقه في قراءة الشهادتين في السجرات على الاصح واذا قام السبوق بعد سلام الإمام
 فان كان الجلووس الذي قام منه موضع جلوس السبوق بان ادركه في الثالثة من رابعة ليلة
 المغرب فامم مكرراً فان لم يكن موضع جلوسه لم يجز المصطفى سلام الامام فان مكث نطت
 صلاته وان كان موضع جلوسه في غير السجدة الستة للسبوق ان يقوم عقب السجدة التي
 فان الثانية من الصلاة يجوز ان يقوم عقب الاولى فان قام قبل ثمانية اطلعت صلاته
 ان تعذر القيام وما يدركه السبوق او صلاته وما يتقبله بعد سلام الامام اخرها حتى
 لو ادرك ركعة من المغرب فاذا قام لتمام الباكي كجهر في الثانية ويشهد ويسر الثالثة
 ولو ادرك ركعة من الصبح وقتت مع الامام اعاذ القنوت الركعة التي يتبعها وض
 الشافعي رضي الله عنه انه لو ادرك ركعتين من صلاة الصحيح رابعة ثم قام للتدراك بقراءة
 السورة في الركعتين فقبل هذا الموضع قوله يستحب قراءة السورة في جميع الركعات وقيل
 مؤثر في حال القولين جميعاً لا يتخلل ولا يخلو ولا يمتنع عن السورة **قوله** الثاني اصح
 وحكي قولنا عزب انه يجهر في الجماعة في الصبح افضل من غيرها ثم العشاء ثم العصر والجمعة
 الصحيحة ولو كان للسجدة امام راتب كمن لعينه اقامة الجماعة فيه قبله او بعده الا ان
 فان كان المسجد مطروفاً فلا بأس وقد سبق المسئلة في باب الاذان ويكره ان يوم الرجل قوماً وكثر
 له كاربون فان كره الاقل او النصف لم تكن امامته والمزاد كرموع لمعني قد موم انزع
 فان لم يكن كذلك فالحق عليهم ولا كرامة وقال القفاك انما يجز اذا المنصية الامام
 فان نصبه فلا يباي بكره الكرم والصحيح الذي عليه الجمهور انه لا فرق بين من نصبه
 الامام وعين فاما اذا كان بعض المأمومين يكره اهل المسجد حضوره فلا يكره له الحضور
 لان غير لا يرتبط به رضي الله عنهما والاصحاب رحمهم الله ويكره ان يكون
 موقفاً لتمام اهل من موقف المأموم في مكانه فان احتاج الامام الى الاستئذان ليعلمهم
 صفة الصلاة او المأموم يبلغ القوم كبر استجابة افضل صفوف الرجال اولها ثم
 قرب منه وكذلك النساء الخلف فان كبر مع الرجال فافضل صفوفهن اخرها والله اعلم

الى ذكره
 ان ادركه في الاخيرة او الثانية من الركعة
 قام بالتدبير على الاصح

هم
 لا

الامام

كتاب صلاة السافر : صلاة

فالتخمس

المسافر في جميع الاوقات التي لا يشترط فيها الجمع فالفصل في الاجماع والسبب المجوز له
السفر الطويل المباح فاما السفر فلا بد فيه من ربط العزم بمقصد معلوم فلا خصه
لهايم لا بد ان يتوكل على طاك سفره ولنا وجه ان الهايم اذا بلغ مسافة القصر له
العزم وموئلا منكر وانما ابتداء السفر فيقف بتفصيل الموضع الذي منه الارحال
فان ارتحل من بلد لها سور محصور بها فلا بد من تجاوزته وان كان داخل السور
من ارض او موضع خربة لا رجب في داخل السور معدود من نفس البلد المحصور
من موضع الإقامة فاذا فارق السور رخص الم يكن خارجه دور متلاصقا
او مقاربان فان كان فوجها الاصح انه يترخص بمفارقة السور ولا يشترط مفارقة البلد
والمقاربان وهذا قطع الغزالي وكثير من الثاني يشترط مفارقتها وموافقا لظاهر
نص الشافعي رضي الله عنه وانما اذا لم يكن للبلد سور او كان غير صوب مقصده
فابتداء سفره بمفارقة العمران حتى لا يبقى بيت متصل ولا منفصل والحرب الذي
يحلل البعادات معدود من البلد كما لو ارتحل من جاني البلد فلا يترخص بالعبور
من جانب الجاني فان كانت اطراف البلد خربة ولا عمارات وراها فقال الغزاليون
والشيخ ابو محمد لا بد من تجاوزتها وان الغزالي وصاحب التهذيب لا يشترط تجاوزها
لانه ليس بموضع إقامة وهذا الخلاف فيما اذا كانت بقايا الكيطان قايده ولم يحد الحرب
من ارض ولا يكون بالحقول على الغايم فان لم يكن كذلك لم يشترط تجاوزها للاطلاق
يشترط تجاوز الساتر والمزارع المتصلة بالبلد وان كانت محوطة الا اذا كان فيها
قصور ودور يسكنها املا كما بعض فضول السنة فلا بد من تجاوزها حيث لا
وجه في التهمة انه يشترط تجاوز الساتر والمزارع المتصافة الى البلد مطلقا وهو
شاذ ضعيف هذا حكم البلدة وانما القرية لها حكم البلدة في جميع ما ذكرناه
ولا يشترط تجاوز الساتر ولا المزارع المحوطة من المصوبات الذي قاله
الغزاليون وشذ الغزالي عن الاصحاب فكان اذا كانت المزارع او الساتر محوطة
اشترط تجاوزها وقال الامام يشترط تجاوز المزارع المحوطة ولا الساتر

العاصم

نبا

الحظ

المحوطة ويشترط تجاوز الساتر المحوطة ولو كان قريبا من بيتها انصافا فاما كحظ
فجانبها جميعا قالت الامام وفيه احتمالات فلو كان بينهما انصافا تجاوزته
تجاوز ان كانت في غاية التقارب على الصحيح وقالت ابن سريج اذا تقاطعا اشترط مفارقتها
ولو جمع سور فريقتيها لم يشترط تجاوز السور وكذا الوقود كذلك بلدين
متقاربتين وهذا قلنا اولا ان ارتحل من بلد لها سور محصور بها وانما المقسم الحاركي
فلا بد له من مفارقة القرية التي فيها رحله ونسب اليه فان سكن في ارض او سافر في
عرضه فلا بد من تجاوز عرض الوادي نص عليه الشافعي رضي الله عنه والاصحاب وهذا
على الغالب في استماع الوادي فان افترقت السعة لم يشترط الا تجاوز العرض الذي بعد
موضع نزوله او موضع الحلة التي هو فيها كما لو سافر في طول الوادي وقالت القاضي
ابو الطيب كلام الشافعي رضي الله عنه يحرك كل طلاقة وجانب الوادي سور البلد ولو
كان نارا لا يربو فلا بد ان يعطى وان كان حيا ومدة فلا بد ان يصعد وهذا عندنا
كما في الوادي ولا فرق في اعتبار تجاوز عرض الوادي والصعود والهبوط بين
المتفرق في خيم ومن اهل خيام بل التفصيل المذكور وانما اذا كان اهل خيام
كالاغراب والاكراذ فانما يترخص اذا فارق الخيام مجتمعة كانت او متفرقة اذا كانت حلة
واحدة وهي بمنزلة ابنية البلد ولا يشترط مفارقتها حلة اخرى بل الحلتان كالقريتين
المتقاربتين وصنط الصيد في القرية الذي لا يؤثر ان يكونا تحت كبحون للسكنى ناد
واحد ويستقروا بعضهم من بعض فان كانوا بهذه الحالة فهي حلة واحدة وبغير مجاور
الخيام نراقها كطرح الرماد وملاعب الصبيان والنادي ومقابر الابل فانما هي حلة
موضع اقامتهم ولنا وجه شاذ انه لا يعتبر مفارقه الخيام بل يكفي مفارقة خيمته
فزع اذا فارق المسافر نيبان البلدة ثم رجع اليها كحاجة فله احوال اربعة
١ يكون له تلك البلدة اقامة اصلا فلا يصير مقاما بالرجوع ولا بالحصول فيها الثاني
ان يكون وطنه وليس له الترخس رجوعه وانما يترخص اذا فارقها ثانيا ولنا وجه انه يترخص
دائما وهو شاذ منكر الثالث ان يكون وطنه لكنه اقام بها مدة فقل له الترخس
رجوعه فيه وجها واحدا نعم محجة الامام والغزالي وقطع به التهمة والثاني لا قطع
به في التهذيب وحيث جعلنا لا يترخص اذا عاد فلو توبى العود ولم يعد يعلم يترخص

ذكرنا

ن

مجاورة

وصار ليلة مقبلاً ولا فرق بين خالي الرجوع والحصول في البلدة التي حضر وعلمه
 كله اذا لم يكن من موضع الرجوع الى الوطن مسافة القصر فان كانت فهو مستأجر
 مستأجر في قصر **فصل** في انهاء السفر الذي يقطع القصر وتصل ابواب
 الاول العود الى الوطن والاضبط فيه ان يعود الى الموضع الذي سافر اليه اذا عزم
 على الإقامة فيه القدر المتأخر من الرجوع فلو لم ينو الإقامة به ذلك التدرج بينه
 بالوصول اليه على الاطراف لو حصل بطريقة في قرية او بلدة له فيها اهل او عشيرة
 فعمل بمنى سفره بدخولها قولاً اظهر مما لا ولو من طريق سفره بوطنيه بان خرج
 من مكة الى مسافة القصر وتوكل انه اذا رجع الى مكة خرج بموضع اخر من عراقية
 نال منها الذي قطع به كجهوده يصير مقبلاً بدخولها وقالت الصلابة وعنه فيه
 القولان كما دل عليه فلي ابدى العود الى الوطن لا يوجب انتهاء السفر الا اذا كان
 على الإقامة الامر الثاني نية الإقامة فلو توك في طريقه نية الإقامة مطلقاً انتفع
 سفره فلا يقصر ولو انشا الشريعة ذلك فهو مستفاد لا بد فلا يقصر الا اذا توجه
 الى محلين هذا اذا انوي الإقامة في موضع يصلح لها من ابله او قرية او بلد يمكن اليد
 النزول فيه للإقامة فاما المناق وكوها في انقطاع السفر فيه الإقامة فيها قولان
 اظهرهما عند الجمهور انقطاعه ولو توك إقامة ثلاثة ايام فاقبل يصير مقبلاً قطعاً ان
 توك اكثر من ثلاثة فقات الشا في رضي الله عنه وجمهور الاصحاب ان توك إقامة اربعة
 ايام صار مقبلاً وذلك يقتضي ان يه دون الاربعة لا يقطع السفر وان زاد على ثلاثة
 وقد صرح به كثير من اختلفوا في ان الاربعة يجب تحسب وحديث المتديب وغيره
 اظهرا محسبها يوماً الدخول والخروج كما يحسب يوم الحادث ويوم نزح عا حفت
 من مدة السج والصحاح لا يحسبان فيها الاول لو دخل يوم السبت وقت الزوال بنية
 الخروج يوم الاربعاء وقت الزوال صار مقبلاً وعلى الثاني لا يصير وان دخل يوم السبت
 وخرج عشية الاربعاء وقت الامام والعراقي متى توك إقامة زيادة على ايام ايام
 صار مقبلاً وهذا الذي قلناه مؤفق لما قلناه كجمهور لا يمكن زيادة على الثلاثة
 غير يومي الدخول والخروج بحيث لا يبلغ الاربعة الا ايام المحتملة معدودة مقبلاً
 واذا انوي ما لا يحتمل صار مقبلاً في الكتاب ولو دخل ليلة الخميس بقية ليلة السبت

في السفر المستأجر في القصر
 في السفر المستأجر في القصر
 في السفر المستأجر في القصر

وجميع ناد كراهة غير المحارب اما المحارب اذا انوي إقامة في بلد يصير غير مقبلاً فقيه
 اظهرها انه غير والثاني يقصر ابداء **فصل** ولو توك الإقامة اربعة
 ايام او الزوجة او الجيش ولم ينو السيد ولا الزوج ولا الامير في لزوم الامام في حقهم
 وجهان الاقويان في القصر منهم لا يستقلون فيهم كالتقدم والله اعلم الامر الثالث
 صورة الإقامة فاذا عرض له شغل في بلدة او قرية فاقام فله خلال اذ منما
 يرجو انزع شغله ساعة وساعة وهو على نية الارتحال عند نائه والثاني له القصر
 ايام اربعة ايام على ما سبق تفصيله وفيما بقدر ذلك طريقان الصحيح بينهما فيه
 ثلاثة اقوال اقدمنا يجوز القصر لا يتو فيه المقيم على المتأهل او الخوف من القتل
 او المقيم لاجل وغيرهما والثاني لا يجوز القصر اصلاً والثالث وهو الاظهر يجوز
 ثمانية عشر يوماً فقط وقيل سبعة عشر وقيل تسعة عشر وقيل عشرين والظاهر
 الثاني من هذه الاقوال في المحارب ويقطع بالمنع في غير واما احكام الثاني
 فان كان محارباً وتلك في حال لا يقصر فعنا اولي والا فقولان اقدمنا يقصر
 ابداء والثاني ثمانية عشر وان كان غير محارب كالمستنفذ والتاجر فالمدى بانه
 لا يقصر اصلاً وقيل هو كالمحارب وهو مغلط **فصل** واما كون السفر
 طويلاً فلا بد منه والطول ثمانية واربعون ميلاً بالهاشمي وموسسة عشر فرسخاً
 وهي اربعة برد وهي مسير يومين مستديراً والميل اربعة الاف خطوة والخطوة اربعة
 اقدام وقيل هذا الضبط تحديد او قصر بنا فيه وجهان الاصح تحديد وحكي قول
 شاذ ان القصر يجوز في السفر القصر بشرط الخوف للمعروف الاول واسحب الثاني
 رضي الله عنه ان لا يقصر الا في ثلاثة ايام للخروج من ظلاف اي حيفه رضي الله عنه
 في ضبطه من المسافة في الجرميل المسافة في البر فان قطعها في خطها فان شك
 فيها احتسب **فصل** ولو حبسهم الرشح فيه قال الدارمي هو كالاقيان
 في البر غير نية الإقامة والله اعلم واعلم ان مسافة الرجوع لا تحسب فلو قصد منها
 على رحلة بنية ان لا يقيم فيه وليس له القصر اذ منما ولا رجعا فان كان بنا المشقة
 من حلتين متواليين لانه لا يسمى سفر طويلاً وحكي كماله وجهان ان يقصر اذا كان
 الهالك والرجوع من حلتين متواترين منكر ويشترط عزيمة في الاستدراك على قطع

يعلم ان شغله لا يمنع في ليلة ايام غير يوم
 الدخول والخروج كالسفر المستأجر في القصر
 ويعرفها فالاول

الاول

مسافة القصر فلو خرج لطلب ابني او غريمه وينصرف متى لقيه ولا يعرف موضعه الا بغير
 وان كان سفره كما قلنا في الحكم فاذا اوجده وعزم على الرجوع الى بلده وبينهما
 مسافة القصر ترخص اذا ارتحل عن ذلك الموضع فلو كان في ابتداء السفر يعلم
 موضعه وانما لا يلقاه قبل ان يرحل ترخص فلو توب مسافة القصر ثم توب الى ان
 وجد الغريم رجع نظر ان توب في ذلك قبل مفارقة عمرا البلد لم ترخص والا
 فوجهان الصحيحان ترخصا لم يجد فاذا اوجده صار مقبلا فلو توب قصد موضع في مسافة
 القصر ثم توب الى اقامته في بلد وسط الطريق فان كان في غير ذلك المقصد الثاني
 مسافة القصر ترخص وان كان اقل ترخص ايضا بل الاصح ان لم يدره **قلت**
 هذا اذا توب الى اقامته اربعة ايام فان توب دونها فهو سفر واحد فله القصر بجميع
 طريقه في البلد الذي الوسط والله اعلم **س** اذا سافر العبد بسبب
 والمرأة بسبب الزوج والحكمي بسبب الامير ولا يعرفون مقصدهم لم تجز لهم الترخيص
 فلو توبوا مسافة القصر فلا عبرت بنية العبد والمرأة وتعتبر بنية الحكمي لانه
 ليست تحت يد الامير وقهره فان عرفوا مقصدهم فتوبوا فله القصر **قلت**
 واذا استلحقا رجلا فاساروا ولم يعلم اين يدبونه فيقصر وان سار معهم يومين
 فترفع ذلك نص عليه الشافعي رضي الله عنه فلو علم البلد الذي يدبونه فله ان
 كان نيته انه ان تمكن من الهرب مذبذب يقصر قبل ان يرحل وان توب قصد ذلك البلد
 او غير ولا معصية في قصده قصر الخالب ان كان بينهما من حلتان والله اعلم **س**
 لو كان المقصد طريقا يبلغ اذما مسافة القصر دون الاخر فملك
 الا بعد نظر ان كان لغرض كالامر او السهولة او زيادة او عبادة ترخص وكذا القصد
 للثمن على المذهب وتردد الشيخ ابو محمد في اعتباره وان لم يكن لغرض سوى الترخيص
 فطريقا اذما لم يول غيرهما لا ترخص والطريق الثاني لا ترخص قطعا ولو بلغ
 بكل واحد المسافة فملك الا بعد ان يرضى ترخص جميعا قطعنا **س**
 اذا خرج الى بلد والمسافة طويلة ثم بدله في اثنا السفر ان رجع انقطع سفره فانه
 يجوز في ذلك الموضع فاذا افارقه فهو سفر جديد وانما يقصر منه اذا توجه الى
 سوارج رطبه او استقر مقصده الاول او غير ذلك فلو خرج الى بلد لا يقصر اليه

لو سافر من بلد الى بلد
 والمسافة بين البلدين
 اكثر من مسافة القصر

لو سافر من بلد الى بلد
 والمسافة بين البلدين
 اكثر من مسافة القصر

الخ

الثلاثة ثم توبى مجاوزته الى ما يقصر اليه فاذا استقر من حيز غير النية فانه لا يقصر
 اذا كان من ذلك الموضع المقصد الثاني من حلتان ولو خرج الى سفر طويل فنية الاقامة
 في كل رحلة اربعة ايام لم ترخص **فصل** في اقامته في السفر مسافات فنعنا
 انه ليس بمعصية سواء كان طاعة او حاجة ولا ترخص في سفر المعصية كسب العبد من
 مولاه والمرأة من زوجها والغريم من الغدة على الاذاه والمساير لقطع الطريق
 او الزنا او قتل البري وانما العاصي يقصر فهو ان يكون السفر مسافا ويزنل المعاصي
 في طريقه فله الترخيص ولو انشأ سفره مسافا ثم جعله معصية فالاصح ان لا يقصر
 ولو انشأ سفره معصية ثم تاب وغير مقصده من غير تغيير صوب السفر كان الاخر
 ابتداء سفره من ذلك الموضع ان كان منه الى مقصده مسافة القصر والا فلا وقيل في
 الترخيص وجهان كالوتو مسافا ثم جعله معصية ثم العاصي يقصر ولا يقصر ولا يقطع
 ولا يثمنل على الرابطة ولا يجمع بين التلاين ولا يمسح ثلاثة ايام وله ان يمسح يوما وليلة
 على الصحيح والثاني لا يمسح اصلا وليس له ان يمسح الا مضطرا الى المذهب وبه قطع
 الحكماء من العراقيين وغيرهم وقيل وجهان احدهما لا يجوز تغليظ عليه لانه قادر استبا
 بالتوبة والثاني يجوز ان كما يجوز للمقيم العاصي لقدرته على التوبة **قلت**
 ولا تسقط الجمعة عن العاصي يقصر وفيه تيمم خلاف سبقنا به والله اعلم ومما امكن
 لسفر المعصية ان يقرب الانسان نفسه ويرخص دابة من غير عرض صحيح لم ترخص
 الشيخ ابو محمد السفر لمجرد روية البلاد والنظر اليها ليس من الاعراض الصحيحة **س**
فصل في قصر حائري في كل صلاة رباعية مؤداة في السفر ادرك وقتها فاما
 المغرب والصبح فلا قصر فيها بالاجماع ولما المعصية فانها ان فاتت الحضر وقضائها
 في السفر لم يقصر طلاقا للمركب وان شك هل فاتت السفر او الحضر لم يقصر ايضا وان
 في السفر فقضاها فيه او في الحضر فاربعة اقوال اظهرها ان قضى في السفر قصر والا فلا
 والثاني يتم فيها والثالث يقصر فيها والرابع ان قضى ذلك في السفر قصر وان قضى
 في الحضر او سفر اخر اتم فان قلنا يتم فيها فتسح الصلاة التي يتبع بقضائها في الوقت اذا
 لم قضاه الصحيح انه ان وقع في الوقت رجعة فاذا وان كان - ومنها فقضاها فان قلنا
 قضاه لم يقصر وان قلنا اذا قضاه على الصحيح وقاب مناجاة المحضر **س** **س**

حريا الذي على الجهد والادب
 على الصحيح الذي على الجهد والادب
 لو كان سائر من ذلك

بنية القصر فخرج الوقت في اسباجا
 فهو مبني على ان الصلاة

في اثنا الوقت وقد مضى فيصاحمكم بغير الصلاة فيه فالصلاة له الفجر وضربا اذا
 من اول الوقت قدر الامكان ثم خاصته انه يلزمها الغشا وهذا ما راجح الاحكام
 الاصحاب في المسئلة طريقان احدهما وهو المذهب المالكي بظاهر النصين والثاني
 قولان احدهما يلزم كالحاضر الصلاة ويجب المسافر الامتثال والثاني لا يلزم الصلاة
 ويجوز له الفجر قال ابو الطيب ابن سلمة ان سافر وقد بقي من الوقت اربع ركعات
 لم يقصر وان بقي اكثر قصر واخبر انه لا فرق اما اذا سافر وقد بقي اقل من قدر الصلاة
 فان قلنا كلها اذا قصر والا فلا وان مضى من الوقت دون ما يسمع الصلاة وسافر
 قال امام الحرمين ينبغي ان يمتنع القصر ان قلنا يمتنع لومضي ما يسمع الصلاة بخلاف السفر
 ما لو خاصته بعد مضى القدر السابق فانه لا يلزمها الصلاة بل المذهب لان عروض السفر
 ينافي بتمام الصلاة وعروض الحضر ينافي به **قلت** هذا الذي ذكره الامام
 شاذ من رد وقد مضى بان يقصر هنا لا خلاف ونقل القاضي ابو الطيب اجماع
 المسلمين بان يقصر والله اعلم **فصل** في المقصر اربعة شروط احدها
 ان لا يعتدي بيمينه فان فعله ولو في كفة لزمه الامتثال والابتداء في كفة يتصور من وجوه
 ومنها ان يدرك الامتثال اخر صلاته او يحدث الامتثال عقيب ابتداءه وينصرف
 ولو صلى الظهر خلف من يقضي الصبح مسافرا كان او مقيما لم يجز القصر في الاصح ولو
 صلى الظهر خلف من يصلي الجمعة فالمذهب انه لا يجوز القصر مطلقا قيل ان قلنا
 الجملة ظهر مقصورة قصر والا فكل اصبح **قلت** وستوكان انما الجملة
 مسافرا او مقيما فقد احله ولو توكي الظهر مقصورة خلف من صلى العصر مقصورة
 جاز والله اعلم ثم المعتدي ثارة يعلم حال امامه وتارة جهلها فان علم نظر الله
 مقيما او طئه لزمه الامتثال ولو امتد يد به وتو القصر اعتقدت صلاته ولغت
 نية القصر خلاف المقيم يتو القصر لا معتد صلاته لانه ليس من اهل القصر والمسافر
 من اهل القصر فلم يضر فيه القصر كما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم توكي الامتثال
 او صار مقيما وان علم وطئه مسافرا او علم او ظن انه تو القصر فله ان يقصر خلفه
 وكذا ان لم يدركه توكي القصر لا يلزم الامتثال بعد التردد لان الظاهر حال
 المسافر القصر ولو عرض هذا التردد في اثنا الصلاة لم يلزم الامتثال ولو لم يعرض

صلاة الجمعة

نية فعلق عليه بان توكي ان قصر وقت وان اتم اتمت فوجها ان اصحها جواز التعليق
 فان اتم الامتثال اتم وان قصر قصر فلو فسدت صلاة الامتثال او انفسد هاتم قال كنت
 تويت القصر فلما تومم العصر وان قال كنت تويت الامتثال لزمه الامتثال وان القصر
 ولم يظهر للمأموم مناوأة فالاصح لزوم الامتثال قاله ابو اسحاق والثاني جواز
 القصر قاله ابن مريح وانما اذا لم يعلم ولم ينظر انه مسافر او مقيم بل شك فيلزمه
 الامتثال وان بان الامتثال مسافرا قاصرا ولنا وجه انه اذا بان قاصرا جاز القصر
 وهو شاذ **فصل** اذا افتد مقيم ونسأ فمقتضى فسدت صلاة الامتثال فاستأنفها
 لزمه الامتثال ولو افتد بمنزلة مسافرا بان مقيما لزمه الامتثال لتقصير فان
 شغل المسافر ظاهر وان بان انه مقيم يحدث نظرا بان لونه مقيما او لا لزم الامتثال
 وان بان لونه محدثا او لا بانا معا فطريقان اشهرهما على وجهي الصحاح ان القصر
 والطريق الثاني له القصر قطعاً اذا قد وقعه ولو شرع الصلاة مقيما ثم بان انه محدث
 ثم سافر والوقت باق فله القصر لعدم الشرع الصحيح بخلاف ما لو شرع فيها مقيما ثم
 سبب فسدها فله لزمه الامتثال لان اتمه ذلك بالشرع الصحيح ولو افتد مقيم
 ثم بان حدثا لزمه القصر وكذا لو افتد بمنزلة محدثا ويطئه مقيما فله القصر
 لانه لم يصح شروعه **فصل** المذهب الصحيح الجديد انه يجوز ان يستخلف الامتثال
 اذا فسدت صلاته يحدث او عين من يتم بالمأمومين شيئا في هذا في باب الجمعة
 ان شاء الله تعالى فاذا ام مسافر مسافرا ومقيم ففسدت صلاته برغاف او سبق
 حدث فاستخلف مقيما لزم المسافر المقيم الامتثال وكذا قطع به الاصحاب
 وكحي فيه وجه لا يسيد ذكر وجه في مسائل الخلاف ان شاء الله تعالى انه يجب عليه المقتل
 بالكلية فتكليفه لزم الامتثال اذا تولى ولا يفتد او ما فرح الاصحاب في الصحيح ان
 نية الافتد بالكلية لا يجب فاما الامتثال الذي سبقه كحدث او الرغاف فظاهر
 بقدر الشافعي رضي الله عنه يقتضي وجوب اتمامه واختلفوا في معناه فالصحيح ما قاله
 ابو اسحاق والمرور في الاثر وان مراده ان يعود بعد غسل الدم ويقعد بالكلية
 ابتداء على القول القديم وانما استينافا على الجديد فيلزمه الامتثال لانه امتددي
 يقيم في بعض صلاته فان لم يفته لم يلزمه الامتثال وقيل لزمه الامتثال عماد اوله بعد

او بان محدثا او فسدت صلاة الامتثال

المأموم

المستدبر

له

بغيره

علا ظاهر النص لا فرقة متم فهو اولى وغلطه الاصحاب وقيل ان هذا الفرع على التقديم
 ان سبق الحديث لا يطلها فيكون الرأفة في حكم التعم خليفته المقيم وضعفه
 ايضا فان ائنا يجوز على القديم والاستحلاف لا يجوز على القديم وقيل مراده
 ان يحسن الامتثال بالرغاف قبل خروج الدم فيختلف ثم يخرج فيلزمه الامتثال لانه صار
 معتد بالمقيم يخرج من صلاته وضعفه الحاملي وغيره لانه استحلاف قبل العذر وليس
 بجائز وقاب الشيخ ابو محمد الاحتشائي عذر ومي حضر امام حاله اجماعا في اختلافه
قوله مذكرا اذا اختلف الامتثال مقيما قلوم يختلف ولا يختلف المأمور
 بنوا على صلاتهم فراكى وخار للمساكين منهم والزاعف القصر قطعا وكذا لو اختلف
 الامتثال مسافرا او اختلف القوم وقصر المسافرون والرأفة وكذا لو اختلف الامتثال
 الزاعف واستخلف القوم مقيما فوجبا حكما مما صاحب الكاوي اذ لما انه كما يختلف
 الزاعف على ما مضى واصحهما يجوز للزاعف منا القصر بالاطلاق اذ المقتد به لانه ليس فرقا
 له فلو اختلف المقيمون مقيما والمسافرون مسافرا جاز للمساكين القصر خلف امامهم
 وكذا لو اختلفوا ثلاث فرق فاذن وام كل فرقة امام نصر عليه الشافعي رضي الله عنه
 والله اعلم الشرط الثاني نية القصر فلا بد من ابتداء الصلاة ولا يجب استدامة
 ذكرها لكن بشرط الاستكاث عن ما يخالف الحزم بها فلو توك القصر اثناء الامتثال او
 تردد بينهما او شك في ذلك توك القصر ثم ذكر في الحال انه نواه لزومه الامتثال ولو اختلف
 بمسافر علم او ظن انه توك القصر فصل ركعتين ثم قام الامتثال الثالثة نظر ان علم انه توك الامتثال
 لزومه الامتثال وان علم بان كان حقيقيا لا يركب الامتثال لم يلزمه الامتثال وتخيرنا
 خرج عن متابعتهم وسجد السهو وسلم وان شئت انظر حتى يعود فلو ان يتم اتم لكن
 لا يجوز ان يعتد بالامتثال في سهو لانه غير محسوب له ولا يجوز الافتداء من علم انما
 مؤونه غير محسوب له كالمسبوق اذا ادرك من اخر الصلاة ركعة فقام الامتثال سهوا
 الى ركعة زائدة لم يركب المسبوق وان اعتد به في تداركه ما عليه فلو شك هل قام
 ساهيا او ممثلا لزومه الامتثال فلو توك القصر وصلى ركعتين ثم قام الى الثالثة نظر احد
 امر بوجوب الامتثال كنيه الامتثال والاقامة او حصوله بدال الاقامة في السفينة فقام
 لذلك فقد فعل واجبه فان لم يحدث شيء من ذلك وقام عدا بطلت صلاته كما لو

بانه ساه
 اراده

قام

قام المقيم الى ركعة خاسية فاقام المستقل ركعة زائدة قبل عيدين النية ولو قام
 ثم ذكر لزومه ان يعود وسجد السهو وسلم فلو بداه بعد التذكر ان يتم عادا الى التعم
 ثم يقصر موقفا في وجهه صنيف له ان يصلي قيامه فاصلي بالثالثة ورابعة سهوا وحسن
 الشهدا فذكر سجدة السهو ولو قام ركعتين في الزيادة غير محسوتين فلو توك الامتثال
 لزومه ان يقوم ويصلي ركعتين اخريين وسجد السهو اخر صلاته الشرط الثالث
 ان يكون مسافرا من اول الصلاة الى اخرها فلو توك الاقامة في الثانية او انتهت في السفينة
 الى ارا الاقامة او سارت به من ارا الاقامة الى الثانية او شك مثل توك الاقامة ام لا
 او دخل البلد وشك مثل موافقة ام لا لزومه الامتثال الشرط الرابع العلم بجواز القصر
 فلو جهل جواز القصر لم يصح لتلاوته نصر عليه الام . والله اعلم .

باب الجمع بين الصلاتين

يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديميا في وقت الاولي وتأخيريا في وقت
 الثانية في السفر الطويل ولا يجوز في القصر على الاظهر والافضل للسائر في وقت الاو
 ان يؤخرها الى الثانية والمساكين وقتا تقديم الثانية ولا يجوز الجمع في سفر المعصية
 ولا جمع الصبح الي غيرها ولا العصر في المغرب واما الحجاج من اهل الاقاليم فيجمعون بين الظهر
 والعصر بعرفة في وقت الظهر وبين المغرب والعشاء بعرفة في وقت العشاء وذلك بالجمع
 بسبب السفر على المذهب الصحيح وقيل بسبب الشك فاذا قلنا بالاول ففي جمع المكلفين
 ان سفره قصر ولا يجمع العز في بعرفة ولا مرد في مزدلفة لانه وطنه وملا جمع على احد
 منهما بالبقعة الاخرى فيه القولان كما في وان قلنا بالثاني جاز الجمع لجمعهم ومن الاصحاب
 من يقول بجمع المكلفين على احد يد منعه والتقديم جواز وعلى التقديم في العز في المزدلفة
 وجواز المذهب منع جمعهم على الاطلاق وحكم الجمع بالبقعة حكمة في سائر الاسفار
 وتخير في التقديم والتأخير والاختيار القديم بعرفة والتأخير بمزدلفة **قوله**
 اذا جمع المسافر في وقت الاولي مشروط ثلاثة امور اولاها التيمم فيلزم بالاولي فلو
 بد بالثانية لم يصح ويجب ان يقرأ بعد الاولي ولو بد بالاولي ثم سئل الثانية فبارئنا
 الاولي والثانية فامدة ايضا الامر بالثاني نية الجمع والمذهب انما يشترط ركعتي

حصوها عند الاحرام بالاولي ووجهها تجوز في اثنا بقا ولا الخلل ووجه
 انها تجوز مع الخلل قبل الاحرام بالثانية وموقوف خروجه الذي يشاء في
 اخرها كتابنا ومومند من ان فيه الجمع لا شرط اصلا **قال** قلت
 الذي لو نوي الجمع ثم نوي تركه في اثنا الاول ثم نوي الجمع ثانيا فغلب القول والله
 اعلم الامر الثالث الموالاة والصحيح المشهور اشتراطها وقت الاصطحري
 وابو علي التقي يجوز الجمع وان طالت الفصل بين الصلوات لم يخرج وقت الاول وحلي
 رضي في الامم انه اذا صلا المغرب شئته بنيه الجمع وان كان المسجد فضلا العساجار
 والمعروف اشتراط الموالاة فلا يجوز الفصل الطويل ولا يضر اليسير **قال** السيد
 خدامنا السيد بقدر الاقامة والاصح ما قاله العراقيون ان الرجوع في الفصل الى الطلوع
 وقد يقتضي الغادة احكاما كزياده على قدر الاقامة ويدل عليه ان جمهور اصحاب جواز
 الجمع بين الصلوتين بالتيمة وقالوا لا يضر الفصل بينهما بالطلب واليتم لمن خفف الطلب ومنع
 ابو الحنف المروزي الجمع التيمم للفصل بالطلب ومن طالت الفصل امتنع ضم الثانية الى
 الاولى وتغير تأخيرها الي وقتها سواء طالت الفصل بعد ركعتي السهو والاهما او بين
 ولوجع فذكر تركه فزاده بينهما انه ترك من الاولى بطلت جميعا وله اعادتها جميعا
 ولو ترك تركه من الثانية فان قرب الفصل تارك ومضت الصلواتان على الصحة وان طالت
 بطلت الثانية وتعدرا الجمع اطول الفصل الثانية الباطلة بغيرها في وقتها فلولم
 يدركه ترك من الاولى ام الثانية لزمه اعادتها لاحتمال الترك من الاولى ولا
 تجوز الجمع على المشهور ولا قول شاذ يجوز كما لو اقيمت جميعتان في بلد ولم تعلم الساعات
 منهما يجوز اعادتهما جميعا قول هذا كله اذا جمع وقت الاول ولوجع وقت الثانية
 لم يشدط الترتيب ولا الموالاة ولا فيه الجمع حال الصلاة على الصحيح وشدت الثلاثه
 على الثاني فعلى الاشتراط لو اطل بواحد منها صارت الاولى قضا فلا يجوز قصرها
 ان لم تجز قصر القضا **قال** الاصحاب ويجب ان ينوي في وقت الاول كون التأخير بنيه
 الجمع فلو اخر غيرنية حتى خرج الوقت او ضاقت بحيث لم يسق منه ما تكون الصلاة
 فيه اذا أعضي وصارت الاولى قضا **فرد** اذا صار مقيما جمع تقديمها
 على اثنا الاول لو قبل الشروع في الثانية مقيما خيرة الاقامة او رسول السجدة

ركاه

حاز الاقامة بطل الجمع يستعين تأخير الثانية الى وقتها واثنا الاول صحيحة فلو صار مقيما
 في اثنا الثانية فوجها ان اذمه ما يبطل الجمع كما يمتنع القصر بالاقامة في اثنا بقا فعلى
 هل تكون الثانية فعلا لم تبطل فيه الخلاف كظاهر واصحهما لا يبطل الجمع صيانة لها
 عن البطلان بعد الانعتاد بخلاف القصر فان وجوب الاتمام لا يبطل فرضية ما مضى
 من صلاته اثنا اذا صار مقيما بعد الفراغ من الثانية فان قلنا الاقامة في اثنا بقا
 لا تؤثر فيها او في جوهها ان الاصح لا يبطل الجمع كما لو قصر ثم اقام ثم كان صالحا لتمامه
 واخرون الخلاف فيما اذا اقام بعد فراغه من الصلوات اثنا في وقت الاول والثاني
 وقت الثانية قبل مضى مكان فعلها فان كان بعد مضى مكان فعلها لم يجز اعادتها الا
 خلاف وصرح الاتمام كبريان الخلاف بهما بقي من وقت الثانية شيئا من ذلك اذا جمع
 تقديمها فلو جمع وقت الثانية فصار مقيما بعد فراغه منها لم يضر وان كان قبل
 الفراغ صارت الاولى قضا **فصل** بجوز الجمع بين الطهر والعصر والمغرب والعشاء
 بعد الطهر ولنا قولك شاذ مغير حكاية اتمام الحركتين بجوز بين المغرب والعشاء
 في وقت المغرب دون الطهر والعصر ومومند من مالك وقت الذي لا يجوز مطلقا
 وسواء عندنا في الطهر وضعفه اذا بل الثوب والشفا من مطر وزياد **قال** قلت
 والشفا من فتح الشافى الجمه وتشد يد الفواخر ثوب ومومند من فيها نداء وكذا
 قاله اهل اللغة ومومند من بانه ليس بمطر فضلا عن كونه مطرا وزياده فكان الرغي
 رحمة الله قلدر صاحب التمهيد اطلاق هذه العيان المنكر وضوايه ان يقال
 الشفا من حكم المطر لتضمنه القدر المبيع من المطر ومومند من الثوب ومومند من
 الشفا من الله اعلم والثلج والبرد ان كانا يدوانا في المطر والاقلاوي وجه شاذ
 ٢ يرخسان كالب ثم مدة الرخصة لمن يصلي جماعة في مسجد ياتي به من بعد ويتادى بالمطر
 في اثنا بقا فانما من يصلي في بيته منفردا او في جماعة او مشيلا لجامع في حر او كان في
 حيا نباداه او منى النساء في بيوتهم جماعة او حضر جمع الرجال في المسجد وصلوا الفراء
 فلا يجوز الجمع على الاصح وقبل الاظهر ثم ان اذا جمع في وقت الاول فشرطه كما قد
 على جمع السجرات وان اراد تأخير الاولى الى الثانية كما سفل لم يحرم الاظهر الجديد وكو
 على التقديم فاذا لجوز نامة **قال** العراقيون يصلي الاولى مع الثانية سواء اشغل

بضم

دا

المطر وانقطع قال الترمذي انقطع قبل دخول وقت الثانية لم يجز الجمع **ب**
 الاولي في اخر وقتها كالمسافر اذا خرج في وقت الثانية
 ومقتضى هذا ان يقال لو انقطع في وقت الثانية قبل فعلها امتنع الجمع وصارت
 الاولي قضاء كما لو صار مقيما وعذر صلاحي الثانية ما قاله الاصحاب وانفق عليه
 فقال يجوز الجمع في وقت الثانية وفي جواز وقت الاولي وجهان وهذا نقل منكر
 وانما اذا جمع وقت الاولي فلا بد من وجود المطر في اول الصلاة ويشترط وجوده
 ايضا عند التحلل من الاولي على الاصح الذي قاله ابو زيد وقطع به العراقيون
 وصاحب التذريب وغيرهم والثاني لا يشترط ونقله في النهاية عن معظم اصحابنا
 ولا يضر انقطاعه فيما سوي هذه الاحوال الثلاثة هذا هو الضواب الذي نص
 عليه الشافعي رضي الله عنه وقطع به الاصحاب بطريقهم ونقل في النهاية عن بعض
 المصنفين انه قال انقطاعه اثنا الثانية او بعدها مع بقا الوقت اكلاف **ب**
 المتقدم في الاقامة في جمع السفر وضعفه وانكروا وقت اذا لم يشترط ولم المطر
 في الاولي فاولي ان لا يشترط في الثانية وما بينها وذكر القاضي ان كج عن
 بعض اصحابنا لو افتتح الصلاة الاولي ولا مطر ثم مطرت اثنا في جوار الجمع
 القولان في نية الجمع اثنا الاولي واختار ابن الصباغ هذه الطريقة والصحيح المشهور
 ما قدمناه **زرع** يجوز الجمع بين صلاة الجمعة والعصر للمطر واداءه العصر فلا
 بد من وجود المطر في الاحوال الثلاثة كما تقدم قال صاحب البيان لا يشترط وجود
 في الخطبتين وقد ينزع فيه دهانا الى جعلها بذلك الركعتين قال وارادنا خيرا
 الجمعة الى وقت العصر جاز اذا جازنا تأخير الظهر فيخطب في وقت العصر ويصلي
زرع المعروف بالدين ان لا يجوز الجمع بالمصر ولا الخوف ولا الجمل فكل من
 جماعة من اصحابنا يجوز بالمصر والوجل من قبله من اصحابنا ابو سليمان الخطابي والقاسم
 حزين واستحسنه الروياني فعلى هذا يستحب ان يرعى الفرق بنفسه فان كان يحرم
 مثلا في وقت الثانية قدمنا الى الاولي بالشرائط المتقدمة وان كان يحرم في وقت
 الاولي اخرها الى الثانية **قلت** القول بجواز الجمع بالمصر ظاهر محتمل
 قد ثبت صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة بين غير خوف ولا مطر

طرا

وقد حكى الخطابي عن القصاب الكبير الشافعي عن اسحاق بن المروزي جواز الجمع في الحضر للحاجة
 من غير اشتراط الخوف والمطر والمرزوبه قال ابن المنذر من اصحابنا والله اعلم **الظهر**
زرع اذا جمع الظهر والعصر في سنة الغرض ثم يأتي بالفريضة وفي جمع العشاء والمغرب
 يصلي الغرضين ثم سنة المغرب ثم سنة العشاء ثم الوتر **قلت** هذا الذي قاله
 الامام الرافعي المغرب والعشاء صحيح وانما في الظهر والعصر فتشاد منيف والصواب
 الذي قاله المحققون انه يصلي سنة الظهر التي قبلها ثم يصلي الظهر ثم العصر ثم سنة الظهر
 التي بعدها ثم سنة العصر وكيف تفتح سنة الظهر التي بعدها قبل فعلها وقد تقدم ان
 يدخل بفعل الظهر وكذا سنة العصر لا يدخل وقتها الا بدخول وقت العصر ولا بد من وقت
 العصر المجومعة الى الظهر لا بفعل الظهر الصحيحة والله اعلم **فصل** الرخص المتعلقة **اربع**
 بالسفر الطويل والقصر والنظر والمسح على الخف لانه ايام والجمع على الاظهر والذي يجوز القصر
 ايضا اربع ترك الجمعة واكل الميتة وليس بمختصا بالسفر والتساقط على الرحلة على المشهور
 والتميم واسقاط الغرض على الجمع بينهما **فصل** القصر افضل من الاتمام في الاظهر **ن**
 وعلى الثاني الاتمام وفي وجهه مما سوا واستثنى الاصحاب صور امين اكلاف ومنها اذا كان
 المستردون ثلاثة ايام فالاتمام افضل قطعاً نص عليه وقد تقدم ومنها ان يحرم نفسه
 ركعتي القصر فيمكن ان يكون رخصة عن السنة والقصر هذا افضل قطعاً بل هو له الاتمام الى
 نزول تلك الكراهة وذلك القول في جميع الرخص في هذه احواله ومنها الملاح
 الذي يسافر في البحر ومعه اهله واولاده في سفينة فان الافضل له الاتمام
 نص عليه في الام وفيه خروج من خلاف فان اجد رحمه الله لا يجوز له القصر **قلت**
 ومنها ما حكاه صاحب البيان عن صاحب الفروع ان الرجل اذا كان
 لا وطن له وعادته السير ابدافله القصر والافضل والله اعلم واعلم ان صوم
 رمضان في السفر لمن اطاقه افضل من الاضطرار الى الدين **قلت** وترك
 الجمع افضل لا خلاف فيصلي كل صلاة في وقتها لخروج من خلاف فان انا حنفية
 الله وجماعة من التابعين رضي الله عنهم لا يجوزونه ويمتنع عن ترك افضل الغزاة
 وصاحب التمه قال الغزاة في السبب لا خلاف ان ترك الجمع افضل قال اصحابنا واد
 جمع كتاب الصلاة في استوائ جمع وقت الاولي والثانية ولما وجهه شاذ في الو

وعنه ان الوضوء تكون قضا وعسل الرجل افضل من مسح الخفاف اذا تركه رعية
عن الشيخ اوشكا في حوان كما تقدم ومن فروع هذا الكتاب لوئوا الكاثر والصبي
السفر الى مسافة القصر ثم اسلم او بلغ في انسا الطريق فلها القصر بقبضته ولو لم
مساير ان اقامة اربعة ايام واحدهما يعتد انقطاع القصر بقا كما لسا في ولا
لا يعتد كما كنفه كرم الاول ان يعتد بالثاني فان اعتد صح فاذا اسلم الامام من غير
قام المأموم لا تمام صلاته ولا يجوز القصر في البلاد الخوف ولا يقصر خوف راحة
ابن عباس مسلم فرصت الصلاة في السفر رعتين في الخوف ركة معناه ركة مع
الاتام وينفرد المأموم باخري . والله اعلم . بالصواب

كتاب صلاة الجمعة فيه ثلاثة ابواب الأول

في شروطها صلاة الجمعة فرض عين وحكي في وجوبها انها فرض كفاية وحكي في وجوبها
خاتمة قال الرواية لا تجوز حكاية هذا عن الشافعي رضي الله عنه ثم الجمعة في السفر
في الاركان الخمس والشرط الا انها تحضر ثلاثة اشياء احدها اشتراط امور اربعة
لصحة الثاني اشتراط امور اربعة لوجوبها الثالث اذا تشرع فيها وهذا
الباب لشرط الصحة وهي سبعة الاول الوقت فلا يقضى الجمعة على منور
بالانقضاء ووقتها وقت الظهر ولو خرج الوقت وشكوا في خروجه لم يشعروا
ولو بقي من الوقت ما ليس بخطبتين ورعتين يقصر فيها على ما لا بد منه لم يشعروا
فيها بل يصلون الظهر بركعة الام ولو شرعوا فيها في الوقت ووقع بقصر باطارة
فانت الجمعة قطعاً ووجب عليهم اتمامها طهر اهل المدينت وفيه قول خرج منه كجب
استئناف الظهر فعلى المذهب يسر القراءة مجتنب ولا يحتاج الى تجديد فيه
على الاصح وان قلنا بالخرج فهل يتطل صلاته ام تنقلب نفلاً قولان فذكر ان في ظاهر
تقدماني اول صفة الصلاة ولو شك هل خرج الوقت في الصلاة اتمها جمعة على
الصحيح وطرأ على الثاني ولو قام المسبوق الذي ادرك ركة ليا في الثانية
فخرج الوقت قبل سلامه اتمها طهر اهل الاصح جمعة على الثاني ولو سلم الامام
والقوم التسليم الاول على الوقت والثانية خارجة صحت جميعهم ولو سلم الامام

ومعه

الاول خارج الوقت فات جميعه اجمع ولو سلم الامام وبقض المأمومين الاول في الو
وسلم بقض المأمومين خارجة فمن سلم خارجة فظاهر المذهب بطلان صلاتهم وانما
الاتام ومن سلم ركة في الوقت فان ايقوا هذا الصبح هم الجمعة صحت لهم والا فهي شعبة
بمسئلة الانقضاء ثم سلامه وسلامهم خارج الوقت ان كان مع العلم بالكمال فغذرت
الظهر عليه قطعاً بطلان الصلاة الى ان يغرب اليه الى الغل ولا يقصر فيه ما سبق
وان كان عن جهل منه لم يطل صلاته ومثل ينفي ام يستأنف فيه الحلال الذي ذكرنا
الشرط الثاني دار الاقامة فيشرط لصحة الجمعة دار الاقامة وهي المدينة التي
يستوطنها الخد الذين يصلون الجمعة سواء في البلاد والقري والاسراب التي تحار
وطناً وسواها فيه البناء من حجر او طين او خشب لنا اهل الحياض النازلين في الصحر يستلوا
في الشتاء وغيره فلا يصح جمعهم فيها فان كانوا لا يبقون بها شتاء ولا صيفاً فالأظهر
انها لا تصح والثاني صح وتجب ولو انقذمت اربعة القرية او البلاد فقام اهلها
على العنان لم يمتهم الجمعة فيها سواء كانوا في مطاب او غيرها لانه محل الاستيطان
ولا يشرط اقامتها في مسجد ولا في حبل كور في فضاء معدود من خطه البلد وانما لو
اخرج عن البلد الذي اذا انتهى اليه اسارج للسفر قصر فلا يجوز اقامة الجمعة فيه
الشرط الثالث ان لا يسبق الجمعة ولا يقارنها اخري قال الشافعي رضي الله عنه
ولا جمع في مصر وان عظم رعتين مساجدة الا في موضع واحد وانما تعداد قد دخلها
الشافعي رضي الله عنه وهم يقيمون الجمعة في موضعين وقيل بثلاثة فلم ينكر عليهم
اصحابنا في امرها على وجه اصحابنا انما خافوا الزيادة فيها على الجمعة لانها لم تكن
يشق اجتماعهم في موضع واحد فعلى هذا يجوز الزيادة على الجمعة الواحدة في جميع
البلاد اذا كثرت الناس وعسر اجتماعهم ويقدر ان ابوا العشاء وابوا الحاق وقت
الذي اختاره اكثر اصحابنا صريحاً وتقريراً بمن رجع القاضي ان حج والحناطى لها
المهلة وتشد يد النور والقاضي الرواية والعزالي والثاني انما جازت الزيادة
فيها لان نهرها يحوي من جانبها فيجعلها مدين قاله ابو الطيب سلمة وعليه
الاتام في كل جانب الجمعة وكل بلد خالف في جانبها فهو كجرح الى السجادة فهو
تعداد واعتدض عليه بانه لو كان احاطت ببلد من لقص من غير من اذمه الى

الفتوة

الآخر التزم بسلمة المسئلة وجوز الفرض الثالث انما جازت الزيادة لانها كانت قد
 متفرقة ثم اتصفت بالبنية فاجز كل واحد منها القديم على مجرى تعدد الجمعة
 كل واحد منها ثلثه واعترض عليه ابو حامد بما اعترض على الثاني من كتاب سماه حيث
 الثاني واسار الى هذا الجواب صاحب القريب والرابع ان الزيادة لا يجوز كمال وانما
 لم يكر الشافعي ان المسئلة اجتهادية وليس بجتهاد ان يكر على جتهاد من وهذا الظاهر
 الشافعي رضي الله عنه المتقدم واقصر عليه الشيخ ابو حامد وطبقته لكن المختار عند
 الاكثرين الاول وحيث معنا الزيادة على جمعة فاعتقدوا اجتماعهم فله صور ادها
 ان يسبق احدهما ففي العجوة والثانية باطلة وبما يعرف السبق فيه ثلاثة
 اوجه احدها بالاحرام والثاني بالاستلام والثالث بالشروع في الخطبة ولم يحل اكثر
 العزاقين هذا الثالث فاذا قلنا بالاول فالاعتبار بالفراغ من تكبير الاحرام
 فلو سبقت احدهما بهن التكبير والاخرى الزمان فافهمنا في العجوة في السابقة
 بالراي الاصح وعلى الثاني السابقة بالهن ثم على اختلاف الالوجه لو سبقت احدهما
 وكان السلطان مع الاخرى فالظاهر ان السابقة هي العجوة ولو دخلت طائفة
 في الجمعة فاحذر وان طائفة سبقتهم بها استحب لهم استئناف الظهور ومل لهم ان
 يتوجهوا ظهرا فيه اختلاف السابق فيما اخرج الوقت ودمت الجمعة الصلوة
 الثانية ان تقع الجمعة معاً فبنا ليلتان ويستأنف جمعاً من وسع الوقت الثالثة
 ان لا يدركا وقتاً لم سبقت احدهما فبغيره وان الجمعة ايضاً لان الاصل عدم جمعة
 مجرية قال امام الحرمين وقد حكم الامة بانهم اذا عادوا الجمعة برت دمتهم وفيه
 اشكال لاحتمال عدم احدهما فلا تصح اخرى ولا يبري دمتهم بها فبيل القيد
 ان يقيموا جمعة ثم يصلوا ظهرها الرابعة ان سبقوا احدهما بعينها ثم لتسب فلا يركيها
 من الطلعتين عن العدة خلافاً للمزكي ثم اذا علمهم طريقاً احدهما ان عليهم الظاهر
 والثاني على القولين الصلوة الخامسة وبه قطع العزاقين الخامسة ان
 تسبقوا احدهما ولا تغيب بان سحر رمضان او مسافران كبيرين من الاحقرين وهما خارج
 المسجد فاخبرهم بالكتاب ولم يعرفوا المتقدمة فالشبهة واحدة منهما عن العدة خلا
 للمزكي ايضاً وماذا عليهم قولان اظهرهما في الوسيط انهم يستأنفون الجمعة والثاني

لا اثر للسلطان في الثاني انما يتبعها السلطان في العجوة

اخرى

المذهب

يفتون

يحلون طهراً قال الاصحاب وهو القياس **قوله** الثاني اصح وصحة الاثرين
 والله اعلم قال اصحابنا العزاقيون لو كان الامام في احد الطائفتين في الصور الرابع
 الاخرى تربت على الصلوة الاولى فان قلنا التي فيها الامام هي الصحيحة منع العلم
 بتاخرها فيها اولى والا فلا اثر كصنوع الشرط الرابع العدة فلا يعتد بالجمعة
 باقل من اربعين مداً وهو المذهب الصحيح المشهور ونقل صاحب التحف قولاً عن القديم
 انما اعتقد بثلاثة اقسام ومأمونين ولم يشته عامة الاصحاب ويشترط في الار
 المذكورة والتكليف والحربة والاقامة على سبيل التوطن وصفه التوطن ان يطعموا
 عن ذلك الموضع شتاً ولا صيفاً الاكحاجة فلو كانوا في موضع في ذلك الموضع صيفاً
 ويرحلون شتاً او عكسه فليسوا مستوطنين ولا معتقدين بهم وفي اعتقادها بالمضي
 على المشهور بالمقيم الذي لم يجعل الموضع وطناً له خلافاً لما ذكره في الباب الثاني ان
 شالله تعالى وتعتد بالمضي على المشهور وفي قول شاذ لا يعتد بهم كما عبيد
 فبلى هذا صفة الصحة شرط خامس شره الصحيح ان الامام من جملة الاربعين والثاني انه
 يشترط ان يكون زائداً على الاربعين وحكي الرواية في هذا الخلاف قولين الثاني قديم
قوله العدة المعتد في الصلاة وهو الاربعون معتد بالكلمات الواحدة
 من الخطبتين واستماع القوم لها فلو حضر العدة ثم انقضوا اكلهم وبعضهم ودون
 اربعين فنان ينقضون قبل الخطبة وتلق فيها وتارة بعدها وتارة في الصلاة
 فان انقضوا قبل افتتاح الخطبة لم يبتد بها حتى يجمع اربعون وان كان اثنا عشر فلا
 خلاف ان الركن الثاني به غيبته غير محسوب بخلافنا اذا انقضى العدة في الصلاة
 فان فيه خلافاً لان كلاهما بنفسه شيوخ بنقطة العدة في رواية الخطيب لا بخطيبه
 وانما العرض استماع الناس فما جري ولا يسمع الا في الغرض فلم يحتمل ثم ان عادوا
 قبل طول الفصل في خطبته وبعد طوله فلو ان عبر عنهما بان الموالاة والخطبة
 واجبة ام لا والظاهر انها واجبة فبجبال استئناف والثاني غير واجبة فينبغي
 جماعة القولين ان الخطبتين يدل من الركعتين فبجبال استئناف ام لا ولا فرق بين
 قوت الموالاة بقدر او بغيره ولولم يعد الاول واجتمع بذلك اربعون وجبت استئناف
 الخطبة طالت الفصل ام قصر اما اذا انقضوا بعد فراغ الخطبة فان عادوا وقبل طو

بعين

فلا

في

ل

الفصل من الجمعة تلك الخطبة وان عاد وابتعد طوله ففي اشراط الموالاة ^{الخطبة}
 والصلوة قوله لان الاظهر الاشتراط فلا يمكن الصلاة بتلك الخطبة وعلى الثاني
 بما ثم نقل المزي ان الشافعي قال اجبت ان يمتد الخطبة ثم يصلي الجمعة فان لم يقدر
 صلاحهم الظهر واختلف الاصحاب في معناه فقال ابن سريج والشافعي والاوزوني
 يجب ان يمتد الخطبة ويصلي بهم الجمعة لتمكده قالوا ولفظ الشافعي واجبت ولله
 ومنهم من قال ان اراد بالجمعة قالوا وقوله صلى بهم الظهر يحول على ما اذا كان الوقت
 وقت ابوا الاحتياط في صلاة الخطبة لكرسيت وتجب الجمعة المقدرة وقت ابوا على
 الانصاح لا يجزئ عادة الخطبة ولا الجمعة ولكن يحجزان عما يطاهر النص ودليل الثاني
 والثالث في ترك الخطبة خوف الانقضاء من ثانيا فسقطت بهذا العذر وحصل خلاف
 في وجوب إقامة الجمعة كما اختص الغزالي فقال الموالاة ولم يعد الخطبة اتم المنصو
 وذلك ثم الخطيب قوله **قال** الاصم فوك ابن سريج ومتابعيه وان الخطيب
 ياتم اذا لم يعد والله اعلم وسواء طالت الفصل والخطبة ستاكت او مستتمت في الخطبة
 ثم لما عادوا عاد ما جري من واجبا في حال الانقضاء من انما اذا احرم بالعدد المعتد
 ثم حضر اربعون اخرون واخر موافق انفس الاولين فلا يضر ان تتم الجمعة سواء كان الاخر
 سمعوا الخطبة ام لا فان الامام ولا يمتنع عند ان يقال يشترط بقا اربعين سمعوا
 الخطبة فلا تتم الجمعة اذا كان الاحقون لم يسمعوها فانما اذا انقضوا وكما روي
 على الاتصال فقد قال في التوسيط ستم الجمعة لكرسيت شرط من ان يكون الاحقون
 سمعوا الخطبة انما اذا انقضوا ونقص العدد في باقي الصلاة ففيه خمسة اقوال منصوصة
 ومخرجة اظهرها بتطل الجمعة ويشترط العدد في جميعها ففي هذا الواحد الامام
 وينتظ المتعددون ثم احرزوا فان اخرجهم من ركوعه فلا الجمعة وان لم يتأخروا عن
 فقال القناد نصح الجمعة وقت الشيخ ابو محمد يشترط ان لا يطول الفصل بين اخرهم
 واخرهم وقت الامام الشرط ان يتمكوا من تمام الصلاة فاذا حصل ذلك لم يضر الفصل
 وهذا الموالاة عند الغزالي والقول الثاني في ان يشار مع الامام اتم الجمعة وان
 طلت والثالث ان بقي منه واحد تطل وهذه الثلاثة منصوصة الاولان في
 الكيد والثالث في القديم بشرط في الواحد والآخر كونها صفة الكتاب وكان

ملحوظ

صاحب التفسير اشتراط الكتاب احتمال لانا التمسنا باسم الجماعة **قال**
 هذا الاحتمال حكاية صاحب الكاوي وجهها محققا لاحتمال تناقض لو بقي صبيان او
 صبي كفي والصحيح اشتراط الكتاب في النهاية احتمال صاحب التفسير غير
 معتد به والله اعلم والرابع لا يطل وان بقي وحده والخاص ان كان الانقضاء
 في الركعة الاولى بطالت الجمعة وان كان بعدها لم يطل ويتم الامام الجمعة وقد اتم من معك
 بقي معه احد الشرط الخامس فلا تصح الجمعة باعداد فرادى وشروط الجماعة على ما سبق
 في غير الجمعة ولا يشترط حضور السطار ولا ادنه وحكي في البيان قوله قد يمتد بها النص
 الاصل الامام او من ادناه وموشاة منكره لانام الجمعة احوال اخرها ان يكون
 عبدا او مسافرا فان تم به العذر لم تصح الجمعة وان تم بعينه صحت على المذهب وقيل
 وجهان احدهما الصحة الثاني اطلاق هذا اذا صلبنا الجمعة بتل اربعين الظهر فان كانا
 سلبا ظهر يومهما فمما مستغنى ان تم العدد به لم تصح وان تم به صحت على الاظهر
 عند الاكثرين في بقوا على ان الجوار في المشغل اظهر منه في الصبي لانه من اهل العز
 ولا ينقص فيه كالك الثالث ان سلوا الجمعة خلف من يصلي صحا او عصر افلا تستغل
 وقيل يصح قطع الصلاة بغيره ولو صلوا فخالف مسافر يقصر الظهر جاز ان قلنا
 الجمعة طهر مقصورة وان قلنا صلوا على حالها فبما صبح الحالك الرابع ادا بان الامام
 بعد الصلاة جثا او جثا فان تم العدد به لم تصح وان شهد به فلا طهر الصلاة
 نص عليه في الامم وصحة الجراقيون واكثر اصحابنا والثاني لا تصح لان الجماعة شرط
 والامام غير مصل بخلاف سائر الصلوات فان الجماعة ليست شرطاً بل غاية انهم صلوا
 فرادى والنسب ما قوي في مسألة الامتد بالاصبي وقال الاكثر من المرجح الاول
 اسلام ان حد الامام يمنع صحة الجماعة وثبت حكمه في حق المأموم كما هلك كما له
 وقالوا لا يمنع فضيلة الجماعة في سائر الصلوات ولا غير من احكام الجماعة والظاهر
 قال صاحب البيان لو صلى الجمعة باربعين فبان ان المأمومين محدثون صحت صلاة الامام
 بخلاف ما لو بانوا عبيدا او نسبا فان ذلك يما يسهل الاطلاع عليه وقياس من
 نذهب اليه المنع ان لا تصح جمعة الامام لطلان الجماعة كالك الخامس اذا قام الامام
 في غير الجمعة للركعة زائدة سهوا فافتد به اسأله فيها وادرك جميع الركعة فان

وحلة الجماعة

الجمعة في كل يوم من ايام السنة
 كالك الثاني ان يكون من ايام السنة

فيها

م

كان عالما بسبع لم تتعد صلاته والاحتساب له الركعة على الاصح وبني عليها بعد سلام
الانعام وان لم تكن تلك الركعة محسوبة للانعام كالحديث بخلاف ما لو كان الانعام كافرا
او امرأة لانها ليست اهلا للانعام بحال وعلى الوجه الثاني نفقة الصلاة ولا
تحتسب هذه الركعة للانعام ولو جري هذا في الجمعة فان قلنا في غير الجمعة لا يدرك به
الركعة لم يدرك به من الجمعة ولا تحتسب عن الظهر ايضا وان قلنا يدركها في غير
الجمعة فقل تحتسب هذه الركعة عن الجمعة وجهان بناء على القولين المحدث واختار ابن الحارث
انها لا تحتسب واعلم ان الاحتساب لم يترك في المحدث اذا لم يحفل الجمعة ان صلاة المعتد
به منعقدة وان المأني به حسب عن الظهر حتى لو تميز اكان قبل سلام الانعام او بعد
على قرب بينهما ظهر اذا جاوزنا بنا الظاهر في الجمعة ومقتضى التسوية بين الفضلين الاعتناء
والاحتساب عن الظهر **سبع** اذا ادرك السبوت ركوع الانعام في الثانية الجمعة
كان مذكرا للجمعة فاذا سلم الانعام في الثانية واذا ادركه بعد ركوعه لم يدرك الجمعة
ويقوم بعد سلام الانعام الى اربع للظهر لا يفي بنوي هذا المذكر بعد الركوع وجهان
الصحيحان في الجمعة مؤافقة للانعام والثاني للظواهر انما الحاصلة فلو صلا مع الانعام
ركعة ثم قام فصلا اخرى وعلم في الشهادته ترك سجدة من ادرك الركعتين نظر العلماء
من الثانية فهو مذكر للجمعة فيسجد سجدة وبعد الشهادتين يسجد للسجود ويسلم
علمنا من الاولى او شك لم يكن مذكرا للجمعة وحصلت له ركعة من الظهر ولو ادرك
في الثانية وشك هل سجدة سجدة ام سجدة فزان لم يسلم الانعام بعد سجدة
وكان مذكرا للجمعة وان سلم الانعام لم يدرك الجمعة فيسجد ويتم الظهر انما اذا ادرك
في غير الجمعة الانعام في ركوع غير محسوب كركوع الانعام المحدث والشايع بزيادة
ركعة وقلنا انه لو ادركها حسبته له فوجهان الصحيحان لا يكون مذكرا للركعة والثاني
يدركها ولو ادرك ركوع الثانية الجمعة فبان الانعام سجدة او قلنا لو ادرك الجمعة كما
مع المحدث في الجمعة حسبته فقل هذا في الوجهين الاصح لا يدرك الجمعة **فصل**
اذا خرج الانعام عن الصلاة بخلاف تعدد او سبقت او سبقت عن او لا سبقت فان كان
في غير الجمعة ففي جواز الاستقلال في قولان اظهرهما الجديد بخلاف القديم لا يجوز ولنا
وجه انه يجوز للاطلاق في الجمعة وانما القولان في غير الجمعة والمذهب طرد القول

غير

في جميع الصلوات فان لم يجوز الاستخلاف اثم القوم صلاتهم فزاد في جوارحه فيستر
كون الكيفية صالحة لانامة القوم فلو استخلف لامة الرجال لامة فهو لغو ولا يطر
صلاتهم الا اذا اقتدوا بها فان الانعام ويشترط حصول الاستخلاف على ضربين فلو
فعلوا على الايراد ركعا امتنع الاستخلاف بعدة وذلك بشرط كون الكيفية بمنزلة
بالانعام قبل حديثه فان لا يثرون من المرافقين وغيرهم ان استخلف في الركعة الاولى
او الثانية من الرابعة بمنزلة يستدبره جاز لانما لم يحالفهم في الترتيب وان استخلفه
في الثانية او الاخيرة لم يجز لانما يحتاج الى القيام ويحتاجون للوقوف واطلق جماعة
اشد ان يكون الكيفية بمنزلة اقتدي به وبه قطع الانعام وزاد فقال لو لم الانعام اجنبا
فتقدم لم يكن طيفا بل اقتدي بنفسه صلاة جاز على ترتيب نفسه فيها ولو اقتدي به القوم
فهو اقتدا بمنفرد به انما الصلاة وقد سبق الخلاف في موضعين لا قد قدمنا نطقنا
مخرج الانعام عن الصلاة ولا يشترط كون الكيفية مقتديا في الاولى بخلاف
المسبوق ثم عليه ثم اعادة نظم صلاة الانعام فيقعد موضع توقيده ويقوم موضع
قيامه كما كان يفعل لو لم يخرج عن الصلاة حتى لو كلف الانعام في الثانية الصبح ثم اعد
الانعام فيها واستخلفه وقت وتقدم فيها للشهادة ثم نكثت الثانية لنفسه ولو سهر قبل
اقتدائه او بعده بخلاف اخر صلاة الانعام واعاد في اخر صلاة نفسه على الاظهر فاذا
تمت صلاة الانعام قام لتدرك ما عليه وهم بالخيار ان شاؤوا فارتفع وسلموا وان
شاؤوا انتظروا جلوسا ليشكروا معه هذا كله اذا عرف المسبوق بنظم صلاة الانعام
فان لم يعرف فقولاين وقيل وجهان **قال** ان محمد ادلى انه لا يصح وقالت
الشيخ ابو علي السجى اصحهما جواز والله اعلم فان جوارحه راقب القوم اذا اتم الركعة فان
هو بالقيام قام والافتداء سهوا كليفه قبل ذلك الانعام بحله لما قوم الانعام وسرى
بعده يقتضي السجود عليه والقوم وسهوا القوم قبل ذلك الانعام وبعد الاستخلاف
تحويل ويصير غير محمول على سجدة السامى بعد سلام الكيفية هذا كله في غير الجمعة
انما الاستخلاف في الجمعة ففيه القولان فان لم يجوز فالمدعي ان ادرك في الاولى
اتم القوم صلاتهم طهرا وان ادرك في الثانية اتمها جمعة من ادرك معه ركعة ولنا
قولانهم يجوزها جمعة في الحالين ووجه انهم يجوزها طهرا في الحالين وان جوارحه

ف

نظر ان استخلاف من لم يتقدم به لم يصح ولم يكن كذلك الخليفة ان يصلي الجمعة لانه لا يجوز ابتداء
 الجمعة بعد الجمعة وفي صحة طهر هذا الخليفة خلاف مبني على ان الطهر هل يصح قبل أو في الجمعة
 ام لا فان قلنا لا يصح فقل في بناء الجمعة القولان فان قلنا لا يصح فامتنع به القول بطلت
 صلاتهم وان صحهاها وكان ذلك في الركعة الاولى فلا جمعة لهم ولا صحة الطهر خلاف
 مبني على صحة الطهر بنية الجمعة وان كان في الركعة الثانية واقتدوا بها في هذا
 اقتدوا طارئا على الانفراد وفيه الخلاف الجاري في سائر الصلوات وفيه شيء اخر وهو
 الاقتداء في الجمعة من يصلي الطهر او النافلة وفيه الخلاف المتقدم اما اذا استخلف
 من اقتد به قبل الحدث فينظر ان لم يحضر الخطبة فوجها ان اذما لا يصح استخلافه كما
 لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها لصلوا به فانه لا يجوز واصحهما الجواز ونقل
 السيد لا يبي هذا الخلاف قولين المنع عن البيوطي والجواز عن اكثر الكتب والخلاف في مجرد
 حضور الخطبة ولا يشترط سماعها بالاطلاق صرح به الاصحاب وان كان يحضر الخطبة ولم
 يحضرها وجوزنا استخلافه نظر ان استخلف من ادرك معه الركعة الاولى جاز وتمسك
 الجمعة سواء احدث الامام في الاولى ام في الثانية وفي وجه شديد ضعيف ان الخليفة يصلي
 الطهر والقوم يصلون الجمعة وان استخلف من ادرك في الثانية قال الامام قلنا لا يجوز
 استخلاف من لم يحضر الخطبة لم يجز استخلاف هذا المسبوق والاقول ان طهرهما وبه
 قطع الاكثر من الجواز فعلى هذا يصلون الجمعة وفي الخليفة وجهان اذما يحتاجها الجمعة
 والثاني وهو الصحيح المنصوص لا يتمها الجمعة فعلى هذا يتمها طهر اهل المذهب وقيل
 قولان اذما يتمها طهر او الثاني لا فيل هذا تبطل ام تغلب فلا قولان قالوا بل
 امتنع استخلاف المسبوق وان جوزنا الاستخلاف والخليفة مسبوق تراعي نظم الصلاة
 الامام مجلس اذ اصل ركعة ويتشهد فاذا بلغ موضع السلام اشار الى القوم وقام
 في ركعة اخرى قلنا انه مدرك للجمعة والي ثلاثان قلنا صلاته طهر والقوم بالخيار
 وسلموا ان شاءوا فارقوا وان شاءوا تموا حاليه حتى يسلم بهم ولو دخل مسبوق وامتنع في
 الركعة الثانية التي استخلف فيها محتله الجمعة وان لم يصح للخليفة نصر عليه الشافعي
 رضي الله عنه قال الاصحاب هو تفريق على صحة الجمعة خلف مصلي الطهر وتصح جعله الذي
 ادركوا مع الامام الاول كصحة كل حال لانهم لو انفردوا بالركعة الثانية كانوا مبدئين

الجمعة

للجمعة فلا يصح اقتداء بهم فيها بمصلي الطهر او الفيل **فردع** ملك شرط المقدس
 بالخليفة في الجمعة وغيرهما من الصلوات وحينئذ الاصح لا يشترط ان يمتدح الاول صار
 منقذ من واد الم يستخلف الامام قدم القوم واحدا بالاشارة ولو تقدم واحد بنفسه
 جاز وتقدم القوم اولى من استخلاف الامام لانهم المصلون قال الامام ولو قدم الامام
 واحدا والقوم اخر فاطهر الاحتمال ان من قدمه القوم اولى فلو لم يستخلف الامام ولا
 القوم ولا تقدم احد فاحكم ما ذكرناه تفريعا على منع الاستخلاف قال الاصحاب كونه
 على القوم تقديم واحدا ان كان خروج الامام في الركعة الاولى لم يستخلف وان كان في
 الثانية لم يجب التقديم ولهم الانفراد بها كالمسبوق وقد حكينا في التصورين طلاقا
 تفريعا على منع الاستخلاف بجمعة عليه خلاف وجوب التقديم وعدمه **فردع**
 مداهلة اذا احدث في الصلاة فلو احدث بين الخطبة والصلاة فازداد ان يستخلف
 يصلي ان يجوزنا الاستخلاف في الصلاة جاز والافلا يجوز بل ان اتسع الوقت خطب
 بهم اخر وصلوا واصلوا الطهر وقت بعض الاصحاب ان يجوزنا الاستخلاف في الصلاة
 ففنا اولى والافنية خلاف وعسر الشيخ ابو محمد فقال ان لم يجوز في الصلاة ففنا
 اولى والافنية خلاف والمذهب استولاهما ثم اذ جوزناه بشرطه ان يجوز الخليفة شيخ
 الخطبة على المذهب وبه قطع الجمهور لا من لم يسمع ليس من اهل الجمعة ولهذا
 لو نادى رافعون من السامعين بعد الخطبة فعدوا الجمعة انعقدت لهم خلاف غيرهم
 وانما يصير غير المتابع من اهل الجمعة اذا دخل في الصلاة وحكي صاحب التنبيه وحينئذ
 استخلاف من لم يسمع ولو احدث في الصلاة الخطبة بشرط ان الطهران فيها فقل يجوز
 ان يمنعاه في الصلاة ففنا اولى والافلا الصحيح جوازها كالصلاة **فردع** لو صلى
 مع الامام ركعتين الجمعة ثم فارقه بعد ذلك او غيره وقلنا لا يطل الصلاة بالمعارفة
 اتمها الجمعة كما لو احدث الامام **فردع** اذا تمت صلاة الامام ولم تتم صلاة
 المتأخرين فازادوا استخلاف من يتم بهم ان لم يجوز الاستخلاف للامام لم يجوز لهم
 والافان كان في الجمعة بان كانوا مسبوقين لم يجوز ان الجمعة لا ينبغي بعد الجمعة وان كان
 في غيرهما بان كانوا مسبوقين او معتمدين وموسايف فالاصح المنع ان الجماعة حصلت
 واذا اتموا فنادي بالوا فصلها **فصل** اذا منته الرحمة في الجمعة السجود

والثاني بشرط

فما انما يصير غير اهل الجمعة
 من اهل الجمعة اذا احدث في الصلاة

على الأرض مع الامتاع في الركعة الاولى نظرا ان السجدة على ظهر انسان او جملته
 ذلك على الصحيح الذي قطع به الجمهور وفي وجه شاذ يجوز ان يسجد على ظهر انسان وان
 شاذ من السجدة على الارض شذوذا جاهلا لا يحجب انما يسجد على ظهر غيره اذا قدر
 رعاية هيئة الساجدين بان يكون على موضع من تقع فان لم يكن فلما لا يسجد
 وجه متعينا لا يضر ارتفاع الظهر والخروج عن هيئة الساجدين للعدو وان امكن
 من السجود على ظهر غيره فلم يسجد فهو كالحائض غير عذرها الاصح وهو الثاني بعدد ولو
 لم يتمكن من السجود على الارض ولا على ظهر غيره فارد ان يخرج عن المتابعة لهذا العدو
 ظهر اقل صحته فلو ان لا يظهر قبل فوات الجمعة قال الامام ويظهر منعه من المفرد
 لان اقامة الجمعة واجبة فاكروج منها عدا مع توقع ادراكها الاوجه له فانما اذا دام
 على المتابعة فما يصنع فيه اوجه الصحيح ينظر التمكن والثاني بوجه السجود اقصى ما يمكن
 كما لم يضر والثالث بخير بينهما فاذا قلنا بالصحيح فلا حلا لا ارضا فيمكن من السجود
 قبل ركوع الامام في الثانية والثاني لا يمكن ان يكون في ركوعه في كتاب الاول يسجد عند
 تمكينه فاذا فرغ من سجوده في الامام احوال اربعة احدها ان يكون بعد في القيام
 فيفتح القراءة فان اتمها ركع معه وجزء من المتابعة ولا بأس بهذا الخلاف للعدو وان
 ركع الامام قبل اتمها فله ان يسجد في ركوعه المسبوق وحيث ان قد بينا حكم المسبوق باب
 صلاة الجماعة **قال** اصحابنا عند الجمهور له حكمه والله اعلم احوال الثاني

عند الجمهور

للانام ان يكون في الركوع فلا يصح انه يدع القراءة ويترك معه لانه لم يدرك محلها
 فسقطت عنه كالمسبوق والثاني لزمه قرائتها ويسمى ركعا لانام وهو محلف بعد
 الحائز الثالث ان يكون فارغا من الركوع ولم يسلم فان قلنا في الحائز الثاني هو كالمسبوق
 تابع لانام فيها مؤونه ولا يكون محسوبا بل يقوم عند سلام الانام في ركعة ثانية
 وان قلنا ليس بمسبوق اشغل ترتيب صلاة نفسه وقيل يتبع متابعه الانام
 قطعا الحائز الرابع ان يكون الانام محلا من متلانية فلا يكون مدركا للجمعة لانه
 لم يتم له ركعة قبل سلام الانام بخلاف ما لو رفع راسه من السجود ثم سلم الانام في
 الحائز قال الامام اذ جازنا له الخلف وانه باجرا بان يسجد في ركعة فوجه
 ان يقتصر على الفرائض فعساه يدرك الانام ويحتمل ان يجوز له الايمان بالسلام مع الاضطرار

على الوسطية ان كان الثاني للامام ان لا يتمكن من السجود حتى ركع الامام الثانية
 وفيه قولان اظهرهما يتابعه فيركع معه والثاني لا يركع معه بل يسجد ويراعي ترتيب
 صلاة نفسه فاذا قلنا بالاول فتارة يوافقنا امرنا وتارة يخالف فان وافق فرغ
 معه فياتي الركوع بحسب وجهان وقيل قولان اصحهما عند الاصحاب بالركوع الاول
 والثاني بالثاني فان قلنا بالثاني حصلت له الركعة الثانية بكاملها فاذا سلم الامام
 ضم اليها الركعة جمعة بالاحلاف وان قلنا بالاول حصلت ركعة ملققة من ركوع الاول
 وسجود الثانية وفي ادراك الجمعة بالملققة وحيث ان اصحابنا يدرك انما اذا خالف ما
 امرنا فاشتغل بالسجود وترتيب نفسه قال فقل ذلك مع علم بان واجبة المتابعة ولم
 ينوم غارقه بطلت صلاته ويلزمه الاحرام بالجمعة ان امسك اذ راى الامام الركوع
 وان يؤم غارقه فقد اخرج نفسه عن المتابعة بغير عذر ولا يطلان الصلابة به
 قولان سبقا فان لم تبطل لم تضح جمعة ولا صحة طهر خلاص بني على ان الجمعة اذا
 تقدرا تمامها هل يجوز انما طهرا او هل ان الطهر هل تضح قبل فوات الجمعة وان
 فقل ذلك ناسيا او جاهلا فاما ان يكون من السجود لا يعتد به ولا يبطل صلاته ثم ان
 فرغ والامام بعد الركوع لزمه متابعته فان تابعه وركع معه فالتقريب كما سبق
 لو لم يسجد وان ركع معه او كان الامام فرغ من الركوع نظرا في ترتيب نفسه ان
 قام بعد السجود وقرأ وركع وسجد فالمفهوم من كلام الاكثر انه لا يعتد به شي
 مبهما متاينا في غير المتابعة فاذا سلم الامام يسجد سجدة في تمام الركعة ولا يكون
 مدركا للجمعة انما هذا القول الذي عليه التقريب ناسخ بالمتابعة بكل حال وكما
 لا يحسبه السجود والامام زالح لكون فرضه المتابعة وجب الاحسب والامام في
 ركعة الركوع وقال الصبيحاني باليات الشاة من تحت والامام والغزالي اذا قلنا
 هذا المذكور ثم له منها جميعا ركعة لكن فيها بصار احدهما التلويح فان ركعها من
 الاولى وسجودها من الثانية وفي الملقة الخلاف والثاني ينصها بالقدرة والحكمة
 فان لم يتابع الامام في معظم ركعته متابعه حسيته بل حكمته وحيث ادراك الجمعة
 بالركعة الحكمية وحيث ان الملقة اصحهما الادراك وليس الخلاف في مطلق القدرة
 الحكمية فان السجود خال في قيام الامام ليس على حقيقة المتابعة ولا خلاف ان الجمعة

تدرك به هذا كله اذا جرى على ترتيب نفسه بعد فراغه من السجدة التي لم يعتد بها
 فانما اذا فرغ منها والامام ساجدا فساغته سجدة بعد ما اذكي باسمه في يد
 الحائلة على هذا القول فيحسب ان له ويكون الحائلة ركعة مائة وان وجد الامام في السجدة
 وافقه فاذا سلم سجدة سجدة تمت له ركعة ولا حجة له لانه لم يتم له ركعة والامام ساجدا
 الصلاة ولا يفعل لوجوده قد سلم هذا كله اذا قلنا بان الامام اذا قلنا لا
 يتابعه بل يسجد ويراعي ترتيب نفسه فله جالان اخذها ان يخالفها ساجدا فيركع
 الامام فان تعذر بطلت صلاته ولم يرمه ان يركع بالجمعة ان امكنه ادراك الامام في الركوع
 وان كان ناسيا او جاهلا بعبادة الواجب عليه الركوع مع الامام لم تبطل صلاته ولم
 يعتد بركوعه فاذا سجد معه بعد الركوع حسب له السجدة في الصحيح والاشهاد لا
 يعتد بهما فغلل الصحيح تحصل ركعة مائة وسيا الادراك بها الوجهان الحائلة الثاني
 ان يؤاخره ما سجد في سجدة فله قدوة حكيمة وسيا الادراك بها الوجهان فاذا فرغ
 من السجود بالامام جالان اخذها ان يكون فارعا من الركوع اما في السجود الثاني في السجدة
 فوجهان اخذها محرم على ترتيب نفسه فيقوم ويقرا ويركع واصحهما يلزمه متابعة الامام
 فيما يوفيه فاذا سلم الامام استغل بتدراك ما عليه وبهذا قطع كثير من اصحابنا العلم
 وغيرهم فقلنا لو كان الامام عند فراغه من السجود قد سلم للسجود متابعة فقد
 بين اربع سجرات فغلل المحرم الامام الركعة الاولى السجدة الاولى لان الامم الاختيار
 وجهان اصحهما الاوليان والثاني الاختيار فيها هذا يعود الخلاف في الملققة الحائلة
 الثاني للامام ان يكون ركعا بعد فله عليه متابعتها وتسقط عنه القراءة كالسجود
 او يستغل ترتيب نفسه فيقرأ وجهان كما ذكرنا تقريرا غل القول الاول فقل الاول
 ليسل معه ويتم جمعه وعلى الثاني يقرأ ويسعى للجمعة وهو مدرك للجمعة **فروع**
 اذا لم يتمكن من ركوع من السجود حتى سجدا للامام الثانية تابعة في السجود للاختلاف
 فان قلنا الواجب متابعة الامام فالحاصل ركعة مائة اما اذا لم يتمكن من السجود حتى تشهد
 الامام فيسجد ثم ان ادرك الامام قبل السلام ادرك الجماعة والافلا **فروع**
 قال الامام اعني امام الحرمين رحمه الله لو رفع الركوع من السجدة الثانية
 وسلم الامام قبل ان يعتدل الركوع ففيه احتمالك قال والظاهر انه مدرك اما اذا

الافلا
 لا يفتقر
 الى
 السجدة

فهر

كان الركوع في سجود الركعة الثانية وقد صلى الاولى مع الامام يسجد متى تمكن قبل السلام اما
 او بعدة وجمعة صحيحة فان كان مسبوقا لحقة في الثانية فان تمكن قبل السلام الامام
 سجدا وادرك ركعة من الجمعة فلا حجة له اما اذا ركع عن ركوع الاولى حتى ركع الامام
 الثانية فيركع قال الاثرون ويعتدله بالركعة الثانية وسقط الاولى ومنهم من
 قال الحاصل ركعة مائة **فروع** اذا عرضت حاله في الصلاة منع من وقوعها
 جمعة في صور الركوع وغيره فغلل يتم صلاته ظهر اقول ان يتعلقان باصل وهو ان الجمعة
 ظهر مقصود لم صلاة ما جازها وفيه قولان اقتضاها حكم الشارع رضي الله عنه
فروع اظهرها صلاحيها لها والله اعلم فان قلنا ظهر مقصود فاذا كانت
 بعض شروط الجمعة اتمها ظهر كالمسافر اذا كانت شرط قصر وان قلنا فرض جازها فقد
 يتمها وجهان والصحيح مطلقا انه يتمها طر الكركي شرط ان يقصد قلبها طر الشك
 بنفسها طرنا وجهان على النهاية **فروع** الاصح لا شرط وهو مقتضى كلام
 الجمهور والله اعلم واذا قلنا لا يتمها طرنا فغلل لم يتغير بغيره القولان الثاني
 فيما صل الطهر قبل الزوال ونظايرها قال الامام قول البطاني لا ينظم بغيره اذا لم
 على صورة الركوع بشي نامنثل فليكن ذلك محسوبا اذا خالف **فروع** الخلف
 بالسيان ما لم يدرك الخلف بالركوع قبل فيه وجهان اصحهما نعم لعذر الثاني لا يندون
 وتقريظه والمفهوم من كلام الاثرون ان فيه تفصيلا فان اخرج سجود عن سجدة الامام بالنسبة
 ثم سجدة في حال قيام الامام حكمه كالركوع وكذا الواسع لم يرد وان بقي اهل الحائلة
 الامام في الثانية فطريقان اخذهما كالمركوم فيركع معه على قول ويراعي ترتيب
 نفسه في قول والطريق الثاني يتبعه قولا واحدا لانه مقصر فلا يجوز ترك المتابعة
 قال الرواية بهذا الطريق اظهر **فروع** الركوع يركي بجميع الصلوات
 وانما يذكره الجماعة في الركعة فيها اكثر ولانه مجتمع فيها وجه بين الاستسكان في
 غيرهما مثل الخلاف في ادراك الجماعة بالملقة والحكمة وينتفع بها على غير مقصود ام
 لان الجماعة فيها شرط لا يمكن المغارقة فادام يتوقع ادراك الجماعة بخلاف سائر الصلوات
 واذا ركع سائر الصلوات فلم يكن السجود حتى يكمل الامام الثانية فالمدنث انه
 على القولين وقبل يركع معه قطعاً وقيل يرعى ترتيب نفسه قطعاً الشرط السادس

والا

فروع على الأصل
 الركعة طهر من سجود
 صلاة بحالها

ب

لج

ب

الجماع

ت

الخطبة من شرائع الجمعة تقديم الخطبة وارتكان للخطبة خمسة اصدفاً هذا حديث الله تعالى
لفظ الحمد والثاني الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسبع لفظ الصلاة وحكي في الثامن
عن كلام بعض الاصحاب ما يؤيدهم انهما لا يتعينان ولم ينفك وجهاً بوجهه **الثالث**
الوصية بالتقوى وذلك بعين لفظ الوصية وهو ان الصحيح المنصور لا يغير في الاتمام ولا
ظان انه لا يكتفي الاقتصار على الحد من الاعتزاز بالدين او زخارفه فان ذلك قد يتوهم
به منكره والشارع بل لا بد من اكمال طاعة الله سبحانه وتعالى والمنع من المعاصي ولا تحت
الموعظة كلام طويل بل لو كانت الموعظة كفي وابتدأ الاتمام فيه احتمالاً ولا يرد ذلك ان كل
الحمد والصلاة كما بينا ولو كانت الصلاة على محمد وعلى النبي ورسول الله كفي ولو كان
الحمد للرحمن الرحيم مقتضى كلام القرطبي انه لا يكتفي به ولم ان سطوراً وليس هو بعيداً عن ذلك
التكبير ثم هذه الاربعة الاربعة لا بد من اكمالها في كل واحدة من الخطبتين ولنا وجه ان الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في احد الاماكن اذ في وقتها الرابع الدعاء للمؤمنين وهو من
على الصحيح والثاني يجب حكي عن نفي في الاملاء واذا قلنا بالصحيح فهو محذور بالثانية فلو
دعي في الاولى لم يحسب كفي ما يقع عليه الا تمام في الاتمام واري انه يجب ان يكون متلفاً
بامور الاخر والله لا يمانح خصمه بالشامعين بان يقول بحكم الله الخامس قرأ القرآن
وهي كفي المشهور وقيل على الصحيح والثاني ليست بركن بل مستحبه فقبل الاول
اقلها اية نزل عليه الشافي رضي الله عنه وسواها من وعد الله وعيداً او حكماً او قصه
فان الاتمام ولا يبعد الاقتصار بطرية طويلة ولا شك ان لو كانت ثم نظرت كيف وان
عدالة بل بشرط كونها مفهومة واختلفوا في محل القراءة على ثلاثة اوجه احدها وضعية
تحت احد الاملايين والثاني يجب فيهما والثالث يجب في الاولى خاصة وهو ظاهر في
سبع المحصر ويجب ان يقرأ في الخطبة سورة **قالت** **قلت** قال الدارمي وسبق
ان تكون قراءة وسبب الخطبة الاولى والمراد قراتها بكاملها لا سيما على انواع الموعظة
والله اعلم ولو قرا حجة نزل وسجد لها فلو كان المنبراً لما نزل طائفة الفصل لم يترك
لكن بسجدة عليه السلام والاركان السجود فلو نزل وطائفة الفصل فيه الخلاف المتقدم
في الموالاة ولا يدخل القراءة في الاركان المذكور حتى لو قرأه في ثمان وعشرة وقصد
عن الحنابلة لم يجز ولا يجوز ان يأتي ما يات تشتمل على الاركان المطلوبة لا ذلك لا يسي

خطبة ولو اتي ببعضها في خطبة لم يمتنع ومثل شرط كون الخطبة كلها بالعريضة وحيث ان
الصحيح شرط فان لم يكن فيهم من يحسن العريضة خطبته فها وحيث ان يعلم كل واحد منهم الخطبة
العريضة كما لا يخفى عن التكبير بالعريضة فان مضت مدة امكان التعليل ولم يتعلموا عضو الكلام ولا
جمعة لهم **فروع** شروط الخطبة ستة اصدفاً الوقت وهو ما بعد الزوال فلا يصح
تقديم شيء منها عليه الثاني تقديم الخطبتين على الصلاة الثالث القيام فيهما مع القدرة
فان عجز عن القيام فالاولى ان يستنبد ولو خطب قائداً او مضطجماً للخروج جازاً الصلاة وكو
الافيد به سواء امكن الاستطاعة او سكت ان الطاهر انه انما قد يخرج فان كان له مكان فادرا
فهو الوان الا تمام جنباً ولنا وجه انه تقع الخطبة قائداً مع القدرة على القيام وهو شاذ
الرابع الجهر بينهما وبين الجماعة فيه فلو خطب قائداً لم يصح بينهما المنفصل بل
بعض بينهما بسكينة والسكينة واجبة على الجميع ولنا وجه شاذ ان القيام ايضاً يكتفي به
الفصل بينهما بسكينة الخامس هل يشترط في صحة الخطبة الطهارة عن الحدث والخبر
القدر والنوب والمكان وسر العورة فلو ان الجديد اشد اكل كل ذلك ثم قبل الحلال سبي
في انهما يدك من الركنين ام لا وقيل على ان الموالاة في الخطبة شرط ام لا فان شرطنا الموالاة
شرطنا الطهارة والافلام كانت صريحة التمهيط بترك الحلال في اشتراط الطهارة عن
الحدث الاصغر والجنابة وخصته التديب بالحديث الاصغر فانما الجنب فلا خطبة
تولا واحداً ان القراءة شرط ولا تحسب قراة الجنب وهذا واضح **قلت** الصحيح والصور
فان صاحب التمهيط قد جزم به الرازي في المحرر وقطع الشيخ ابو حامد والمؤيد في الخبر
بانه لو كان بعد فراغ الخطبة الجمعة ان لسانها كان جنباً اخر انهم يقولون انما
رحمهم الله عن نفي الام والله اعلم ثم اذا شرطنا الطهارة فسبقه حدث الخطبة لم
يعتد بما يات به في حال الحدث ولا بما عجز عليه الحلال الذي سبق فلو نظروا عادو
الاستيناف ان طائفة الفصل شرطنا الموالاة فان لم يطالوا لم يشترط الموالاة فحيث ان
اصحها الاستيناف **الثاني** من رفع الصوت فلو خطب من حيث لم يسمع غير لم يحسب
على الصحيح المعروف في اوجه محسب وهو فلو فعل الصحيح الشرط ان يسمع اربعين من اهل
الكاب فلو رفع صوته قدر ما يسمعه ولكن كما ذكرنا كلمة او بعضهم مما فوجهاً الصحيح
يصح كالمؤيد او الثاني يصح لو طلع لا يكلم فلا فكله بحيث سمع فلم يسمع لصحة حديث

سبح عيسى بن ابيمان

وكما لو سقوا الخطبة ولم يفهموا معناها فانها تصح وينبغي للقوم ان يقللوا بوجوههم
وينصتوا ويستمعوا الانصات هو السكوت والاستماع هو شغل القلب بالسماع وال
الانصات فرض والكلام حر لم قولان القديم والام لا وجوب الانصات وتحريم الكلام وكذا
السنة والكلام ليس حر لم وقيل بان الانصات قطعاً والجمهور يشترط القولين ولكن يحرم
كل الخطيب فيه طريقاً للمدح والثناء لا يحرم قطعاً والثاني على القولين ثم جميع هذا الكلام
في الكلام الذي لا يتعلق به غرض مهم ناجز فالتا اذ اراد ان يقرع في امر او عقربا تدب
الشارع فاندرج او علم انساناً شيئاً من الخير او نقاه عن منكر فقد ليس بحرام بلا خلاف بل
الشافعي رضي الله عنه وانفق الاحكام على النسخة لكن يستحب ان يقتصر على الاشارة ولا
يتكلم بما امتلأ الاستغناء عنه مذكراً في الكلام في اننا الخطبة يجوز الكلام قبل
ابتداء الامام بالخطبة وبعد الفراغ منها فالتا في الجلوس بين الخطبتين طريقاً قطعاً
التدريب والغزالي الجواز واجرب الحامل وابن الصبان فاحرون فيه الخلاف
وجوز للداخل اننا الخطبة ان يتكلم بما لم يأخذ لنفسه ملاءماً والقولان فيما بعد
تعوده **فروع** اذ قلنا بالقديم فينبغي للداخل اننا الخطبة ان يسلم فان سلم
حرمت اخطائه باللفظ وسحب الاشارة كما في الصلاة وفي تسميتها بالطهارة او حبة
الصحيح المنصور ربه كذا السلام والثاني استحبابه والثالث يجوز ولا يستحب والنافع
انه يرد السلام لانه واحد لا يشترط الطهارة سنة فلا يتركها بالانصات الواجب
ووجوب الانصات على من لا يسمع الخطبة وجهان احدهما لا يجب ويستحب ان يستعد
بالذكر واصحهما يحضر عليه وقطعه كثير من وقفات العبد باخبار بين الانصات
وعلى اذن والتلاوة وتحريم عليه السلام الادميين كحرمة على القريب هذا تقريره على
القديم فامثلة الجدير بجوز رد السلام والتسميت بلا خلاف ثم في رد السلام لكنه اوج
اصحها عند صاحب التهذيب وجوبه والثاني استحبابه والثالث جواز بلا استحباب
وقطع الامام بان لا يجب الرد والاصح استحباب التسميت وحيث حرمت الكلام فتكلم
اثم لا يطل جمته بلا خلاف **فروع** قال الغزالي يحرم السلام على من عدا
الاربع في هذه القولان بعد التمدد برسمه ونحوه فالتا فانه الاحكام انما بعد
في نفسه فلان الامه معروفه في السامعين للخطبة واذا حضرها جماعة يزيدون على

السمع

والنفاق

اذ قلت

هل

أجوز

اربعين فالجواز ان يقال تنفذ الجمعة باربعين منهم على التبيين فحرم الكلام عليهم قطعاً
والخلاف في الباقي بل الوجه الحكم بانعتاد الجمعة بهم او باربعين منهم لا على التبيين
وانما مخالفته لتقليل الاحكام فلا يمكن لا يعتد بالاحكام الا اطلاق قولين السامعين
ووجهه في حق غيرهم كما سبق **فروع** اذ امتد الخطيب المندرجين ليس صلاة
الحاضر ان لا يقتضها سواء كان على السنة ام لا ومن كان في صلاة خفية والفرق بين
الكلام حيث قلنا لا يابى به وان صعد المندرج ما لم يندرك الخطبة وبين الصلاة ان قطع
الكلام متى امتد الخطيب الخطبة خلاف الصلاة فانه قد يفوت سماع اول
الخطبة الى ان يقيمها **قلت** وسواء في المنع من افتتاح الصلاة في طاب الخطبة
من يسمعها وغيره والله اعلم ولودخل في اننا الخطبة استحبابه ان يصلي الخفية وكفها
فلو كان ما صل السنة صلاتها وحصلت الخفية ولودخل في الامام في اخر الخطبة لم
يصلي لا يفوته اول الجمعة مع الامام وسواء في استحباب الخفية قلنا يجب الانصات
ام لا **فروع** في امور اختلفت في اجابتهما في الخطبة منها كونهما بالعريضة وتقدم
بيانها ومنها نيئة الخطبة وفرضها اشتراطهما القاضي حين رجة الله ومنها
الترتيب الكلمات الثلاث فاجب صاحب التهذيب وغيره ان يبدأ بالحمد ثم الصلاة ثم
الرومية ولا ترتيب في القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما وقطع صاحب العدة
بانه لا يجب شي من الاعاظ فالوالكر افضل الرعاية **قلت** قال صاحب الجواز
ولشور من الغزالي بانه لا يجب الترتيب ونقله في الحاوي عن نصر الشافعي رضي الله عنه
وهو الاصح والله اعلم **فروع** في سنن الخطبة منها ان يكون على منبر والسنة
ان يكون المنبر الكبير الذي يضيق به المصلين اذ الم يكن المسجد الخطبة فان لم يكن منبر
خطب على موضع مرتفع ومنها ان يسلم على من عند المنبر اذا انتهى الى املاة ومنها
اذ ابلغ في صعوده الدرجة التي يتألف منها صانع القعود ويسمي ذلك الموضع المذراح
اقبل على الناس ووجهه ويسلم عليهم ومنها ان يجلس بعد السلام على المذراح
ومنها انه اذا جلس اشغل المودع بالادان ويدبر الامام الجلوس في فراغ المذ
كان صاحب الافصاح والمحامي السحاب ان يكون المودع للجمعة واجداً واستأثر
اليه الغزالي في كلام بعض اصحابنا اشعاراً باستحباب تعديل المودعين ومنها

قلت

فينبغي

الذي يصلي فيه الامام وليكن
على منبر الموضع
منه

اليه

ن

ان تكون الخطبة لغة غير مألوفة من الكلمات المتبدلة ولا من الكلمات الوحشية بل
 قريبة من الافهام ومنها ان لا يطولها ولا تحذفها بل تكون متوسطة ومنها
 ان يستدبر القائل ويستقبل الناس خطبته ولا يلتفت يمينا ولا شمالا ولو خطب
 مستدبرا الناس خاز على الصحيح **قوله** الثاني لا يحريه **قوله** وطرد الذاري هذا
 الوجه فيما اذا استدبروه او خالفواهم او موافقيه المشرقة في ذلك والله اعلم
 ومنها انه يستحب ان يكون جلوسه بين الخطبة قدس سور الاطراف عليه ووجهه ان
 ليحيى هذا القدر وحكي عن بعضه ومنها ان يعتدل على سيفه وعصاه او كما قال في التمهيد
 يتبصر بيده اليسرى ولم يذكر الجمهور ما يتبصر به **قوله** فان القاضي حين
 في تعليقه كما قال في التهذيب والله اعلم ويشد يد الاخرى بحرب المنبر فان لم يجد شيئا
 سكت يده وجعله بان جعل اليمنى على اليسرى او يقرها من يمينه والفرس ان كسبه ولا
 يثبت بها ومنها انه ينبغي ان يقبلوا في الخطيب سبعة لا يستقبلون سبعة اخر
 حتى يركب الشرب للتلاوة ولا يات به للخطيب ولا للقوم ومنها ان يات
 النزول بعد الفراغ وياخذ المودع الاقامة ويتدلى بالبحر الحراب بعد فراغ المقيم
قوله يلبس في الخطبة امور ابتدعها الجهالة منها التثاقل في الالبسة
 والدق في الملبس في صفوفه والدعا اذا انتهى صفوفه قبل ان يجلس في صفوفه
 انفا سائة كالحاجة وهذا جمل فان ساعة الاقامة انما هي بعد جلوسه كحسب راحة الله
 تعالى ومنها المجازفة او صواب التلاطير في الدعاء لهم واتصال الدعاء للساكنين
 ذكره صاحب المذهب رحمه الله تعالى وغيره انه مكروه والاختيار انه لا يات به اذا
 لم يكن فيه مجازفة وصيه ولا يجوز ذلك فانه يستحب الدعاء بصلاح الالة الامر ونها
 من الغفلة في الاسراع في الخطبة الثانية ويستحب ان كان المنبر واسعا ان يقوم على يمينه
 قاله القاضي حين وصاحب التهذيب ويكره للخطيب ان يشهد في الخطبة **قوله** في التهذيب
 ان حكم الخطبة بتولية استغفر الله في حكمه وذكر صاحب العدة والبيان انه يستحب للخطيب
 اذا وصل المنبر ان يصلي تحية المجد ثم يصعد وهذا الذي قاله في غير موضع وشاذ يرد
 فانه خلاف ظاهر المنقول عن قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم والخالف الراشد
 فمن بعدهم ولو ادعى على الخطيب في التمدد بنها خطبته القول في الاستحباب

على غيره

في الصلاة فان لم يحسن استوفيت الخطبة وان جورتاه اشط ان يكون الذي يني سماع
 الخطبة هذا كلامه في التهذيب والمختار انه لا يجوز البناء ما والله اعلم **قوله** بلع

الباب الثاني في لزوم الجماعة

لوجوبها خمسة شروط اخذها المتقدمين في الجماعة على سبيل لا يجوز **قوله**
 والمعنى عليه كالمجنون بخلاف السكران فانه يلزمه قضاءها لم يشر لها والله اعلم
 الثاني الحرية والجمعة على عباد ومذبر او مكاتب **الثالث** الذكور والجمعة على النكاح
 ولاختي **الرابع** الاقامة والجمعة على سائر اماكن يستحب للمعبد والصبي حضورها اذا
 امكن **الخامس** الصحة والجمعة على من يرضى لو كانت محلة لانتفاء العتق ثم من لا يجب **الرابع**
 عليه لا يتعدى به الا المريض وفيه ايضا قول شاذ قد مضى في الشرط للجمعة **قوله** معنى
 اعدار ثاني قربان شانه الله تعالى لكن تحقيق جميعهم وتجزئتهم لا يجوز ولا يصح فعله ثم
 اذا حضر الصبيان والنساء والعبيد والمسافرون الكما مع فلم الايضاف ويصلوا الظهر
 وخرج صاحب التحصيل وحمل في العبد انه لم يزم الجماعة اذا حضر في النهاية وهذا غلط
 بانقضاء الاحتياط فانما المرفق قد اطلق كثير انه لا يجوز الايضاف بعد حضور الجماعة
 الجماعة والاتباع اعني امام الحرمين ان حضر قبل الوقت لم لا يضاف وان دخل الوقت وقا
 الصلاة لزمته الجماعة وان دخل من غير دخول الوقت والصلاة فان لم يلحقه شقة
 الانتظار لزمته والافلا وهذا التفصيل حسن ولا يبعد ان يكون كلام المصنفين من عليه
 والحق بالمرضي اصحاب لا مزار المحقة بالمرضى قالوا اذا حضر الزمهم الجماعة قالوا لا
 والافلا الايضاف واقامة الظهر منزله مذكرا له انه لم يشترط في الجماعة فاذا احرم الله
 لا تزمهم الجماعة بالجمعة ثم ارادوا الايضاف قالوا في بيان لا يجوز ذلك للمسافر والمريض
 وفي العبد والمرأة وجهان حكاهما العمدة **قوله** الاصح لا يجوز لها لان
 صلاتها اعتدت عن فرضها فغير اتمامها وقد قدمنا ان من دخل في فرض لا وقت
 لزمته اتمامه على المذهب المنصور فيها اولى والله اعلم **قوله** كما في المصنفين
 في الجماعة من الا مزار المرحضة في ترك الجماعة بترك الجماعة اما الوجه الاستدلال
 فلا وجه الصحيح انه عذر ترك الجماعة والجماعة والثاني لا والثالث في الجماعة دون

ولا يبعد ان يكونوا على التفصيل المذكور
 ايضا ان لم يزد من المذهب في الجماعة

وهو على ما في

الحجة حكما في الحجة وقال انني به اية طوسان انا القريض فان كان المريض
 سقيما ويقوم باسمه نظر ان كان قريبا ومو مشرف على الموت او غير مشرف لكن سنا
 به فله الخلف عن الحجة وكيفية وان لم يكن استيناس فليس له الخلف على الصحيح
 كان احبنا لم يخلف بحال والملوك والزوجة وكل من له مضامير والصديق
 كالقريب وان لم يكن المريض متقدما فقال الامام ان كان يخاف عليه الهلاك لو غاب عنه
 فهو عذر شوا كان المريض قريبا او اجنبيا لان انقاذ المسلم من الهلاك من كفاية فان
 كان الحجة ضرطا لا يبلغ دفعه مبلغ فروض الكفايات فبذلك وجه اصحها انه عذر
 والثاني والثالث عذر في القريب دون الاجنبي ولو كان له متقدم لكن يفرغ كذا في
 لا شغل لبشر الادوية او النفس وحفر القبر ان كان رولا به فهو كالمكر متقدما
فروع يجب على الزم من الحجة اذا وجد من يملكها او باجازه او امانه ولم
 عليه الركوب وكذا الشيخ الضعيف ويجب على الامم اذا وجد قائدا متبرعا او باجازه وله
 ملك والافتد اطلق الاذن انما لا يجب عليه ان القاصي حين ان كان حسن المشي وفيه
 بالعضي من غير قائد لزمه **فروع** من بعضه ولو بعضه عبد لا جرحه عليه
 شاذ انه ان كان بينه وبين سيده مخالفة لزمه الحجة الواقعة في نوبته **فروع** متد
 بلا خلاف **فروع** القريب اذا قام ببلد او اخذ وطنا صار له **فروع** في
 وجوب الحجة وانفق هاهنا وان لم يخذه وطنا بل غزاه الرجوع ببلده بعد مدح
 بها عن كونه مسافرا نصيب او طوبى كالمسقة وكان احر لزمه الحجة ولا تتعدى
 على الاصح **فروع** القرية اذا كان فيها اربعون من اهل الكمال لزمهم الحجة
 فان قاموا في قريتهم فذلك وان دخلوا المصرو صلوها فيه سقط الفرض عنهم
 وكانوا مسيئين ليعطيهم الحجة قريتهم وفيه وجه انهم غير مسيئين لان احقية
 لا يجوز حجة في قرية ففيمنا تسلك خروج من الخلاف وهو ضعيف وان لم يكن فيها اربعون
 من اهل الكمال فله قال ان اصد منها بكنهم الند من موضع تقام فيه جعة من بلد
 او قرية صح عليهم الحجة والمشددا مؤدرا في الموت يفتل طرف البلد من الكا
 الذي في تلك القرية ويؤد في عاداته والاصوات هادية والرياح زاهرة
 سمع صوته من القرية من اصغ اليه ولم يكن اصم ولا جاوز سمعه فلا عادة وجب

الحجة

الحجة في وسط البلد وجب فيه
 الذي في موضع من الحجة
 في ان يفتل

حجة على اهلها ويأوجه المختار ان يقع في موضع غالب حمله او سور وجها قال الاكثر
 بعد وقال القاضي ابو الطيب سمعت شيئا يقولوا لا يعتبر الا بطرسان فانها
 من اشجار وغياض تمنع بلوغ الصوت انا اذا كانت قرية على قله جبل سمع اهلها
 التداخلوها بحيث لو كانت على اسنوا الارض لما سمعوا او كانت قرية في واد من
 الارض لا يسمع اهلها التداخلوها بحيث لو كانت على اسنوا السهول فوجها سمعها
 وبه قال القاضي ابو الطيب يجب الحجة في الصوت الاول ويجب في الثانية اعتبارا
 بتقدير الاستيوا والثاني وبه قال الشيخ ابو حامد عليه اعتبارا بتقدير السماع
 انا اذا لم يبلغ التداخل اهل القرية فلا حجة عليهم واما اهل الكيام اذا الرمو موضعها
 ولم يبق قروهم وقتلا لا يصلون الحجة موضعهم فبهم كاهل القرية اذا لم يبقوا اربعون
 سمعوا التداخلهم لزمهم الحجة والا فلا **فروع** اذا سمع اهل القرية التداخل
 عن اربعين لندا من بلد فاما حضوا جاز والاول حضورا كرها جماعة والله
فروع العذر المبيح ترك الحجة بوجه وان طرأ بعد الزوال الا السفر بانه محرم
 انشاؤه بعد الزوال ومن يجوز بعد الحج وقبل الزوال قولان قال في القديم وعنده
 يجوز وهو الاظهر عند الغزالي وقيل يجوز قولان واحدا في السفر
 المباح **فروع** واجبا كان كح او مندوبا فلا يجوز بعد الزوال واما قبله فقطع
 خبرون من امتنا بجوان ومتنفي كلام العراقيين انه على الخلاف كالمباح وحيث قلنا كبر
 فله شرطان احدهما انه لا يقطع عن الرفقة ولا يبا لمصر الحجة فان استطاع
 سفره بذلك او لا لمصر فله الخروج بعد الزوال بلا خلاف اذا قاله الاصحاب وقال
 الشيخ ابو حامد الغزالي يجب جواز بعد الزوال كوف الانتطاع عن الرفقة وجها
 الشرط الثاني ان يكون ملة الحجة منزلة او طريقه وان امكنت فلا منع بحال **فروع**
 الاطر محرم السفر المباح والطاعة قبل الزوال وحيث حرمناه بعد الزوال فمسافرا
 عاصيا فلا يترخص في ترك الحجة حيث كان فواتها يكون ابتداء سفره قاله القاضي
 وصاحب التدریب وهو ظاهر والله اعلم **فروع** المعدودون في ترك الحجة ضرا
 اذ هما يتوقع زوال عذر كالعبد والمريض يتوقع الحجة فيسحق له تأخير الطهر
 الغير من ادراك الحجة لاحتمال كونه مريضا ويحصل اليأس برفع الامام راسه من الركوع

العراقيين

ن

ب

الثاني على الصحيح وهو الشاذ يراعى تصور الادراك الحق كل واحد فاذا كان منزلة بعيدا
 فاستجاب الوقت الى ذلك واخذ في السعي لم يدرك الجماعة حصل القوت حقيقته **الثاني**
 من يبرجوا والعدوم كالمرأة والزمن فالاوليان يصليان الطر الاول الوقت لئلا
 الاولوية **قلت** هذا اختيار اصحابنا الحراسين وهو الاصح وقال القسوس
 هذا الضرب الاول فيستحب لهم تأخير الظهر لان الجماعة صلاة الكاملين تقدمت والاحتياط
 التوسط فيكون ان كان هذا الشخص حاضرا لم يترك الجماعة وان كان منها استحب له تقديم
 الظهر وان كان لو ترك او شرط حضرها استحب التأخير كالضرب الاول والله اعلم
 واذا اجتمع معدودون استحب لهم الجماعة فيظهرهم على الاصح قال الشافعي رضي الله عنه
 واستحب لهم اخفا الجماعة لئلا يشتموا قال الاصحاب هذا اذا كان عددهم خفيئا
 فان كان ظاهرا فلا تهم ومنهم من استحب الاخفاء مطلقا ثم اذا اصل المذود والظهور
 قبل فوات الجماعة صحت ظهره فلو زال عدده وتكبر من الجماعة لم يرد الا في الحثي اذا
 صلى للظهر ثم بان رجلا وكان من الجماعة فالتزمه والمختار هو لا حضور الجماعة بعد الثاني
 فيعلم الظهر فان شأوا الجماعة ففرضهم الظهر على الاظهر وعلى تحسب الله تعالى بما شأنا
 اذا اذراك العذر شأنا الظهر فتاك التناك مؤكدة الميتة الثاني المشالة وهذا
 يقتضي خلافه في بطلان الظهر كالحالات بطلان صلاة المتيم وذكر الشيخ ابو محمد حمير
 مناه الذمب استحسن ارجحة الظهر وهذا الخلاف يفرع على ابطال ظهره المذود
 اذا صلاها قبل فوات الجماعة فان لم يبطئها فالمذود راي **فروع** من اعذر
 اذا صلى الظهر قبل فوات الجماعة لم تصح ظهره على الجديد وهو الاظهر ونصر القديم قال
 الاصحاب القولان مستان على ان الفرض الاصل يوم الجمعة ماد الجديد انه الجماعة جميع
 والقديم انه الظهر وان الجماعة بذلك ثم قال ابو اسحاق المروزي لو ترك اهل البلد
 الجماعة وصلوا الظهر اتوا كالمهم وصحت ظهرهم القولان وانما الخلاف في ترك احادهم الجماعة
 مع اقامتها الجماعة والصحيح الذي قاله غيره انه لا فرق وان ظهره ولا تصح على الجديد
 لانهم صلوا لها وفرض الجماعة متوجه عليهم فاذا فرغنا على الجديد في اصل المسئلة فالظاهر
 بحضور الجماعة قائم فان حضرها فذاك وان فانت نفي الظهر ومثل يكون ما قلناه وباطلا
 ام سئل نفي القبول في نظائره وان قلنا بالتقديم فالمدني الذي قطع الاكثر

ان لا يحضور الجمعة قائم سكا ومعني صحة الظهر لا يعتد به في الجمعة بحيث لو قاتا
 اجزائه وقيل لا يسقط الامر بحضور الجمعة قولا وبهذا قطع امام الحنابلة والظاهر
 ان قلنا لا يسقط الامر وقلنا يسقط فصل الجمعة ففي الفرضين منهما طريقا احدهما
 الفرض لا عينه وتحسب الله تعالى بما شأنتهما والطريق الثاني فيه اربعة
 اقوال اخذها الفرض الظهر والثاني الجمعة والثالث تلاهما فرض والرابع
 اخذها لا عينه كالطريق الاول هذا كله اذا صلى الظهر قبل فوات الجماعة فان
 صلاها بعد ركوع الامام في الثانية وقبل سلامه فتاك ابن الصباغ ظاهر
 كلام الشافعي بطلانها يعني على الجديد ومن اصحابنا من جوزها واذا امتنع اهل
 البلد جميعا من الجمعة وصلوا الظهر والقوات كروج الوقت او صنفه بحيث لا يسع
الباب الثالث في كيفية اقامة الجمعة بعد شربها
 الجمعة ركعتان خيرها في الاركان ويمتنع بامور مندوحة اخذها الفاضل يوم الجمعة
 سنة ووقته بعد العصر الى المذنب وانفرد في النهاية بحكاية وجهه انه يحرك
 قبل العصر غسل العيد وموشاد مسكر ويستحب تقرب الغسل من الرواح الى الجمعة ثم
 الصبح انه انما يستحب من حضر الجمعة والثاني يستحب لكل واحد غسل العيد واذا قلنا
 بالصحيح فهو مستحب لكل حاضر سواء من يجب عليه وغيره **قلت** وفيه وجه انه
 انما يستحب لمن يجب عليه وحضرها ووجه لمن يجب عليه وان لم يحضرها العذر والله
 ولو احدث بعد الغسل لم يبطل الغسل فيتوضأ **قلت** وكذا الواجب لكل
 او غيره لا يبطل فيغسل الخبايا والله اعلم قال الصدي لاني وعامة الاحكام
 اذا عجز عن الغسل لتفاد التا بعد الوضوء او قروح في يديه يتم وجاز العزيمة
 قال الامام من الذي قال هو الظاهر وفيه احتمالات ورحم الغزالي هذا
فروع الاحتمال الاغسال المستونه اغسال الحج وغسل العيدين وقائي
 في مواضعها ان شاء الله تعالى وامسا الغسل من غسل الميت ففيه قولان القديم انه واجب
 وذكر الوضوء من مسه والتجديد استحبابه وهو المشهور بخلاف ما غسل الجمعة
 من غسل الميت الاغسال المستونه قائلها الكقولان الجديد الغسل من غسل

في كتاب
 الصلاة

التي ذكرها المتقدم غسل الجمعة وهو الرابع عند صاحب التهذيب والروايات الاكثر
 ووجه صاحب المذهب واخرون الجديدي في وجههما سواء **قلت** القلوب
 الجرم بترجيع غسل الجمعة لكن الاخبار الصحيحة فيه وبينها الحاشية العظم بقوله صلى الله
 عليه وسلم غسل الجمعة واجب وقوله عليه السلام من خاف منكم الجمعة فلا يغسل
 وانما الغسل من غسل الميت فلم يصح فيه شي من اطلاقه من قوايد الخلاف لو خشي استنابه
 ما يدفعه لا حوج الناس ومناك رجلا انما يريد غسل الجمعة والاخر للغسل من
 غسل الميت والله اعلم وانما الكافر اذا اسلم فان كان زوجا عليه غسل جنابة او حيفا
 لزمه الغسل ولا يجزئ غسله في الكفر بل الاصح كما سبق في موضعه والا استخذه الغسل
 للاسلام وقت ان لا يذكر في وقت الغسل بعد الاسلام بل الصحيح **قلت** الوجه الضعيف
 يغسل قبل الاسلام بل الصحيح **قلت** هذا الوجه غلط مخرج والعجب من
 حكاة فكيف بمن قاله وقد اشبهت القول في اطلاقه والساعة على قايده في شرح
 المذهب وكيف يومر بالبقاء على الكفر لينقل غسله لا يصح منه والله اعلم ومن
 الاعتناء بالسنة الغسل للافاقة من الجنون والاعتماد وقد تقدم باب الغسل
 حكاية وجه وجوبها والصحيح انها سنة ومنها الغسل من الجنابة والحكم ج
 من احتياطه ذكر صاحب التلخيص في التهذيب استحبابها والاكثر من لم يذكرها قال
 صاحب التهذيب فيلزم ان يغسل الحمام اذا تنور وعقدان المزاد به ان دخل
 الحمام فيعرق ويستحب ان لا يخرج من غير غسل **قلت** وقد للغسل من الحمام
 مؤان يصيب عليه ما يغداز انه الخروج تنظفا كما اعتاده اكارجونه سنة والحتم
 الجرم باستحباب الغسل من الجنابة والحمام قد دخل صاحب جمع الجوامع في منصوصا
 الشافعي رضي الله عنه انه قال اجب الغسل من الجنابة والحمام ركلا امر غير الحسد
 حله وأشار الشافعي الى ان ذلك غير الحسد ويضعفه والغسل لشدة وشيئته
 قال صاحبنا استحباب الغسل لكل اجتماع وشال طالة تغير راحة البدن والله
 اعلم الامر الثاني استحباب البكور في الجوامع والساعة الاولى افضل ثم الثانية
 ثم الثالثة فمابعدا وتعتبر الساعات من طلوع الفجر على الاصح وعلى الثاني من طلوع
 الشمس وعلى الثالث من الزوال ثم ليس المزاد على الاوجه الساعات الاربع

بل ترسل الذرعات وفضل السابق على الذي يليه يستوي في الفضيلة رجلا رجلا في طر
 ساعة الامر الثاني من مسجتي التي الجمعة باخذ الشعر والظفر واليتواك وقطع
 الراحة الكريمة وليس احسن الثياب ولا لها البيض فان لم يصبوغا فما صبغ غزله ثم
 تسج كالبرد ولا تصبغ منسوجا نوية واستحب ان يطيب بالعود ويبرد الامام في الحر
 الهبة ويتعمم ويرتدي ويستحب ان يكون من قضاة الجمعة المشي على سكرية فلام يصف الوقت
 ولا يسعي اليها ولا الى غيرها من الصلوات ولا يركب جعة ولا عبيد ولا حناق ولا عيا
 من يرضى الا بعد روادا رت سيرها على سكرية. الامر الرابع استحباب ان يقرأ في
 الركعة الاولى من صلاة الجمعة بعد الفاتحة سورة الجمعة وفي الثانية المنافقين
 وفيه قوت قد يقرأ في الاولى سبع اسماء تلك الامم وفي الثانية هل انا احدث
 العاشية **قلت** عجب من الامام الرابع رحمه الله كيف جعل المسئلة ذات
 قولين قد يمد ويد والصلوات انهما سنان قد ثبت ذلك في صحيح مسلم من فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يقرأها تارة في وقت وهاتين في وقت ومما يؤيدنا
 ذكرت ان الربيع رحمه الله وموراي الكتيابي كبرية قال كانت الشافعي رضي الله
 عن ذلك فذكر انه يجتاز الجمعة والمنافقين ولو قرأ سبع وهل انك كان حسنا والله اعلم
 فلو في سورة الجمعة في الاولى فقرأها مع المنافقين في الثانية ولو قرأ المنافقين في الاولى
 في الجمعة في الثانية **قلت** ولا يعيد المنافقين في الثانية وقوله ولو نسي
 في الاولى معناه تركها سواء كان ناسيا او عامدا او جاهلا والله اعلم **ترغ**
 ينبغي للذاخل ان يحترز عن تحطيط رقاب الناس الا اذا كان اما ما يؤمنوم ويبرديه فرجة
 لا يصلحها غير تحط ولا يجوز ان يقيم احدا يجلس موضعا ويجوز ان يبعث من يرضاه
 فاذا احبب المبعوث وان فتر لرجل ثوب فجا اخر لم تجز ان يجلس عليه وله ان يحبه
 ويجلس مكانه قال البيهقي لا يرفع له ليدخل في صمائه ويستحب ان يخرق
 الخطبة ان يستعمل ذكر الله تعالى وقرأة القرآن والصلاة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وسجلا الامم من يوم الجمعة ويكثر الدعاء يومها رجلا يضاد وساعة الاجابة
قلت اختلف في ساعة الاجابة على ما بين كثير والصلوات منها ما ثبت
 في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيان ان كل الامم الى ان تقضى الصلاة والله

يقضيت

اعلم

رأيت للنف

اعلم

على وجه لا الرتبة كما ينبغي

وسبق قراءة سورة الكهف يومئذ وليلتها ولا يصلي صلاة الجمعة بصلوات الخوف
الى مكان او مكان وكيفية **فصل** في البيع بعد الزوال وقبل الصلاة فاذا طهر
الانام على المنبر وشرع المودع في الاداء حرم البيع ولو تابع اثنا عشر من اهل
الجمعة دون الاخير انما جميعا ولا يكون البيع قبل الزوال واذا حرم فباع مع بيعه
فصل في البيع من المناسبات والعقود وغيرها في معنى البيع ولو ادرك قبل
جلوس الانام على المنبر لم يحرم البيع وحيث حرمنا البيع فهو في حق من جلس له في غير المسجد
انما اذا بيع التداين فقام يقصد الجمعة في البيع طريقه وهو يمشي او قد في الجامع ونافع
فلا يحرم مخرج به صاحب التهمة وهو ظاهر لان المقصود ان لا يخرج عن السعي الى الجمعة
لكن البيع في المسجد مكره في يوم الجمعة وغيره على الاظهر والله اعلم **فصل**
في ما يكره في الجوارح خصوص الجمعة اذا اذنت اذ اجترحت عن الطبيب والترز
فصل في ان يشك في اصابعه او يعض خاله في الصلاة الى الجمعة وانظر لها
وكذلك ما يراعى في الصلوات قال الشافعي رضي الله عنه في الام والاصحاب اذا قعد انسان
في الجامع موضع الانام او في طريق الناس ايتى بقيام وكذا الرقعة ووجهه الى الناس
والمكان ضيقا من القول والافلا قال في البيان فاذا قرأ الانام في خطبة ان الله
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه كما صليت على النبي صلى الله عليه وآله
ويرفع بها صوته . والله اعلم .

كتاب صلاة الخوف

اعلم ان المراد بهذه الترجمة ان الخوف يقتضي صلاة مستقلة لقولنا صلاة العيد ولا
انه يؤثر في قصر قدر الصلاة او وقتها لقولنا صلاة السفر وانما المراد انه يؤثر
في كيفية اقامتها في بعض الاحتمالات وفيها حالتان احتمل ثم هو في الاكثر لا يؤثر في اقامة
مطلقا في بعض الحالات اقامتها بالجماعة كما تقتضيه ان شاء الله تعالى فان صلاة الخوف
منسوخة ومنسوخة انما بانها في وجه اربعة انواع . النوع الاول . صلاة بطرخل
وهي ان يجلس الانام الناس فترتد فرقة في وجه العدو وفرقة يضل بها جميع الصلاة
سواء كانت ركعتين او ثلاثا او اربعاً فاذا علم منهم منوا الى وجه العدو وقطعت الطريق

ليس

فصل في تلك الصلاة من ثمانية تكون له نافذة وله فريضة وانما يدعى هذه الصلاة
بثلاثة شروط ان يكون العدو في غير القبلة وان يكون المسلمون في الغد وقيل
وان كان مجموعهم في المسلمين الصلاة وهذه الامور ليست شرطاً لصحة الصلاة فان
الصلاة على هذا الوجه يجوز بغیر خوف وانما المراد ان الصلاة هكذا انما يدعى بها
وتختار بهذه الشروط . النوع الثاني . صلاة عسقلان وهي ان يرتفع الانام صفين
ويحرم بالجميع فيصلاوا معاً الى ان يمشي الى الاعتدال من رجع الاول فاذا سجد سجد
مع الصف الثاني ولم يسجد الصف الاول بل يحرسون فيما اذا قام الانام للتشهد
يسجد اهل الصف الاول ويكفون وقرأ الجميع معاً ويكفوا واعتدلوا فاذا سجدوا سجدوا
الكارشون في الركعة الاولى وحرسوا من الاخرين فاذا جلسوا للتشهد وسجدوا وكفوا
وتشهدوا وكلهم معاً وسلم بهم وهذه الكيفية ذكرها الشافعي رضي الله عنه في المحضر
واختلف الاصحاب فاخذت من رواية اصحاب القتال وتابعهم الغزالي وقالوا في
منقولة عن فضل النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه بعسقلان وقالت الشيخ ابو
حامد ومن تابعه ما ذكره الشافعي خلاف التاب السنة فان التاب ان الصف
الاول يسجد وامعة في الركعة الاولى والصف الثاني يسجد وامعة في الثانية والشافعي
عكس ذلك قالوا في المذهب ما ثبت في الخبر ان الشافعي رضي الله عنه قال ان اذ اراهم
قولي بخلاف السنة فاطحون واعلم ان الشافعي لم يقل ان الكيفية التي ذكرها هي
صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بعسقلان بل قال وهذا هو صلاة النبي صلى الله
عليه وسلم بعسقلان فاشبهه بكون كل واحد منهما وقد صرح به الرواية
وصاحب المذهب وغيرهما . **فصل** في الحج المختار جوار الامن وهو
من اذا الشافعي رضي الله عنه فانه ذكر الحديث كما ثبت في الصحيح ثم ذكر الكيفية
المذكورة فاشارة الى جواربها والله اعلم ثم المذهب الصحيح المشهور ان الجوارب
السجود خاصة وان الجميع يكون معاً وفيه وجه انهم يحرسون الركوع ايضا
ومؤشاد منكر قال اصحابنا لهذه الصلاة ثلاثة شروط ان يكون العدو في
القبلة وان يكون على جبل او مستوي من الارض لا يسد لهم شي غير ارض المسلمين
وان يكون المسلمون ليسجدوا فيه وتحرسوا في ولا يمنع ان يزيد على اثنين

منه

ان يكونان بينهما صفو فأكبره ثم يحرس صفان كما سبق ولا يشترط ان تحرس جميع من
 الصف بل لو حرس في صف واحد على المتاركة في الركعة جاز ولو تولى
 الركعة في الركعة طائفة واحدة ففي حجة صلاة هذه الطائفة وجها للصحة
 وفيه قطع جماعة **فصل** لو تأخر اكمال ركعة او الى الصف الثاني في الركعة
 الثانية وتقدمت الطائفة الثانية ليجزوا جاز اذا لم تكثر افعالهم وذلك
 بان يتقدم كل واحد من الصف الثاني خطوته ويتأخر كل واحد من الصف الاول خطوته
 ويكمل كل واحد من الركعة وهذا التقدم افضل لهم ملازمة كل واحد مكانه
 ولقط الشافعي علمه اذ ان ذلك كله يتأخر اذ كان الشافعي ان الصف الاول
 يحرس الاول فانما على اختياره اي حارس الصف الاول سجود الاول فان
 في الركعة الثانية يتقدم الصف الثاني يتأخر الاول فتكون الركعة في الركعة
 من خلف الصف الاول وكذلك ورد الخبر **فصل** ثبت صحيح مسلم
 تقدم الصف الثاني وتأخر الاول والله اعلم **التورع الثالث**
 صلاة ذات الرقاع وهي تارة تكون في صلاة ذات ركعتين اما الضحى واما مقصود
 وتارة في ذات ثلاث اواربع فانما ذات الركعتين فيفترق الامام الناس بركعة
 وجه العدو ويحذر بفرقة الى حيث لا يبلغهم سبيلهم العدو فيفتح بهم الصلاة
 ويصل بهم ركعة هذا القدر انفتحت عليه الروايات وفيما يفعل بعد ذلك رو
 اذ انما انه اذا قام الامام الى الثانية خرج المتقدمون عن متابعتهم وانما الاتسم
 الركعة الثانية وتشهدوا وسلكوا وذهبوا الى وجه العدو وجا اوليك فاقرو
 به في الثانية ويصل الامام للقيام الى كوفتهم فاذا اجتمع صل بهم الثانية فادخلوا
 للتشهد قائما فاموا الثانية وهو ينظرهم فاذا اجتمع صل بهم هذه رواية سند
 ابن حنبل عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتا الثانية ففي الامام اذا
 قام الى الثانية لا يتم المتقدمون به الصلاة بل يدعون كما كان اخوانهم وجاه العدو
 وهم في الصلاة فيقفون سكوتا الى ان يكمل الطائفة فتصل مع الامام ركعة الثانية
 فاذا استلم دبت وجه العدو وجابت الطائفة الاخرى الى مكان الصلاة وامنوا
 وهذه رواية ابن عمر عن الشافعي رضي الله عنه اختار الرواية الاولى لسلامة بنا

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

من كرم مخالفة ولا منها الحوط لا يحرب والمشافعي رضي الله عنه فلو قد يم انه اذا
 الامام بالطائفة الثانية الركعة الثانية تشهد بهم وسلم ثم يقومون في القيام
 صلاتهم كما سبق وقول اخر انهم يقومون اذا بلغ الامام موضع السلام ولم يستأيد
 ومثل صف الصلاة بل رواية ابن عمر قولان المشهور الصحة الحديث وعدم المعاصر
 ولا يصح قولنا انه منسوخ قال الشيخ يحتاج الى دليل واقامة الصلاة بل الوجه
 المذكور ليست عدمه بل يميز بين الامم والطائفة وصالحين بالباقي او صل بعضهم او كلهم
 مفرد جاز قطعاً لكن احكام رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستحوذون بفضله
 الجماعة فان الله تعالى يمتهم فكذلك لجمعة طائفة فضيلة التكبير مرة والاخرى
 التسليم مرة وهذا النوع موضع اذ كان العدو في غير جهة القبلة او فيها
 وبينهم وبين المسلمين من يمنع رؤيتهم ولو جاز **فصل** الطائفة الاولى يتوون
 متاركة الامام اذا قاموا مرة الى الثانية واستصوبوا قايماً ولو فارقت بعد ذلك
 من السجود جاز والاولى اني وانما الطائفة الثانية اذا قاموا الى ركعتهم الثانية لا
 يفرقون عن الامام كما قاله الجمهور وفيه شيء ياتي من الله تعالى **فصل**
 اذا قام الامام الى الثانية هل يقرأ في انتظار كحي الطائفة الثانية ام يؤخرها ليعرفهم
 فيه ثلاث طرق اصحها بل قولين اظهرهما يقرأ الفاتحة والسورة بعد ما اذا جازا
 من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ثم ركب والناي لا يقرأ شيئاً يستعمل
 شامس التسبيح وسائر الادكار والطريق يقرأ قولا واحداً والثالث ان يقرأ سورة
 طويلة بعد الفاتحة فقرأها واذا زاد فصرع انتظرهم ولو لم ينتظرهم وادركوا
 في الركوع ادركوا الركعة وقلبتهم في انتظار فراغ الثانية ركعتهم اذا قلنا يقرأ
 قبل التشهد فيه طرق المذهب انه يشهد وفيه الطريقان الاول في القراءة
فصل قال اصحابنا اذا قلنا لا يشهد استعمل لمدة الاطراف التسبيح
 وغيره من الادكار سجداً للامام ان يحرك الاولى وسجداً للطائفة الخفيف فيما
 يفرقون به والله اعلم **فصل** لو صلى الامام بهم مدة الصلاة في الامر بل
 تصح الصلاة الامام فيهما طريقاً واحداً مما صححه قطعاً وقال الاخرين صحه
 قولنا لا ينتظرهم بعد ذلك وانما الطائفة الاولى في حجة صلاتها القولان

صفة

الناي

نه

في الصلاة
 في الصلاة
 في الصلاة

فيمن فارق غير عذر وانما الطائفة الثانية فان قلنا صلاة الامام تبطل بطل اقتدا
 والا فقدمت بغير صلاحهم اذا قاموا الى الثانية على خلاف ياتي انهم متفردون بها
 ام يحكم الاقتدا ان قلنا بالاول فيهما قولان مبيحان وان قلنا بالثاني بطلت صلاتهم
 لانهم انفردوا بركعة وهم القدر ولو فرضنا الصلاة في الامن على رواية ابن عمر
 بطلت صلاة المأمومين قطعاً **فدع** اذ اصل المعزاة الخوف جاز ان يصلي
 بالطائفة الاولى ركعة وبالثانية ركعتين وعكسه وايضا افضل قولان اظهرهما
 بالاولي ركعتين ومنهم من قطع به فان قلنا بالاولي ركعة فارقته اذا قام الى الثانية
 وتم لنفسه ما زاد من ركعتين وان قلنا بالاولي ركعتين جاز ان ينتظر الثانية
 في التشهد الاول وجاز ان ينتظرهم في القيام الثالث وايضا افضل قولان اظهرهما
 الانتظار في القيام وعلى هذا تقرير الفاتحة ام يصبر الى خوف الطائفة الثانية
 فيه الخلاف المتقدم **فدع** اذا كانت صلاة الخوف رابعة بان
 كانت اخصرا وازاد الامام في السفر فينبغي للامام ان يفرقهم فردين ويصلي كل
 طائفة ركعتين ثم هل افضل ان ينتظر الثانية في التشهد الاول ام في القيام الثاني
 فيه الخلاف المتقدم المغرب ويتشهد بكل طائفة بالاخلاف فلو فرقهم اربع فرق
 وصلى كل ركعة فان صلي الاول ركعة ثم فارقته وصلت ثلاثا فقلت وانتظر قائما
 فزاعها وذهبنا وبعثنا في الثانية ثم صلي الثانية الثانية وانتظرنا الثاني التشهد الاول
 او قياما في الثانية واتوا لانفسهم ثم صلي الثالثة الثالثة وانتظرنا قيام الرابعة
 واتوا لانفسهم ثم صلي الرابعة الرابعة وانتظرنا التشهد فاموا وسلم بهم في
 جوار قولان اظهرهما الجواز فعلى هذا فالتام شرطه الحاح فان لم يحاح
 فهو كعمله في حال الاختيار وعلى هذا القول تكون الطائفة الرابعة كاللثانية ذات
 الركعتين فيعود الى حال انهم ينفردون به قبل التشهد او ينتشرون ومنه او يقولون
 بعد سلام الامام ان ما عليهم ويتشهد الطائفة الثانية معه على الصحيح الثاني
 تفارقه قبل التشهد وعلى هذا القول تصح صلاة الامام والطائفة الرابعة في الطو
 الثلاث القولان فيمن فارق الامام بغير عذر وانما اذا قلنا لا يجوز ذلك فصلاة
 الامام باطله قال جمهور الاصحاب تبطل بالاعتذار الواقع في الركعة الثانية

فيمن فارق غير عذر وانما الطائفة الثانية فان قلنا صلاة الامام تبطل بطل اقتدا
 والا فقدمت بغير صلاحهم اذا قاموا الى الثانية على خلاف ياتي انهم متفردون بها
 ام يحكم الاقتدا ان قلنا بالاول فيهما قولان مبيحان وان قلنا بالثاني بطلت صلاتهم

ب

منه

وموظاه من نزل الشافعي وقال ابن سريج بالواقع في الرابعة فقل قول الجمهور جاز
 احكامها تبطل معنى الطائفة الثانية والثاني معنى قدر رتبة من يتطامن الثاني
 ولنا صلاة المأمومين فصلاة الطائفة الاولى والثانية صحيحة لانهم فارقوا قبل
 بطلان صلاتهم وصلاة الرابعة باطلة ان علمت بطلان صلاة الامام والاقلا
 والثانية على هذا القول وليس كذلك بل فيها القولان فيمن فارق غير عذر
 كما قلنا في الطوائف الثلاث على قول صحة صلاة الامام وهذا لا بد منه وصرح به
 جماعة من اصحابنا وحكي القاضى ابو الطيب وصاحب الشافعي واخرون وجهنا ضعيفا
 ان المطلب للطائفة الرابعة ان تعلم انتظام رابع وان جهلت حوته مطلقا ولو فرقهم
 في المغرب ثلاث فرق وصلى كل فرق ركعة وقلنا لا يجوز ذلك فصلاة جميع الطوائف
 صحيحة عند ابن سريج واما عند الجمهور فتبطل الثالثة ان علموا بطلان صلاة الامام
 واذا اخضرت الرابعة قلت فيها اربعة اقوال اظهرها صحة صلاة الامام وصحة
 صلاة الطائفة الاولى والثانية والمغرب حق الثالثة والرابعة بين ان يعلموا بطلان
 صلاة الامام ام لا والرابع صحة الثالثة لا محالة والباقي كالقول الثالث وموتوك
 ابن سريج **قلت** وقول خاسر وموجب بطلان صلاة الجميع ولو فرقهم فبين
 فصل بفرقة ركعة وبالثانية ثلاثا او عكسه قال اصحابنا صح صلاة الامام وجميعهم
 بالاخلاف وكانت كرملة ونجد الامام والطائفة الثانية سجود الشهود للمخالفة
 بالانتظار غير موضع كذا صرح به اصحابنا ونقله صاحب الشافعي عن نزل الشافعي
 رضي الله عنه وهذا يدل على انه اذا فرقهم اربع فرق وقلنا لا تبطل صلاتهم فعليهم
 سجود الشهود فان صاحب التمه لا خلاف في هذه الفتوى ان الصلاة مكرهه لان الشروع
 وزد بالتسوية بين الطائفتين قال ومثل تصح صلاة الامام لان قلنا اذا فرقهم
 اربع فرق تصح فمنا اولي والا فقد انتظر غير موضع فيكون من حيث غير موضع
 قال واما المأمومون فعلى التخصيص فيما اذا فرقهم اربع فرق وهذا الذكر
 قاله شاذ منكر والصواب ما قدمناه عن نزل الشافعي رضي الله عنه والاصحاب والله
فدع لو كان الخوف بطلان ركعتين صلاة الجمعة فالذي ذهب المنصور ان
 لهم صلواتها على هيئة صلاة ذات الرقاق وقيل يجوزها قولان وقيل وجها ثم

فيمن فارق غير عذر وانما الطائفة الثانية فان قلنا صلاة الامام تبطل بطل اقتدا
 والا فقدمت بغير صلاحهم اذا قاموا الى الثانية على خلاف ياتي انهم متفردون بها
 ام يحكم الاقتدا ان قلنا بالاول فيهما قولان مبيحان وان قلنا بالثاني بطلت صلاتهم

قال

اعلم

للمؤثرين ان احدهما ان يخطب جميعهم ثم يفرقهم برفقة او يخطب برفقة ويجعل بينهما كذا
 واجده من الفرقين اربعين فصاعدا فاما لو خطب برفقة وصلى بآخر فلا يجوز
 والثاني ان تكون الفرقة الاولى اربعين فصاعدا فلو نقصت عن الاربعين لم تعد جماعة
 ولو نقصت الفرقة الثانية عن اربعين فطريقان احدهما ايضا والثاني ان يكون
 في الانقضاء **قلت** . الاصح لا يضر به قطع البندعي والله اعلم انما لو
 خطبهم ثم اراد ان يصلي بهم صلاة عسفاك لم يجلد باجواز من صلاة ذات الرقاع
 ولا يجوز صلاة بطريق الاقامة جماعة بعد جماعة **فروع** صلاة ذات الرقاع
 افضل من صلاة بطريق الاصح لانها اعدل بين الطائفتين ولانها صحيحة بالاتفاق
 وتلك صلاة مندثرة مستغلة في محنته خلاف القلنا والثاني وهو قول ايضا
 بطريق افضل لخصه بالطائفة فضيلة الجماعة بالتمام **فروع** انما اذا انتهى
 بعض المأمومين صلاة ذات الرقاع على الرواية المختارة نظر ان سر الطائفة الاولى
 في الركعة الاولى فسبوا محمول لانها مقتضية وسبوا في الثانية غير محمول
 لا ينقطع بها عن الاتمام وابتداء الانقطاع وجهان احدهما من الانقضاء قائما
 والثاني من رفع الاتمام راسه من السجود الثاني فعلى هذا لو رفع راسه وهم بعد
 في السجود فسبوا غير محمول وذلك ان قول قد صواب انهم ينوون المارقة عند رفع
 الراس والانقضاء فلا معنى للكل في ابتداء الانقطاع بل ينبغي ان يقتصر على وقت نية
 المارقة واما الطائفة الثانية فسبوا في الركعة الاولى محمول وفي الثانية محمول
 على الاصح وبكرى الوجهان من المحرم الجماعة اذا انتهى وقت تحلفه واجروها من
 صلا منفردة انتهى ثم اقتداوا بها مأمونا وجوزوا ما استبعد الاتمام بهذا وقاب
 الوجه القطع بان حكم السهو لا يرتفع بالتدقيق واللاحقة وهذا اذا قلنا الطائفة الثانية
 يقومون للركعة الثانية اذا اجلسوا الاتمام بالشهاد فاما اذا قلنا بالتقديم انهم يقومون
 بعد سلامه فسبوا في الثانية غير محمول قطعاً كما سبق فاما اذا سبوا الاتمام
 فنظر ان سبوا الركعة الاولى كسبوا الطائفتين فالاولى بجد اذا امت صلواتهم
 فلو سبوا ركعتيه الثانية فلو يقتصر على جدي ان يجد اربعا فيه بخلاف
 التقدم في اياه والاصح جديان والطائفة الثانية يجدون مع الاتمام في اخر

في الصلاة

صلاته وان سبوا في الركعة الثانية لم يلحق سهو الطائفة الاولى وسبوا الثاني
 معه في اخر سلامه ولو سبوا انتظام ايتامهم فلو لم يلحقهم ذلك السهو به كان
 المتقدم انه هل هل سهوهم واكالة ماله **فروع** هل هل السلاج
 في صلاة ذات الرقاع وعسفاك وبطريق فيه طرق اظهرها يستحب الثاني
 والطريق الثاني القطع بالاستحباب والثالث بالاجاب والرابع ان يندفع بمن
 نفسه كالسيف والتكبر وما يندفع به عن نفسه وغيره كالريح والقوس لا يحل
 شروط احدها طهارة المحول فالهزك لسيف الذي عليه دم او سقي شاكجا والبلد
 المزبور ليس ما لا يوكاله او ليس ميتة لا يجوز حمله الثاني ان يكون مانعا لبعض
 اركان الصلاة فان كان كالسيف المانعة من مباشره اجنبه لم يحل لا خلاف الثالث
 ان لا يتادي به احد كالريح في وسط القوم فيكون الرابع ان يخاف من وضع السلاح
 خطر على سبل الاحتمال فاما اذا تعرض للفلاح لظاهرة الموت فجد لا حرجا قطعاً
 واعلم ان الاحجاب زجوا للمسألة محل السلاح وفات الاتمام ليس المحل سبوا بل الوضع
 السيف في يده وكان على اليد اليه في السهولة لمدها اليه وهو محمول كذا ذلك
 في حمله المحل قطعاً فان كان يحتمل سلاح هل السيف في السكين والريح والشار
 ويحونها فاما الترس والدرع فليس سلاح فاذا او جئنا حل السلاح وتركه لم يطل
 صلاته قطعاً **قلت** . ويجوز ترك السلاح للعدو بمطر او اذى من مطر
 او غيره **قلت** . المختصر ان يقي صلاة الخوف بغير صلاة ذات الرقاع اقل من
 ثلاثة ووجه العدا وثلاثة والثلاثة اقل الطائفة ولو صلوا بواحد واحد
 والله اعلم **النوع الرابع** صلاة شدة الخوف فاذا اتهم القتال ولم يكونوا من تركه
 محال لقتلهم وكره العدا واشتد الخوف وان لم يلحق القتال فلم يأمروا ان يركبوا
 انما فقم لوفاء عنهم او اتفقوا صلوا بحسب الامكان وليس لهم التأخير عن الوقت ولو
 ركبوا ومشاة ولهم ترك استقبال القبلة اذا لم يتدروا عليه ويجوز اقتداء بعضهم
 ببعض مع اختلاف اجنبه كالمصلي حول الكعبة وفيها **قلت** . قال
 وصلاة الجماعة في هذه الحالة افضل من الافراد بحالة الامن والله اعلم وانما يعني
 عن ترك استقبال القبلة اذا كان بسبب العدا فلو انحرف عن القبلة بحاج الدابة

اصحاب على قولين

سبوا

والقوس

من تركه

ولو

قال

بنا

ان حصل في نزوله نعل قليل يخي وان كثر فنقل الوجهين في صاحب الشايل وغيره
يشترط في ناله ان لا يستدبر القبلة في نزوله فان استدبر طالت صلاته **قلت**
قلت صرح ايضا القاضي ابو الطيب وصاحب المذهب واخرون بان اذا
استدبر في نزوله طالت صلاته وقد امتنع عليه وانتقوا ان يذهبوا الى ان يستدبر
بل احرز مينا وشيئا لا فهو مكره ولا ينطأ صلاته وانما اذا امين وجب النزول
في الحال فان اخرجت طالت صلاته والله اعلم **قلت**

باب ما يجوز لبسه للمحارب وغيره وما لا يجوز

يجوز للمحارب لبس كثر في حال الحاجة القتال اذا لم يجد غيره وذلك يجوز ان لبس
منه ثامو وقاية للقتال كالدرع الصفيق الذي لا يقوم غيره مقامه ووجه
يجوز اتخاذ القبا وخم بما في الحرب من كبر ولبسه فيها على الاطلاق لما فيه
من حسن الهيئة ودينه الاسلام كتحلية السيف والصبح تخصيصه بحالة الحرب
فردع للشافعي رضي الله عنه في خصوص تحليته في جواز استعمال الهماء
الغصه فيلبس استعملها قولا والمذهب المفضل فلا يجوز في الثوب والبدن
الضرور ويجوز غيرهما ان كانت نجاسة تخففه وان كانت مغالطة ومجانسة
الكلية اكثر من هذا الطريق فان ابوبكر الفارسي والفقهاء والحجابه فلا
يجوز لبس جلد الكلب والخنزير خالب الاختيار ان يكثر من لا يجوز الانتفاع به في
حياته محال وكذا الكلب في اغراض مخصوصة بغير موتهما اولى ويجوز
بالثياب النجسة ولبسها في غير الصلاة وكونها فان فاجاة حرب او خاف على نفسه
كجرا ويرد في جلد الكلب اكثر من جاز لبسها وهما يجوز لبس جلد الشاة
البيته وسائر الميتات خالب الاختيار وجهان احدهما التحريم ويجوز ان لبس
الجلود نوسه واداته ولا يجوز استعمال جلد الكلب والخنزير ذلك في ولا غير
ولو جلد كلبا او خنزيرا خالب الاختيار على الاصح لا يتوابعهما في غلظ النجاسة وانما تمسيد
الارض بالزبل الجائز فان الامام لم يمنع منه احد وفي كلام السيد لا ينافي
بما ذكرناه الخلاف فيه ويجوز الاستصحاب بالدم من المشهور وسواء نجس او كان نجس

يصالح

كلها

في

الجلود

بما ذكرناه

الخنزير

العين كود الميتة ودخان النجاسة نجس على الاصح فان نجسناه عني غلبه والذي
يصح الاستصحاب قليل لا نجسنا **فردع** فيما يجوز لبسه في حال الحرب
وما لا يجوز بحرم على الرجل والخنثى لبس الحر والدرع ويجوز لبسها في غير ذلك
الخنثى احكاما وان كثر كما كثر على المذهب ونقل الامام الاثنا عشر عليه وعلى ثانيا
وجها في المركب من كبر وغيره طريقان المذهب والذي قطع به الجمهور ان
كان الخنزير اكثر وزنا حرم وان كان غيره اكثر لم يحرم وان استويا لم يحرم على الاصح
والطريق الثاني قاله الفقهاء ان طهر الحر يحرم وان قل وزنه وان استويا لم يحرم
وان كثر وزنه **فردع** يجوز لبس المطرف والمطرز بالدرع بشرط الاقتصار
على عادة التطريف فان جاوزها حرم وبشرط ان لا يجاوز المطر قد زار ربع اصابع فان
جاوزه حرم والترقيع بالدرع كالنظير ولو جاوز ثوبا بارسيم جاز لبسه بخلاف
الدرع المنسوج بقليل الذي ميثاقه حرام لكن اختلافه في لوحه القبا والوجه
بالحر جاز على الصحيح المنصور الذي قطع به الجمهور ولو كانت بطانة الخنثى حراما
حرم لبسها **فردع** تحريم الخنزير على الرجال لا يختص باللبس او اقتراشه والتدبر
به واتخاذ ستر او سائر وجوه الاستعمال حرام ووجه شاذ يجوز للرجال
الجلوس على الخنزير وهو منكر وظل وحرم على النساء اقتراش الخنزير على الاصح

قلت الاصح جواز اقتراشه وبه قطع العراقيون والمتولي وغيره والله
وهل للولي الناس الصبي الحر فيه اوجه اصحاب يجوز قبل سبع سنين ويحرم
وبه قطع البغوي والثاني يجوز مطلقا والثالث يحرم مطلقا **قلت**
الاصح يجوز مطلقا كذا صححه المحققون منهم الراعي الحر وقطع به القوي
فان صاحب البيان هو المشهور ونصر الشافعي والاختلاف على ان من الصبيان يوم
العید جلي المذهب والصبي والمجنون كبر والله اعلم **فردع** يجوز لبس
الخنزير موضع الضرورة كما قلنا اذا فاجاه كبر او احتاج اليه كبر او بر
وجوز الحاجة تاكبر وفيه وجه انه لا يجوز وهو منكر ويجوز لدفع القاتل
الشفر وكذا في الخنزير على الاصح **قلت** فان احتاجنا بجوز لبس الكلب والنظر
في الضويف والخنزير وان كانت نفسه غالية الاثام لا نفاسها بالصنعة قال

اعلم

صاحب البنا بحرم على الرجل لبس الثوب المزعفر وتقل البيهقي وغيره عن الشافعي رضي
الله عنه انه نهى الرجل عن المزعفر وانا ح له المصنف قال البيهقي رحمه الله
والضوابط اشأت نهى الرجل عن المصفر ايضا للاخاديب الصحيحة فيه قال
وبه قال اكلمي قال ولو بلغت اخاديبه الشافعي رضي الله عنه لقال بها
وقد اوصانا بالعلم بالحديث الصحيح قال الشيخ ابو الفتح نصر المقدسي بحرم تحيد
البشوب بالثياب المصنوعة وبغير المصنوعة سواء فيه الحزير وغيره والفتاوى غير
الحزير والمصور الكراهة دون الخريم قال صاحب التتدب لو بسط ثوبه الدجاج
ثوب قطير وجلس واجلس على حبة مشقوا بالحزير حاز ولو حشا الحدة بارسيم حاز
استغما لها على الصحيح كما قلنا في الحجة قال الامام وظاهر كلام الامة ان لبس
ثوباً ظهريته وبطانية قطير في وسطه حزين منسوج جائز قال وفيه نظر
ويكون ان يمشي في ثوب واحد او خف واحد فيكون ان يتعاقبا كما في الخبيث ليس الغل
وشبهه ان يبدأ باليمين ويبدأ باليسار ولا يكون لبس خاتم الرصاص والحديد
والخاير على الحديد وبه قطع في التمه ويجوز لبس خاتم القصة للرجال في يمينه
المشهور يمان كلامنا سنة لكن الميز افضل على الصحيح المختار ويجوز للرجال والنساء
لبس الثوب الاحمر والاحضر وغيرهما من المصنوعات بلا كراهة الا ما ذكرنا من
المزعفر والمصفر للرجال قال صاحب التمه والمزفر ليس الثياب الكسنة لغير
عن شرعي وبحرم اطالة الثوب على الكعبين الخيل ويكره لغير الخيل ولا فرق ذلك
بين خالة الصلاة وغيرها والشراب والازار حكم الثوب وله لبس العمامة بعدة
وتغيرها وحكم اطالة عذتها حكم اطالة الثوب وقد روي في سائر اى داود
والنسائي وغيرهما باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا سبال
على الازار والقميص والعمامة من حر شيا خيلا لم ينظر الله اليه والله اعلم

كتاب صلاة العيدين

هي سنة على الصحيح المنصور وعلى الثاني فرض كفاية فان اتفق اهل البلد على تركها
فوتوا ان قلنا فرض كفاية وان قلنا سنة لم يقاتلوا على الاصح ويدخل وقتها بطلوع الشمس

والاشهر

والافضل اخيرها الى ان ترتفع قدر ربح كذا صرح به كثير من اصحاب من صاحب
الشاميل والمقارب والروايات ومقتضى كلام جماعة منهم الصيلائي وصاحب
التهذيب بالارتفاع وانفقوا على خروج الوقت بالزوال والله اعلم **باب**
الصحيح او الاصح دخول وقتها بالطلوع والله اعلم **فصل** المذهب المنصور
الكتاب الجديد كلنا ان صلاة العيدين شرع للمنفرد في بيته او غيره والمشارك والعبد
والمرأة وقيل فيه قولان الجديد هذا والتدريج انه يشترط فيها شروط اجمع من
اعتبار الجماعة والعديد بصفات الكتاب وغيرها الا انه لا يجوز فعلها خارج
البلد ومنهم من منعه ومنهم من جوزها بذكر والاربعين هذا وخطبتا بعدتها ولو
تركت الخطبة لم تبطل الصلاة واذا قلنا بالمذهب فضلاها المنفرد لم يحط بها الصحيح وان
صلاها مسافرا دون خطبتهما **فصل** في صفة صلاة العيدين في ثوبين
في الاركان والشتر والهيئات خيرها وينوي بها صلاة العيدين هذا اقلها والاعمال بقول
دعنا الاستبصار عقب الاحرام كغيرها ثم يكر في الاولى سبع تكبيرات سوى تكبير الاحرام
والركوع وفي الثانية خمس سوى تكبير القيام من السجود والوقوف الى الركوع وقال الذي
التكبيرات في الاولى سب ولبا قول شاذ منكر ان دعنا الاستفناج يكون بعد صلاة التكبير
وسيجب ان يتخير كل كبير من الروايد قد ذرارة اية لا طويلة ولا قصيرة يغفل
الله تعالى يكره ويحده هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه قال لا يجوز ان يقول
سبحان الله واحمد الله ولا اله الا الله والله ابر ولوراد جاز قال الصيلائي
عن بعض اصحابه يتوك لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد
بيده الخير ومول على كل شيء قدير قال ابن الصباغ لوقات منا اعتادة الناس
الله اكبر ذكرا واحمد لله كثيرا وسبحان الله برة واميبلا وصلى الله على محمد وآله وسلم
كان حسنا **باب** وقال الامام ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسعود المسعود
من اصحابنا يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك
ولا اله غيرك والله اعلم ولا ياتي بهذا الذكر عقب الساعة والحاسية في الثانية
بالنفود عقب الساعة ان قلنا يتعود في كل ركعة ولا ياتي به من تكبير الاحرام والا
من الروايد **باب** ولما في الركعة الثانية فقال الامام ياتي به الاولى من قبله

وكذا عقب الخامسة

قله

من الحس الذي يقتضيه كلام الاصحاب انه لا يأتي في الاولي والله اعلم ثم يقرأ الفاتحة
ثم يقرأ بعد ذلك في الاولي سورة **قل** وفي الثانية اقرب الساعة **قل**
وثبت صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها سج اسم رك. وهاتيك
حديث الغاشية فهو سنة ايضا والله اعلم **فروع** يستحب في التكبيرة
الزوائد ويضع اليدين على السرة من كل كبرين وفي العدة تاتى بغير خلاف فيه ولو
شك في هذه التكبيرات اعدا لا قال ولو لم يقرأ تكبيرا وشك هل يركب التكبيرة
منها فعليه استئنا الصلاة ولو شك في التكبيرة التي تلي التكبيرة من اجزاءها الاخير
واعاد الزوائد ولو صلى خلف من كبر ثلاثا او سبعا ثابته ولا يزيد عليه على الاظهر
ولو ترك الزوائد لم يفسد التكبيرة **قلت** ويجوز القراءة والتكبيرات ويسر
بالذكر بينهما والله اعلم **فروع** لو نسي التكبيرات الزوائد رخصة فتدرك في
الركوع او بعد مصحح صلاته ولم يكبر فان عاد الى القيام ليكبر تلك صلاته
ولو تذكرها قبل الركوع وبعد القراءة فقولان الجدي لا يظهر لا يكبر لغوات محله
والقديم يكبر لبقا القيام وعلى القديم لو تذكر في اثنا الصلاة الفاتحة قطعها
وتكبر ثم استأنف القراءة واذا تذكر التكبير بعد الفاتحة استحسب استئنا فيها
وفيه وجه منيف انه يجب اذا ادرك الامام في اثنا القراءة وقد يرفع التكبير
فقل الجدي لا يكبر فانها وعلى القديم يكبر ولو ادركه راء حار كع مقه ولا
يكبر ثلاثا ولو ادركه في الركعة الثانية برفعة خمس على الجدي فاد اقام
ثانية كبر ايضا خمسا **فصل** في خطبة العيد فاذا فرغ الامام
من صلاة العيد صعد المنبر واقبل على الناس بوجهه وسلم وقد اجلس قبل الخطبة
وجها الى الموضع المنصور مجلس خطبة الجمعة ثم خطب خطبتين اركاها كما كانا في الجمعة
ويقوم فيهما ويجلس بينهما كما يجتمع لكن يجوز ان يقرأ الفقرة فيهما مع الفقرة على التيقا
ويستحب ان يعلم في عيد الفطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية
ويستحب ان يفتح الخطبة الاولى بتسبيحات متواليات والثانية تسبيح ولو
ادخل بينهما الحمد لله والتبليغ والشا جارد ذكر بعضهم ان صفتها كالتكبيرات المرسلة
والتي تليها ان شاء الله تعالى **قلت** عن الشافعي ومالك

من

من الاصحاب على ان هذه التكبيرات ليست من الخطبة وانما هي مقدمة لها ومنهم من قال منهم
يفتح الخطبة بالتكبيرات بحال كلامه على موافقة النظر الذي ذكرته لان افتتاح الشافعي
ببعض مقدماته التي ليست من نفسه فاحفظ هذا فانه مهم خفي والله اعلم ويستحب
للناس استماع الخطبة ومن دخل والامام يخطب فان كان في المصالح لم يستمع واستمع ولم يصل
الحقة ثم ان شاملي صلاة العيد العجرا وان شاملاها اذا رجع الى بيته وان كان
المسجد استحق له الحقة ثم قال ابو اسحق لو صلى العيد كان اولى وحصلت الحقة من
صلى دخل المسجد وعليه مكتوب يفعلها فحصلت الحقة وقال ابن مبرر صلى
الحقة ويؤخر صلاة العيد الى ما بعد الخطبة والادوك اصح عند الاكثرين ولو خطب الامام
قبل الصلاة فنداسا وفي الاعتداء خطبته احتمال لانام اخوين **قلت**
الصواب وظاهر نصه في الام انه لا يعتد بها كالتسبة الراتبة بعد الفريضة اذا
قلتها والله اعلم **فصل** صلاة العيد تجوز في الجوامع والبيوت
افضل ان كان مكة فالمسجد افضل قطعاً والحوية افضل اي بيت المقدس وان كان في
تطراوتك فالمسجد اولى فان كان واسعاً فوجها من اصحابه وفي قطع العزاقين وصاحب
التدبير وغير المسجد اولى والشا في العجرا واذا خرج الامام الى العجرا استخلف من
بضعة الناس واذا صلى في المسجد وحضر الكثير وقصر في باب المسجد وهذا الفصل
على المذهب جواز صلاة العيد في غير البلد وجوبها من غير شروط الجمعة وفيه خلاف
المقدم **فصل** في الثمن السجدة ليلة العيد ويومها وسجدة التكبير
بغروب الشمس العيد جميعا كما سيأتي بيانه فضل التكبير ان شاء الله تعالى ويستحب
استحسانا مؤدة الحيا ليلي العيد بالعبادة **قلت** وتفضل فضيلة الاحياء
معظم الليل وما كصا يساعة وقد نقل الشافعي رضي الله عنه في الام عن جماعة
من خيار اهل المدينة ما يؤيده ونقل القاضي حبان عن ابن عباس ان احياء ليلة العيد
ان يصلي العشاء جماعة ويعزم ان يصلي الصبح جماعة والمختار ما قدمته قال
الشافعي رضي الله عنه والبعنا ان الدعاء يستحب لحيات ليلة الجمعة والعيد
واو كجب ويضف شبان قال الشافعي رضي الله عنه واستحب كل ما حكيت
في هذه الليالي والله اعلم **فروع** ليس للعيد وجوز بعد العجرا قطعا وكذا

فان كان عدد
والا فان ضاق المسجد
بل يركع فليها في المسجد

الفصل

قبله على الاطهر وعلى هذا اهل حوزة جامع الليل لم يختر الصلوات الثاني وجماع
قلت الاصح اختصاصه والله اعلم ويستحب التطيب يوم العيد والتشطف
 بخلق الشعر وقلم الطفر وقطع الرائحة الكريهة ويستحب ان يسبح بحمد الله من الثياب
 وافضلها البياض ويتم فان لم يجد الاثواب واذا استحب ان يغسل للجمعة والعيد
 في استحباب جميع ما ذكرناه الثابت في البيت الخارج الى الصلاة من احوال الرجال فانما
 حكم النساء فيكون لدورات الحجاب والهيئة الحضور ويستحب للحجاب والمطهرين
 ولا يسرن ما يشهد من الثياب بل يخرج من وجهه شاة لا يخرج من طلقا
فصل السنة لقاصد العيد المشي فان صنع من طوقه الركب والقادر
 الركوب الرجوع وسحب القوم ان يكرروا الى الصلاة للعيد واصلوا الصبح ليأخذوا
 بحالهم وينتظروا الصلاة والسنة الا ان يخرج الا في الوقت الذي يصلي فيه فاذا
 وصل الصلوة صلاة العيد وسحب الايام ان يخرج من خروج في عيد الطرقيلا ويجعل
 في الاصح في يوم الايام الشغل قبل العيد وبعد هذا لا يحل للمأموم قبلها ولا بعدها
 وسحب في عيد الفطر ان ياكشيا قبل خروجه الى الصلاة ولا ياكل في الاصح حتى يرجع
قلت وسحب ان يكون المأكول من الزكوى يكون وتر الله اعلم وينادي
 لها الصلاة جامعة فان صاحب العدة ولو تودك لها حي على الصلاة جاز ان يوسج
قلت ليس كما قال فقد قال الشافعي رضي الله عنه ينادي لها الصلاة جامعة
 فان قال ملأ الى الصلاة فلا بأس قال واجب ان يتروى في الفاظ الاذان وقال
 الدرهم لو قال حي على الصلاة كم لا يميز الاذان والله اعلم **فصل** في صلات
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يركب العيد طريق ورجع اخري واختلفت سنة
 فقيل لترك اهل الطريق وقيل ليستغنى بهما وقيل ليتصدق بهما فقروا بهما
 ليزور قبور اقربه بهما وقيل ليشهد له الطريقان وقيل ليزداد غنظ المنافق
 وقيل لئلا يكثر الرحمة وقيل يقصد اطول الطريقين في الذهاب والرجوع
 وهذا اظهرها ثم من شارك في المعنى استجد لك له وكذا من لم يشارك في المعنى
 الذي اختار الاكبر وسواء فيه الاطام والمأموم **قلت** واذا لم يسل
 السبب استحباب التتابع قطعاً والله اعلم **فصل** في صلاة العيد وغيرها

من النوافل الراتبه اذا كانت فوائد وتقدم الخلاف في اشتراط شرايط الجمعة فيها قالوا
 شهد عدلان يوم الجمعة الثلاثين من رمضان قبل الزوال بروية الهلال في الليلة الثامنة
 افطروا فان بقي من الوقت ما يمكن جمع الناس في الصلاة فيه صلوا بها وكانت اذا
 وان شهدوا بعد غروب الشمس يوم الثلاثين لم يقبل شهادتهم اذ لا فائدة فيها الا
 المنع من صلاة العيد فلا يصح اليها ويصلون من العيد ليدادوا هكذا قال الامة
 وانتقوا عليه وفي قولهم لا فائدة الا ترك صلاة العيد اشكال بل ثبوت الهلال
 فوائدا اخر لو توجع الطلاق والعنق العلقز وابتدا العدة منه وغير ذلك فوجب
 ان يقبل هذه القوائد والعائش اذ لم يقدم الاصل في صلاة العيد وجعلها فائدة
 لا عدم التبول على الاطلاق **قلت** من اذ لم يفتا يرجع الصلاة
 خاصته قطعاً فانما الحق والاحكام المتعلقة بالحلال كاجل الدين والعنق
 والمولى والعدة وغيرها فتثبت قطعاً والله اعلم فلو شهد قبل الغروب بعد الزوال
 او قبله بيسير بحيث لا يكر فيه الصلاة قبلت الشهادة في الفطر قطعاً وصارت
 الصلاة فائدة على المذهب نقصاً وهما مبني على قضا النوافل فان قلنا لا يصح
 لم يقصر العيد وان قلنا تقتضي نفي عنها انها كجمعة في الشرايط ام لا فان قلنا نعم
 لم تقصر ولا اقصت وهو المذهب من حيث الجملة وبذلك لم يصلوها في بقية يومهم
 وجهان بناء على ان فعلها في الحادي والثلاثين اذ لم يفتا ان قلنا اذا افلا في الحادي
 وهو الصحيح جاز ثم هل هو افضل ام التأخير في صبح العيد وجهان اصحهما التقديم
 افضل هذا اذا امكن جمع الناس في يومهم لصغر البلدة فان عسر والتأخير افضل قطعاً
 واذا قلنا يصلونها في الحادي والثلاثين فصار فعل يجوز تأخيرها عنه قولان
 وقيل وجهان اظهرهما جواز ابد وقيل انما يجوز ببقية شهر العيد ولو شهد ثلثاً
 قبل الغروب وعمل بعده فقولان وقيل وجهان اظهرهما الاعتبار بوقت الشهادة
 واظهرهما بوقت العمل فيصلون من العيد بخلاف اذا اكلوا اذا وقع الاحتياط
 وفوات العيد ليوم جميع الناس فان وقع ذلك لا زاد لم يجز لقول من منع القضاء وجو
فصل اذا وافق يوم العيد يوم جمعة وحضر اهل القرى الذين يعلمون ان
 صلاة العيد وعلو انهم لو وافقوا القاتمة الجمعة فلهن ان يصرفوا ويتركوا الجمعة

وقيل قولان لهذا والى هذا القول
 وقيل قولان لهذا والى هذا القول

فيما

في هذا اليوم على الصحيح المنة من القديم والجديد والشاهد عليهم الصبر للجنة
فصل في تكبير العيد هو قسمان أحدهما في الصلاة والخطبة وقد مضى
 والثاني في غيرهما وهو ضربان من سكر ومقيد فالمرسل لا يقيد بحال بل يوي
 به في السجدة والمنزل والطرف ليل ونهار أو المقيدين به لا يبارك الصلاة
 فالمرسل مشروع على العيد جميعا وأول دقته العيد ينغروب الشمس ليلة العيد
 وفي آخر دقته طريقان أحدهما على ثلاثة أقوال أظهرها يكبرون في الحرم الامام بصلاته
 العيد والثاني يخرج الامام الى الصلاة والثالث الى ان يفرغ منها وقبل ان
 يفرغ من الخطبتين والطريق الثاني القطع بالقول الاول ويرفع الناس أصواتهم
 في ليالي العيد ويؤيدهم الى الغاية المذكورة المنار والمساجد والأسواق والطرقات
 في السجدة والخضر وطريق الثالث يصلون حتى منه الحجاج فلا يكبر ليلة الاخي
 بل تكبر التلبية وتكبير ليلة العطر كمن ليلة الاخي على الجديد وفي القديم عكسه واما
 المقيد فيشرع في الاخي ولا يشرع في العطر على الاخي عند الاكثرين وقيل على الجديد
 وعلى الثاني حتى يغيب المغرب والعشاء والصبح وحكم الغزوات والنوافل في هذه
 على هذا الوجه يناسر بما ذكره ان شاء الله تعالى في الاخي واما الاخي فالناس فيه
 قسمان حجاج وغيرهم فالحجاج يتديون التكبير عقب طهر يوم الحجز ويحتويهم عقب
 الصبح اخر ايام التشريق واما غير الحجاج فيقبلون التكبير على ثلاثة أقوال أظهرها
 انهم كما حجاج والثاني يتديون عقب المغرب ليلة اخر الى صبح الثالث من ايام
 التشريق والثالث في صبح عرفة وكمونه عقب اخر ايام التشريق قال السيد
 وغيره وعليه المارياة **قلت** وموالا ظهر عند المحققين الحديث في الله
 والطريق الثاني في القوت الاول ولو فاتته فربما في هذه الايام فتصاتها لم يكبر ولو
 فاتته في غيره في الايام او غيرها فتصاتها بها كبر ما الاظهر ويكبر عقب الزوايل والراتبه واما
 صلاة العيد وعقب النافلة المطلقة وعقب الجارية على الاكثرين وإذا احتضن
 نقل الربا وجه احدهما يكبر عقب صلاة مغررا في هذه الايام والثاني يحقر
 بالفرايض المنفولة فيها مؤداة كانت او مقضية والثالث يحقر ايضا مقضية كانت
 او مؤداة والرابع لا يكبر الا عقب مؤداتها والشر والراتبه ولو لم يركب التكبير خلف

في
القطع

الصلاة

الصلاة فتذكر والفصل قريب كبر وان نازق صلاة فلو طاك الفصل كبر
 ايضا على الاصح والمسنون انما يكبر اذا اتم صلاة نفسه قال الامام جميع
 فادكرناه في التكبير الذي رفع به صوته وعمله شعرا اما لو استغفرت
 عنه بالتكبير في نفسه فلا تمنع منه **فصل** صفة هذا التكبير ان يكبر ثلاثا
 تسقا على المذهب وحكي قول قديم انه يكبر من تير قال الشافعي رضي الله عنه
 ومما زاده من ذكر الله لحسن واستحسن الام ان يكون زيادته الله اكبر كبرا
 واحمد لله كثيرا وسبحان الله جرح واصيلا لا اله الا الله وحده منزه عن عده ونصره
 له الدين وله في الكافرون لا اله الا الله وحده منزه عن عده ونصره
 ومنهم المذنب وحده لا اله الا الله والله اكبر وقال في القديم ثم يقولون
 الثلاث الله اكبر كبيرا واحمد لله كثيرا الله اكبر غلما هذا انا واحمد لله على ابلانا
 واولانا قال صاحب الشامل والذي يقوله الناس لا بأس به ايضا وموالله
 اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر والله اكبر **قلت** هذا الذي
 ذكره صاحب الشامل ينقله صاحب البحر عن نصر الشافعي رضي الله عنه في التوقيعي
 وقال العمل عليه والله اعلم **فصل** يستوي في التكبير المرسل والمقيد
 المنفرد والمصل جماعة والرجل والمرأة والمقيم والمسافر **قلت**
 لو كبر الامام على خلاف اعتقاد المأموم فكل من يوم عرفه والمأموم لا يركب التكبير
 فيه او عكسه فكل يوافق في التكبير وتركه ام يوافق اعتقاد نفسه وجماع الاصح
 اعتقاد نفسه بخلاف ما ذكرناه في تكبير الصلاة والله اعلم

كتاب صلاة الكسوف

يطلق الكسوف والكسوف الشمس والقمر جميعا وصلاة كسوف الشمس والقمر سنة
 مؤكدة وتشرع اوقات الكراهة وغيرها في الاما ان يحرم صلاة الكسوف
 ويقرأ الفاتحة فيرفع ثم يقرأ بقدر الحاجة ثم يركع ثانيا ثم يرفع ويخطي ثم يركع
 فلهذه ركعة ثم يركع ثانيا ثم يركع ثانيا ثم يركع ثانيا ثم يركع ثانيا ثم يركع ثانيا
 ويقرأ الفاتحة في كل قيام فلو تداي الكسوف فكل يركع ركعتين ثار حنا

تان
ر

احدهما يزيد والثاني زائعا وخامسا حتى يحل الكسوف قاله ابن خزيمة
 والابن جرير الصفي من اخبارنا للاخبار الواردة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 صلى ركعتين في كل ركعة اربع ركعات وروي عن روعات ولا محالة
 واصحهما لا يجوز الزيادة لسائر الصلوات وروايات الركوع غير اشرف اصح
 فتوضعا لاداءه الاية ولو كان في القيام فاحل الكسوف لم يتطلم صلاته
 وهل له ان يقتصر على قومة واحدة وركوع واحد في كل ركعة وجهان
 الزيادة عند التمام في الركعة جاز التتصان بحسب مدة السجدة والاول
 فلا ولو سلم بصلاته والركوع من اركوع وجهان خرجوها على جواز عدد
 الركوع والمدد المنع واكملها ان يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة وسورة
 البقرة او قدرها ان لم يحسرها وفي الثاني ان يقرأ او قدرها
 وفي الثالث السجدة او قدرها وفي الرابع المائدة او قدرها وكان ذلك
 بعد الفاتحة مذكروا في البويطي ونقل المنزلي المختصر انه يقرأ
 في الاول البقرة او قدرها ان لم يحسرها وفي الثاني قدر ما يتيسر من سورة
 البقرة وفي الثالث قدر ما يتيسر وخمس اية منها وفي الرابع قدر ما يتيسر
 اية منها ومدد الرواية في التي قطع بها الاثرون وليست على الاختلاف
 المحقق بالاسرفيه على التقرب ومما مقاربتان **قلت** وفي استحباب
 التثنية في ابتداء القراءة في القومة الثانية وجهان حكاهما في الخاوي ومما
 الوجهان في ابتداء القراءة في القومة الثانية والله اعلم واما قدر مكنه
 في الركوع فينبغي ان يسبح في الركوع الاول قدر ما يتيسر من البقرة وفي الثاني
 قدر ثمانين منها وفي الثالث قدر سبعين وفي الرابع قدر خمسين
 والاسرفيه على التقرب ويقرب في الاعتدال عن كل ركوع يسبح الله لمن
 ربنا لك الحمد ومن يطول الركعة في هذه الصلاة قولان اظهرهما لا يطوله
 كما لا يطول الشاهد ولا اكله يسبح من السجدين والثاني يطوله نقله البويطي
 والتميز عن الشافعي **قلت** الصحيح المختار انه يطوي الركوع وقد ثبت
 في اطالته اخايش في العجيز عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم

الاول
 في كل ركعة اربع ركعات

فيلتفتين لكرم به لكان قولنا صحيحا لان الشافعي رضي الله عنه قال تسامح فيه
 فهو قولنا معتد به فاداءه لنا باطالته والمختار منها ما قاله صاحب التمهيد
 السجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني وكان الشافعي
 رضي الله عنه في البويطي انه نحو الركوع الذي قبله واما الجلسة بين السجدين فقد
 قطع الامام الزاوي بانه لا يطولها ونقل الغزالي الاتفاق على انه لا يطولها وقد صح
 في حديث عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سجد فلم يكبر ثم رفع ثم رفع فلم يكبر سجد ثم سجد فلم يكبر ثم رفع ثم رفع فلم يكبر
 مثله لك لانا الاعتدال بعد الركوع الثاني فلا يطول بالاعتدال وكذا
 الشاهد والله اعلم **فصل** في الجماعة في صلاة الكسوفين ولنا وجه
 ان الجماعة فيها شرط ووجه انها لا تقام في جماعة واحدة كاجمة ومما شاذان
 وسحب ان ينادي لها الصلاة جامعة وان يصلي في الجماعة وان خطب بعد الصلاة
 حطبت خطبة الجمعة في الماركان والشرايط سواء صلوا في موضع او صلاها المتأخرون
 في الحضر ونحو الامام الثالث في هذه الخطبة على التوبة من المعاصي وعلى اهل الكبر
قلت وكبرهم الاعناق والصدقة وكبرهم الغلة والاعتزاز
 في صحيح البخاري عن اسماء رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم انزل الغداة في سبوع
 الشمس والله اعلم ومن صلا منفردا لم يخطب ويحجب الجهر بالقراءة في سبوع القمر
 والاسرار في الشمس فاما المعروف فذلك الخطي الذي يحكي عن يدب الشافعي
 بجملة الشمس **فصل** المسبوق اذا ادرك الامام في الركوع الاول
 من الركعة الاولى فيقتل ادرك الصلاة وان ادرك في الركوع الاول من الركعة
 الثانية فيقتل ادرك الركعة فلا تسلم الامام قام يصلي ركة بركون ولو ادرك في
 الركوع من احدى الركعتين فالمدد الذي يصلي عليه في البويطي وافقوا لا يجزئ
 انه لا يكون مدركا للقومة التي قبله فقل ان لو ادرك الركوع الثاني من الركعة
 وسلم الامام قام وقرا ورع واعتك وحسب وشهد وسلم ولا يسجد ولا ادرك
 الركوع اذا حصل القيام الذي قبله كان السجود بعد محسوبا لا محالة وعلى
 المدد لو ادرك في القيام الثاني لا يكون مدركا لشي من الركعة ايضا **فصل**

الثاني في
 شي من الركعتين
 انه يادرك الركوع

قوت صلاة الشمس من اذانها الى اذانها فان اقبل الشمس فله الدعاء في الصلاة
 للمباني كما لو لم يسكن الا ذلك التدبر ولو طال حجاب وشك في الاجل صلى ولو
 كانت الشمس تحت غمام فظهر الكسوف صلى حتى يتبين **قال** قال الدارمي
 وغيره ولا يعمل في كونه قبول الجهر والله اعلم الثاني طلوع الشمس فاذا طلعت وهو
 بعد طاسف ايضا ولو غاب في الليل طاسفا صلى كما لو استمر بتمام ولو طلع الجهر
 وهو طاسف او حجب بعد الغروب صلى كما لو طلع الجهر في الاصل بعد الغروب
 الشمس اصابه بالشمس صلى كما لو اقبل الكسوف في الاصل وقال الشافعي ان في ذلك
 القولان فيما اذا غاب طاسفا في الجهر وطلوع الشمس فاما اذا لم يغيب وفي طاسفا يجوز
 الشروع في الصلاة بالانقلاب **قلت** صرح الدارمي وغيره بجريان القولين في
 الكالين قال صاحب الجرو والاربع والخمسة بعد طلوع الشمس صلى قطعا والله اعلم
فصل اذا اجتمع اصلاتان في وقت قدام ما خاف قوته شمر
 الاكد فلو اجتمع عيد وكسوف او جمعة وكسوف وجئت العيد او الجمعة لتأديهما في
 القرايين كالحجعة ولو اجتمع كسوف او وتر او تراويح قدم الكسوف مطلقا لانهما اقل
 ولو اجتمع جنازة وعيد وكسوف قدم الجنازة ويستعمل الامام بنبره ولو لا شيئا
 ولو لم تخضر الجنازة او حضرت ولم يحضر الولي اقرء الامام جماعة فيظرون الجنازة و
 موبينها ولو حضرت جنازة وجمعة ولم يتيق الوقت قدمت الجنازة وانما
 قدمت الجمعة على المذهب وقال الشيخ ابو الجهم قدم الجنازة لان الجمعة لها ذلك
فروع اذا اجتمع العيد والكسوف خطب لما بعد الصلاة من خطبتين يقرأ
 فيهما العيد والكسوف ولو اجتمع جمعة وكسوف واقتضى الحال تقديم الكسوف يقرأ
 بهما خطبة الجمعة خطبتين وذكر فيهما شأن الكسوف ولا يحتاج الى اربع خطب كما في
 بالخطبتين الجمعة خاصة ولا يجوز ان يقرأ الجمعة والكسوف لانه مشترك بين رؤوس
 خلاف العيد والكسوف فانه يقرأ بهما جميعا بالخطبتين لانهما مشترك **فروع**
 اعرضت طائفة على قول الشافعي رضي الله عنه اجتمع عيد وكسوف وقال في هذا حال
 فان الكسوف لا يقع الا في التام من العشر او التاسع والعشرين فاجاب الامتاع
 باجوبة احدها ان مذاق قول البخاري والمأخذ فيجوز الكسوف في غيرهما فان

في صلاة الكسوف في العشر الاخير من الشهر
 في صلاة الكسوف في العشر الاخير من الشهر
 في صلاة الكسوف في العشر الاخير من الشهر
 في صلاة الكسوف في العشر الاخير من الشهر
 في صلاة الكسوف في العشر الاخير من الشهر

كل شيء غير ذلك مثلك قد صرح ان الشمس سقطت يوم ارميم ابن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورد الزبير بن كاري لا يسب ابه توفي في العاشر من شهر ربيع
 الاول ورد البيهقي مثله عن الواقدي وذا الشهر ان قال الحسين رضي الله عنه كان يوم
 عاشوراء ورد البيهقي عن اي قيل انه لما قتل الحسين سقطت الشمس الثاني في انواع العيد
 في الامم والعشر من صور بان شهد شاهدان على نقصان رجب واخره ان نقصان
 سبعين ورمضان وكانا حقيقة كاملة فيتع العيد الثاني من والعشرين الثالث
 لو لم يكن ذلك لكان تصوير المنة له حسنا ليتدرج باستخراج الفروع الدقيقة
فصل ما يروي الكوفي من الايات كالزلازل والصواعيق والرياح
 الشديدة لا يضر الجماعة لكن يجب الدعاء والمقرع وسبح الله ان صلى بغير
 ليل يكون غايلا ورد الشافعي رضي الله عنه ان عليا لم يزل الله وجهه صلى في زلزلة
 جماعة قال الشافعي ان صح قلت به فمن اصحاب من قال هذا قول اخر له في الزلزلة
 وحدها ومنهم من عمى في جميع الايات **قلت** لم يصح ذلك عن علي رضي
 الله عنه قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يشجب النساء غير ذوات الهيا
 صلاة الكسوف مع الانائم واذا ذوات الهيا لم يصليهن في البيوت منفردات
 قال الشافعي فان اجتمعن فلا بأس الا انهن لا يخطبن فان قامت واحدة فخطبت
 وذكرتهن فلا بأس والله اعلم

كتاب صلاة الاستسقاء

المناد بالاستسقاء سئل الله تعالى ان يسقي عباده عند حاجتهم ولها انواع اذناها
 الدعاء بالاستسقاء ولا خلف صلاة فرادي او مجتمعي لذلك لا يسطرها الدعاء خلف الصلوات
 وبالخطبة الجمعة ويخبر ذلك وانصلاها الاستسقاء ركعتين وخطبتين ويستوفي
 استسقاء الاستسقاء اهل القرى والمسافرين وليس لهم جميعا الصلاة والخطبة
 ولو انتظمت المياه ولم يمر اليها حاجة في ذلك الوقت لم يستسقوا ولو انتظمت
 عن طائفة من المسلمين واحتاجت استسقاء غيرهم ان يقولوا المستسقوا لهم ونسألوا الزمان
 لا نسئهم **فروع** اذا استسقوا فسقوا فذلك فان تأخرت الاجابة استسقوا وصلوا

والامصار والبولادي

ثانياً والثالث حتى يستقيم الله تعالى ومن عود من الغدام يصومون ثلاثة
 أيام قبل الخروج كما يفعلون في الخروج الأول فالت في المحصر من العبد والقديم
 يصومون قبل قولان ظهر ما الأول وقيل على حالين فإن لم يشق على الناس ولم
 ينقطعوا عن مصالحهم عادوا بعد عدا وان اقتضى التأخير اياماً صاموا
قال ونقل القاضي أبو الطيب عن عامة الأصحاب أن المسئلة في قول
 واحد ونقل المنزلي الجواز والتقديم الاستحباب والله أعلم ثم جاء به الأصحاب
 قطعوا بالاستحباب تكرير الاستسقاء كما ذكرنا لكن الاستحباب في المرة الأولى لا ذكر
 وحكي وجه أنهم يفعلون ذلك الأسر **فروع** لو تأهبوا الخروج للصلاة
 مستوفين موعده الخروج خرجوا للرغظة والدعاء والشكر ومن لم يصليوا شكر الله طرياً
 فطخ الاثر من الصلاة وهو المنصوص في الام وحكي الامام والغزالي وجهين أصهما
 هذا والثاني لا يصليون وأجره الوجهاً فيما إذا لم تقطع المياه وأرادوا الصلوة
 للاستراذة **فصل** في اذاب هذه الصلاة منها أن يأمراً الامام الناس
 بصوم ثلاثة أيام مثل يوم الخروج وبأخرج عن المظالم في الدم والعرض والمال
 وبالمعرب الله تعالى بما يستطيعون من الخير ثم يخرجون في اليوم الرابع صيائماً
 ثياب بدلة وتكثع بالارنية ولا يطيب لكن ينظفون للتيوال وقطع الرائحة الدائمة
 وسجأ اخرج الصبيان والشيوخ ومن لا هية لها من النساء وسجأ اخرج البنات على الأصح
 وعلى الثاني لا يجب فان اخرجت فلا بأس وأما خروج اهل الذمة فنقل الشافعي رضي الله
 بالمسلمين عنه على كراهية والمنع منه ان حضروا واستسقى المسلمين فان تميزوا ولم يخلطوا لم
 ينفوا وحكي الرواية وجهها أنهم ينفون وان تميزوا ولم يخلطوا الا ان يخرجوا في
 غير يوم المسلمين ومن الاذاب ان يترك كل واحد من القوم نفسه ما فعل من غير
 يجعله شافعاً ومنها ان يستسقى الاكابر واهل الصلاح لا سيما اقارب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم **فصل** السمنان بفيل في البحر او ينادي لها السلام
 جامعة ونصاي يختار في الأولى سبع كبيرات زليده والثانية خمساً وخمساً
 بالمرأة في الأولى بعد النكاح وفي الثانية اقتدت وقال بعض الأصحاب
 يقرأ في أحدهما انا ارسلناك حاكماً ولكن الثانية وفي الأولى وتقرأ الشافعي

الحال

بالأمر

ويقرأ

بقرآن

رضي الله عنه انه يقرأ فيها ما يقرأ في العيد وان قرأنا ارسلنا نوحاً حاكماً
 حسناً وهذا يقتضي ان يخلو في المسئلة وان خلا سابع ومنهم من قال في
 الاحب خلافت والاصح انه يقرأ ما يقرأ في العيد وانما وقت هذه الصلاة تقطع
 الشيخ ابو علي وصاحب التهذيب بأنه وقت صلاة العيد واستغفر بالاسام
 هذا وذكر الرواية واخرون ان وقتها سبقت الزوال في صلاة العيد صرح
 صاحب التمهيد بان صلاة الاستسقاء لا تخص بوقت بل اي وقت صلوا فيها لم يل
 او تأخر جاز وقد قد مناه عن الآية وحديث في كراهية صلاة الاستسقاء في الا
 الكرومية ومعلوم ان الاوقات المرومة غير ايلة في وقت صلاة العيد ولا
 منع الضمائم من الزوال والعصر اليه فيلزم ان يكون وقت الاستسقاء من غير
 في ذلك وليس كما قيل ان كل الوجوه في الكراهية على فضايلها فانها لا تقتضي
قال ليس يلزم ما قاله فقد تقدم ان الاصح دخول وقت العيد بطول
 الشمس وهو وقت كراهية ومن قال باحصار وقت الاستسقاء في وقت العيد
 ابو حامد في المحاميل ولكن الاصح الذي يرضى عليه الشافعي وقطع به الاثر من صحيح
 الرافي في المحرر والمحقق أنها لا تخص بوقت كما لا تخص بيوم فمن طمع به صاحب الجواز
 والشافعي ونسله صاحب المشايخ وصاحب جمع الجوامع عن غير الشافعي رضي الله عنه
 وقال الانتم ارايتم غير الشيخ ابي علي والله أعلم **فصل** يستحب اعط
 خطبة بعد الصلاة واركبها وشرايطها كما تقدم في العيد لكن كما في اموال
 منها ان يركب التكبير الشروعة في اولها بالاستغفار فيقول استغفر الله الذي
 لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وحتم كالأمة بالاستغفار ويكثر منه
 الاستغفار الخطبة ومن قوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غفاراً الا انه ولما
 وجه حكاية البيان عن المحامي انه يكثر من في ابتد الخطبة كالعيد والمعروف
 الاول ومنها ان يستقبل القبلة في شك الخطبة الثانية كما سندهم ان شاء الله
 تعالى ومنها انه يستحب ان يدعو في الاولى اللهم اسقنا عيشاً ميثماً مشياً
 مريضاً غداً قاحلاً طيباً ائنا اللهم اسقنا العيش ولا تجعلنا من القانطين
 اللهم ان البلاد والعباد من الملو والحمد والصنك ما لا يشكي الا اليك

وقات

سجدة

قال جميعا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر واذا قال الناس فلا يعاد
 عليه فانه يتكلم بعد هذا ويحجب ان يقنه غير لودته فان لم يحضر غيره لفته استغفر
 عليه **قلت** هكذا قال الجمهور ويقنه كله الشراذم لا اله الا الله وذات
 جنان من اصحابنا الي انه يقن ايضا محمد رسول الله من صرح به القاضي ابو الطيب
 والمناور وسليم الرازي وغير القدي وابو القاسم الجرجاني والشافعي في المعتمد
 والاولى صح والله اعلم ويحجب ان يقرأ عدة سورة **سورة** واسحق بعض السابغين
 سورة الرعد ايضا ويغني ان يحسنه بالله تعالى ويحجب ان يقرأ عدة سورة
 وبطبيعة رحمة الله عز وجل فاذا ماتت عفت عينا وشدها بحيا بعضا به عرضة
 ويربطها في راسه ويلين مفاصله ويهد سائر ارجائه ويده ويرده ويرد ساقه
 الى جوفه ويغفره الى بطنه ويرد بها ويلين اصابعه وتخرج ثيابه التي ثاب فيها
 ويبعث جميع نوره شوب خفيف ولا يجمع عليه المطاق الثياب ويجعل اطراف التوق
 السائر تحت راسه وحليه لئلا يكتشف ويوضع على بطنه شي ثقل سيف او ميراث
 او نحوها فان لم يكن فليز رطب ويضاد المحض عنه ويستقبله القبله كما يحتضر
 ويوضع على شئ من ثوبه كسرير وكوع ويتولى هذه الامور ارفق بخادمه باسرها يتاقد
 عليه **قلت** ويتولى الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولى الرجال
 من نساء المحارم والنساء من رجال المحارم جاز والله اعلم ويباد الى قضاء دينه وتقيده
 وصيته ان تيسر له **كتاب** **قلت** يكون تمهيد الموت لضرته فان كان متمنيا
 فليقل اللهم احيني ما كانت حياه خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي فان
 كان متمنيا بحاقه فقل في دينه فلا بأس ويكره للمريض كثرة الشكوى ويكره ان يلهو
 بتناول الدواء ويحجب الناس ان يقولوا عند الميت خيرا ويجوز لاهل الميت واصدقائه
 تبديل وجهه ثبث فيه الاخاذه صرح به الدارمي ذكره فقيه بني الحياه عليه
 عليه ولا بأس بالاعلام بموته الصلاة وغيرها والله اعلم

باب غسل الميت

يشح المأذون الغسله وكثيرا اذا تحقق ان يموت بعلة وتظهر اثار الموت بان السجده

فأمره

قدماه فلا يقص الا وميل الغه او تخفيف صدغاه او تمسح جلده وجبه او تخلع
 ثغاه من ذراعيه او تنقلص خصيه الى فوق مع تدلي الجمله فان شاك بان لا يكون
 به علة واحتمل ان يكون به سكتة او ظهرت اثار الموت او غير اخر الى اليقين
 بتغير الرايحة او غير **فصل** ان غسل الميت فرض فائده وكذا
 التكبير والصلاة عليه والدفن بالاجماع واقل الغسل استيعاب البدن
 من بعد ازالة الخاثة ان كانت في اشترط فيه الغسل على العاقل والحر
 او ما زاد من الروايات وغيره لا شرط **قلت** صحة الاكثرون
 وموظفون من الشافعي رضي الله عنه والله اعلم ولو غسل الكافر مسلما فالج
 المنصور انه يكفي ولو غرقت النساء ثم طعنوا به لم يكن ما سبق بل يجب غسله
 على الوجه المنصور اما اكمل الغسل فيجب ان يحل الميت الى موضع خال ميتورا
 يدخله الا العاقل ومن لا يك من موقوفه عند الغسل وذكر الروايات
 وغيره ان الموتى ان يدخل ان شاء ان لم يغسل ولم يمس ويوضع على لوح
 او شئ بر قد يمتلي له ويكون موضع راسه اعلى الخدر والماء يغسل به ثم يمسح
 بلباسه اذ اذ غسليه ولنا وجه ان الاولى ان يكون والصحيح المعروف هو
 الاول ولينك القيصير بالثا او سيجبا ثم ان كان القيصير اسقا اذ خالده من
 كبره غسله من تحته وان كان متيقنا ثم راس الدخاير وادخله منه
 ولولا لم يجد قيصير او لم يات غسله فيه ستر ثياب الشرح والركبة **فصل**
 النظر اليه ويكره للغاسل ان ينظر الى شيء من بدن الميت الا الحاجة بان يرد معرفة
 المصوب واما النظر فلا ينظر الا لضرورة وكحضر ما يرد في انما يكره لغسل
 به وهو اولي من المسح الا ان احتاج الى المسح لشدة البرد او لوجع او غير
 وينبغي ان يبعد الانا الذي فيه المسح عن الميت بحيث لا يصيبه رشا شئ عند
 الغسل **فصل** وبعد الغسل قبل المسح خفيف نظيفين واد
 ما يدا به بعد وضعه على الغسل ان يجلسه جالسا رقيقا بحيث لا يعتدك
 ويكون ضايلا الى ورايه ويضع يده اليمنى على كتفه واليسرى على عنقه فقا
 ليلاميل راسه ويسند ظهره الى كتفه اليمنى ويبرده اليسرى على بطنه من ارا

موته

ليعالج الحنفية ويكون عنده حجة فالحكمة بالطب يصيب عليه المعين تأخير
 لئلا يظهر كحصى يخرج ثم يرد به بيته الاستلقاء ويصل سياره وهي مقوفة
 بأحد الحرقين دبره ومذاخير وعائنه كما ينبغي أي ثم يلقى تلك الحرقه بعد
 ذلك بماء واشارة اذ ان الظهور انه يغسل السويين معا حرقه واحدة في
 الزيادة والوسط انه يغسل كل سوي حرقه ولا شك انه المخرج في النظافة ثم
 يتخذ ما عليه من قدر وكفه **فروع** فاذا فرغ من تأدية مناء
 لفحرقه اخرى على اليد داخل اصبعه فيه واسر فاعل اسنانه بشي من الماء
 ولا يفتح اسنانه ويدخل اصبعه فيخرجه بشي من الماء لئلا يضره من اذي
 ثم يوضيه وضوءا في ثلاثا مع المضمضة والاستنشاق بذلك كالسواك
 مدامتضي لأم الجيوب والسائل وغيره ما يقتضي الاتقاء والاول اصح وسيل
 راسه في المضمضة والاستنشاق فلا يصل الماء الى باطنه ويدل على وصول الماء
 مقدام الشعر المخرج من مويصلة الداخل حتى الامام فيه تردا نحو الفسادة
 وقطع بان اسنانه لو كانت مراضة لا تفتح **فروع** فاذا فرغ من وضوء
 غسل راسه ثم يكتبه باليد والخطمي سرهما بمشط واسع الاسنان ان كانا
 متلبدين برفق لئلا يفتق شعره فاذا انقضى دة اليه ثم يغسل شق الام من المقبل
 من عنقه وصدره وخرجه وساقه وقدميه ثم يغسل شقه اليسرى كذلك ثم يحوله
 الى جنبه الايسر فيغسل شقه الايمن ثم يمسح بالي القفا والظهر من الكفين الى القدم
 ثم يحوله الى جنبه الايمن فيغسل شقه الايسر كذلك مدامتضي في المضمضة
 فاذ انزل الاضحاب وحكي العزاقون وغيرهم قولا اخر انه يغسل جانب الايسر
 من مقدمه ثم يحوله فيغسل جانب ظهره الايسر قالوا وكان واحد من مذهب الطبري
 سابق في الاول اولى وقال الامام والفراي واخرين يصححون او لا في جنبه الايسر
 فيصوب الماء على شقه الايمن من راسه الى قدميه فيصيح على جنبه الايمن فيصوب شقه
 الايسر والجهنم على مقدمته وعلى ان غسل الراس لا يعاد بل يبدأ بشفة العنق
 فما حتمها وقد حصل الراس اولا ويحب الاحتراز عن راسه على الوجه ثم جميع ما ذكرنا
 غسله واحدة وهذه الغسلات تكون بالماء والشدر والخطمي ثم يصيب عليه الماء القراح

في غسله من غير ماء
 في غسله من غير ماء
 في غسله من غير ماء
 في غسله من غير ماء

من قرنه الى قدميه وسحب ان يغسله ثلاثا فان لم تحصل النظافة زاد حتى
 فان حصل شفع استحباب الايتار ومثل يسقط الفرض بالغسل المتغير بالشدر
 والخطمي وجها واحدا في هذا الحسب ان الغسل من الثلاث قطعاً ومثل
 تحسب الواقعة بعد هذا وجها واحدا لان الماء اذا اصاب كل الخاطم بما السد
 وتقديره فغسل هذا المحسوب ما يصيب عليه من الماء القراح بعد زوال السد
 فيغسل بعد زوال السد بالمال القراح ثلاثا وسحب ان يغسل كل ثا قراح
 ومثل الغسل الاخر اكر وليس كذلك لا يتقاضى التقدير به وقد يكون صلبا
 لا يقدح التقدير به وان كان فاجتنب الشهور ويعيد تليين فغسله بعد الغسل
 ونقل المزيحة الله اعاده التليين في اول وضوء الغسل والكر الا انها
 ثم ينشقه نفيها باليما **فروع** يتم هذا السائل مسح بطن الميت بالبرق
 ما قبلها فان خرجت منه نجاسة في اخر الغسلات او بعد ما وجبت غسل النجاسة
 قطعاً كالحجاب ومثل يجب غيرها فيه اوجه احدها لا والثاني كما عاده غسله
 والثالث يجب وضوء قبل الاصح لا فرق بين النجاسة الخارجة من الشبابة
 وان اوجبت الوضوء لغيره كالحارج من الشبابة وان اوجبت الغسل في اعاده الغسل
 لساير النجاسات والله اعلم ولم يفرق من كمبود للفرق بين ان يخرج النجاسة قبل
 الادراج في الكفن او بعده وأشار صاحب العدة الى تخصيص الخلاف في وجوب
 والوضوء قبل الادراج **قلت** قد توافق صاحب العدة والشافعي
 ابو الطيب والخاملي والخسني وصاحب الامالي في جرموا بالاتقاء غسل النجاسة
 بعد الادراج والله اعلم ولولم رجل ميتة بعد غسلها فان لم ينجسها عاده الغسل
 او الوضوء كخرج النجاسة وجب لها ما ذكره الطائفة التريدي وذكر غيره انه يخرج
 على نقص طهر الملبوس وانما اذا قلنا لا يجب الا غسل الحاك وليس يجب مناخي ولو
 وطئت بعد الغسل قال قلنا باعادة الغسل او الوضوء للنجاسة وجب من الغسل
 وان قلنا بالاصح لم يمسح **قلت** اذا اطلقت الاضحاب وينبغي ان
 يكون فيه خلاف مبني على نجاسة باطن فرجها فانها خرجت الذكر وتنجس ظاهر
 الفرج والله اعلم **فصل** في غسل الميت الاصل ان يغسل الحاك

في غسله من غير ماء
 في غسله من غير ماء
 في غسله من غير ماء
 في غسله من غير ماء

الرجاء والنساء النسا واولي الرجاء بالرجل اولاهم بالصلاة عليه وسياي تيمم
 ان شاء الله والنسا اولي غسل المرأة كل كلب وليس للرجل غسل المرأة الا اذا
 اسباب ثلاثة الزوجية فله غسل وجبه المسلة والذمية وله غسلها
 وان تزوج اخبرها او اربعا سواها على الصحيح الثاني المحرمية وظاهر كلام الغزالي
 تجوز غسل الرجاء المحارم مع وجود النساء لكن لم ازل اعمدة الاحتياط تترك ذلك
 وانما يتكلمون في التزويج يقولون المحارم بعد النسا اولي الثالث ملك الميت
 فله شدة كرامته ومدرته وام ولده ومكاتبته فان تزوجت او معتدة
 لم يكن له غسل **قلت** والمستبراة كالمعتدة والله اعلم **فروع**
 للميت غسل وجهه فان طهرها رجعة ومات احدا منها في العدة لم يكن للاخر عليه
 لحريم النظر الحقة والي متى تغسل زوجها فيه اوجه اصحابها اداو الثاني ما
 لم تنقض عدها بان تضع حلا عقب موته والثالث ما لم تنقض عدها واذا غسل احد
 الزوجين صاحبه لف عليه خرقه ولا يمسه فان خالف فان القاضي خير يصح
 ولا يبيح الخلاف في انتفاض طهر الملبوس **قلت** وانما وضوا الغاسل
 فيستغفر فانه القاضي خير والله اعلم **فروع** هل للميت المذنب غسله وام
 الولد غسل الشدة وجها واصحابها لا يجوز وليس للمكاتبه غسله بخلاف انما كان
 محرمة عليه **قلت** والزوجة كالمعتدة والمستبراة كالمكاتبه صرح به
 في التذويب وغيره والله اعلم **فروع** لو مات رجل وليس منال الا
 امرأة اجنبية او ماتت امرأة وليس منال الا رجلا اجنبيا فوجها واصحابها عند
 العزاقين والرواي والاثارين لا يغسل باي تيمم ويدفن والثاني وهو قول
 القناب وصحة الامام والغازي يغسلها ثيابه ويلف الغاسل خرقه عليه
 ويغض طرفه ما امكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة **قلت** حكى صاحب
 الكاوي هذا الثاني عن نصر الشافعي رضي الله عنه وصحة وحكي صاحب البيان وغيره
 وجها فالثاني يدفن ولا يغسل ولا يتيمم وهو ضعيف جدا والله اعلم **فروع**
 اذا مات الحنثي المشكك وليس هناك محرم له من الرجال او النساء فان كان صغيرا
 حار للرجاء والنساء غسله وكذا اوضح كالحايب من الاطفال يجوز للموتى غسله كما

اجوز للموتى غسله

رجحه

فان كان الميت من الاطفال

يجوز

يجوز سته والنظر اليه وان كان الحنثي فوجها كسنة الاجنبي اخذها بينهم وبين
 والثاني يغسل ويغسله اوجه اصحابها قال ابو حنيفة يجوز للرجال والنساء جميعا
 غسله باضرون واستحبابا حكم الصغرة والثاني انه في حق الرجال كالمراة في حق
 النساء كالرجل احدا بالاحوط والثالث يشتركي من جارية لنفسه فان لم يكن
 له تركه اشترى من بيت الناب قال الامية وهذا ضعيف لان اثبات الملك
 ابتداء للمخبر بقدومه مستبعد ولو ثبت فالاصح ان الامة لا تغسل سيدها والمراد
 بالصغير من لم يبلغ حدا يشترى مثله وبالكبير من بلغه **فصل** اذا اراد
 الضاحكون الغسل فان كان الميت رجلا غسله اقامه على ثيابه صلاتهم عليه ومدار
 تقدم الزوجة عليهم **هنا** **قلت** فيه ثلاثة اوجه اصحابها يقدم رجاء
 العصباء ثم الرجال الاطاب ثم الزوجة ثم النساء المحارم والثاني يقدم الرجال
 الاقارب ثم الزوجة ثم الرجال الاطاب ثم النساء المحارم والثالث تقدم الزوجة
 على الجميع والله اعلم فان كان الميت امرأة قدم النساء في غسلها واولا من نسا القرابة
 والاخرى من ذوات الحرم فان استوا اثنتان في المحرمية فالتي تحل الغضوبة
 او كالحرة من الخالة والمواهي لا محرمية لهن تقدم منهن الاقرب فالاقرب
 وبعد النساء القرابة تقدم الاجنبيات ثم رجاء القرابة ونسبهم كالصلاة
 ومما تقدم الزوج ما ليسا القرابة وجها الاصح المنصوص تقدم عليه لانها التيق
 والثاني تقدم لانها كان ينظر اليها لا ينظر ويقدّم الزوج على الرجال الاقارب
 على الاصح وكل من قدمناه شرطه الاسلام فان كان كافرا او امة او مدوم ويقدم من
 بعده حتى تقدم المسلم الاجنبي على القريب الكافر ويشترط ايضا ان لا يكون كافرا
 فان كان شق عليه ارثه منه ولو ان المتقدم الغسل سلمه لمن بعده فله غسله
 بشرط اتحاد الجسد ليس للرجاء طهر النفوس النساء ولا العرس **فصل**
 اذا مات المحرم لا يقرب طيبا ولا يؤخذ شعره وظهره ولا يمس
 الرجل بحيطا ولا يمس ذراعه ولا وجه المرأة المحرمة ولا يمس بالجمعة عند غسله
 كما لا يمس بالجمعة عند الطهار ولومات معتدة بحاله جاز طيبها على الاصح
قلت فان اصحابنا قالوا طيب المحرم من الوحي ما يعلم ظفرو وتؤخذ

الرجاء

د

هم

طيه

انسان او البسمه يحيط اعلى ولا يمس
 كل من قطع عضو من فتيه ولقد اعلم
 غير العزم

شعرا بيه وعائنه وشاريه قولان القديم لا يفعل كما لا يحسن والكثير يدعي
والقولان في الكرامة والاطلاق في هذه الامور لا ينبغي **قلت** قلنا
الانتم الزائفي الروائي في قوله لا ينبغي لاختلاف وانما الخلاف في انساب الرا
وعندهما وكذا ايضا قال الشيخ ابو حامد والمحاملي ولكن مرجح الاكثر
والكثيرون بخلافه فقالوا الجديد انه يجب والقديم يكن ممن مرجح المحاج
الكاوي والقاضي ابو الطيب والغزالي الوسيط وغيرهم وقطع ابو العباس الجرجاني
بالاستحباب وقال صاحب الكاوي القرون الجديد انه ينبغي تركه مكره عجب
من الرافي فيقول ما قال وهذه الكتب مشهورة لا سيما الوسيط وانا لا اصح
من القولين فقال القديم منا اصح وهو المختار فلم ينقل عن النبي صلى الله عليه
وسلم والصحة رضوان الله عليهم فيه شي معتد واجزا ليت عن قولنا هذا
وانما قوله كما نحن بهذا المذهب الذي قطع به الجمهور وفيه وجه انه نحن ووجه
ثالث نحن البالدون الضعي والله اعلم فاذا قلنا بالجديد تحببنا القاسل في
شعر الا بطير والقائمة من الاحد بالموسى والنور وفيه تعين النور القائمة
قلت المذهب انه خير في اجمع فانا الشارب فيقصه كالحياة
قال المحاملي وغيره نكره حقه في الحي والميت قال اصحابنا ويفعل
هذه الامور قبل الفعل من مرجح به المحاملي وصاحب الشامل وغيرهم ولم
يقع من الجمهور له من هذه الاجزاء مئة وقال صاحب العدة ما يخذ منها
يصر في نفعه وواقفه القاضي حيدر وصاحب التهذيب في الشعر المنقذ في
تبرج الراس والهيئة كما تقدم وقال به غيرهم وقال صاحب الكاوي الاختار
عندنا انه لا بد من مئة لانه لا اصل له والله اعلم ولا يحل ان اسه كال
وقيل ان كان له عادة خلفه ففيه الخلاف في الشارب وجميع ما ذكرناه في
الفعل مائة غير الشهيد وسيا في حكم الشهيد ان شاء الله تعالى **فترج**
لو حرر وسلم حيث لو عمل انتم لم يفصل بينكم ولو كان فيه قروح وخف عليه
من غسله تسارع التلا اليه بعد الدفن غسل فجميع ما يرون في التلا
قلت يجوز للحنث والضرب الميت بالارامة ولو ماتا غسلا غسلا

جماعة

٤

في

واحد اذا اراد ان يفاضل من الميت ما يحبه استحبابا يحدث به وان اراد ان يفاضل من
عليه ذكر الاصلحة واذا كان للميت شعر فليحمله في كل ثلاث واب وعلق
خلفها وينبغي ان يكون القاسل ما مرنا ولو كان له زوجان او اكثر وتار عن غسله
اقرع بينهن ولو مات له زوجات وقت يهدم او عرق او غيره اقرع بينهن
فتقدم من خرجت فرعتها قال الدارمي قال الميت في رجة الله لو مات رجاك
ومناك نساء سلمات ورجاك كفار اسر الرجال الكفار بفسله وصلين عليه
ومذا تفرع على صحة غسل الكافر قال الدارمي واذا استغسل المتوفى بثوب
قال ابو اسحق لا يجزئ الثوب سوا قلنا بخاتمة الميت ام لا قال الدارمي وفيه
نظر والله اعلم

باب التكميل

تقدم انه فرض كفاية وينبغي في الموت الكفن الباطن وحسنه في حق كل ميت ما يجوز
له لمسة الحيون فيجوز تكفين المرأة والكبر لان كبره يحرم تكفين الرجل به
قلت ولنا وجه شاذ منكر انه يحرم كفن المرأة في الكبر ولنا المعتبر
واله صغر لا يحرم تكفينها فيه لكن نكره على المذهب وجه لا يكره في اصحابنا
بعثت الانفاق المباحة خال الميت فان كان مكراف من جناد الشيا وان كان
مشو نطافا وسطها وان كان مكرافا لحشها قالوا ونكره المعالاه فيه قال القاضي
حيث وصاحب التهذيب والمفسون او لمي من الحديد وانفقوا على استحباب
تختين الكفن في الباطن والظنافة وسبوغه وشافته لا في ارتقاعه والله اعلم
قلت اقل الكفن ثوب واحد للرجل ثلاثة وثلاثون ثوبا للرجل
وجها واحد ما سائر القرون وتختلف باختلاف عود الكفن في الدون
والانوثة والثاني ما يكثر جميع هذه الاراس المحرم ووجه المحرم
قلت اتفقوا الاوك وصحة الجهور وموظا من النضر والله اعلم
واذا كفن بها لا يعم الراس والرجلين سائر الراس والثوب الواجب حق الله على
لا ينفذ وصية الميت باستقاطعهما ولو لم يوصر ففان بعض الوثبة يكون ثوب
وبعضه ثلاثة فالمد من كفن ثلاثة وقيل وجها واحد ما بثوب واحدهما

بأسقاطه والثاني والثالث والاربعون

ثلاثة ولو انقعت الورقة على ثوب قال في التهذيب يجوز ذلك في التيمم انه
الحلاف **قلت** قولك التيمم اقبس والله اعلم ولو كان عليه دين مستقر
فقال الغنا ثوب ثوب **قلت** الاصح **فروع** محل الكفن راى مال التركة
يقدم على الديون والوصايا والميراث لكن لا يباع الميراث في الكفن ولا الكفا
ولا ما فيه الزكاة **قلت** ولحق الثلاثة المال الذي ثبت فيه حق
بالاير الميث والله اعلم فان لم يترك مالا فكنه على من ينفق فقال الغز
من قربه وعلى السيد من عده وام ولده ومكانته وسواك في اولاده
كانوا صغارا او كبارا يجب عليه اكلانهم لانهم عاجزون بالموت ونفقة عاجزهم
واجبة ويجب على الزوج كفنها ومؤونتها تجهيزها على الاصح فكل هذا الولي
على الزوج مال نفقها اذا لم يترك الميث مالا ولا كان له من ثمنه نفقة يجب
كفنه ومؤنته جميعا في بيت المال كنفته وقيل كفن من ثوب ام مثله و
احصا ثوب فان قلنا ثوب فلو ترك ثوب لم يزد من بيت المال وان قلنا ثلثة
كملت على الاصح واذا لم يكن بيت المال مال فعلي غامه المسلمين الكفن
ومؤنته التجهيز **قلت** قال القاضي جابر اذا مات ومولى ينفق
غيره فكل يكرمه تكفينه ثلثة اثواب ام ثوب وجهان احصا ثوب وقطع
مؤن وصاحب التهذيب انه اذا لم يكن بيت المال مالك ولزم المثلون
تكفينه لا يجزئ ثوب والله اعلم **فروع** قد مر ان الاصل في كفن
الرجل ثلثة اثواب فلو زيد الى خمسة حار ولا يسيح ويحجب كفن المرأة في
خمسة واخفى ثمانية والزيادة على خمسة مكرومة على الاطلاق **قلت**
قال الامام قال الشيخ ابو علي وليست الخمسة في حق المرأة كالثلثة الرجل
حتى يقول عبد الورثة عليها ما يجزون على الثلاثة قال الامام وقد امتنع عليه
والله اعلم ثم ان كفن الرجل او المرأة في ثلثة فليحجب ثلثة لغايف وان كفن الرجل
في خمسة فثلثة لغايف وميتير وعمامة وكما لا تحت اللغاف وان لفت
المرأة في خمسة فقولان الجدي ازار وخمار ولغافتان وثلثة لغايف والقدر
ومو الاطراف عند الاكثرين ازار وخمار وميتير ولغافتان وهذه المثلة مما ينبغي

وجت
في كفن الميت

أما

بها على التدرج **قلت** قال الشيخ ابو حامد والحاملي المعروف للشافعي
في عمارة شبه انه يكون فيها فينصق الا والقول الاخر لا يعرف الا عن المزني
فكل هذا الذي نقله لا يكون اثبات القيم بحسب التدرج والله اعلم ثم
قال الشافعي رضي الله عنه يشد على صدرها ثوب ليل لا يستر اكلانها
واختلف فيه فقال ابو اسحاق بن ثوب سادس ومحل عنها اذا وضعت في القبر
وقال ابن سريج يشد عليها ثوب من الخمسة ويترك الاول الاصح عند الامتحان
رحمهم الله وانما ترتيب الخمسة فقال الحاملي وغيره على قولك اسحاق ان قلنا
تقمص ثوبها الميزر ثم القيمص ثم الحمار ثم تلف في ثوبين ثم يثقل السادس وان قلنا
لا تقمص ثوب الميزر ثم الحمار ثم تلف في اللغاف ثم يشد عليها خرقه وعلى قول ابن
سريج ان قلنا تقمص ثوب الميزر ثم الدرع ثم الحمار ثم يشد عليها الخرقه ثم يثقل ثوب
واحد وان قلنا لا تقمص ثوب الميزر ثم الحمار ثم يثقل ثوب ثم يشد عليها الخرقه
مال في الخامس واذا وقع الكفن في اللغاف الثلاث ففها وجان اخذها يكون
متفاوتة فلا سئل باخذ ما من سرته وركبته والثاني برعقة اليكبه والثالث
يشتر جميع ثلثة واحصا ثوبين متساوية في الطول والعرض ياخذ كل واحد منها
جميع بدنه ولا فرق في التكبير في الثلاث بين الرجل والمرأة وانما يفرق في
الخمسة كما تقدم **فروع** يشتر في كفن الكفن بالعود ان لم يكن الميت حرمًا
فينصب محرق وتوضع الاكفان عليها ليصيرها دكان العود ثم يسطر الحسن اللغاف
واوسعها ويدر عليها حنوط وبسط الثانية فوقها ويدر عليها حنوط وبسط
الثالثة التي في الميت فوقها ويدر عليها حنوط وكان ثوب موضع الميت فوقها مستقيم
ويوضع قدر من القطن المحلوج ويحعل عليه حنوط وكان ثوب يدس في البيت
حتى تضيق الكفنة ليرد شيئا يعرض للرجل ولا يدخله باطنه وفيه وجه صيف
انه لا يأسر به ثم يشد اليه ويستوثق بان ياخذ خرقه وشق راسها ويحعل
وسطها عند اليه وغانته ويستدها فوق السرة بان يرد ما على ظهره في سرته
وتعطف الشق الاخر من عليه وليرشد شقها من ثوب راسه على الخد وماله على الخد
الثاني يجاز وتبلى ثوبها عليه بالحيط ولا يشق طرفها ثم ياخذ شيئا من القطن

ويؤتى عليه قدر من الكافور والحنوط ويجعل على منافذ البدن من المخرجين
والاذنين والعينين والخراجات النافذة دفعا للحوام ويحمل الطبيب على سنان
وهي الجبهة والاذن والباطن العينين والركبتان والقدمان يجعل الطبيب على
لطن ويجعل على مده الموضع ويقل حملها عليه بلا نظير ثم يلف الكفن عليه
بان ياتي من الثوب الذي الى الميت طرفه الذي الى شقه الايسر الى شقه اليمين والذي
الى اليمين الى الايسر كما يفعل الحي القباية ليلف الثاني والثالث كذلك وفيه
قول الخرافة سدا لبا الطرف الذي الى شقه اليمين والاول اصح عند الجمهور
ومنه من قطع به واذن الكفن عليه جمع الناضل عند راسه جمع العمامة وقد
على وجهه وصدره حيث بلغ وما فضل عن رجليه يجعل على القدمين والساقيين
وسعي ان يؤتى الميت على الاطمان او لا حيث اذ الف عليه كان الفاضل عند
راسه اذ لم يثبت الاطمان عليه شدة خيفة انتشارها عند الحمل فاذا
وضع في القبر ترعى وليكون الكفون مستويا او واجعا وجهان اصحهما مستويا
قال مذمونا ان الصبي الصغير كالكبيرة اسحاب لعينه لانه
اثواب ثاب الصبي لا يجب ان يعد لنفسه ثوبا لانه لا يحاسب عليه وهذا الذي
قاله صحيح الا اذا كان وجهه يتقطع محلها او من اثر بعض اهل الخير من العلماء او
العباد وكخود لك فان اذ كان حسن وقد صرح عن بعض الصحابة فيله والله اعلم

باب حمل الجنائز

ليس حملها دأاة وسقوط مرق بل مؤبر واكرام للميت ولا يتولاها الا الرط
ذو اكل او انثى ولا يجوز الحمل على الميتات المذنبات ولا على الميتة التي كسبها المقتول
والحمل يفتان اذا ما من العود من وموان يتقدم رجل فيضع الكسبتين الشان
ومما العود ان على غائقة وحمل موخر الفجر خلال اذ ما من اجاب اليمين
والاخر اجاب الايسر ولا يتوسط بين الكسبتين الموحدين وادفانه لا يركب
ان يضع قدميه فان لم يستقل المتقدم بالحمل اعانه رجلان خارج العود
يضع كاهل واحد منهما على غائقة فتكون الحانة محمولة على خمسة والكيفية الثانية

التي
فيها
موصى
بها
الاصح

الترتيب

الترتيب وموان يتقدم رجلان فيضع احدهما العود الايمن على غائقة الايسر
والاخر العود الايسر على غائقة الايمن وذلك بحمل العود من من اخرها
رجلان فتكون الحانة محمولة باربعة قال الشافعي رضي الله عنه من اراد
الترك حمل الحانة من جوانبها الاربعة بدلا لعود الايسر بالعود الايسر
من مقدمها بحملها على غائقة الايمن ثم يمشي الى العود الايسر ويأخذ العود الايسر
من موخرها بحملها على غائقة ايضا ثم يتقدم ببعض من يديه لئلا يكون
ما شيئا ففما يأخذ العود الايمن من مقدمها على غائقة الايسر ثم يأخذ
العود الايمن من موخرها ولا شك ان هذا لما يمشي اذا حملت الحانة على يمينه
الترتيب وكان اجرة من الكسبتين حائقة كبقض الاطحاب والافضل ان يحس
بينهما بان يحمل الحانة من اذناهما فان اقتصر فاهما افضل وفيه ثلاثة اوجه
الصحيح المعروف بحمل العود من افضل والثاني الترتيب والثالث سوا
قال المشي اياه الحانة افضل للركب وللماشي والافضل ان
يكون قريبا منها بحيث لو اقلت راها ولا يتقدم بها الى المقبر فلو تقدمت الا
ان تخاف من الاسراع تغير الميت فيبالي والمراد بالاسراع فوق المشي المتبادر
دون الحجب فان خيف عليه تغير الوالد فحذر او انفق حذار في الاسراع

اليمين
والذي
قد
يخفى
الاسراع
الحانة

قال سعي ان لا يركب يداه به مع الحانة الا تحذر ولا يركب
به في الرجوع وقد تقدم بيانه في الجملة قال اصحابنا وان كان الميت
استحب ان يخذلها ما يبرها كالحجارة والقبه قالوا واتباع الحنابلة
متأذنه في حق الرقاب واما السنافلا يتبعن ثم قيل الاتباع حرام فلهن
والصحيح انه مكروه اذا لم يتضمن حراما قال اصحابنا ولا يلزم للمسلم اتباع
حنانه فريسه الكافر قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب يرون ان سعي الحنابلة
بنار لا يجوز او عذرها ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع عليه وقال بعض
اصحابنا لا يجوز ذلك والمذموم للكرامة ولذا يكره ان يكون عند القدر حرق
واما السباحة والصياح ورا الحنابلة فحرام شديد التحريم وكره اللغظ
معهما في المشي معها واكدت امور الدنيا بل الشيخ الفخرية الموت وما

ن

بعدة وفناء الدنيا وكذا ذلك قال الشافعي واصحابنا اذا نزلت بجنازة
 ولم يردها لم يغسلها بل نضر الكراحماء على كراهة القيام ونقل
 المحاملى اجماع الفقهاء عليه وانفرد صاحب التمهيد باستحباب القيام للاطاحة
 الصحبة فيه قال الجمهور الاطاحة مشروطة وقد اوضح ذلك في شرح
 المذهب والله اعلم

باب الصلاة على الميت

تقدم انما فرضت عليه بشرطين هما ان يكون مسلما
 ميا غدا شهيدا وخد بعض مسلم ولم يعلم موته يصل عليه وان علم
 موته يصل عليه وان قال الموجود مداني غير الشعر والظفر وكهما
 غير هذه الاجزاء واما ان اقرنهما الى الخلافة الاكثر انما خبرها ان كان
 في العدة ان لم يوجد الا شعر واحدة لم يصل عليه ظاهر المذهب
 ومتى شرعت الصلاة فلا بد من الفصل والموازة بحزقة واما الدفن فلا
 يختص بما اذا علم موت صاحبه بل ياتى بفصل من كل شعر وظفر وغيرهما
 يستحب له دفنه ولا يوارى دم الفصد والحجامة والعلقنة والمنفعة
 تلقيها المرأة ولو وجد بعض سبب او كاله لم يعلم انه مسلم فان كان كافرا
 الاسلام يصل عليه لان الناب فيها الاسلام ثم منى صلى على العضوين
 الصلاة ما جلة الميت لامل العضو وحده **ترع** السقطه طاهر
 احدهما ان يستحل او سبب ثم يموت فهو كالكبير الثاني ان لا يتفرج جاته
 باستهلال ولا غيره فبايعري عن انان كالاختلاج وقاية لا تعرف فان
 عرك نظران لم يبلغ حد ما يقع فيه الروح ومواربة اشهر فضا على الم
 صل عليه قطعاً ولا يغسل على المذهب وقيل يغسله قولان وان باغ
 اربعة صل عليه في القديم ولم يصل عليه في الجديد وغسل على المذهب
 وقيل قولان والعرف ان الفصل اوسع فان الذي يغسل لا صلاة فانما
 ان اختلج او تحرك فيصل عليه ما الاطهر وقيل يصلى قطعاً ويغسل على المذهب
 وفيه القولان مسلم يظهر فيه حلقه اذ لم يبق فيه الموازة حيث كانت

نحو

نحو

قد

ظهورها

ظهورها حكم التكفين حكم الفصل **فصل** لا يجوز على كافر حيا كان او
 ميتاً ولا يجب على المسلمين حيا كان او ميتاً ان يجوزوا قاربه الكفار او ابناءه
 من قاربه المسلمين وانما تكفينه ودفنه فان كان دميّاً وجبا على المسلم على
 الاصح وقادسية كما يجب طعامه وكسوته حيا به وان كان حيا لم يجب كسوته
 قطعاً ولا دفنه على المذهب وقيل وجب ان اخذ ما يجب والثاني لا يلج
 اغرا الكليل عليه فان دفن فلا يلائم ادنى الناس برحمة والميت كما جرى ولو
 اختلط موت المسلمين الكفار ولم يميزوا وجب غسل جميعهم والصلاة عليهم
 فان صل عليهم دفنة جاز ويقصد المسلمين منهم وان صل عليهم دفناً واحداً
 جاز ويقوى الصلاة ان كان مسلماً ويقوى اللهم اغفر له ان كان مسلماً
قلت الصلاة عليهم دفنة افضل واقتصر عليها الشافعي رضي الله
 عنه وجماعة من الاصحاب في اخلاط الشهدا بغيرهم كما اخلاط الكفار والله اعلم
فصل الشهيد لا يصل عليه ولا يغسل وقيل من يصل عليه
 ولا فرق بين الجنين والرجل والمرأة والحرة والعبد والبالغ والصبي ثم المراء
 بترك الصلاة انها حرام على الصحيح والثاني لا يجب لكن يجوز انما افضل فان ادعى
 اليه الدم الشهادة فحرام قطعاً والاحرام على المذهب وقيل لا صلاة وهم
 الشهيد قد يخصص الثقة بمن لا يغسل ولا يصل عليه وموسى سبب قتال
 الكفار حال قيام القتال سواء قتل كافر او اصابه سلاح مسلم خطأ او
 غداً اليه سلاحه او سقط غرضه او رجمته ذابة فمات او وجد قتله
 الكفار الحرب ولم يعلم سبب موته سواء كان عليه اتردم ام لا اما اذا مات على
 في معترك الكفار لا يجب القتال بل من اوجاه فالمذهب ليس بشهيد ولا
 وجهير واخرج في القتال ومات بعد انقضاءه فان قطع بموته من الكفر
 ويق فيه بعد انقضاء الحرب وحين حياة ميتهم فنولان اطهرهما الشهيد
 وسواء في قولين اكل او تكلم وصل لا طائ الزمان لم تصر وقيل ان
 مات عن قرب فنولان وان بقي اياماً ليس بشهيد قطعاً اما ان انقضت الحرب
 وليس فيه الا حركه مذبحيح شهيد لا طاهر وان انقضت لم يمتوقع البقاء

وقد يسمى كل من قتل في القتال شهيداً او
 وهو الذي نصر عليه الشافعي في الحق
 وعلى هذا الشهيد وعما زلفه
 من لا يغسل ولا يصل عليه

فليس شهيد الا لابل ولو دخل الحرم ازال الاسلام فقتل مسلما اغتيل فليس
 شهيد على الصحيح ولو قتل اهل البغى جلائين اهل العدل عليه وصل عليه
 على الاطهر ويقتل المباحي المقتول وصل عليه قطعا ومن قتل طاع الطريق
 قتل ليس شهيد قطعا وقيل كالعقاب **التوقيع الثاني**
 شهد العارون عن جميع الاوصاف المذكورة كالسبطون والمطعون والعروق
 والارب والميت عشقا والميتة في الطلق ومن قتل مسلم اودى ارباع في
 عند القتل منهم كبار الموي يقتلون ويصل عليهم وان ورد فيهم لفظ الشهادة
 وكذا المقتول بخاصا او هذا ليس شهيد واذا افتتار الصلاة غسل
 وكفن وصل عليه ودين مع التلميز ورفع قبره كمنع كمنع اصحاب
 الكبار هذا هو الصحيح وشروطه لا يقتل عليه ولا يكفن ويحرق
 تعليظا عليه وانما قاطع الطريق فبني امية قتلته وصلبه ودفن فيه
 قولان اظهرهما قتل ثم يفتل ويصل عليه ثم يصل مكفنا والثاني يصل
 ثم يقتل وهذا يترك بعد ثلاثة ايام ام يفرج عنه فمروا جرحا ان قلنا بالاول
 انزل فقتل وصل عليه وعلى الثاني لا يغسل ولا يصل عليه قال الامام وان
 لا يمتنع ان يقتل يصلوا ويترك فيقتل ويصل عليه ثم يرد ولكن لم يذهب اليه
 احد وقال بعض اصحابنا لا يصل ولا يصل عليه على كل قول **قوله**
قوله لو استشهد جنبه يغسل ولم يصل عليه قطعا **قوله**
 لو استشهد كذا يغسل فان قلنا الجنب لا يغسل فهو اول والا فكل
 حكما ما صاحب الجرحنا على غسل كذا يغسل برونه الدم لولا بقطاعه ام
 بهما ولو اصابته نجاسة لا يمسح بها الشهادة فالاصح انها تغسل والثاني لا
 والثالث ان ادى غسلها الى ازالة اثر الشهادة لم تغسل والاعسلى
قوله الاولي ان كفن الشهيد شابا المملوكة بالدم فان لم يكن
 عليه سابقا نجس وان ازال الورثة نزع ما عليه من الثياب وتكفنته عندها
 جاز وانما الدرع والجلد والفرأ وكفان فتزج **قوله** فمن هو
 اول الصلاة على الميت ربي الوالي والوالي قولان القديم الوالي اولي ثم

في قفاير

ان قتل من لا يدينه ولا يدينه

الامام

الامام المجتهد المولى والجدد المولى **قوله** ولو الاطهر والله اعلم
 والمراد بالوالي القريب فلا يقدم غيره الا ان يكون القريب اني ومناك اخي
 ذكر فهو اولي حتى يقدم النبي الميمون على المرأة القريبة وهذا الرجل اولي
 المرأة بائنامة الشئ في سائر الصلوات واوّل الافارب الا ان ثم يجد ان
 الاب وان علم الابن ثم الابن وان سئل ثم الاخ وهذا تقدم الاخ بالاب
 على الاخ من الاب في طريقان المذهب تقدمه والثاني على قول لا ية
 النكاح اظهرهما تقدم والثاني سوا في المذهب المتقدم بعد هذا ان الاخ
 من الابن ثم من الاب ثم الغم للايون ثم للاب ثم عم الاب ثم بنو عم عم
 على ترتيب الارث **قوله** قال اصحابنا الواجب انما علم اذما اخ لايم
 قتل الطريق والله اعلم فان لم يكن عصبة قدم المستوفى ان الامام وتعمل
 الظاهر بتقديمه على الارحام ولهم حق في هذا الباب فاذا لم يكن منك عصبة
 بالنسب وكما لو تقدم اب الام ثم الاخ للايم ثم اكنات ثم الغم للام ان يصل عليه
 احب في طريقان المذهب ويحرق قطع الجهور يقدم القريب والثاني وجران
 احدتهما هذا الثاني يقدم الموصى له كالجهر فيمن اوصى اخييا على
 اولاده وله جسد **قوله** اذا اجتمع اثنان في درجة كاسير او
 اخوان في تار غاصر المحتضرب ان الاسر اولي وقال سائر الصلوات
 الا فتاوى في قاتل الجهور المثلثان على ما نص عليه وهذا هو المذهب وقيل
 فيها قولان بالخروج والمراد بالاسر الاكبر وان كانا شابا وانما يقدم الاسر
 اذا حدرت حاله انما الفاسق والمبتدع فلا ويش تطمضي الشريعة الاسلام
 كما سبق في سائر الصلوات ولو استوي اثنان في الدرجة فاحدهما رقيق
 فان احدهما رقيقا فقيما والاخر حر اغير فقيه فوجان وقال في الوسيط
 لعن التسوية اولي **قوله** الاصح تقديم الجرح والله اعلم ولو كان
 الاقرب رقيقا والا فخر اكا ج رقيق وعم جرح ولا يصح عند الجمهور العلم ولا
 والثاني الاخ وقيل سوا ولو استوى في كل شيء فان صنوا بتقديم واحد
 فذلك والا فخر **قوله** السنة ان يقف الامام عند عجز المرأة

ثم من الغم من الابن ثم الما لم

حي في الجرح اولي

قطعاً وعند راس الرجل على الصحيح الذي قطع به الجمهور والثاني عند صدره ولو
 تقدم على الجنازة الكاضرة أو القبر لم يصح على المذهب **ترع**
 إذا حضرت جنازة جاز أن يصلي على كل واحدة صلاة وهو الأول وجاز أن يصلي
 على الجميع صلاة واحدة سواء كانوا أدنو أو أفاضوا وإن كانوا أفاضوا ففي
 يمينه وضعهم وجهان وقيل قولاً واحداً في موضعين من يد الإمام خمسة القبلة
 بعضها خلف بعض ليجازي الامام الجميع والثاني يوضع الجميع واحداً راس كل
 إنسان عند رجل الآخر ويجعل الامام جميعهم عن يمينه ويقف بمحاذاة الآخر
 فإن اختلف النوع تغير الوجه الأول ومي وضوء ذلك فمن تقدم إلى الامام
 ينظر إلى جأواذفة واحدة نظراً في اختلف النوع قدم إليه الرجل ثم الصبي
 ثم الكنتى ثم المرأة ولو حضر جماعة من الكنتى وصنعت منها واحداً لا يتقدم
 امرأة رجلاً وإن اختلف النوع قدم إليه افضلهم والمعتبر فيه الزرع والخصاب
 التي تسمى الصلاة عليه وتليها الطركونة اقرب من رحمة الله
 نقال ولا تقدم بالحربة وإن استنوا في جميع الخصاب وتنازع الاوليات
 في التقديم اقرع بينهم وإن رضوا بتقديم واحد فذلك وإن اختلفت
 الجنازة متعاقبة فيقدم إلى الامام استنوا وإن كان المتأخر افضل هذا إذا
 اختلف النوع فلو وصفت امرأة ثم حضر رجل أو صبي بحيث ووضع الرجل أو الصبي
 يزيد الامام ولو وضع صبي ثم حضر رجل فالصحيح انه لا يخي الصبي بل يقال
 لولي الرجل ان يجعل جنازة الصبي والصبي ولما ان تقبله إلى موضع آخر
 وعلى الشاهد الصبي كالمراة فان قيل ولي كل ميت أو في الصلاة عليه فحقن الصلاة
 على الجنازة صلاة واحدة فلما من لم يرض صلاة غيره صلى عليه وإن
 رضوا جميعاً صلوا صلاة واحدة وفي السابق رجلاً كان ميتة أو امرأة فإن
 حضروا اقرع **فصل** في يمينه الصلاة لما افلها فأركانها يمينه
 أخذها اليه ووترها ما سبق في سائر الصلوات وفي اشراط الفرضية الخلا
 المتقدم وذلك بشرط التعرض لكونها فرضاً أي في مطلق الفرض وجهان
 أحدهما الثاني ثم إن كان الميت واحداً أو في الصلاة عليه وإن حضر من يركب

صلى

الصلاة

الصلاة عليهم ولا حاجة إلى تعيين الميت ومعرفة بل لو ترك الصلاة على من يصلي
 عليه الامام جاز ولو عن الميت وأخطأ لم يصح **فصل** إذا اذالم بشر
 إلى المعبر فإن أشار صح الأصح والله أعلم ويجب على المعبر نية الاقتداء
 الركن الثاني القيام ولا يجري عنه القعود مع القدرة على المذهب كما سبق
 التيمم الثالث التكبيرات الأربع ولو كبر خمساً ساهياً لم تبطل صلاته ولا مدخل
 لسجود السهو هذه الصلاة وإن كان علم ذلك لم تبطل أيضاً على الأصح الذي قاله
 الأكثرون وقالت إن سترج الأحاديث الواردة في كبر الجنازة أربعة وخمسة
 هي من الاختلاف المتأخر وأجمع ما بينه ولو كبر اسامة خمساً فإن ولنا الزيادة
 مسجلة فارقة والاقوال الكبر لا يتألف فيها على الاظهر ومما يسلم في الكتاب
 أنه لا يتطاول ليسلم منه وجهان أحدهما الثاني الرابع السلام وفي وجوه
 نية الخروج منه ما سبق في سائر الصلوات ولا يكفي السلام عليك على المذهب
 وفيه تردد جواب عن الشيخ أبي علي الحامس قراءة الفاتحة بعد التكبير
 الأول وظاهر كلام الغزالي انه ينبغي ان تكون الفاتحة عقب الأول متقدمة على
 الثانية لكن حكى الرواية وغيره عن بعض انه لو أخر قرأها إلى التكبير الثاني
 جاز المتأخر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وفي وجوه
 الصلاة على الألب قولان أو وجهان سائر الصلوات وهذه أو لا تمنع **المائة**
 السابع الدعاء للميت بعد التكبير وفيه وجه انه لا يجب تخصيص الميت
 بالدعاء بل يكفي رسالة للمؤمنين والمؤمنات وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 نطق عليه الاسم وإنما افضل مسيأتي إن شاء الله تعالى وإنما اكل هذه
 الصلاة فلها ستر منها رفع اليد عن التكبيراتها الأربع ويجمع يدعيه عقيب
 كل كبر ويضعها تحت صدره كما في الصلوات ويؤمن عقب الفاتحة ولا يقرأ
 التوسعة على المذهب ولا دعاء الاستفتاح على الصحيح ويتعبد على الأصح ويقرأ
 بالقراءة في النهار قطعاً وكذا في الليل على الصحيح ونقل المزي عن المختص أنه عقب
 التكبير الثانية بحمد الله تعالى ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
 للمؤمنين والمؤمنات فهذه ثلاثة أشياء أوسطها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

وهي كذا تقدم فاولها الحمد ولا خلاف انه لا يجب في استحبابه وجهاً واحداً
 وهو مقتضى كلام الاكثرين لا يستحب في الثاني سجود وحزم به صاحب التوبة والله
قال فقال انما الحزم اتفاق الاصحاب على الاول وانما سئل المزي
 عن سديد وكذا قال جمهور اصحابنا المصنفين والذين حزم جماعة بالاستحباب
 وهو الارجح والله اعلم وانما ثلثها وموالدها للمؤمنين والمؤمنات بحسب عند
 الجمهور وحكي انما الحزم فيه تردد للامة **قال** ولا شرط ترتيب
 هذه الثلاثة والله اعلم ومن السنونات اتمار الدعا للميت في الثالثة يقول
 اللهم عبدك وابن عبدك خرج من روج الدنيا وسعيرها ومحبوها واجتباها
 الى طلة التبر وتناولها لقيه كان شهد ان لا اله الا انت وان محمداً عبدك
 ورسولك وانت اعلم به اللهم ربك بك وانت خير من رايه واصبح فقيراً
 الى رحمتك وانت عبيد عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعنا له اللهم
 ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان سيئاً فحجز عنه وقله برحمتك
 رضاك وفيه فنة القدر وعذابه واسمه له في قبره وخاف الارض عن جنبه وقله
 برحمتك الامن من عذابه حتى تنفخ في رحمتك يا رحيم الرحمن هذا نص
 الشافعي في المختصر وفيه احوال اخر وعلمه ان اهل خراسان عزت مريم ربي
 الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة قال
 اللهم اغفر كينا وميتنا وشاهدنا وغايبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا
 اللهم من احبته منا فاحبه الى الاسلام ومن توفيته منا فتوفه الى الامنان
 فان كان الميت امرأة قالت اللهم هذه امثلك وبنيت عبدك وبوئت الكفاية
قال ولو ذكرها على الزادة التحضر لم يفر قال البخاري وسائر الحفاظ
 دعاء الجنان حديث عوف بن مالك **قال** صحيح مسلم وهو ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى على جنازة فقال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم
 وتوحي مدخله واعمله بالمعروف والنهي عن المنكر وقله من الخطايا كما نقيت الثوب
 الابيض من الدس وانزله اذا احتضر يذره واهل اخيرا اهلها وذو حاشية
 من روجه وادخله الجنة واعده من عذاب القبر وقتنته ومن عذاب النار

والله

والله اعلم وان كان لطف لا يقتصر على رواية اي مروي ويضم اليه اللهم اجعله
 لا توبه وسلفاً ودخراً وعطفاً واعتباراً وتقول في موازينهما وافرع الصدر
 على قلوبهما ولا تقتنصا بقدره ولا تحرمهما اجرهما وانما التكبير الرابعة فلم يفر
 الشافعي في معظم كتبه لذكر عقبتها ونقل البيهقي عنه انه يقول عقبتها
 اللهم لا تحرمنا اجرهما ولا تقتنصا بقدره وكذا نقل المحمور عنه وهذا الذكر ليس واجب
 قطعاً وموجب على المذهب وقيل في استحبابه وجهاً واحداً لا يستحب بل ان
 ساقاله وارشا تركه **قال** يستعمل الدعاء عقب الرابعة وضح ذلك
 عن نيل النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم وانما السلام فالأظهر انه يستحب
 في الجنائز وقال في الاملا تسليمة يدار بها اليه ويحتملها ملتقى اليه
 فيدير وجهه وموفيتاً من انصه وقيل ياتي بالتلقا وجهه بعد الثقات
 قال الامام ولا شك ان هذا الخلاف في صفة الالتفات لجري في سائر
 الصلوات والاصح انها مرتبان عليهما ان قلنا من كان بالاقصا رفقها ولا
 والاقصا فان الاقصا من انك قوتك قديم ومن في الاملا وموجود
 واذا اقتصر على تسليمة فهذا يقتصر على السلام عليكم ام يزيد ورحمة الله فيه
 تردد حكاية ابو علي **قال** المسنون اذا ادرك الامام في الشاهد
 الصلاة كبر ولم ينظر تكبير الامام المستقبلة ثم تنفعا عقب تكبير الفاتحة
 ثم يراعي في الادكار ترتيب نفسه فلو كبر المسنون فكبر الامام الثانية مع فرغ
 من الاولى كبر مرة الثانية وسقطت عنه القراءة كما لو كبر الامام في سائر
 الصلوات عقب تكبير ولو كبر الامام الثانية والمسنون في اثنا الفاتحة نقل
 يقطع القراءة ويوافقها ام يتبها وجهاً كالوجه فيما اذا ركع الامام والمسنون
 في اثنا الفاتحة اصحهما عند الاكثرين يقطع ويتابعه وهذا مل يتم القراءة بعد
 تكبيرة لانه محال لقراءة خلاف الركوع ام لا يتم فيه احتمالاً لصاحب الشايل
 اصحهما الثاني ومن فاته بعض التكبيرات يدار كفاية بسلام الامام وما يقتصر
 على التكبيرات تسقاً بلا ذكر ام ياتي بالذكر والدعا قولاً اظهرهما الثاني
قال القول في الوجوب وعنده صرح به صاحب البيان وقطعاً

ان كان يقتصر على تسليمة في قول التوليات
 في الاقتصار على تسليمة في قول التوليات
 في الاقتصار على تسليمة في قول التوليات

والله اعلم ويحجب ان لا يخرج الجماعة حتى يتم المسبوقون ساعليهم فلو بقيت لم يتطد
صلاتهم وان حولت عن القبلة خلافا لابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك
والجماعة خاصة **فصل** لو خلف المقتد فلم يكتم مع الاتمام الثانية
او الثالثة حتى يبر الاتمام التكبير المستقبل من غير عذر بطلت صلاته
كخلفه بركعة **فصل** الشرايط المستمرة في سائر الصلوات كالطهارة
وسير العورة والاستقبالات وغيرها تعتبر في هذه الصلاة ايضا ويشترط
فيها تقديم غسل الميت حتى لو مات في يده او معدن تقدم عليه وتعد
اخرجه وغسله لم يضر عليه شيء في التيمم **قلت** ويجوز قبل التكبير
مع الكراهية والله اعلم ولا يشترط فيها الجماعة لكن يجب وفي اقل ما يسقط
به فرض الكفاية في هذه الصلاة قولان ووجهان احدهما القولان بواحد
والثاني بثلاثة واحدهما الوجهان بواحد والثاني بأربعة والآخر عند الروايات
وعنه سقوطه بواحد ومن اعتبر العدد ذوات سواء صلوا افرادي او جماعة
ولو بان حداث الانام او بعض المأمومين فان بقي العدد المعتد سقطت الفرض
والا فلا ويسقط بصلاته الصبيان المميزين على الاصح ولا يسقط بالنسبة على
الصحيح وقال كثير من لا يسقط من قطعوا وان تركوا الخلاف فيما اذا كان
من ذلك جازا فان لم يكن حاله صلوات منفردة وسقطت الفرض منه قال
في العدة ظاهرا المذهب انه لا يشترط في الجماعة في جماعة الرجال والمرأة
وقيل يجب في جماعة المرأة **قلت** اذا لم يحضر الا النساء توجه الفرض
عليهن واذا حضر من الرجال لم توجه الفرض عليهن فلو لم يحضر الرجال وسقط
وقلنا لا يسقط الا بثلاثة توجه التتميم عليهن والظاهر ان الحنفي في هذا
الفصل كالمرأة والله اعلم **فصل** يجوز الصلاة على الغائب بالنية
وان كان في غير جهة القبلة والمصل يستقبل القبلة وسواء كان بينهما مسافة
القصير ام لا بشرط ان يكون خارج البلد فان كان المصل والميت في البلد فله
يجوز ان يصل اذا لم يكن بينهما وجهان احدهما لا قال الشيخ ابو محمد
واذا شرطنا حضور الميت اشترط ان لا يكون بينهما اكثر من ثلثماية ذراع

تقريباً

تقريباً **فصل** اذا صلى على الجماعة جماعة ثم حضر اخرون فلم يركعوا عليها
جماعة وفردا ركعوا صلاتهم تقع فرضا كالاولين وانما من صلوا منفردا فلا يحسب
لهم اتمام في جماعة على الاصح وسواء حضر الدين لم يصلوا قبل الدين او بعده
فان الصلاة على القبر عندنا جائزة ولو دفن بلا صلاة اثم الرافضون فان تعدد وجه
الصلاة على الدين واجبة لكن لا يلبس بالصلوات على قبره وحكي انه لا يسقط الفرض
بالصلاة على القبر وهو منكر بل غلط والي متى تجوز الصلاة على القبرية وجه
احدهما يصلي عليه من كان اهلها فرض الصلاة عليه يوم موته ولا يصلي
غيره ومذاقك الشيخ ابو زيد وقال الحاملي وطائفة هذا الوجه بعضا
اخرى فقالوا يصلي من كان اهلها الصلاة يوم موته فقل العباد الاول
لا يصلي من كان صبيا مميذا على الثانيه يصلي والاولي اشهر والثانية اصح عند
الروايات والوجه الثاني يصلي عليه الائمة ايام نطقه والثالث ان يشترط
والرابع يصلي سابق شي منه في القبر فاذا احتلت الاجز اكلا فلا فان شك في
الاتحاق فالاصل البقاء وفيه احتمالات للانام والخامس يصلي اذا امكن له
غير قبر النبي صلى الله عليه وسلم فلا تجوز الصلاة على قبره صلى الله عليه وسلم على
الاولى الاربعة قطعا ولا على الخامس على الصحيح وقال ابو الوليد النيسابوري يجوز
فردا في جماعة **قلت** لا تجوز الصلاة على الميت المجد ذوات اصحابنا
الصلاة عليه افضل الخيرات الصحيح في قصة سهيل بن ضارية صحيح مسلم وانما الحد
الذي رواه ابو داود وغيره من صلوات الجماعة في المسجد فلا شيء له فتمت ثلاثة
اجوبة احدها ضعفه والثاني اليهود في سنن داود فلا شيء عليه مكرما
حتى اصولهم اعلم كثرنا وحيثما من الاصول المعتدلة والثالث حله على
نقضان اجماع اذا لم يتبعها الله فمن سجد على صفة الجماعة ثلاثة فانه لا يحد
الصحيح فيه ولخلافا في ان الامام والمأموم لا يضر فلو تولى الاتمام الصلاة على
والمأموم على عايب او عكسه جاز ومن قبل نفسه غسل مصل عليه ولا يؤخر لراية
المصلين ولا لا يتطهر احد غير الوالي ولا يستر بالتيطار ولها ان لم يغيرها
كان صاحب الجرح في الصلاة الاموات الذين ماتوا في يوم من ايام في البلد الغلاة

يفاض

مر

كي

المسلمين والكفار وقيل في مقابر المسلمين فتشترى منزله صندوق والود وقيل في
مقابر الكفار **قلت** الصحيح من هذه الاوجه الاول وفيه قطع الاكثر
منهم صاحب الشايل والمختصر في وصايت النيران ونقله صاحب كتاب
عن اصحابنا قال وكذلك اذا اختلط مومي المسلمين بمومي المشركين قال
وحكي عن نصر الشافعي رضي الله عنه انها تدفع الى اهل دينها ليتولوا غسلها
ودفنها وقطع صاحب التمه بانها تدفن في مقابر المسلمين ومذاوجه
رابع والله اعلم **فروع** ويجعل تحت راس الميت اربعة او حجر ويقضي
تحت راسه الامن اليه او الى التراب ولا يوضع تحت راسه حجارة ولا يفرش حكمة
فراش حالي العزاقيون برامة ذلك عن نصر الشافعي رضي الله عنه وقال
التقديس لا بأس به ويحكم ان يجعل ثابوت من راس الميت **فروع**
اذ افزع من وضعية الجسد نصب للميت في فتح الجسد ويسد الفرج
تقطع اللبن مع الطير او الاجر يكون ثم يحكي كل من دفن ثلاث حثبات من التراب
بيده جميعا وسحب ان يقول مع الاول منها خلقناهم ومع الثانية وفيها نفيد
ومع الثالثة ومنها نخرجهم تارة اخرى ثم يهاك بالمساحي **فروع**
المسح ان لا يزداد في القبر على رايه الذي خرج منه ولا يرفع الا قدر شبر بعينه
فبارك ويحكم قال في التمه الا اذا مات مسلم في بلاد الكفار فلا يرفع
قبره بل يحفي لئلا يتعصر صوابه اذ ارجع المسلمون ويخرج تحصيل القدر والبشا
والكناية عليه ولو خفي عليه ماله ان كانت المقبرة مستقلة وان كان القبر ملكا
فلا واما تطهير القبر ففان الامتاع والعزالي يطهرون ولم يذكر ذلك جماعة
الاصحاب ونقل التقديس عن الشافعي رحمه الله انه لا بأس بالتطهير وسحب
ان يرش الماء على القبر ويوضع عليه حصي ويوضع عند راسه حصي او خشب
قلت قال صاحب التهذيب يلزم ان يرش على القبر الماء والورد
ان يضر عليه مظلة ولا بأس بالشيء بالنقل من القبور والله اعلم **فروع**
المدن الصحيح الذي عليه جمهور اصحابنا ان تسطح القبر افضل من تشييده وقال
ابن مزين الافضل الان التشييد وتابعة الشيخ ابو محمد والعزالي والزواي

في مقابر المسلمين فتشترى منزله صندوق والود وقيل في مقابر الكفار

وموشاد منيف **فروع** الاضراس عن كثافة اربعة اشبار احدها ينفر
عقب الصلاة فلهذا الجراف الثاني ان يسمها حق توري يرجع بتلك الحالة
التراب الثالث يقف الى المخرج من القبر ويصرف من غير دعاء الرابع يقف بعد
عند القبر يستغفر الله تعالى للميت وهذا اقصى الدرجات في الفضيلة وحيا
القيراط الثاني يحصل لصاحب القسم الثالث ومالك يحصل للثاني حكي الامتاع
تردد او اختار الحضور **قلت** وحكي صاحب كتابي هذا التردد
وجهر اصحابنا لا يحصل الا بالفراغ من دفنه وهذا هو المختار ويحكم له برؤية
الحاري حتى يفرغ من دفنها ويحكم لآخر برؤية مسلم في صحبه حتى يوضع في القبر
والله اعلم **فروع** ويجب ان يقرب الميت بعد الدفن فينبأك يا عبد الله
يا امة الله اذكرنا خرجت عليه من دار الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا
رسول الله وان ائمة حق وان المارحق وان البعث حق وان الساعة حق لا ريب
فيها وان الله بعث من بين القبور وانك رصنت بالله راي وبالا سلام ديننا وحكم
ملك الله عليه وسلم نبيا وبالقرا انما وبالكعبة قبله وبالموسى اخوانا
ورزبه اكبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قلت** هذا التلقين
جماعات من اصحابنا منهم القاضي حنبل عن اصحابنا مطلقا واكثر الواردية
منيف لكن احاديث الفضائل يسامح فيها عند اهل العلم بالحديث وغيرهم قد
اعتضد هذا الحديث بشواهد من الاحاديث الصحيحة تحديث اسماؤه الثابت
ووصيته عمر وبن العاص رضي الله عنه اقموا عند قبري قد رما بخر جوار
ويقتسم بها حتى استأنس لكم واعلمنا اراجع به رسالتي رواية مسلم
صححه ولم يترك اهل الشام على العمل بهذا التلقين في العصر الاول ومن
من يصد به قال اصحابنا ويقعد الملقن عند راس القبر وانما الطفل
ويحكم فلا يلقن والله اعلم **فروع** المسح بخال الاختيار ان يدرك
ميت في قبر فان كثرة المومي وعشر افراد كل ميت بقدر قدر الانسان والثلاثة
على قدر ويقدم القبلة افضلهم ويتقدم الابرار وان كان افضلهم بحرمه
الابوة وكذا تقدم الامم على البنية ولا يحج من الخاب والنساء الا عند الضرورة

صاحب التمه والشيخ صاحب التهذيب في كتابه التهذيب وغيرهم نقله القاص

الان

الضرورة وتجعل بينهما حاجر من تراب ويقدم الرجل وان كان اثنا فان اجتمع
 رجل وامرأة وخشي وصبي قدام الرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة وملا
 يجعل حاجر التراب من الخليل وكذا من المراسم ان يجنص باختلاف الشرع قال
 العراقيون لا يجنص بالغم الجوع واسرار جاعا عما لا يختص من **قوله**
 الصحيح قول العراقيين وقد نضر عليه الشافعي رضي الله عنه في الام والله اعلم
مسألة القبر يحترق بوقية الميت فيكون الحلق عليه والاكثا وطوع
 الاكثا حله بان لا يصل اليه منية الا بوطية **قوله** فلا يلحق الاستيناد
 اليه قاله اصحابنا والله اعلم **فروع** سعى للرجال زيارة القبور وملا
 بين النساء وجها راضيا وما وجه قطع الاكثرون بين والثاني وهو الاصح عند
 الروياري لا يلحق اذا اميتا القنينة والستة ان يقول الزاير السلام عليكم دار
 قوم مؤمنين وانا انشا الله لكم لا يحقون الله لا يحرمنا جرمهم ولا يقتنا بعدا
 وسعى للزائر ان يدنو من القبر بقدر ما كان يك ثوابا من صاحبه فيكون ولو
 زانه وسئل القاضي ابو الطيب عن القرائن المقارن فقال الثواب للمقاري
 ويكون الميت كما حاضرت حاله الرحمة والبركة فيستحب قراءة القرائن المقارن والد
 عقبها **فروع** لا يجوز نبش القبر الا في موضع ميزان الدنيا الميت ويصير
 ترابا فيجوز نبشه ودفن غيره فيه ويرجع ذلك الى اهل الحرم ويختلف باختلاف
 البلاد والارض واذا الى الميت لم يجر عمار فدم ونسوية التراب عليه المقابر
 المستله للثلا تصور صورة القبر الجديد فيستع الناس من الدفن فيه ومن رسا
 ان يدفنوا غير القبلة وقد سبق ومنها ان يجر غسل بالماء في المذبح
 انه يحل للنبش ليعتدل وقد حكى قول انه لا يحل لغيره لما فيه من الهتك
 فكل المذهب وجها الصحيح المقطوع به النهاية والتهذيب فينبش ما لم
 يتغير الميت والثاني نبش ما دام منه جزء من عظم وعنه ومنها
 اذا دفن في ارض معطوبة سعى لصاحبها ترده فالي فله اخراجه وان
 تغير وكان فيه الهتك ومنها لو قس في ثوب مغطوب او صرور وفيه
 او غيرها نبش كما نبش لرد الارض والثاني لا يجوز نبشه وينقل صاحب

قوله

قوله

تؤثر

الثوب الى القيمة لانه كالثالف والثالث ان تغبر الميت وكان في النبش منك
 لم ينبش والانبش ولود في ثوب حرير ففي نبشه هذا الخلاف **قوله**
 وفي هذا نظر وينبغي ان يقطع بانه لا ينبش والله اعلم ومنها ان لود في الاكفن
 ما ينبش لم يكن ام يترك حفظا كرمية وانفسا من التدر وجها اصحها
 يترك ومنها لود وقع في القبر خاتم او غيره نبش ورد ولو ابتلع في حياته ما
 ثم مات وطلب صاحبه الرد شوقه ورد قال في المبدية الا ان يخبث
 الورثة مثله او قيمته فلا ينبش على الاصح وقال القاضي ابو الطيب لا
 ينبش بكاف وبجب الغرم يترتبه ولو ابتلع مال نفسه ومات فله كبر
 قال الجوازي الاصح يخرج **قوله** فاك الما ورد في الاحكام السطا
 اذا حفر الارض المدفون فيها سئل او نذوق فقد جاوز الرتبة والله اعلم
 وصحة ايضا الصدر وحق الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب كما به
 المجد عدم الاخراج وقطع به المحاملي المتنع وهو مفهوم كلام صاحب التنبية
 وهو الاصح والله اعلم وحيث قلنا نبش جوفه ويخرج فلود من قبل الفوق
 نبش لذلك **فروع** اذا مات في سفينة ان كان يقرب السطح اخرج
 انتظر المدة في البر والاشدود يتر لوحين لئلا يمتنع والقول في الميمنية
 البحر الى السطح لعله يقع في قوم يدفنون فان كان اهل السطح كفارا نقل شي
 ليرسب **قوله** فحجب من الامام الرابع رحمه الله تعالى مع جلالة جده
 حتى هذه المسئلة بل هذا الوجه وجانه قلد فيه صاحب المذهب والمستظهر في قو
 ان كان اهل السطح كفارا نقل ليرسب وهذا خلاص الشافعي رضي الله عنه
 قال في من لوحين ليقدره البحر قال في هذا الذي قاله الشافعي رضي
 الله عنه اذا كان اهل السطح مسلمين فان كانوا كفارا نقل ليرسب الى القرا
 قال اصحابنا الذي قاله الشافعي اولا لانه يحل ان يحده سيلم يندفنه الى
 القبلة وعلى قول النبي يبيع ترك الدفن هذا الذي ذكرته هو المشهور في
 حاش الاصحاب وقد ذكر الشيخ ابو حامد وصاحب الشامل وغيرهما ان المذبح
 ذكرها في جامع الكبر والار القاضي ابو الطيب عليهما وقال انما ذكرها

ج وجها
 نيه

قال الماردي في الاحكام السطا
 في الارض المدفون فيها سئل او نذوق
 فقد جاوز الرتبة والله اعلم
 وقول الشافعي في القبر

لهما هو مذهب الرقي وانما الشافعي
 ابي

الذي جامعها قال لها الشافعي في الام قال الشافعي فان لم يحلوا من لوجه الميت
 المشاحل بالثقل والقول المخرجون ان يسلمهم كذا زينة الام ونقل الاحتيا
 انه قال لم يبايعوا ومومعة فاذا القوم من لوجه او في الجرح عليه قبل
 ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بلا خلاف قال الشافعي والاصحاب جميعهم
 الله سبحانه بجميع الاقارب موضع واحد من المغنر ومن سبق في موضع المغنر
 الميتة لحفره فمنها حق من غير قال اصحابنا ويجزى الدفن موضع فيه ميت
 حتى يلقى ولا يقي عظم ولا عين فالوا فان حفر فوجد عظامه اعاد القبر ولم يحفر
 قال الشافعي رضي الله عنه فان فرغ من القبر فظهر شي من العظم جاز ان يحفر حيا
 القبر ويدفن الثاني معه قال الشافعي رحمه الله والاصحاب ولو كانت له
 اقارب دفنة وامكنه دفن كل واحد قبر بدا من تحتي تغبر ثم الذي لمية التقدي
 فان لم يحفر فبدأ بابيه ثم بامه ثم الاقرب فالاقرب فان كانا اخوين فباكرهما
 وان كانا زوجين فزوجهما ولا يدفن مسلم في مقبر الكفار ولا كافر في مقبر
 المسلمين قال اصحابنا ولا يجوز الدفن بالليل قالوا ومومعة العلكا كاه الا
 الحسن البصري رضي الله عنه قالوا لكن المستحب ان يدفن في نهارا قال الشافعي في الام
 والاصحاب رحمهم الله ولا يكره الدفن في الاوقات التي هي عن الصلاة فيه نأقل
 الشيخ ابو حامد وصاحب الكاوي والشيخ نصر وغيرهم الاجماع عليه وبه اجابوا
 عن حديث عتبة بن عامر في صحيح مسلم في ثلاث ساعات رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن الصلاة فيهن وان تغبر فيهن فماتوا ودفنوا وقت الاستواء والطلوع والغروب
 واجاب القاضي ابو الطيب وصاحب التمه بان الحديث محمول على عري ذلك
 وقصده ويكون الميت في المقبرة وانما نقل الميت من الدفن قبل دفنه فقال
 صاحب الكاوي قال الشافعي لا اجبه الا ان يكون يقرب مكة او المدينة او بيت المقدس
 فمختار ان يعال اليها الفضل الدفن فيها وقال صاحب التهذيب والشيخ ابو نصر
 البندنجي من العراقيين من نقله وقال القاضي حنين و ابو الفرج الدارمي وصا
 التمه بجرم نقله قال القاضي وصاحب التمه ولو اوصي به لم تنفذ وصيته ومذا
 اصح ان ينقله لغير دفنه وتعرضه لمحك حرمة من وجوه ولو ماتت امرأة

في جوفها حين حي قال اصحابنا ان كان يري جثته شق جوفها واخرج ثم دفنت والا
 فتلاها وجه الصحيح لا يشق جوفها بل ترك حتى يموت الجسد ثم تدفن الثاني
 تشق والثالث يوضع عليه شي لينوت ثم تدفن ومذا علة وان كان قد حكه جثا
 وانما ذكرته لا يبرط لانه قال صاحب الكاوي قال الشافعي رحمه الله لو ان رفعة
 منقرمات احدهم فلم يدفنوه نظرا ان كان بطريق مخوفة المئات او يقرب قرية المسلمين
 فقد استأوا وعلى من يقربه من المسلمين دفنه وان كان بطريق الاقرب لا يبرط به احد
 اتموا على الشيطان معاقبتهم الا ان يخافوا لو اشتعلوا به عدوا فمختار ان يواروا
 من امكنهم فان تركوه لم ياتوا لانه موضع ضرور قال الشافعي ولو ان مختار يواروا
 بميت في صحرا لم يبرطه القيام به رجلا كان او امرأة فان تركوه اتموا ثم ان كان بينا بين
 عليه ان يغسل ولا يغسل ويحط عليه غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وان كان عليه
 اثر الفسل والكنس والحطب دفنوه فان زادوا الصلاة عليه صلوا بعد دفنه على
 قبره لان الظاهر انه صلى عليه والله اعلم

باب التعزية

في سنة ويكره الجوار لها وسخان يعزي جميع اهل الميت الكبير والصغير والمرأة
 للز يعزي النسبة الا محاربا وموتا في اصل شرب عينا نأقل الصلاة والدفن وبعد
 لكن تاحيرها اليانيد الدفن حذر لا شربا لاهل الميت جميعهم **قال**
 قال اصحابنا الا ان ترك اهل الميت جرحا شديدا فمختار التعزية لمصبرهم
 والله اعلم ثم تمتد التعزية الي ثلاثة ايام ولا يعزي بعدها الا ان يكون المعزى
 او المعزى غائبا ويحضره ابدا ومومعة والصحيح المعروف الاول ثم الثلاثة
 للمعزى **ق** معنى التعزية الا من الضربة والحمل عليه على الاجر والخذ
 من الزور باجزع والدعا للميت بالمغفرة والمصاب بخير المصيبة ويقول تعزية المسلم
 بالمسلم اعظم الله اجره واخسر عزاءك وغفر لبيك وفي تعزية المسلم بالكافر اعلم
 الله اجره واخلف عليك والهاك الضربة او جبر مصيبتك ونحوه وتعزية الكافر
 بالمسلم غفر الله لبيك واخسر عزاءك وقوم وجور المسلم ان يعزى الذي يعزى

ومن ترك بغير عذر فيه وجهاً أصحهما عند العزائين ^{الراعي} والضوابط ما قاله
الحزبان يؤنون أنه على الفور وسنأتي المسألة في كتاب الحج إن شاء الله تعالى كما قد سألنا
الواعظ في آخر صفة الصلاة والله أعلم ^{بلغ}

كتاب الزكاة

في هذا كتاب الإسلام من حيثها كذا لا أن تكون حديث عمده بالإسلام لا يعرف
وجوبها فيعرف ومن معها ومويعته وجوبها أخذت منه فقرا فان امتنع
قال لهم الامام عليه السلام **فصل** فيمن يجب عليه الزكاة وهو كل مسلم حر أو عبده
حر وجب عليه المال الصبي والمجنون وجب عليه الولي إخراجها من مالها فان لم يخرج
الصبي بعد بلوغه والمجنون بعد الاقامة زكاة ما مضى ولا يجب المالك المسوية
إلى الجني أن يفضل حيا على الذمب وقيل وجهاً إذا ما هذا والثاني يجب ولنا
الكافر الأصلي فليس مطالب بإخراج الزكاة في الكتاب ولا زكاة عليه بعد الإسلام
عن الماضي وإنما المرد فلا يسقط عنه ما وجب في الإسلام وإذا كان كونه
عالمه في الردة فطريقان أحدهما قاله ابن سريج يجب الزكاة قطعاً كالمعتق
والغراسات والثاني وهو الذي قاله الجمهور بنى على الأقوال في ملكه أن قلنا
يزول بالردة فلا زكاة وإن قلنا لا يزول وجبت وإن قلنا موقوف فالزكاة
موقوفة أيضاً وإذا قلنا يجب فالمدة سنة إذا أخرج في حال الردة إخراجها
لواهم عن الكفاة وقالت صاحب المقرب لا يبعد أن يقال لا يخرجها مادام من
وكد الزكاة الواجبة قبل الردة فإن عاد إلى الإسلام أخرج الواجبة الردة
وقبلها وإن مات مرتداً بقيت العقوبة في الآخرة قال الامام هذا خلاف ما
قطع به الأصحاب لكن يحتل أن يقال إذا أخرج الردة ثم أسلم هل يعيد الإخراج
وجهاً كالوجهين أحد الزكاة من الممنوع ولا يجب الزكاة على المكاتب فإن عتق
في يده مات ابتداءه حراً وإن عجز نفسه وصار ماله لسيده ابتداء الكوك
عليه وأما العبد الفنز فلا يملك بغير تملك السيد قطعاً ولا يملكه مال الشهود
فإن ملكه السيد مالا ركوياً وقلنا لا يملك فالزكاة على سيده وإن قلنا يملك

فلا زكاة على العبد قطعاً لصفت ملكه ولا على السيد على الأصح لعدم ملكه والثاني
يجب لانه ينفذ نفسه فيه والمدير وأم الولد كالقن ومن بعضه حر يلزمه زكاة ما
ملكه بحرينه على الصحيح لتمام ملكه لا يلزمه كالمكاتب **فصل** في
الأصحاب رحمهم الله الزكاة نوعان زكاة الأبدان وهي زكاة العطر ولا تتعلق بالمال
أما زكاة المال في المال والأدب والثاني زكاة الأموال وهي ضربان أحدهما يتعلق
بالمال والثاني بالقيمة وهي زكاة التجارة والثاني يتعلق بالعين والأعيان التي تتعلق
بها الزكاة ثلاثة حيوان ووجوه ونباتات **فصل** فيمن يجب الزكاة النعم ^{والنطق والله أعلم}
أكثر من القدرين ومن النبات بما يبقات واقتصر بعض الأصحاب على المفاتيح
فكانت الزكاة ستة أنواع النعم والمغشرات والنقدان والتجارة والمعد

باب زكاة النعم

لها ستة شروط أحدها كون المالك لها متحصنة والثاني كونه بضائماً الثالث
الكون الرابع ذوات الملك فيه جميع الأحوال الخامس السوم السادس كمال
الملك الأول النعم وهي الإبل والبقر والغنم فلا زكاة في حيوان غيرها كالجمل
والرقيق إلا أن يكون للتجارة فحينئذ زكاة التجارة ولا يجب الزكاة فيما توكد من الغنم
والطباشير ما كانت الغنم لحولاً أو ماشية **فصل** في زكاة النعم فلا زكاة إلا بال
حتى تبلغ خمسا فإذا بلغت قيمتها مائة ولا تزيد حتى تبلغ عشرين مائتين ولا تزيد
عشر ثلاث مائة وخمسة عشر أربع وخمسة عشر عشرين مائة وخمسة عشر
بنت لبون وخمسة عشر أربع مائة وخمسة عشر مائة وخمسة عشر مائة
بنت لبون وخمسة عشر مائة وخمسة عشر مائة وخمسة عشر مائة
فإن زادت على مائة وعشرين واحدة وجب ثلاث مائة لبون وإن زادت بعض
واحدة فوجهاً قال الأصمغري يجب ثلاث مائة لبون والصحيح لا يجب إلا الحقتان
وإذا زادت واحدة وأوجبت ثلاث مائة لبون فقل للمواحد سقط الزكاة
قال الأصمغري وقال الأكثر نعم فقل هذا لو تلفت الواحدة بعد الكول
وقيل التكر سقط الزكاة حراً مائة واحدة وعشرين جزاً وأما قول الأصمغري

لا يقط شي ثم بعد ما ياتي واحد وعشرين يستقر الامر في كل اربعين بنت
 لبون وفي كل حرجة وانما تقدير الواجب زيادة عشر مثاله في مائة
 وثلاثين بنتا لبون ومائة واربع حجتان وبنت لبون ومائة وعشرين ثلاث
 حجات وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحجة ومائة وثمانين بنتا لبون
 وحجتان وكل هذا ابداء **فروع** ولد الناقصة يسمى بعد الولادة ربعا
 والاشي ربعه ثم مبعثا ومبعثه بضم او اليجمع وقع ثانيا ثم نصيبا الى تمام
 سنة فاذا طهرت السنة الثانية سمي ابن حاجر والاشي بنت حاجر فاذا طهرت
 الثالثة فابن لبون وبنت لبون فاذا طهرت الرابعة لحق رجبته فاذا طهرت الحما
 جده وجدة وذلك اخر اسنان الزكاة **فصل** لا شيء البقر حتى يبلغ
 ثلاثين فاذا بلغت فيها تتبع ولا زيادة حتى تبلغ اربعين ففيها مسنة ثم لشي حتى
 تبلغ ستين ففيها تبعان واستقر الحساب في كل ثلاثين سبع ومائة اربعين مسنة
 وتتغير الفرض بعشر عشر ففي سبعين سبع ومائة وستين وفي ثمانين مستتان وفي
 تسعين ثلاثة ابعة ومائة مسنة وتبعان ومائة اربعين التسع الذي طهرت
 في السنة الثانية والاشي تبعه والمسنة التي طهرت في الثالثة والدرهم
 من المولد من الشهر وحي جماعه رجها ان التبع له سنة اشهر والمسنة
فصل لا زكاة في الغنم حتى تبلغ اربعين فاذا بلغت فيها شاة ثم لا زيادة
 حتى تبلغ مائة ولحد وعشرين ففيها شاتان ثم لا زيادة حتى تبلغ مائة وواحد
 ففيها ثلاث شياه ثم لا زيادة حتى تبلغ اربع مائة ففيها اربع شياه ثم استقر
 الحساب في كل مائة شاة والشاة الواجبة فيها الكدرة من الضان او الشبيبة
 من المعز واختلف اصحابنا في تقديرها على اوجه اصحاب الكدرة ما دخلت في
 السنة الثالثة سواء كانت من الضان او المعز والثاني الكدرة لها سنة اشهر
 والثنية سنة والثالث يقال اذا بلغ الضان سبعة اشهر ومويز شايير فهو
 جدد وان كان من رميز فلا يسمى جدد حتى تبلغ ثمانية اشهر **فروع**
 ما بين الفريضة يسمى وقصا منهم من يبع قاذه ومنهم من يتركها والشق بمقتي
 الوقص وقيل الوقص البقر والغنم خاصة والشق في الابل خاصة

في كل مائة بنت لبون حجة واحدة

في كل مائة بنت لبون حجة واحدة

فصل الفصيح الوقص فتح القات وهو المشهور في كتب اللغة والمشهور
 بشي لغة وعنده الفقهاء اسكانها وقد حكمهم فيه الامام ابي بكر وليس له حجة
 بما اختلفنا او صحت ما في كتاب مديب الاسماء واللقاب وشرح المذهب والشق
 بالشيء المعجم والنون المفتوحين والقاف قال حمزة بن اهل اللغة الشق كالوقص
 سؤلفات الاصمعي الشق بالشيء كخضر او قاص الا بال والوقص بالبقرة والغنم وقيل
 فيه وقص بالشيء الممالة والمشهور استعماله فيما بين الفريضة وقد استعملوا
 فيما دون النصاب والله اعلم **فصل** الشاة الواجبة فيملاذون خمس وعشرون
 من الابل في الكدرة من الضان او الشبيبة من المعز كالشاة الواجبة في الغنم وقيل
 بتغير احد النعمين من الضان والمعرف فيه اوجه اختلفت في نوع صاحبها
 الابل المنزلي والثاني بتغير غالب غنم البلاد قطع به صاحب المذهب ونقل عن
 نقل الشافعي فان استويا بخدي بينهما والثالث وهو الصحيح انه يخرج ما شام من النور
 ولا تغير الغالب وصحة الاثرون وربما لم يذكره سواء ونقل صاحب القريب
 نصوا للشافعي تقتضيه رجحها والمذهب انه لا يجوز الخدوك عن غنم البلاد
 وهي في الغنم خير من غنم البلاد او مثلها اجزاء وانما يمنع دونها نقل يركي الذر
 منها ما منع الا في وجهان اصحهما تجري كالا صحية وسواء كانت الابل ذوا
 دلفا او اناثا او مخلطة وقيل الوجهان كحقتان بما اذا كانت كلفا ذورا والا
 فلا يجري الذر قطعها والاصح الاجرام مطلقا **فروع** اذا وجبت شاة عن
 خمس من الابل فخرج بعيرا اجزاء وان كان قيمته اقل من قيمتها الشاة فملاذمو المذهب
 الصحيح وفي وجه لا يجزئ ان نقصت قيمته عن قيمة الشاة قاله القفال والواحد
 ووجه ثالث انه ان كانت الابل من اصناف او قليلة القيمة بعيب اجزاء البعير الناقص
 عن قيمتها الشاة وان كانت مكافئة لقيمة البعير الناقص ففي المذهب اذا خرج بعيرا
 عن خمس ما بقوا لملكه فرض له خمسة فرض والباقي يطوع وجهان كما لو جهن في المنع
 اذا خرج بدنة بثلث الشاة من الفرض كلها سبعا وثمانين مسح في الوقص جميع راسه
 ماله الجحيم فرضه البقر والوا القوتان الجحيم ليس بفرض مسك في الاستبراء اوجه
 لان الاقتصار على سبع بدنة وبعض الراس جاز ولا يجري منا خمس بعير بالاقا

في كل مائة بنت لبون حجة واحدة

ل

ن

را

بالاشارة وذكر قوم منهم صاحب المذهب ان الوجهين مبنيان على اصل واحد
 الشاة الواجبة في الابل اصل بغيرها ام يدك عن الابل وفيه وجهان فان قلنا
 الشاة اصلان البعير كله فرضا كما في الشاة والا فالواجب حشر البعير **فصل**
 الاصح ان جميع البعير فرض فان احتملنا وضوء المسئلة اذا كان البعير بحركتي
 عن حشر وعشرين والا فلا يقبل ذلك الشاة بلا خلاف والله اعلم والواحد
 بعير بعشر الابل او عن خمس عشر او عن عشرين اجزاء على المذهب في
 الابل في الشاة من حيوانين شاتين او بعيرين او شاة وبعير في خمسة عشر لاشاة
 حيوانات وفي البعيرين اربعة اربع شياه او ابعرة او شاة وللمن اعين او علمه
 او شين وشين اذا قلنا المذهب اجزاء البعير وان كان ناقص القيمة عن الشاة
 وفيه الوجهان الضعيفان المتقدمان قوك التقابل والاخران فرعنا عليها
 اعتبار ان ينقص البعير العشر عن قيمته شاتين وفي الخمسة عشر عن ثلث وثلاثين
 العشر عن قيمته اربع **فصل** الشاة الواجبة الابل في شرطونها بحجة
 وان كانت الابل تراضا لانها في الذمة ثم فيها وجهان احدهما قطع به كقول
 وموقوف ابن حبان يؤخذ من المزارع صحيحة ببقها مائة حشر من الابل
 قيمتها حشون ولو كانت حكايا كانت قيمتها مائة وفيه الشاة المخرجة منه
 ذراعه فيؤخذ من اخرج شاة صحيحة تساوي ثلاثة ذراعه فان لم يوجدها شاة
 صحيحة فان صاحب المذهب الشامل فرق الذراعه والوجه الثاني يجب فيها
 ما يجب في الابل **فصل** في الفرق في المذهب وموظاير المذهب
فصل اذا ملك حشوا وعشرين من الابل فقد وجب بنت مخاض فارادها
 لم يملك الابل لبون وان لم يملكها وعنده ابن لبون جاز دفعه عنها سواء قد
 على تحصيلها ام لا وسواء كانت قيمته اقل من قيمتها ام لا واجزاء من مائة فان لم يكن
 على الله بنت مخاض ولا ابن لبون فالاصح انه يشترى ايهما شاؤا ويخرجه والثاني
 شتر بنت مخاض ولو كان عنده بنت مخاض معية فان قلنا مائة ولو كانت
 والله مهر وله لم يملكها اخرجها فان بطوع بها فقد احسن وان اراد اخرج ابن
 لبون فوجها اذ لا يجوز لانه واجد وبهذا قطع الشيخ ابو حامد والاشارة

شيعته

شيعته ووجه الامام والغزالي وكثير من الشافعي يجوز كالمعدومة ومثلها
 الارح عند صاحب المذهب والمذهب وحلي عن نفسه ولو لم يكن عنده بنت
 مخاض فخرج خنثى من اولاد اللبون اجزاء على الاصح واجزاء للمالك لا حلال
 الامانة قاله بعضهم ولو وجد بنت لبون وابن لبون فاد اخرج بنت اللبون
 واخذ الجبران لم يكن له على الاصح ولو لم يملك بنت مخاض لم يكن عنده فاراد اخرج
 من اولاد اللبون لم يجز به لا حلال انه ذكر فلا يجزى مع وجود بنت المخاض
 ولو اخرج حقا عن بنت عندها فلا شك في جوازها فانه اولي ميزان اللبون
 ولو لم يملك بنت لبون فخرج حقا عندها لم يجز به على المذهب ويجوز طبعه
 وحكت طائفة فيه وجهين **فصل** اذا بلغت ماشيته حدا اخرج منه
 بحساب ان ملكك لها من الابل فله الواجب من بنات لبون واربع حقات
 فان شئت القديم احيانا ويجوز اجد اذ ما كان الاصح ان فيه طريقان
 احدهما على قول اظهرهما الواجب اذ هما والثاني يحقق في الطريق الثاني
 القطع بما يجزى وتاولوا القديم فان ثبتت القديم وفرعنا عليه نظرا في
 الحقائق بصفة الاجزاء لم يجز غيرها والاشارة من بنات اللبون او معدة
 الجرا من الجبران وان فرعنا على المذهب وموافقا للمسئلة احوال
 احدها ان يوجد في المال النذر الواجب اذ لا يصح ان يكون الاخر فيؤخذ
 ولا يكلف تحصيل الضيف الاخر وان كان اتفق للمساكين ولا يجوز الضنود ولا الترة
 مع الجواز الا لضرورة اليه وسواء عذر جميع الضيف الاخرام بعضه للمعدوم وكذا
 لو وجد الضيفان واحدهما معيب كما للمعدوم الحال الثاني ان لا يجد كماله
 شيئا من الصنفين او يؤخذ او ثلثا معيبان فاذا اراد تحصيل ايهما يشري او غيره
 فالاصح ان له ان يحصل ايهما شاؤا والثاني يحجب تحصيل الاغنيط للمساكين وله ان لا
 يحصل الحقا في بنات اللبون ان يترك او يصعد مع الجبران فان شاعل الحقا
 اصلا وصعد الى اربع جداع فخرجها واخذ اربع جبرانات وان شاعل
 بنات اللبون اصلا وركبها خمس بنات مخاض فخرجها واذفع معها خمس جبرانات
 ولا يجوز ان يحل الحقا اصلا ويصعد الى جبرادات وياخذ عشر جبرانات

وهذا هو المذهب في بنات مخاض وبنات لبون
 في الجواز ان يتركها او يتركها للمساكين

تقليل الجدران وفيه وجه شاذ انه يجوز الضعوف والنزول المذكوران وليس بشي
 احكام الثالث ان يوجد الضيفان بصفة التاكيد الاجزا فالمدب والذي قطع
 نصر عليه الشافعي وقاله جمهور اصحابه بحسب الاعطى للمساكين وقالت ارسخ المال
 باختيار بينهما لكن سجد له اخراج الاعطى الا ان يكون ولي يقيم في اعطى حظه فاذا
 قلنا بالمدب فاذل الساعي غير الاعطى فيه وجه العهد الذي اعتمد الاكثر
 انه ان كان يقصير انما من الساعي ان اذ وقع عليه اذ اذله لا اجتهاد فوطر انه الاعطى
 وانما من المالك بان دلس واخفى لم يقع التاخير عن الزكاة وان لم يقصر واحد منهما
 وقع عن الزكاة والوجه الثاني قاله ابن حبان وقطع به في التهذيب ان كان باقيا
 سجد الساعي بعينه لم يقع عن الزكاة وان لم يقصر واحد منهما والاولى والثالث
 يقع عنها بكل طالب والرابع لا يقع بحال والحاميس ان فرقة على المختار ثم
 طهر احكام حسب الزكاة بكل طالب والام لم يحسب والسادس ان دفع المالك مع
 عليه بانه الا الذي لم يجزى وان كان الساعي هو الذي اذله اجزاه وحيث قلنا لا يقع الجود
 عن الزكاة فعليه اخراجها وعلى الساعي رد ما اذله ان كان باقيا وقيمه ان كان بالغا
 وحيث قلنا يقع فقل بحسب اخراج قدر التفاوت وجهان اصحهما جيب والثاني
 يستحب اذا اذكي اجتهاد الاسام الى الضميمة واذا هالا بحسب اخراج اصحابنا
 وانما يعرف التفاوت بالنظر في القيمة فاذا كانت قيمة الحقائق اربع مائة وقيمه
 بنات اللبون اربع مائة وخمسين وقد اذ الحقائق والتفاوت خمسون فلو كان التفاوت
 يميز الا يحصل به شق فانه يدفع الدرهم للضرورة واثار صاحب القرب
 الى انه يتوقف الى جود شق وليس بشي فان حصل به شق فوجهان اصحهما جيب
 شراه واصحهما يجوز دفع الدرهم لضرر الماشرك ولانه قد يعيدك سباعي الجسر الى
 للضرورة خمس وجب عليه شاة خمس الى ابل فلم يجد شاه فانه يخرج قيمتها وحملته
 بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لا في ماله ولا بالمشرك فانه يعيد الى القيمة
 فاذا جوزنا الدرهم فخرج شق جار قال في النهاية وفيه ادعي نظر لما فيه من
 العسر على المساكين وان اوجبت الشق فيكون بالاعطى ام من المخرج فيه اوجه اصحها
 من الاعطى لانه الاصل في الثاني من المخرج لئلا يتعسر الثالث بخير بينهما في

الثاني المتقدم يخرج على الاصح خمسة اشباع بنت لبون والثاني نصف حقه ثم اذ
 اخرج شقها وجب صرفه الى الساعي على قولنا جيب الصرف الا تمام في الاموال الط
 واذا اخرج الدرهم فوجهان اصحهما لا يحل صرف اليه لانها من التالفة والثاني
 يحل لها جبران الطائفة **قلت** هذا الثاني اصح والله اعلم والحلا لا الاحتيا
 الدرهم على هذا الفصل يشبه ان يكون من اذله بقدر البلد دراهم كانه او دنائره
 كما خرج به الشيخ ابراهيم المروزي **قلت** من اذله بقدر البلد قطعاً صرح
 به جماعة منهم القاضي حيدر وعينه وعليه حمل قول صاحب الكاوي في اسام كرمين
 وغيرهما دراهم او دنائره يعنيان ايها كان بقدر البلد والله اعلم احكام الرابع
 ان يوجد بعض كل صنف من جدران حقائق واربع بنات لبون فهو الجبران شاخيل
 احتيا اصله قد فرغها مع بنت لبون وجبران وان شاخيل بنات اللبون اصلاً فلا
 مع حقه واذا جبراناً ومثل يجوز ان دفع حقه مع ثلاث بنات لبون وثلاث جدران
 وجهان بخير الوجهان فيما اذا لم يجد الا اربع بنات لبون وحقه قد دفع الحقة مع
 بنات لبون وثلاث جدران ونظائر والاصح الجواز قال في التهذيب ويجوز
 الصورة الاولى ان يعطى الحقائق مع حقه ويأخذ جبراناً وان يعطى بنات اللبون بنت
 الحاضر مع جبران احكام الخامس ان يوجد بعض اذ الضيفان ولا يوجد الاخر
 شي كذا اذا لم يجد الا حقيق فله اخراجها مع جديته ويأخذ جبراناً وله ان يجد
 بنات اللبون اصلاً يخرج بدلها خمس بنات مخاض مع خمس جدران ولو لم يجد الا ذلك
 بنات لبون فله اخراجهم مع بنتي مخاض وجبران وله ان يجعل الحقائق اصلاً فيخرج
 اربع جدران بدلها ويأخذ اربع جدران بنتي جدران تداد كرسى التهذيب الصورة
 ولم يجد خلافاً وسعي ان يكون فيه الوجهان السابقان وله فرقة على الاصح
سرع اذا بلغت القربى مائة وعشرين ففيها اربعة ابنة او ثلاث
 ميسنات وحكمها حكم بلوغ الابل مائة شايخ جميع الخلاف والتقريب المذكور
سرع لو اخرج صاحب المالك من الابن حقيق وبنتي لبون وسعصا لم يمن
 ولو ملك اربع مائة فعليه ثمان حقائق او عشر بنات لبون ويعود فيها جميع شاي الما
 من الخلاف والتقريب ولو اخرج عنها اربع حقائق وخمس بنات لبون جاز على كل صحيح

الذي قطع به الجمهور ومنعه الاصطحي بقريب العرض كالوفرة المائنة الجوز
 وكل ما ياتي اصل منفرد فهو ككفارتين يطعم احداهما ويسوي في الاخرى واما
 المسائل والقريب فيهما بقريب القارة الواحدة على ان المانع المائنة ليس موحد
 حقة القريب بل المانع المستفيض لا يري انه لو اخرج حقين وثلاث بنات لبون
 او اربع بنات لبون جاز ويجري هذا الخلاف متى بلغ المال ما يخرج منه بنات لبون
 والحقا في الاستفيض فان قلد كرم ان الساعي اذا الاعطى ولم يزل ذلك ان يكون
 اعطى الصنفين من المخرج فكيف يخرج العقب من هذا والعقب من ذلك فاجوب
 ما اجاب به ابن الصباغ قال يجوز ان يكون لهم حظ ومصلحة في اجتماع النعمتين
 وفي هذا ان جهة القبطه غير محضه زيادة القيمة لكن اذا كان التقاوت لا يجرى
 القيمة يتعدا اخرج قدر الثقل **فصل** من وجبت عليه بنت خاص
 وليست عنده جاز يخرج بنت لبون ويأخذ من الساعي شاتين او عشرين درهما ومن
 وجبت عليه بنت لبون وليست عنده جاز ان يخرج حقه ويأخذ ما ذكرناه ومن
 وجبت عليه حقه وليست عنده جاز ان يخرج حقه ويأخذ ما ذكرناه ولو اخرج
 عليه حقه وليست عنده جاز ان يخرج حقه مع شاتين او عشرين درهما ولو اخرج
 حقه وليست عنده جاز ان يخرج بنت لبون مع ما ذكرناه ولو وجبت بنت لبون
 وليست عنده جاز ان يخرج بنت خاص مع ما ذكرناه ثم صفة شاة الجوز ان هذه
 مئة الشاة المخرجه فيما دون عشرين من الابل والاشراط الامثلة
 اذا كان المالك هو المعطي الجوز المذكور ان كان ذلك الشاة والدرهم التي يخرج
 في الفقة قال في النهاية وهو ادرهم الشاة حيث وردت وان احتاج الاتمام
 الى اعطاء الجوز ولم يكن بيت المال واما باع من مال الساتين وصرفه
 الجوز والي يترك الجوز للدافع سواء كان الساعي اوتى المال لكن الساعي يراعي
 مصلحة الساتين والثاني هل يولي اظهر مما هذا والثاني الجوز للساعي وانما يكون
 في الضمود والنزول فالي المالك على الاصح والي الساعي على الثاني والوجاهة فيما
 اذا دفع المالك غير الاعطى فان اردد دفع الاعطى لزم الساعي اخذه قطعا هذا
 عند سلامة المالك فان كان الواجب ايضا او مبيعا لكونه مراضا او مبيعا

وإذا

شياء
 في الفقة
 في النهاية
 في الفقه
 في الفقه

وإذا الضمود وطلب الجوز ان كان قلنا الجوز للساعي وزا في العينة فيه جاز وان
 قلنا الجوز للمالك لم يقوض ذلك اليه وتستثنى هذه الضمود ولو اذ انزل
 من السن المجبة او المبيعة الى الناقصة دونها وبذلك الجوز قيل فانه يترفع
 بزيادته **فصل** اذا وجبت عليه حقة فاخرج بنت لها ثنية ولم يطلها
 جاز وقد راد خيرا ولو طلب الجوز ان فوجها ان رحمها عند الغير اقيم وموطا في النظر
 حوان وارحمها عند الغزالي وصاحب التهذيب المنع **قلت** الاول اصح
 عند الجمهور والله اعلم وكما يجوز الضمود والنزول بدرجة يجوز بدرجتين بان
 يعطى ذلك بنت اللبون حقة عند فقدها وفقد الحقة ويأخذ جيزاين او يعطى ذلك
 الحقة بنت خاص مع جيزاين وكذلك ثلاث درجات بان يعطى ذلك الحقة عند
 فقدها وفقد الحقة وفقد بنت اللبون بنت خاص مع ثلاث جيزايات او يعطى
 بذلك بنت الخاص الحقة عند فقدها بنتاينهما ويأخذ ثلاث جيزايات وذلك هو
 الضمود والنزول بدرجتين مع القدرة على الدرجة القوي كما اذا الرتبة بنت
 فلم يجد لها ووجد حقة وجدعة وصعد الى الحقة الاصح عند الجمهور لا يجوز
 والاختلاف فيما اذا صعد وطلب جيزاين فاما لو رضي بجيزاين فلا خلاف في الجوز
 ويجري الخلاف في النزول من الحقة الى بنت خاص فقل له ترك بنت الخاص وخرج
 الحقة وجها من شاتين او اولى الجوز ويوقف قطع المنيلا في ان بنت الخاص وان
 كانت اقرب الى ليست الحقة المعدول اليها **فصل** لو اخرج المالك
 عن جيزاين شاتين وعشرين درهما جاز ولو اخرج عن جيزاين شاة وعشرة دراهم جاز
 فلو كان المالك اخيرا او رضي بالقريب جاز **فصل** لو اربعة بنت لبون
 فلم يجد لها ووجد ابن لبون حقة واراد دفع ابن اللبون مع الجوز فوجها ان
 المنع والثاني الجوز لان الشرع جعله بنت الخاص **قلت** ولو وجبت
 عليه بنت خاص فلم يجد لها ووجد ابن لبون لا جيزاين لا بد ذلك بنت الخاص
 بالنظر لو وجبت حقة فاخرج بدلا بنت لبون او وجبت حقة فاخرج حقين او
 بنت لبون جاز على الصحيح لانها جيزاين عشارا فلو ملك احد وستين بنت خاص
 فاخرج واحد فليس نافعا للصحيح الذي قاله الجمهور انه يجب معها ثلاث جيزايات وان كان

مع جود بنت
 فاعدها
 فاعدها
 فاعدها

وبنت لبون فاخرجها
 لم يقبل على الاصح بل عليه
 بلها

وحده انما يكتفي وحدها حد من الاحكام وليس بشي والله اعلم **فترع**
 لا مدخل للبدن زكاة الغنم والبقر **فصل** في صفة المخرج الكمال
 والنقصان اسباب النقص في هذا الباب خمسة احدها الم من نادى اكانت
 ماشيته كالحمار اما اجزائه من بضع متوسطة ولو كان بعضها صحيحا وبعضها مريضا
 فان كان الصحيح قد راعى الواجب فاشترى المريضة ان كان الواجب حيوانا واحدا فان كان
 اثنين ونصف ماشيته صحاح وبضها من ارض بيتي لبون سبعم وكسائر ما بين
 فقال يجوز ان يخرج صحيحة وبضها من ارض بيتي لكونها من ارض بيتي كجوز
 الكلام الاكثر ان كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب شيئا من ما بين
 فيها صحيحة الا واحدة فالمدى بانه تجزى صحيحة وبضها وبه قطع البراقيل
 والصيد لا يرقب وجها ثانيا مما تجب صحته ان قاله الشيخ ابو الجوار **فترع**
 اذا خرج صحيحة من الباب المنقسم الى الصحاح والمراض لم يجب ان يكون من صحاح ماله
 ولا مراضا ويها في القيمة بل بحسب صحة لايته بماله مثلا ان يكون شاه بضعها
 صحاح فيه كل صحيحة ديناران وكل مريضة دينار واحدة فبعضها نصف صحيحة
 ونصف مريضة وذلك دينار ونصف ولو كانت الصحاح ثلاثين فكلية صحيحة ثلاثون
 ارباع صحيحة وربع مريضة ومود دينار ونصف وربع فلو لم يكن فيها الا صحيحة فكلية
 صحيحة بسبعة وثلاثين جزا من اربعين بقرتها مريضة وجزا من اربعين مريضة وذلك
 دينار وربع شرب دينار وجميع ذلك ربع عشر المائتين ومثي قوم جملة التصاب وكانت
 العجينة المخرجة ربع عشر القيمة كفي فلو ملك مائة واحد وعشرين شاه فينبغي ان يكون
 فيه الثمانين الماخوذين جزين بمائة واحد وعشرين جزا من قيمته الجملة وان ملك
 حسنا وعشرين من الابل يكون فيه المائة الماخوذة جزا من خمسة وعشرين جزا
 من قيمته الجملة وتقسيمها على اقسامها ولو ملك ثلاثين من الابل بضعها
 صحاح وبضها من ارض وفيه كل صحيحة اربعة دنانير وفيه كل مريضة ديناران
 وحيث صحيحة بغيره نصف صحيحة ونصف مريضة ومولاه ديناران من صاحب التمدد
 وغيره ذلك ان يقول فلا كان هذا ملتمسا الى الركع تغلق بالوقر ام لا فان تغلق
 فذلك والا قسط الماخوذة على الخمس والعشرين **الفصل الثاني** العيب والكلام فيه كما مر

القرب

نحو

سواء تحضت الماشية معينة او انقضت سائمة معينة والمراد بالبيت هذا الباب ما شئت
 الرد على الاصح وعلى الثاني مؤتمن مع الاجرا في الايجية ولو ملك حسنا وعشرين بقرتها
 معينة وبضها من ارض احدها ما برأجود المائتين مع عيبها والثانية دونها بقرتها
 الاجود كالا غط في الحقائق وبنات اللبون ام الوسط وجها من الصحيح الثاني والثالث
 الشافعي رضي الله عنه في المختصر ياخذ خير العيب فانفق الاصحاح على ما اول والمراد
 ياخذ من وسطه **الفصل الثالث** الذكوة فاذا تحضت الابل اناثا او ذكورا او انقضت اناثا
 وذكورا لم يجز في الذكر الا في خمس وعشرين ثمانية مجزى منها ان لبون عند قد دبت الحاض
 وان تحضت ذكورا فثلاثة اجزاء اصحها وهو الموضوح وان كان المريضة من المراض وعندها
 يؤخذ في سبب وثلاثين من لبون اكرتة من ابل لبون يؤخذ من خمس وعشرين وعشر
 بالتقويم والنسبة والثاني المنع فلي هذا لا يؤخذ اني كانت تؤخذ لو تحضت اناثا
 تقوم ماشيته لو كانت اناثا وتقوم الانثى الماخوذة منها ويعرف نسبتها من اكله وهو
 ماشيته الذكر وتؤخذ اني قيمتها ما تقضيها النسبة وذلك الانثى الماخوذة من الانثى
 والذكر تكون من الماخوذة من حصص الاناث بطريق التقييد المذكور في المراض
 والثالث ان ادي احد الذكر الى التسوية من الفصاين لم يؤخذ والاخذ مثاله
 يؤخذ من حاض من خمس وعشرين جزا من سبب واربعين وطلع من احد وستين وذكرا
 الذكر اذا رادت الابل واختلفت الفرض بزيادة العدد ولا يؤخذ ان لبون من سبب
 لانه ماخوذ عن خمس وعشرين في انا البقر فالبيع ماخوذ منها في مواضع وجوبه وحيث
 المسنة تقيمت ان تحضت اناثا او انقضت فان تحضت ذكورا ففيه الوجهاين الاولين
 الابل فلو اخرج عن اربعين من البقر او خمس بقرات على الصحيح لانها جزان عن سبب
 فمخادونها اولى واما العنق فان تحضت اناثا او انقضت بقيت الانثى وان تحضت ذكورا
 فطريقان للمذهب وبه قطع الاكثر من كرى الذكر والثاني على الوجهين في الابل **الفصل**
 الصغير والماشية في هذا الفصل ثلاثة احوال احدها ان يكون بعضها او كلها في
 الفرض فيؤخذ لاجلها من الفرض ولا يؤخذ ما دونه ولا يكلف ما فوقه الثاني ان يكون
 كلها فوق الفرض فلا يلزم الاخراج منها بل يحصل السن الزاجحة وعجزها وله الصوة
 والنزول كما سبق **الثالث** ان يكون الجميع من ذكورها وقد يستعدشور هذا

في السبع

عنها

ان يقع

في الابل

فان احد شروط الزكاة الحوك والاطفال الحول فقد بلغت الماشية هذا الاجزاء وقد
صورها الاصحاب فيما اذا احدثت الماشية في اشياء الحول فصار او يحول او يحال
ثم ساءت الامتات وشم حولها والساج صغار بعد وهذا اقرب على المذهب ان
الساج بني على حولها ولنا قول الامام في ان ينقطع الحوك بموت الامتات بانفسها
عن المصاب فلا يخفى هذه الصورة بهذا الطريق ويمكن ان يورد ذلك فيما اذا
ملك يضابا من صغار المعز ومضي عليه الحوك فوجب الزكاة وان لم تبلغ من الاجزاء
لان القيمة من المعز على الاصح هي التي استهلك سائر كاسق اذا غرقت الثور
ففيما يؤخذ وجها وفات صاحب الماشية وغيره فوالان التذمة لا تؤخذ الا
كيفية لكن دون الكيفية المتأخذه من الكبار في القيمة وكذا اذا انقسمت مال الى
صغار وكبار تؤخذ كبر بالقسط كما سبق في نظيره فان لم تؤخذ كبر بما يقتضيه
التقسيم اخذت القيمة المفروقة ذكر السعوط في الاضاح والقول الجديد لا يتخذ
الكبير بل يجوز الصغير كالمربعة من المراض في هذا بل يؤخذ الصغير مطلقا
ام كيف كان قطع الجمهور باخذ الصغير من الغنم وذكرنا في البقر والغنم والابل الاله
اوجه اصحابها يجوز اخذ الصغار مطلقا كما لغنم ولكن بحجة الشاعري وعنه عن التسوية
بين التليل والكثير فياخذ من بيت وتلاين فصلا فوق الفضيل المتأخذه من خمس وعشرين
ومن بيت واربعين فصلا فوق المتأخذه من بيت وتلاين وعلى هذا القياس والرجح الثاني
لا يجزي الصغير لابل او كمال التسوية بين التليل والكبير لكن يؤخذ كبر بالقسط
كما سبق في نظيره الثالث لا يؤخذ فضيل من احد وسين فماد ورا وجوبها فيها
وكذا من البقر فاك الاصحاب هذا الوجه متعريف لتبيين احد مبادئ التسوية التي
تلازم في احد وسين فماد ورا تلازم في احد وتسعين فان الواجب بيت وسبعين
لثور في احد وتسعين حقان فاذ اخذنا فضيلين كما اذا واداك سوبنا فان وجب
الاختار عن التسوية فيلحق هذه الصورة الثاني ان هذه التسوية تلازم في البقر في
تلاين واربعين وقد عرفت ان من الاصحاب من هذا الوجه يعينان مدين الشين فوالو
تؤخذ الصغير حيث لا يؤد الى التسوية ومنهم من يخص المنع على هذا الوجه ببيت وتلاين
تساوقها وجوز اخراج فضيل عن خمس وعشرين اذا لا تسوية بما يجوز من هذه

علي

صفاد

ندفع

النقر

النفق كالمسرداة النوع الماشية ان احد اصحابنا كانت له كلما ارجيته او مهيبة او
كانت عنه كالمصاننا او معز اخذ الفرس من مينا ودر في المهدب ثلاثة اوجه في ذلك
بحور احدثية من التذمة المعز باختيار القيمة عن ارجيضا او جدة من الضان
عن ارجيضا معز اصحابنا الجوز لا يفتاق الجسر كالمهريه مع الارجية والثاني المنع كالبقر
عن الغنم والثالث لا يؤخذ المعز عن الضان ويؤخذ المعز كالبقر في الابل المهيبة عن الحيدية
ولا عكس وكلام الامام قريب من هذا الثالث فانه قال لو ملك ارجيضا من الضان
الوسط فخرج يتيك المعز الشريفة تتساو كجدة من الضان التي يملكها فقد اخذ
والظاهر اجزاؤها اما اذا اختلف النوع كالمهريه والارجية من الابل والاربع والخيول
من البقر والضان والمعز من الغنم فيقسم المعز على اكل القصاب لا تكاد الجسر
كيفية اخذ الزكاة فوالان احدا مما يؤخذ من الابل فان استويا فكا اجتماع الكفاق وبناء
النبور على بيتين فيؤخذ الاغنيط للساجين على المذهب ووجه الحق للمالك والقول الثاني
وهو الاظهر يؤخذ من كل نوع بقسطه وليس معناه انه يؤخذ من هذا شقة ومن ذلك شقة
فانه لا يجري بالاتفاق ولكن المراد النظر في الاصناف باعتبار القيمة فاذا اعتبرت
القيمة والتقسيم فمراي نوع كان المتأخذ جازكا اقاله الجمهور وفات ابن الصباغ
ينبغي ان يكون المتأخذ من اياها انواع كالمواشيت ليحتاج ومن ارض وكباب عما قال
بانه ورد النهي عن المربيعة والمعبلة فلم نأخذها ما وجدنا صحيحة بخلاف ما نحن فيه
وحكي قول ثالث انه اذا اختلفا لانواع اخذ من الوسط ولا يخي هذا في نوعين فقط
ولا في ثلاثة متساوية وحكي وجه انه يؤخذ الاجود يخرج من نصيب في اجتماع الكفاق
وبناء النبور وحكي غير ذلك احتاق بالقولين فيما اذا لم يحتمل الابل اخذ واحد
نوع وحده فان احتمل اخذ الاثلاث بان ملك مائة مائة ارجية ومائة مهيبة فوالو
حقان من هذه وحقان من هذه والمشهور في المذهب طرد الخلاف مطلقا ونوضح القولين
الاولين بمثالين احدهما له خمس وعشرون من الابل عشرة مهيبة وعشرة ارجية و
مهيبة ففعل القول الاول يؤخذ بيتان ارجية او مهيبة بقيمة نصف ارجية
ويصف مهيبة لان مدين النوعين اقل وعلى الثاني يؤخذ بيتان ارجية من نوع اعطي
بقية خمس مهيبة وخمس ارجية وخمس مهيبة فاذا كانت قيمته بيتان مهيبة وخمس

هذا هو المختار في
الاشارة الى الموضع
الذي فيه

وفيه بنت مخاض اربعة حصة وبنت مخاض حيدة دينار ونصف اخذت بخمس
اي اربعين شاة فيمما ستة ونصف الثاني له ثلاثون من المير وعشرين من الشاة فيمما
الاول ياخذ ثلثه من المير كما لو كانت كلها مير او عكسه لو كان الشاة ثلاثين او اربعة
من الشاة وعلى القول الثاني يخرج صمانية او عشرين بقية ثلاثة ارباع صمانية وربع
عشر في الصورة الثانية ولا يجي بكون اعتبار الوسط منها وعلى وجه اعتبار الاشراف
يؤخذ من اشرافها والله اعلم

باب الخلطة

هي نوعان خلطة اشراك وخلطة جوار وقد يعبر عن الاول خلطة الاعيان وخلطة
الشيوع وعن الثاني خلطة الاوصاف والمزاد بالاول ان لا يميز بين اهل الرزق والارواح
عن نصيب غير كما يشاء ورثتها قوم او اشاعوها معاً في شاة بينهم وبالثاني ان يكون
ملك واحد معينا ميمراً غير ملك مجاور مجاورة المالك الواحد كما يشاء
ان شاء الله تعالى ولكل واحد من الخلطين اثر في الزكاة فمجانك الشخصين او
الاثنان بمنزلة مال الواحد ثم تدنو في الزكاة او تكثرها كجلب خلطتين
بعشرين في شاة ولو افرد المير شي **فصل** ومزونه تكثرها خلطاً بياضاً
وشاة مثلهما بحت لكل واحد شاة ونصف ولو افرد لزمه شاة فقط او خلط خمسين
بشاة مثلهما لزم كل واحد شاة ونصف وتبيع ولو افرد كناه شاة والله اعلم
وقد قلنا في رجلين خلطاً اربعين اربعين كل واحد شاة ولو افرد وجب لكل واحد
شاة وحكي الخطا في جوارها ان خلطه الجوار لا اثر لها وليس بشيء **فصل**
نوع الخلطة يشتركان في اعتبار شرط وتخص خلطة الجوار بشرط في المير كوز
المير بضافاً لملك زيد عشر شاة وعمر وعشر شاة في خلطتين عشر بتسع
عشر ورجل شاة منفرد فلا اثر لخلطتهما ولا زكاة اصلاً وميزان يكون الخلطان
من اهل الزكاة فلو كان احدهما دينياً والاخر ميكانياً فلا اثر لخلطتهما بل ان كان نصيب
اكثر المسلمين بضافاً زكاة المنفرد ولا فلا شيء عليه وميزان دام الخلطة في جميع السنة
على ما ياتي ان شاء الله تعالى واما الشروط المحققة لخلطة الجوار فيمما عشر متفق على اشتراط

مختلف

هذا هو المختار في
الاشارة الى الموضع
الذي فيه

ومختلف فيه الثاني اتحاد المير بان تسبق غنمها من نساء واحد مير او غير مير
او حوصل او من مياه متعددة بحيث لا يكتفى غنم احدهما بالشر من موضع غنم
الاخر من غير **الثالث** اتحاد المير وهو الموضع الذي يجمع فيه ثم تساق المير
الرابع اتحاد المير وهو المير الذي يجمع فيه بقية الاربع متفق عليها الخامس
اتحاد الراعي الاصح اشتراطه ومعناه ان لا يختص غنم احدهما بزارع ولا بان يتعدد
الرعاة لها قطعاً السادس اتحاد الفحل المذمومة بانه شرط وفيه قطع الجمهور وقيل
وجريان احدهما اشتراطه والمزاد ان يكون الفحل من له بين ما يشتهما لا يختص احدهما
بفحل متواكنا في الفحل مشترك او ملك احدهما او مستعان وفي وجه بشرط
ان يكون مشترك بينهما وانفقوا على صغيره واذا قلنا لا يشترط اتحاد الفحل اشتراط
لن الاثر في موضع واحد **السابع** اتحاد الموضع الذي يجمع فيه لا يميزه كالمزاج
فلو جلبت ما يشته في اهل ذلك ما يشته اهلها فلا خلطة **الثامن** اتحاد الخالب
وهو الشخص الذي يملك فيه وجهاً احدهما ليس بشرط والثاني بشرط بمعنى انه لا ينفرد
احدهما بخالب متسع عن طلب ما يشته الاخر **التاسع** اتحاد الانا الذي يملك
فيه وهو الخالب فيه وجهاً احدهما لا يشترط كالة الجسد والثاني بشرط فلا ينفرد
احدهما بخالب ممنوع من الاخر وعلى هذا انما يشترط خلط المير وجهاً احدهما
لا والثاني بشرط ويستأخرون في قيمته كما يخلط السائر دون ارباعهم ثم ياكلون
وفيه الزهيد والريعب **الساير** في الخلطة من شرط وجهاً احدهما لا يشترط
وجهاً الاخران فيما لا يفرق ما يشته في شيء مما يشترط الاجتماع فيه بنفسها
او فرقها الراعي ولم يعلم المالك ان لا يبعد طول الزمان ما ينقطع الخلطة ام لا
انما لفرقناهما هما او احدهما قصد في شيء بذلك فتقطع الخلطة وان كان يشترط
وانما التفرق ليس بغير قصد فلا يؤثر في الخلطة اطلاق عليه فافرقها على فقرها
ارتفعت الخلطة ومهما ارتفعت فخلط نصيبه بضافاً زكاة الا يفراد اذا تم الحوك
من يوم الملك لا من يوم ارتفاعها **فصل** الخلطة ثور المواشي للاطلاق
وملثوث في القمار والزروع والتدبير واموال التجار انما خلطة الاشراف فيها
فولان القديم لا يؤثر في الجديد ثور وانما خلطه الجوار فلا تثبت على القديم وفي

الجواب في قولهم وجها واحداً ثبت وإذا اختصرت قلت الخلطين ثلاثة أقوال
 الأولى ثبوتها والثاني لا والثالث ثبت خلطه الاشتراك فقط وصورة الخلطة هي
 الأشياء أن يكون لكل واحد منهما نصف خيل وزرع خايط واحد لكل واحد ليس
 ذراعاً مستديراً واحد أو استعارة تجارة في خزانة واحدة وفتح الاحتجاب عنهم
 على أنبأ الخلطين مسائل منها خيل موقوفه على جماعة معينين خايط واحد اشترى
 خمسة أو سقبح فيها الزكاة ومنها لو استأجر جزاراً ليعمل بغيره فله عينها
 بعد خروج ثمرها وقبل بدو صلاحها بشرط القطع فلم يفتقر القطع حتى يذلل الخلط
 وبلغ طائي الخايط أيضاً واجب على الأجير عشر ثمن تلك الخلطة وإن قلت ومنها لو
 وقف أجير شاة على جماعة معينين إن قلنا الملك في الموقوف فلا ينتقل اليهم فلا زكاة
 وإن قلنا ملكونه فوجهاً الأصح لا زكاة أيضاً لضعف ملكهم **فصل** إذا زكاة
 من مال الخلطين قد يقضى التراجع بينهما وقد يقضى رجوع أحدهما على صاحبه دون
 الآخر الرجوع والتراجع للترافع خلطه الجوار وقد يتفقان قليلاً في خلطه المشاركة
 كما سيأتي إن شاء الله تعالى فإنا خلطه الجوار فتارة يمكن الشاعي أن يأخذ من نصيب
 كل واحد منهما ما يخصه وتارة لا يمكنه فإن لم يمكنه فله أن يأخذ من الجميع من نصيب
 أيهما شاء وإن لم يجد من الفرض إلا في نصيب أحدهما أخذه. مثالاً أن يكون شاة لكل
 واحد عشر و يأخذ الشاة من أيهما شاء ولو فرضت بنتان فلهما أحدهما
 أخذهما منه ولو كانت ماشية أحدهما من أصله معينة أخذ الفرض من الآخر إذا لم يكن
 فوجهاً قال أبو حنيفة يأخذ من كل واحد ما يخصه ولا يجوز غير ذلك لثبوتها عن
 التراجع وأصحهما وجه قال أبو حنيفة والجمهور يأخذ من جنب المال ما اتفق ولا حجر
 عليه بالواحد كما قال أبو حنيفة بتراجع لار المالكين **فصل** في مال صوة الأمكان
 لكل واحد مائة شاة وأمكن أن يأخذ من مال كل واحد شاة وكذا لو كان لأحدهما البقر
 من البقر وللآخر ثلاثون وأمكن أخذ خمسة من الأربعين وتبيع من الثلاثين وكذا لو كان
 لأحدهما مائة من الأبل وللآخر ثمانون وأمكن أخذ حققتين من المائة وبني لبون من
 الثمانين **فصل** في ثبوت الرجوع فإذا خلط عشرين من الغنم بعشرين فأخذ
 الشاعي شاة من نصيب أحدهما رجح على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لأنها

قال

غير

غير مثليه فلو كان لأحدهما ثلاثون شاة وللآخر عشرة فأخذها الشاعي من صاحبها
 رجح بربعها على الآخر وإن أخذها من الآخر رجح بثلاثة أرباعها على صاحب الثلاثين ولو
 كان لأحدهما مائة وللآخر خمسون فأخذ الشاعي الشاتين الواحدين من صاحب المائة
 رجح بثلاث قيمتها ولا يقول بغيره بل في شاة وإن أخذها من صاحب الخمسين رجح بثلاثي
 قيمتها ولو أخذ من كل واحد شاة رجح صاحب المائة على صاحب الخمسين بثلاث قيمته
 شاة وصاحب الخمسين على صاحب المائة بثلاثي قيمته شاة ولو كانت نصف الشاة لهذا
 ونصفها للآخر رجح كما إذا نصف قيمته شاة فإن تساوت القيمتان خرج على أقوال
 المقام عند تساوي الدين قد راجحاً ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر وللآخر
 أربعون فواجهما تباع وسنة على صاحب الأربعين أربعة أسباعها وعلى صاحب الثلاثين
 ثلاثة أسباعها فلو أخذها الشاعي من صاحب الأربعين رجح على الآخر بثلاثة أسباع
 قيمتها وإن أخذها من الآخر بأربعة أسباعها ولو أخذ المتبع من صاحب الأربعين
 والمسته من الآخر رجح صاحب المسته بأربعة أسباعها وصاحب المتبع بثلاثة
 أسباعه ولو أخذ المسته من صاحب الأربعين والمتبع من الآخر رجح صاحب المسته بثلاثة
 أسباعها وصاحب المتبع بأربعة أسباعه **فصل** في مال الذي ذكر في
 المتبع والمسته قاله الإمام وغيره وأكره عليهم بغير الشاعي رضي الله عنه الذي نقله
 عنه صاحب جمع الجوامع في مفوضات الشافعي قال الشافعي رحمه الله لو كانت فأخذ
 عنها مما سواها وأجيراً شاتان من غنم كان لأحدهما شاة وكانت قيمته الشاتين المأخوذتين
 مختلفتين لم يرجع وأحدهما على صاحبه بشيء لا يملك يؤخذ منه إلا ما عليه بغيره
 لو كانت منفردة هذا نصه وفيه تصريح بمخالفة المذكور وأنه يقتضي إحصاء
 الثلاثين تبعاً وعلى الآخر مائة والتراجع ثبت بحديثك وكذلك في البناء
 ومثل الظاهر في الدليل أيضاً فليغمدوا الله أعلم **فصل** لو ظلم الشاعي
 فأخذ من أحد الخلطين شاتين والواجب شاة أو أحدهما جزاراً أو رجح المأخوذ منه
 بنصف قيمته الواجب لقيمة المأخوذ ويرجع المظلم على الظالم فإن كان المأخوذ باقياً في يد
 الشاعي استردده والاستداد النقل والفرض ساقط ولو أخذ القيمة في الزكاة
 أو أخذ من الحساب كبير رجح على الأصح لأنه مجزئ فيه وفيما رجح مسئلة الكبير

القيمة

فصل في جميع ما قد مضى في هذا الفصل على جملة الخوارق الملاحظة في الأشهر
 فان كان الواجب من جمل الخوارق فاحذر الشاعرية فلا تراجع وان كان من غير
 فينادون من غير وعشرين من الابرار جمع الماخوذ منه على صاحبه بنصف قيمته فان
 بينهما عشر فاحذر من كل واحد شاة تراجم فان شاة واحدة قيمتان خرج على اقل
 التقاض **فصل** في جميع ما قد مضى في هذا الفصل على جملة الخوارق الملاحظة في الأشهر
 غارمة **فصل** في اجتماع الخلطة والافراد في حويل واحد فاذ لم يكن لها
 خالصة افراد بان ورثا شاة او ابتاعها دفعة واحدة شاة او مخلوطة واذ كان
 الخلطة سنة ركة الخلطة الاطلاق وكذا لو ملك واحد من النصارى
 وبلغ بالخلطة بضائكا ركة الخلطة وقطعا انما اذا التقط الخوارق
 الا فزاد ثم طرأت الخلطة فانما ان يفقد ذلك في حق الخليطين جميعا وانما في حق
 احدهما فان اتفق جميعا فثان يفتقروا ما وتارة يختلفان فان اتفقا بان ملك
 كذا واحد ركة شاة عشر ثم خلطها فثمة صفر فقولان ان كذا يدانه لا شاة
 الخلطة في السنة الاولى فاذا جازا الحرم وجب على كل واحد شاة والتقديم ثبت
 في الحرم على كل واحد نصف شاة والاولى جميعا في احوال الثاني فمات بعد ركة
 ركة الخلطة لوجودها في جميع السنة **فصل** في الاطهر الكبد
 وتجري القولان متى خلط قبل ان يقض الكوب بزم من لو علفت الشاة فيه سقط
 حكم السوم وفيه خلاف ياتي ارشاد الله تعالى واختار صاحب السيار في كتابه على
 مشكلات المذهب انه ثلاثة ايام والمراد القريب وقد انفقوا انه لا جريان
 للتقديم اذ لم يبق من الكوب الا يوم او يومان في نحو ذلك والله اعلم وان اختلف
 حولا مما بان ملك مداغرة الحرم وذلك عن صفر وخالطه ربيع في القولين
 عند اتفاق الكوب فعلى الكبد اذا جازا الحرم على الاول شاة واذا جازا صفر في الثاني
 شاة وعلى التقديم على كل واحد نصف شاة عند انقضاء حوله من حين ملك ثم
 في سائر الاحوال تنفق القولان على ثبوت حكم الخلطة فيكون على الاول عند عن
 كل صفر نصف شاة والثاني اوجه ان الخلطة في جميع الاحوال لا تثب وافق الامكان
 رحمهم الله على ضعفه ونسب كمنور هذا الوجه الى مرجع ابراهيم وقال الحاملي

في جميع ما قد مضى في هذا الفصل على جملة الخوارق الملاحظة في الأشهر

الحرم

غرة

في جميع ما قد مضى في هذا الفصل على جملة الخوارق الملاحظة في الأشهر

في جميع ما قد مضى في هذا الفصل على جملة الخوارق الملاحظة في الأشهر

ليس هو الا برسمه في مولدته انما اذا انفق حولا جازا بان ملك ركة عشر الحرم
 وملك الثاني ركة عشر من صفر وخالطها معيد الملك او خلط الاول ركة
 عشر من صفر ركة عشر ثم باع الثاني ركة عشر لثالث فقد ثبت الاول حكم الافراد
 شررا اصلا مبني على كماله المتقدمة ثانيا اذا جازا الحرم في الاول شاة
 الكبد ونصف شاة في التقديم واذا جازا صفر في الثاني نصف شاة في التقديم
 وعلى الكبد وجهان احدهما نصف شاة والثاني شاة وثبت حكم الخلطة في باق الا
 على المذهب وعلى الوجه المشهور لا يثبت **فصل** في صولها
 الاصحاب رحمهم الله على هذه الاحوال الاختلافات منها لو ملك اربعة عشر
 عشر الحرم ثم ركة عشر من صفر لزمه للاربعين الثانية نصف شاة على الاصح وقد
 شاة وعلى التقديم لزمه نصف شاة لكل اربعة عشر حولا ثم يفتق القولان في سائر
 الاحوال وعلى الوجه المشهور لا يثبت ابراهيم في الحرم الاول شاة عند تمام
 حولا وفي الثانية شاة عند تمام حولا وملك الدار لم ينقص النصاب الا في
 انه كما تمتع الخلطة في ملك الشخص عند اختلاف التارخ منتهى ملكي الواحد
 ومنها لو ملك اربعة عشر من الحرم ثم ركة عشر من صفر ثم اربعة عشر ركة قبل التقديم
 تحت كل اربعة عشر شاة عند تمام حولا وعلى الكبد يجب في الاول تمام حولا
 شاة وفيما يجب في الثانية تمام حولا وجهان احدهما نصف شاة والثاني شاة
 وفيما يجب في الثالثة تمام حولا وجهان احدهما ثلث شاة والثاني شاة ثم
 تنفق القولان في سائر الاحوال وعلى وجه ابراهيم يجب تحت كل اربعة عشر تمام حولا
 شاة اذا ومنها لو ملك اربعة عشر من الحرم وملك اخر عشر من صفر حولا
 عند ملك الثاني فاذا جازا الحرم لزم الاول شاة في الكبد وثلثاها في التقديم
 واذا جازا صفر لزم الثاني ثلث شاة على القولين لانه خالط في جميع حوله وعلى وجه
 ابراهيم يجب في الاول شاة اذا ولا شيء على صاحب العشرين ايد الاختلاف
 الناصر ولو ملك سلم ردي شيئا من شاة من الحرم ثم اسلمه الى ربيع من صفر
 كان السلم كمن انفرد بماله شاة ثم طرأت الخلطة **فصل** في جميع ما قد مضى في هذا الفصل
 في الفصل المتقدم ومرتبة طوارق خلطة الخوارق فلو طرأت خلطة الشيوع بان ملك

والناس لم ينفردوا

حوال

فعلى الكبد اذا جازا الحرم لزمه الاول شاة واذا جازا صفر

ع

اربع شاة ستة اشهر ثم باع نصفها شاة ففي انقطاع حول البائع طريقا ان احلها
قولك ان حيران الله على القولين فيما اذا انقطع حولها على الايراد ثم خلط ان
قلنا ركاة الايراد انقطع لنقصان النصاب بالطريق الثاني وفي قطع الجمهور
ونقله المزي والربيع عن ربيعة ان الكوك لا ينقطع لا يحتمل ان النصاب بصفة الايراد
ثم بصفة الاشتراك في هذا اذا منعت سنة اشهر من يوم الشهر الزم البائع
نصف شاة لتمام حوله وانما الشر فيطران اخرج البائع واجبه ويوصف شاة
من المشترك فلا شيء عليه لنقصان المجموع عن النصاب قبل تمام حوله وان اخرج من
غيره شيء فيعلق الزكاة بالغير او الذمة ان قلنا بالذمة لزمه نصف شاة عند
تمام حوله وان قلنا بالغير في انقطاع حول المشتري قولنا ان اظهر ما عدا المير
الانقطاع وما اخذها من اخراج الزكاة من موضع اخر متع رواتك الملك عن قدر
الزكاة او يعيد عوده بعد الزوال فلو ملك ثمانية شاة فباع نصفها شاة
في اشنا الكوك لم ينقطع حول البائع في النصف الباقي قطعا وبما وجهه لتمام حوله
وجها ان احلها نصف شاة والثاني شاة ولو ان ملك الاربعين باع بعضها مائة نظر
ان ميرضا قبل البيع او بعده فاقبضها فتدركت الخلطة ان كثر زمن التقريف
فاذا خلط استأنسا الكوك وان كان زمن التفريق يسيرا ففي انقطاع الكوك
وجها ان اوفرهما الكلام الاكثر في انقطاع فلو لم يميز او لم يقبض البائع المشترك
جميع الاربعين لتبديل العشرين مقبوضة فالحكم كما لو باع النصف شاة فلا ينقطع
حول الباقي على المذهب وفيه وجه انه ينقطع للافراد بالبيع والطارى بها خلطه
جوار وان درناها مائة ولو كان لهذا الربعون ولهذا الربعون فباع اخذها جميع
عنه بعث صاحبها اشنا الكوك انقطع حولا مائة واستأنسا من وقت المبيعة ولو
باع اخذها نصف عنه شاة نصف عنه صاحبها شاة والاربعين مائة
لحكم الكوك فيما بقي لكان واحد منهما بربعين كما اذا كان الواحد اربعون فباع
نصفها شاة والذمة لا ينقطع قال اتم حول ما بقي لكان واحد منهما مائة
ماتت بنت له الايراد اول الخلطة في اخر الكوك ففيه القول السابق القدر
انكبت على واحد ربيع شاة والكوك واحد نصف واذا مضى حول مير

البائع لزمه كمال القدر الذي ابتاعه ربيع شاة على القديم والكوك واحد
ربيع شاة والثاني نصفها **فصل** اذا طرأ الايراد على الخلطة ربي من
بلغ نصيبه نصبا ركاة الايراد من وقت الملك ولو كان بينهما اربعون فخلطه
لحنا لهما ثلثا لثلاثين في اشنا حولها ثم مير واحد الاولين مائة قبل تمام الكوك
فلا شيء عليه عند تمام الكوك ويحت على الثاني نصف شاة عند تمام حوله ولذا على
الثالث نصف شاة عند تمام حوله ووجه ان ربيع يار ع فيه ولو كان بينهما
ثمانون مشتركة فاقسمها بعد سنة اشهر فان قلنا القسمة ان اخرج فقلنا ان
عند تمام حوله شاة وان قلنا بيع لزم كل واحد عند تمام الحول نصف شاة ثم اذا
مضى حول من وقت القسمة لزم كل واحد نصف شاة لتجدد في ملكه ومكذلك
سنة اشهر كما لو كان بينهما اربعون فاشترى اخذها نصف اخر بعد قسمة
سنة اشهر يحسب عليه عند مضي كل سنة اشهر نصف شاة **فصل** اذا اجتمع
في ملك الواحد ثمانية مختلفة مختلفة وغير مختلطة من جنسها بان ملك سبعة
خالط منها عشرين لغير خلطة جوار او شيوخ وانفرد بالاربعة فكيف يربح
قولنا اخذها وعليه فرع في المختص واختاره ابن سريج وابو اسحاق والاكثرون
ان الخلطة خلطه ملك اي كان ملكه ثبت فيه حكم الخلطة لان الخلطة كعمل
ملك الاشترى كما لو احدى نصفه بعض وان تفرق فعمل ملك في الصورة
كان صاحب الستين قد خلطها بعشرين فعليه شاة ثلاثة ارباعها عليه وربعها على
صاحب العشرين والقول الثاني ان الخلطة خلطة غير في بقصر حكمها على الخلوط
فحب عليه على صاحب العشرين نصف شاة لا خلاف لانه خلط عشرين في صاحب
الستين اوجه اصحها وهو المنصور لزمه شاة والثاني ثلاثة ارباع شاة كالمواظ
بالجميع والثالث خمسة اسداس شاة ونصف سدر كحل الاربعين منها ثلثان كانه
جميع الستين وكحل العشرين ربع كانه خالط بالجميع والرابع شاة وسدر كحل الاربعين
والعشر نصف والكامس شاة ونصف كانه انفرد بالربعين وخالط بعشرين وهذا نصف
او غلط اما اذا خلط عشرين بعشرين لغيره ولكل واحد منهما اربعون منفردة ففي اخبرها
القولان ان قلنا خلط ملك فعليه شاة على كذا واحد نصف لان الجميع باية وعشرون

لزمه نصف شاة

البائع

والثاني خلطة عين نسيعة اوجه اصحضا على كل واحد شاة تعلينا الافراد والثاني
 على كل واحد ثلاثة ارباع شاة ولا يستحق خلطة عشرة والثالث على كل واحد
 نصف شاة وكان الجميع خلطوا والرابع على كل واحد خمسة اسداس ونصف سدس
 حصته الاربعين ثلثا كانه انفراد على خمسة العشرين مع كانه خلط الستين بالعشرين
 والوجه كما من خمسة اسداس حصته العشرين كانه خلطها بالجميع والسادس على كل
 واحد شاة وسدس ثلثان من الاربعين ونصف من العشرين والثابع على كل واحد
 شاة ونصف ولا فرق بين هاتين المثلتين من ان تكون الاربعين المنفردة في دار الملك
 المختلط ام في عين وكري القول المذكوران موافق حوا صاحب الستين وحول
 الاحرام اختلفا لكن ان اختلفا في النظر في التقاضيل المذكورة في الفصل السابق
 وقاب القاضي ان في الخلاف فيما اذا اختلف حولا ما فان اتفقا فلا خلاف ان
 عليهما شاة وربعها على صاحب العشرين وبقية باقي الاخر وهذا شاة والمذهب انه لا
 فرق **فروع** فيما اذا خلط بعض فاليه واحدا وبعضه اخر ولم يخالط
 احد خلطية الاخر فاذا املاك اربعين شاة فخلط عشرين بعشرين لم يملك غيرها
 والعشرين الاخر بعشرين فاذا خلط خلطة ملكه فخلط صاحب الاربعين
 نصف وثلثا الاخران فما كانا واحد مضمون الاربعين وتلك بعشرين التي خلطت
 الخلط وجها وبه قطع العزاقبون نعم قيل كل واحد ربع شاة والثاني لا يملك
 شاة وان قلنا خلطة عين فلي كل واحد من صاحبي العشرين نصف شاة وانما صاحب
 الاربعين فقيه الاوجه المتقدمة في الفصل بحق صاحب الستين لكن الذي يجمع بينهما
 من ثلثه اجمعا منها نصف شاة والثاني شاة والثالث ثلثا شاة ولو ملك ستين
 خلط كل عشرين بعشرين اجمعا فان قلنا خلطه الملك فلي صاحب الستين نصف شاة
 وفي صاحب العشرينات وجها ان ضمننا الخلط خلطه فلي كل واحد سدس
 شاة والاف ربع وان قلنا خلطه العين فلي كل واحد من اصحاب العشرينات نصف
 شاة وفي صاحب الستين الاوجه احدها لزمه شاة والثاني نصف والثالث
 ثلثة ارباع شاة والرابع شاة ونصف على عشرين نصف ولو ملك خمسا وعشرين
 من الابل فخلط كل واحد خمسا لاجل فان قلنا خلطه الملك فلي صاحب الخمس

اجمعا

اوجه

والعشرين

والعشرين نصف حقة وفي واجبك واحد من خلطيه وجها اصحضا عشرة حقة والثاني
 سدس بنت خماس وان قلنا خلطه العين فلي كل واحد من خلطيه شاة وفي
 صاحب الخمس والعشرين الاوجه على الاول بنت خماس وعلى الثاني نصف حقة وعلى الثالث
 خمسة اسداس بنت خماس وفي الرابع خمس شاة ولو ملك عشرين من الابل فخلط خمسا
 بخمس عشرة عين وخمسا بخمس عشرة لاجل فان قلنا خلطه الملك فلي صاحب العشرين
 ربع بنت لبون وفي صاحبه وجها ان ضمننا الى خلطه فقط لزمه ثلثة ارباع
 بنت خماس وان ضمننا ايضا الى خلطه لزمه ثلثة ارباع بنت لبون وان قلنا
 بخلطه العين فلي كل واحد من صاحبه ثلث شاة وفي صاحب العشرين الاوجه على الاول
 لزمه شاتان وعلى الثاني ربع بنت لبون وعلى الثالث حسنة بنت خماس وعلى الرابع
 شاتان كالوجه الاول ولو ملك عشرين من الابل خلط كل خمس بخمس واربعين لرجل
 فان قلنا خلطه الملك لزمه لا يغبط من نصف بنت لبون وحسنة حقة والمذهب ان
 على الابل اذا بلغت ثمانين فالمذهب ان اجزها لا يغبط من خمس بنت لبون واربع
 حقة وفي جملة الاموال من ايمان وفيما يجب على كل واحد من خلطها وجها ان
 ضمننا الى خلطه ايضا لزمه بنت لبون وممنها او شعرا او شاة او شاة او شاة حقة
 فان ضمن الابل الى خلطه لزمه ثلثة ارباع من ثلثة عشر جزا من جذعة وان قلنا
 بخلطه العين لزمه كل واحد من خلطها ثلثة ارباع حقة وفي صاحب العشرين الاوجه
 على الاول اربع شاة وعلى الثاني لا يغبط من نصف بنت لبون وحسنة حقة وعلى الثالث
 اربعة اجزاء من ثلثة عشر جزا من جذعة وعلى الرابع اربع شاة كالاول وكل
 هذه المسائل مفروضة فيما اذا اتفقت اوبال الاحوال فان اختلفت انضم الي هذه
 الاختلافات ما سبق من الخلاف عند اختلاف احوال . مثال في الصورة الاخيرة
 اختلفت كوكب فزكون في السنة الاولى كاه الافراد كل كوله وفي الستين من حوز
 الخلطة هذا المذهب وعلى التقديم يكون في السنة الاولى ايضا في الخلطة و
 وجه ان سري لا تثبت لخلطه ابدا ولو خلط خمس عشر من العنم بخمس عشر لغيره
 ولا يحد ما حوز منفردة فان قلنا خلط العين فلا يحد صاحب الخمس عشر لار
 المختلط ومن يضاب وفي الاخر شاة عن كسر السنن كمن خلطه ميا وان قلنا

لث

ما سلم

باني

الصلوات الخمس على النصارى
والنصارى يثبتوا الخطية

خطية الملك فوجها واحد ما لا أثر لغيره الخطية وتتم الخمس في الثلاثين
شاة منها على صاحبها خمس سنة اثنان ونصف ثم والثاني على الآخر **قلت**
اصحما ثبت والله اعلم **الشرط الثالث** . لو جوب ركة الغنم اكل فلكا
عليه حتى ياكل الكوك الا الساج فانه يضم الى الامتات بشرط احدهما
ان يحدث قبل تمام اكله وان قلت البقية فلو حدث بعد اكله والتمسك بالاداء
لم يضم اليها والكوك الاول قطعا ويضم الثاني وان حدث بعد اكله وقبل
امكان الاداء لم يضم الكوك الثاني الى المذب وقيل في ضمنه قولان **الشرط**
الثاني ان يحدث الساج بعد بلوغ الامتات ايضا فلو ملك دون النصاب
فقال ذلك وبلغته ابتداء اكله من حين بلوغه واذا وجد الشيطان فثبت الامتات
كلها او بعضها والنساج نصاب ركة الساج كوك الامتات الا اذا بقي منها ايضا
ووجه ثالث يشترط بقاى من الامتات ولو واحدة وفائدة ضم الساج الى الامتات
انما يظهر اذا بلغت به بضاعة اخر بار ملك مائة شاة فولدت احد وعشرين
فحب شتان فلو ولد عشرون فقط لم يخر فيه فايده اما المستفاد بشر او ملك
اوارث او مبة فلا يضم اليه عند اكله لان يضم اليه في النصاب حال البيع
وبيانه بصور منها ملك ثلاثين بقر ستة اشهر ثم اشد عشر فعليه عند
تمام حوب الاصل بيع وعنده تمام حوب العشر ربع سنه فاذا اجاز ثمان
لا اصل الزمة لانه اربع سنه ومكة البذا وعن ابن سريج ان المستفاد لا
يضم الى الاصل في النصاب كما يضم اليه في اكله فليس كذلك لا ينعقد اكله
في العشر حتى يتم حوب الثلاثين ثم يتتبع حوب الجميع ومنها لو ملك عشرين
من الابل ستة اشهر ثم اشد عشر الزمة وعنده تمام حوب العشر اربع شياه
وعنده تمام حوب العشر ثلث بنت مخاض فاذا اجاز حوب ثمان في العشر فبقية
ثلث بنت مخاض واذا اكلت الكوك الثاني على العشر فثلث بنت مخاض ومكة
يؤكل البذا على الحكي عن ابن سريج اربع شياه وعنده تمام حوب العشر ولا يقول
منا لا ينعقد اكله في العشر حتى يتتبع حوب العشر من الابل العشر
من الابل ايضا بخلاف العشر من البقر ولو كانت الميتة بخلافها واشترطت

الصلوات الخمس على النصارى
والنصارى يثبتوا الخطية

الصلوات الخمس على النصارى
والنصارى يثبتوا الخطية

عليه

فاذا

فاذا تم حوب العشر من الغنم اربع شياه فاذا تم حوب الخمس فعليه خمس بنت مخاض واذا
تم الحوب الثاني الى الاصل فعليه اربعة اجاز بنت مخاض وعلى هذا التيسار وعند
ابن سريج في العشر اربع شياه ابتداء عند ثمان حوبها وفي خمس شياه البذا وحكي
ان الخمس تجري في اكله حتى يتم حوب الاصل ثم ينعقد اكله على جميع المال وهذا
يطرد في العشر في المونة السابقة ومنها ملك اربعين من الغنم غرة المحرم ثم
اشترى اربعين غرة معز ثم اربعين غرة شهر ربيع وقد تقدمت مع اشياء خاصة
باب الخلطة **فروع** الاعتبار في الساج بالانقلاب فلو خرج بعض الجدير
وتم الحوب قبل انقباضه فلا حكم له ولو اختلف الساج والمالك فقال المالك
حصل الساج بعد الحوب وقالت الساج قبله او كان حصل من غير النصاب وكان
الساج على من نزل النصاب فالتوك توك المالك فان اتهمه بكلفه **قلت**
فان اختلفا لو كان عنده نصاب فقط فعلى من ملك منه واحدة وزادت واحدة في
خالة واحدة لم ينقطع الحوب لانه لم يخل من نصاب فان صاحب البنان ولو شك بل
كان التلف والولادة دفعة او سبق احدهما لم ينقطع الحوب لان الاصل بقاءه
والله اعلم **الشرط الرابع** بقا المالك في الماشية جميع اكله فلو زال المالك في خلال
اكله انقطع الحوب ولو باذك بما شئته ماشية من جنسها او بغيره استأنف ذلك
واحد منها اكله وقد الو باذك الذب بالذهب او بالورق استأنف اكله ان
لم يكن صير فيما يقصد الخراج به فان كان فقولا وقيل وجها انهما ينقطع والثاني
لا يملكه في المبادلة الصحيحة اما الفاسدة فلا ينقطع سواء انقلب بها القطن او
ولو كانت سايه فعلمها المستر في ذلك في التهذيب وهو هلقت الناصب في قطبه
اكله رجما وان كان ابن رج عند انه ينقطع لانه سادون له فهو كالموكل بخلاف العا
ولماع معلومة ببقا فاسدة الفاسدة المشتري فهو كاسامة الناصب **فروع**
فروع انواع النصاب او باذك قبل تمام الحوب وجوز المشتري عينا
قد يمانط ان لم يضر عليه حوب من يوم الشرا فله الرد بالعيب والرد عليه يستأنف
اكله متواردا قبل العشر او بعده وان مضى حوب من يوم الشرا ووجبت الركة
لظن لم يخرجها فليس له الرد متواردا الركة تتعلق بالدين والدين في الثاني

صوب

أخذ الزكاة من عنها لو قد أخذها من المشتري وذلك عيب غايث ولا يطل
حق الرد بالتأخير إلى أن يؤدي الزكاة لأنه غير متمكن منه قبله وإنما يطل
بالتأخير من التكرار لا من ذلك في عروض الحاجة والتأشيتة التي كانت
من غير جسد ما وبها لا بد من خمسة وعشرين وبن سائر الأموال ولا كلام في الرد
تحويل الرد قبل إخراج الزكاة ولم يشترط وجها ولو أخرج الزكاة بغير وجه
مالي آخر في جواز الرد على أن الزكاة تتعلق بالعين بالذمة وفيه خلاف ياتي
أن شاء الله تعالى فإن قلنا بالذمة والناك من ماله فله الرد كما لو رهن ما اشتراه
ثم انفق الرهن ووجد جعيئا وإن قلنا بالمساكين شركا فله الرد فيه طريقان
أحدهما وهو الصحيح عند الشيخ أبي علي وقطعه به كثير من الرد والثاني وبه قطع
العراقيون والصيلاوي وغيرهم أنه لو جرد كالأشياء بصفة وموغير عالم
بعبه ثم اشتراه أو رهنه هل له رده فيه خلاف ولنا وجه أنه ليس له الرد على قوله
الشركة أيضا لأنه ما خرج من الزكاة فلا يظن بغيره شيئا فيبيع الشاخي عن النصا
ومنه من خسر الوجه بتدبير الزكاة وجعل الزكاة على وجه يعرف بصفة وهذا الوجه
شاذ منكر وإن أخرج الزكاة من نفس المالك بأن كان المالك حيا لم يرد
عنه فباع منه بقدر الزكاة فله رد الباقي فيه ثلاثة أقوال المصنوع
عليه في الزكاة ليس له ذلك وهذا إذا لم يجوز تغريق الصفة وما لم يرد أهل مرجع
بالأثر وجها أخذ ما يرجع إلى المخرج باقيا في يد المالك فإنه قد يعود سلكه
في رد الجميع وإن كان تألفا رجوع والثاني يرجع مطلقا ولو طهر النص لا نقصانه
عيب جادث ولو حدث عيب رجوع بالأثر ولم ينتظر ذلك العيب والقول الثاني
يرد الباقي بحسبه من الثمن وهذا إذا جرد المخرج بغير الصفة والقول الثالث
يرد الباقي وفيه المخرج في الزكاة ويسترد جميع الثمن ليجعل عذر الرد ولا ينعقد
الصفة ولو اختلفا في قيمة المخرج هل هذا القول فقال الباقي دينار أو ق
المشتري دينار فغدا أخذها القوت فوك المشتري لأنه غارم والثاني فوك
الباقي لأن ملكه ثابت على الثمن فلا يرد منه إلا ما أقر به **نسخ حكم**
بالعيب الإقالة حكم الرد في جميع ما ذكرنا ولو باع المصنف خلا الكول بشرط الحيا



وفسخ البيع فإن قلنا الملك في زمن الحيا للبائع أو موقوف بني على حوله وإن قلنا
الملك للمشتري استأنف البائع بعد الفسخ **نسخ** لو ارتد قبل إتمام الكول
أن قلنا برون ملكه بالردة انقطع الكول فإن سلم استأنف وفيه وجه أنه لا يقطع
بأن بني كإبني الوارث بل قولنا لا يردون فالكول ينتهي وعليه الزكاة عند
تأميه وإن قلنا ملكه موقوف فإن هلك على الردة تبيننا الاستطاع من وقت الردة
سلم تبيننا استنفاذ الملك وجوب الزكاة على المرتد من الكول المأخوذ بالردة
مبني على هذا الخلاف **نسخ** إذا مات المالك الكول وانتقل المال لغيره
ملك بني على حوله الميت قولنا لا يردون نعم ولا يردون ولا يردون ولا يردون
نسخ المذمت أنه ميتة نحو ما استأنف الخلاف أم لا والله أعلم
فإذا قلنا أنه لا يردون فكانت تلك تخارج لم يقطع الكول عليه حتى تصرف الوارث فيه
الحاجة وإن كانت سائمة ولم يملك الوارث الكال حتى طاك الكول فله رد الزكاة
أم يرد الكول من وقت عليه فيه خلاف مبني على أن قصد الشوم حال بيعه
أن شاء الله تعالى **نسخ** لا فرق في انقطاع الكول بالمبادلة والبيع أثناء
من أن يكون محتاجا إليه وبين أن لا يكون بل قصد الفرار من الزكاة إلا أنه من الفرار
كراهة تزيه وقيل تحريم ولو خلاص المضمون وخلاف ما قطع به الجمهور **نسخ**
الخامس الشوم فلا يجب الزكاة في النعم إلا أن حوسابه فإن علفت معظم الكول يلا
ونصارا فلا زكاة وإن علفت قدرا يسيرا لا يتمون فلا أثر له قطعاً والزكاة واجبة
وإن أسيئت بعض الكول وعلفت من معظمه فإربعة أوجه أخذها وهو الذي قطع به
الصيلاوي وصاحب التنديب وكثير من الأئمة إن علفت قدر العشر لها شيء بدونه
لم يؤثر ووجب الزكاة وإن كان قدراً تموت لوله ربح علفه لم تجب الزكاة قالوا وإنما
تقدر اليومين ولا تضر الثلاثة قال الإمام ولا بعد أن الحق الضرر ليس بالهلاك
على هذا الوجه والوجه الثاني أن علفت بعد مونة بالامانة إلى فرق الثانية فلا زكاة
وإن أخقر بالامانة إليه ووجب الزكاة ومنه الفرق بدرها وشهها وأموافها
وأوبارها وكجوزان يقال المراد بالرفق أسامتها والثالث لا يقطع الكول ولا يمنع
الزكاة إلا بالعلة الأكثر الشبهة وقال الإمام على هذا الوجه لو استويا فبغيره

بل يردون

شبهة

والظاهر سقوط والرابع كل ما يتحرك من العلف وان قطع الصوم فان استأثف الكوكب وعلق الاقرب فخصم هذه الاوجه بما اذا لم يقصد بعلقه شيئا فان قصد به قطع الصوم انقطع الكوكب لا محالة كذا ذكر صاحب الحدة وغيره ولا اثر لحد منه العلف ولو كانت علفا لولا وتريضا في جميع السنة كان على الكلا **قوله** ولو اسيئت كالا لمالك فعلقه ام متعلقة وجهان حكاهما في البيان واضح الاوجه الاربعه اولها وصحة الحر والله اعلم **قوله** المشايخ التي تملك الموضع وغيرها فيها وجهان اصحهما الزكاة فيها وفيه قطع منظم العرفان لانها هي البذلة ومنتاج الدار والثاني يجب **قوله** مثل بعد الضد العلف الصوم وجهان يتفرع عليهما مسائل منها لو اعتقدت المشايخ بفساد الفدر المور في انقطاع الحول وجهان الموافق منها للاختبار الاكثرين نظايرها لا يتقطع لانه فان شرط الصوم فصار كفوات ساير شروط الزكاة ولا فرق بين فقد هاهنا او انقضاء ولو اسامت المشايخ بفسادها ففي وجوب الزكاة الوجهان وقيل لا يجب منقطعها ولو علفها شيئا لا يمتنع الرعي بالثقل وقصد دها الى الاسامة عند الامكان انقطع الكوكب على الاصح لغوات الشرط ولو عصب سائمة فعلقها فلنا خلافنا في قريش ان شاء الله تعالى في ان الغنوب مل فيه زكاة ام لا ان قلنا لا زكاة فيه لا شي والافاوجه اصحها عند الاكثرين لا زكاة لغوات الشرط الثاني يجب ان يعلقه كالمعدوم والثالث ان علفها بعلقه بغيره لم ينقطع والا انقطع ولو عصب بعلقه فاسامتها وقلنا يجب الزكاة في الغنوب فوجهان اصحهما يجب والثاني يجب كما لو عصب بعلقه وبدرها يجب العشر فيما يثبت فان اوجناها فعلق يجب على الغاصب لانها مؤنة وحيت بعلقه ام على المالك لا نفع خفة المؤنة عما اليه فيه وجهان فان قلنا على المالك ففي رجوعه بها على الغاصب طريقان احدهما القطع بالرجوع واشهرهما على وجهين اصحهما الرجوع فان قلنا يرجع فيخرج قبل اخراج الزكاة ام بعده وجهان وقياس المذهب ان الزكاة اذا وجبت كانت المالك ثم يغيره للغاصب اما ان كانت الزكاة على غير المالك فبغيره **الشرط** الشاشر كالمالك وفي هذا الشرط خلاف يظهر بتفريق مسائله فاذا اصله او عصب

او سرق وتقدر ان تراعه او اودعه فحدا ووقع تحركه وجوب الزكاة فيه ثلاث طرق اصحها ان المسئلة على قولين اظهرهما وهو الجدي وجوبها والقديم لا يجب الطريق الثاني القطع بالوجوب والثالث ان عادت بها رجا وجبت والا فلا فان قلنا بالطريق الاول فالمدى ان القولين جاريان مطلقا وقيل بوضعها اذا عادت المالك مطلقا فان عادت مرة وجبت الزكاة قطعها على هذا التفصيل لو عاد بغير المالك كان المالك مطلقا ومعنى العود بلامنا ان يعلقه الغاصب ويغيره بغيره فانما اذا عزم او تعلق به شيء كان يتلف في يد المالك ايضا فهو كالمعاد الغاصب منه مأكلة اذا عاد المالك اليه ولا خلاف انه لا يجب اخراج الزكاة قبل عود المالك اليه فلو تلفت الحيولة بعد مضي احوال سقطت الزكاة على قول الوجوب لانه لم يتمكن من التلف قبل التمكن سيقط الزكاة وموضع الخلاف في المشايخ الغنوب اذا كانت سائمة بيد المالك والغاصب ان علفها بغيره ما عدا الطريق المتقدم قريبا في اسامة الغاصب وعلفه مل يجوز زكاة الاحوال الخاصة اما يجب على قول الوجوب اذا لم تنقص الماشا عن النصاب بما يجب للزكاة باز كان فيها وقفا اذا كانت بضافا فقط ومضت احوال فلكم على هذا القول كما لو كانت بيده ومضت احوال لم يخرج منها زكاة وستذكر ان شاء الله تعالى **قوله** لو كان له اربعون شاة فذلت واحدة منها ثم وجدها ان قلنا لا زكاة في الضاب استأثف كوكب سوا وحدها قبل تمام احوال او بعدة وان اوجناها في الضاب ووجدها قبل تمام احوال بني وان وجدها بعد ركي الاربعين **قوله** لو ذفر ماله في موضع ثم ثم تذكر فقد اصابك ففيه الخلاف سواد في اذنه او غيرها وقيل يجب الزكاة منها قطعاً بالتقصير **قوله** لو اضر المالك وحيل بينه وبين ماله وجبت الزكاة على المذهب لنفود شرفه وقيل فيه الخلاف ولو اشترى مالا لوكيا فلم يقبضه حتى مضى حرك في يد البائع فالمدى وجوب الزكاة على المشتري وفيه قطع الجمهور وقيل لا يجب قطعاً لصنف المالك وقيل فيه الخلاف في الغنوب ولو من مشايخه او غيرها من اموال الزكاة فالمذهب وفيه قطع الجمهور وجوب الزكاة وقيل وجهان بناء على الغنوب لا يمتنع القرب والذي قاله الجمهور بتفريق ان الذين

لا يمنع وجوب الزكاة وهو المراح ولنا فيه خلاف يأتي قريبا ان شاء الله تعالى
واذا اوجبت الزكاة في المربون فمن اخرج منه كلام قبل ان يركب المشرق
فروع الدين الثابت على العبد له احوال اربعة ان يكون لازما كال
الكتابة فلا زكاة فيه والثاني ان يكون لازما ومواليا شيئا فلا زكاة فيه الثالث
ان يكون دراهم او دنانير او عرض كانه نقول القديم لا يركب في الحال ولا يركب
وموالمذهب الصحيح المشهور وجوبها في الدين على الجملة وتفصيلا ان تعدل الاستيفاء
لا يحسب من عليه او محبوه ولا يمينه او يطله او عينه فهو كالغصوب يجب الزكاة
على المذهب وفيما يجب المطول في الدين على غاي قطعا ولا يجب الاخراج
قبل حصوله قطعا وان اوجبت الزكاة في الاخراج حتى يضمنه الاصح والثاني يجب
في الكتاب **فروع** المالك الغائب ان لم يكن مقدورا عليه لا ينقطع الطريق
او ينقطع حينئذ فهو كالغصوب ويجب قطعا ولا يجب الاخراج حتى يصل اليه
وان كان مقدورا عليه يجب اخراج زكاته في الكتاب وتخرجها في بلد المالك
فان اخرجها في غيره ففيه خلاف نقل الزكاة وهذا اذا كان المالك مستقرا في بلد
فان كان سائرا في بلد الغد لا يخرج زكاته حتى يصل اليه فاذا وصل في بلد
مضي لا خلاف **فصل** اذا باع ما لا زكاة قبل تمام احوال بشرط
الخيار فتم احوال مدة الخيار واصطفا في مدة خيار المجلس ثم فيها احوال في
على ان ملك البيع مدة الخيار لم ينقلنا للبايع فاعليه زكاته وان قلنا للمشترى
فلا زكاة على البايع ويقتد المشتري حوله من وقت الشراء وان قلنا موثوق فان
البيع كان للمشتري والا فللبايع وحكم الحالين ما تقدم ذكره اذ كان المجهول
ولم يتعرفوا الخلاف بعد البناء المذكور فان الامام الاصولي التقرب فانه
فان وجوب الزكاة على المشتري يخرج القول في الغصوب بل اولى بعدم استقرار
المالك وهذا اذا كان الخيار للبايع او لها اما اذا كان للمشتري وحده وقلنا المالك
له فله ملكه فكون لا خلاف ان ملكه وتضمنه وعلى قياس هذه الطريقة
يجري الخلاف في حجب البايع ايضا اذا قلنا للمالك له وكان الخيار للمشتري
فروع الملقط في السنة الاولى ياقته على ملك المالك فلا زكاة فيها

هذا هو المذهب المشهور
في الزكاة في الدين
على الجملة وتفصيلا
ان تعدل الاستيفاء
لا يحسب من عليه
او محبوه ولا يمينه
او يطله او عينه
فهو كالغصوب
يجب الزكاة
على المذهب
وفيما يجب
المطول في الدين
على غاي قطعا
ولا يجب الاخراج
قبل حصوله
قطعا وان اوجبت
الزكاة في الاخراج
حتى يضمنه
الاصح والثاني
يجب في الكتاب
فروع المالك
الغائب ان لم يكن
مقدورا عليه
لا ينقطع الطريق
او ينقطع حينئذ
فهو كالغصوب
يجب قطعا
ولا يجب الاخراج
حتى يصل اليه
وان كان مقدورا
عليه يجب اخراج
زكاته في الكتاب
وتخرجها في بلد
المالك فان اخرجها
في غيره ففيه
خلاف نقل الزكاة
وهذا اذا كان
المالك مستقرا في
بلد فان كان
سائرا في بلد
الغد لا يخرج
زكاته حتى يصل
اليه فاذا وصل
في بلد مضي
لا خلاف فصل
اذا باع ما لا زكاة
قبل تمام احوال
بشرط الخيار
فتم احوال مدة
الخيار واصطفا
في مدة خيار
المجلس ثم فيها
احوال في على ان
ملك البيع مدة
الخيار لم ينقلنا
للبايع فاعليه
زكاته وان قلنا
للمشتري فلا زكاة
على البايع ويقتد
المشتري حوله من
وقت الشراء وان
قلنا موثوق فان
البيع كان للمشتري
الا فللبايع وحكم
الحالين ما تقدم
ذكره اذ كان
المجهول ولم يتعرفوا
الخلاف بعد البناء
المذكور فان الامام
الاصولي التقرب
فانه فان وجوب
الزكاة على المشتري
يخرج القول في
الغصوب بل اولى
بعدم استقرار
المالك وهذا اذا
كان الخيار للبايع
او لها اما اذا
كان للمشتري
وحده وقلنا
المالك له فله
ملكه فكون لا
خلاف ان ملكه
وتضمنه وعلى
قياس هذه
الطريقة يجري
الخلاف في حجب
البايع ايضا
اذا قلنا للمالك
له وكان الخيار
للمشتري فروع
الملقط في السنة
الاولى ياقته
على ملك المالك
فلا زكاة فيها

سار

على الملقط وفي وجوبها على المالك خلاف الغصوب والضال ثم ان لم يعرفها حقا
فذلك الحكم في جميع السنين وان عرفنا بغير حكم الزكاة على الملقط على اللقطة
مضي سنة التبريد لم ياختار المالك ام بالتصرف وفيه خلاف يأتي في سبعة
ان شاء الله تعالى فان قلنا بملك باقتضائها فلا زكاة على المالك وان وجوبها على
الملقط وجهان وان قلنا بملك باختيار المالك وموالمذهب نظرا لم يملكها
فهي ياقته على ملك المالك ووجوب الزكاة طريقان احدهما على ثواب السنة الاولى
والثاني لا زكاة قطعا لسلط الملقط عليها وان ملكها الملقط لم تجز زكاة فيها
على المالك لكنه يستحق قيمتها على الملقط ففي وجوب زكاة الملقط القيمة على خلاف
من وجب اذ لم تكن لها دينيا والثاني ثوبها ما لا يصلح الاثم الملقط مديون القيمة
فان لم يملك غيرها ففي وجوب الزكاة عليه خلاف الذي ذكره ان شاء الله تعالى
ان الدين هل يمنع وجوب الزكاة وان ملك غيرها ما يفي بالقيمة وحب الزكاة على
الاصح وان قلنا بملك بالتصرف ولم يتصرف فحكمه كما اذا لم يملك وقلنا لا يملك
الا به واعلم ان الملقط لو وجب المالك بعد ملكها ورد اللقطة اليه ففيه عليه
القوت وان ملك المالك من استردادها فله وجوبها وان لم يردد لم يوجب ان يكون
الواجب معروضة للسقوط وحينئذ لا بعد التردد في اقتضاء الزكاة ان قلنا الدين
يمنع الزكاة كالتردد وجوب الزكاة على الملقط مع الحكم بموت ملكه للموت
للزوال **فصل** الدين هل يمنع وجوب الزكاة فيه ثلاثة اقوال
الاولى هذا وهو المذهب والمقصود في اكثر الكتب الجديدة لا يمنع والثاني يمنع قاله
في القديم واختلاف العواصم والثالث يمنع في الاموال الباطنة وهي الذهب
والفضة وعروض التجارة ولا يمنع في الطامر وهي الناشئة والزرع والتمر
والمدن لان مدنها مكية بنفسها وهذا خلاف جابر وسواك ان الدين حال او لا
وسواك ان يجرى حساب المالك لا هذا وهو المذهب وقيل ان قلنا يمنع عند الحاجة
الحسنة فيند اختلاف وجهان فاذا قلنا الدين يمنع فاحاطت بالرجل ديون
وحجر عليه القاضي فله ثلاثة احوال احدها محجور وغيره فانه من الغرما
فيرون ملكه ولا زكاة والثاني ان يعرف المالك غيره شيئا ملكه ويمكنه من اخذ

في ان يكون قبل اخدم فالذهب الذي قطع به كونه لاركة عليه ايضا لضعف ملكه وقيل فيه خلاف الغضوب وقيل خلاف القطة في السنة الثانية قاله الفقهاء الثالث ان لا يفرق بينه وبين ملك واحد شيئا ويكون احوك في دوام الحجر وجوب الزكاة ثلاث طرق اصحها انه على خلاف الغضوب والثاني القطع بالرجوب والثالث القطع بالوجوب المواشي لان الحجر لا يورث ما يملكه الذئب والفضة فحالا لانها بالعرف وهو ممنوع منه **فروع** اذا قلنا الدين يمنع الزكاة ففي عليه وجهان احدهما ضعف ملك الدين في الثاني مستحق الدين الزكاة فلو اوجبتا ما عمل المديون ايضا ادى الياتسبة الزكاة في الثاني الواحد ويقرع على الوجهين مسائل احدها لو كان مستحق الدين مثل لاركة عليه كالمديون فعمل الوجه الاول واجب وعلى الثاني يجب الثانية لو كان الدين حوائجا بان ملكه اربعين شاة سائمة وعليه اربعون شاة سلمنا فعمل الاول واجب وعلى الثاني يجب ومثله لو بنت ارضه بضايا من الحطة وعليه مثله لما الثالثة لو ملك بضايا والدين الذي عليه دون نصف فعمل الاول لا زكاة وعلى الثاني يجب كذا اطلقوه ومن اذمهم اذا لم يملك صاحب الدين غيره من دين او غير ملك ما يملكه المضاب فعليه زكاته باعتبار هذا الباب وقطع الاثر في هذه الصورة بما يقتضيه الاول فلو ملك بعد الدين لاركة فيه كالفقار وغيره وجبت الزكاة في المضاب الزكو في هذا القول ايضا على المذهب وقيل لا يجب شيئا على التثنية ولو زاد المال الزكوي على الدين فان كان الفاضل بضايا وجبت الزكاة وفي الباقي القول والالم يجب في هذا القول لا في قدر الدين ولا في الفاضل **فروع** ملك اربعين شاة فاستاجر من غناها في احوالها فان استاجر بضايا معينة من الاربعين مختلفة بضاياها وجب شاة على الراعي منها جزو من اربعين جزوا الباقي على المستاجر وان كانت منفردة فلا زكاة على واحد منهما وان استاجر بضايا في الدفعة فان كان المستاجر مال اخر في بضايا وجبت الزكاة في الاربعين والافعال القولين في الدين ملك يمنع وجوبها **فروع** اذا ملك مالين زكويين كتب من الغنم بضايا

ان

من التقرع عليه ينظر ان يكون الدين من جنس ما يملكه قال في المذهب يجوز عليه فان خسر كان واحدا ينقصه عن النصاب فلا زكاة على القول الذي يقرع عليه وذلك ابو القاسم الكرجي وصاحب الشامل انه يراعي الا غلبت المساكين كما لو ملك مالا اخر غير زكوي صرفنا الدين اليه رعايته كحقهم وحكي عن ابن سريج ما يوافق هذا وان كان الدين من جنس احد المتأخرين قلنا الدين يمنع الزكاة فيما يورث عن جنسه فالحكم كما لو لم يكن من جنس احد المتأخرين والا اخضر الحنبل **فروع** اذا قلنا الدين يمنع الزكاة فنسوا دين الله عز وجل يجمع ودن الادبي فلو ملك بضايا ما يشبهه فندرك الصدقة بهذا الباب او بعد ان هذا الباب فمضي كقول قبل المصنف فطريقان احدهما القطع بمنع الزكاة لتعلق النذر بعين المال والثاني انه على الخلاف في الدين ولو قال جعلت هذا المال صدقة او هذه الاغنام ضحائا او لله على ان اصحي بهذه الشاة وقلنا تتعين للتحية بهذه الضحية فالذهب لا زكاة وقيل على الخلاف ولو نذر الصدقة في اربعين من الغنم او بما يدرهم ولم يصنف شيئا شبيهه ودرهمه فان قلنا ان الدين لا يمنع نفقا اولي والا فوجها ان احدهما عند الايمان لا يمنع لان هذا الدين لا مطالبة في الحال وهو لان المديون شبه المتبرعات فان النادر يحذر ابتداء نذر في اوجوب به اضطرر لو وجب عليه حاج وتم احوك على نصاب بملكه يملك يكون وجوب الحج دينيا مانعا من الزكاة حكمه حكمه النذر الذي تقدم **فروع** اذا قلنا الدين لا يمنع الزكاة فمات قبل الاداء او اضع الدين الزكاة في ركنه فثلاثة اقوال اظهرها ان الزكاة تقدم كما تقدم حال الحياة ثم يصفى الباقي في الغرسة والثاني بعد دين الادبي كما تقدم القصاص على حد المرقه والثالث يستويان فيوزع عليهم ما وقيل تقدم الزكاة المتعلقة بالعين قطعاً والاقوال في اجتماع المختارات وقيل ما يستعمل في الدفعة مع حقوق الادبيين وقد ذكر الزكاة من هذا القبيل بان يتلف مال بعد الوجوب والامكان ثم يموت وله مال وان كان الزكاة منها متعلقة بالدفعة **فصل** اذا اضر الغنم من الغنم فيمنع الاطعام ارجح قسمها ويكره له التأخير من غير عذر فاذا قسمه فكل واحد من اصابه ملك زكوي

كر

ها

م

وهو يضرب أو يبلع مع غيره من ملكه بضائبا ابتداء من حين دخوله ولو تأخر
الغنى بعد أو غيره حولا مضي فإن لم يختاروا التملك فلا زكاة لأنها غير ملوكة
لغيرهم ولو ملوكة ملكا في نهاية من الضعف يسقط بالاعراض والامام
فيمتثل أن يخص بعضهم ببعض الأنواع أو بعض الأعيان أن يحدد النوع ولا يجوز هذا
في سائر القسم إلا بالتراضي واختاروا التملك ومضى حوك من وقت الاختيار
فإن كانت القيمة أصفا فلا زكاة سواء كانت مما يجب الزكاة بجميعها أو بعضها
لأن كل واحد لا يملك ما نصيبه وهم نصيبه وإن لم يكن الاصفى زكوي بلع
كأفراد بضائبا فليس لهم الزكاة وإن بلغ مجموع انصباهم بضائبا وكانت ما شئهم
وحبت الزكاة وهم خلاها وكذا لو كانت غير ضائبية وانتمت الخلطة فيه ولو
كانت انصباهم تتم بالحس فلا زكاة عليهم لأن الخلطة مع أهل الحس لا تثبت لانه لا زكاة
فيه بحال لانه غير معين فاشبهه نكاح بيت المال والمساجد والربط هذا
حكم الغنية على ما ذكره الجمهور من الفقهاء والمرايين وهو المذهب ولنا وجه
قطع به في التهذيب انه لا زكاة قبل ان يفرار الحس بحال ووجه انه يجب الزكاة
بحال عدم اختيار الملك وقاب الامام والغزالي ان قلنا الغنية لا تملك
قبل السنة فلا زكاة وان قلنا تملك فتلايه اوجه اخذها لا زكاة لضعف
الملك والثاني كما لا يخفى من الملك والثالث ان كان فيها ما ليس زكوا فلا زكاة
والا وجبت **فصل** اذا صدقها اربعين شاة سائمة باعتمارها لزمنها
الزكاة اذا تم حولها يوم الاصداء سواء كانها ام لا وسواء تقربها ام لا وفي
مخرج انه اذا لم يدخلها في حكمه حكم الاجرة كما سيأتي في الضلعي بعد هذا ان
شأن الله تعالى ولنا وجه انها ماله تقبضها لا زكاة عليها ولا على الزوج تقرعا
على ان الصدق مضمون ضمان العقد فيكون على الخلاف في المبيع قبل القبض والذهب
القطع بالرجوب عليها مطلقا ولو طلقها قبل الدخول عاد نصفها الى الزوج فإن
لم يميزها حليطار فاعلمها عند تمام اكواب من يوم الاصداء ونصف سائمة
وعلى بعد تمام اكواب من يوم الطلاق ونصف شاة وان طلق بعد تمام اكواب
فلما تلاه احوال اخذها ان تكون قد اخرجت الزكاة من قبل الناشئة

نصبا

من
في
الزكاة

فمن

ففيما يرجع به الزوج ثلاثة احوال اخذها نصف الحلة فان تساوت قيمتها الغنم
اخذ منها عشرين وان اختلفت اخذ النصف بالقيمة والثاني نصف الغنم الباقية و
قيمة الشاة المخرجة والثالث انه بالخيار بين ما ذكرنا في القول الثاني وبين
ان يترك الجميع ويرجع بنصف الغنم **فصل** احصاها الثاني كذا صححنا
منهم الرابع كتاب الصدقات والله اعلم احكام الثاني ان تكون اخرتها
من موضع آخر فان العزاقين وغيرهم يأخذون نصف الاربعين وثلاث الصبيلاي
وجماة فيه وجهان اخذها مائة والثاني يرجع الى نصف القيمة احكام الثالث
ان لا يخرجها أصلا فلهذا مذهبنا نصف الاربعين يعود الى الزوج شالعا فاذا احصاها
الشاعي واخذ من غيرها شاة رجع الزوج عليها بنصف قيمتها **فصل** لقيمة
اذا اخرجها اربع سنين بمائة دينار محجلة ونقصها في اخرج زكاتها قولان
اخذها لم يزمه عند تمام السنة الاولى زكاة جميع المائة لان ملكه تام وهذا
مؤاخره عند صاحب المذهب والشاملي والثاني وهو الراجح عند الجمهور لا يلزمه
عند تمام كل سنة الزكاة القدر الذي استقر ملكه عليه فاذا قلنا بالثاني
اخرج عند تمام السنة الاولى زكاة ربع المائة وهو خمسة اثمان دينار فادامت
السنة الثانية فقد استقر ملكه على خمسة دينار استقر فعليه زكاتها المستقر
وهي دينار ونصف ليكن اخرج في السنة الاولى خمسة اثمان فبسقط ويحب في
وهو دينار وسبعة اثمان فاذا مضت السنة الثالثة استقر ملكه على خمسة وسبعين
دينارا ثلاث سنين وزكاتها في خمسة دينار وخمسة اثمان دينار اخرج منها
في السنين دينار ونصف فخرج الباقي فاذا مضت الرابعة استقر ملكه على الثمان
اربع سنين وزكاتها في عشرة دينار اخرج منها خمسة وخمسة اثمان فخرج الباقي
هذا اذا اخرج من غير المائة فان اخرج منها واجب السنة الاولى فعند تمام الشاة
مخرج زكاة الخمسة والعشرين الاولى زكاة خمسة وعشرين اخرى لستين وعند
الثالثة والرابعة يباين بما ذكرناه واما اذا قلنا بالقول الاول فانه يخرج
عند تمام السنة الاولى زكاة المائة وكذا كل سنة ان اخرج من غيرها زكاة
كل سنة سابقا واختلف العزاقين في مدين القولين فقال القاضي ابو الطيب وطبقه

ع

قيمة

فيما اخرج في السنة الاولى
فان اخرج من غيرها

فما في نفس الوجوب وثبات احوال مدق شيعته الوجوب ثابت قطعاً وثبات القولات
 فيه الاجازة وهذا مقتضى كلام الاكثر وصورة المسئلة اذا كانت اجز السنين
 متساوية فانها وثبت زاد القدر المستقر في بعض السنين ربع المائة ونقص
 في بعضها فان قيل كل صورة المسئلة فيما اذا كانت المائة في السنة ثم بدلتها
 او فيما اذا كانت الاجازة بمائة معينة ام لا فرق فاجواب ان كلامه نقله الله
 يشك الحالين فلم اربها تماماً وتقصيلاً لا في فتاوى القاضي حين فانه قال في
 الحالة الاولى الظاهر انه يجب زكاة كل المائة اذا كانت الحوك لان ملكه مستقر
 عليا اخذ حتى لو انهدمت الدار لا يلزمه رد القوم بل له رد مثله وفي الحالة
 الثانية قال حكم الزكاة حكمها في البيع قبل القبض لانه معروض لا يعود الي المالك
 بانفساخ الاجازة وبالحالة الصورة الثانية احوال خلاف من الاول وما ذكره القاضي
 اخبار الوجوب في الحالين جميعاً **فروع** ناع شائناً بغير من التثنية
 وقبضه ولم يقبض المشتري المبيع حتى خال الحوك فذلك على البايع اخراج الزكاة
 فيه القولات الاجرة لان القبض قبل قبض البيع غير مستقر وخرجوا على القولين
 ما اذا سلم بضائنا في من او غيرها وذاك الحوك قبل القبض المسلم فيه وقلنا ان
 تقدر المسلم فيه بوجوب انفساخ العقد فان قلنا بوجوب خيار فغلبه اخراج الزكاة
 قطعاً **فروع** اوصي لانسار بضياب ومات الموصي ومضى حوك بترد وقبض
 قبل القبول ان قلنا للملك في الوصية كمال الموت فعلى الموصي له الزكاة ولا يضر
 كونه يرتد برده وان قلنا يحصل بالقبول فلا زكاة عليه ثم ان يقتناه على ملك الموصي
 فلا زكاة على احد وان قلنا انه للوارث فعلى تركة الزكاة وجهاً واحداً وان
 قلنا موقوف قبل ان يملكه بالموت ولا زكاة عليه على الاصح لعدم استقرار ملكه
 والله اعلم **باب اداء الزكاة**

مواجب على الفوائد المتكررة اذا ابتغى الفضايلة ونية ائنا البخل فثلاثة امر
 احدهما ان يفرق المالك بنفسه وموالياً في الاموال الباطنة والباطنة والباطنة
 والنفقة وعروض التجارة والركاز وزكاة الفطور **قلت** وفي زكاة الفطور

وجه

وجه انهما من الاموال الظاهرة حكامه في البيان وتثان في كادى غير الاحكام مطلقاً
 واختارنا باطنه وموطاير نفس الشافعي رضي الله عنه وهو المذهب والله اعلم
 واما الاموال الظاهرة وهي المواشي والعشائر والمعادن في جوار نفقها بنفسه
 قولان اطرها ومن جديد يجوز والتدريم لا يجوز اي صرح بها الى الامام ان كان عا
 فان كان جازاً فوجهاً واحداً يجوز ولا يجب اصحابها على الصنف اليه لبقاء حكمه علم
 انفسار به وعلى هذا القول لو فرق بنفسه لم يحسب عليه ان يورث ما دام يردوا في الساعي
 فاذا ايسر في نفسه الضرب الثاني ليعرف الى الامام وموالياً ولما افضل
 هذه الامور فتفرقة بنفسه افضل من التوقيل للاخلاق لان الوكيل والكون فلا
 يسقط الفرض عن الموكل ولما افضل من الصنفين الاخيرين فان كانت الاموال باطنة
 فوجهاً واحداً عند جمهور الاصحاب من العزائير وغيرهم وبه قطع الصنفين
 الدفع الى الامام افضل لانه يتيقن سقوط المخرج بخلاف تفرقة بنفسه فانه قد
 يدفع اليه غير مستحق والثاني بنفسه افضل لانه اتق في ليا سائر العباداة واحص
 واجبران والاخر وان كانت الاموال ظاهرة فالفرق الى الامام افضل قطعاً هذا
 هو المذهب وبه قطع الجمهور وطرد الفرقي فيه بخلاف ثم حيث قلنا الصنفين الامام
 اولى بذلك اذا كان عماداً لان كان جازاً فوجهاً واحداً انه كالعادل واصحابها
 المبرق بنفسه افضل في تناوذة انه لا يجوز الصنفين الكبار وهذا غير صحيح
 ثم رد **قلت** والدفع الى الامام افضل من التوقيل قطعاً صرح به صاحب
 الكادى ووجهه ما تقدم والله اعلم ولو طلبت الامام زكاة الاموال الظاهرة وحسب
 التسليم اليه بلا خلاف لئلا الطاعة فان امتنعوا قاتلهم الامام وان اجابوا الى اخرجها
 بانفسهم فان لم يطلعها الامام ولم يات الساعي اخذها رب المال مادام يردوا في
 الساعي فاذا ايسر في نفسه بغير عليه الشافعي غير الاصحاب من قال هذا فربيع
 على جوار نفقته بنفسه ومنهم من قال بوجاير على القولين صيانة نحو التحقيق عن
 التأخير ثم اذفر بنفسه وجا الساعي مطايعاً صدق رب المال بمنه واليمين
 واجبة او مستحبة وجهاً فان قلنا واجبه فنكل احدت منه الزكاة لا بالنكوب
 بالانها كانت واجبة والاصل بقاؤها **قلت** الاصح ان الميراث لله والله

الثالث في كل من الصف الى الامام والله اعلم
 على الاضاف حيث يجوز النفس

رحمة الله

اعلم

والا الاموال الباطنة فتلك المتأدية ليس للولاية نظر في ركايتها وارباها الحق بها
فان لم لوهاطوعا فقلنا الزاوي فان علم الامام من رطله لا يؤدى بها بنفسه فقل له
ان يقول انما ان يدفع بنفسك قلنا ان يدفع المحتجب افر وفيه وجهاً في ركايتها
المطالبة بالنذور والاحزاب **قلت** الاصح هو هذا القول للمكره ولو لم
الساعي زيادة على الواجب لان ذلك الزيادة وبطل يجوز الاستماع من دفع الواجب
لتدريه ان لا يجوز خوفاً من مخالفة ولاية الامر وجهاً اصحهما الثاني والله اعلم
وانما الية فواجبة فطعاماً وما يتبعه الغلب لم يقوم النطق باللسان مقامها
فيه طريقاً احداهما تتبين كسائر العبادات واشهرهما على حد واحد وميل على قول
اصحهما تتبين الثاني بحسين الغلب والاختصار على اللسان ثم صيغة النية ان
يقول هذا فريضة زكاة مالي او زكاة مالي الفريضة او الصدقة المفروضة ولا يكتفى
بالفرض لغرض المال لان ذلك قد يكون تحارة ونذر ولا يكتفى مطلق الصدقة على الاصح
ولو توكى الزكاة دون الفريضة اخذ على المذهب وقيل وجهاً في كونها توكى المظهر
فقط وهذا ضعيف فان المظهر قد يقع نقلاً ولا يقع الزكاة الا فريضة ولا يجزى
المالك في فريضة فلو ملك ما يتي به من خاضع وما يتي به من غير خاضع فخرج عشره بالبيع
جاز وكذا لو ملك اربعين شاة وخمسة اعرق واخرج شاة بلا بيع اخرجها ولو
اخرج خمسة دراهم مطلقاً بان المظاهر المتأخر او تلفاً من بعد هذا الاخراج
قلنا ان يجعل المخرج عن الباقي فلو عير بالام ينصرف اليه كذا ما اخرج الخمسة عن الباقي
فبان انما لم يكن له صفة الى الخاضر على الاصح ولو قال صدقة عن الغائب فانما
تألفاً هي صدقة اوقاف ان كان الغائب اقباً فهدى زكاته والانهي صدقة جاز
لان هذه صفة اخراج زكاة الغائب لو اقتصرت على زكاة الغائب حتى لو بان انما لا يجوز
له الا ان يتردد الا اذا صرح فقال هذه عن مالي الغائب فان بان انما استرد
ولست هذه الضورة كما لو اخرج الخمسة وقال ان كان مورثاً وورثته
فهو زكاته فبان انه قد وردت لا بحسب المخرج زكاة لان الاصل عدم الارث ومنا
الاصل ايضا المال والتردد اعتضد بالاصل ونظير ان يقول في اخر رمضان
اصوم هذا ان كان من رمضان يصح ووقا في اوله اصوم هذا ان كان من رمضان

ان كان من رمضان يصح ووقا في اوله اصوم هذا ان كان من رمضان

المجزية وموظف مشقة الارث انما اذا كان هذه زكاة الغائب فان كان الغائب
الحاضر ولا يصح التردد ان كان الغائب اقباً فهدى زكاته والانهي صدقة جاز
لان هذه صفة اخراج زكاة الغائب لو اقتصرت على زكاة الغائب حتى لو بان انما لا يجوز
له الا ان يتردد الا اذا صرح فقال هذه عن مالي الغائب فان بان انما استرد
ولست هذه الضورة كما لو اخرج الخمسة وقال ان كان مورثاً وورثته
فهو زكاته فبان انه قد وردت لا بحسب المخرج زكاة لان الاصل عدم الارث ومنا
الاصل ايضا المال والتردد اعتضد بالاصل ونظير ان يقول في اخر رمضان
اصوم هذا ان كان من رمضان يصح ووقا في اوله اصوم هذا ان كان من رمضان

والله اعلم

في

بنا

بانه سئوخ نصيف فان الشيخ يحتاج الى مال ولا قدره لم عليه منا والله اعلم
ثم ان توب المستع خالت الاخرى من توبته منه طامرا وبالطمان والاحاطة اليه
الانعام والافاق توب الانعام اجزاه في الظاهر فلا يطالب ثانياً وذلك بحرية باطناً
وجهاً واحماً بحرية كولي المبي يقوم نيته مقام نيته فان لم ينو الانعام لم يسقط
الصح الفرض في الباطن قطعاً ولا في الظاهر على المذهب انه يجب النية على الانعام
تقوم نيته مقام نيته المالك وقيل ان قلنا لا بد من ان يملك المالك باطناً بحرية
على الانعام والافاق اجزاء احدهما يجب كولي والثاني لا يلزمها وان المالك
فيما هو معتد به ومنها ان يملك من مفرق مكانه فان توب الموكل عند الدفع الى
الموكل ونوي الوكيل عند الدفع الى المالكين في الاحكام ان لم ينو واحد منهما
اولم ينو الوكيل فطريقان احدهما القطع واصحهما انه في الوجوه فيما اذا فرقت بينه
مثل بحرية منهم النية في النقرة والاصح الاجزاء انما تقوم للعسر ولا في القصة
سد حاجة الفقير وعلى هذا ان يملك الموكل عند الدفع الى الوكيل وعلى الثاني
نية الوكيل عند الدفع الى المالكين والوكيل وكذا وقوس النية اليه جاز ان يكون
في النهاية والى سبيل **فصل** في تصدق جميع ماله ولم ينو الزكاة
لم يسقط عنه الزكاة **فصل** في بيع الانعام من بيت الشعاة لاحد
الزكوات والاموال ضراراً باعتبار فيه الكوك ومالا لا يعتبر كالزروع والثمار
فقد استفتت الشعاة فيه الوقت وجوبه وموادراك الثمار واشتد الاحت
واما الاول فالحكوك يختلف بحسب الناس فيبيع للساعي ان يعيد شهر اياهم فيه
واسحب الشافعي رضي الله عنه ان يكون ذلك الشهر المحرم صحيحاً كان او شتاً
فانه اول السنة الشرعية **قلت** هذا الذي ذكرناه من تعيين
الشهر محل موعلي الاستحباب على الصحيح وفي وجه يجب دفع صاحب الثمار
في اخر شهر الصدقات والله اعلم وسعي اخرج قبل المحرم ليعلم في اوله ثم
اذا حان فتم حواله اخذ زكاته ومن لم يتم بحجته ان يحل فان لم يفعل
استثنى من زكاته وان اخراجه من قبل فان وثقه فوض اليه الفرق
ثم ان كانت الناشئة رد الما اخذ زكاتها على مياهمهم ولا يحلفهم ردّها الى المالك

معتد
بالجواز
في بيعه

ولا يلزمه ان يقع المرامي فان كان لرب المالك ما كان امر جمعها عند الحاجة
اكتفت الناشئة بالمال في وقت الربح ولم ترد الما احداً الزكاة في ثوب اهلها
وافيتهم هذا لفظ الشافعي ومقتضاه يجوز تكليفهم الرد الى الاثنية وقد صرح به
الحاملي وغيره واذا اراد معرفة عمده ما فاجز المالك وكان نيته صدقة
والاعدها والاولى ان يح في خطير وينصب الباطن بحرية معترضة وشك
اخرج واحدة واحدة ونبت كل شاه اذا بلغت المصنف فيقف المالك او يابيه
من جانب والساعي او يابيه من جانب ويذكر ان احدهما نصيب شريه الى
كل شاه او يصيبان به طرهما فهو مضبوط فان اختلفا بعد العد وكان الواجب
يختلف به اعاد العد **فصل** في بيع الساعي ان يدعو الرب المالك ولا يقدر
دعاً واستحب الشافعي رضي الله عنه ان يقول اجر الله فيما اعطيت وحجته للظن
وبارك لك فيما اقيت والناوذة شاد انه يجب الدعاء حكاة الحناطي وكما يجب
الرجاء للساعي يستحب ايضاً المساكين اذا فرق عليهم المالك قال لا يمتنع بيعه ان
لا يقول اللهم صل عليه وان ورد في الحديث ان الاعتلاء صارت مخصوصة في ائمة
السلف بالانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين كما ان قولنا عز وجل صار
مخصوصاً بالله تعالى كما لا يقال محمد عز وجل فان كان عزير اجليلاً لا يقال
ابوبكر او علي رضي الله عنهم وان صح المعنى وذلك لك مكره كرامة تزيه ام هو
ترك ادب فيه وجرمان الصحيح الشهور انه مكره لانه شعار اهل البدع وقد
يقتضون شيئاً ربه والمكره مؤسراً ورد فيه في مقتضى خلافات انه يجوز ان
يجعل غير الانبياء تبعاً لهم فيقات اللهم صل على محمد وعلى اهل بيته واصحابه وار
واتباعه لان السلف رضي الله عنهم يستغفرونهم وقد امرنا به في الشهد وغيره
قال الشيخ ابو محمد والسلام في معنى الاعتلاء فان الله تعالى ترون بيننا فلا يفر
به غايه عن الانبياء ولا يارسى سبيل المحاطبة للاحياء والاموات من المؤمنين
فيقات سلام عليهم **قلت** قوله لا يارسى ليس فيه فانه يستعمل
للاحياء والاموات بلا شك وهذه الصيغة لا تستعمل في المسنون وكانه اراد
لا تمتنع منه في المحاطبة بخلاف القينة واما استحبابه في المحاطبة فمعرفة والله

وما

واجه

باب تجل الزكاة

التي اخرجت في اكله مدامو الصواب المعروف وحكي الموقف ان ظاهر عن ابي عبيد
 بن يونس من اصحابنا منع التجمل ليس بشي ولا يفرع عليه ثم قال الزكاة ضار
 متعلق بالكل وغير متعلق بالادك تجمل كانه قبل الكول ولا يجوز تمام الضاب
 في الزكاة العينه انما اذا اشترى عرضا للتحارة يساوي بما يدرهم تجمل زكاة
 ما بين زكاة الكول ومو يساوي ما بين تجمل عن الزكاة على المذهب لان
 الاعتبار في الروي باخر الكول ولو ملك اربعين شاة معلومة فحاشاة عازي على
 ان يسمنها حولا لم تقع عن الزكاة الا اذا اسماها لان المعلومة ليست ملك زكاة فهي
 كادون الضاب وانما تجمل بعد انعقاد حق التجمل زكاة عامين فصاعدا لم يجز
 عما عدا السنة الاولى على الاصح عند الاكثر منهم معظم العزافير وصاحب الهند
 وحملوا الحديث الوارد في تسلف صدقة عامين من العتاس على التسلف ففتن فان
 جوزنا ما زاد ذلك اذا بقي منه بعد التجمل بضاب كامل بان ملك اربعة واربعين
 فجل شاة منها فوجها واصحابنا لا يجوز فان جوزنا صدقة عامين فجل يجوز ان يوك
 فتقديم زكاة السنة الثانية على الاولى وجها فتقديم الصلاة الثانية على الاو
 في الجمع في وقت الثانية حكاية ابو الفضل ان عبدان فلو ملك بضابا فجل زكاة بضاب
 فان كان في التجارة بان اشترى للتحارة عرضا ما بين تجمل زكاة اربع ما بين تجمل الكول
 ومو يساوي اربع ما بين تجمل الما بين الما بين تجمل زكاة اربع واركان
 زكاة عن بان ملك ما بين درهم وتوقع حصول ما بين بركة اخرى تجمل زكاة اربع
 ما بين تجمل ما توقعه لم يجز به ما اخرجته عن الحاديت وان توقع حصوله من غير ما عدا
 بان ملك ما بين وعشرين شاة تجمل شاة ثم حدثت كله او ملك حشاشا الا بال
 تجمل شاة فبلغت بالتوالي عشرة فجل كجز به ما اخرجته عن الضاب الذي لا الار
 وجها واصحابنا عند الاكثر من العزافير وغيرهم لا يجز به ولو تجمل شاة عن اربعين
 فولدت اربعين فهلك الاموات فهل كجز به ما اخرج عن الحجاب وجها **قلت**
 اصحابنا لا يجز به والله اعلم الضرب الثاني ما لا يتعلق وجوب الزكاة فيه الكول
 فيه زكاة البطر فحوز تجملها بعد دخول رمضان مدامو الصحيح وجه يجوز

فان كان في التجارة بان اشترى للتحارة عرضا ما بين تجمل زكاة اربع ما بين تجمل الكول

اول يوم من رمضان لا من اول الليلة وفي وجه يجوز قبل رمضان وانما زكاة القمار
 تجب بدو الملاحة وزكاة الزرع باشتداد الحب وليس له ان ادخول الا بال
 المر اذا ان حق الفقرا يشهد حينئذ والاخراج بعد الحجاب وتنبيه الحبوب اذا
 ثبت هذا فالخراج بعد مصير الرب ثم او العينة بينا ليس تجمل بعد الصلاح
 بل هو واجبه فيه ولا يجوز التديم قبل خروج الثمن وفيما عداه الوجه الصحيح
 انه يجوز التجمل بعد بدو الصلاح لا قبله والثاني يجوز قبله من حين خروج الثمن
 والثالث لا يجوز قبل الحجاب وانما الزرع فالخراج بعد الشقة واجب وليس تجمل
 ولا يجوز التجمل قبل التسبيل واعتقاد الحب وبعد ثلاثة اوجه الصحيح خوان بعد
 الاشتداد والادراك ومنه قبله والثاني جوز قبل التسبيل واعتقاد الحب والثا
 لا يجوز قبل الشقة **ترج** على الامية ما تقدم على وقت وجوبه من الحقوق
 الثانية وما لا تقدم هذا الباب منها حانق البنية والقتل والظهار وجزا الصيد
 مذخور في ابوابها ومنها لا يجوز للمشيخ الهرم والحامل الميض تقديم الفدية بل
 رمضان ولا يجوز تقديم الاحجية على يوم الجرح قطع الا هانة الوقاع في شهر صا
 على الاصح ولو قال ان شفي الله من ضي قلبه عتق رقبة فاعتق قبل الشفا لا يجز به
 الاصح ولا يجوز تقديم زكاة المعبد والركاز على الكحول **نصب** شرط كون
 التجمل مجزا بقا التاجر بصفة الاستحقات في اخرج الكول فلوارتد او مات قبل الكول
 لم يحسب عن الزكاة وان عرض مانع ثم ران وضار بصفة الاستحقات بعد تمام الكول
 لم يضر على الاصح ويشترط في الدافع بقاءه الى اخرج الكول بصفة زكاة عليه الزكاة فلو
 ارتد وقبلنا الردة تمنع وجوب الزكاة او مات او تلف جميع ماله او باعته او نقص عن
 الضاب لم يكن التجمل زكاة وان بقينا ملكا لم يرد جوزنا اخراج الزكاة في حال الردة
 اخرج التجمل وبذلك حسبت صورة الموت عن زكاة الوارث قال الاصحاب ان قلنا لانه
 ان الوارث يبي على حول المورث اجزاء والا لم يجز به على الاصح لانه تجمل قبل ملك
 التصاب فان قلنا بحسب فتحة ذب المورثة حكم بالخلطة بينهم ان كان المالك ماشية
 او غير ماشية وقلنا بثبوت الخلطة فيه فانما ان قلنا لا يثبت ونقص كل واحد عن الصا
 او اقسما ونقص نصيب كل واحد عن الضاب فيقطع الكول ولا يجز الزكاة على الصحيح

وان استغنى بالمد فخرج اليه او به وقال
 لم يضر وان استغنى بغيره لم يحسب

نصيب

الثاني جدير كسخر واحد **ت** اذا اخذ الامام من المالك قبل ان يتم
 حوالا لالمساكين فله حلالا اذا ما اخذه بحكم القرض فينظر ان يستقر من
 سؤا المساكين فهو ضمانهم سواء تلفت يده او بعد ان سلم اليهم ومالك يكره
 الامام طريقا في الضمان حتى يؤخذ منه ويرجع فهو على المساكين ان ينظر ان علم المقرض
 انه يستقر من المساكين باد منهم لم يكن طريقا على الاصح وان لم يستقر من نفسه او للمساكين
 من غير سؤا لهم فله الرجوع على الامام ثم الامام يقبضه من سؤا الصدقة او كسبه عن
 المقرض ولو اقرضه المالك للمساكين ابتداء من غير سؤا لهم فله ان لا يرد الامام فلا ضمان
 على الامام ولا على المساكين لانه وكل المالك فلو استقرض الامام بسؤا المالك والمساكين
 ينظر ان يستقرض ولا حاجة لهم الى القرض وقع القرض للامام وعليه ضمانه من حاله
 سواء في يده او دفعه الى المساكين ثم ان دفع اليهم فلا رجوع وان اقرضهم فقد اقرضهم
 ما كان نفسه وان كان استقرضهم وبهم حاحه وملك يده فوجها اذ ضمانا انه
 يضمن المساكين بقبضه الامام من سؤا الصدقة كالمولى اذا استقرض لليتيم واحمها
 يكون الضمان بخلاف سؤا الامام لان المساكين غير متعينين وفيهم واكثرهم اهل
 رشد ولا ولاية عليهم ولهذا يجوز منع الصدقة عنهم لا مدبر ولا القرض فانهم
 بالتجارة والمجاورة لا يستقرض لهم بشرط سلامة العاقبة خلاف اليتيم فاشاذا
 دفع المقرض اليهم فالضمان عليهم والامام طريق فاذا اخذ الزكوات والمدا
 اليه بصفة الاستحسان عند تمام احوال الزكوات لم يجر قضا وضمانا بقضي سؤا
 نفسه ثم يرجع الى المدفوع اليه او قد له مالا اكلت الثاني ايضا الامام
 المالك بحسب رقة الماخوذ منه عند تمام حوله وفيه اربع مسائل
 كالفرض اذ اها ان يد سؤا المساكين فان دفع اليهم قبل احوال وتم احوال
 وهم بصفة الاستحسان والمالك بصفة الوجوب وقع الموقع وان خرجوا عن الاستحسان
 فعليه الضمان وعلى المالك الاخراج ثانيا وان تلفت يده قبل تمام احوال بغير تقرب
 نظر اخرج المالك عن ان يحل عليه الزكاة فله الضمان على المساكين ومالك يكون الامام
 طريقا وجها في الاستيفاض والافه يقطع المخرج عن زكايته وجها واحمها
 يقع وجه قطع في الشايل والتمه والثاني لا فاعلى هذا بضمير المساكين وفي تعيين

هذا هو الوجه الثاني في ضمان المالك للمساكين اذا اخذ الامام من المالك قبل ان يتم حوالا لالمساكين فله حلالا اذا ما اخذه بحكم القرض فينظر ان يستقر من سؤا المساكين فهو ضمانهم سواء تلفت يده او بعد ان سلم اليهم ومالك يكره الامام طريقا في الضمان حتى يؤخذ منه ويرجع فهو على المساكين ان ينظر ان علم المقرض انه يستقر من المساكين باد منهم لم يكن طريقا على الاصح وان لم يستقر من نفسه او للمساكين من غير سؤا لهم فله الرجوع على الامام ثم الامام يقبضه من سؤا الصدقة او كسبه عن المقرض ولو اقرضه المالك للمساكين ابتداء من غير سؤا لهم فله ان لا يرد الامام فلا ضمان على الامام ولا على المساكين لانه وكل المالك فلو استقرض الامام بسؤا المالك والمساكين ينظر ان يستقرض ولا حاجة لهم الى القرض وقع القرض للامام وعليه ضمانه من حاله سواء في يده او دفعه الى المساكين ثم ان دفع اليهم فلا رجوع وان اقرضهم فقد اقرضهم ما كان نفسه وان كان استقرضهم وبهم حاحه وملك يده فوجها اذ ضمانا انه يضمن المساكين بقبضه الامام من سؤا الصدقة كالمولى اذا استقرض لليتيم واحمها يكون الضمان بخلاف سؤا الامام لان المساكين غير متعينين وفيهم واكثرهم اهل رشد ولا ولاية عليهم ولهذا يجوز منع الصدقة عنهم لا مدبر ولا القرض فانهم بالتجارة والمجاورة لا يستقرض لهم بشرط سلامة العاقبة خلاف اليتيم فاشاذا دفع المقرض اليهم فالضمان عليهم والامام طريق فاذا اخذ الزكوات والمدا اليه بصفة الاستحسان عند تمام احوال الزكوات لم يجر قضا وضمانا بقضي سؤا نفسه ثم يرجع الى المدفوع اليه او قد له مالا اكلت الثاني ايضا الامام المالك بحسب رقة الماخوذ منه عند تمام حوله وفيه اربع مسائل كالفرض اذ اها ان يد سؤا المساكين فان دفع اليهم قبل احوال وتم احوال وهم بصفة الاستحسان والمالك بصفة الوجوب وقع الموقع وان خرجوا عن الاستحسان فعليه الضمان وعلى المالك الاخراج ثانيا وان تلفت يده قبل تمام احوال بغير تقرب نظر اخرج المالك عن ان يحل عليه الزكاة فله الضمان على المساكين ومالك يكون الامام طريقا وجها في الاستيفاض والافه يقطع المخرج عن زكايته وجها واحمها يقع وجه قطع في الشايل والتمه والثاني لا فاعلى هذا بضمير المساكين وفي تعيين

الامام

الامام الوجهان فان لم يكن حاله في الامام اذا احتجبت الزكوات عنده ذلك القدر
 قوم اخر من جهة الذي تعلق به **المسألة الثانية** ان يتسلف بسؤا
 المالك فان دفع الى المساكين وتم احوال ومهم بصفة الاستحسان وقع الموقع
 والارجح للمالك على المساكين دون الامام وان لم يدر الامام بحال المالك سؤا
 تلف بتقريب الامام او بغير تقرب كالتلف بيد المولى ثم ان تلف بتقريب الامام
 فعليه ضمانه للمالك والافه ضمان عليه ولا على المساكين **الثالثة** ان يتسلف
 بسؤا المالك والمساكين جميعا فالاصح عند صاحب الشايل والاكثر انه يضمن
 المساكين والثاني ضمان المالك **الرابعة** ان يتسلف بغير سؤا المالك والمساكين
 لما دام في حياضهم فقال يجوز اخذهم بسؤا لهم وجها اصحها لا فاعلى هذا ان دفع
 اليهم وخرجوا عن الاستحسان قبل تمام احوال استرد الامام منهم ودفعه اليه
 وان خرج الدافع عن اهلية الوجوب استردته وزد اليه فان لم يكن المدفوع اليه
 ملك صيته الامام من سؤا نفسه فوطا لا على المالك اخراج الزكاة تاريخا
 وفي وجه ضعيف لضمان على الامام ثم الوجهان في تزيلا كاحه منزلة سؤا لهم
 مما في حق البالغين اذا كانوا اطفالا من سؤا ان الصبي يدفع اليه الزكاة
 من سهم القراء والمساكين ام لا فان كان له ثلث منه نفقة كايه وغيره فالاصح
 انه لا يدفع اليه والا فالاصح ان يدفع له اليه والثاني لا يستغنى به
 من العينة فان جوزنا القرض اليه فحاجه الاطفال كسؤا البالغين قبل الاما
 واستقرضه لهم كما استقرض من اليتيم هذا اذا كان الذي في امرهم الامام فان
 كان وليا متدنا على الامام فحاجتهم حاجة البالغين لانهم من سؤا الشكف
 لو كان صلاحهم فيه امنا اذا قلنا لا يجوز القرض الى الصبي فلا يحل هذه المسئلة
 في سهم الفقراء والمساكين ويجوز ان يحسب سهم الغارمين ويحسب ثم المسائل كلها
 لو كانت المحال في يد الشايل او الامام بعد تمام احوال سقطت الزكاة عن المالك
 لان الخصول في يده ما بعد احوال كالموقوف بيد المساكين كما لو اخذ بعد احوال
 ثم ان قوط في الدفع اليهم ضمانا على نفسه لهم والافه ضمان على احد وليس
 التقريب ان ينظر ان تمام غيره اليه لقلته فانه لا يحسب بوقا فليحسب عند

م الزكاة

والمراد بالسائل هذه المسائل السبع جميعا وليس المراد جميع اقسام الصدقات
بل سواها طائفة منهم وحاجتهم **فصل** اذا دفع الزكاة المحالة الى الغير
وقال انها محالة فان عرض مانع استرددت منك فله الاسترداد ان عارض مانع
وان اقتصر على قوله هذه زكاة محالة او علم القايض ذلك ولم يذكر الرجوع فله الاسترداد
على الاصح الذي قطع به الجمهور هذا اذا كان الدافع المالك اذا اذاعه انما اذاعه الامام
فلا حاجة الى شرط الرجوع بل يثبت الاسترداد قطعاً ولو دفع المالك والامام
ولم يعرض للرجوع ولا علم القايض فالمذهب انه لا يثبت الرجوع مطلقاً وقيل ان
دفع الامام ثبت الرجوع وان دفع المالك فلا وبه قطع جمهور الجرائد وقيل
فيهما قولان فان ثبت الرجوع فذاك المالك قصده المدفوع النحل والرجوع
القايض والقول قول المالك مع ميمه ولو ادعى المالك علم القايض بالرجوع فالف
قول القايض واذا قلنا لا رجوع اذا لم يذكر النحل ولم يعلم القايض فصار عما
في ذكره او قلنا يشترط في الرجوع التصريح به فتسارع فيه والقول قول السائلين
على الاصح مع ميمهم وقول المالك على الثاني ومحرم القولان في تنازع الامام
والسائلين اذا قلنا الامام محتاج الى الاشتراط هذا كله اذا عارض مانع احتج
الزكاة انما لم يعرض بغيره الاسترداد بلا سبب لا بدع بالنحل فهو
حكم محال يسامو جلا لاستردده **فروع** قال الامام لا يحتاج مخرج
الزكاة الى لفظ اصله كقوله دفعها وموسات لانها في دفع حق لا مستحق
قال وفي صدقة التطوع تردد والظاهر الذي علمه الناس كانه لا يحتاج
الى لفظ ايضاً **فروع** اذا قال هذه زكاتي او صدقتي المفروضة فظننا
انه ما انه كما لو ذكر النحل ولم يذكر الرجوع واصحهما انه كما لو لم يذكر شيئا أصلا
وقطع الجرائد بان المالك لا يثبت رد محلات الامام قالوا ولو كان الطاري
موت السائل كان المالك سلف ورثته على ان يعلم بانها محالة وجهان
فروع من موانع ان يكون لفظ النصاب حيث يثبت الاسترداد بهذا
السبب ملك يثبت له المالك او تلف منه ناقصة النصاب لغير حاجة وجهان
اصحهما يثبت ولو تلفه بالانفاق وغيره رجوعه احتاجت بثبت الرجوع لظنا

زكاة

المحل

فصل متى يثبت الاسترداد فان كان المحال لما فعله ضمانه مثله ان
كان مثليا والامتنينه وتعتبر يوم القبض على الاصح وعلى الثاني يوم التلف والثاني
القبض خربة الامام فان ثبت القايض بتركه وان كان باديا على حاله استردده
ودفعه او مثله الى السحق ان بقي بصفة الرجوع وان كان الدافع هو الامام اخذه
بصرفه الى السحقين بعد ان جدد من المالك وجهان اصحهما وبه قطع على التمديد
كوز وان اخذ القايض فكل يجوز صرفها الى المسحقين وجهان لا بدع القايض لا يجري
فان جورناه وهو الاصح ففي امارة الى ادب جديد الوجهان وان خدعت فيه راد
مصلحة كالمسحق والكبر اخذته مع الزيادة فان كانت مفصلة كالولد والدين المالك
والذي قطع به الجمهور وصلى الله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخذ الاصل بالزيادة
وقيل وجهان اصحهما مدلول الثاني باخذه مع الزيادة وان كان ناقضا فله العاقبة
معه وجهان الصحيح وظاهر الفرض لا يرشاه والمذهب ان القايض ممالك المحال
وفيه وجه شاذ انه موقوف فان عارض مانع غير عدم الملك فالوفاة القايض
ثم طرأ المانع فان قلنا بالمذهب استمر صحة البيع والامتنين بطلانه ولو كانت
العين باقية واراد القايض رد لها فان قلنا بالوقف لزم ردها بعينها وان قلنا
بالمذهب ففي جوار الادب الاكالات مثله في القرض بناء على انه مملوكه بالقبض
او بالتصرف **فروع** المحال موقوف الى المالك او كان مثله كالوكال
يدينه فله ان يشاء من اربعين خالك الكوك ولم يطرأ مانع اجزاه ساعجل وكانت تلك
الشاة بمنزلة الباقيات عمدة ولو عجل شاة غرضية ثم ولدت واحدة او عن
ما يمين فولدت عشرين بلغت عنه في المحال باقية واحدة وعشرين اربعة شاة اخرى
وان كان القايض المقتل المحالة ولو عجل شاة غرضية ثم خدشت محله قبل
الكول فقد بلغت عنه ما بين واحدة بالمحالة فعليه عند تمام الكول شاة ثالثة
فلو كانت المحالة في هاتين الصورتين معلوفة او كان المالك اشتراها فخرجها لم
يجب شي ليدل ان المعلوفة والمشتراة لا يتم بهما النصاب وان جاز اخرجها من الزكاة
ثم ان تم الكوك والمحل على السلامة اجزاه ما اخرج ثم في تقديم اذا كان الثاني ذو
النصاب بان اخرج شاة براربعين وجهان الصحيح الذي قطع به الاصحاب ان المحال

لث
والفهم

والاثنين المالك

واحدة
وعشرين

غار من ماله الباقي في ملكه الذي دفع حتى يكمل القضاة ويجزي وليس ملكه
 حقيقة وقالت صاحب القريب يقدر كمال الملك لم يزل لينقص الكوكب
 ملكه فثبت واستبعد الامام هذا وقت تصرف القاض فاد بالبيع والهبنة
 وغيرها فكيف يقول بتمام ملكه الذي دفع وهذا الاستبعاد صحيح ان اراد صاحب
 التقريب بتمام ملكه حقيقة وان اراد ما قاله الاصحاب فنقوله متواتر ان اذا
 طرأ مانع من كون المحل زكاة فنظر ان كان المخرج اهلا للوجوب وبقي ماله
 بضاب لزومة الاخراج ثانيا وان كان دون الضاب حيث لا يثبت الاستدراك ولا
 زكاة وكانه تطوع بشاة قبل الكول وحيث ثبت فاسترد قال العزاقبول
 فيه ثلاثة اوجه احدها يستلزم الكول ولا زكاة للماضي لنقص ملكه عن الضاب
 والثاني ان كان ماله بقدر زكاة لماضي وان كان ناشية فلا لان السوم شرط في
 زكاة الناشية وذلك مستحق كيقول في الذمة واصحها عندهم تحريم زكاة
 مطلقا لماضي لان المخرج كالتالي في ملكه وهذا قطع في التهديد بل لفظه يقتضي
 وجوب الاخراج ثانيا قبل الاستدراك اذا كان المخرج بعينه باقيا في يد القاض فقلت
 صاحب التقريب اذا استرد وقتلنا كان ملكه زال لم يزل لماضي وان تميز ملكه
 لم يزل زكي لماضي قال الامام علي هذا المقرر الثاني الشاة المتبوضه حصلت
 اكله من المالك وبينها في الجلاو في المفضوب والمجود وكلام العزاقبول
 يشعر بحريان الاوجه بعد تسليم زوال الملك عن المحل وكيف كان فالاصح عند
 المعظم وجوب تجديد الزكاة للماضي انما اذا كان المخرج ثانيا في يد القاض فقلت
 صار الضمان دينا عليه فان اوجبا تجديد اذا كان باقيا هنا فلو لا وجوب
 الزكاة في الدين هذا اذا كان المكي قيدا فان كان ناشية لم تحبس الزكاة كمال
 لان الواجب على القاض القيمة فلا يمكن هنا ايضا الناشية وقالت ابو اسحاق
 تمام القيمة مقام العيز من انظر المساكين والصحيح الاول **فروع**
 لو عملت مخاض عن خمس وعشرين لابل فبلغت بالتوا دسعا وثلاثين فقل الكول
 لم تجز به بمثل المخاض المحلة وان سارت بنت لبون في يد القاض لم يزد بها
 ومخرجها ثانيا او بنت لبون اخرى قال صاحب التهديد لنفسه فان كان المخرج ثانيا فقلت

الوجوب

وعبرها

الزكاة

لشاح

لم يزد على احد عشر فان لم يكن ايله سينا وثلاثين الا بالخرج وجب ان لا يحس بنت لبون
 لا انما جعل المخرج كالتالي اذا دفع نحو ثمانين الزكاة وانما اذا لم يقع فلا بل موكلا
 بعض المال قبل الكول وفيما قدمناه في الوجه الثالث عن العزاقبول ثانيا فقلت
 والله اعلم

باب حكم تأخير الزكاة

اذا تم حوك المال الذي شرط في كانه الكول وتكرر الا اذا وجب الفور كما قدمناه
 فان اخر عني رد حال في ضمانه فلو تلف المالك بعد ذلك لزومه الضمان متواتر فقلت
 بعد مطالبة الساعي او الفقير او قبيل ذلك ولو تلف بعد الكول وقبل التكرير فلا شيء
 عليه وان تلفه المالك لزومه الضمان وان المله اجني بغير ما سددكم ان شاء الله
 ومن قلنا الزكاة تتعلق بالذمة فلا زكاة وان قلنا تتعلق بالعين انتقل عن التخصيص
 الى القيمة كما اذا قتل العبد الكافي او المومن ينتقل الحق اليه **فروع**
 امكان الاداشط في الضمان ومثل مو شرط في الوجوب ايضا فلو ان اظهرها ليس
 بشوط والثاني شرط في الصلاة والصوم والحج واحتجوا للاظهر بان لو تأخر
 الامكان فابتدأ الكول الثاني بحسب من غلام الاول لا يمكن الامكان **فروع**
 الاوقاص التي من الضب فيها تولى ان اظهرها انما عفووا والفرض يتعلق بالضاب
 خاصة والثاني ينسب الفرض عليها وعلى الضاب فاذا ملك تسما من الاول
 ثلثي الاول عليه شاة في خمس منها لا يعينها وعلى الثاني الشاة واجبة في الجميع
 قال الامام الوجه عند ان تكون الشاة متعلقة بالجميع قطعاً وان القولين
 ان الوقص لا يحل اوقاية للضاب بحسب الزرع في القراض وقاية لرب المال وهذا
 الذي قاله الحسن بن المذهب المشهور ما قدمناه **فروع** لو تم الكول على
 خمس من الابل فلف واحد قبل التكرير فلا زكاة ولا تلف وانما الاربعة فان
 قلنا التكرير شرط للوجوب فلا شيء فيها وان قلنا للضمان فقط وجب اربعة
 اخماس شاة ولو تلف اربع قبل الاول لا شيء والثاني بحسب شاة ولو ملك
 ثلاثين من البقر فلف خمس من الامكان وبعد الكول فان قلنا بالاول فلا شيء وان
 قلنا بالثاني وجب خمسة اسداس جميع ولو تم الكول على سبع من الابل فلف اربع

في ان الثمن شرط في الوجوب
 او في الضمان ان قلنا بالاول
 فلا زكاة وان قلنا بالثاني فقلت

كاه

قال العنك فان قلنا الامكان شرط للموجب فعليه شاة وان قلنا للضمان والوقص
عفو شاة ايضا وان قلنا بسطنا الصحيح الذي قطع به الجمهور بحسب الشاع
شاة وقال ابو الحاق يجب شاة كاملة ولو كانت المسئلة كمالها وتلفت خمس
فان قلنا الامكان شرط للموجب فلاشي وان قلنا للضمان وقلنا الوقص عفو
فاربعة احما بر شاة وان قلنا بسطنا فاربعة اتساع شاة ولايج وجه اي
احتاق ولو ملك ثمانية من الغنم فتلقت بعد الكول وقبل التمكن اربعون فان
قلنا التمكن شرط للموجب او للضمان والوقص عفو فعليه شاة وان قلنا بالنسبة
واليسط فنصف شاة وعلى وجه اي احتاق شاة **فروع** امكان الادا ليس
المراد به مجرد تكملة من اخراج الزكاة بل اعتبار معة وجوبها لاجراج وذلك بان
يجتمع شرايطه فمنها ان يكون المال حاضرا عنده فان كان غائبا لم يجب لاجراج
من موضع اخر وان جاوزنا نقل الزكاة ومنها ان يجد المروء اليه وقد تقدم
ان الاموال الظاهرة والباطنة والباطنة يجوز صرف زكاتها الى الباطن ونائبه
ويجوز ان يغير بها نفسه فيكون واجدا للمروء اليه سواء جرد امال السهمان
او الانعام او نائيه قلنا الاموال الظاهرة فذلك ان جاوزنا غيرها بنفسه
والان لا امكان حتى يجد الانعام او نائيه واذا جرد من جوارا صرف اليه فاحر لطلب
الافضل بان وجد الانعام او نائيه فاحر لغيره ونفسه وحيث قلنا انه افضل او
وذلك اهل السهمان فاحر ليدفع الانعام او نائيه حيث قلنا انه افضل او اخر
لاستقرار قرب او جوارا ومن مواج في التاخير وجهان احدهما جواز فعل هذا
لواخر فتلقت كما صامنا على الاصح قال امام الحرمين الوجهان شرطان احدهما
ان يظهر استحقاق الحاضر فان تردد استحقاقهم فاحر لغيره جوارا للاول
والثاني ان لا يشترط الحاضر وفائقهم فان تضرروا بالجموع لم يجز التاخير
للقرب وشبهه بالاختلاف في الشرط الثاني نظر فان اشباعهم لا يتغير على هذا
المخصص ولا يرد هذا المال ولا يرد الزكاة **قال** هذا النظر ضعيف
او باطل والله اعلم قال صاحب التتدب وعينه يشترط في امكان الادا
ان لا يكون مستغنيا لا شي مما من ايديه او دنياه **نصف**

لهاء

في كسبه تعلق الزكاة بالمالك فان الجمهور فيه قولان المتدب يتعلق بالذمة والجد
الاطهر العين وصدر المساكين شركا لرب المال في قدر الزكاة متكدا صح الجمهور
وزاد اخرون قولنا انما يتعلق بالعين تعلق الدر المرمون وقولنا انما يتعلق
بالعين تعلق الارش برقيمة الجاني ويمتن اذا القولين انما اكرم من الغزالي
وانما العزاقون والصيداي والروياي والجمهور يجعلون انك الذمة وتعلق
الدين بالمؤمن شيئا واحدا فقالوا يتعلق بالذمة والمالك من ثمنها وجمع صاة
التمه من الطرفين حتى وجبت انا اذا قلنا تعلق بالذمة من المال خلوا بها
ام مؤرمين بها واذا قلنا بتعلق انا قولنا براسيه وانا جزاير قولنا الذمة فكل
يجعل جميع المال من مؤناتها لم يخص قدر الزكاة بالرمز وجهان وكذا اذا قلنا
تعلق الارش فكل يتعلق بجميع ام بقدرها فيه الوجهان قال امام الحرمين
بقدر الزكاة مؤاخذ الذي قاله الجمهور ومما عداه موقوف مداه اذ كان الواو
من حشر المال اما اذا كان من غير كاشاة الواجبة في الايل فطريقا اخدهما
القطر بتعلقها بالذمة واحدهما انما على اختلاف السابق فكل الاستينان لا يختلف
وعلى الشرة يشتركون بقيمة الشاة **فروع** اذا باع ناك الزكاة بعد الكول
قبل اخرجها فان باع جميعه فكل يصح البيع بقدر الزكاة بمبي الاقوال فان
قلنا الزكاة في الذمة والمالك خلوا منها صح وان قلنا من مؤن فقولنا اظهر لمعند
العزاقين وغيرهم صح لان هذه العلة تبيح غير اختيار المالك وليسب لمعين
مستوح فيها بما لا يباح به الرمن فان قلنا بالشركة فطريقان اخدهما القطر البطلا
واصحهما وبه قطع كثر العزاقين كصحة قولنا اظهرهما وبه قطع صاحب التتدب
وعامة المتأخرين البطلا وان قلنا تعلق الارش في صحة القولين في بيع الجاني
فان صحناه صار بالبيع ملتزما للمعدا ومتى قلنا بالصحة في قدر الزكاة فيما سواه
اولى ومتى كنافية البطلا فكل يبطل فيما سواه ان قلنا بالشركة فيه قولنا عرو
الصنفقة وان قلنا بالاستينان في الجميع بطل البيع في الجميع وان قلنا بالا
في قدر الزكاة في الزائد قولنا بقرينة الصنفقة وحيث منعنا البيع وكان المال
تمم فذلك قبل الحصر فاما بقدره فلا منع ان الحصر نصير والحاصل في جميع قلنا

ايضا

ب

نا

قلنا

هذا الخلاف ثلاثة اقوال اظهرها البطلان في الجميع والثاني الحق في الجميع واطهرها
 البطلان في قدر الزكاة والصحة في الثاني فان صحنا البيع في الجميع نظر ان اذ
 البائع الزكاة من موضع اخر فذلك والا فليس في ان يخذل من المالك من يذله
 قدر الزكاة في جميع الاقوال بل لا خلاف في ان يخذل في البيع في قدر الزكاة في
 ينفسخ في الثاني فيه الخلاف في تقريره الصفة في الدوام فان قلنا ينفسخ استرد
 والا فله الخيار ان كان جاهلا فان فسح فذلك وان اجار في الثاني في زيادة
 من الثمن لم يبيع فيه قولان اظهرهما بطلانه ولو لم يخذل في الثاني في الواجب منه ولم
 يؤد البائع الزكاة من موضع اخر فالاصح ان للشري الخيار اذا علم الكال والثاني
 عيبه لا خيار له فان قلنا بالاصح فادى البائع الواجب من موضع اخر فله ان يسقط الخيار
 وجهان الصحيح انه يسقط كما لو اشترى عسكرا فزاد قبل الرد فانه يسقط والثاني
 لا يسقط لاحتمال ان يخرج ما دفعه في الثاني مستحقا فيرجع الثاني الى غير المالك
 ويحري الوجهان فيما اذا باع السيد الكال في ثم فذاه من يبيع في المشتري الخيار في الثاني
 اذ اطلقنا البيع في قدر الزكاة وصحنا في الثاني في المشتري الخيار في البيع في الثاني
 واجازته ولا يسقط الخيار اذا البائع الزكاة من موضع اخر واذا اجار في بيعه
 ام يبيع الثمن فيه القولان المتقدمان وقطع بقض الاصحاب باقائه يبيع في الجميع في المواجي
 والصحيح الاول من ذلك اذ باع جميع المالك فان باع بضعه فان لم يبق قدر الزكاة
 في بضعه فهو كالباع في الجميع وان بيع قدر الزكاة انما يبيعه في الزكاة وانما يبيعه في
 فان فرغنا على قول في صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ اقسما البطلان واما
 مبيعان في يبيعه ثبوت الشركة وفيها وجهان اذ هما ان الزكاة شائعة في الجميع
 متعلقة بكم واحدة من الشاه بالقسمة والثاني ان محل الاستحقاق قدر الواجب
 وتعين بالاجزاء انما اذ فرغنا على قول الرهن يعني ان الجميع شريون لم قدر
 الزكاة فقط فعلى الاول اصح والثاني صح وان فرغنا على قول الارش فان صحنا
 بيع الكال صح هذا والا فالنقير كالتقريع على قول الرهن وجميع ما ذكرناه هو
 في بيع المالك الذي الزكاة في عيبه فاما بيع مال الحاجة بعد وجوب الزكاة
 فسياتي في بابها ان شاء الله تعالى **فروع** اذا ملك اربعين شاة فما عليها

خلاف

ذكوت ولم يشرح زكاتها حتى كانت اخر فان ضرت منها في كحول محله فصاعدا فليعلم
 شاة بلا خلاف والا فليعلم شاة عن كحول الاول والثاني فان قلنا يجب الزكاة في
 الذممة وكان ملك سوا الغنم ما يبي شاة يجب شاة لكحول الثاني وان لم يملك شيئا
 غير النصاب انبي على ان الذي يمنع وجوب الزكاة ام لا ان قلنا يمنع لم يجب لكحول
 الثاني شي لان المالك لا يملك شاة نقص من النصاب ولا يجب زكاة الاكطه لان المالكين
 لا زكاة عليهم فالحال طتم محالطه المكاتب والدي وان قلنا يتعلق العن يتعلق الرهن
 او الارش قال امام الحرمين فهو كالتقريع على الذممة وقال الصيدلاني هو قول
 الشركة وقياس المذهب ما قاله الامام لكن يجوز ان يفرق خلاف الزكاة من جهة تسلط
 الغير عليه وان قلنا الذي لا يمنع الزكاة وما يذله التعدي يجرى الخلاف على قول الثاني
 ايضا لو ملك خمسة وعشرين من الاياد لولا ساج فان قلنا الزكاة بالذممة وقلنا
 الذي لا يمنعها او كان له اخر في يها فعليه بشتا خاص وان قلنا بالشركة فعليه لكحول
 الاول بشتا خاص والثاني اربع شيتاه وتقرير الرهن والارش على قياس ما سبق
 ولو ملك خمسة من الاياد لولا ساج فاحكم كما في صورتين الشافعية لكن قد
 ذكرنا ان من الاصحاب من لم يثبت قول الشركة اذا كان الواجب من غير الواجب غير
 جنس الاصل في هذا ما يكون الحكم في مدة الضورة مطلقا كالحكم في الاولين تقريرها
 على قول الذممة والمذهب هو اختيار المزي انه لا فرق بين ان يكون الواجب من جنس المال
 او غير من ولهذا يجوز للشاخي بيع حر وانما لا يبيعه في الشاة فذلك على مقتضى الحق
 بعينها **فروع** اذا رهن مال الزكاة بعد كحول ما قول في صحة الرهن
 في قدر الزكاة كالفقهاء في صحة بيعه فيقولون جميع ما قد مناه فاذا اصحنا في قدر
 الزكاة فصار اذا اولى وان اطلقناه فيه فالثاني رهن حراما فاذا اصحنا الرهن
 في الجميع فلم يؤد الزكاة من موضع اخر للشاخي اخذها منه فاذا اخذنا نفع الرهن
 فيها وفي الرهن الثاني الخلاف كما تقدم البيع وان اطلقناه في الجميع او قدر الزكاة
 وكان الرهن مشروطا في بيع ففي فتاوى البيع قولان فان لم يفسد المشتري الخيار ولا
 يسقط خياره باذا الزكاة من موضع اخر انما اذا رهن مال كحول ففي وجوب الزكاة
 خلاف قد مناه الرهن لا يجوز الا بدين ويحلو ان الذي يبيع مال الزكاة الخلاف المعروف

والاجب الشاة وان قلنا يتعلق بها
 نقل الشركة لم يجب لكحول الثاني

قول

في جوار

مال

على البيع في الشاة والارش والاياد
 عند الصفة في الرهن اذا ابيع في الاياد

فتم

فان قلنا الرمن لا يمنع الزكاة وقلنا الدين لا يمنع ايضا او قلنا يمتنع فكان له اخرج
بالدين وجبت الزكاة والا فلا ثم ان لم يملك الزكاة سال الاخر احدث الزكاة من
المرمون على الاصح ولا تؤخذ منه على الثاني فعلى الاصح لو كانت الزكاة من
جنس المال كالشاة من الابل مع جزو من الخيل فيها وقبل الخلاف فيما اذا كان
الواجب من غير جنس المال فان كان من جنسه اخذ من المرمون قطعاً ثم اذا اخذت
الزكاة من غير المرمون فأي من الراي يمدد لك فمثل يؤخذ منه بعد ذلك
ليكون من غير المرمون ان قلنا الزكاة بالذمة اخذ والا فلا على الاصح واذا
قلنا بالاحرف فان كان النصاب مثلاً اخذ المثل والا فالقيمة على قاعده الغرنا
انما اذا ملك سال الاخر فالمدد الذي قطع به المحمور ان الزكاة تؤخذ من سائر
امواله ولا تؤخذ من غير المرمون وقال جماعة تؤخذ من عينه ان علقناها
بالعين وقد امو القياس على السديد قد المرمون اذا جني والله اعلم

باب زكاه المعسر

حجبة الزكاة في الاقوات وهي من الثمار الخضر والحب ومن اجنوب الحنطة والشعير
والارز والعدس والحضرة والبقلا والذرة واللوبيا والهرطمان ومما يجلبان
وانسانا سوا الاقوات فلا يجب الزكاة في معظمها بالاختلاف وفي بعضها خلاف فمما لا
زكاة فيه بالاختلاف التين والسفرجل والكوخ والقمح والبقاح والجزر واللوبيا والبرسيم
وغيرها من الثمار كالنظر والكمثرى والسمسم والاسيوط وموزة القطن والبقا
وموجب الرشاد والكمثرى والكرنب والبطيخ والسلق والجزر والفتييط وجوز
وبزرها ومن المختلف فيه الزيتون فاجديد المشهور انه لا زكاة فيه والقديم
بدر صلاحه ومنه واصله ويعتبر فيه النضاب عند الجمهر وخرج ابن
القطان اعتبار النضاب فيه وليس شرط كخص القديم باحباب الزكاة فيه على قولين
ثم ان كان الزيتون مما لا يجي منه الزيت كالبعداوي اخرج عشرين من ثمره فان
الزيت كان مما يجي منه الزيت كاشامي فثلاثة اوجه الصحيح المنصوص القديم انه انشا
الزيت وانشا الزيتون اولى والثاني معين الزيت والثالث يتعين الزيتون

[illegible]

فقال الاوسق الموقار والوقر المقصد ثلثا فيه وعشرون رطلا لكل بقدر الوتر
على الاوسق خمسة لم تبقه من خطه عن هذا الاعتدال لا يضر وان كان خطه من وزن
استكمال فيقال ان يقال لا زكاة حتى يحق الكرم ويكتمل ان يقال يجب لبقا الا
قال وهذا اظهر ثم اتاه الحزمين الاعتبار فيما علمه الشرع بالصناع والملا
بمقدار موزون بضاف ليا الصناع والملا بما يحوي المد وكبح وذكر الرواية
ان الاعتبار بالكيل لا بالوزن وهذا هو الصحيح قال ابو العباس الجرجاني الاعتدال
اذا اوجبا فيه الزكاة فالاعتبار فيه بالوزن وتوسط صاحب العدة فقال هو
الحكم في الكيل على التقريب بالوزن وانما قدرة العكس بالوزن استظنا را
فصل في الصحيح اعتبار الكيل في صحة وهذا قطع الدارمي وصنف مدة
تصنيفا في كتابه ايضا في بيان في زكاة العطر ان شاء الله تعالى ومنها ان
الاخلاف في قدر رطل بغداد والاصح انه مائة ومائتين وعشرون درهما واربعة
درهم فقل هذا الاوسق خمسة بالرطل الدمشقي ثلثا فيه واثان واربعون رطلا
ويصنف وثلث رطل وسبعون او ثمانون رطلا فيقال لا فرق بين ثمانية
الارض للملوك والمستاجر وجوب العشر والخراج في الارض الخراجية قال اصحابنا
وتكون الارض خراجية في صورتين احدهما ان يفتح الامام بلدة فتمرا او قسيتها
الغنائم ثم يعوضهم عنها ثم يفتحها على المسلمين ويضرب عليها خراجا كما فعل عمر رضي
الله عنه بسواد العراق فاعلموا بالصحيح فيه الثانية ان يفتح بلدة صلحا على
تكون الارض للمسلمين وتسكنها القفار خراج معلوم فالارض تكون فيا المسلمين خراج
اجرة لا يسقط باسلامهم وقد اذا اجال الخراج عن الموقلة ان الارض تصير
وقد اهل مصالح المسلمين يضرب عليها خراج يؤديه من سكرها سلكا كان او دميها
فاما اذا فتح صلحا لم يستطع كون الارض للمسلمين ولا من سكونها خراج هذا
يسقط باسلامه فانه حرة واما البلاد التي فتح فتمرا او قسيتها من الغنائم وتنت
في ايديهم وكذا التي اسلم اهلها عليها والارض التي احياها المسلمون فكلمها عشر
واحد الخراج منها ظلم **فصل** في النواحي التي يوجب فيها الخراج ولا يعرف
يقدر رطلها في الاصل حتى الشيخ ابو حامد عن نصر الشافعي رضي الله عنه انه يستد

هذا هو الصحيح في الارض الخراجية

الارض

الاخذ منها فانه يجوز ان يكون الذي فتحها صانع بها كما صنع عمر رضي الله عنه بسواد العراق
والظاهر ان ما جرى طول الدر جري حتى قال قيل ما بقيت فيها حكم ارض الشوا من
امتناع البيع والرم من قيل يجوز ان يقال الظاهر في الاخذ لونه حقا وفي الايدي الملك
فلا يترك واجد امير الظاهر من الايتين **فصل** في الخراج المأخوذ طلالا يقوم
مقام العشر فان اخذه الشيطان بل ان يكون بدلا عن العشر فهو كذا في الغنيمة بالاجابة
وفي سقوط الفرض به وجهان احدهما وبه قطع في الغنيمة السقوط فان لم يبلغ قدر العشر
اخرج الباقي وذكر في النهاية ان بعض المصنفين حتى قريش ما يردا عن زيد واستعد
فصل في الصحيح السقوط وموضعه الام وبه قطع جواهر الاحكام
كا لشيخ اي حامد في المحاسن والمناوذة والقاضي ابن الطيب ومن المتقدمين
ابن مبريق وسنعة ابو احناف والله اعلم **فصل** في ثمار البساتين
وعلة القرية الموقوف على المساجد والرباطات او القنابر والقنابر او المساجد
لا زكاة فيها اذ ليس لها مالك معين وهذا هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور
ونقل ابن المنذر عن الشافعي رضي الله عنه وجوب الزكاة فيها فانما الموقوف على خا
معين فتقدم بيانه بباب الخلق **فصل** في الخبال الذي يعتبر فيه بلوغ
العشر خمسة اوسق ان كان خالا او غنما اعتبر من اوزنها فان كان رطلا لا يحرمه ثم
فوجان احدهما يوسق رطلان والثاني يعتبر بحاله كالحباف وفي هذا وجهان احدهما اعتبر
بنفسه بلوغة نصا وان كان حشفا والثاني باقرب الارطاب اليه وهذا اذا كان
حج منه ثم ردي فانما اذا كان بغيره بالكلية فيغير الوجه الاصح وهو توسيقه
والعقل الذي لا يميز بين الرطب الذي لا يثمر ولا طواف يضم ما لا يحصى اشكال
ستعرفه مع الخالص منه في مسألة امانة الخل العطر ان شاء الله تعالى اما الكو
ليعتبر بلوغها نصا بانفسه الصنفين من التمر ثم فشورها امرت اهلها فشر لا
يرخرحب فيه ولا يوكامعه فلا يدخل في الحساب والثاني فشر يخرحب
فيه ويوكامعه كالذرة فدخل العشر في الحساب فانه طعام وان كان قد ترك
كما تشر كخطه وفي دخول القشر السائل من الباقي في الحساب وجهان قال
العدة المذهب لا تدخل الثالث فشر يخرحب فيه ولا يوكامعه فلا يدخل

منها الى ما يحصى في تحمل النصاب
ثم في اخذ الواجب من الذي اعطى

في حساب النصاب ولكن ينفذ الواجب كالعلم والارضاة العرفية قال
 الشافعي رضي الله عنه في الامم يبيع بعد رياسه كل حبيرة منه كما لا يزال الا بالز
 الحفنة والمزاسر وادخل في ذلك الكم اصله لو اذربا كان الصافي نصف
 فلا خلاف صاحبها له ذلك الكم عنه ويعتد بلوغه بقدر ما يباع عشرة
 او سق ليكون الصافي منه خمسة واما الارز فيدخر اجناسه فليس ثابته ان يبيع
 بلوغه مع التسعة عشر او سق كالعلم وعن الشيخ اي خامدانه قد يخرج منه الثلث
 فتعتبر بلوغه قدر ما يكون الخارج منه بضائعا **فصل** لا يضمن الثمن الى الزبيب
 في اكمال النصاب ويضمن انواع الثمن بعضها الى بعض وانواع الزبيب بعضها الى بعض ولا
 تضم الحنطة الى الشعير ولا سائر اجناس الكيوب بعضها الى بعض ويضمن العلم الحنطة
 فانه نوع منها واكثره كوي الواحدة منها حبة واذا احت الحاجة خرجت الحنطة الصا
 وقبل التحيمة اذا كان له وسقان من العلم واربعة حظه ثم بضائفة فلو كانت الحنطة
 ثلاثة او سق لم يضمن النصاب الا بربعة او سق على هذا القياس واما السلت
 فقال العراقيون وقال صاحب المتدبب مؤلفه الحنطة في المور والنعوة
 والشعير برودة وعكس الصيد لا يزاخرون فقالوا لم يوصف الشعير وطبعه
 حار كالحنطة **قلت** الصحيح الضوابط ما قاله العراقيون وبه قطع جماهير
 الاصحاب وموافقيهم من اهل الكوفة والله اعلم ثم فيه ثلاثة اوجه احدها وهو
 تضمه في التويطي انه اصل فيه لا يضمن لعينه والثاني يضمن الى الحنطة والثالث
 الى الشعير **فصل** تقدم الحنطة خلافا لثبوتها في التمار والزروع
 وانها ان ثبتت فهل يثبت عليها الشروع فالحوار لم يشروع فقط والمدد بثبوتها
 معافان قلنا لا يثبتان لم يملك جارا ملك غيره في اتمام النصاب وان ثبتا
 ملكا ملكا الشريك والجار ولو مات انسان وخلف ورثة وكذا كمن وعينه ثمرة
 وهذا الصلاح في الكاين ملك الورثة فان قلنا لا ثبت الحنطة في التمار حكم
 كما لو قطع عن غيره فمن بلغ نصيبه بضائعا ومن لا فلا وسوا اقتسموا
 قبل يد والصلاح زكوة الانبياء فمن لم يبلغ نصيبه بضائعا فلا شيء عليه
 اذا لم يثبت الحنطة الحوار او اثبتا معا وكانت متباعدة انا اذا كانت متجاورة واثبتا معا

في حقه
 في حقه
 في حقه

في زكوة الحنطة كما قبل العتمة وان اقسموها بعدد ركاها الحنطة
 لا يشاركهم حالة الوجوب ثم من اعتد اصابها للمري قال العتمة يبيع ويبيع
 الربوك بفضه بعض جرافا لا يجوز ويبيع الربوك على الحنط الرطب يبيع جرافا ايضا
 يبيع الرطب الرطب عند الشافعي يجوز بحال اجاب الاصحاب بكوابل اخرها قالوا
 الامر على ما ذكرنا قلنا العتمة يبيع ولكن نوع الشافعي على القول الاخر انما اقرروا ان
 ان قلنا العتمة يبيع فصور هذا بيننا واذك سمعنا ويقسم قسمه فغيره فيكون
 يبيع على رطب على ذلك جاز وميزان يكون الحركة على الورثة كحصة الشريك
 اخرها نصيب صاحبها من الحنط اصلها وثمرها يضمن ذرايعهم ويبيع بعتهم
 من الاخرى صاحبها بعشر وقفاصا قال الاصحاب ولا يحتاج الى شرط القطع فان
 كان قبل يد والصلاح لا يبيع جزا من ثماره ثمرة ولا يبيع معافا لكان
 باعها كلها بثمرها صفة واما يحتاج الى شرط القطع اذا اقر الثمن بالبيع ومنها
 ان يبيع كان احد نصيبه ثمرة احد الحنط نصيب صاحبها من جذعها فيجوز بيعه
 وهو الصلاح لا يكون ربا ولا يجوز قبل يد ولا بشرط القطع لا يبيع ثمرة
 المشتري على يد الحنط وقال بعض الاصحاب فقه الثمار يجوز بيع الحنط
 القولين قال والدفع في الشافعي رضي الله عنه منافع على ذلك القول
 والشارفون ان هذا يدفع اشكال البيع جرافا ولا يدفع اشكال من يبيع
 الرطب الرطب الاعدا **فصل** الثاني قال العراقيون يجوز ان يبيع قبل
 اخراج الزكاة مؤثما على الزكاة في الذمة فان قلنا انما ياتي ليق بالعلم لم يضمن
 والله اعلم ان يبيع العتمة مع التفريق على قول العين بان يكره التمار عليهم وجوز
 حق المسائل فلهما التفرقة بعد ذلك وايضا فانما حكمة في البيع قولين تقريباً
 المتعلق بالعين فذلك العتمة ان جعلناهما معا وان قلنا انما يراعى ولا منع وجميع
 ذكرناه لا الميراث على الميت دين ولا يملك ثمرة فهذا الصلاح فربما يعدمونه
 وقبل ان يباع فالذهب والدي قطع به الجمهور وجوب الزكاة على الغنم كما انها
 ملكهم يبيع في الدين وقيل بولان اظهر مما عدا الشافعي لا يملكه بغير استقرار
 الملك على الحنط ولا يبايع على الحنط في الدين يبيع الارز لم يملكه

والله
 العتمة فانه من
 بعض الحنط من
 يبيعها ان يكون
 يبيعها غير

الباع

فان كان عليه دين

في حقه

حكمهم في كون ركعة الخطة المأثورة على من سبق اذ لم يكن من ثم ان كانوا مؤثري
 اذرك الركعة منهم وضربت الخيل والتمار الى الغرنا وان كانوا معسرين فطريقا
 اذركها الله على الايمان الركعة تتعلق بالذمة ام بالعين ان قلنا بالعين ان قلنا
 بالذمة والملك من مؤثر بها خرج على الاقوال الثلاثة في اجتماع حق الله تعالى
 وحق الادبير فان سويها وزعنا المال على الركعة والغرنا وان قلنا بالعين اذرك
 سواء قلنا بتعلق الارش او بتعلق الشركة والطريق الثاني وهو الاصح تؤخذ الركعة
 حالي لشدة تعلقها بالمال ثم اذا اذرك من العين ولم يبق الباقي بالدين عز
 الورثة قدر الركعة لغرنا الميت اذا ليس والار وجوب الركعة عليه بسببه خرج
 ذلك القدر عن الغرنا فان صاحب التهذيب هذا اذا قلنا الركعة تتعلق به
 وان قلنا بالعين لم ينفذوا كما ذكرنا في الزمان اذا كان اطلاق الخيل بعد
 فالتمس محض حق الورثة ولا تصرف الى دين الغرنا الا اذا قلنا بالضعيف ان الدين
 يمنع الارش حتى كما لو حدث بعد موته **فصل** لا يضم من العام الثاني
 الى من العام الاول كمال النصاب لاختلاف وان فرض اطلاق ثم من العام الثاني
 فباجداد من الاول ولو كانت له خيل تحمل في العام الواحد من دين لم يضم الثاني
 الى الاول فان اصحاب هذا لا يكاد يتبع في الخيل والكرم فانها لا يحملان في السنة
 حملين وانما يقع ذلك في البير وغيره مما لا ركعة فيه ولا ذكر الشافعي المستند
 بينا ان الحكم بالوضووت ثم ان القاضي ان يحج فقل فقل ان اطلقت الخيل اكل الثاني
 بعد جداد الاول فلا ضم وان اطلقت فباجدادها وبعد بدو صلاح فنية الحلال
 الذي سددكم ان شاء الله تعالى في حال كلين وهذا الذي قاله لا يخالف اطلاق
 الجمهور عدم الضم لان السابق الفهم من الحمل الثاني هو الحادث بعد جداد
 الاول ولو كان لمخيل او اعتك تحالف اذراك ثمارها في العام لاختلاف ايام
 اولادها فان اطلع المتأخر قبل بدو صلاح الاول ضم اليه وان اطلع بعد
 فوجها ان ارجح واصحاب القائل لا يضم وقال اصحاب الشيخ ابو حامد يضم
 وفي ظاهره الشافعي ما يدرك لهم **قلت** هذا هو الرابع ورجمه في المحرر
 والله اعلم وان كان اطلاقه قبل جداد الاول وبعد بدو صلاحه فان قلنا فيما بعد

قد

رحله

758

ل
 الجداد يضم فقلنا اولي والا فوجها ان اصحهما في التهذيب لا يضم وان قلنا بقول اصحاب
 فقل بتمام وقت الجداد مقام الجداد وجها ان افهم ما يقام فان التمار بعد وقت
 الجداد كالجداودة ولقد اطلقت الخيل للعام الثاني وعليها بعض من الاول
 لم يضم قطعاً فقلنا ان اقام الحريم كداد الخيل اول وقت وزياته يكون
 ترك التمار اليها اولي وتلك النهاية هي المعتمد **فصل** من تواضع لاختلاف
 اذراك التمر بخير وتامة فتمامه حان يشرع اذراك التمر بها بخلاف جدارها
 كانت للرجل خيل تامية وخيل جديدة فاطلعت التامية ثم الجديدة لذللك العام
 واقضي الحال ضم الجديدة الى التامية على ما سبق بيانه فضمنا ثم اطلعت التامية
 من اخرى فلا يضم ثم هذه الى الجديدة وان اطلعت قبل بدو صلاحها لا يام ضمها
 الى الجديدة لزم ضمها الى التامية الاولى وذلك لا يجوز هكذا ذكر الاصحاب فان
 الصيد لا يام الحريم ولو لم تكن الجديدة مضمومة الى التامية الاولى بل اطلعت
 بعد جدارها ضمنا التامية الثانية الى الجديدة لانه لا يلزم المحذور الذي
 ذكرناه وهذا الذي لا يوافق عليه سائر الاصحاب لانهم حكموا بضم ثم العام
 الواحد بعضها الى بعض وبانه لا يضم ثم العام الى عام اخر والتامية الثانية حلال
 اخر **فصل** لا يضم زرع عام اخري الى النصاب واختلاف اوقات الزرع
 لزوم التدريج كالذي بيندي الزراعة ويسمى فيها شر والشر لا يتجدد
 بل بعد واحد او يضم قطعاً ثم الشيء قد يزرع في السنة من ازاك الذرة تزرع
 في الحريف والربيع والصيف ففي ضم بعضها الى بعض عشتق اقوال اربعة فاصوب
 ارجحها عند الاكثر ان وقع الحصاد في سنة واحدة منهم والا فلا والثاني اوقع
 الزرع في سنة منهم والا فلا ولا يورث اتفاق الحصاد واختلافه الثالث ان يقع
 الزرع في الحصاد في سنة منهم والا فلا واجتماعهما في سنة ان يكون يزرع الاول
 وحصد الثاني قبل ان يشرع في غريفة الثالثة صلاح النهاية والتهذيب
 والرابع ان وقع الزرع في الحصاد او زرع الثاني وحصد الاول في سنة منهم وهذا
 بعيد عند الاصحاب **فصل** والكاسر الاختيار في السنة احداً الطريقين انما الزرع في
 الحصادين **فصل** والتادير ان وقع الحصاد في فصل واحد منهم والا فلا والشافعي

الى زرع عام
 ثمة

ان وقع الزرع في فصل صيف والافلا والثامن ان وقع الزرع في فصل صيف
فصل صيف والافلا والمراد بالفصل اربعة اشهر والتاسع ان وقع الزرع بعد
الاول ايضه تحلي الشجر والعاشير حرجة ابواسحق والفصل اربعة اشهر
اشلا خلافا للزرع والكساد قال ولا اعني السنة التي عشر شهر اقل
الزرع لا يعني هذه المدة وإنما اعني ثمانية اشهر الى ثمانية اشهر مذكورة اذا
كان فصل الثاني بعد فصل الاول فالوكان زرع الثاني بعد اشهر اذ حب
الاول فطريقان احدهما انه في هذا الخلاف والثاني القطع بالضم لاجتماعهما في
الضم في الارض ولو وقع الزرع معا او على التوالي المتتالين ثم ادرك احداهما
والثاني قبل لم ينفذه فطريقان احدهما القطع بالضم والثاني على الخلاف
لاختلافهما في وقت الحبوب بخلاف ما لو تأخرت في وقت الحبوب في بعض الثمار فانه
المتاخر في الصلاح قطعاً لان الثمر الحاصلة هي متعلق الرثاء بعينها
فيها فيها صفة الثمر ومنها متعلق الزكاة الحكي ولم يخلق بعد والموجود حشيش
محض **زرع** قال الشافعي رضي الله عنه الدرة تزرع مرة ثم تخرج ثم
ثم تختلف في بعض المواضع فمحض آخر في ترويض واحد وان تأخرت حصده
واختلف الاصحاب في شراذه على ثلاثة اوجه احدها ان شراذه اذا
وانتشر بعض حباتها بنفسها او بفعل الريح او بمسح الرياح فثبت الحبات المنتشرة
في تلك السنة من غيرها وادركت والثاني ان شراذه اذا ثبتت والفتت وعلا بعض طاقاتها
فقطي البعض بقي المعطي فخر الحق العالي فاذا حصده على اثر الشمس في المحضر فادرك
والثالث شراذه الدرة لحدية فمحض سناتها وفي سوقها فتخرج سناتها اخر
في الصور الثلاثة حسب اختلافهم في المراد بالضم وافق الجمهور على ان ما نص عليه قطع
منه بالضم وليس بغيره على بعض الاقوال السابقة في الفرع المناط في الرد في الصور
الاولى طريق اخر احدهما القطع بالضم والثاني انه على الاقوال في الزرع عن المتكثير في الوقت
ومقتضى كلام الغزالي والبخاري راجع هذا في الصورة الثانية طريقان احدهما القطع
بالضم والثاني على الخلاف وفي الثانية طريقان احدهما القطع بالضم والثاني القطع
بعدم الضم والثالث على الخلاف **فصل** في ما سقي بها الثمار

زرع

الثمار

الثمار والزروع العشر وكذا البقال وهو الذي يشرب بغير وقته لغيره من الثمار
ما يشرب من ثماره فيصنعه من اجل ان يروى في كثير من هذا كله العشر وما سقي
بالنضج او الدلاء او اليد او اليد فيه نصف العشر وكذا ما سقي بالدابة وهي الخيول
تديرها البقرة وما سقي بالناعور وموئله في النابضه وانما الفتوات والسمود
المحفون من الثمر العظيم ففيها العشر كما التما هذا هو المذهب المشهور الذي
قطع به طوائف الاصحاب من العراقيين وغيرهم وادعي امام الحرمين اتفاق
الايه عليه السلام في مونة الفتوات انما تجل اصلاح الضيعة والانهما رتقوا حيا
الارض واذ الهيات وصل الماء الى الزرع بنفسه من بعد لغيره خلاف التواضع
ونحوها فان المونة فيها لنفس الزرع ولنا وجه افني به ابو سبل الصعلوكي انه
يجب نصف العشر في السقي بما القناه وقال صاحب التتدب ان كانت القناه او
العين كثيرة المونة بان لا تزال تنهار وتحتاج الى اجداث حفر وجب نصف العشر وان
لم يكن لها مونة اكثر من مونة الحفر الاول وحسبنا في بعض الاوقات فالعشر
والمذهب ما قد مناه **زرع** قال القاضي ان حج او اشترى المالك
الواجب نصف العشر وكذا الوسقاه بما مضى لان عليه ضمانه وهذا حشر
على كل ما قد فانه لا يتعلق بصلاح الضيعة بخلاف القناه ثم حكى ابن حجر
ابن النظار وجهين فيما لو دبت له المناور حج الحاقة بالمضروب للمنة الهية العظيمة
وكما لو علف ما شئته بعلف مؤموب **قلت** الوجه ان اذا قلنا
الهيئة لا يقتضي ثوابا مخرج به المداوي قال فان قلنا نقتضيه فنصف العشر قطعاً
والله اعلم **زرع** اذا حفر في الزرع الواحد السقي بما السما والنضج فانه
خالا ان اخذها من زرع غار ما على السقي بما ففيه قولان اظهرهما يقطع الواجب
عليهما فان كان لنا السقي بما السما والمثلث بالنضج وجب خمسة اسداس العشر
والثاني الاعتبار بالاعلى فان كان ما السما اعلى وجب العشر وان علف النضج
فمنصف العشر فان استويا فوجها ان احدهما يقطع الاول ومنه ما قطع
الاكثر من والثاني يجب العشر لظن المساكن ثم سوا سقنا ام اعتبرنا النافعة
دون ما لا سقنا والثاني وهو اوفق لظاهر النظر الاعتبار بعيش الزرع او الثمر

الامام في النظر الى ما اذا وجب ان يقطع ما العشر
الاعلى من السقيات والمثلث السقيات

ونمايه وعبر بعضهم عن هذا الثاني بالنظر الى النفع وقد يكون فقد السقية الواحدة
 النفع من سقيات كثيرة قال انما الحريم والعبارة متقاربان الا ان الاول يعبر
 المدة واعلم ان اعتبار المدة مؤالدي قطع به الاثرون تقريباً على الوجه الثاني
 وتكرروا في المثال انه لو كانت المدة يوم الزرع الي يوم الادراك الى ثمانية
 اشهر واحتاج في ستة اشهر من الشتاء والربيع الى سقيين فسقي بما السما في
 سريين بالصيف ثلاث سقيات فسقي بالنفع بان اعتبرنا عدد السقيات فعل
 قول التوزيع بحسب العشر وثلاثة اخصار نصف العشر وعلى اعتبار الاربعة بحسب نصف
 العشر وان اعتبرنا المدة فعل قول التوزيع بحسب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف
 العشر وعلى اعتبار الاربعة بحسب العشر ولو سقي بما السما والنفع جميعاً وجرى المقدار
 ثلاثة ارباع العشر على الصحيح الذي قطع به الجمهور وحكي ان ربح وجرى ان ربح نصف
 العشر الاصل زيادة القيمة مما زاد الحماك الثاني ان يزرع باوياً السقي باوياً
 ثم يقع الآخر فعلى سقيي حكما ثلثه او لا ام يقدر الحكم وجرى ان ربحا الثاني
 ثم في تعيينه اعتبارهما الخلف المتقدم **زرع** لو احتلف المالك والساعي
 في انما اذا سقي بالقول قول المالك لا الاصل عدم وجوب الزيادة **زرع**
زرع لو سقي زرعاً بما السما واخر بالنفع ولم يبالغ في احد منهما نصاً
 ضم اظهرا الى الاخر تمام التصايطان اختلف قدر الواجب **فصل**
 اذا كان الذي يملك من التمار والحبوب نوعاً واحداً اخرجت منه الزكاة قال اخرج
 اعلى منه اجزاه ودونه لا يجوز وان اختلف انواعه فان لم يمس اخذ الواجب من
 كل نوع بالحصة اذ بالحصة خلاف نظير من الواشي فقد قد مناه في خلافنا
 لان التقدير محذور في الحيوان والتمار وطردان في القولين مناه والمدب
 الغرور فان عسر اخذ الواجب من كل نوع بان كثرت وقل ثمرها ففيه اوجبه
 الصحيح انه يخرج من الوسط رعاية للجانبين والثاني يؤخذ من كل نوع بقسطه
 والثالث من الغالب وقبل يؤخذ الوسط قطعاً واذا قلنا بالوسط فنكلف
 واخرج من كل نوع بقسطه جاز ووجب على الساعي قوله **زرع** اذا
 اراد الساعي اخذ العشر كمال لرب المالك تسعة واخذ الساعي العشر وانما

في كل واحد من هذه النسخ
 في كل واحد من هذه النسخ

يدعي المالك لا حقه اكثر وجه يعرف حق المالك فان كان الواجب نصف العشر كمال
 لرب المالك تسعة عشر ثم للساعي واحد وان كان لا يمارى ربع العشر كمال المالك تسعة
 وثلاثون وللشاعي ثلاثة ولا يميز المالك ولا يزرع ولا يوضع اليد فوقه ولا يجمع
 لان ذلك يختلف بل نصب فيه ما يحتمله ثم يفرغ **فصل** وقت وجوب زكاة
 الخيل والعنب الزموا ومولد والصلاح ووقت الوجوب في الحبوب اشتدادها
 لهذا مؤالدي والمشتور وحكي قول ان وقت الوجوب في الحبوب في الحضانة لا
 يتقدم الوجوب على الامر الا اذا وقوت قديم ان الزكاة تجب عند فعل الحضانة ثم
 الكلام في معنى يد والصلاح وان يد والصلاح في البعض كيدوه في الجميع بانما مؤالدي
 في كتاب البيع ولا يشترط تمام اشتداد الحبوب لا يشترط تمام الصلاح في التمار
 ويتفرع على المذهب انه لو اشترى خيلاً مشروماً او شفا قبل يد والصلاح ثم يد عليه
 الزكاة ولو اشترى كسراً خيلاً فبدا الصلاح في زمن الخيار فان قلنا للمالك المالك
 فعليه الزكاة وان تم البيع وان قلنا للمشتري فعليه الزكاة وان فسخ وان قلنا
 مؤثوث فالزكاة مؤثوثة ولو باع المسلم خيلاً المشرو قبل يد والصلاح الذي ان
 مكاتب فبدا عليه الصلاح في ملكه فلا زكاة على احد فلو عاد الى ملك المسلم
 بقدر يد والصلاح بيع ستائف اذهب او تقابل او رد بعيب فلا زكاة عليه
 لانه لم يكن ملكه خات الوجوب لو باع الخيل المسلم قبل يد والصلاح فبدا
 في ملك المشتري ثم وجد بها عيباً ليس له الرد الا برضى البائع لتعلق الزكاة
 بملكه مؤثوثة في يده فان اخرج المشتري الزكاة من نفس التمر او من غيرها
 لحكمه على ما ذكرناه في الشرط الرابع من زكاة التمر اما اذا باع التمر وحدها
 قبل يد والصلاح فلا يصح البيع الا بشرط القطع فان شرطه ولم يتفق القطع حتى
 بدا الصلاح فقد وجب العشر ثم يطر فان رضيا بابقاها الى او ان احدا دجا
 والعشر على المشتري وحكي قول انه ينفسع البيع كما لو ابقاها على الا بقا عند البيع
 والمشتور الاول وان لم يرضيا بالابقاء لم يقطع التمر لانه فيه اضرار بالساعي
 ثم فيه قولان اظهرا ما ينفسع البيع لبقدر اصابه وظهر مما لا ينفسح لكن ان لم
 يرض البائع بالابقاء ينفسح وان رضيه واي المشتري الا القطع فوجها اظهرا

يح

ر

كين

منهج في احوالها لا ينفع ولو روي البائع ثم رجع كان له ذلك لان رضاء اعلاه وحسب
 منهج البيع فليس في تركها الركة قولان اذ هما على البائع والطاهرهما على المشتري
 كما لو منع بيعه لهذا الواخذ الشاعي من غير الترخيص رجع البائع على المشتري
فروع اذا قلنا بالذم ان يد والاحتلاج واشتد ادراك وقت الحو
 لم يكلف الاخراج في ذلك الوقت لكن يتعد سببا لوجوب الاجراج اذا صار ثمنا
 او زينا او جبا مصفا صار للفقرا في الحال فحاشا ان يجرى اليهم اخره فلو اخرج الرطب
 في الحال لم يجرى فلو اخذ الشاعي الرطب لم يقع الموقع ووجب دعه ان كان باقيا
 فان لم يوجها ان الصحيح الذي قطع به الامة ونقض عليه الشافعي رضي الله
 انه يرد قيمته والثاني يرد مثله والاختلاف مبني على الرطب والعنب مثليان
 ام لا ويجوز عند الشافعي ان كان قدر الركة اجزا او الارذ التقاوت اراذه
 كذا قاله الغزاليون والاولي وجه اخر من القاضي ان رجع انه لا يجرى كحال
 لفساد القبض من اصله وموته كحيف الثمر وجراده وخصا ادراك وتصنيته
 تكون بخرها لغير مال المالك لا يجب شي منها بربا الركة وجميع ما ذكرناه هو
 في الرطب الذي يجرى منه ثم فان كان لا يجرى منه ثم شيئا من ثماره ان شاء الله تعالى
فصل في خر الرطب والعنب في الركة مستحب ولنا وجه شاذ
 حكاه صاحب البيان عن خذلية الصير انه واجب ولا مدخل للرجح في الزرع و
 خر الرطب بدو الصلاح ومنته ان يطوف بالخله وير جميع عناقدها ويقوت
 خر صنها كذا رطبها ويحتمل من التمر اذا تم فبقا بالخله الاخرى ذلك وكذا باقي
 الكدبة ولا يقتصر على رويه البعض وقياس الباني لا يمتنع تفاوت وانما تحصر رطبها
 ثم تم لان الارطاب تتفاوت فان النوع جاز ان يخرص الجميع رطبها ثم ثم المذ
 الصحيح المشهور انه يخرص جميع الخل ويحكى فوك قديم انه يترك للمالك الخل
 او خلالات ياكلها اهله ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل وقدره وقلته
قوله هذا القديم بقوله في التوبطي ونقله البيهقي عن نفعه في التوبطي
 والبيوع والقديم والله اعلم **فروع** ذلك في خا رص ام لا يجرى خا رص فيه
 لهما طريقان النفع خا رص وبه قطع قال ابن سريج والاصمطي واصحهما على الامة

اقوال

اقوال اطهرها واحد والثاني لا يجرى من ثمره والثالث ان خرص ثمارا صبي او مجنون
 او غايب فلا يجرى من ثمره ولا يجرى واحد وسواء اخصنا بواحد او اشتطنا اثنين
 بشرط ان يكون موكنه مسلما عدلا عارفا بما يجرى من ثماره اعتبارا بالذمة والحرية فقلنا
 صاحب الفدية ان اخصنا بواحد اعتبرنا والاخر عبدا او امرأة ذكر الشافعي في اخصنا
 المذكورة وحين مطلقا ذلك ان يقول ان اخصنا بواحد فسيب له سبيل الحكم فيشرط
 الحرية والذكورة وان اعتبرنا اثنين فسيب له سبيل الشراذ فيشرط الحرية
 وان شرط الذكورة في اخصها ويقام امرتان مقام الاخر **قوله** الاصح ان شرط
 الحرية والذكورة وصحة في الحر ولو اختلف اكار صار في توفيقا حتى من المندار
 بينهما او من غيرهما قاله المداري وموظاير والله اعلم **فروع** بدل الحر
 عية او تضمن قولان اطهرهما تضمن ومعناه ينقطع حق المساكين من الثمرة
 وتنتقل ليا دمة المالك وفادته على ما يجوز ان تصرف كسباني بانه انشا
 الله تعالى ومن فوايده ايضا لو املك المالك الثمار اخذت منه الركة بحسب
 حرصه ولو لا الحر كان القول قوله في ذلك واذا قلنا عية تضمن اكار المالك
 حق المساكين تضمننا حرما وقبله المالك وكان لغوا وبقي حقهم على ما كان واذا
 قلنا تضمن فقلنا يخرص تضمن ام لا يجرى من ثمره اكار ص بذلك فيه طريقان
 اخصها على وجه واحد اخصها بنفسه تضمن والثاني لا يجرى من الثمرة قال امام
 الحرمي وعلمنا فالذي اراه انه يكفي تضمن اكار ص ولا يحتاج الى قبول المالك
 والطريق الثاني وهو الذم الذي عليه الاعتماد وقطع به الجمهور انه لا
 يك من التصريح بالتضمن وقبول المالك فان لم يتضمنه او ضمنه فلم يقبله المالك
 بقي حق المساكين على ما كان وما يقوم وقت الحرص مقام الحرص ولنا لا يجرى
 التصريح لم يقم ولا فوجها **قوله** الاصح لا يقوم والله اعلم **فروع**
 اذا امتات الثمار انة ستم او سرت في الشجر او في الحرن قبل الحفاف فان لم يفت
 الجميع فلا شيء على المالك باتفاق الاصحاب لقوات الامكان والمراد ان لا يقصر
 اذا امكن الدفع فاخر او وضعا في غير ذلك فانه ضمن وان لم يقصر الثمار فان كان
 الباني يمتا ركة وان كان دونه شي على ان الامكان شرط للموجب او للضمائم

والثاني يجرى ويضمن المالك الثمار اعتبارا
 بالذمة والحرية في المساكين على ما كان

بالتضمن

فان قلنا لا اول ولا آخر في الباقي كخصته وانما اذا المالك المالك المثلث
او اكلفا فان كان قبله والصلاح فلا راحة لكم نكره ان قصد الفرار منها
وان قصد الاكل الخفيف عن الشجر او غرضا اخر فلا راحة وان كان بعد
الصلاح من المستأجر ثم له خالا او اخا او ابنا او زوجا او ولد او بنت او
قلنا الحصر يضمن ضمن لهم عشر الثمر لانه ثبتت في ذمتهم بالحصر قلنا
عبره فهل يضمن عشر الرطب او ثمة عشر وجها بنا على انه مثالي ام لا والصحيح
الذي قطع به الاثرون عشر القيمة اكان الثاني ان يكون الاتفاق قبل الحصر
فيحصره والاصحاب ضمان الرطب قلنا لو جري الحصر كان عبثا وان قلنا بتقدير
فوجها ان احصيا ضمان الرطب والثاني الثمر ولنا وجه انه يضمن هذا اكان
التميز الا من بين عشر الثمر وقيمة عشر الرطب والكالان مفروضان في رطب
كحيثه ثم وعقب كحيثه ريب فان لم يكن ذلك فالواجب ان يكون ضمان
الرطب بالاحلاف **فترج** تصرف المالك فيما حصر عليه بالبيع والاكل
وعبرهما مبني على قول التضمن والعبر ان قلنا بالتضمن تصرف في الجميع وان
قلنا بالعبرة فيقود تصرفه قدر الزكاة يبيحها الخلاف في الزكاة معلق
بالعين او بالذمة وقد سبق وانما نازاد على قدر الزكاة فنقل انما كرم
والغرض ان الاصحاب قطعوا بنفوده ولكن الموجود في ثوب العزايير انه لا يجوز
البيع ولا سائر التصرفات بشي من الثمار اذا لم يصير الثمر في ذمتهم بائنا صرفا
ارادوا في الاباحة دون الفساد فذلك والا فادعوا القطع غير مبطل وفيه
كان فالمدعي جواز التصرف في الاعشار المشبعة سواء افردت بالتصرف
او تصرف في الجميع لانا وان قلنا بالفساد في قدر الزكاة فلا نفعية الباني
على المذهب اقا اذا تصرف المالك قبل الحصر فعلى المذهب لا يجوز ان ياكل
ولا يتصرف بشي فان لم يمتد الحكم خارضا ولم يكن حاكم الحاكم الى عدلين محرمين
عليه **فترج** اذا ادعى المالك ملاك الثمار المحروصة عليه او بعضها نظره
الاسنده الى سبب كذبه الحق لقوله ملكك تجزى وقع في الجوز وعلما انه لم يقع
الجوز حرم ولم يملك بكلامه وان اسنده الى سبب حفي كما سبقه لم يكلف اليه بل يقدر

والواجب

قوله

قوله يمينه ومثل يمينه مستحقة وجها احصا مستحقة وان اسنده الى سبب طاهر كالر
والنهب والجزايد ونزول العسكر فان عرف وقوع ذلك السبب وعموم ان صدق
لا يمين فان اتهم في ماله ثمارا حلف وان لم يعرف وقوعه فالصحيح فيه قال
الجمهور يطالب باليمين لا مكانها ثم القوت قوله يمينه في الفلاني كونه والثاني ان
قوله يمينه والثالث يقبل لا يمين اذا كان ثمة او حيث علمناه فاليمين مستحقة
لا راحة على الاصح كما سبق انما اذا اقتصر على دعوى الفلاني من غير تقرير سبب فاليمين
من كلام الاصحاب بقوله مع يمينه **فترج** اذا ادعى المالك احطافا
في الحصر ان زعم ان الحصر تعدد ذلك لم يلتفت اليه كما لو ادعى ميل الحاكم او ك
الشاهد لا يقبل الا يمينه وان ادعى انه غلط فان بين القدر لم يسمع وان
مينه وكان حمل الغلط في مسألة خمسة او شق عليه فبطلان فان اتهم حلف وخط
عنه هذا اذا كان المدعي فوق ما يقع بين الكيلين انما اذا ادعى بعد الكيل غلطا
يسيرا في الحصر بقدر ما يقع بين الكيلين فغلط وجها لا حصر لا لا احتمال
ان القصر وقع في الكيل ولو كلف ثانيا وفي الثاني خط لان الكيلين والحصر
تحمين فالاحالة اولى **قلت** هذا اقوي وصح انما كرم الاول
والله اعلم وان ادعى نقصا فاحشا لا يجوز اهل الكفر الغلط مثله لم يقبل بخلاف
جميعه ومثل يقبل لا يحط المكن وجها احصا كما لو ادعت معتدة بالاقر انقصا
قبل من الامكان وكذا بناها واصرت على الدعوى حتى جاز من الامكان فانما حكم
بالتقصا بها لا اول ومن الامكان **فصل** اذا اصاب الخلل عطش ولو تركت
الثمار عليها الى الحد الذي صرت بها جاز قطع ما يندفع به الصر انما كلفا وانما
بعضها ومثل يستقل المالك بقطعها ام يحتاج الى استدلال الامام او الساعي
قال الصيدلاني وصاحب التقديس وطايفة يستدلون بقرائن اخرين
ليست له الاستقلال فان استدل عزرا كان عالما **قلت** هذا الصحيح
قطع العزاقين والسرحسي والله اعلم فانما اذا علم الساعي قبل القطع وازاد
القتنه بان يحضر الثمار ويغير حق المياكير في تحلة او تحلات باعياها فقولان
منصوصان قال الاصحاب هما با على التقهيب او افرار حق فان قلنا افرار جاز

عليه

يقول

ثم الساعي ان يبيع نصيب المساكين المتالك او غيره وان يقطع ويفرق بينهم بفعل
 جازت من فيه اخطاهم وان قلنا انما يبيع لم يجر وفي هذا الخلاف يخرج القسمة بعد
 ان قلنا انما لا يفي خوارها خلاصا مني على خوار مع الرب الذي لا يتمثل
 خوارناه جازت القسمة بالكل والا فوجها انهما يجوز مقاسمة الساعي لهما ليس
 مقاصد فلا يرعى فيها على يد الربا ولا كجدة ذاعية اليها واحتمل عند الأكثر
 لا يجوز فعل ذلك الا عند مسالكان اذ هما يخذ فيه عشر الربط المقطوع وجوز
 بعضهم القيمة للضرورة كما قد مناه في شقص الحيوان والثاني يسلّم عشرة مشاعا
 الى الساعي على غير حق المساكين وطريق تسليم العشر تسليم جميع واداسله للساعي مع
 نصيب المساكين المتالك او غيره او يبيع موهو المتالك ويقسم الممنوع وهذا المسألة
 حازر لا خلاف وهو غير بعيد من كجز القسمة واخذ القيمة وحيز بعض الاصحاب
 الساعي من القسمة واخذ القيمة فان كان احدى من مداخل القاعدة واحتمل الحام
 فيعمل من فيه اخطاهم كما ذكرناه من امين الخلاف في التفصيل في اخرج الوجوب
 يجري بيمينه اخرج الواجب عن الربط الذي لا يتم في الغنم الذي لا يربى والمنا
 مستدرك حسن الامام الحارثي قال في غلبه الاشكال على قولنا المساكين شركاء
 النصاب بقدر الزكاة وحيف ينظم يخرج على التوازي في القسمة فانما اذ لم يجعلهم
 شركاء فليس لهم في الساعي منة حتى ياتي فيه القول في القسمة بل هو متوفية حق
 الى الحق **قلت** او اختلف الساعي والمتالك في فضل الغنم بعد تلفه تلفا مضمنا
 فالقول في المتالك وان اقام الساعي شاهدين او شاهدا وان لم يرضى له وان اقام
 شاهدا فلا لانه لا يخالفه قوله الدارني واذا خسر عليه فتلف بعضه تلفا يسقط
 الزكاة وان كان بعضه وبقي بعضه ولم يعرف الساعي ما تلف فان عرف المتالك ما اكل
 زكاه مع ما بقي فانهم طافه استجنا على الاصح وجوبه على الاخر وان لا اعرف
 ما اكله ولا ما تلف قال الدارني قلنا له ان ذكرنا قدوة الزمناك ما اقررت به فان
 اتهمناك حلفناك وان ذكرت بحلفناك الزكاة بحرفناك ان احبنا ولو حلف
 فاقر المتالك لانه زاد على المحرم وهذا الزكاة من الزيادة سواء كان مضمنا والله اعلم
باب زكاة الذهب والفضة

لا زكاة فيها فساد ونقصا ونقصا لفضة ما يتاديرهم والذهب عشرة مثاقيل
 وزكاة تبارك العشر ويجب فيما زاد على النصاب منها بحسابه قل او اكثر وسواء فيهما المهر
 والبر وغيره والاعتبار بوزن مكة فانما المتقال المعروفة ولم يختلف في ذلك الجاهلية
 في الاسلام وانما الفضة فالمن زاد زكاه الاسلام ووزن الدرهم ستة ذوايق وقال
 عشر ذراهم سبعة مثاقيل وب وقد اجمع اهل الفقه الا على هذا التقدير
 قيل كان في بني امية وقيل في زمن عمر بن الخطاب رضوان الله عليه ولو نقص النصاب
 حبة او بعضه فلا زكاة وان راج زواج التام او زاد على التام كجودة نوعه ونقص
 على بعض الموازين وتم في بعضها فوجها الصحيح لا زكاة فيه وفيه طمع الحاسلي وغيره ويشترط
 ملك النصاب تمامه حولا ولا يكمل نصاب احد التقديرين الا بالكمال في الزمان واليمين
 وبكمال اليد بالرد من الحقل الواحد كل نوع الناشئة والمن اذ بجودة والقومة والصبر
 الضرب ونحوهما وبالرد الكسونة والتفتت بالضرب وانما اخرج زكاة الجيد والرد
 فان لم تكن انواعها اخرج من كل بيسطة فان كثرت وشق اعتبار الجميع اخرج من الوسط ولو
 اخرج الجيد من الردي فهو افضل وان اخرج الردي من الجيد لم يجز به على الاصح الذي قطع
 الاصحاب وقوات الشيد لا يجزيه وموهلة ويجوز اخراج العجج عن المكسرة ولا
 يجوز كسبه بل يجمع الميخزين ويصرف اليهم الدينار الصحيح باسمله الواحد من الباقي
 هذا هو الصحيح المعروف وحلي وجهه انه يجوز ان يصرف كل واحد حصته مكسرا ووجهه انه
 يجوز ذلك لكن مع التفاوت بين العجج والمكسرة وجهه انه يجوز ان يجمع العجج
 والمكسرة في المعاملة **فروع** اذا كان له درهم او دينار مشوشة
 فلا زكاة فيها حتى يبلغ خالصا نصابا فان بلغه اخرج الواجب خالصا واخرج من
 المشوشة ما يعلم اشتماله على خالص بقدر الواجب ولو اخرج من المشوشة عن
 ما يتبين خالصه لم يجز به وماله الاسترجاع حكوا عن ابن عمر في قوله اذ هما
 كما لو اعتق عن ثمن رقبته معينة يكون متطوعا بها وظهر ما نعلم كالمعمل الزكاة فتلف
 ماله قال ابن الصباغ وهذا اذا كان قد يتردد الدفع انه يخرج عن هذا المال
فروع يكره للائتمام ضرب الدرهم المشوشة ويكره للربعة ضرب الدرهم وان
 كان طائفة لانه يشترط الاتمام ثم الدرهم المشوشة ان كانت معلومة العيار بحيث

فانما المشوشة التي لا يعرفها ولا يدرى ما هي ولا يدرى ما هي ولا يدرى ما هي

المتاملة بها على غيرها الحاضرة والدمية وان كان مقدار النقص منها مجهولاً لا يجوز
 المتاملة على غيرها وجهاً من اصحاب الجواز ان المقتضود واجب ولا يضر اختلاطها بالخالص
 كالمجونات والثاني لا يجوز كبر البعد فان قلنا بالاصح فباع بدمهم مطلقاً وقد
 البلد منشور صح الفتنة **فروع** لو كان له انما من ذنب وفضة وورنه
 من اذنها ستمائة ومن الاخر ربع نياية ولا يعرف ايها الاكثر فان احتاط في ستمائة
 ذمها وستمائة فضة وجزاه فان لم يحط ميزهما بالسارقات الاية ويقوم مقام
 الامتحان بالتأني ان يوضع قدر المخلوط من الدم كخالص في إناء ويحلم على الموضع الذب
 يرتفع اليه الشئ يخرج ويوضع مثله من الفضة كخالصة ويعلم على موضع الارتجاع
 وهذه العلامة تنفع في اول الامر لان الذب اكثر اختلاطاً ثم يوضع فيه المخلوط
 وسيطر ارتفاع ما به أموال علامة الفضة اقرب الى العلامة الذب ولو علمت علامته
 الاكثر منهما كانت الشئ او خامد و ثالثة ان كان خرج الزكاة بنفسه فله اعتماد
 ظنه وان دفعها الى الساعي لم يقبل ظنه فان احتمل ان يجوز له الاخذ بما شأ من القدر
 لا اشتداد ذمته فذلك غير معلوم وجعل الغرض في الوسط هذا الاحتياط
 وجهاً **فروع** لو ملك مائة درهم يده وله مائة مؤجلة على مائة فكتب
 على الموجه في مائة زكاة لم لا والمذهب وجوبها واذا اوجبتاها فالاصح ان يكتب
 الاخراج في كتاب سبق بيانه فان قلنا لا زكاة في المخل فلا شيء عليه في مسئلتنا
 لعدم النصاب وان اوجبتاها فخرج زكاة المخل في كتاب زكي الماتين الكتاب
 وان اوجبتاها ولم توجب الاخراج في الكتاب فهل يلزمه اخراج حصته المائة التي
 يده في الكتاب لم تتاخر في قبض المخل وجهاً من اصحاب كتاب في الكتاب وهما يتنا
 على ان الامكان شرط للوجوب والضممان ان قلنا بالاول لم يلزمه لاحتمال ان لا
 يحصل المخل وان قلنا بالثاني اخرج ومضى كان يديه دون نصاب وتمايه مضمون
 او ذين لم توجب فيهما زكاة ابتداء الكول من حين قبض ما بينهما النصاب **فصل**
 لا زكاة فيما سوا الذم والفضة من الكواكب كالياقوت واللؤلؤ وغيرهما ولا في الميت
 والعنبر **فصل** ملكي الزكاة في الكلي المتاج قولان اظهرهما لا يجب كالغوليد
 من الابل والبقر قلنا الكلي المحرم يجب الزكاة فيه بالاجماع وهو نون غان محرم الا في

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

في الزكاة
 في الزكاة
 في الزكاة

في الزكاة

والملاحق والمجامر من الذم والفضة ومحرم بالفضة ان يقصد الرجل على النساء الذي
 كالشوار والخناب ان يلبسه او يلبسه غلابة او قنوت المرأة على الرجل كالسيوف
 والمنطقة ان يلبسه او يلبسه خوار بها او غير من ينسار او اعد الرجل على الرجل النساء
 وجواربها واعدت المرأة على النساء زوجها وعلماها فكل ذلك حرام ولو اخطأ جليلاً
 ولم يقصد به استعمالاً مباحاً ولا محرم فله ان يقصد كمن قال لم يبدجوب فيه قطع يده
 وقيل فيه خلاف وقد يجوز لبس الرجل الذم بالاطفال المذكور فيه ثلاثة اوجه فادرك
 على لباسهم كبر **فصل** الاصح المنصوص جواز ما لم يلقوا الله اعلم **فروع**
 اذا قلنا لا زكاة في الكلي فاحذر جليلاً مباحاً في عينه ولم يقصد به استعمالاً ولا كراً
 او ائخذ له ليحرق من استعماله فلا زكاة على الاصح كما او ائخذ له ليعرق ولا اعتباراً
 بالاجرة كما جرح المشايخ القواميل **فروع** حكم القصد الطارك بعد الصياغة
 في جميع ما ذكرنا حكم المقلد فلو ائخذ له قصد استعمالاً لم يغير قصده
 مباح بطل الكول فلو عماد القصد المحرم ابتداء الكول وكذا الو قصد الاستعمال
 ثم قصد كمن ابتداء الكول وكذا انظر **فروع** اذا قلنا لا زكاة في الكلي فانكر
 فله احوال اذ قلنا ان يتكبر حيث لا يمنع الاستعمال فلا تأثير لكساره الثاني يتكبر حيث
 يمنع الاستعمال ويخرج الى سبيل وصوغ فجب الزكاة واول الكول وقت الانتكاس
 الثالث ان يتكبر حيث يمنع الاستعمال لكن لا يحتاج لصوغ عليه ويقبل الاصلاح بالاكمام
 فان قصد جليلاً او ذمها او قصد كمن اعتقد المخل عليه من يوم الانتكاس وان قصد
 اصلاحه فوجهاً من اصحاب لا زكاة وان تمارت عليه احوال لدوام صورة الكلي وقصد
 وان لم يقصد ذلك او لا ذلك ففيه خلاف قيل وجهاً وقيل قولان اصحابهما الوجه
فصل فيما يلزم محرم من الكلي وانما ذكرنا ما يلزم موضع القطع بوجوب الزكاة
 وموضع القول في الذم بصله على التمر في حق الرجال وفي الانباة للنساء ويست
 عن الحر في حق الرجال موضعان اذ هما يجوزان قطع انهما اتحاد انفس من ذم وان عمل
 من اتحاد فضة ومعني الانف البس والالهة فيجوز اتحادهما بما لا ينافي في الذم
 فيمن الفضة اولى ولا يجوز ان يقطع يده او اصبعه ان يخذل يدها وفضة
فصل وفيه وجه انه يجوز ذك القاصي حزين وعين والله اعلم

في الزكاة

في الزكاة

في الزكاة

الموضع الثاني ما يجوز للرجل ثوبه كالثوب والسيف وغيرهما ثوبها لا يحصل منه شيء
 فيه وجهاً ونظير العزاقين بالحريم وإنما اتحاد بين الإنسان وبين الثوب فقط لا أكثر
 بحرية وقال إمام الحرمين لا يعد تشبيهه بالفضة الصغيرة إلا نادراً حال حرمة ما على
 الركاب حرم على الخيول وعليه ركاته على المذهب وقيل في وجوب القول بالكلية
 إلى أن المتاح وأشد في التمسك له ليس على الركاب والنسالة كان له لبسها في الصغير فيبقى
 والنسالة في جوارح الرجل الحريم بها وبذلك ليس بأساً كالثوب من حال الفضه كالدمع
 والنيوار والطوفان كالجوهر حرم وقال صاحب التمهيد والعزاقين فتاويه يجوز له
 لم يثبت الفضه الا حريم الا اذا كان حريم الخيل فأوجه يفسر التشبيه بالنسالة ويجوز
 للرجل عليه الاتصاف بالفضه كالسيف والرمح والطراف التهام والدرع والمنطقة
 والراية والكفة وغيرها لأنه يفيظ الثمار في تحلية السرج والجلام والنقرة
 اصحهما التحريم ونظر عليه الشافعي رضي الله عنه رواية البيهقي والربيع وموسى بن
 أبي كمارود وأجروا هذه الكليات في الركاب وروى الناقه من الفضه وقطع كثير من
 من الابه تحريم القلادة للذاتة ولا يجوز تحلية شيء مما ذكرناه بالذهب تطاير
 على النساء تحلية الاب كحرب الفضه والذهب جميعاً لأن استيعاباً لغير ذلك تشبهها بالركاب
 وليس من النسبة كذا قاله الجمهور واعترض عليهم صاحب المعتمد أن الاب كحرب غير
 تحلية انما يجوز لبسها واستيعابها بالنسالة اولا والثاني باطل لأن كونه من ملابس الركاب
 انما يقتضي كراهة دون التحريم لا تركي انه قال في الام ولا اكره للرجل لبس اللؤلؤ
 الا للادب وله من تركي النساء فلم يحرم ترك النساء على الرجل وإنما كرمه وكذا
 عكسه ولا تخاريفه جازع للنسالة في الحلة وجوازها جواز لبس الانثى واذا جاز استيعابها
 غير حلة جاز مع اكليته لان الثياب من اجزائه للركاب وعكسه وهذا هو الحق ان شاء
 الله تعالى **قلت** الثواب ان تشبه النساء بالركاب حرام للحديث الصحيح
 لعن الله المشبهين بالنساء بالركاب والمثبتات بالركاب من النساء وقد صرح الرافعي
 بتحريمه بهذا بأسطراً وانما فضة الام ليس مخالفاً لهذا لان مراده انه من جنس في النساء
 والله اعلم ويجوز للنساء لبس انواع كل من الذهب والفضه كالطوق والختام والوسو
 والخلخال والعاود وفي اتحاد من الثقات من الذهب والفضه وجهان اصحهما

وعكسه

الجواز

الجواز تشابه الملبوسات والثاني لا لاسراف وانما الشاح فقالوا اجرت عادة النساء
 بلبس جازوا لا فهو عظمتا الفرس يحرم وكان معيه هذا انه يختلف بعادة اهل النواحي
 حيث جرت عادة النساء بلبس جاز حيث لم يجز جازاً من التشبه بالرجال
 وفي الدرهم والدينار التي تقب وتعمل في الفلانة وجهان اصحهما التحريم واللبس
 المنسوجة وجهان اصحهما الجواز وذكر ابن عبيد ان ابنه ليس له ان يتخذ زر القميص والكبة
 والفرجية منها ولعله جواب على الوجه الثاني ثم كل حال ايج للنساء ذلك اذا لم
 يكن فيه سرف فان كان للخلخال وزنه ما يشاء يثار فوجهان الصحيح الذي قطع به معظم
 العزاقين التحريم ومثله اسراف الرجل في الاب كحرب ولو اشادوا به شيء او الملعون
 كبر لللبس الواحد منها بعد الواحد جاز على المذهب وقيل فيه الوجهان **فرفع**
 جميع ما سبق موقفاً تحلية لبسها فانما الاواني من الذهب والفضه يحرم على الركاب
 والنساء استيعابها وحرم اتحادها ايضا على الاصح وقد سبق ذلك مع غير ذلك باب
 الاواني في سكاكين كدمية وسكين المقلعة بالفضه للركاب وجهان اصحهما التحريم
 والذهب تحريمها على النساء وفي تحلية المعصن بالفضه وجهان وقيل قولان اصحهما الجواز
 وقيل غرضه القديم والجديد وحمله وقيل التحريم غرضه في سائر الواقدي
 وفي حليته بالذهب أربعة اوجه اصحها عند الاكثر ان كان المعصن لامرأة جاز
 وان كان لرجل حرم والثاني حرم مطلقاً والثالث عند الاكثر حرام مطلقاً والرابع
 يجوز تحلية المعصن دون غلافيه المنفصل عنه وهو ضعيف وانما حليته سائر الكحلان
 بالانفاق وانما حليته الدواة والمقراض بالفضه حرام على الاصح وأشار الغزالي الى
 طرد الخواتم في سائر الكتب وتحلية الكعبة والمساجد بالذهب والفضه والثاني
 الجواز كما يجوز سائر الكعبة بالذهب وحكم الزكاة سيف على الوجهين لكن لو حمل الحزب
 فلا زكاة بحال **فرفع** اذا اوصى الزكاة في حلة المتاح فاختلف فقيل
 بان كان لها خلافاً في زنها ما يتار بقيمة ثلاث مائة او فرض مثله في المناطق الحلة
 للرجل فالاعتبار في الزكاة بقيمة او وزنها فيه وجهان اصحهما عند الجمهور بقيته
 فقال هذا بخلاف ما خرج ربيع عشر حلة مشاعاً ثم بيعه الشاعى ويقر الشمس على
 المساكين وبين ان خرج خمسة دراهم مصوغة فتمت سبعة دراهم ونصف ولا يجوز ان

والقلعة
 وتقليد قناديلها
 فانه لم يقبل من السلف

الحق التقصير كما وزايت المتأخرين يملكون في انقطاع الكوب ولو باعنا بالادراهم
 فهو يقضي التقويم بالدينار كبيع السلعة بالسلفه **فزرع** لو تم الكوب وقيمة
 سلعة دون النصاب فوجها انهما يسقط الكوب الاول ويترك حولا ثانيا والثا
 لا ينقطع بل متى بلغت قيمته نصابا وجبت الزكاة ثم يترك حولا ثانيا **فزرع**
 في بيان اشكال حول التجارة ما كان التجار تارة يملكه بقدر وتارة يملكه بغيره فان
 ملكه بقدر نظر ان كان نصابا با ان اشترى بدينار او بمائتي درهم فابتدأ الكوب
 من حين ملك ذلك النقد وبني حول التجارة عليه هذا اذا اشترى بغير النصاب
 اما اذا اشترى بغير النصاب في الدقة ثم يملكه ثم يقطع حوالا النقد ويستدرك
 التجار من حين الشراء وان كان النقد الذي هو رأس المال دون نصاب ابتداء
 الكوب من حين ملكه عرض التجارة اذا قلنا لا يعتبر النصاب في اول الكوب ولا
 خلافه لا يحسب الكوب قبل الشراء بالتجارة لان الشراء لم يكن مال التجار لنفسه
 اما اذا ملكه بغير نقد فله حوالا ان كان ذلك العرض مالا لا ركا فيه
 كالشباب البعيد فابتدأ الكوب من حين ملكه مال التجار ان كان فيه العرض نصابا
 او كانت دونه وقلنا لا يصح ان النصاب لا يعتبر الا في آخر الكوب والثاني ان
 يكون محتاجا فيه الزكاة بان ملكه بغير نصاب من الشاه فالصحيح الذي قطع به جمهور
 الاصحاب ان حول الناشئة ينقطع ويستدرك حوالا التجار من حين ملكه مال التجار
 ولا فلا يبيح اختلاف الزكاة في قدر او وقتا او في الاطراف في بني حوالا الشاه
 كالملك بغير نصاب من النقد ثم ركا زكاة التجارة والنقد من حوالا والامور
 على الاخرى فاذا باع مال التجار بقدره في القيمة بني حول النقد على حول التجارة
 كما بني التجارة على النقد **فصل** في مال التجار ضربان حاصل من غير حضور المال
 وخاصا مع نفوضه فالاول مضمون الاصل كالتساج فان اتمام الكوب في حوالا
 النطق بذلك لكن من بعد النصاب لجميع الكوب قد لا يسلم وجوب الزكاة في الرخ
 في آخر الكوب ومقتضاه ان يقول ظهور الرخ في اشايه كنفوضه وسياتي اختلاف
 فيه في الضرب الثاني ان شاء الله تعالى فان التمام وهذا لا بد منه والمذهب
 الصحيح ما سبق في المذهب لو اشترى عرضا بمائتي درهم فصارت قيمته في اشالكوب

في المباح

الثمانية ركي لثمانية في آخر الكوب وان كان ارتفاع القيمة قبل آخر الكوب فلهذا
 بعد الكوب فالرخ مضمون الى الاصل في الكوب الثاني كالتساج الضرب الثاني الحاصل
 مع النفوض بغير نصاب فانما من غير حجب من المال فهو الاول الذي عرضنا
 لانه لا يقع به التقويم هذا هو المذهب وقيل لا يكون على الخلاف الذي ذكره ان شاء الله
 تعالى فيما اذا اشترى بغير النصاب اذا صار نصابا بغيره فتارة يكون ذلك في اشالكوب
 وتارة بعد هوان النقد الاول قد يملك الناصر الى ان يتم الكوب وقد يشتر
 به سلعة الحالك الاول ان يملك الناصر لتمام الكوب ان اشترى عرضا بمائتي
 نصابه في اشالكوب ثلثا ثمانية وتم الكوب وهي بيده فقيه طريقا انهما مائة
 الاكثرون على قولين اظهرهما في الاصل بحوله ويفرد الرخ ككوب والثاني ركي
 الجميع لحول الاصل والطريق الثاني القطع بافراد الرخ واذا افرضا في اشالكوب
 وجهان احدهما من حين النفوض والثاني من حين ظهور الحالك الثاني ان يشترى عرضا
 قبل تمام الكوب طريقا انهما مائة لو امسك الناصر والثاني القطع بانه ركي كحسب
 الاصل الحالك الثالث اذا اشترى تمام الكوب فان طهرت الزيادة قبل تمام الكوب
 ركي الجميع بحول الاصل لا خلاف وان طهرت بعد ثمانية فوجها انهما مائة وكلاهما
 يستأنف للرخ حولا وجميع ما ذكرناه فيما اذا اشترى العرض بغير نصاب من النقد او بغير
 قيمته بغير نصاب فاما اذا اشترى بمائة درهم مثلاً وباعه بقدر ستة اشهر بما
 بقيت عنده الى تمام الكوب من حين الشراء فان قلنا لا يصح ان النصاب لا يشترط في
 على القولين في ان الرخ من الناصر قد يضم الى الاصل في الكوب ان قلنا نعم فعليه زكاة
 المايه وان قلنا لا لم يزل ما ياتي الرخ لا بعد ستة اشهر اخرى وان قلنا النصاب
 يشترط في جميع الكوب او في طرفيه فابتدأ حوالا الجميع من حين باع ونظر فان اتم ركي
 المايه **فزرع** ملك عشرة دنانير واشترى عرضا بها للتجارة ثم باعه بعد
 ستة اشهر من ابتداء الكوب بدينار او اشترى بها سلعة اخرى ثم باعها بعد تمام
 الكوب بمائة فان قلنا الرخ من الناصر لا يفرد ككوب فعليه زكاة جميع المايه ولا
 فعليه زكاة خمسة دنانير لانه اشترى المتاعه الثانية باربعين منها عشرون راس
 ماله الذي مضى عليه ستة اشهر وعشرون رجا استفادته يوم باع الاول فاذ انقضت

كما

وان كان الثاني غالب البلد ولو قوم به بلع بضائحي لو اشترى بمائتي درهم عوضا
 بثمانية عشر دينارا وقصد التجارة يمتحن فتم الحوك والدنانير في يده ولا يلحق فيها
 ما يتي درهم فلا زكاة هذا هو المذهب المشهور وعن صاحب القريب حكاه قولك
 القويم اذا يكون غالب نقد البلد ومينه خرج الواجب سواء كان من المال نقد
 ام لا وحكي الرواية هذا عن ابي الحداد الكاكا الثاني ان يكون نقد ادون النصاب
 فوجها زانتهما يقوم بذلك النقد الثاني بغالب نقد البلد كما لعرض وموضع الجهر
 ما اذا لم يملك من جنس النقد الذي اشتريه ما يتيه النصاب فان ملكه بان اشتري
 بمائة درهم عوضا ومو ملكه بائة اخرى فلا خلاف ان تقوم كجنس ملكه به لانه
 اشترى ببعض ما اعتد عليه الحوك وايتدا الحوك من جنس ملكه الدرهم **قلت**
 لكن كبري فيه القول الذي حكاه صاحب القريب والله اعلم الكاكا الثالث
 ان يملك بالتقدير جميعا ومو على ثلاثة اضراب احدها ان يكون كواحد بضائفا يقوم
 بهما النسبة التسييط يوم الملك وطريقه يقوم بهما التقدير بالآخر **مثاله**
 اشترى بمائتي درهم وعشرين دينارا ان كان فيه المائتين عشر شيئا فمصفى العرض
 مشري درهم ونصفه بدنانير وان كان قيمته عشرة دنانير فثلثه مشري درهم
 وثلثاه بدنانير وهذا يقوم في اخر الحوك ولا يضم احدهما الى الاخر في لاجب الزكاة
 اذا لم يبلغ واحد منهما بضائفا وان كان شحيث لو قوم الجميع باحد التقدير بلع بضائفا
 وحول كل واحد من المبلغين من جنس ملك ذلك النقد **الفصل** في الثاني ان يكون ملك
 واحد منهما ادون النصاب فان قلنا ما ادون النصاب كما لعرض قوم الجميع بنقد البلد
 وان قلنا كما لنصاب قوم ما ملكه بالدرهم وما ملكه بالدنانير فليضر **الثالث**
 ان يكون احدهما بضائفا والاخر دونه فيقوم بما ملكه بالنقد الذي هو نصاب بذلك
 النقد وما ملكه بالنقد الاخر على الوجهين وكل واحد من المبلغين يقوم به اخر حوله
 وحول الملو الى نصاب من جنس ملك ذلك النقد وحول الملو الى عمادونه من
 جنس ملك العرض واذا اختلف جنس القوت فلا منكم **مسبق** الكاكا الرابع ان يكون زر
 المال غير نقد بان ملكه بعرض قيمة او ملكه بخلع او تبايح بقصد التجارة وقيل ان يبيع
 ثاب تجارة فيقوم في اخر الحوك بغالب نقد البلد من الدرهم والدنانير فان بلغ

فيقتر

بدراهم

منها

بضائفا زكاه والا فلا وان كان يبلغ بعينه بضائفا ولو جرى بالبلد نقد ان متساويا
 فان بلغ واحد منهما بضائفا دون الاخر بضائفا فقوم به وان بلغ بهما فوجه احدهما بخير
 المالك فيقوم بما شائيهما والثاني راعي الاحتياط للمساكين والثالث تبع القوت
 بالدرهم لانها ارفق والرابع يقوم بالنقد العالي في اقرب البلاد اليه الكاكا
 الخامس ان يملك بالنقد وغيره بان اشترى بمائتي درهم وعرض قيمته فمما قال
 الدرهم قوم بهما ومما قال العرص قوم بنقد البلد فان كان النقد ادون النصاب
 عماد الوجهين وكما جرى التسييط عند اختلاف الجنس كبري عند اختلاف القيمة
 كما لو اشترى بضائفا من الدنانير بعضا صحيح وبعضا مكسر وبينهما تفاوت وهو
 ما يخص الصحيح بالصحاح وما يخص المكسر بالمكسر **فصل** في تصريف التاجر مال
 التجارة بالبيع بعد وجوب الزكاة قبل موته الحلال في جميع ما يراهم مال
 بعد وجوب الزكاة فيها وقيل ان قلنا يودي الزكاة من غير العرض فهو ملكه
 الحلال وان قلنا يودي من قيمته فهو كالمو وحيث شاء من جنس الابل فباعها ومو
 الطريقان شاذان والمذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور القطع بجواز البيع ثم سوا
 باع بقصد التجارة او بقصد اقتناء العرض لان تعلق الزكاة به لا يبطل وان صار ملك
 قتيبة فهو كالمو لا يتناول اقتناء غير بيع ولو وبت ملك التجارة او اعتقه عبد فها هو
 كبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لان الهبة والاعناق يبطلان متعلقون زكاة
 التجارة كما ان البيع يبطل متعلقون زكاة العبد ولو باع ملك التجارة بمائة فقد الحما
 كالمو موب فان لم يصح الهبة بطل ذلك النقد وخرج الثاني على قولين
 الصنفية **فصل** فيما اذا كان ملك التجارة في الزكاة في عينه فان كان
 عبيد التجارة وحيث فطرته مع زكاة التجارة ولو كان ملك التجارة بضائفا من الماشية
 لم يحج فيه زكاة التجارة والعين وفيما يقوم منها قولان لم يردوا ومو واحد واحد
 قول القديم تقدم زكاة العبد والثاني زكاة التجارة فان قلنا بالاطهر من الوجهين
 من الشائيه وتضمن التجار الى الامانة وان قد سار زكاة التجارة قال في المتدبر
 تقوم مع درهما وصوفيا وسبيلها ومو اشترى منها وهذا الفرع هل ان التاجر ملك
 تجارة وقد سبق فيه الخلاف ولا عمن ينقص النصاب في اشياء الحوك فربما قال الاصح

ب

بأه

اخرج

في وقت اعتبار فصل التجارة ولو اشتري بصلاب من الشاه التجارة ثم استمرها عشا
 بعد ستة اشهر مثلاً فقال القول الثاني لا يقطع الحول وعلى الاول ينقطع ويقتد
 حول زكاة التجارة في يوم شري العوض ثم القول فيما اذا كان كل نصيب الزكاة من
 الحول انما اذا لم يكن نصيب احد منهما ان كان العوض من الغنم لا يبلغ قيمتها نصيباً
 عند تمام الحول او كان نسيئاً فلا يفسد منها وفيما نصيب المذهب وجوب
 زكاة ما بلغ به نصيباً مذكراً قطع به العزاقين والغنائم والجمهور وبيان وجوب
 قولان واذا علمنا زكاة العزاقين نصيباً في وقت طلال السنة عن النصيب و
 الزكاة التجارة فكل من حول التجارة على حول العزاقين يستأنف وجوبها كالحول
 فيمن ملك نصيباً من التجارة فاشترى به عرض تجارة مثل من حول التجارة على
 حول الشاه واذا اوجبت زكاة التجارة لنقصان الشاه المشددة للتجارة عن النصيب
 ثم بلغت انما الحول نصيباً بالنتاج ولم يبلغ بالغنم نصيباً في آخر الحول فوجبت زكاة
 لا زكاة لا زكاة نقد التجارة فلا يغير والثاني يستأنف زكاة العزاقين في
 ملك الحول من تمام النصيب بالنتاج ام يوقف بقصر القيمة عن النصيب وجهاً
قوله الاصح لا زكاة والله اعلم انما اذا اكمل نصيب الزكاة في مختلف الحول
 بان اشترى مناع التجارة بعد ستة اشهر نصيباً من الشاه او اشتري به معلوفة للتجارة
 ثم استمرها بعد ستة اشهر بطريقان احدهما انه على القول بتقديم زكاة العزاقين او التجارة
 والثاني ان القولين مخصوصان بما اذا انفك الحول بان اشترى بعروض الغنم نصيباً من
 للتجارة فكل من دفعه بطريقان احدهما انه قطع للعظم المتقدم يمنع المتأخر قوله اذا
 فكلية زكاة التجارة في الصورة المذكورة والطريق الثاني كما وجدنا من
 والثاني ان المتقدم يرتفع حكم المتأخر ويجرد واذا طردنا القولين فيما اذا تقدم حول
 التجارة فان علمنا زكاة التجارة فذلك وان علمنا العزاقين فوجبت زكاة العزاقين في تمام حولها
 وما سبق من حول التجارة سقط واحدهما في زكاة التجارة عند تمام حولها لا يملك
 بعض حولها من يتفق حول زكاة العزاقين فيقتصر حولها ويجز زكاة العزاقين في سائر
 الاحوال **قوله** لو اشترى تجارة فاشترى ارضاً من روعه فادرك
 الزرع وبلغ الحاصل نصيباً عاد القول ان الواجب زكاة العزاقين التجارة فان

وجهاً

لم يكمل الحد النصاب او كلاً ولم يتفق الحول ان استمر النصيب الذي سبق ثم هذا الذي ذكرناه
 فيما اذا كانت الترخ حاصلة عند الشراء وبذا الصلاح في ملكه انما اذا اطلعت
 الشرافة شمع حدثت من تجارة التجارة وظهرها اليك التجارة وجهاً قدما فان
 ضمنها فهي كحاصلة عند الشراء وتزول من زكاته متصلة او ارباج متصلة كقيمة
 العوض ولا تترك متزلة من بعض يكون حولها الخلاف السابق في انما السيت مال تجارة
 متصلة وجوب زكاة العزاقين في الاحوال وتخصيص زكاة التجارة بالارض والاشجار
 التصريح الثاني ان علمنا زكاة العزاقين العزاقين العزاقين العزاقين العزاقين العزاقين
 ولا سقطت به زكاة التجارة عن وجه جديد الخال في الزرع وجهاً واحداً لا
 تسقط وفي ارض الزرع والخل طريقان احدهما على الوجهين الكدع والتبر
 والثاني القطع بالوجوب بعد الارض عن السعيه فان امام الحريم ينبغي
 ان يعتد ذلك بما يدخل في الارض المحللة من الخال في المساقاة وكذا يدخل فيها
 يدخل في زكاة التجارة قطعاً وما يدخل فيه فهو على الخلاف واذا اوجبت
 زكاة التجارة في هذه الاشياء فلم يبلغ قيمتها نصيباً في وقت القيمة واجب
 اليها لتكامل النصيب وجهاً **قوله** احدهما الاصح وبما ذكره الامام
 به الماوردي والله اعلم وكل هذا القول لا يسقط اعتبار التجارة في المستقبل
 بل يجب زكاة التجارة في الاحوال المستقبلية ويكون ابتداء حول التجارة من وقت
 اخراج العزاقين من يد والصلاح لا عليه بعد بدو المصالح تربية الثمار المستلزم
 فلا يجوز ان يكون زمان التربية محسوباً عليه فانما اذا علمنا زكاة التجارة فتقو
 الترخ واجدع وفي الزرع الحب والتبر تقوم الارض ايضاً فيهما وسواء اشترى
 من روعه للتجارة او اشترى بذر ارضاً للزراعة للتجارة وزرعها به في
 جميع ما ذكرناه ولو اشترى الثمار وحدها وبذا الصلاح يجزى القول
 في انه يخرج العزاقين زكاة التجارة **قوله** ولو اشترى ارضاً للتجارة
 وزرعها بذر الغنم وحب العزاقين في الزرع وزكاة التجارة في الارض لا خلا
 فيهما **قوله** في زكاة القراض غاييل القراض لا يملك حصه من الزرع
 الا بالقسمه على الاطراف على الثاني يملك بالظهور فاذا دفع العزاقين نقداً

علي

ب

الفعل وتواصل النيل قال في التمدد ولا يشترط بقاها استخرج مالكه فلو
 تتابع الفعل ولم يتواصل النيل بحضر المعدن زمانا ثم عاد النيل فان كان
 زمن الانقطاع يرضاه ايضا والافقولا ان يجدد الضمة والتدريج لا يرضاه وان قطع
 الفعل ثم عاد اليه وان كان القطع بعد غدر فاضمة طالت الزمان لم ترضه
 وان قطع الغدر فاضمة ثابت ان قصر الزمان وان طالت فكذلك عند الاكثر
 وجه لاضمة وكذا الطول اوجه الصحاح الرجوع الى العرف والشافعي ثلاثة ايام
 والثاني يوم كامل ثم اصلاح الالات ومربا لبيد والاجر لمن لا عذر بلا
 خلاف وكذلك السفر والموت في المذهب وقيل بينهما وجهان الصحاح عذران
 والثاني لا ومتى حكمنا بقدوم الضمة فمعناه ان الاول لا يصح في الثاني فاما الثاني
 فيكمل الاول قطعا كما يكمل مالكه من عند المعدن **فروع** اذا مال من
 المعدن دون يضاب وهو مملوك من جنسبه يضابا فضاغدا فاما ان يناله من
 حول ماعنده او مع تمام حوله او قبله ففي الثاني الاول يصير النيل مضوا الى ما
 عنده وعليه في ذلك القدر حقه وفيما ناله حقه من اختلاف الاقوال فيه
 واما اذا ناله قبل تمام الحول فلا شيء عليه فيما عنده حتى يتم حوله ولو وجو
 حق للمعدن فيما ناله وجهان الصحاح يجب وهو ظاهر نصه في الامم والثاني لا
 يجب عليه بداهة فيما عنده ربع العشر عند تمام حوله وفيما ناله ربع
 العشر عند تمام حوله ولو كان مائلا من جنسبه دون يضاب بان ملكه ربع
 ثلث من المعدن مائة نظران ان بقدر تمام حوله ماعنده ففي وجوب حق المعدن
 فيما ناله الوجهان في الاول يجب للمعدن حقه ونحوه فيما عنده ربع العشر
 اذا مضى حوله من حين ملك النصاب بالنيل وما الثاني لا يجب شيء من حوله
 يوم النيل يجب في الجميع ربع العشر وعن صاحب الاقصاد وجه انه يجب فيما ناله
 حقه وفيما كان عنده ربع العشر في الحال لانه ملك بالنيل وقد مضى عليه الحول
 واما اذا ناله قبل حوله تمام المائة فلا شيء وجه صاحب الاقصاد وجه الوجهان
 الاخران وهذا النصيب المذكور في بعض طرق العزاقير وقد نقل معظم الشيخ ابو
 علي وشبه الامام الى المشهور وقال اذا كان مائلا من جنسبه دون النصاب فلا يقيده

كله

عليه

عليه حتى يفره وسط واخره حكمه بوجوب الزكاة فيه يوم النيل لا شك وبعد
 القول بوجوب الزكاة فيه للنيل لكن الشيخ لم يفرده هذا القول ولا صار اليه
 حتى يعترض عليه واما نقله متحيا منه منكره له واما اذا كان ماعنده مال
 تجارة فينتظم فيه الاحوال الثلاثة وان كان دون نصاب فلا اشكال ان الحول
 يتقدم عليه ولا يعتبر النصاب في الاكول الاصح فان مال من المعدن اخرج
 التجارة ففيه حق للمعدن في مال التجارة زكاة التجارة ان كان يضابا وكذا الزمان
 دونه وبلغ بالمعدن يضابا والمقيما بالنصاب في الاكول وان مال قبل تمام
 الحول ففي وجوب حق المعدن الوجهان السابقان وان مال بعد تمام الحول
 نظر ان مال التجارة يضابا في الاكول وجب في النيل حق المعدن لا يمتنع
 الى ما وجب فيه الزكاة وان لم تبلغ يضابا وان لم يجر من شهر من الاكول الثاني
 مثالي في ذلك هل خلاف في اربعة اشياء اذا قومت في الاكول فلم تبلغ
 يضابا ثم ارتفعت القيمة بعد شهر من اوجب فيها الزكاة ام ينظر في الاكول الثاني
 فان قلنا بالاول وجب زكاة التجارة في مال التجارة وحينئذ يجب حوله
 في النيل قطعا بالثاني وفي وجوب حق المعدن الوجهان وجميع ما ذكرناه مفرع
 على المذهب ان الحول ليس شرط في حق المعدن فان شرطناه انعقد الحول عليه
 من حين وجبه **فروع** لا يمكن الذي من خسر معاد في الاسلام والاخذ
 منها كما لا يمكن من الاحتياض ولكن ما اخذه قبل ان عاجه ماله كما لو اخطب
 وممل عليه حق المعدن يعني على ان مصرف حق المعدن ما اذا كان او حيا فيه ربع
 العشر لغيره مصرف الزكوات وان اوجنا الخسر لطريقان المذهب الذي قطع
 به الاكثر ومصرف الزكوات والثاني على قولنا انهما مائة والثاني مصرف
 خسر خمس الفي فان لنا بهذا الاخير الذي الخمس وان قلنا بالمذهب لم يوجب منه
 شيء وعلى المذهب بشرط النية فيه وعلى قول مصرف الفي لا يشترط النية ولو
 كان المستخرج من المعدن مكاتبا لم يمنع ولا زكاة ولو مال المعدن من المعدن
 شيئا فهو مسيده وعليه واجبه ولو لم يكد يدرك ذلك ليلو بالنيل له
 فقدره صليح التمليل في القواير ملك العبد يملك السيد ويخط الزكاة

وارتفعه

وهب اليه

من القولين ما قد سناه واعلم ان السلطان والحكام يرجعون الى عجل الذي عن محمد بن عبد الله دار
 الاسلام ويتقدح جوارز عاوجه لكل مسلم لانه صاحب حق فيه **شرع**
 لو استخرج اهل من معدن ايضا فوجوب الزكاة يبيحها في كل حال في غير الموضع
شرع اذا قلنا بالمدن ان الحول لا يمتد فوجوب وجوب حق المعدن
 حصول النبل في يده ووقت الاخراج التخليص والتقية فلو اخرج قبل التقية
 من التراب والحجر لم يجر وكان مضمونا على الشاع مع ميمه ومؤنة التخليص والتقية
 على المالك كحومة الخصاء والديار فلو تلف بعضه قبل التميز فهو تلف بعض المال
 قبل الامكان **قلت** واذا امتنع من تخليصه احبب الله الله **فصل**
 الركاز من الجاهلية ويجب فيه الخمس ويصرف ركوات على المذهب وحكي قول
 وقتادة انه يصر من خمس خمس الى ولا يشترط فيه الحوك بالاحلاف وللادب
 اشتراط النصاب وجوز الموجود دينا او فضة وقيل في اشتراط ذلك قولان
 الاشتراط **شرع** لو كان الموجود على ضرب الاسلام بان كان عليه شيء من القرآن
 او اسم ملك من ملوك الاسلام لم يملكه الواجد بمجرد الوجدان بل يرد له ما له ان
 علمه فان لم يعلمه فوجبان العجيج الذي قطع به الجمهور فلو اقطعت يقره الواجد منه ثم
 له ملكه ان لم يظهر ما له وقال الشيخ ابو علي فلو كان صنابع يمسكه الاخذ للمالك
 ابد لا يحفظه الامام له في بيت المال ولا يملك بحال كما لو اقبى الرخ ثوبا في حجر
 او مات مورثه عن ودايع ومولا يعرف ما له في انما يملك ما يعرف من صنابع من
 الماتة دون ما خصه المالك بالدفن فقتل العدو عن القتال كقولنا قال الامام
 ولو اكتسفت الارض عن كثر سبيل وكوم فلم ادر ما ثوبك الشيخ فيه واما ان البار صانع
 قال واللاق بقباسه ان لا يثبت فيه حق المالك اعتبارا باصل الوضع ولولا يعرف
 ان الموجود بضر من الجاهلية او الاسلام فقولنا اظهرهما واشهرهما ليس ركازا
 والثاني ركاز خمس على الاظهر يكون لقطه على قول الجمهور وعن الشيخ ابي علي موافقة
 الجمهور منها وعنه ايضا وجها ان اظهرهما الموافقة والثاني انه صانع كما قال
 في الضوق السابقة ثم يلزم من قولنا الركاز ما يضر الاسلام كونه من الاسلام
 ولا يلزم من كونه على ضرب الجاهلية كونه من الجاهلية لاحتمال انه وجد على مسلم

هذا هو المذهب في الركاز
 وهو ما ذهب اليه الجمهور

بكرها هلي فكن ثانيا فالحكم مدار على الله من من الجاهلية **شرع** الركاز
 بالحقبة المتقدمة ثانيا بوجبه في الاسلام وثالث في دار الحرب فالذي دار
 الاسلام ان وجد موضع يجر مسلم ولاذ وعينه فهو ركاز سواء كان مؤنثا او منقلا
 العتادية التي تحت الجاهلية فان وجد طريق مسلوكه فالمدن الذي قطع
 به العزاقبون والفتاك انه لقطه وتدارك ركاز وقيل وجها في الموجود في المجرى لقطه
 على المذهب وبقي فيه الوجه الذي في الطريق انه ركاز وسأله الموضع فيقتسمه بين
 وموقوف للملك ان كان لغيره وجد فيه كركاز ملكه الواجد بل اذا عناه ما له
 فهو له بالامير كالامنية في الدار والافانول من تلق صاحب الارض الملك منه ولا
 الى ان غنم الذي احيا الارض فيكون له وان لم يدعه الا بالاجابة ملك ما في الارض
 وبالسبع لم يرك ملكه عنه فانه مدنون له منقول فان كان من تلق الملك عنه
 ومورثه فانيون فان قال بعض ورثته مولود ثنا وانا به بعضهم سلم نصيب المدعي
 وسلك بالتالي تادركناه مذكاة كلام الامة صريحا واشارة من المحرر ملك
 الركاز باحيا الارض القتال وراي الامام يخرج ملك الركاز بالاحياء على ما في ذلك
 طيبة دارا فانلق الباب لا على قصد ضبطها وفيه وجها ان اصحابها لا يملكها كركاز
 بها وتلك المحيضة بوليها بالكرز اذا قلنا ان ملك الارض ملك بالاحياء والتربية
 الارض عن ملكه فلا بد من طلبه ورده اليه وان قلنا لا يملكه ولكنه يصير اولى به فلا
 يبعد ان يقال اذا زال ملكه عن رقبته الارض بطل اختصاصه كما ان سلة الطيبة
 اذا قلنا لا يملكها فتح الباب وافلت ملكها من صطاها **النقش** ان قلنا المحي
 لا يملكه بالاحياء اذا دخل على ملكه اخرج الخمس والا فاد الحق بده على الكركاز نفسه
 مضي سينور فلا بد من اخرج الخمس الذي لزمه يوم ملكه وفيما مضى من السنين
 وجوب ربع العشر في الاحمال الاربعة على الحالات الصالك والمقصوب وفي الخمس
 لذلك ان قلنا لا يتعلق الركاة بالعين والافانيل مذكاة فيما اذا لم يملك الاثنا
 وتكرار كواك عليه واما اذا كان الموضع الذي جرد فيه الكركاز للواجد فان كان احيا
 فما ودره ركازا وعليه خمسة وقت خويله في ملكه كما سبق وقال الغزالي فيه
 وجها في ما عاينا قاله الامام وان كان انتقل اليه من غيره لم يحل له اخذه ما عليه

هذا هو المذهب في الركاز
 وهو ما ذهب اليه الجمهور

عدا

لما

صا

يا

يجب فطرة العبد المشترك وفطرة من يقصده حر فان لم تكن مهاباة الخوف عليه وان
 كانت مهاباة من الشريك او من السيد ومن يقصده حر ففطره فطرة العبد ومن وقع
 من الوجوب كونه ام يوزع بينهما حتى ذلك ان الفطره من كل من المؤثر
 الثانيه ام من المتكرره وان الثانيه من ذلك ففطره مهاباه ام لا من الامرين طلائ
 فاشا الاول فالذي من ان الفطره من الثانيه وبه قطع الجهور وقيل فيها وجها
 والثاني ففيه وجها مشهور ان احدهما دخول الثانيه **فروع** المدبر
 وام الولد والمعلق عنه كصبيته فطرته على السيد ويجوز فطره المورث
 والحامي والمستاجر وان اقام المورث والغرض ان يجرى في المورث الحلال
 زكاة المال المورث وهذا الذي قاله لا يعرفه غير مالك قطع الاحتجاب بالوجوب
 من ادعاءه وانما المصوب والضمان فلهذا وجوب فطرته وقيل يجوز
 كركاة المصوب لظرد ان عيذان هذا الخلاف فيما اذا احل الله ويزوجه
 وقت الوجوب وانما العبد الغائب فان علم حياته وكان طاعته وحب فطرته
 وان كان ايقافه الطريقان كالمصوب وان لم يعلم حياته وانقطع الرفاق فطرته
 اكلهما القطع بوجوبها والثاني طاويل والمذهب على الجملة وجوبها والمذهب
 ان هذا العبد لا يجرى عنه عن الكفار ثم اذا اوجبا فطرة في هذه الصور فلهذا
 وجوب اخراجها في الحال ونقض الاملا بل قولنا فيه **فروع** العبد
 فان وجبه من كسبه ولا يخرج الفطره عنها حر كانت او امه لانها ليس لها فطره
 ففطره من غيره بل تحت الروجه فطره نفسها ان كانت حره وعلى سيدها ان كانت
 على المذهب فبها وقيل بهما القولان السابقان فيما اذا ملك كان الزوج حره
 مفسرا ولو ملك السيد علق شيئا ففطره على المالك لان اخراج فطره روجه استقلال
 لانه ملك ضعيف فلو صرح بالاذن في المرفق ففطره فوجها فان قلنا له ذلك
 ليس السيد الرجوع عن الادب بعد دخول الوقت لان الاستحقاق اذا ثبت فلا مدفع
فروع اذا اوصى بمقتضى عياله او برقيقه لآخر ففطرته على الموصي لصلافه
 قطعاً وملاك نفقته تليها او على الاخر او في بيت الثالث ثلاثة اوجه **قلت**
 الاصحاب ان مال مالك الرقيقه وان الفطره كالنفقة وهي معادة في الوصية والله اعلم

وعبد بيت المال والموقوف على مسجد لا فطره فيه ما لم يصبه الاصح والوقوف على جامع المذ
 انه ان قلنا الملك في قبته للوقوف عليه ففطرته وانما الله تعالى فوجها وقيل
 لا فطره فيه فطرا وبه قطع في المقيد **قلت** الاصح لا فطره اذا قلنا الله
 تعالى والله اعلم **فروع** اذا مات المورث عنه بعد دخول الوقت وقيل امكا
 الا ان لم يسقط الفطره على الاصح وبه قطع في السامك **فصل** في استدراج
 مؤد الفطره ثلاثة امور الاول الاسلام فلا فطره على كافر عن نفسه ولا عن غيره
 الا اذا كان له عند مسلم او قريب مسلم او مستقر في مسلمة في وجوب الفطره عليه وجها
 بنا على ان مال المورث ابتداء ام على المورث عنه ثم مال المورث **قلت** اصحهما
 الوجوب وصحة الزايف في الحر وغيره وهو مقتضى البناء والله اعلم فان قلنا بالرجوع
 قال امام الحرمين لا يصار الى ان الحلق عنه يتوكلوا اسلمت دميته تحت دمي ودخل
 وقت الفطره فكلف الزوج ثم اسلم قبل انقضاء العدة ففي وجوب نفقة مدة الخلاف
 خلاف باقي مواضعه ان شاء الله تعالى فان لم يوجبه فلا فطره والا فافطره على هذا
 الخلاف في عبده المسلم الامر الثاني الحرية فليس الرقيق فطره نفسه ولا فطره غيره
 ولو ملكه السيد عبدا او قلنا ملك سقطت فطرته عن سيده لرواها مالك ولا
 يجب على المالك ضعف ملكه وفي امانت ثلاثة اقوال اوجه اصحها لا فطره عليه ولا
 على سيده عنه والثاني يجب سيده نفقته والخلاف على ان المالك عليه فطره نفسه
 حري في ان عليه فطره زوجته وعبيده والمدبر والمستولدة كالفقر ومن يقصده حره
 سبق حكمه الامر الثالث السيد فالعبد فطره عليه في كل من لا يفضل عن قوته
 وقوت شر قائمه نفقته ليلة العيد ويومه ما خرج في الفطره فهو مفسر ومصدق
 عنه ما خرج في الفطره من جس كاز من مال فهو مؤثر في الشاغي والاشراك
 في ضبط السيد والاعسار الامن هذا القدر واذ الامانة فاعتبر كون الشاغي فضلا
 يجب عن مسكنه وعبد الذي يحتاج اليه بخدمته وقيل لا يجب عليه في هذا الباب عملا
 تحت الكفارة واذا انطرت ثبوت الاحتجاب به تجدنا ذكره وقد علمنا ان
 اختلاف في المسئلة والذي ذكره كالبياض لما اتمه الاول وربما استشهدت بكونهم
 لم يذكروا دست ثوب لبسته ولا شك في اعتبار فان الفطره ليست بأشد من الدين

وان الله عليه في نفسه نفقة

والاستدراك

وموسى عليه السلام في الدنيا ثلاث فان الشيطان اخرج الله حكي وجها رعبه
 لا يباع في الفطن كما لا يباع في الكهان ثم انكر عليه وقال لا يشرط في الفطن
 فاصلا عن حياته بل المعتد ثوب يومه كما ان حلال الكهان فان لم يداود ذكر
 في التبريد ما يقتضي وجها والا يصح عند موافقة الانعام واجتبه له بقول الشافع
 رضي الله عنه ان الاب الصغير اذا كان له عند الحاجة ارضيته لزوم الاب فطرية ففطن
 الاب فاولا ان العبد غير محبوب سقط بسببه فطرية الاب ايضا فاذا شرطنا ثوب
 المخرج عن العبد والمكسر انما يشترط في الابتداء فلو ثبتت الفطنة في ذمة السائل
 بقا خادمه ومسكنه فيها لانها بعد الثوب التحقت بالديون واعلم ان دين الادبي
 يمنع وجوب الفطنة بالاتفاق كما ان الحاجة في ضرورة نفقة الغريب بمنعها اذا قاله
 الامام ولو نظرنا ان لا يمنع بل قول كما لا يمنع وجوب الزكاة كما سجد اذا
 لفظه وفيه شيء ذكره اخر الباب ان شاء الله تعالى فعلى هذا يشترط مع كون المخرج
 فاضلا عما سبقونه فاضلا عن قدر ما عليه من الدين ثم اليسار انما يعتد وقت
 الوجوب فلو كان فقيرا عندده ثم انصرف فلا شيء عليه **فروع** لو فضل مائة عما
 لا يحسب عليه بقدر مائة اخراجه على الاصح ولو فضل صاع ومحتاج الى اخراج
 فطرية نفسه وذو جته واقاربه فاوجه اصحها يلزمه تقديم فطرية نفسه والثاني
 يلزمه تقديم الزوجة والثالث خيار ان شاخراجه عن نفسه وان شاخ عن غيره
 فعلى هذا لو زاد توزيعه عليهم لم يجر على الاصح والوجهان كما قولنا بوجوبه
 مائة فقط لزمه اخراجه فان لم يلزمه لم يجر التوزيع بالاخلاق ولو فضل صاع
 زلة عند صرفه عن نفسه هل يلزمه ان يبيع فطرية العبد جزاينة فيه اوجه
 اصحها ان كان يحتاج الى خدمه لم يلزمه والا لزمه والثاني يلزمه لثالثا
 لا يلزمه مطلقا ولو فضل صاعا كان ثبته جماعة فالاصح انه يقدم نفسه وهم
 بضاعه وقيل خير وانما الصاع الاخر فان كان من ثبته اقارب منهم لم يقدم ثبته
 ومزاجهم وفاقا ولا موضعها كتاب النفقات قال استواء فيخير او يسقط وجهان ولم
 يعضوا الاقارب وله بحال في نظاره **قلت** الاصح التخيير والله اعلم ولو
 اجتمع اقارب وذو جته فاوجه اصحها تقدم الزوجة والثاني الغريب والثالث

فاضلا

قال

خير

خير فقبل الاول لو فضل صاع ثالث فاخراجه عن اقاربه على ما سبق فاما اذا اخصوا
 والمذهب في الخلاف الذي بيننا والذي اخبرناه الى كتاب النفقات انه يقدم
 نفسه لذو جته ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم الولد الكبر **فصل**
 الواجب في الفطن صاع من خبز اخرجه وهو خمسة ارطاب وثلاث بالبنزدادي وهو
 ستمائة درهم وثلاثة لسمعون درهمان وثلاث درهم **قلت** هذا الذي قاله
 علي بن مذهب من يقول ان طين بحداد بياضة وثلاثون درهما ومنهم من يقول بياضة
 وعشرون درهما ومنهم من يقول بياضة وعشرين درهما واربعه اسباع درهم
 وهو الاربع وفيه الفتوى فعلى هذا الصاع ستمائة درهم وخمسة وثلاثون وخمسة
 اسباع درهم والله اعلم قال ابن الصباغ وغيره الاصل فيه الكيل وانما قدره
 العلماء بالوزن استنباطا **قلت** قد استشكل ضبط الصاع بالارطاب
 فان الصاع المخرج به زمن النبي صلى الله عليه وسلم مكي المعروف ويختلف ذلك
 وزنا باختلاف جنس ما يخرج كالذرة والحب وغيرهما في الصواب ما قاله الامام
 ابو الفرج الدارمي من اصحابنا ان الاعتماد على الكيل والوزن وان الواجب
 ان يخرج صاع من ارض الصاع الذي كان يخرج به عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وذلك الصاع موجود ومن لم يجد وجب عليه اخراجه قدر يسمن انه لا يقصر عنه
 وعلى هذا افتد بجمسته ارطاب وثلاث تقريرا وقال جماعة من العلماء اربع
 حفنات بكمي رجل معتدل الكفين والله اعلم **فروع** كما يصح فيه القشر فهو
 صاع اخراج الفطنة وحكي فوات قد يم انه لا يجزي فيها الحصى والعذس والمذهب
 المشهور هو الاول وفي الاقط طريقان احدهما القطع بجوان والثاني على قواير الطما
 جوان **قلت** ينبغي ان يقطع بجوان لصحة الحديث فيه من غير معارضة والله اعلم
 فان جوزناه فالاصح ان الذين ذكبت لمصله والثاني لا يجزيان والوجهان في اخراج
 قوته الاقط والذين ذكبت واتفقوا على اخراج الحصى والمصل والسم لا يجزي
 ولذا الجبر المزوع الزيد **فروع** لا يجزي المسوس والمعييب واذا اخربا
 الاقط لم يجز اخراج المصل الذي افسد كثر المصل حومره فان كان المصل طائرا عليه
 قاله غير محسوب والشرط ان يخرج قدر الجوز الاقط منه صاعا ويجزي الحصى

نيه

فروع

الصاع

القطر على الدين لانه قال ولونيات بعدنا اهل سوال ولده رقيق فالقطر عنه
وعنه في ناله مقدمة على الديون ذلك ان تحج بهذا القبر على خلاف قداسته
عن ائمة ائمة من لا سيقا به منهم منه ان المزايا اذا طرات القطر على الدين الواجب
واذا كان ذلك لم يكن الدين شافيا وتقدر ان لا يكون ذلك فاللفظ مطلق يشك
اذا طرات القطر على الدين الواجب اذا كان ذلك لم يكن الدين شافيا وتقدر ان لا
يكون ذلك فاللفظ مطلق يشك اذا طرات القطر على الدين وبالعبارة فتقضي ذلك
ان يكون الدين شافيا ومنها لو اوصى انسان ببسب ومات الموصي بعد وقت الوجوه
فالقطر في تركته فان مات قبله وقبل الموصي له الوصية قبل الهلاك فالقطر عليه
وان لم يقبل حتى دخل وقت الوجوه فعلى ترك القطر متى كان الموصي له ممتلك
الوصية ان قلنا املاكم بموت الموصي قبل فعله القطر وان رد فوجها ان احبها التوجه
لانه كان مالكا والثاني لا لعدم استتار الملك وان قلنا املاكم بالقبول متى
على ان الملك قبل القبول من وقته وجها ان احبها المورثة فعلى ان في القطر وجها
احبها عليهم والثاني لا والثاني من الاولين انه باق على ملك الميت فعلى ان لا يجب
فطرته على الجدة المذنب وحكي في المذهب وجها انها يجب تركته وان قلنا
بالوقوف فان قبل فعله القطر والامتنع المورثة مذاته اذا قبل الموصي
فلونيات قبل القبول وبعد وقت الوجوه قبول وارثه قائم مقام قبوله والامتنع
ينفع له حيث احبنا عليه القطر اذا قبلها بنفسه فهي تركته اذا قبل وارثه
فان لم يكن له تركه سوا العبد في مع جزء منه للقطر تاسبق ولونيات قبل وقت
الوجوه او معه فالقطر على المورثة اذا قبلوا لان وقت الوجوه كان على ملكهم
قال قال الجرجاني في النهاية ليس عبد مسلم لا يجب اخراج القطر عنه
الا لا احادهم المكاتب والثاني اذا ملك عبدا او قلنا املاكم لا فطره على الموصي
الاصلي لزوال ملكه ولا على العبد المملوك لضعف ملكه والثالث عبد مسلم لكان
اذا قلنا يجب على الموصي ابتداء وجب اربع على قواب الاصطوري وغيره فيما اذا مات
قبل ملاح شواك وعليه دين له عبد كما سبق ولو اخرج الاب من ناله فطره
ولده الصغير الغني جازما لا جنبي اذا اذ خلاف الابن الجير ولو كان نصف مكاتب

جز

حيث يتصور ذلك في العبد المشترك اذا جوزنا كتابة بعضه بادل الشريك وجب
صانع على مالك نصف القرض ولا في النصف المكاتب ومثله عبد مشترك في مفسر
ومو يربح على الموصي نصف صانع ولا يجب على الله اعلم **المعسر** بلغ

في مصادقات

اعلم ان الامام الرافعي رحمه الله اخبرنا الباب اربع المعاملات اعطاه على قسم
والغنية ومما لا تدفع الميراث في حقه الله والاكثر من ذكروه من الامام الشافعي رضي
الله عنه في الامم وثابغة عليه جناعات فرائد هذا السبب واحسن فقدمته والله
اصناف الزكاة **ثانيه** **الاول** الفقير وهو الذي لا مال له ولا سبب في تملك
من حاجته فالذي لا يقع موقعا من كسب وعش ولا يملك الادرمين او ثلاثة فلا
يسلمه ذلك اسم الفقير وكذا الدار التي يسكنها والثوب الذي يلبسه متجلا به
ذكر صاحب التذريب وغيره ولم يقرضوا العبد الذي يحتاج كخدمته ومو ثمار
الاصول ملحق بالسكر **قلت** قد صرح ابن حجر في كتاب الترمذيه كالمسكين
ومستعين بالله اعلم ولو كان عليه دين فيمكن ان يملك القدر الذي يوفيه الدين
لا عبر به في منع الاحتياج لا عبر به في وجوبه القريب كذا في القطر
كما سبق وفي فتاوى صاحب التذريب انه لا يعطى سهم الفقرا حتى يرضوا عنه
الدين قال ويجوز اخذ الزكاة لمن ناله على سبب من القطر الى ان يصل الى ماله ولو كان
له دين يوجب له اخذها منه الى طول الاجل وقد يردد الناطق اشترط سببه
القصر **فخرج** المعتبر في كسبه عن الكسب عن كسبه موقعا من حاجته لا عن
اصل الكسب والمعتبر في كسبه عن كسبه موقعا من حاجته لا عن
بعض الغلوم الشرعية ولو قبل على الكسب لا تقطع عن التحصيل حاله الزكاة وانما
المعطل المتكفي في المداينة ومن لا يملك التحصيل فلا يحل له الزكاة مع القدر
على الكسب **قلت** هذا الذي ذكره في المشتغل بالعلم هو المعروف في كسبه
وذكر الدارمي فيه ثلاثا وجب اخذها يسحق والثاني لا والثالث ان نجيبا
رجي نفعه ونفع الثابت اسحق والا فلا والله اعلم ومن اقل ما يوافق السداد

اعلم

والكسب منه ميراثا او عن استعراق الوقت بها لاجل الصدقة واذا لم يجد الكسب
من ثمنه حلت له الزكاة **فروع** لا يشترط في الفقر الزمانة والتعفف
عن السؤال بل المذهب فيه قطع الفقر وقيل قولان الجدي لذلك والتقديم
لشروط **فروع** المكفي بنفقة ابيه او غيره بمن يلزمه نفقة الفقير التي تنفق
عليه تاروج غني بل يعطيان من سهم الفقرا يعني كل مسألة وهي لو وقف على فقر
اقراره او اوصي له وكان في اقراره دل على احتياجه من الوقف والوصية فيه اربعة
اوجه احدها لا قاله ابو زيد والحكي وصحة الشيخ ابو الوفاء وغيره والثاني نعم قاله
ابن الحداد والثالث سخط القريب دون الزوجة لانها تسحق عوضا وتستقر في ثمة
الزوج قاله الاودي والرابع عكسه والفرق ان القريب يلزمه كفايته من كل وجه
حتى الدار واجرة الطبيب فالدفع حلاله في الزوجة ليس لها مقد ر بما لا يملكه
والثامن مسألة الزكاة فان قلنا لاحق لهما في الوقف والوصية فالزكاة اولى والا
فيعطيان على الاصح وقيل لا يعطيان فيه قال ابن الحداد والفرق ان الاستحقاق في
الوقف باسم الفقر ولا يزول اسم الفقر بقيام غيره باسمه في الزكاة بالحاجة ولا
حاجة مع توجه النفقة فاشبهه من كسب كل يوم كفايته وحيث يجوز له القدر من
الزكاة وان كان مقدودا في الفقر والحلا في مسألة القريب اذا اعطاه غير
من يلزمه نفقة بمن سهم الفقر او المساكين ويجوز ان يعطيه من غيرهما لاجل
والثامن المنفق عليه فلا يجوز ان يعطيه من سهم الفقر والمسالكين لانه بنفقة ولا يدفع
عن نفسه النفقة وله ان يعطيه من سهم الغايل والغارم والغاري والمكاتب اذا
كان تلك الضمة وكذا ان سهم المولفة الا ان يكون فقيرا فلا يعطيه لا يعطيه الله
عن نفسه ويجوز ان يعطيه من سهم السبل مؤنة الشفردون ما يحتاج اليه سفر
وحضر فان هذا العتد هو المستحق عليه واما في مسألة الزوجة فالوجه ان يكون
في الزوج كغيره لا به بالشرع اليها لا يدفع عن نفسه النفقة بل نفقتها عوضا لزم غنية
كانت لم فقيرة ضار من استأجر فقيرا له دفع الزكاة اليه مع الاجرة فان سألنا
فان كانت ناشرة في التديب لانه يجوز اعطاؤها لانها لا نفقة لها والصحيح الذي
قطع به الشيخ ابو حامد والاكثر المنع لانها قد دفع على النفقة بترك الشؤ

الا

فانفق

فما شئت الغاير على الكسب والزوج ان يعطيا من سهم المكاتب والغارم قطعاً ومن
سهم المولفة وهو ضعيف ولا تكون المرأة عاملة ولا غارمة واما سهم السبل
فان سافرت مع الزوج لم تقط منه سواء سافرت اذ به او بعد اذ به لانها غاصبه
وان سافرت وحدها فان كان اذ به واوحنا نفقة اعطيت مؤنة السفر فقط من
سهم السبل وان لم توجبها اعطيت جميع كفايتها وان خرجت بغير اذ به لم تقط
منه لانها غاصبه ويجوز ان تقط منه من سهم الفقر والمسالكين بخلاف الناشئة لانها
تقدر على العود الطائفة والمسافة لا تدبر فان تركت سفرها وعزمت على العود
اليه اعطيت من سهم السبل الصنف الثاني المسكين وهو الذي يملك ما يقع
موقفاً من كفايته ولا يلقيه بالاحتياج الى عشرة وعنده سبعة او ثمانية وفي بعضا
من يقدري على سب ما يقع موقفاً ولا يكتفي وسوا كان ما يملكه من المال يضاهي او اقل
او اكثر ولا يعتد المسكين الشواك قطع به اكثر اصحاب ومنهم من يقل عن التقديم
اعتباراً واذا عرفت الفقر والمسكين عرفت ان الفقير اشد حالاً من المسكين ومذاق
الصحيح وعكسه ابو اسحاق المروزي **فروع** المعتد من قولنا يقع موقفاً
من كفايته وحاجته الطعام والمشر والمساكن وسائر ما لا بد منه مما يليق
بالحاج من غير اسراف ولا فقير للتحضر والتمتع بنفقة **فروع** سبل القدر
رحمة الله عن القوي من اهل البيوت الذي لم يجد عاذته بالنكس باليد من قبله اخذ
الزكاة فقال نعم وهذا جار على ما سبق ان المعتد حرقه صلى الله عليه
فات الغزالي في الاحياء لو كانت له ثمن فقير لم يخرج من المسكنة ولا لزمه زكاة
الفطر وحكم كسبه حكم اقات البيت لانه يحتاج اليه لكن ينبغي ان يكتفى في سهم
الحاجة الى الكتاب فالكتاب يحتاج اليه لثلاثة اغراض التعلم والفرج بالطائفة
والاستفادة فالفرج لا يمد حاجة كتب الشعر والتواريخ وكومها بما لا ينفق
الاخر ولا في الدنيا فهذا يباع في الكفاية وزكاة الفطر يمنع اسم المسكنة ولنا
حاجة التملك فان كان للنكس كالمودب والمدرس اجرة فهذه الله فلا يباع في
الفطر كالة الحياطة ان كان يدرس لقيام بغير كفاية لم يمنع ولا سلمته اسم المسكنة
لانها حاجة منه واما حاجة الاستفادة والعلم من الكتاب فادخله كتاب

الشيخ
على الاصح ويقطع الله في التمسك
ابو حامد لا يملك المدة من المولفة
لان نفقتها عليها في الحال لا
فيستغنى ولا يقطع مونة السفر
سافرت معه بغير اذ به

علم

ال

كافراً

طب ليعالج به نفسه او كتاب وعط ليطالعه ويستفاد به فان كان في البلد طبيب
 فهو مستغن عن الكتاب والانه يحتاج ثم ربما لا يحتاج الى مطالعة الا بعد مدة كحجة
 فينفي ان يسطر في كتابه لا يحتاج اليه في السنة فهو مستغني عنه فيقدر ان
 الميت وشباب الذين بالسنة فلا يحتاج ثياب الشتاء في الصيف ولا ثياب الصيف
 في الشتاء والحيث ثياب شبيهة وقد يكون له من ثياب تختار فلا حاجة الى الحد لها
 فان كان احدنا اصح والاخرى اخضر قلنا انهما اصح وبع الاخير وان كان يحتاج
 من علم واحد اما مسبوقة والاخرى وحينئذ فان كان مقصوده الاستفادة فليست
 باليسيرة وان كان قصده التدريس احتاج اليها منذ اخذ الامم الغزالي وهو خير
 قوله في كتاب الوعظ انه يكفي بالوعظ فليس يحتاج الى كل احد يستفاد بالوعظ
 كانتفاعه خلوتيه وعلانية اذ قد يكون له عقار ينقص دخله عن حاجته فهو
 فقير او مسكين فيعطى من الزكاة ثمنها ولا يكلف بيعه ذكره الجرجاني في التحرير
 والشيخ ضر والخرد والله اعلم الصنف الثالث القابل للقسام والقسام بعث
 السعاة لاختل الصدقات ويخرج اسم القابل للشايع والكاتب والقسام والكا
 وهو الذي يجمع ارباب الاموال والعرف في موطن ليقبض للقبيلة والحاسب وحافظ
 الثابتات السعدية وكذا الجند فهو لا هم من الزكاة ولا حق فيها للامام
 ولا يوالي الاقليم والقاضي بل رقبته اذا لم يظفوعوا في حشر الخمر المصد للصالح
 العامة واذا لم تنفع الكفاية بعامل واحد يرساع وكاتب وغيرهما فيقدر
 الحاجة وفي اجرة الكيال والوزان وعادة الغنم وجران اهلها من سهم العامي والعامي
 انها على المالك لانها لتوفية شاعلية كاجرة الكيال في البيع فانها على الشايع
 قلنا هذا الخلاف في الاصناف فاجرتهم من سهم العامي لا خلاف وانما
 اجرة الراعي والحافظ بدقضا فكل في سهم العامي لا خلاف في الصدقات
 وجران حكامها في المستطير اصحهما الثاني وبه قطع صاحب العدة كاجر الناقل
 والمحرج الحكمة وانما مونه احضار المناشيه ليدفعها الشايع فكل المالك والله اعلم
 الصنف الرابع المولفة وهم صراري وسموون والكمار فيمنان قسم يملكون
 ليا الاسلام ويرغنون فيه باعطائهم وقسم يحافون شريهم فيما لقول لدفع شريهم

ركة من فقه
 ١١٣٩
 ١١٤٠
 ١١٤١
 ١١٤٢
 ١١٤٣
 ١١٤٤
 ١١٤٥
 ١١٤٦
 ١١٤٧
 ١١٤٨
 ١١٤٩
 ١١٥٠

فلا يعطى القسمان من الزكاة قطعاً ولا يبرع بها في الاطهر وقول يعطون من خمس
 الخمس اشار بعضهم الى انهم لا يعطون الا انزل بالميت ثلاثة وانما مولفة المسلمين
 وامتنان صنف دخلوا في الاسلام وبيعتهم صنفية بينا لقول يبتسوا واخرون لهم
 شرف في قومهم يطلب تالفهم اسلام نظرائهم وفي يد الصنفين ثلاثة اقوال احد
 لا يعطون والثاني يعطون من سهم المصالح والثالث من الزكاة وصنف يركب
 بينا الفهم ان كاهيد وامر يلزم من الكمار او من يبيع الزكاة ويتصور انهم لقول
 يعطون قطعاً ومن ان يعطون فيه اقوال احدى من خمس الخمس والثاني من سهم
 المولفة والثالث من سهم الغزاة والرابع قال الشافعي رضي الله عنه يعطون من
 سهم المولفة وسهم الغزاة فقا طائفة من الاصحاب على هذا الرابع تجمع بين
 الشخصين اجد وقال بعضهم المراد ان كل التالف لقتال الكفار فمن سهم الغزاة وان
 كان لقتال ياتي الزكاة فمن سهم المولفة وقال اخرون معناه بخير الانام ان شامروا
 السهم وان شامروا ذلك وربما قيل ان شامروا السهم وحكي وجه ان التالف
 لقتال ياتي الزكاة وجمعها يعطى من سهم العامي وانما الاطهر هذا الخلاف في
 الاصناف فلم يعرض له الاكثر من ان اسئلوا الخلاف وقال الشيخ ابو خلد
 طائفة الاطهر من القولين الصنفين الاولين احق باسم المولفة من الاخرين
 معني الغزاة والعامليين ولا يميزنا يسقط سهم المولفة بالكلية وقد صار اليه
 من المتأخرين الرويان وجماعة لكن الموافقة لظاهر الآية ثم لبيان الشافعي
 والاصحاب اثبات سهم المولفة وأنه يسقطه الصنفان وأنه يجوز صرفه الى
 ايضا وفيه اثنى اقصى القضاة المناور في كتابه الاحكام السلطانية الصنف
 الحامس الرقاب وهم الكاتبون في دفع اليهم ما يبيعهم على العتق شرط ان يكون
 منه ثلثي نجومه وليس له صرف زكاته الى مكاتب نفسه بل يصح لقود القاء
 اليه وجوز في خياره واشترط كون المكاتب حرة وجوز ان يترك قبل طوبى
 النجم بل الامم وجوز امره في المكاتب بعد ادراك السيد والاحوط القرض
 الى السيد بادن المكاتب ولا يجري بعد ادراك المكاتب المستحق ان يسقط عن المكاتب
 بعد امره ولا يتردى في غيره بغير ادنيه برئت منه

انهم لا يعطون وقيل
 الصنفان الاخران من الزكاة
 الاولين

خير

هذا الذي ذكره من كون الدفع الى السيد لحوط وافضل هو الذي اطلقه جماعة من
 الاصحاب وقال الشيخ ابو الفتح نصر القدسي والرازي صاحبنا ان كان هذا الكا
 اخرا لنجوم يحصل العتق فالدفع الى السيد باذن المكاتب افضل وان حصل دون ما عليه
 لم يسمع دفعه الى السيد لانه اذا دفعه الى المكاتب انجر فيه وقتا طويلا فربما العتق
 والله اعلم **فروع** اذا استغنى المكاتب عن اعطائه وعتق بغير عيب السيد
 باعتاقه او ببراءة او باذا اعين عنه او باذا به من مال اخر وبما كان
 الزكاة في يده فوجهاه وتبدل قولنا ان اطلاقا لا يرد منه كالعتق استغنى
 واصحها سيد لعدم حصول المقصود بالمردوع وتجري الوجهاه في الغارم
 اذا استغنى عن المأخوذ ببراءة او كان قد تلف المأخوذ بغيره بعد العتق
 غرمة وان تلف قبله فلا على الصحيح قال التوسيط وكذا المؤلفه واذا عجز
 المكاتب فان كان المأخوذ به اسد وان كان بالغ الرتبة غرمة على الاصح
 وما يتعلق منه ام برقبته وجهاه **قلت** اصحها بدمية والله اعلم
 ولودفعه الى السيد وعجز بقبه النجوم في الاستداد من السيد كحلا والشا
 ايضا ولو بدله السيد شخصه بدمية بالغير السيد ان لنا بغيره
فروع للمكاتب ان يجبر على اخذه طلبا للزيادة وحصول الاذ او اخرا للمكاتب
فروع فقال بعض اصحاب الامام ان للمكاتب ما خذ ولا يودي النجوم من
 سبه ويجب ان يكون الغارم كالمكاتب **قلت** قطع صاحب الشا
 بان المكاتب يمنع من انفاقه اخذ وبقوله صاحب البيان عنه ولم يذكر غيره وهذا
 اقيس من قول الامام والله اعلم **فروع** قال البغوي في الفتاوى ولو
 اقتصر ما ادى به النجوم فعتق لم يضرب اليه من سهم الرقاب ولا من سهم العار من
 كما لو كان لعبد ان اشترى من قبل عتق ويعطى الالف من سهم العار من
 الصنف الثاني من العار من والديون ثلاثة ضرب الاول دين لزمه لمصلحة نفسه
 فيعطى من الزكاة ما يقضى به دينه بشرط اخذها ان يكون به حاجة الى قضائه
 منها فلوجب ما يقضيه من نقد او عرض نقول ان القديم يعطى للمائة وكالعارم
 يعطى لذات الدين والاطهر المنع كالمكاتب وان السيل فلي هذا الوجه ما يقض

هذا الذي ذكره من كون الدفع الى السيد لحوط وافضل هو الذي اطلقه جماعة من

هذا الذي ذكره من كون الدفع الى السيد لحوط وافضل هو الذي اطلقه جماعة من

به بعض الذين اعطى العتق فقط فلو لم يملك شيئا ولا قدر على قضائه بالاعتساب
 فوجهاه اخذ مما لا يعطى كالعتق واصحها يعطى لانه لا يقدر على قضائه الا بعد
 زمن والعتق يحصل حاجته في الحال ويجري الوجهاه للمكاتب اذا لم يملك شيئا لانه
 سوت وانما معنى الحاجة المذكورة معناه الا ان يرضى بوجه فدية لا يملك
 شيئا او بما صرحوا به وفي بعض شرح المفتاح انه لا يعتد بالسكن والماسر والفرش
 والاقعة وكذا الكادوم والمركوب ان اقضاها حاله بل يعطى دينه وان ملكها
 وقال بعض المتأخرين لا يعتد بالفقر والسكنة من مال لوملك قدر حاجته و
 لو قضى دينه لنقص ما له عن غنيته ترك مائة ما كفيه واعطى ما يقضى به النا
 وهذا اقرب **الشرط الثاني** ان يكون دينه لسنة او مباح فان كانت موصية
 فاعجز والاشراف في النفقة لم يعط قبل التوبة على الصحيح فان تاب ففي اعطائه وجهاه
 اصحها في الشايل والمهدي يعطى به فان كان مريض واصحها عداي خلف
 السلي والرواي يعطى وقطع به في الافصاح وموقوف ابى حنيفة **قلت**
 جزم الرافعي بالحرر الوجه الاول والاصح الثاني ومن صححة غير المذكورين المحل
 في المتنع وصاحب التنبيه وقطع به الجرجاني بالخبر والله اعلم ولم يتع من الاصحاب
 منا لا سيد اخاله ومعني مدة بعد ثبوته يظهر فيها صلاح الحال الا في الروا
 قال يعطى على اليد الجيدة اذا غلبت الطر صدقة في توبته فيمن ان كل عليه
الشرط الثالث ان يكون حلالا فان كان موطأ ففي اعطائه اوجه ثلثها ان كان
 الاجل بحال تلك السنة اعطى والا فلا يعطى بصدقات تلك السنة **قلت**
 الاصح لا يعطى به قطع في البيان والله اعلم **الضرب الثاني** ما استدانه لاصلاح
 ذات البين مثل ان كان فتنه من قبيلتين او خصم فاستداز طلبا لاصلاح
 الشاير فينظر انه كان ذلك في دم تنازع فيه قبيلتان ولم يظهر القتال فحل الدية
 قضى دينه من سهم العار من ان اقتدى او غنيا بعتار وقطعا وكذا ان كان غنيا
 بعتار على الصحيح والغني العروص والغني العتار على المذهب وقيل لا يعتد ولو كان
 قيمة ما يملك اعطى مع الغني على الاصح **الضرب الثالث** ما التزمه بعتار فله
 اربعة احوال احدها ان يكون الضامن والمضون عنه مبعوث يعطى الضامن ما يقض

في

في

في

الضامن بالتقضي به الدين قال المتولي يجوز صرفه الى المضمون عنه وهو اولى لان
 الضامن فرعه وان الضامن اذا ائذ وقضى الدين بالمأخوذ ثم رجع على المضمون عنه
 احتاج الامانة ان يعطيه ثانيا وهذا الذي قاله متوسع بالاذ اعطيناه لا يرجع
 وانما يرجع الضامن اذا اعزم به عنده ان كان الثاني ان يكونا ميسرين فلا يعطى له
 اذا اعزم رجع على الاصل فان ضمن بزيادة لم يعط له رجع والا اعطى على الاصل
 عنه ميسرا والضمامن ميسرا فان ضمن بزيادة لم يعط له رجع والا اعطى على الاصل
 ان كان الرابع ان يكون المضمون عنه ميسرا والضمامن ميسرا يجوز ان يعطى المضمون
 عنه وفي الضامن وجهان احدهما لا يعطى **فرع** انما يعطى الغارم عند تقاضا
 الدين فانما اذا اذاه من ماله فلا يعطى له لم يبق غارما وكذا لو بدل له ماله ابتداء
 فيه لم يعط له ليس غارما **فرع** قال ابو الفرج الحسبي ما استدانه
 لعمارة المسجد وقتر الصنف حمله على ما استدانه لمصلحة نفسه وحكي
 الرواية عن بعض اصحابنا انه يعطى لادامة الغني بالعقار ولا يعطى مع الغني
 بالتقديرك الرواية ومذاها الاختيار **فرع** يجوز الدفع الى الغير
 بجواز ضا حجب الدين ولا يجوز لصاحب الدين ان يغير اذن المديون ان يسقط
 من الدين قدر المصروف كما سبق في المكاتب ويجوز الدفع اليه بادن المديون
 وهو اولى الا اذا لم يجد واقفا واراد المديون ان يخرج منه لواقف منه انه عزم
 واخذ الزكاة ثم باراد بغير الشهود ففي سقوط الغرض القول بيمين دفعها الى الغير
 ظنه فقيرا فان غنيا قال انما اكرمته ولو دفع اليه وشرط ان يعطيه ذلك
 عن دينه لم يجزه قطعا ولا يصح قضا الدين بها **قلت** ولو تولى ذلك ولم
 يشطاه حاز والله اعلم قال في التدبير ولو قال المديون ادفع الي عن زكاة
 حتى اصيبك عن دينك ففعل اخراه عن الزكاة ولا يلزم المديون دفعه اليه عن
 دينه ولو قال صاحب الدين اقض ما عليك ارد عليك بزركاة فيفعل صاحب القضا
 ولا يلزمه رد **قلت** القفاك ولو كان له عند الفقير حنطة ودينه ففعل انما ينسك
 كذا وتو الزكاة ففي اخراجه عن الزكاة وجهان ووجه المنع ان التالك لم يملكه فلو
 بشرادك القدر فاشتره وقبضه فقال الموكل هذه لنفسك ونواة زكاة اخراه

فرع

لانه احتاج الى كفايه **قلت** ذكر صاحب البيان انه لو مات رجل ولا وفاء له بقي
 قضاه من سهم التار من وجهان ولم يدر الاصح والاصح الاشر لا يقضي منه ولو
 كان عليه دين فقال جليله عن كاي لا يجزيه على الاصح حتى يقضيه ثم يردده اليه
 ان شاء على الثاني يجزيه كما لو كان وديعة حكاة في البان والوضعية مقتول
 عن قاتل لا يعرف اعطى مع الفقير والغني كما سبق وان ضمن عن قاتل معروف لم يعط مع
 الغني كذا حكاة في البان عن الصبر وفي هذا التفصيل نظر والله اعلم **الصفحة**
 في سبيل الله ومن الغرة الذي ارتكبت في الغني ولا يثبت من الصدقات الى الغرة
 والمرتبة كما لا يثبت شي من الغني الى المطوعة فان لم يكن مع الانام شي المرتبة واحتا
 السلوك لا يثبتهم شر الكفار ففعل يعطى المرتبة من الزكاة بزر سهم سبيل الله فيه
 قولنا اظهر مما لا يلزم عانتهم على اغنيا المسلمين ويعطى الغناري غنيا كان او فقيرا
 الصنف الثامن ابن السيل وهو شخص اذ لا من انما من اسفرا بزر بلده او بلده كان
 متبعا بها والثاني الغريب المحتار بالبلد فالاول يعطى قطعا وكذا الثاني على المذهب
 وقيل ان يجوز ان مثل الصدقة جاز الضرب اليه والا فلا ويشترط ان لا يكون معه ما
 يحتاج اليه سفره فيعطى بزره كما امر له ما كان في غير البلاد المستقل
 اليه منه ويشترط ان لا يكون سفره مقصدا فيعطى في سفر الطاعة قطعا وكذا في
 المباح كالنخالة وطلب الايق على الصحيح والثاني لا يعطى في بلد يشترط حوز
 المتفرط عنه فاذا قلنا يعطى في المباح ففي سفر الزمعة وجهان لانه ضرب من القصور
 والاصح انه يعطى **فصل** في الصناعات المشددة في جميع الاصناف منها
 ان لا يكون المدفوع اليه كافرا ولا عارضا من زكاة سابق ولا يكون مائتيا ومطلبا
 وقطعا ولا مولى له على الاصح ويجزي الخلاف فيما اذا جعل بعض المرتبة عاملا ولو
 انقطع حشر الخمر عن شهاشم وبني المطلب لوق بيت المال عن الغني والغنية المستبلا
 الظلة عليهم لم يعطوا الزكاة على الاصح الذي عليه الاكثرون وجوز الاصطفي
 واختاره القاضي ابو سعيد الهروي ومحمد بن يحيى رحمهم الله تعالى **فصل**
 في كيفية الصرف الى المستحق وما يتعلق به فيه مسائل اذ اها فنيا يتو عليه
 من كيفية المستحق قال الاصحاب من طلب الزكاة وعلم الامام انه ليس بحق المخرج الصرف

شي

ج

الاول
 الثاني
 الثالث
 الرابع
 الخامس
 السادس
 السابع
 الثامن
 التاسع
 العاشر

اليه وان علم استحقاقه جاز ولم يخرج من القضا عليه وان لم يعرف حاله فاصفا
تسمان خفيه وجليله فاحفظ الفقر والسكنة فلا يطالب مدعيها بينه وبين
ان عرف له مال فادعي هلاكه طوبى بالبينة لسهولتها ولم يفرقوا بين دعوة الهلاك
لسبب حتى كاشفة او طوبى كاشفة فان قال لا يفي شبي سلفهم طوبى
بالبينة على العيال على الاصح ولو قال لا شبي وحاله يشهد بصدقه فان كان شحا
كثيرا او زمنا اعطى بالبينة ولا يميز وان كان قويا جليلا وقال لا مال سواها
الامام فذلك كالف درهم اصحها لان ثلثاه فقال موأاجت ام شجب وجران فان
نكروا لنا البين واجبة لم يطحن حتى كان فان لنا سبحة اعطى وانما الصفة الكلية
فان كان احد مما يتعلق الاستحقاق فيه معني المستحق وموئنا في وان السبل
يعطيان بقوله لا يميز ولا يميز ثم ان لم يحقق الموعود ونجرا في السفر استرد منها
فلم يفر من يجوز لبيان التدرج الذي كمال اخيرا كخرج فيه وقدره الشحي بالمال به
بثلاثة ايام فان انقضت ولم يخرج استرد منه وبشبه ان يكون هذا في القريب
وان اعتبر بصدقه للخروج وكوئنا اخيرا لانتظار الرفقة وكسبل اهبة وغيرها
الضرب الثاني يتعلق الاستحقاق فيه معني الكمال ويدخل فيه بقية
الاصناف فاذا ادعي المعامل العمل طوبى بالبينة لسهولتها ويطالب بها
المكاتب والعارم فلو صدق نعم المولى وصاحب الدين في حال الاصح ولو تدبر
المقر له لنا الاقرار وانما المولى قلبه فان قال نيتي الاسلام ضعيفه قبل قوله
لان كرامة بصدقه وان قال انما شريعتي طوبى بالبينة كذا فضله
جمهور الاصحاب ومنهم من اطلق انه يطالب بالبينة ويقوم مقام البينة لاستحقاقه
باشترها احكام من الناس كصولي العلم او غلبة الطن ويشهد لما ذكرناه من اعتبار
غلبة الطن ثلاثة امور احدها فان بعض الاصحاب ولو اخبر عن كمال واحد
بعتد قوله في الثاني فان الامام راى بعض الاصحاب رجع تردد في انه لو
حصل الوثوق بقول تربي في الغرم وقلت الطن بصدقه فمال يجوز اعتماد
الثالث حتى بعض المتأخرين ما لا بد من معرفته وموانه لا يعتد بالبينة
في هذه المواضع سماع القاضي والدعوى والافتكار والاشهاد بل المراد اخبار

عذر

اختار عدلين واعلم ان كماله في الوسيط يؤيم الحاث الاستيفاضة بالبينة تحت المكاتب
والعارم ولان الوجه تعميم ذلك كما يطالب بالبينة من الاصناف المسماة
الثانية في قدر المعطي والمكاتب والعارم يعطيان قدر دينهما فان قدر المعطي
اعطيا الباقي والفقر والمكاتب يعطيان ما زول به حاجتهما ويحصل نهايتهما
ويختلف ذلك باختلاف الناس والنواحي فالمحرر الذي يحرره حرته يعطى ما يشتر بها
فان قيمتها او كثر والتاجر يعطى ما يشتر به من ثوب الخبز فيه ويكون ذلك
ما يفي بحكته بحايته غالبا واوصح بالمكاتب فمالوا النقلي يفي بحسنة درهم والبا
بعشر والعاكها في عشرين واخبار كسبر والبقالك عمالية والطار بالفضل الزار
بالعين والقيمة الخمسة الاثني والاربعين لاف **قوله** من كان
الكسب بحرفة ولا حجارة فان العراقيون وآخرون يعطى نهاية العن الغالب
وقال آخرون منهم الغزالي والبغوي يعطى نهايته سنة لان الزكاة مستمرة كماله
قوله وممن قطع بالسنة صاحب التخيير والرافعي في الحر لكر الاصح ما
قاله العراقيون ومروض الشافعي رضي الله عنه وبقوله الشيخ ابو نصر المقدسي
وعز جمهور اصحابنا قال وهو المذهب والله اعلم واذا قلنا يعطى نهاية العن فكيف
طريقه قال في التمه وعمر يعطى ما يشتر به عقارا يستغل به كفايته ومنهم
يشعر لامة بانه يعطى ما يفي بحاجته والاول اصح **قوله** وانما السبل
يعطى ما يملكه مضمنا او موضع ماله ان كان في طريقه مال فيعطي النفقة والحب
ان احتاج اليها كحساب شتا وصيفا وبهية المراكب ان كان السفر طويلا
او الرجل ضعيفا لا يستطيع المشي وان كان السفر قصيرا والرجل قوي يعطى
ويعطى ما ينقل به زاده ومناغاة الا ان يكون قد راى اعتاد مثله اركله بنفسه
ثم قال الشرحي الامالي ايضا قال اعطى المراكب وان اتسع اشرك له
شركت فاذا تم سفره استرد منه المراكب الصحيح الذي قاله الجمهور ثم كما يعطى
لدهاء يعطى الرجوع ان اراد الرجوع ولا مال له في مضمونه فذلك هو الصحيح ووجه
لا يعطى للرجوع في ابتداء سفره لانه سفر اخر وانما يعطى اذا اراد الرجوع ووجه
انه اذا كان يملك الرجوع بالذهاب اعطى للرجوع ايضا وان كان

سنة

عن نية ان يقيم هناك مدة لم يعط ولا تعطى له الاقامة الامدة اقامة المسافر
وان طال خلاف الفارزي حيث يعطى للمقام في السفر لانه قد يحتاج اليه لتوقع فتح المحضر
ولا يلازم من عدم الاقامة بطول المقام فذا هو الصحيح وعرض صاحب التقريب ان اقام
كحاجة يتوقع رواتها اعطى وان زادت اقامته على اقامة الحاضر **فروع**
فلا بد من السبل جميع كفايته او ما زاد سبب السفر وجهان احدهما
الاول **فروع** وانما الفارزي يعطى النفقة والكسوة مدة الذهاب
والرجوع ومدة المقام في السفر وان طال فكل يعطى جميع المؤنة ام ما زاد سبب
السفر فيه الوجهان كان السبل يعطى في الفرس ان كان يقاتل فارسا وناه
يشترى في السلاح والات القتال ويصير ذلك ملكا له فحوز ان يستاجر الفرس
في السلاح ويختلف كما يحسب من المال وقلته ان كان يقاتل احلا فلا يعطى شيء
الفرس وانما ما يحمل عليه الزاد ويركب في الطريق فكان السبل **فروع** انما يعطى
الفارزي اذا حضر وقت الخروج ليمتد في اسباب سفره فاذا اخذه ولم يخرج فقد سبق
انه يترك فان مات الطريق او امتنع من الغزو واسترد ما بقي وان عزم الرجوع معه
بقية فان لم يقدر على نفسه وكان الباقي شيئا صالحا رده وان قدر على نفسه او لم يقدر
الا ان الباقي شيء يتركه يتركه قطعاً وفي ضلته السبل يتركه على الصحيح
لاناد فغنا الى الفارزي كما جئنا وحي ان يغزو وقد فعل في ابن السبل يدفع
كاجته وقد زالت **فروع** في بعض شروح المفتاح انه يعطى الفارزي نفقة
ونفقة عياله دنانير ومقاسا وسكت المحمور عن نفقة العيال لان اخذها ليس
ببيع **فروع** للاسام اختيار ان شارفع الفرس في السلاح الى الفارزي
ملكاً وانما استجر له من كونه وانما اشتريه خيلا من هذا السهم وقبض
في ابن السبل فيغيرهم اياها عند الحاجة فاذا انقضت استرد وفيه وجهان
لا يجوز ان يشترى لهم الفرس في السلاح قبل وصول المال اليهم **فروع**
وانما المؤلف يعطى ما يراه الاسام قال المسعودي بجعله ما قدر كلفتهم وكان
فروع وانما العايل في استحقاقه العمل حتى لو حال اصحاب الاموال
زكاته الى الاسام او الى البلد قبل قدوم العايل فلا شيء له في حق اجرة المثل

يشترى

ورجوعا

للسفري

ارباب

فان

فان شا الاسام بعثة بالشرط ثم اعطاه اجرة عمله وان شاع له قدر اجرته واجارة
او جباله ويؤديه من الزكاة ولا يسمى اكثر من اجرة المثل فان زاد فكل نفسه التسمية
ام يكون قدرا لاجرة من الزكاة والزائد في حاله من مال الاسام وجهان **قلت**
احدهما الاول والله اعلم فان زاد منهم العاملين على اجرته زد الفاضل على ما بر
الا صنفه وان نقص فلهذا من ان يكمل من مال الزكاة ثم يقبضه قول من حصر
الحبس وقيل بخير الاسام بهما حسب المصلحة وقيل ان هذا العامل كله من الزكاة
والا فمن الحصر ليسر الاستدراك من الاصناف وقيل ان فضل عن حاجة الاصناف
فمن الزكاة والا فمن بيت المال وهذا الخلاف في جواز التكميل من الزكاة وانفقا
على جواز التكميل من سهم المصالح مطلقا بالوزاري الاسام ان يحمل اجرة العايل
كلها من بيت المال جاز ويقسم الزكاة على سائر الاصناف **فروع** اذا اخرج
في شخص صنفان فكل يعطى بهما ام باخذ اما فقط فيه طرق احدهما على قولين اظهرهما
باذا اما فباخذ بهما شاور الطريق الثاني القطع بهذا او الثالث ان الحد حصر
المقتدر اعطى باذاما وان اختلف فيهما فالاحاد كالفقير مع الغرم والاصلاح
مع الغزو فانهما كانا اليهما والاختلاف كالغزو والغزو وان قلنا بالمتع فكان
العايل فقير فوجها بنا على ما يأخذه العايل اجرة لانه انما يستحق العمل ام صدقة
لكونه مقدودا في الاصناف وفيه وجهان اذا جازنا الاعطاء بمعتبر حاز
بمجان وفيه احتمالات **فروع** **قلت** قال الشيخ ابو نصر اذا قلنا لا يعطى
الا بشبب فاذا بالفقير كان غريبا ان يطالبه بدية فيأخذنا حصل له وكذا ان اذ
كونه غارما فاذا بقي بعد الحمية فتدبر اقلاد اعطاه من سهم الفقرا لانه لا
يحتاج والله اعلم المسئلة الثانية يجب استيعاب الاصناف الثمانية عند القدرة
عليهم فان فرق بنفسه او فرق للاسام وليس هناك غايل فروع على المسئلة وحكي قول
انه اذا فرق بنفسه سقط ايضا نصيب المؤلف والمشهور ما سبق ومتى قد صنف
فاكثر قسمه الثاني الباقي فان لم يوجد احد من الاصناف حفظت الزكاة حتى يجد
او يوجد بعضهم واذا قسم للاسام لزمه استيعاب واحد كل صنف ولا يجوز الاقتصار
على بعضهم لان الاستيعاب لا يتقدر عليه وليس المراد انه يستوعبهم بركاة كل شخص

لصحة نفسه لانها ياخذ من كذا
النيا والضم

ان

بل يستوعبهم من الزكوات الحاصلة في يده وله ان يحصر بعضهم من المال واخرى
 نظر وان قسم المال فان امكده الاستيعاب ان كان المحققون في بلد محصورين في
 القديس بهم المال فقد اطلق الله انه يحل الاستيعاب والمذهب ان يحل ان يجوز
 نقل الصدقة والا يستحق ان يمكن سقط الوجوب والاستحباب ولكن لا ينقص
 الدين ذكركم الله تعالى لفظ الجمع من الفقراء وغيرهم عن الله الا العاميل يجوز ان يكون
 واحدا او ملكا في ابر السيل بواحد وجها واحدا المنع كالفقراء وقال بعضهم لا ينفذ
 طرد الوجهين في القرارة لقوله تعالى وفي سبيل الله ينفذ جمع فلو صرف فينا عليه
 الى التبرع مع القدر الثالث والقياس انه يعبر قدر الواعطاء في الابتداء الجزاء
 لانه الذي فرط فيه ولو صرفه الى واحد فعلى الاول يلزمه الثلثان وعلى الثاني
 اقلنا يجوز صرفه اليهما **قلت** قال اصحابنا ان لا يفسر هو الثاني ثم
 ان الجمهور اطلقوا القولين هكذا وقال صاحب العدة اذا قلنا بضم الثلث فقيه
 وجها واحدا ان المراد اذا كانوا اسوا في الحاجة حتى لو كان حاجة هذا الثالث
 حين استحقوا التفرقة مثل حاجة الاخرين جميعا ضمن له نصف السهم ليلو نفعه مثلها
 لانه سجد التفرقة على قدر حاجتهم والثاني انه لا فرق وهذا هو الصحيح وهذا اذا
 كان الثلثة متعنين والله اعلم ولولم يوجد الادون الثلاثة من صنف كجاء اعطاه
 منه اعطي من وجه واحد ومثل صرف في السهم اليه اذا كان مستحقا ان ينقل الى بلد اخر
 قال المتولي هو كما لم يوجد بعض الاصناف في بلد وسياتي بيانه ان شاء الله تعالى
قلت الاصحاب انصرفوا اليه وبمن صح الشرح ابو نصر المقدسي ونقله مؤيد
 وصاحب العدة وغيرهما من نص الشافعي رضي الله عنه ودليله ظاهر **فروع**
 التسوية بين الاصناف واجبة وان كانت حاجة بعضهم اشدا الا ان العاميل لا يزداد على
 اجره عليه كما سبق وانما التسوية بين اصناف سوا المتويعين او اقصر ما قسم
 فلا يجب ان يحسن تساويا في الحاجات هذا قسم المال قال في التتمه فان قسم
 الانعام فلا يجوز تفصيل بعضهم عند تساوي الحاجات لان عليه التميم فالزكاة للفقراء
 والمساكين لا يعمهم عليه فلا تسوية **قلت** هذا التفصيل الذي في التتمه وان
 كان قويا في الدليل فهو خلاف اطلاق الجمهور واستحباب التسوية وحيث لا يجب

في كل سنة من الزكاة
 في كل سنة من الزكاة
 في كل سنة من الزكاة

منهم

الاستيعاب

الاستيعاب قال اصحابنا يجوز ان يدفع المسكين من القيمة بالبلد والغرباء والفقراء
 افضل لانهم جيران والله اعلم **فروع** اذا عديم في جميع الاصناف وجب
 نقل الزكاة الى اقرب البلاد اليه فان نقل الى بعد فهو على الخلاف في نقل الزكاة
 وان عدم بعضهم فان كان العاميل سقط سهمه وان عدم غيره فان جاوزنا نقل الزكاة
 نقل نصيب الثاني والا فوجها واحدا ما ينقل واحدا ما يريد على الموجود في البلد فقط
 فان قلنا ينقل نقل الى اقرب بلاد فان نقل الى غير اقليم ينقل في رده على الثاني
 من وان قلنا لا ينقل فنقل من ولو وجد الاصناف ما زاد الى من ينقص نصيبه
 ان ينقل ما ذلك الصنف باقرب البلاد فيه هذا الخلاف واذا قلنا يرد ما من
 نقص سهمهم رده عليه بالتسوية فان استغنى بعضهم ببعض المردود وقسم الثاني
 من الاخرين بالتسوية ولو زاد نصيب جميع الاصناف على الكفاية اوصيب بعضهم ولم
 ينقص نصيب الاخرين نقل ما زاد الى ذلك الصنف المسئلة الرابعة في جواز نقل
 الصدقة الى بلد اخر مع وجود المستحقين في بلده خلاف وتفصيل المذهب فيه
 عند الاصحاب انه يحرم النقل ولا تسقط به الزكاة وسواء كان النقل لمسافة
 القصر او دونها فقد انحصر ما يقتضي وتفصيله ان النقل قولين اظهرهما المنع
 في المراءى بما طرق اصحابنا ان القولين في سقوط القصر ولا خلاف في تحريمه والثاني
 انهما في التحريم والسقوط معا والثالث انهما في التحريم ولا خلاف انه يسقط ثم
 قيل مما في النقل لمسافة القصر مما فوفاها فان نقل لبادونها جاز والاصح
 طرد القولين **قلت** واذا منعت النقل ولم تعتبر مسافة القصر فسواء
 نقل لبادونها جاز قرية بقرب البلد او بعيدة صرح به صاحب العدة وهو ظاهر **فروع**
 والله اعلم اذا اوصى للفقراء والمساكين وسائر الاصناف او وجب
 عليه كفارة او نذر فلهذا في جميع جواز النقل لان الاطماع لا تمتد اليها المنة
 الى الزكاة **فروع** صدقة الفطر سائر الزكوات جواز النقل ومنه
 وفي وجوب استيعاب الاصناف فان شقت القسمة جمع جماعة فطرهم ثم قسمها
 وقال الاصطحي يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء ويروي عن الفقراء والمساكين
 ويروي عن صنف اتفقوا واختار الشيخ ابو اسحاق الشيرازي جواز صرفها الى

نقض سهمهم
 نقض سهمهم
 نقض سهمهم

دها
فصل

قلت اتقوا احباي التاخير ولو جابدهم قل ان مذهب الاصطحي
 جواز الصرف لثلاثة من المساكين او الفقراء ان اكرمهم وكذلك يجوز عنده الصرف
 الثلاثة من صنفان وصرح الحاملي والمتولي بان لا يجوز عنده الصرف الى غير
 المساكين والفقراء المتولي ولا يسقط به الفرض واختار الرواية الحلية فيها
 الى ثلاثة بحال اختيار من حماه من احباي الله اعلم **فروع** حيث جاز النقل
 او وجب فتوته على المال وممن يخرج على الخلاف السابق في اخرج الكباب
فروع اختلاف جواز النقل وتفرقة ظاهر فيها اذا فرق بين المال
 زكاته اما اذا فرق الانعام فرما اتقيت الام لاختلاف طرد اختلاف فيه وربما
 ذلك على جواز النقل في السرقة كيف شئت وهذا المشبه **قلت** قد كان
 صاحب المذهب والاختلاف في الشارع نقل الصدقة الى الانعام اذا لم ياذر
 له في فقرها ولا نقل والله اعلم **فروع** لو كان التاكيل في المال
 يله فلا اعتبار ببلد التاكيل سبب الوجوب ويمتد اليه نظر المستحق
 فيصرف لغنى في فقر البلد الذي حصل منه الفسور وزكاة التدين والموتى
 والتجارت في فقر البلد الذي تم فيه حوله فان كان المال عند تمام الحول في
 بادية صرف فقر اقرب البلاد اليه **قلت** ولو كان ناجر اسافر في
 حيث طالت الحول والله اعلم ولو كان ناله في مواضع متفرقة قيم زكاة كل طائفة
 من ماله ببلد ما لم يتبع تقيض فان وقع بان ملك اربعين من الغنم عشر ببلد
 وعشرين اخر فادى شاة في احد البلدين قال الشافعي رضي الله عنه كرمته واخره
 هذا هو المذهب وطرحه جمهور الاصحاب سواء جوز نقل الصدقة ام لا وكان ابو
 حفص الوكيل قد اجاز جواز نقل الصدقة والافنودي في كل بلد يصف شاة
 والصواب الاول وعلموا بحالهما ان له في كل بلد يخرج فيما شائهما والشاة
 ان الواجب شاة فلا تستقر وتفرغ عليهما ما لو ملك بناية ببلد وبناية ببلد اخر
 نقل الاولى له اخرج شاتين في ايتهما شاء وعلى الثانية لا يجزيه ذلك وموافق
 واثار زكاة الفطر اذا كان ماله ببلد وموافقا فيهما يعتد بهما
 التاكيل **قلت** ولو كان له من تكمته فطرته وهو ببلد اخر فالظاهر

المذهب

لا

ان الاعتبار ببلد المودعي عنه وقال في البيان الذي يقتضي المذهب انه ينبغي على التميز
 في التماثل على المودعي ابتداء المودعي عنه فقروا ببلد من حيث عليه ابتداء الله اعلم
فروع ارباب الاموال صنفان اخذوا من المقيمين في بلاد او قرية او موضع من
 البادية لا يطعنون منه شيئا ولا صنف اخر منهم زكاته الى موضع منهم من
 الاصناف سواء فيه المقيون والعربا الثاني اهل الحياض المتقلون من بقعة البقعة
 فينظر ان لم يكن لهم قرار بل يطوفون في البلاد صرفوها الى موضع من الاصناف فان لم يكن
 منهم من يحق نقل الى اقرب البلاد اليهم تمام الحول وان كان لهم موضع يسكنونه وما
 ارتحلوا عنه فحينئذ عمادوا اليه فان لم يميز بعضهم عن بعض في المساو والمري صرفوها
 الى فرمودون مسافة الفرس من موضع المال والصرف الى الذين يقيمون بمنزلة لا باقا
 ويطعنون بغيرهم اصل الشاة جوارهم تميزت الحلة عن الحلة وانقرطلتا والمري وان
 فوجها ان لا يميز المقيم واصحهما ان كل حلة كفرة ولا يجوز النقل عنها **فصل**
 يشترط في الشارع كونه مسلما مكلفا عا لا حرا فقها بابواب الزكاة هذا اذا كان
 التقويم عا فلما كان عين الانعام شيئا يرضاه لم يعتد بغيره قال الشافعي وكذا الا
 بعين الاسلام والخرقة **قلت** عدم اشتراط الاسلام فيه نظرا والله اعلم
 وفي جواز كون المسائل هاشميا او من المرتقة خلاف سبق في الاحكام المطا
 المتأورد انه يجوز ان يفرق بين حكم عليه الزكاة بدو القرى لكن يكون رزقه من المصا
 واذا قلنا لاخذ وحده او التهمة وحدها لم يتول الاما قلنا وان اطلق التقليل
 الاخذ واذا كان التاميل جاز في تمييزها كتمها عنه وجاز دفعها اليه وان
 كان عا في الاخذ جاز في التمييز وجب كتمها عنه فان اذها طوعا او رهبا
 لم تجزي وعلى ارباب الاموال اخراجها بانفسهم وهذا خلاف ما في التهذيب انه
 اذا دفع الى الانعام الحمار يسقط عنه الفرض وان لم يوصل الى المستحق الا ان يفرق بين
 الدفع الى الانعام والى المسائل **قلت** لا فرق والاصح الاجزا انما والله اعلم
فصل وسم جاز في الجملة وقسم نعم الزكاة والفي مشهور لتمييز وليد
 من وجدها ضالة ولا يعرفها المصدق ولا يملكها لانه لم يزل ان يصدق ويتبع
 ثم يشترطه فكذا قاله الشافعي رضي الله عنه وتبين الوسم على موضع صلب لا يجر

ابدا

نتم

ح

في الاخذ الصدقة عادلا

انتم

ها

التبرع بالاولى في الغنم الا ان في الابل والبقر الاتحاد ويكون الوسم على الوجه
 المذكور في صاحب الجدة وغيره ان كان صاحب التبرع
 لا يجوز له ولا لقوي في صحيح مسلم في نفعه ومن ذلك ان يخرجه والله اعلم ويكون
 ميسر الغنم للطف من ميسر البقر والبقر للطف من ميسر الابل ويميز نعم الزكاة
 من نعم الغنم على الجوز او صغار الابل الزكاة زكاة او صدقة لله تعالى ونشر
 الشافعي رضي الله عنه على سنة الله تعالى **فروع** يجوز حصا ما يولد كما
 صرح لطيفه ولا يجوز له ولا لغيره الا ما لا يولد كما في مسائل متفرقة
 اذا ما ينبغي الامام والساعي وكل من فوض اليه من تقويم الصدقات ان يقتضي
 التحقيق وتعرفة اعدادهم واقارظا عليهم بحيث يقع الفراغ من جميع الصدقات
 بعد معرفتهم او تمثيل حقوقهم وليا من هلاك ما عنده الثانية ينبغي
 ان يدرك في القسمة بالتام لئلا يستحقوا ثوب لكونهم يأخذون معاوضة **قلت**
 هذا التقديم مستحب في الله اعلم الثالثة لا يجوز للامام ولا للساعي ان يبيع شيئا من
 الزكاة بل يؤصلها حال التحقيق الا اذا وقعت ضرورة بان اشرف بعض الماشية
 على الهلاك او كان الطريق خطرا او احتاج رد جبار او في مؤنة القتال فيجوز
 بيعه ولو وجبت باقة او بقرة او شاة فليس للمالك ان يبيعها ويقيم الغنم بل يحرم بيعه
 اليهم وقد احكم الامام عبد المجبور وخالفه في التهرب فقال ان اراي الامام ذلك
 فله ان ياراي ان يبيع باع وفرض الغنم عليهم **قلت** واذا باع في الموضع
 الذي لا يجوز فابيع باطلا ويصدق المبيعان قال في الله اعلم الرابعة اذا دفع
 الزكاة الى من طه سقيا فان غدره سقيا فوعده وعني ودوي القرني
 فالغرض يسقط عن المالك بالدفع الى الامام انه نائب التحقيق ولا يجب ان يضمن على الامام
 اذا بان غنيا لانه لا يقصر ويسترد سوا الله انما زكاة ام لا فان تلف غزوه وصرف
 الغنم الى التحقيق ويأبى في الصور المذكورة قولان اظهرهما لا يضمن وقيل لا يضمن
 قطعا وقيل يضمن قطعا للتقرية فانها لا تخفى غالبا بخلاف الغني ولا يراشد
 منافاة فانها تاتي الزكاة بكل حال بخلافه ولودفع المالك بنفسه فقال الله
 اليه عشا لم يجزه على الاظهر خلاف الامام لانه نائب الفقرا وان كان كافرا او

جزئية

ضمة

عبد

عبد اذا قرى لم يجزه على الصحيح **قلت** ولودفع سهم المولقة او الخارب
 اليه فان المدفوع اليه امره فهو كما لو بان عبدا والله اعلم واذا لم يسقط الفر
 فان يتر المدفوع زكاة استرد ان كان باعيا وغرم المدفوع اليه وان كان تالفا
 ويسقط بدقة المبد اذا دفع اليه ولم يدر انه زكاة لم يسترد ولا غرم
 خلاف الامام يسترد مطلقا لان ما يفرقه الامام من الاصناف هو الزكاة غالبا
 وغيره قد سطوع واحكم في الكفاية متى بان المدفوع اليه غير متحقق حكم الزكاة انما
 في وقت استحقاق الاصناف الزكاة قال الشافعي رضي الله عنه يستحقون يوم القسمة
 الا انما بل فانه يستحق بالعلم قال في موضع اخر يستحقون يوم الوجوب قال الاصحاب
 ليس المسئلة خلاف بل الثاني يحوي ما اذا لم يكن البطلان لانه اقل ومنه ان تدل
 الصدقة فيستحقون يوم الوجوب حتى لو مات واحد منهم دفع نصيبه الى ورثته وان
 غاب او اضر حقه بحاله وان قدم غريم لم يشاركه والنشر الا ذلك فيما اذا لم يكونوا
 محصورين في ثلاثة او كانوا وجوزنا نقل الزكاة فيستحقون بالقسمة حتى لا يولم مات
 او غاب او اضر بغير الوجوب وقبل القسمة وان قدم غريم يشاركهم السادسة
 في فتاوى القضاة ان الامام لو لم يفرق ما اجتمع عنده من مال الزكاة من غير
 تدبير فكل استحقاقه من بيت المال والله اعلم السابعة قال صاحب
 لودفع الزكاة الى فقير وهو غير غارف المدفوع بان كان مشدودا الى حرفة ويحتمل ان
 حسنه وقدره فقلقت بيد المسكين في سقوط الزكاة احتمالا لان معرفة القايض لا
 تشترط فذكر معرفة الدافع **قلت** الراجح السقوط وبقيت من الباب مسائل
 تقدمت في باب الزكاة وغيره وبقيت مسائل لم يذكرها الامام الراعي منها منها
 قال الصيرفي كان الشافعي في التقديم يسمى ما يؤخذ من الماشية صدقة ومن النقد
 زكاة ومن المشتريات عشر فقط ثم رجع عنه وقال ينبغي ان يجمع زكاة وصدقة ومنها
 الاختلاف قال صاحبنا اختلاف رب المال والساعي فالصيرفي اكد هما ان يكون دعو
 رب المال بخلاف الظاهر والشافعي كما قلنا في الضمين اذا اتهمه الساعي حلفه والتمس
 الضرب الاول في صحة الاختلاف فان امتنع منها ترك ولا شيء عليه وانما الضرب الثاني
 فالصيرفي مستحب ايضا على الاصح والثاني واجبة فان قلنا ميتة فامتنع فلا شيء عليه

من

مسئلة

من قال ان الصدقة لو اؤتمنت لم يضمن
 انما هو في حكمة الفقهاء لا في حكمة
 الله تعالى فانما الصدقة لو اؤتمنت
 لم يضمن لانها ليست بمال
 فلهذا قالوا في حكمة الفقهاء

هد لله

والاخذت منه لا بالكوب بل بالسب السابق فيمن الضور التي لا يكون قوله مخالفاً
 للظاهر ان يقول لم يحل الكوب بعد ومنه ان يقول الشئ كانت ما شئتكم وضائاً
 ثم توالدت فتضم الاولاد الى الاقارب ويقول رب المال لم يكن ضائاً وانما ضائاً
 بالاولاد فابعد الكوب من حين التوالد ومنها ان يقول الشئ في هذه الحال لو
 من نفس النصاب قبل الكوب لقان بعد الكوب او من غير النصاب ومن الصدق
 التي كالت فيهما الاصل الظاهر ان يقول الشئ معنى عليك حوك وقال المالك
 بعته انما الكوب ثم اشتره او قال اخرجت زكاته وقلنا يجوز ان يقول بنفسه
 وقد سبق هذه المسئلة في باب اذا الزكاة ولو قال هذا المال وديعة فقال
 الشئ لم يملكها فوجهاً اصح مما خالف للظاهر وفيه قطع الاكثرون والثاني
 ومنها الاصل في الزكاة اظهار اخرجها ليراه غيره فيعمل عمله وليست بالسياسة الظن
 ومنها قال الغزالي انما كسبناك الاخذ افع الزكاة عن قدرها فياخذ بعض
 الثمن بحيث يبقى من الثمن ما يدفعه الى اثنين من صنفه فان دفع اليه الثمن بكامله لم يحل
 له الاخذ قال وهذا السؤال واجبت اكثر الناس فانهم لا يرعون هذا ما يحل
 وانما لتساهل وانما يجوز ترك السؤال عن مثل هذا اذا لم يفتأ على الطر احتمال
 الخوف والله اعلم

باب صدقة التطوع

في مسجده وشره رمضان **قال** وكذا عند الامور المهمة وعند الكسوة
 والوقوف والسفر وبكة والمدينة وفي الغزو والحج والارقات الفاضلة كعشرك
 الحجة واثام العيد ففي كل هذه المواضع المذكورة اكد بر عيدها وقال في الكاوي وحسب
 ان يوسع في رمضان بما عياله وتكسب دواركه وجرانته لا سيما في القسرة والاول
 من رمضان والله اعلم **فصل** وكانت محرمه على رسول الله صلى الله عليه
 وآله والاقارب سلم على الاطهر شريفاً له وفي جلالته اكد في القرى على المشهور وتحال الاعيان
 والكنار وصره ناسراً افضل واخيراً افضل من كذا الزكاة والكنان مرفها
 اليهم افضل اذا كانوا بصفة استحقاقها والاولى ان يبدادوا بالارحام المحارم
 كالاخوة والاخوات والاعمام والعلماء والاعوان والكالات ويقدم الاقرب

فلا اقرب وقد احوال الزوج والزوجته هدية ثم يهدى الرحم غير المحرم كما ولاه العلم
 ثم المحرم بالرضاع ثم بالمصاهرة ثم المولى **فصل** واسئل عما يحار فاذ كان القر
 بعيد الدار في البلد قدم الحار الاجنبي فان كان الاقارب خارجين عن البلد فان
 منعنا نسل الزكاة قدم الاجنبي والا فالقرب وهذا اهل البادية فيختارون
 القرب والحار الاجنبي بحيث كرر الصنف اليها قدم القريب **فصل**
 يكون الصدقة في الردى ومما فيه شبهة **فصل** ومن فضل غرضه
 عياله ما كان من سبب له الصدقة بجميع الغايات فيه اوجه العمل بها ثم والثاني
 واصحها انه يصير الاضافة نعم والا فلا وانما من يحتاج اليه لعياله الذين
 نفقتهم وقضا دينه فلا يستحق الصدقة في رد ما قبل **قال** هذه
 العبارة موافقة لبيان المتأورد والغزالي والمتولي واخرى وقال القاضي ابو
 الطيب وصحاب الشامل والتدبير والبيان والداري والرواية الحلية
 واخرى لا يجوز ان يصدق في ما يحتاج اليه لنفقة او نفقة عياله وهذا اصح
 نفقة نفسه وانما له من المختار ان عليه ما يظنه حصول وقاية وجهه اخري
 فلا بأس بالصدق في الاطلاق والاعلم انه في باب مسائل كثيرة ومنه
 قال الشيخ ابو علي الطبري يقصد بصدقة من اقر به اشتد له عداوة لينا فقلبه
 ولما فيه من سقوط الرياء وكسر النفس وسحب الغنى القرة عنها ويكره له التفرغ لطلبها
 قال في البيان ولا يحل للفقير اخذ صدقة التطوع مظهر الفاقة وهذا الذي
 قاله الحيز وعليه حمل قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي مات برأى
 الصدقة فوصله دينار فقال كيتان دينار فاما اذا سأل الصدقة فقال
 صاحب الكاوي وغيره انما يحتاج الى كرم السؤال وان كان عياله مال او صدقة
 فسؤاله حرام ومما يضره حرام عليه هذا لفظ صاحب الكاوي ولنا وجه ضعيف
 ذكره صاحب الكتاب وعنه كتاب النفقات انه لا يجوز ان ياتي صاحب الكاوي
 ينبغي ان لا يمنع من الصدقة بالقليل احتقاراً له **قال** الله تعالى فمن يعا مثقال
 ذرة خيراً من وفي الحديث الصحيح تقوا النار ولو بشو ثمنه وسحب اكرم بصدقة
 اهل الحيز والمحتاجين وطب احاديث شريفة بالحث على الصدقة بالمطو ومن دفع في الغدا

وعنه

والله اعلم
 نفقة عياله والا فالحال

أو قلده وكومها شيئا ليطيه السائل لم يترك ذلك حتى يقضيه السائل فان لم يتفق
دفعه الى ذلك من جهة السائل استحق له ان يعود به ليقضه من وجهه ومن بعد
بشيء له ان يملكه من جهة دفعه اليه بمعاوضة او هبة ولا بأس بان يملكه
منه بالارت ولا يملكه من غير وسعي ان يدفع الصدقة بطريق وبشاشة وجه
وكرم المتبرع واذا من بطل ثوابها وتحتار بصدقها فالحاجة الى العناية
لوند صوناً او صلاة في وقت بعينه لم يجر فاعلة قبله ولوند الصدقة في وقت
بعينه جاز الصدقة قبله او عمل الزكاة وما يحتاج اليه مسايلاً ذكرها
الغزالي في الاحكام ومنها اختلفت في ان المحتاج ملك الفضل له ان يادر
من الزكاة او صدقة التطوع فكان الجنيح والحواف يقولون الا طهر الصدقة
افضل لئلا يضيّق على الاصناف والتميل الى بشرط شرط الاخذ وامّا
الصدقة فامرها من وثبات اخرون الزكاة افضل لانه اعانة على واجب ولو
ترك اهل الزكاة كلهم اذها كان الزكاة لا مئة فيها قال الغزالي والاصول
انه تحتك بالاشخاص فان عرض له شبهة في استحقاقه لم ياخذ الزكاة بل قطع
باستحقاقه نظر ان كان المصدق ان لم ياخذ هذا لا يتصدق فليأخذ الصدقة
فان اخرج الزكاة لا بد منه وان كان لا بد من اخراج تلك الصدقة ولم يتيقن بالزكاة
تخير واخذ الزكاة اشد في سير النفس من ارجاء اختلاف الناس في اخفاء الصدقة
واطمان ايها افضل وكان اذ فضيله ومفسدة ثم ثبات وعلى الجملة الاخذ
في الملا وترب الاحدي في الخلق احسن والله اعلم

كتاب الصيام

يجب صوم رمضان باستكمال شعبان ثلاثين او روية الهلال فمن راي الهلال انفسه
لزمة الصوم ومن لم يره وشهد بالروية بعد الارزامة وكذا ان شهد عدل على الاطهر
المنصور اكثر كنبه وقيل يلزم بقول الواحد قطعاً والثاني لا بد من اثنين فان
قلنا لا بد من اثنين فلا مدخل للشهادة الشسا والعبيد فيه ولا بد من لفظ الشهادة
وتحصر محال القضاء وكما شهد حسيه لا ارتباط لها بالدعوة وان قلنا الواحد فله

مؤبطر الرواية ام الشهادة وجهاً واحداً شهادة فلا يقبل بكون العدو المنة
نفس عليه الام واذا قلنا رواية قبله وقيل شرط لفظ الشهادة فان لم يمتد
المهر مؤهل الوجع بالروية او شهادة وقيل شرط قطعاً واذا قلنا رواية
لفي الصبي المؤثر بغيره انما هما على الوجهين في قول رواية الصبي
والثاني وهو المذهب والذي قطع به الاثر من القطع بانه لا يقبل وقال الامام
وابن الصبغ تغريباً على انه رواية اذا اخرج مؤثراً بالروية لزمت بقوله ان
لم يدرج عند القاضي وقال طائفة من الصوم بذلك اذا اعتقد صدقه فيلم
بفرعه على شيء ومنه ولا ابن عبادان والغزالي في الاحكام وصاحب التهذيب
على انه لا يقبل قول الغاسق على القولين جميعاً ولكن ان اعتبرنا العدداً شرطاً
العدالة الناطقة والا فوجهاً جازياً رواية المستور ولا فرق على القولين
بل ان تكون الشما صحبة او معية **سرع** اذا صمنا قول واحد تغريباً
على الاطهر فلم نزل الهلال بعد ثلاثين فقال نفط وجهاً واحداً عند الجمهور وقطع
في الاثم ثم الوجهان جازيان سواء كانت الشما صحبة او معية مدامقتضي كلام الجمهور
وقال صاحب العبد على صاحب التهذيب الوجهان اذا كانت الشما صحبة فان كان
معية اطهرنا قطعاً والا فطرنا ايضاً على المذهب الذي قطع به الجاهل ونظر
في الام وحرمه وقال ابن كذا لا يفطر ويقال غير ابن سرع ايضاً وفرع بعضهم
على قول ابن كذا ان قتال او شهدا اشان على ملاك شوال ثم لم نزل الهلال
والشما صحبة بعد الثلاثين قضينا اول يوم اطرناه لانه بان كونه من رمضان
لكن لا حاقة على جامع فيه لان الكفارة تسقط بالشبهة وعلى المذهب لا قضنا
سرع ما ثبت ملاك رمضان بالشهادة على الشهادة فيه طريقاً
اخذها على القولين كما كذا ولانه من هو الله تعالى واحكامها القطع بثبوتها كانه
وان لا فحصر السجدة وانما القول في كذا ودالمية على الاسقاط فعمل هذا
عدا الفروع مبني على الاصول فان اعتبرنا العدداً في الاصول لحكم الفروع حكمهم
في سائر الشرائع وان لم يدخل فيه النساء والعبيد وان لم نعتبر العدداً قلنا
طريقه الرواية فوجهاً واحداً كما في الحديث رواية الاخبار والثاني لا بد من

المقرب

وحكامه

نكاه

اشير قال في التمدد وموالاته لا يسجد من كان وجهه الى القبلة لا في قو
اخرى فلا تفلان انه راي الهلاك فهاهنا شذوذ اخبار عدلين حريز
ام يكفي امرئان وعدان وجهان اصحهما الاول وتارة الامام في انه لا يفتي فيه
اخرى فلا يفلان كما قولنا رايه واذا قلنا طريقه الشريعة فكل تكفي واحد
ام يشذوذ اثنان وجهان وقطع في التمدد باشتراطين **فرع** لا يجزئ
يقضيه حساب المجمع الصوم عليه ولا على غيره قال الرواي وكذا من عرف منار
القمي لا يلزمه الصوم به على الاصح واتا الجواز فقات التمدد لا يجوز تقليد
المجمع في حثابه لاني الصوم ولا في الفطر وقال كوزة ان جعل حساب نفسه وجاز
وجعل الرواي الوجهين فيما اذا عرف منار القمي علم به وجود الهلال وذكر
الجواز اختيارا في سريخ والقفال والقاضي في الطبريات ولو عرفه بالجوم لم يجر
الصوم به قطعاً وراى بعض السواد تعدية الخلاف في جواز الهاء الى غير
المجمع **فرع** اذا قلنا قول الواحد الصوم فقات التمدد لا يقع به
الطلاق والعيق المعاقين بعلا رمضان ولا حكم على اهل الدين الموالي اليه
فرع لا يثبت هلاك شواك الابدلين وقال ابو ثور يقبل فيه قول
واحد قال صاحب التقريب ولو قلت به لم اربح **فرع** اذا روي
بلا رمضان لم يربح في اخر فان تقارب البلدان حكمهم حكم البلد الواحد
واذا عدا وجهان اصحهما لا يصوم على البلد الاخر في ضبط بعد ثلاثة اوجه
اخذها وبه قطع العراقيون والصيلا في غيرهم ان الساعدان يختلف المطالع
كالحجاز والعراق وخراسان والتقارب ان يختلف بعد اداء الكوفة وقزويز والرب
والثاني اعتبار باختلاف الاقليم واختلافه والثالث الساعدا مسافة القصر وهذا
قطع امام الحرمين والغزالي وصاحب التمدد وادعي الامام الاتفاق عليه **والاجماع**
قلت الاصح هو الاول فان شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم
الذي لم يربح الهلال الا في الاصل فعدم الرجوع والله اعلم ولو شرع في الصوم
لم يربح سافر الى بلدين لم يربح فيه الهلال في يوميه الاول واستعمل ثلاثين
فان قلنا لكل بلد حكم نفسه لزمه ان يصوم معهم على الاصح لانه صار من حالهم الثاني

اهل

يفطر

يفطر لانه التمدد حكم الاول وان قلنا يصوم جميع البلاد لم يهل المتقل اليه موافقة
ان تمتعهم خال البلاد الاول بقوله او بطريق اخر وعليهم قضا اليوم الاول
ولو سافر من البلد الذي لم يربح فيه الهلال الى بلد ركب فيه فبعدوا اليوم التاسع
والعشر من صوميه فان عمدا الحكم او قلنا له حكم البلد المتقل اليه عيد معهم به
يوماً وان لم يجمع حكمهم وقلنا له حكم المتقل اليه فليس له الفطر وان راي الهلاك في بلد
فاصبح صبيته انما كانت في السفينة لم يربح حكم البلد فصادوا واهلها صائمين قال
الشيخ ابو محمد يلزمه امساك بقية اليوم اذا قلنا لكل بلد حكمه واستبعد الامام
الاجابة وتصور هذه المسئلة في صورتين احدهما ان يكون ذلك اليوم يوم الثلاثاء
بصوم اهل البلدين كالمستقل اليهم لم يربح والثانية ان يكون التاسع والعشرين
للمستقل اليهم لآخر صومهم يوم وامساك بقية اليوم في صورتين ان لم يجمع حكمهم كما
ذكرنا وجواب الشيخ اي حكاية مبني على ان لكل بلد حكمه فهو مبني ايضا على ان المستقل حكمه
المستقل اليه وان عمدا الحكم فاهل البلاد المستقل اليه اذا عرفوا في اثنائها اليوم ان
العيد فهو شبيه بما اذا شهد الشهود على روية الهلال يوم الثلاثاء وقد سبق
في صلاة العيد فان افق هذا السفر عدلين وقد راي الهلاك بانفسهما وشهدا
في المستقل اليه فهذا عين الشهادة بروية الهلال في يوم الثلاثاء في الصوم الاول
واتا الثانية فان عمدا الحكم جميع البلاد لم يربح ان يكون الامم الى كل منهما على
ذلك التفصيل فان قبلوا قضيوا يوماً وان لم يجمع حكمهم لم يلتفت لقولهما ولو كان الا
بالعكر فاصبح صبيته انما كانت في السفينة الى قوم عيدوا فان عمدا الحكم او قلنا
له حكم المستقل اليه افطر والا فلا واذا افطر قضي يوماً اذا لم يجمع الاثنان به
فرع اذا راي الهلال بالتمارين يوم الثلاثاء فهو لليلة المستقبل سواء
كان قبل الزوال او بعده **فصل** لا يصح الصوم الا بالنية وحملها القلب
ولا يشترط النطق بالاختلاف ويجب النية لكل يوم ولو توهم صوم شهر بكماله فهاهنا
صوم اليوم الاول بهذه النية المزمع به يصح ربه قطع ابن عبدان وتزد في الشيخ
ابو محمد ويجب النية في صوم الفرض سواء في صوم رمضان والندرة والكفارة وغير
ولنا وجه حكاه صاحب التمه عن الحكيم انه يصح صوم رمضان بنية مطلقة وهو

لي

حكم

لي

ها

شاد وكان النبي في رمضان ان يوصوم قد عرفت ان فرض رمضان مدة السنة لله
 تعالى فانما الصوم وتكونه من رمضان فلا بد منها للاطلاق الاوجه الحكمي وانما
 الاداء او الغرض والامانة الى الله تعالى فيها بخلاف المذكور في الصلاة
 ولما رمضان مدة السنة فالمذهب انه لا يشترط وحكي الامام في اشتراطه
 وزينه وحكي صاحب التتدب وحكي انه يجب ان يتوهم فرض هذا الشهر ان
 فرض رمضان الصواب ما تقدم فانه لو وقع التعرض لليوم لم يضر الخطا او صا
 فلو تولى ليلة الثلاثاء صوم العدم وهو يعتقد يوم الاثنين او ثوب رمضان السنة
 التي مؤمنها وهو يعتقد انها سنة ثلاث في سنة اربع فانه لا يصح لانه لم يجر
 الوقت ثم لفظ العدم اشتراط الامام الاصحاب في تفسير التتدب وهو في الحقيقة ليس
 من هذا التعيين وانما وقع ذلك من نظرم الى التثبت ولا يخفى فيما ذكرناه قياس
 العيين في القضاء والكفارة ولما صوم التطوع فيصح بنية مطلق الصوم كما في الصلاة
فروع فان القاضي ابو المكارم في العدة لوقا لا تحل اقرب الى الصوم
 لم يكف ذلك النبي ونقل بعضهم عن نوادر الاحكام بما في العتبار الروياني انه
 لا يحل للصوم او شرب لدفع العطش منها او امتنع من الاكل والشرب والجماع مخافة
 الفجر كان ذلك نية الصوم وهذا هو الحق ان خطر بنا الى الصوم بالصفات التي
 يشترط التعرض لها لانه اذا التحل بصوم صوم كذا فقد قصده **فروع**
 ثبتت النية شرط في صوم الفرض ولو تولى قبل غروب الشمس صوم العدم لم يصح ولو تولى
 مع طلوع الفجر لم يصح على الاصح ولا يخفى النية بالصفة لا بخبر الليل على الصحيح
 ولا يبطل بالانكاح والجماع بعد هذا المذهب وحكي عن استحباب طلائها
 وجوب تحديدها وانكر ابن الصباغ نسبة هذا الى اي استحباب وقال الامام
 رجع ابو اسحاق عن هذا عام ح واشهد بانفسه فان ثبت احد هذين فلا خلاف
 في المسألة ولو تولى ونام وانتبه في الليل بان لم يتجدد النية على الصحيح فان
 الامام وفي كلام العراقيين ترد فيكون القصد كالصوم وكاد ذلك مطروح
فروع يصح صوم النفل نية قبل الزوال وقات المزي في ابو حنيفة النخعي
 لا يصح الا من الليل وذلك بعد الزوال فلو ان اظهرهما والمنصور في معظمه

في شهر رمضان
 في شهر رمضان
 في شهر رمضان

في شهر رمضان

لا يصح ولا حرمله **فروع** ولا يصح حرمله **فروع** ولا يصح حرمله **فروع** ولا يصح حرمله **فروع**
 ثم اذا تولى قبل الزوال او بعده وصحها فاما ما يوصى به من اول النهار حتى تنال
 جميعه التوقيتات وجماع اصحابنا الاكثر ان يصح ما به من اول النهار اذا ادرك جميع شروط
 الاتمام في الرجوع مدركا لثوب جميع الركعة فاما ما يوصى به من اول
 النهار فاذا قلنا يتأخر من حيث النية ففي اشتراط خلو الاول عن الاكل والجماع وجماع
 الصحيح الاشتراط الثاني لا يستلزم ان يشرح واي يد ويحذر من حرر الطير وما
 يشترط خلو اوله عن الكفر والكيف والجنون لم يصح صوم من اسلم وفاق او طهرت
 من الكيف صحق وجماع اصحابنا الاشتراط **فروع** ينبغي ان يكون النية جارية
 فلو تولى ليلة الثلاثاء من شعبان ان يصوم عدا ان كان من رمضان فله خالار
 الاول ان لا يعتقد من رمضان فينظر ان لا يثبت نية في الصوم عدا عن رمضان
 ان كان نية في الاكل او فطرا او فانا منطوع لم يقع صومه عن رمضان اذا بان منه لانه
 صام شاكا وقات المزي يقع عن رمضان ولو تولى ليلة الثلاثاء من رمضان صوم
 عدان كان من رمضان ولا فهو مفطر اجزاء لان الاصل بقار رمضان ولو كان
 الصوم عدا عن رمضان او تطوعا او صوما او فطر لم يصح صومه في الاول
 في الاخر انما اذا لم يرد دينته اجزم بالصوم رمضان حقيقة وانما يحصل حديث
 بغير الاعتبار به وعن صاحب القريب حكاه وجه انه لا يصح انما الثاني
 ان يعتقد نية من رمضان فان لم يستند اعتقاده الى شرطه فلا اعتبار به
 وان استند اليه بان اعتد ثواب من يتوب من حره او عبد او امر او صبيان ذوي
 رشد او لوب صومه عن رمضان اجزاء اذا بان من رمضان فان كانت نيته وكما
 هذه الصوم عن رمضان فان لم يكن من رمضان فهو تطوع فطما بالقرآن لا
 يصح صومه الا اذا بان من رمضان للمتردد وفيه وجه انه يصح لاستناده الى
 اصل وراي الامام طر هذا الخلاف فيما اذا جزم ويدخل في قسم استناد
 الاعتقاد الى ما شرطنا بالاسم على الحساب حيث جوزناه في التفصيل الثاني
 ومنها اذا حكم الحاكم بشهادة عدلين او واحد اذا جوزناه وجب الصوم ولا
 يضرنا قد بقي من الارتياب ومنها المحبوس اذا اشتبه عليه رمضان فاجتبه

لا يصح صومه لانه اذا لم يقصد
 من رمضان لم يثبت فيه الصوم

بق

هذا هو الشهر الذي فيه
يؤتى به رمضان
فان قلنا قضاؤه
في غير رمضان
فان قلنا قضاؤه
في غير رمضان

وضام شهر افان وافق رمضان فذلك وان اخرج عنه اجزاء قطعا وتكون قضاؤه الا
وعلى الثاني ان يتفرع على الوجهين ما اذا كان ذلك الشهر قضاؤه رمضان
فان قلنا قضاؤه يوم اخر والا فلا لو كان رمضان ناقضا وان كان الا بالعلم
فان قلنا قضاؤه اطار اليوم الاخير والا فلا وان وافق صومه شوال
تسعة وعشرون ان كان ثمانية وعشرون انقص فان جعلناه قضاؤه رمضان
ناقضا فلا شيء عليه على التقدير الاول ويقضي يوما على التقدير الثاني وان كان
رمضان كاملا قضي يوما على التقدير الاول ويوم على التقدير الثاني وان جعلناه
اذا اقبله قضاؤه كالحال وان وافق الحاصل منه ستة وعشرون يوما
ان كان خمسة وعشرون انقص فان جعلناه قضاؤه ثمانية ايام على التقدير
ويومين على التقدير الثاني وان كان كاملا قضي اربعة على التقدير الاول وخمسة
على الثاني وان جعلناه اذا قضي اربعة بكالحال وهذا مبني على ان الصوم
ايام الشرب لا يصح بكالحال فان صحنا صومها الغير الممنوع فذلك الحجة شوال
اما اذا اجتمع ثوانق صيامه ما قبل رمضان فينظر ان ادرك رمضان بقديار
الحال لزمه صومه بالاضافة والانظر في ان شهرهما هل في الاخر وجوب
القضا والتقديم لقضا والطريق الثاني القطع بوجوب القضا فان كان الحالتان
في بعض رمضان نظريان اخذنا القطع بوجوب قضا ما مضى واحمها انما اخذ
الحالات فيما اذا بان بعد مضي جميع رمضان **فروع** اذا نوت الحائز
صوم احد قبل انقطاع حاشته انقطع في الليل فان كانت مبتدأ فليحسبها بالليل اكثر
الخير او معشادة عادتها كيف هو يومه بالليل مع صومها وان كانت عادتها في
الخير ويوم بالليل فوجها واحمها يصح ان الظاهر استمر عادتها وان لم يكن لها
عادة ولا يتم اثر الحيسر بالليل او كان لها عادات مختلفة لم يصح **فروع**
لوتوا الابتعاد من صوم الصوم لم يتقبل اليه وهذا يسطر صومه او يبقى نقلا
وجها وان كان الوردية الغفر عن الصوم الذي فيه **قلت** الاصح ان
على ما كان واعلم ان القلا به نقلا بل اذا وجد غير رمضان والا
يقبل التعل عندنا من مؤمن اهل الفرض كالحال والله اعلم **فروع** لو كان

يوم
اربعه

اذا كان خرجت من صومها فخرج عند حجة وجها فان قلنا يخرج فقل يخرج
الحال وجها واللام لا يطل الحال كما سبقناه برخصة الصلاة **فصل**
لا بد للصائم من الامتناع عن المفطرات في انواع منها الجماع وهو
مفطر بالاجماع ومنها الاستمناء وهو مفطر ومنها الاستبراء لقن تقيا بعد افطر
ومن رغه التي لم ينظره اختلفوا في سبب المفطر اذا استبراء او لا صح ان يستبراء
مفطر كالانزال والثاني ان المفطر رجوع شي ما خرج وان قل فلو تقيا من كونه او يحط
فاستيقن انه لم يرجع شي لاجوفه في نظر الوجها فان الامتناع ولو استبراء او يحط
جمده فغلبه التي رجح شي لاجوفه في نظر الوجها فان الامتناع ولو استبراء او يحط
والا فهو كالمناخلة في المنصته اذا استبقا الى الجوفه **فروع** من المفطرات
دخول شي جوفه وقد مضى في هذا الباب ما لا يلزم من الظاهر الى الظاهر
في منقذ مفتوح عن قصد من ذكر الصوم وفيه فيود منها الباطن الواصل اليه وفيما
يعتبره وجها ان احدهما انه ما يقع عليه اسم الجوف والثاني باعتدائه ان يكون
فيه قوة تحيل الواصل اليه من عدا او ذوا او الاكوان المواقف لتقريب الاكثر شيئا
سياتي ان شاء الله تعالى ويدل عليه انه جعلوا الحلق كالجوف في بطلان الصوم
بوصول الواصل اليه وفان الامتناع اذا جاور الشئ الحلقوم افطر وعلى الوجهين
جميعا باطن الدماغ والبطن والامعاء والمثانة مما يفطر الوضوء اليه حتى لو كان
على طينه خافية او براسه ما صومه فوضع عليه ياد وافضل جوفه او خبطة دماغه
افطر وان لم يصل باطن الامعاء والباطن كخرطة وسواها من الدوائر طبيا او باسنا ولنا
وجه ان الوضوء للمثانة لا يفطر وهو شاذ واختمه منظره على الصحيح وفان
القاضي حين لا يفطر وهو غرب والسقوط ان وصل الدماغ افطر وساجاور
اكتسوم في الاستبراء فعد حصال هذا الباطن ودخل الغم والافعال مشتمل
واكتسوم له حكم الظاهر من بعض الوجوه حتى لو اخرج اليه القوي او ابتلع منه
خامه افطر ولو اسك فيه شي لم ينظر ولو جسر وجعله وله حكم الباطن من حيث
انه لو ابتلع منه الربو لا يفطر ولا يجسسه على الحكة **فروع** لا بأس بالاحتياط في
سواها كطه منه كغسله لان العين ليست بحرف ولا قنذ منها الى الحلق والافطر

في ادنه شيئا وصل اليه الباطن افطر على الاصح عند الاكثرين كما استوفى في الثاني لا كما خالفه
قاله الشيخ ابو علي والقاضي حسين والقوري في لو قطر في احليله شيئا ولم يصل
المسألة فافوه اجمعها يفطر في الثاني لا في الثالث خاذاً كحشفه افطر في الاول ولا
يفطر في الفصد والحجامة لكن يكرهان للضام وقابله المندردوا من حرمة من احلها
يفطر بالحجامة **فروع** لو وصل الذؤا الى اقل لحم الشاف او غرز فيه المبر
فوصلت به لم يفطر لانه لا يعد عضو الجوف ولو طلى زامة او بطنه بالدهن فوصل
جوفه يشرب المسام لم يفطر لانه لم يصل من منفذ مفتوح كما لا يفطر بالاعتساف
والانحاش في الماء وان وصل له اثر في بطنه ولو طعن نفسه او طعنه غيره بادننه وصل
السكين جوفه افطر سواء كان بعض السكين خارجا ام لم يكن وكذا لو اتلع طرف خيط
وطرفه الاخر بارزاً افطر بوصول الطرف الى اميل ولا يعتبر الانصاف من الطاهر
وحكي الحناطي وجهاً فيمن ادخل طرف خيطه فيه او جوفه وبعضه خارج لا يفطر **فروع**
لو اتلع طرف خيط بالليل وطرفه الاخر خارج فاصبح ذلك فان تركه لم تصح صلاته
وان تركه او ابتلعه لم يصح صومه فينبغي ان يبادر عند الحاجة تركه ولو غافل كان لم يفتقر
ذلك فالاصح انه يحافظ على الصلوة بغيره او يسلعه والثاني تركه يحافظه على الصوم
ويصل في حاله **قلت** ويجي اعاده الصلوة على الصحيح والله اعلم **فروع**
من قعود المفطر وصومه بقصد فلو طارت دبابه الى جوفه او وصل الى غير الطريق او غرزه
الدينق في جوفه لم يفطر فلو فتح فاه عمداً حتى دخل النصار جوفه قال في التهذيب لم
يفطر على الاصح ولو ربطت المرأة وطيت او طعن او جرحه بغير اختياره لم يفطر وقتل
الحناطي وجهه فيها اذا اوجر بغير اختياره وبذا غريب فلو كان معني عليه فاجر
مناجاة او اصاب حاله وقتلنا لا يطل الصوم بحد الاعتناء في بطلانه بعد الاجار
وجنان اجمعها لا يفطر ونظير الحلاف اذا عوج الحرم المعني عليه بدوافيه طبيب فدل
تجب العديفة **فروع** ابتلاع الريق لا يفطر بشرط اخذها ان يتخمس الريق
فلو اخلط بغيره افطر بابتلاعه سواء كان العذ طاهر ام قتل خطا مصبوعاً غير
رنية او نجساً كمن ميت تشبهه وغير رنية فلو دس بالدم وايض الريق ولم يتوقفه
فقل يفطر بابتلاعه وجنان اجمعها عند الاكثرين يفطر لانه كسب لا يجوز ابتلاعه فعلى هذا

استلحه

فيما

تقريبه

وتناول بالليل شيئاً نجساً لم يصل فيه حتى اصبح فابتلع الريق افطر الشرط الثاني
ان يسلعه من معدته بل يخرج عن فمه ثم رده لم يسلعه او يسلعه افطر ولو اخرج
وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه لم يفطر على الاصح ولو بل الحباط الجفاف بالريق ثم
اليفيه على ما يعتاد عند السفل فان لم يكن عليه رطوبة تفصله عن ان كان في اكلها
فوجبان قال الشيخ ابو محمد لا يفطر كما لا يفطر بالليل بالماء من ماء المضمضة وقال الشيخ
يفطر لانه لا ضرر في اليه وقد ابتلعه بعد مفارقه معدته وخض صلاته الوجهان بما اذا
كان جافاً لا تخبره ذلك قال فان كان على ما افطر للاطلاع الشرط الثالث ان يسلعه
وهو على ميتة المعتادة فان رجه ثم ابتلعه فوجبان اجمعها لا يفطر **فروع** الخاتمة
ان لم تحسب احد الظاهر من الغم فلا يفطر ولو حصلت في انصافها من الدماغ في القبة
الشافية ميتة اقصي الغم فوق الحلقوم نظراً لم يقدر رصفها وبها حتى نزلت الى الجوف
لم يفطر ان ردت الى القفا الغم او ردت اليه ثم ابتلعه افطر وان قدر على طهرها بغيرها
وبها فترها حتى جرت بغيرها فوجبان حكاهما الامام او فعلم الحلام انه يفطر لتعيين
فروع اذا تمضمض فمسيق الماء في جوفه واستنشق فوصل الى دماغه فالدماغ
ان الخ فيهما افطر والا فلا وفيما يفطر مطلقاً وقبله كسبه هذا اذا كان ذا كراة البصوم
فان كان ناسياً لم يفطر كما لا يسبق المتاع عند غسل الغم لنجاسة كسبة المضمضة
والاستنشاق والمباغية من الحاجة فينبغي ان تكون المضمضة بالماء المتيقن
من غسل يرد من المضمضة المرة الرابعة فانك التمدد بالخالق افطر والافهموس
على المضمضة واوحي بالافطار لانه غير مأثور **قلت** المختار في الرابعة
الحزم بالافطار كالمباغية لانها منهي عنها ولو جعل الثاني في هذا الجرح فسبق
يفطر وقبله بالقول ولو اصبغ ولم يتوضأ فتمضمض لم يبالغ فسبق المتأخوف
ثم توالى التطوع على الاصح قال القاضي حسين فتاويه ان قلنا هذا سبق لا يفطر
صح والا فلا قال في الاصح الصحة في الموضعين والله اعلم **فروع** اذا بقي طعام
في حلق استانه فابتلعه عذ افطر وان جرحه الريق بغير قصد فقتل المني انه
لا يفطر والريق انه يفطر فقل قولاً والاصح حملها على حاله حيث قال لا يفطر
اذا لم يقدر على تعيين وجهه وحيث قال يفطر اذا اذله فلم يفعل وابتلعه قال

التهذيب

الايمة

اسام الكرمين والغزالي ان في اسنانه بالخلاب العادة لم يفطر كغير الطريق والافطر
 لتقصير كالمبالغة في المصنعة ولتقابل ان ينزع عنها الكفاية بالمبالغة التي وردت في
 بكر اهتها ولا ينسأ المبالغة اقرب اليك **فروع** المخرج خرج بالاستئنا
 افطر وان خرج مجرد ذكر ونظر بشئ لم يفطر وان خرج بمباشرة فينادون الفرج
 او ليس او قبله افطر ذلك هو المذهب وفيه قطع الجمهور وحكي اسام الكرمين عن شيخه
 انه حكي وجهد في الاضمار ان في نفسه وبينهما خال في ذلك قال في موضع من
 ما المصنعة فان صاحبها جرد الكمال في المصنعة **فروع** ترك القبله
 لم يترك شئ منه ولا يامر بنفسه وهي كراهية تحريم ما الاصح والتاثر تراهية
 ولا تترك لغيره لكن الاولي تركها **فروع** لو افطم خاتمة من باطنه ولطهره لم
 لم يفطر على المذهب الذي قطع به اكناطي وكثيرون وحكي الشيخ ابو محمد في جريد
 ثم ان الغزالي جعل يخرج الكمال الممالة من الباطن والكمال المجبة من الظاهر ووجهه لا
 فان الممالة تخرج من الحلق والكلق الحلق والمجبة تخرج من قبل الفلصلة للرئيسة ان لو قد
 مما خرج الممالة من الظاهر ايضا **قلت** المختار ان الممالة ايضا من الظاهر
 وعجب منه ضبطه بالممالة التي هي في وسط الحلق ولم يضبطه بالخال او الفرج فانها
 من اقصى الحلق والخال المجبة فمن ادنى الحلق وكل هذا مشهور لاهل العربية والله اعلم
 امرأة **فروع** قد مرنا انه لا يفطر بالاجار مكرها والمذهب فلو اخرج على الاكل لا يفطر
 على الاطهر ويجري القولان فيما لو اكرمت الوطء او اكرمت الرجل فقلنا يتصور اكرامه
 ولكن لا كفارة وان حكمنا بالفطر للشبهة وان قلنا لا يتصور الاكرام افطر ولزمته الكفاية
 كان وان اكرامها فان كان وليا لم يفطر قطعا وان كبر فوجها كان لو جردت الكلام الكثير
 الصلابة ناسيا **قلت** الاصح من ان لا يفطر والله اعلم وان اكرامها لا يكون
 مفطرا فان كان قريب عهده بالاسلام او نشأ ياديه وكان يحمل مثله لم يفطر والا
 افطر ولو جامع ناسيا لم يفطر على المذهب وقيل قولان جماعة المحرم ناسيا ولو اكرامها
 غروب الشمس فيان طاعة افطر ان العجز لم يطلع فبان طاعة افطر على الصحيح المنصور
 وفيه قول الجمهور وقيل لا يفطر فيما قاله المزي وان خرمه من احكامنا ولا يفطر
 في الاولي دون الثانية لتقصير الاولي **فروع** الا حوط للصائم ان لا يأكل

١٢٩٩٩٩

حوي

حتى يتغير وبنا السمسر فلو غلب عليه الغزير باجتهاد لم يوعى خازله الاكل في الصحيح
 وقيل الاستاذ ان يحاق لاسفراحي ليجوز له ان يعلل بالصدق والاشارة في المذهب
 فيجوز الاكل باجتهاد والظن فلو جرد في الطريق فاكل لا طهر فان يميز الخطأ في حكمه يفسق
 في الفرج قبله وان تميز الصواب استمرت صحة الصوم وان لم يميز الخطأ ولا الصواب
 فان كان ذلك في اخر النهار وجب القضاء وان كان في اوله فلا قضاء استحبنا بالاحمال
 فيما لو اكل في اخر النهار باجتهاد وقلنا لا يجوز ان يترك الاكل باجتهاد **قلت**
 ولا يترك يجوز الاكل حرام في اخر النهار قطعا وجاز في اوله وقيل الغزالي في الوسط
 يجوز ومثله في الشئ وهو محمول على انه ليس مبنا كما مستو الطرفين في الاولي تركه
 وقد مرح المادرك والذاري في خلايقه لا يحرم الشاك الاكل وغيره ولا خلاف
 في هذا القول الله تعالى وكملوا واشربوا حتى تيمم لكم الحيط وصح عن ابن عباس
 رضي الله عنهما كانا شاكين حتى تيمم لك والله اعلم **فروع** اذا طلع العرج
 فيه طعام فلفظه صح صومه فان ابتلعه افطر ولو لفظه في الكمال فسقطت اليه جوفه
 بغير اختيار فوجها من جردان من سبق المتأني المصنعة **قلت** الصحيح لا يفطر
 والله اعلم ولو طلع العرج وهو جامع فزاع الحالك صح صومه نص عليه المختصر وهذه
 المسألة ثلاث صور احدها ان يحرم وهو جامع بالعرج فيزاع بحيث يوافق اخر زرع
 الطلوع والثانية ان طلع العرج وهو جامع ويغلب بالطلوع في اوله فيزاع الحالك
 والثالثة ان يضيء من بعد الطلوع ثم يسلم ثم ابتلعه الثانية فليست فزاعة بالنظر
 في بطلان فيها الصوم على المذهب وحكي فيها الخلاف السابق فمن اكرامها ان الصبح لم
 يطلع فبان خلافه في المذهب لو مكثت هذه الصلوة فلا كفارة عليه لان مكثت مسبو
 بطلان الصوم الصورتان الاوليان فمن اختار بالنظر فلا يبطل الصوم فيهما وفي الثانية
 بينهما وجه شاذ ان يبطل انما اذا طلع العرج وعلم بحجر الطلوع فمكث بطل صومه قطعا
 وكبرمة الكفارة على المذهب وقيل فيهما قولان ولو جامع ناسيا ثم تذكر فاستد
 فهو كما مكث بعد الطلوع فان قيل كيف يعلم العجز بطلوعه وطووعه الحقيقي يتقدم
 على علمنا به فاجاب الشيخ ابو محمد بن ابي احمد ما انما سئل عليه على التدبير ولا
 يلزم من نوعها والثاني لما قلنا انما نطلع عليه ولا معنى للصبح الا طهور الصلوات

ظير

وما قبله لأجله فإن كان الشهر غارقا بالآفات ومنازل الغمر فيرصد حيث لا خاليك
فهو أول الصبح المعتبر **قلت** هذا الثاني هو الصحيح بل انكار تصوير غلطه
والله اعلم **فصل** في شروط الصوم وفي رتبة الاداء النفا من الجهر
والنفاير فلا يصح صوم الجاهل ولا النفسا والثاني الاسلام فلا يصح صوم كافرا
كان او من تداو بعد الشرطان بجميع النهار فلو طرأ جرح او ردة نطال صومته الثالث
العقل فلا يصح صوم المجنون فلو جرحنا النهار بطل صومته على المذهب وقيل هو
كالاعتناء ولو نام جميع النهار صح صومته على الصحيح المعروف وقال ابو الطيب
والاصمطي لا يصح ولو نوب من الليل ثم اغشى عليه فانه مذموم ان كان منيفاً في جزء
من النهار صح صومته والا فلا هذا هو المصو في المختصر باب الصيام وفيه
ثواب انه يشدظ الاقامة في طري النهار ومنه من قطع بالمذهب ومنه من قطع بالثبوت
الثاني ولو نوب بالليل ثم شرب ذوا فزال عقله بقاء افاقته التهذيب ان قلنا لا
يصح الصوم في الاعتناء فمنا اولي والا فوجان والاصح انه لا يصح لانه يفعلة
وقال في التمه ولو شرب المسكر لاي ابقى سكره جميع النهار لزمت القضاة ان
فهو كالاعتناء في نهاره وانما الغفلة فلا اثر لها في الصوم بالانكشاف الشرط الرابع
الوقت القابل للصوم وانما السنة كلها غير يومي العيدين وانام الشريق ويوم
الشك فبالله للصوم مطلقا فانما يؤمن العبد فلا يتبلايه وانام الشريق فلا يتبلايه
في الجدي وقال في التقديم يجوز للمتع العادم للمعدة وجهاز الصحيح وفيه قال
الاكثر من لا يجوز **قلت** واذا جوزه انا غير المتع فهو مختصر بصوم له سبب
من واجب او نفل فانما لا سبب له فلا يجوز عند جمهور من ذكر هذا الوجه قال
انام الحرم من يؤكثوم الشك وهذا القديم هو الراجح دلالة وان كان من جوحا
عند الاصحاب والله اعلم وانما يوم الشك فلا يصح صومته عن رمضان ويجوز صومه
عن قضا او تدارا وكفاة ويجوز اذا وافق ورد اصومته تطوعا بالكرهية وقال الثاني
ابو الطيب كصومته عما عليه من فريضة قال ابن الصباغ هذا خلاف القياس فانه اذا لم
يكن فيه ماله سبب من التطوع فالفرض فيه اولي وحرم ان يصوم فيه تطوعا لاسباب
فان صامه لم يصح صومته وان ردد صومته ففي حجة تدرك هذا الوجه ان كان صامه

هذا هو الصحيح في الصوم في شهر رمضان
فان كان من جوحا في شهر رمضان
فان كان من جوحا في شهر رمضان
فان كان من جوحا في شهر رمضان

على الله

يوم

بوماعين فان صامه خرج عن دينه ويوم الشك مؤقوت من شهر رمضان
في الاسلام وفيه لم يقل ذلك انما رايته او قاله ولم يقل الواحد او قاله عند من
او العبد او العتق وتطوعه فمعه فاما حاله لم يحدث برويته احد فليس يوم شك متوا
كانت السمتا صحيحة او طبق الغيم هذا هو الصحيح المعروف وفي وجه لا يجرى الباني
والمودة والفا ان كانت السمتا صحيحة ولم ير الهلال فهو شك وفي وجه لا يجرى
يوم الشك ما تردد بين الجاهل من غير ترجيح فان شرب عيدا او صبي او امرأة فقد
ترجح احد الجاهلين فليس يشك ولو كان في الشك قطع بحساب عن اري الهلال من خلفها
وان تحفي تحتها ولم يحدث برويته فقات ابو محمد مؤقوت شك وقال غير ليس بشك
وقال انام الحرم من ان كان جليله يتقبل اهله بطل الهلال فليس يشك وان كان نوب
سفر ولم يقد روية الهلال اقرى جهل ان يحل يوم شك **قلت** الاصح
ليس بشك والله اعلم **فصل** في سائر الصوم الستة بحيل الفطر اذا حقق
عزوت الشمس وان يفطر على غير فان لم يجد فعل الثاني وقال الروياني يفطر على غير
فان لم يجد فعل طلاق اخري فان لم يجد فعل الثالث وقال القاضي حسين الاول
في مناسا ان يفطر على ما ياحده كجف من النهر ليكون بعد من الشهادة وليس
الحور وان يوجع ما لم يقع مظنة الشك والوصال كروه زاهدة كثرهم على الصحيح
وموظاير نفس السنافي رضي الله عنه والثاني كراهة تزيده وحقيقته الوصال ان
يصوم يومين فصاعدا ولا يتناول شيئا بالليل والوجود والافضال مستحب
جميع الاوقات ويأمر من اد والسنة كثر تلاوة القرآن فيه والمدارسة به
وموا ان يقرأ عليه ويقرأ غيره عليه وليس الاعتناء فيه لاسيما في العشر الاخر
الطلب ليلية التدر ويصون الصائم ليلته عن الكذب والخبث والمشتاتة وكونها
وكيف نفسه عن الشهوات فهو سائر الصوم والقصود الاكظم منه وان يترك السو
بعد الزوال واذا استاك فلا فرق بين الرطب واليابس بشرط ان لا يفرغ من اكله
شي منه او من رطوبته ولنا وجه انه لا يكره التناول بعد الزوال في النفل ليكون
الغسل الرياقة العاصي حين وهذا شاذ وسحب تقديم غسل الجنبه عن
اجتماع والاحتياط على الصبح ولو طهرت كحايض لاي وثبت الصوم ثم اغتسل في النيا

اهل

صح صومها والستة ان يقول عند فطره اللهم لك صمت ذر ذكرا فطر وان يفطر
 الصائم منعه فان يخرج من عشايم اعطاهم ما يفطرون به من شره او ثمن او غيرهما
 ويستحب ان يحترق عن حجامه والعلك والقبالة والمعاينة اذا لم يحترقها ودون
 الشئ ومنع الطعام بالطفل وكان ذلك لا يبطل الصوم **فصل** في مسجات
 الفطر في رمضان واحكامه فالمرض والسفر مسجات بالنقص والاجماع وكذلك غلبه
 الجوع والعطش فحاشا للفلاح فله الفطر وان كان مقيما صحح البدن ثم شرط كون
 المرض مسحا ان يحمد الصوم منه فليحتمه من ريشة احتماله فلا يذكرنا من وجوه
 المضار في التيمم ثم المرض ان كان مطلقا فله ترك النية بالليل وان كان يجم ويقطعه نظر
 ان كان يحس وقت الشروع فله ترك النية والافلية ان يتوكل من الليل ثم ان عاد
 واحتاج الى الاططار فطره وشرط كون السفر مسحا كونه طويلا ومباحا ولو أصبح
 صائما ثم مرض انشا النهار فله الفطر ولو أصبح مقيما صائما ثم سافر لم يجز له فطر
 ذلك اليوم وقال المزني يجوز قال غيره من اصحابنا فقل الصحيح لو افطر بالجماع
 لزمته الكفارة ولو توك المقيم بالليل ثم سافر ليلا فان فارق العمان قبل الفجر فله
 الفطر والافلا ولو أصبح المسافر صائما ثم اقام في انشا النهار لم يجز له الفطر على
 الصحيح ونفاه صاحب الكاوي عن حمله ان له الفطر ولو أصبح المريض صائما ثم برأ في
 النهار فقطع شير وتحريم الفطر عليه وطرد صاحب المذهب فيه وجيز ولعله الا
 ولو أصبح صائما في السفر ثم اراد الفطر خاز وفيه احتمالات لانام الحريم وصاحب
 المذهب انه لا يجوز فاذا قلنا بالمذهب في راحة الفطر وجيز **فصل**
 هذا الاحتمال الذي ذكره من عليه الشافعي في التويط لان قال لا يجوز الفطر
 ان لم يصح الحديث بالفطر وقد صح الحديث والله اعلم والمسافر الصوم والفطر ثم
 ان كان لا يتضرر بالصوم فهو افضل والا فالفطر افضل وذكر في التمه انه لو لم يتضرر
 في الحجاب لكن خاف الضعف لو صام وكان سفر حج او غيره فالفطر اولى وقد استدل
 اصحاب هذه المسئلة في صلاة المسافر **فصل** في احكام من احكام الفطر كل من
 النية الواجبة عدا او سها ففعله القضا وكذا كان في الفطر لان لو كان اطار
 الكفارة ففيه خلاف ذكره انشا الله تعالى ومافات سبب الكفر الاصلي الاضافي

فصل في مسجات
 الفطر في رمضان

وجب القضاء على المرتبة والمسافر الذي افطر اقصا ما فاته بالاعتناء خصوصا
 سوا السفر والشهرام ٥٧٧ يقع من خلاف الجوز في هذا الجوز الاعتناء على الا
 منلوات الله وسلامته عليهم ولا يجوز عليهم الجوز عن ابرار عرج الاعناء اذا استمر
 فلا قضاء وما فاته بالجور والنفاس وجب قضاءه ولا يجب على الصبي والمجنون
 صوم ولا قضا سوا استتر في الجنون النهار والشهرام لا وحكي قول شاذ ان
 الجنون كالاغناء فيب القضاء وقوا انه اذا افاق في انشا الشهر لزمه قضا ما مضى
 من الشهر بهذا في الجنون الطيق لنا اذا ارتد ثم جز او سكر ثم جز ففي وجوب
 القضاء وجهان ولعل الظاهر الفرق بين اتصاله بالردة واتصاله بالسكركما
 سبق في الصلاة **فصل** في الامساك تشبها بالصائم ويومين خولص رمضان كما كان
 المحرم اذا انسأ احرامه وظهر اش في المحرم لو ارتكب خطور الزمة على ما استدل
 بالفطر في رمضان سوا اكل او ارتدا ونوكي اخرج من الصوم وقلنا يخرج وجب
 على من نسي النية من الليل **فصل** في اوقاف المسافر او المريض المذار
 متاح لهما الفطر في انشا النهار فلهما ثلاثة اجواب احدها ان يصح صائمين
 واما عليه ليزوال العذر فقد تقدم في الفصل السابق ان المذنب ليزوم
 اتمام الصوم ان كان الثاني ان يزول بعد ما افطر فلا يجب الامساك لكن يجب
 فان اكلا اخفياه لئلا ينعوضا الله وعقوبة السلطان ولهما اجماع بعد
 زوال العذر اذا لم تكن المرأة صائبة **فصل** في كفاية ما كانت صائبة او طهرت
 من كغير ذلك اليوم وحكي صاحب الكاوي وجهان ان المريض اذا افطر ثم برأ
 فلا يلزمه الامساك قال اوجه البند اذ يزول دون البصرين والمذنب
 قد ساء **فصل** الثالث ان يصح اغترابا ويزول العذر قبل ان ياكلا
 فان قلنا في الحجاب الاول يجوز الاكل فعنا اولى والا فليزوم الامساك
 وجهان الاصح لا يلزم **فصل** اذا أصبح يوم الشك فمظن ان يثبت انه
 من رمضان فضاوة واجبت وجب امساكه على الاطهر قاله النزهة القولان

الفدية ولو ارتكب المسلم خطيئة
 لا شيء عليه سوي الاثم والاستغفار

فيما اذا بان انه من رمضان قبل الاكل فلو بان بعدة فان قلنا هناك لا يجب
 الامساك بعنا اولي والا فوجها احصاها الوجوب **فصل** اذا بلغ صبي
 او افاق مجنون او اسلم كما في اثنى يوم من رمضان فقبل لزمهم امساك بقية
 النهار فيه اوجه احصاها الاول والثاني نعم والثالث يلزم الكافر دونهما القصور
 والرابع يلزم الكافر والصبي لتقصيرهما دون المجنون وقبل يلزمهم قضاء اليوم
 الذي في العذر في اثنائه انا الصبي ينظر ان بلغ صائما فالصحيح انه يلزمه
 اتمامه ولا قضاء ولو جامع بعد البلوغ فيه لزمته الكفارة فيه وجه محلي
 عن ابن شريح انه يجب اتمامه ويجب القضاء لانه لم ينو العز و ان اصبح مفطرا
 فوجها و قيل فلو ان احصاها لا قضاء لعدم تمكنه والثاني يلزمه القضاء لانه لم
 جزم من وقت الصلاة وانا المجنون اذا افاق والكافر اذا اسلم فالمدعيان هما
 كالصبي للفطر فلا قضاء على الاصح وقيل يقضي الكافر دون المجنون وصحها
 التدرج في ان الاحكام الثلاثة متعلقة بالحل والاشارة متعلقة بالحل
 في القضاء في مولا الثلاثة متعلقة بالحل والاشارة متعلقة بالحل
 كيفية نقله فمات الضحية لا يبرأ وجب التسليم لم يوجب القضاء ومروى
 القضاء لا يوجب التسليم وقال غير من وجب التسليم القضاء اوجب الامساك
 ومن لا فلا وقت اخر من اوجب الامساك اوجب القضاء ومن لا فلا **فصل**
 الحائض والنفسا اذا طهرتا في اثناء النهار المذهب يلزمهما الامساك ونقل الامام
 الاتفاق عليه وحكي صاحب المعتمد طرد الخلاف فيهما **فصل** ايام رمضان
 متعينة لصومه وللبرص والمسافر الترخف بالفطر ولهما الصيام عن رمضان وليس
 لهما الصوم فيه عن فرض اخر ولا تطوعا ولا كذا قطع به الامحان وحكي انام
 الحرمين ظلالا فيمن اصبح في يوم من رمضان غير ناء ونوى التطوع قبل الزوال
 قال الحنابلة لا يصح وقال ابو اسحاق يصح قال فعلى قياسه يجوز للمسافر
 التطوع **فصل** يجب الكفارة على من افسد صوم يوم من رمضان بجماع تام
 اتم به لاجل الصوم وفي الضابط فيود منها الافتساد فممن جامع ناسيا لا ينظر
 على المذهب ولا كفارة وان قلنا بفطره في لزوم الكفارة وجها احصاها لا يلزم

فيمن جامع ناسيا لا ينظر
 على المذهب ولا كفارة

الاثم ومنسها كونه من رمضان فلا كفارة بافساد التطوع والندوة والنفسا وكما
 وانا المنة الموطون فان كانت مفطره يحضر او غيره وضاهته لا يطل صومنا لكونها
 نائمة مثالا فلا كفارة عليها وان كانت طليقة صائبة فقولوا افسادها يلزمها كفارة كما
 يلزم الروح ولا منها عقوبة فاشد كما فيها كذا الرأى واظهر مما لا يلزمها كذا على
 الروح فعلى الاول لو لم يجب الكفارة لكونه مفطرا او لم يطل صومه لكونه ناسيا
 او استدلت دكر ناسيا لزمها الكفارة ويعتبر كل واحد منهما خاله في اليسار
 والاعتبار واد قلنا بالاطهر فعلى الكفارة قولان مستنبطان من كلام الشافعي
 رضي الله عنه وربما قيل وجها احصاها الاول وينفرع عليهما صور اذها
 اذا افطرت بزنا او وطشبه فان قلنا بالاول فلا شيء عليها والا فليها الكفا
 لان الخلل الزوجية وقيل لزمها قطعاً الثانية اذا كان الزوج مجنونا فعلى الاول
 لا شيء عليها وعلى الثاني وجها احصاها يلزمها لانه ليس له الخلل لا يكفر عن نفسه
 والثاني محتمل ماله الكفارة عنها لان ماله صالح للخل فان كان من افسادها المحرم
 وقيل هو كالبايع تحركها من قولنا عده عهد وان كان ناسيا او نائما فاستدلت دكر
 فكالمجنون الثانية اذا كان مسافرا والزوجة خاضعة فان افطرا بجماع بينه
 فلا كفارة عليه وكذا اذا لم يقصد الترخف بل الاصح وكذا حكم الربيع الذي تباح
 له الفطر اذا اصبح صائما ثم جامع وكذا الصحيح اذا امر من اثناء النهار ثم جامع
 بحيث قلنا بوجوب الكفارة فهو مخير وحكم الخلل كما سبق وحيث قلنا لا كفارة فهو
 كالمجنون وذكر اصحابنا العراقيون فيما لو قدم المسافر مفطرا فاحترته بفطرها
 وكانت صائبة ان الكفارة عليها اذا قلنا الوجوب لا قبلها لانها غرته وهو معدود
 ويشبه ان يكون مذكرا فبها قلنا لا كفارة للمجنون والافليس العذر بمنا وضوح مذهب
 المجنون **فصل** قال صاحب المعناية فيمن وطئ زوجته ثلاثا اقوا اخطا
 يلزمه الكفارة دونها والثاني يلزمه كفارة عنها والثالث يلزم كل واحد كفارة
 وتحمل الزوج سادله الخلل بالحق والاطعام فاذا وطئ اربع زوجات في يوم
 لزمه ما في القول الاول كفارة فقط عن الوطئ الاول ولا يلزمه شيء بسبب الثاني والوطئ
 ويلزمه على الثاني اربع كفارات كفارة عن وطئ الاول عنه وعن الثاني عن

التي خرجها عنه خاصة ولا لغيرها
 الوجوب ام هي عنه وعن غيرها

مقبلة

لا يتركها الا في موضع يؤخذ من الثاني ولزمت له الثالث خمس كفارات فارتأى
 وعنها بالوطء الاول فالت ولو كان له زوجان مسلمة ودميته فوطئهما في يوم
 فكل الاول عليه كفارة واحدة ككفالة الثاني اقدم وطء المسيلة فكلية كفارة
 والا فكل كفارة وعلى الثالث كفارة بالوطء لان اقدم المسيلة لزمت كفارة
 وعزبا ولا لزمت للمدنية شي وان قدم المدنية لزمت لنفسه كفارة ثم للمسيلة
 اخرى مذكاة له وفيه نظر والله اعلم الرابعة اذا قلنا الوجوب لاعتقها بقدر
 حالها جميعا وقد يتفق وقد يخالف فان اتفق نظر ان كانا من اهل الاعتقاد او
 الاطعام اجزا للفرج عنهما وان كانا من اهل الصيام كونهما معسرين او ملوكين
 لزمت كل واحدة صوم شهر لان الهانة الهندية لا تحتمل وان اختلف حالهما فان كان
 اعلى حالهما طرانا كان من اهل العتق وهي من اهل الصيام والاطعام فوجبان
 الصحيح وبه قطع العزافيون انه يجري الاعتقاد عنهما لان من فرضه الصوم والاطعام
 بحرية العتق الا ان تكون امة فعليه الصوم لان العتق لا يجري عنها قال في المذهب
 الا اذا قلنا العتق بملك بالتملك فان الامة تاحق المعسرة **قلت** مذكاة
 قاله في المذهب غربت والمعروف انه لا يجري العتق عن الامة وقال في المذهب في
 العتق المذادون لا يصح اعطاء العبد سوا قلنا بملك ام لا لانه يتضمن الولاء وليس هو
 من اهله والله اعلم والوجه الثاني يجري عنهما لاختلاف الجنس فعليه مذكاة لهما الصوم
 ان كانت من اهله وبين لزمه الاطعام ان كانت من اهله وجها واحدا على الزوج فان
 عجزت دنت اليه ان يقدر لان الكفارة على هذا القول معدودة من مؤثر الزوجة
 الواجبة على الزوج والثاني يلزمها وان كان من اهل الصيام وهي من اهل الاطعام
 قال لا محاب يصوم عن نفسه ويطعم عنها ومقتضى قول من قال في الصورة السابقة
 يجري العتق عن الصيام ان يجري منها الصيام عن الاطعام لانه اذا كانت املا خالصة
 فان كانت من اهل الاعتقاد ومؤمن اهل الصيام صام عن نفسه واعتق عنها اذا
 قدر وان كانت من اهل الصيام ومؤمن اهل الاطعام صامت عن نفسها والطمع
 نفسه والله اعلم ان جماع المرأة اذا قلنا لاشي عليها والوجوب لا يلاية باستثنى
 عن الضابط **فروع** يجب الكفارة بالزنا وجماع ابنته والوطء وانيات

البينة وسوا ذلك ام لا وفي البينة والامانة الدبر وجه وموتاد مسكر والموتاد
 صومه بغدا لجماع كالاكل والشرب والامانة والمناشر المفضية الى السعال
 فلا كفارة لان الفقر ورد في الجماع وماتداه ليس معناه مذكاة من الصحيح المعروف
 وجه فانه ابو خلف الطبري وهو من الامامة النفا ليجب الكفارة لكل ما ياتى به الا
 به ولا وجه حكاية في الكفاية عن ابن ابي عمير انه يجب الاكل والشرب كفارة فوكفارة
 الموضع ودون كفارة المجمع ومذاق الوجها غلط وذكر الخطابي رحمه الله في روعته
 الكفارة فيما اذا جامع فينادون الفرج فارتك وهذا شاذ **فروع** اذا طرأت
 الصبح لم يطلع لجامع ثم بان خلافه فحكم الاطعام سبق ولا كفارة لعدم الاثم فان الامام
 ومن وجب الكفارة على الناسي بالجماع يقول مثله من التقصير في الجهر ولو طرعت
 الشمس لجامع فبان خلافه في المذهب غير ان كفارة لانهما يستقطبان الشهوة وهذا
 ينبغي ان يكون مفرغا على نحو الاطعام واكفالة مذكاة والاحتجاب الكفارة ونسأ بالضا
 المذكور ان وجوب الكفارة ولو اكل الصائم ناسيا فطر بطلا صومه فجامع ففطر
 بفطر وجها وان اذلهما لا كما لو سلم من الطهر ناسيا وتكلم عامدا لا يبطل صلاته
 واصحهما وبه قطع الجمهور فطر كما لو جامع وهو يظن ان الفجر لم يطلع فبان خلافه
 مذكاة لا كفارة لانه فطر وهو يعتقد انه غير صائم وعن القاضي في الطيب انه يحتمل
 وجوبها لانه طر لا يباح الوطء ولو افطر المسافر بالزنا مترخصا فلا كفارة لانه وز
 اثم بهذا الوطء لانه لم يات به بسبب الصوم فان الاطعام خاير ولو زنا المتيم ناسيا للصوم
 وقلنا الصوم يفسد بالجماع ناسيا فلا كفارة على لانه لم يسبب الصوم لانه
فروع من راي مذكاة رمضان وصدة لزمت صومه فان ضامته فافطر بالجماع
 فعليه الكفارة ولو راي مذكاة شوال حمله لزمت الفطر ونحوه لانه لم يات به
 راي جل ياكل يوم الثلاثاء من رمضان ولا عزر ولو شهد انه راي الهلاك له
 قبل لانه متهم في اسقاط التعزير بخلاف ما لو شهد او لا فردت شهادته ثم اكل
 لا يعزر **فروع** لو افطر لجماع ثم جامع ثانيا في ذلك اليوم فلا كفارة لجماع
 الثاني لانه لم يفسد صوما فلجامع في يومين او ايام فعليه لكل يوم كفارة سوا
 لغرض الاول ام لا **فروع** لو افطر صومته لجماع ثم انشأ سفر طويلا في يومه

لم تسقط الكفارة على المذنب وقبل ان يلوذ بالمرض ولو خاف من مرضه فلو ان اظهره
تسقط الكفارة وقيل لا تسقط قطعا ولو طرأ بعد الجماع جنونا او موتا او حيف
اظهرها السقوط والمسألة في كيف مفرقة هل ان المرأة اذا اوطرت بالجماع لزمتها
الكفارة **فروع** الكفارة مستغنية عن القول الكافي ان هذه الكفارة منية ككفارة
الظهار فيجب عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام
اليوم مسكينا ومثل الزمة مع الكفارة فضا صوم الذي افسده بالجماع فيه ثلاثة
اوجه وقيل قولان وجه اهما يلزم والثاني لا والثالث ان كان بالصيام لم يلزم
والا لزم قال الامام ولا خلاف ان المرأة يلزمها القضاء اذا لم يلزمها كفارة ومثل
تكون هذه العلة عذر في العذر ولا يلزم الصيام الى الاطعام وجهان اهما انهما عذرون
قطع صاحب التتدب وهو مقتضى كلام لا كثير وروح الغزالي المنع **فروع**
لو كان من زمنه هذه الكفارة فغير انقل له صريحا الى اهله واولاده وجهان
احدهما يجوز كذا في الاعزاي المشهور واهما لا يجوز كذا في الزكاة وسائر الكفارات
والثاني حديث الاعزاي فلم يدع الى اهله عن الكفارة **فروع** اذا عجز عن جميعها
الكفارة مثل استغفر دميته قال الاصحاب احقوا بالخالية الواجب عليه ثلثه
اضرب ضربا شديدا سبب مباشر من العبد تركاة الفطر فاذا عجز وقت الوجوب
يثبت ياد مية وضرب كسبب جهة البدل كجز العبد فاذا عجز وقت الوجوب
ثبت له مية تغليا المعنى العزامة وضرب سبب لا حقيقة البدل ككفارة الجماع
والعمر والقتل والظهار فيها قولان اظهرهما ثبت في الذمة عند العجز ثم
قدر على احد الكفالت لزمنه والثاني لا يثبت **فصل** في القديه
من الطعام لك يوم من ايام رمضان وحسنه جسر زكاة الفطر معتد غالية
البلد على الاصح ولا يجري الدقيق والشويق كما سبق وبصرفها الفقرا والمساكين
وتكاد منها كفارة ثمانية يجوز صرف عدل منها الى مسكين واحد كحلال امداد
الكفارة فانه يجب صرف ثلثها الى مسكين ويجب القديه ثلاث طرق الاولى
قوله نفس الصوم فمن فاته صوم يوم من رمضان وثبات قبل قضاءه فله
حلال امداد من ثمنه بعد مكيبه من القضا سوا ان تركه لاداء بعد ايام بعينه فلا بد

بما في هذا

قصة

عليه

من تشاركه بعد موته وفي التذرك قولان احدى ان يطعم من ثمنه كل يوم
شديدا انه يجوز لولييه ان يطعم عنه ولا يلزمه فعلي القديم هو امر الوالي اجنيا
نصام عنه لمحق او غيرهما خارجا كما يح ولزمت له الاجنبي لم يجز به على الاصح
ومثل المعتد على القديم الولاية ثم مطلق القرابة ام يشترط العضوية ام الارث
توقف فيه الامام قال لا ينفذ عنه **قلت** قال الرافعي ان الحصة عن ظاهره
الاشبه باعتبار الارث **فروع** المختار ان المراد مطلق القرابة وفي صحيح
مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا مرة تصوم عن امرها وهذا يبطل احكام
العضوية والله اعلم ولو كانت عليه صلاة او اعتكاف لم يقصر عنه ولينه ولا سقط
عنه بالندية ونقل ابو يحيى ان الشافعي رضي الله عنه قال لا اعتكاف يعتكف عنه
وليه وفي رواية يطعم عنه قال صاحب التتدب لا يبعد كرجح هذا في الصلاة
فيطعم عن كل صلاة مثلا واذا قلنا بالاطعام في الاعتكاف فالتقدير المتبادر
اعتكاف يوم وليلة مكررا ذكر الامام عن رواية شيخه قال هو مشكك ان
اعتكاف كحظ عبادة ثامة **قلت** لم يصح الامام الرافعي احد منهما يعني كذا
والقديم صوم الزكي كانه رتبة لا منطرب الاحكام فيه فان المشهور المذهب
صحح الحديث ودفع جماعة من محققي اصحابنا الى تصحيح القديم وهذا هو الصواب
ينبغي ان يحرم بالقديم فان الاحاديث الصحيحة ثبتت فيه وليس لي اليد فيه حجة
السنة واكثرها في التوارد بالاطعام صغيف فتعين القول بالقديم ثم يجوز الصيام
الاطعام والله اعلم وحكم صوم الكفارة والندية حكم صوم رمضان اكمال الثاني
ان يكون موته قبل التمكن من القضاء لا يزاد سريعا او سافرا ان اول شوال حتى
قلاشي ثمنه ولا مال ورثته **قلت** قال اصحابنا ولا يصح الصيام عن احد
الحيااته بلا خلاف سوا كان عاجزا او عتيا والله اعلم **فروع** الشيخ المحرم
الذي لا يطيق الصوم او يلحق به مشقة شديدة لا صوم عليه وفي وجوب القديه
عليه قولان اظهرهما الوجوب بجري القولان في المن مرض الذي لا يرجى بركه ولو نذر
في حلال العجز صوما في انعقاده وجهان **قلت** اهما لا ينفذ والله اعلم
اوجبا القديه على الشيخ فكان معسر اهل يلزمه اذا قدر قولان كالكفارة ولو

بليته

كان رقيقاً ففتح فيه خلاف ترتيب على العسر واولي بان يجب فانه لم يكن اهلاً ولو قدر
 على الصوم بعد ما افطر فقل الزمة الصوم فقل صاحب التذرية انه لا يلزمه
 انه لم يكن مخاطباً بالصوم بل كان مخاطباً بالبدية كخلاف المصنف اذا حج عنه غيره
 يلزمه الحج في قولنا انه كان مخاطباً به ثم قال صاحب التذرية من عند نفسه اذا قدر
 ان يفيد فعلية ان يصوم وان قدر بعد البدية فمحمّل ان يكون كالحج لانه كان مخاطباً به
 ان عذر غير جازيل وقد بان خلافه واعلم ان صاحب التذرية في اخر متاخر لا في اول
 الشيخ يتوجه عليه الخطاب بالصوم ثم يتبعه في البدية بالحج ثم مخاطب بالبدية ابتداء
 وينبوا عليه الوجهين انقاد بذكر الطريق الثاني لوجوب البدية على كل من مضى اليه
 وذلك في ضوء ذلك كما في الموضع اذا خاطبنا على انفسنا افطرتا وقضتا ولا بد من
 وان كانا من الصوم الا على الولد فلهما الفطر وعليهما القضاء في البدية اقوال
 اظهرها يجب والثاني سحر والثالث يجب على الموضع دون الحامل ففي الاظهر لا يتعدد
 البدية بتعدد الاولاد بل على الاصح وبه قطع في التذرية ومن يفرق بين الموضع ولها
 او غيره باجازه وغيرها قال في التذرية لا فرق في فطر المستأجرة وتفتك كما ان السفر لما انما
 النظر يستوفيه المسافر اخر نفسه وغيره وقال الغزالي في الفتاوى المستأجرة
 تقطروا خيار لاهل الصبي **قلت** الصحيح فلو كان صاحب التذرية وقطع به قلنا
 حيز فتاويه فقال بل هذا الاظهار لا يحيل ارض الصوم بالرضيع وفدية الفطر
 على من يجب قال كمال وجعل بيننا على ما لو استأجر للممتنع فقل سركب فيه وجهان
 ولو كان هناك من ارضه فارادت ان ترضع صبياً بقربك الى الله تعالى جاز الفطر لها
 والله اعلم ولو كانت الحامل او الموضع مسافرة او مرضية فانظرت بنيتها الترخص
 او السفر والبدية عليها وان قصد الترخص ففي وجوب البدية وجهان كالوجهين
 في فطر المسافر بالجماع **فروع** اذا انظر بعد الجماع عدا في شهر رمضان فقل
 تكملة البدية مع القضاء وجهان **فروع** لو ادى مشقاً على الهلاك بغيره او
 غيره واقترى كلبنة الفطر فله ذلك ويلزمه القضاء وتلزمه البدية ايضا على
 الاصح كما لم يشر **قلت** قوله فانه ذلك منه تساهل ومن اداه انه يجب عليه ذلك
 وقد صرح به احكامنا والله اعلم الطريق الثالث ما يجب لتأخير القضاء من عليه قضاء رمضان

واخرج حتى ظهر رمضان السنة الثانية بطران كان سائر الايام صائفاً لا شيء عليه لا تأخير
 بهذا العذر جاز في تأخير القضاء اولى وان كان عليه مع القضاء لكان يوم مندوك
 المزكي لا يجب البدية ولو اخرجني مضي رمضان فضاء هذا قبل تكرار البدية وجهان قال في
 التذرية الاصح التكرار ولو اطر عداً وانا والرمضاء البدية فآخر القضاء فليكن يوم
 فديتار احدى بالافطار واخرى للتأخير من المذهب وقال ابراهيم المروزي اراد
 التذرية بتعدد رمضان ههنا اولى والا فوجهان فاذا اخر القضاء مع الاحكام فان قيل
 ان يقضي وقتا المذهب يقضي فوجهان اصحهما اخرج من تركه لكل يوم مدين والثاني قاله الشيخ
 شرح لقي مدواً اذا قلنا يصام عنه قضاءً الذي يحصل بدارك اصل الصوم ونقد
 للتأخير واد قلنا بالاصح وهو التكرار وكان عليه عشرة ايام فمات فلم يسق سبعان
 الاحمسة ايام اخرج من تركه خمسة عشر يوماً لاصل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو
 غاثر لم يمكنه الاضاحسة ولو اطر بالامدري واجتبا به البدية فآخر حتى دخل رمضان
 اخر فمات قبل القضاء فله المذهب وجوب ثلاثة امداد فان تكررت استنوت زادت الامداد
 واذا لم يسق بينه وبين رمضان السنة الثانية ما تاتي فيه قضاء جميع الغايب فقل يلزم
 في احكام البدية عملاً لا يسعه الوقت ام لا يلزمه الا بعد دخول رمضان فيه وجهان كالوجهين
 ومن حلف لتأكل هذا الخبز عدا فلف قبل الغد لم يحل في احكام ام بعد في الغد ولو
 اراد يحل في البدية التأخير قبل حجي رمضان الثاني ليؤخر القضاء مع الامكان ففي جواز
 وجهان كالوجهين يحل الكفارة عن احكام الحرم **قلت** واذا اخر الشيخ الهرم
 المدعى السنة الاولى بالمذهب انه لا شيء عليه وقال الغزالي في الوسيط في تركه
 اخر المتأخر وجهان وهذا شارح ضعيف واذا اراد الشيخ الهرم اخرج البدية فاقض
 رمضان لم يجز ان يخرجها بطلوع الفجر بيوم رمضان اجزاه عن ذلك اليوم وان اداها
 قبل الفجر ففيه احتمالان حكاهما في الجرح والدره وقطع الدارمي بالجواز وهو المصوب
 قال الامام الرباوي ويجوز للحامد ان يتدبى في البدية على الفطر ولا يقدم الا في يوم
 واحد وقد تقدم بعض هذا في باب تحييل الزكاة والله اعلم

باب صوم التطوع

١

والجواب

من شرع في صوم تطوع او صاوة تطوع لم يلزمه الاتمام لكن يجب ان يخرج منها ما يجب
القضا لكن يجب ثم ان يخرج بعد لم يكن والا كره على الاصح ومن العذر ان يخرج على كسر
اضاعه من الاكل ولو شرع في صوم القضا الواجب فان كان على الفور لم يجز اخراجه منه
والافحرج ان اخذها يجوز قاله الفقهاء وقطعه الغزالي وصاحب التهذيب والعلانية
واسمها لا يجوز وهو المضمون في الام وبه قطع الرواية بالحلية وهو مقتضى كلام الا
لا يصار سلبا بالفرض ولا ملزما بتمامه كما لو شرع في الصلوة في اول الوقت
وانما صوم الكفارة فما لم يلزم منه بسبب محرم فهو كالقضا الذي على الفور وما لم يسبب
غير محرم فعل الخطا وكما لقضا الذي على التراخي وكذا النذر المطلق ومذلة من
على المذهب وهو ان يقام القضا على الفور وعلى التراخي فالاول ما تعدي بالاطا
محرم تاخير قضا به قال في التهذيب حي كرم عليه التاخير بعد السفر واتا الثاني
فما لم يتعد به كما افطر كحضر السفر والمرض فضا به على التراخي ما لم يحضر رمضان السنة
المقبلة وقال بعض اصحابنا العزائمي القضا على التراخي في المقتد وغيره **فصل**
صوم التطوع ما يتكرر بتكرار السنين وفيه ما يتكرر بتكرار
الاسبوع فمن الاول يوم عرفة فيسجد صومه لغير الحج وينبغي للحج وطرح والطق
كثيرون لزمه صومه لهم فان كان تخلف لا يصعب ان يصوم عن الدعاء وانما الحج ففي
النتيجة ان الاول له الصوم قال غيره الاول ان يصوم كتاب **قلت**
قال البغوي وغيره يوم عرفة افضل ايام السنة وسيا في كتاب الطلاق والفرج
بذلك مع غيره في تعليق الطلاق على افضل الايام والله اعلم ومنه يوم عاشوراء
وموالعاشور من المحرم وسجبان يصوم معقبا سوعا وموالعاشور وفيه معنيان هما
الاختياط حذر من الغلطي في العاشر والثاني بخافة اليهود فانهم يصومون العاشر
فقط فعلى هذا لم يصم التاسع معه استحباب ان يصوم الحادي عشر ومنه ستة ايام
من شوال والا فضل ان يصومها متتابعة متصلة بالعيد ومن الثاني ايام البيض
وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر **قلت** هذا هو المعروف فيها ولما
وجه عزيم حكاها الصبيح والناورد والبغوي وصاحب البيان ان الثاني عشر
الخامس عشر فالاختياط صومها والله اعلم ومن الثالث يوم الاثنين والخميس

في

وتكرن افراد الجمعة وافراد السبت بالصوم **شرح** اطلق صاحب التهذيب على
ان صوم الدهر مكره وقال الغزالي موسنون وقت الا تزدون الخاف منه صرا
او فوت به حقا ولا فلا والمراد اذا افطرا ايام العيد والشريق ولو نذر صوم الدهر
لزم وكانت الاعياد والشريق وشهر رمضان وقصاوه مستثناة فان فوت في شهر
او بعينه فهل يجب التبعة لما اخذه من الدهر بسبب القضا فان ابق القسم الكرخي فيه
وجهاه وقطع في التهذيب ان التبعة ولو نذر صوما اخر بعد هذا النذر لم ينفذ
ولو لم ينفذ كان صام عنها وقد عمن النذر ولو افطر يوما من الدهر لم يكن قضاؤه
ولا تبعة ان كان بعد ذلك ولا في التبعة ولو نذر بامر صوم الدهر والمزوج منها
ولا قضا ولا تبعة وان اراد ان لها اومات فلم يلزمها التبعة **قلت**
من السنوات صوم عشر ذي الحجة غير العيد والصوم من اخر كل شهر وافضل الاشر
الصوم بعد رمضان الا شهر المحرم والنعمة ودوا حجة والمحرّم ورجب وافضلها المحرم
والي المحرم في الفضيلة شعبان وقال صاحب الجرجب افضل المحرم وليس هناك قال اصحابنا
لا يجوز للمراة صوم تطوع وزوجها حاضر الا بآذنه وبمن صرح به صاحب التهذيب
والتهذيب والله اعلم **كتاب الاعتكاف**

الاعتكاف سنة مؤنثة وسجبت جميع الاوقات وفي العشر الاواخر من رمضان الدامد
برسول الله صلى الله عليه وسلم وطلب ليلة القدر ومن اراد هذه السنة ان يدخل المسجد
فان غروب الشمس ليلة الحادي والعشرين حتى يغوده شي ويخرج بعد غروب الشمس
ليلة العيد ولو مكث ليلة العيد الى ان يصلي او يخرج منه الى الصلاة كان افضل
شرح ليلة القدر افضل ليالي السنة خسر الله تعالى بها هذه الامة
وهي باقية الى يوم القيمة ومذمتها ومذمب خمرها انما في العشر الاواخر
من رمضان وفي اوقارها ارجى وميل الشافعي رحمه الله الى انها ليلة الحادي والعشرين
ومات في موضع اخر الويلك وعشر وقال ابن جرير من اصحابنا ما يسنه في ليالي
العشر تنقل كاليك جمعنا الاخبار **قلت** وهذا منقول عن المزي ايضا وهو
قوي ومذهب الشافعي ان لا تلزم ليلة بعينها والله اعلم وعلاوة هذه الليلة

ليلة

طاعة لأخاته ولا إرادة وأن الشمس تطلع في صحتها أيضا ليس بشيء شعاع ويصح أن
يكثر فيها من قول اللهم انك عفوك العفو فاعف عني **قال** صاحب الخبر
قال الشافعي رحمه الله في التخييم استحباب أن يكون اجتهاده في يومها كما جاهدته في الدنيا
وقال في التخييم من شهر رمضان والصبح ليلة القدر فقد اذ بحظ منها والله اعلم
وأوقاف الزوجته انت طالق ليلة القدر قال أصحابنا إن قاله قبل رمضان وفيه قبل
مضي أول أيام العشر طلقت بانقضاء أيام العشر وإن قاله بعد مضي أيامها لم تطأ
مضي سنة مكره انقل الشيخ أبو إسحاق في المذهب إتمام الحرمين وغيرهما وأما قول
الغزالي لو قال لزوجته في منتصف رمضان انت طالق ليلة القدر لم تطلق حتى تمضي
سنة لأن الطلاق لا يقع بالشك ونقل في الوسط مدغم في الشافعي رضي الله عنه فاعلم
أنه لا يعرف اعتبار مضي سنة في هذه المسئلة إلا في كتب الغزالي وقوله الطلاق لا
يقع بالشك مسلم لكن يقع بالظن الغالب قال إمام الحرمين الشافعي رضي الله عنه متردد
في أيام العشر وميل إلى بعض ما ميله لطيفا وأخصارها في العشر ثابت عنده بالظن
القوي وإن لم يكن مقطوعا به والطلاق قنطرة وقوعه بالمذهب المظنونه وأعلم أن
الغزالي قال وقيل ليلة القدر جميع شهر رمضان وهذا لا يكاد يجد شي سب
المذهب **قال** قد قال المحامي وصاحب التنبيه تطلب ليلة القدر في جميع
شهر رمضان وقول الأمام الرافي في أول المسئلة طلقت بانقضاء أيام العشر فيه يجوز
أن نابع فيه صاحب المذهب وغيره وتحقيقه طلعت أول الليلة الأخيرة من
ليلة العشر وكذا قوله إن قاله بعد مضي أيامها لم تطلق لأن تمضي سنة وفيه
يجوز ذلك أنه يقول لها في آخر اليوم أكادي والعشر فلا يقف وقوع الطلاق
في سنة كاملة بل يقع أول ليلة أكادي والعشر في الله اعلم **فصل**
أركان الاعتكاف أربعة المبدأ والنية والمعتكف والمعتكف فيه الأول للنية
وفي اعتبار وجها حكاهما في النهاية أحدهما لا بد منه والثاني كفي مجرد الحضور
المسجد كما كفي مجرد الحضور برفة ثم فرع على الوجهين فقال إن اتفينا بالحضور حصل
الاعتكاف والعنود حتى لو دخل برباب وخرج برباب ونوى فتدا اعتكاف وإن
اعتدنا للنية كفي الطمانينة الصلاة إلّا أن من زيادة عليه

بما يسي عكفا وإقامة ولا اعتكاف السكون بل صح اعتكافه قائما أو قاعدا أو مترددا في
أطراف المسجد ولا يقدّر بالثبوت برنان حتى لو نذر اعتكاف ساعة اعتكافه ولو
اعتكافا مطلقا خرج من عهده المذبح إن اعتكف كحطة وأصح الشافعي رضي الله عنه
أن يعتكف يوما للخروج من الخلاف فإن قالوا لا وأباحينه رحمنا الله لا يجوز أن يعتكف أقل
من يوم ونقل السيد لا وجه أنه لا يصح الاعتكاف إلا يوما أو سائدا أو يوم **قال**
قال ولو كان يطل ساعة ويخرج ساعة وكلما دخل الاعتكاف صح على المذهب
وحكي الرواية فيه فلا فاضيفا والله اعلم **فصل** يحرم على المعتكف الجماع وحسب
المباشرة بالشرع فإن جامع ذكر الاعتكاف في عالم آخر لا يطل اعتكافه سواء جامع
في المسجد أو جامع عند غيره وجه لقضا الحاجة فاشا إذا جامع ناسيا الاعتكاف أو جاز
بحرية فهو نظير الصوم وروى المزي عن بعضه بعض المواضع أنه لا يفيد الاعتكاف
من الوطء إلا ما يجوز كذا في الأتمام ومقتضى هذا أن لا يفيد باتيان البهيمه ولا ليا
تغير المكان إذا لم توجب فيها الكد والمذهب الأول **قال** نفيه محمول على أنه
لا يفيد بالوطء فيما دون الفرج والله اعلم أنا إذا لم يجز أو قبل أشهر أو بآخر فمأذ
الفرج معتداف فيه حضور وطرق مختلفة مختصه بالآلة أقوال أو أوجه أصحابنا كقولهم
إذا نزل يطل اعتكافه والافلا والثاني يطل مطلقا والثالث لا يطل مطلقا وإن
استمتي بيده فإن قلنا إذا لم يزل لا يطل ففنا أولى والأفوجه إن كان اللذة بالمطال
باعتكاف البشيرة ولا بأس على المعتكف أن يقبل على سبيل الشفقة والإكرام ولا بأس
بغيره **فصل** للمعتكف أن يركب راسه ويطيب ويترج ويترج ويسر
اللباس ويأمن بأصلاح معاشيه وتعهده صنياعه وإن بيع وشترى ويحيط ويكتب
وما أشبه ذلك ولا يكره شيء من هذه الأعمال إذا لم يكثر فإن كثر أو قد كثر
بالحاجة وكوفاهم ولم يطل اعتكافه ونقل عن الرازي أنه إذا اشتغل بحرفة يطل
اعتكافه المندور والمذهب ما قدمناه **قال** أظهر كراهة البيع والشراء
في المسجد وإن قال المعتكف وغيره الحاجة ونقص البويطي وفيه حديث صحيح في النهي
والله اعلم وإن اشتغل بقراءة القرآن ودراسته العلم فزيادة **فصل** يجوز
بأكل في المسجد والأولى أن يسيط سفره أو كوفها وله غسل يده فيه والأولى غسلها

يُطَهَّرُ وَكُلُّهُ لِمَا يَمْلِكُ لِلْمَجْدِ وَمَنْعَ عَيْنٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْجُلُوسِ فِيهِ وَلَا يَنْهَى قَدْرَ
 وَلَهُدَا قَاتِ الْمَدِيدِ كَوْرُ نَحْجِ الْمَجْدِ بِالنَّاطِقِ وَلَا يَجُوزُ بِالْمَسْتَعْلِ وَأَنْ كَارِ طَاهِرًا
 الْفَسْرُ قَدْ نَافَقَهُ وَجُوزَ الْقَصْدِ وَالْحَكَاةُ فِي الْمَجْدِ الْأَتَا بِطَرِيقِ الْأَمْرِ التَّلَوِيَّةِ وَالْأَمْرِ
 تَرْكُهُ وَفِي التَّوَكُّلِ الطَّيِّبِ أَحْمَدًا لِأَصْحَابِ الشَّامِلِ وَالْأَصْحَابِ الْمَنْعِ وَبِهِ قَطْعُ طَلَبِ
 الْفَتْنَةِ لَا يَجُوزُ مِنَ الْقَصْدِ وَلَهُدَا الْأَمْنُ مِنَ الْقَصْدِ مُسْتَقْبَلُ الْعَبَادَةِ خِلَافَ التَّوَكُّلِ
فصل يَصِحُّ الِاعْتِكَافُ بِغَيْرِ صَوْمٍ وَيَصِحُّ فِي الْيَلَدِ وَحْدَهُ وَفِي يَوْمِ الْعِيدِ وَأَيَّامِ
 الشَّرِيقِ مِمَّا لَمْ يَذْهَبَ الشُّبُورُ وَحِكْمِ الشَّيْخِ أَبُو مُحَمَّدٍ وَعَنْهُ قَوْلًا قَدِيمًا أَنَّ الصَّوْمَ شَرْطُ
 فَلَا يَصِحُّ الِاعْتِكَافُ فِي الْعِيدِ وَالشَّرِيقِ وَاللَّيْلِ الْمَجْدِ **فصل** إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ
 مَوْفِيهِ صَائِمٌ أَوْ أَيَّامًا مَوْفِيهَا صَائِمٌ لَزِمَتْهُ الِاعْتِكَافُ فِي أَيَّامِ الصَّوْمِ وَلَيْسَ لَهُ إِفْرَادُ
 أَكْثَرُهَا عَنِ الْآخِرِ بِالْأَحْلَافِ وَلَوْ اعْتَكَفَ فِي رَمَضَانَ أَجْزَاءً لَأَنَّهُ لَمْ يَلِزَمْ بِعَدَا النَّذْرِ
 صَوْنًا وَإِنَّمَا نَذَرَ الِاعْتِكَافَ بَصِيَّةً وَقَدْ وَجَدَتْ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِمًا أَوْ أَصْحَابَ
 صَوْمٍ لَزِمَتْهُ الصَّوْمُ وَالِاعْتِكَافُ وَمِنْ لَزِمَتْهُ الْجَمْعُ مِثْلُهَا وَجَبَتْ أَكْثَرُهَا لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ
 مُخْتَلِفَتَانِ فَاشْتَبَهَ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَائِمًا وَأَصْحَابَ لَزِمَتْهُ وَمَوْضِعُ الْأَمْرِ كَالْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ
 فَنَالِ بِمَا لَوْ شَرَعَ الِاعْتِكَافُ صَائِمًا ثُمَّ أَفْطَرَ لَزِمَتْهُ اسْتِثْنَاءُ الصَّوْمِ وَالِاعْتِكَافُ فِي
 الْأَوَّلِ يَكْفِيهِ اسْتِثْنَاءُ الصَّوْمِ وَلَوْ نَذَرَ الِاعْتِكَافَ أَيَّامًا وَلِيَا فِي مُتَابَعَاتِ صَائِمًا
 جَاءَ نَعْلًا لَأَقْبِيَهُ مَذَاقُ الْجَهَنَّمَ وَلَوْ اعْتَكَفَ فِي رَمَضَانَ أَجْزَاءً عَنِ الِاعْتِكَافِ فِي الْيَوْمِ
 الْأَوَّلِ وَتَلِيهِ الصَّوْمُ وَعَلَى الثَّانِيَةِ لِأَجْزِيَةِ الِاعْتِكَافِ فِي أَيَّامٍ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ
 مَعْتَكِفًا فُطِرَ بِقَارِ أَصْحَابِ طَرْدِ الْوَحْشِ وَأَصْحَابِ عَيْنِ الْأَثَرِ لَزِمَ الْجَمْعُ وَالشَّارِي
 الْقَطْعُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ وَالْفَرْقُ أَنَّ الِاعْتِكَافَ لَا يَصِلُ وَصْفًا لِلصَّوْمِ خِلَافَ عَكْسِهِ فَإِنَّ
 الصَّوْمَ مِنْ مَنَاقِبِ الِاعْتِكَافِ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ مَصْلِيًا أَوْ صَائِمًا مَعْتَكِفًا لَزِمَتْهُ
 الِاعْتِكَافُ وَالصَّلَاةُ وَالزُّمُومُ الْجَمْعُ طَرِيقًا الْمَذْمُومُ كَجِبِ وَمِنْ طَرْدِ الْوَحْشِ
 وَالْفَرْقُ أَنَّ الصَّوْمَ وَالِاعْتِكَافَ مُتَقَارِبَانِ لَا يَشْتَرِكُهُمَا فِي الْكُفِّ وَالصَّلَاةُ أَفْعَالُ
 مَنَاقِبَ وَلَا يَنْبَغِي لِلِاعْتِكَافِ فَلَوْ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ حَرَمًا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ لَمْ يَجِبِ
 الْجَمْعُ مِنَ الِاعْتِكَافِ وَالصَّلَاةِ وَالَّذِي لَزِمَتْهُ مِنَ الصَّلَاةِ هُوَ الَّذِي لَزِمَتْهُ لَوْ أَنَّ
 الصَّلَاةَ بِالْمَدْرُ وَاللَزِمَتْهُ ذَلِكَ الْقَدْرُ كُلُّ اعْتِكَافٍ وَلَا يَلِزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ التَّوَكُّلِ

بالصلاة

بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ نَذَرَ الِاعْتِكَافِ أَيَّامًا مَصْلِيًا لَزِمَتْهُ ذَلِكَ الْقَدْرُ كُلُّ يَوْمٍ مَكَادَرُ مَصْلَحَتِ
 الْمَدِيدِ وَعَنْهُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ يَقْضِي الِاسْتِثْنَاءَ فَإِنْ تَرَكَهَا ظَاهِرًا
 فَقَدْ تَرَكَ نَذَرَ الِاعْتِكَافِ مِنَ الصَّلَاةِ كُلِّ يَوْمٍ وَفَلَا يَكُنْ بِهِ مَنَعٌ فِي جَمِيعِ الْمَدَةِ وَفِي
 نَذَرِ أَنْ يَصِلَ صَلَاةً يَفْرَأُ فِيهَا سُوْرَةً أَوْ فَعْلًا وَجُوزَ الْجَمْعُ الْكُلَّ الَّذِي يَجْمَعُ فِي الصَّوْمِ
 وَالِاعْتِكَافِ قَالَهُ الْقَنَاءُ وَمَوْظَائِرُ الرَّبِّ الثَّانِي النَّبِيُّ فَلَا يَدْرِي مَا فِي بَيْتِهِ إِلَّا
 وَجِبَ الْمَقْرُورُ الْمَدْرُورُ مِنَ الْمَرْضِيَّةِ ثُمَّ إِذَا تَوَكَّلَ الِاعْتِكَافُ وَأُطْلِقَ عَنْهُ ذَلِكَ فَإِنَّ
 طَالَ مَكْتَبُهُ فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَجْدِ ثُمَّ عَادَ أَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءِ النَّبِيِّ سَوَاءً خَرَجَ لِقَضَا الْحَاجَةِ
 أَمْ لِعَيْنِهِ فَإِنَّ مَضَى عِبَادَةً تَامَةً وَالثَّانِي اعْتِكَافُ خَدِيدٍ قَالَهُ النَّبِيُّ فَلَوْ عَزَمَ
 عَلَيْهِ خُرُوجَهُ أَوْ يَقْضِي حَاجَةً وَيَعُودُ كَانَتْ مَدَّةُ الْعَزْرِ قَائِمَةً بِمَقَامِ النَّبِيِّ وَفِيهِ
 فَإِنْ أَقْرَبَ النَّبِيُّ أَوَّلَ الْعِبَادَةِ شَرْطُ فَكَيْفَ يَكْفِي بِعَزْمِهِ سَابِقَةً وَإِنَّمَا إِذَا عَزَمَ
 أَنْ يَتَوَكَّلَ اعْتِكَافًا شَهْرًا وَيَوْمًا فَقَدْ شَرَطَ تَجْدِيدَ النَّبِيِّ إِذَا خَرَجَ وَعَادَ فِيهِ وَحُجَّةُ
 أَصْحَابِهِ أَنْ خَرَجَ لِقَضَا الْحَاجَةِ لَا لِأَجْلِ مَكْتَبِهِ وَأَنْ خَرَجَ لِعِزْزِهِ فَلَا يَدْرِي تَجْدِيدُ
 سَوَاءً طَالَ الزَّمَانُ أَمْ قَصُرَ وَالثَّانِي أَنْ طَالَتْ مَدَّةُ الْخُرُوجِ وَجِبَ التَّجْدِيدُ وَالْأَوَّلُ
 وَسَوَاءً خَرَجَ لِقَضَا الْحَاجَةِ أَمْ لِعَيْنِهِ وَالثَّالِثُ لِحَاجَةٍ إِلَى التَّجْدِيدِ مُطْلَقًا وَالرَّابِعُ
 وَمَوْظَائِرُ كَرَمِ صَاحِبِ الْمَدِيدِ أَنْ خَرَجَ لَمْ يَنْقَطِعِ السَّابِقُ فِي الِاعْتِكَافِ الْمُسَابِقُ وَ
 التَّجْدِيدُ وَأَنْ خَرَجَ لَمْ يَنْقَطِعْ وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ نَذْرٌ لِقَضَا الْحَاجَةِ وَالْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ
 لَمْ يَجِبِ التَّجْدِيدُ وَأَنْ كَانَ مِنْهُ نَذْرٌ وَطَالَتْ الزَّمَانُ فِي التَّجْدِيدِ فَلَا يَدْرِي مَا فِيهَا وَمِنْهَا
 الْخِلَافُ مَطْرُودٌ فَإِنَّ إِذَا تَوَكَّلَ مَدَّةَ الِاعْتِكَافِ تَطَوُّعًا وَفِيهَا إِذَا نَذَرَ أَيَّامًا وَلَمْ يَشَرْطْ
 فِيهَا السَّابِقَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِقَصْدِ الْوَقْفِ بِالْمَدْرُورِ إِذَا شَرَطَ السَّابِقَ أَوْ كَانَتْ
 الْمَدْرُورَةُ مَوْظَائِرُ فَسَيَأْتِي حُكْمُ التَّجْدِيدِ فِيهَا أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى **فصل**
 إِذَا تَوَكَّلَ الْخُرُوجَ مِنَ الِاعْتِكَافِ لَمْ يَسْطُرْ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ كَالصَّوْمِ الرَّابِعُ الثَّالِثُ الْمَعْتَكِفُ
 وَشَرْطُهُ الْأَسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّفْسُ عَنِ الْكَيْفِ وَالْجَنَابَةِ فَيَصِحُّ اعْتِكَافُ الصَّبِيِّ وَالرَّقِيقِ
 وَالزُّوْجَةِ كَصَيَابِهِمْ وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَعْتَكِفَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا لِلْمَرْأَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ
 زَوْجِهَا فَإِنْ اعْتَكَفَ بِغَيْرِ إِذْنِ حَارِ السَّيِّدِ وَالزُّوْجِ أَخْرَاجُهُمَا وَكَذَا الْوَامِعَتُكَابُ إِذَا
 تَطَوُّعًا لَا يَكُفِّرُ بِالشَّرْعِ وَلَوْ نَذَرَ الِاعْتِكَافَ فَانْظُرْ إِنْ نَذَرَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَلَهَا الْمَنْعُ

اعتكاف

بغير الإذن

متابعة

بها

الشرع فيه فان اذنا في الشرع وكان الرضا مسبقا او غير معين واكثر شرطا الشائع
 لم يخرجنا الرجوع وان لم يشطنا فلها الرجوع هل الاصح ولو نذر بالاذن نظرا
 لتعلق بزمان معين فلها الشرع فيه بغير اذن والاصح بغير اذن وانما
 شرعنا بالاذن لم يخرجنا المنع من الاتمام فكذا اذن ايماننا العرائض وهو
 على ان النذر المطلق اذا شرع فيه لزومه اتمامه وفيه خلاف سبق اخبرنا
 ويستوفي جميع ما ذكره القن والمدر واما الولد وانما المكان فله ان يعتكف غير
 السيد على الاصح ومن بعضه رقيقا ان لا تكن مضافا فان كانت فهو في نحر
 وفي نوبة السيد كالقن **فصل** في اعتكاف الكافر والمجنون واليه
 عليه والسكرا اذ لا ينفذ لهم ولو ارتكب في اعتكافه فالنصر الامانة لا يظن
 اعتكافه فاداسلم في بصرانه لو سكر في اعتكافه ثم افاق لم يستأنف واختلف
 الاصحاب فيهما على طرق المذهب بطلان اعتكافهما فان ادرك اشد من الخروج من
 المسجد ونحوه المرتد محجوك على انه اعتكاف غير متتابع فاذا اسلم في ان الرد لا يخط
 ما سبق عندنا الا اذا مات مرتدا ونصه السكران في اعتكاف متتابع والطريق
 الثاني بقر النصير والفرق بين السكران يمتنع من المسجد بطلان خلاف المرتد ولما
 اصحاب الشيخ اي حامد هذا الطريق وذكروا انه المذهب والثالث فيهما قولان
 والرابع لا يبطل فيهما والخامس يبطل السكران امتدادا زمنيه وكذا الردة انما
 رزما فان قصر في السادس يبطل بالردة دول السكرانه كالنوم والردة تنافي
 العبادة وهذا الطريق حكاه الامام والغزالي ولم يذكر غيرهما وهذا الخلاف في انه
 ما لا ينبغي ما تقدم الردة فعدا به فينبى عليه ان يبطل فيحتاج الى الاستيناف انما
 الاعتكاف متتابع فانما من الردة والسكر غير معتد به فطحا وفي وجهه تمام
 ينعقد بر من السكر وانما اكرمه والغزالي الخ لا يوجب الاعتكاف من
 الردة والسكر والمذهب ما سبق ولو انغمى عليه او جرت اثنائها لكان الاعتكاف
 لم يخرج من المسجد بطل اعتكافه لا معذور وان خرج نظرا لم يترك حفظه في
 لم يبطل لانه لم يحصل الخروج باختيار فاشبهه ما لو حمل العاقل مكرها وانما
 ولكن شوقه بخلاف الا في المنع اذا خرج قال في التمهيد لا يحسب من الخروج

قوله

١٣٣

لا يخرج من المسجد
 الا على الدوام
 في كل وقت

في كل وقت الحضر على المصحة لزمها الخروج فان كنت لم تحسب غير الاعتكاف وما يظن
 سابقا ينبغي عليه فيه كلام ياتي ان شاء الله تعالى ولو طرأ ما يحتمل بما يبطل الا
 لم يخرج من المسجد بطلان اعتكافه لا يوجب الخروج من المسجد بطلان اعتكافه
 العجج اذا قلنا لا يبطل لزمه ان يادر بالصل لا يبطل متابعه وله الخروج للصلاة
 انما النسك بالمسجد لا لانه اصول المروية والمجد ولا حرج من امانة من الاعتكاف
 الرابع ومن المسجد فحضر المساجد وكجور في جميعها واجامع اوليها في التدين
 الى الشراط الكامع والمذهب المشهور ما سبق ولو اعتكف المراه في مسجدتها وموافق
 الميتة للصلاة لم يصح على الجديد ويصح على القديم فان حجابا في الاعتكاف للرجل
 فيه وجها وموافق بالمع وعلى الجديد كالتساقط كمن لها الخروج للجماعة يكون لها الخروج
 للاعتكاف ومن لا فلا **فصل** في انكار القاضي ابو الطيب وجماعة هذا الله
 وقالوا لا يجوز مسجد بينهما قول واحد او عاظوا مرقا في ان والله اعلم **فصل**
 في انذار الاعتكاف في مسجد بعينه فان عجز المسجد اكرام تعين المذهب الذي قطع به
 الجمهور وقيل في بعينه قولان وان عجز مسجد النبي صلى الله عليه وسلم او المسجد الاقصي
 تعين الاطهر وان عجز غيره هذه الثلاثة لم يتعين على الاصح وقيل الاطهر كما لو عجز الصلاة
 وقيل لا يتعين قطعا واذا حكمنا بالتعين فان عجز المسجد اكرام لم يقيم غيره مقامه وان
 عجز مسجد المدينة لم يقيم مقامه الا المسجد اكرام وان عجز الاقصي لم يقيم مقامه الا المسجد
 اكرام ومسجد المدينة واذا حكمنا بدم التعيين فليس له الخروج بعد الشرع ليقدر
 المسجد اخر لان لو كان ينقلك لخروجه لقصا احاجة المسجد اخر على مثل ذلك والمسافة
 فان علم الاصح انما اذا عجز من الاعتكاف في نذر في بعينه وجران الصحاح تعين
 لا يجوز التقديم عليه ولو اخرجنا قضا والثاني لا يتعين لا يتغير الصلاة والصدقة
 وكركي الوجها تعين من الصوم **فصل** في نذر اعتكاف مدة واطلق نظر
 لشرط الساب لزمه كما لو شرط الساب الصوم وان لم يشط بالان على شهر او عشر ايام
 فلا لزمه الساب على المذهب كرسخه وخرج ان يصرح بولا انه لزمه وهو شاذ فقل
 للمذهب لو نذر الساب قبله في لزمه وجها اصحها لا يزم ولو شرط تعينه فقل بخرجه
 الساب وجران اصحها بخرجه لانه ايضا ولو نذر اعتكاف يوم فقل بخرجه ليعقوب عناه

عتكات

ن على الصحيح
 المتكففة

ج

يتعين

١٣٤

من ايام جهنم اصحها وبعثنا لا تزدون لان المفهوم من اليوم النفل وحكي عن
 ان اليوم استعمل في طلوع الفجر وغروب الشمس ولودخل المجد في اشأ النهار وخرج بعد
 ثم عاد قبل الفجر ومكث الى ان بدا ذلك الوقت فهو على يد الزجرين فلو لم يخرج بالليل
 فان الاكثر من كبرية سوا جونا الفريق او متعانة كصوليا التوصل وكان انما
 تقريباً على الاصح لا يخرج لانه لم يات يوم متواصل الساعات والليالي ليست
 وهذا هو الوجه ولو كانت اشأ النهار لله على ان اعتكف من ذلك الوقت الى مثله
 اليوم الثاني ولا يجوز الخروج بالليل لتحقيق الساعات وفيه نظر فان الملتزم يوم
 الليلة منه فلا يمنع الساعات والقياس ان يجعل فائدة الساعات هذه الصور
 القريب لا غير ثم حكي الامام عن الاصحاب تقريباً على جواز فريق الساعات انه
 ساعات اقصر الايام لانه لو اعتكف اقصر الايام جاز ثم قال ان فرق على ساعات اقصر
 الايام في سائر فالامر بذلك وان اعتكف في ايام متباينة في الطول والقصر
 ان ينسب اعتكافه في كل يوم بالجزئية اليه ان كان ثلثا فتخرج عن ثلث ساعة
 وعلي هذا القياس نظر الى اليوم الذي يقع فيه الاعتكاف ولقد لو اعتكف من يوم
 طويل بقدر ساعات اقصر الايام لم يكنه فهذا استدراك حسن وقد كان
 بما لا يشفي انما اذا عير المدة المندوبة بازدر اعتكاف عشرة ايام من الار او مده
 العشر او شهر رمضان او مده الشر فكلية الوفا فلو افسد اخره فخرج او غير
 لم يجب الاستيناف ولو فاته اجمع لم يجب التسابع في القضاء بقضاء رمضان هذا اذا لم
 يتعذر التسابع فلو خرج به فقال اعتكف هذه العشرة متتابعة فكل يجب الاستيناف
 بفساد اخره او التسابع في قضائه وجهان اصحهما بحجج التصريح والناهي لا التماس
 يقع ضرورة فلا اثر لتصريه **فصل** في استنباع الليالي الايام وعكف
 اعتكاف فاذا اذدر اعتكاف شهر لزمه الليالي والايام الا ان يقول ايام شهر او شارب
 الشهر لزم الليالي وكذا الوقت لاني بهذا لا يلزم الايام ولو لم يلفظ بالتعديد
 بقلبه فلا يصح انه لا اثر لبيته ثم اذا اطلق الشر فدخل المسجد قبل الهلاك
 ذلك الشهر ثم انقضى فان دخل اشأ الشهر استكمل بالعدد ولو اذدر اعتكاف
 يومه لزمه قسم الايام اليه الا ان يخبرها فيلزمه حكي فوات ان الليلة تدخل الار

هذا هو الوجه ولو كانت اشأ النهار لله على ان اعتكف من ذلك الوقت الى مثله

بشأ الليالي ولو اذدر اعتكاف يومه لزمه الليالي التي بينهما ثلاثة اوجه
 ١- لزم الا اذا فوات الثاني يلزم الار يريد من النهار فقط والثالث ان تواف
 او شرح به لزمه ليحصل التوصل والا فلا وهذا الثالث ارجح عند اكثر من شرح
 حيا المندوب والخروج الاول والوجه التوسط فان كان المراد بالسابع على
 التمام فالحق في قوله صا حيا المندوب وان كان المراد بتواصل الاعتكاف فالحق
 ما ذكره الاكثر ولو اذدر اعتكاف ليلتين في النهار لم يخل بينهما هذا الخلاف
 ولو اذدر ثلثا لانيام او عشر او ثلاثين في لزم الليالي المحللة هذا الخلاف وكلا
 انما مو في الليالي المحللة وهي تنقصر عن عدد الايام بواحد او لا خلاف انه لا يلزم
 ليلي بعدد الايام ولو اذدر اعتكاف العشر الاخير من شهر دخل فيه الايام والليالي
 وتكون الليالي منها بعدد الايام كما في الشهر فدخل قبل غروب الشمس ليله الحادي
 والعشرون وخرج اذا استكمل الهلاك ثم الشهر او نقص لانه مقتضاه ولو اذدر
 ايام من اخر الشهر ودخل فيها الحادي والعشرون فنقص الشهر لزمه يوم من الشهر الاخر
 وفي دخول الليالي ملا الخلاف **فصل** في اعتكاف اليوم الذي يقدم فيه
 زيد فقديم ليلام يلزمه شي وان قدم نهار الزمة بقيه النهار ولا يلزمه قضا
 تامضي الا طهر وعلى الثاني يلزمه فيقضي ما مضى بقدر ما مضى من يوم اخر
 وقال المزني الا دلي ان يستأنف اعتكاف يوم ليكون الاعتكاف متصلاً ولو كان
 النادر وقت القدوم من رمضان او مجتنباً فيقضي عند زوال العذر الثاني والثاني
 كاملاً على اختلاف القولين وجه لاشي عليه لعجز وقت الجوب كما لو اذدر صوم يوم
 بعينه مناضت فيه **فصل** اذا اذدر اعتكافاً متتابعاً وشرط الخروج او غير
 شرط صح شرطه على المذهب وبه قطع الجمهور وحكي صاحب القريب والمخاطبي بان الليلة
 والتور فولا انه لا يصح لانه شرط مخالف لمقتضاه فيطال كما لو شرط الخروج للجماع
 فان قلنا بالمذهب نظر ان غير نوعاً فبالاخراج الالعيادة المصنوع والعيادة زيد
 او شارب حيازته خرج لما عينه دون غيره ثم ان كان اهمية وان اطلق وقال لا
 لم يخرج الا لخل او غارض جاز لك ان تجعله في اوديتك فالاول كما كعبه وكعبه
 والعيادة والثاني تلفا الشيطان واقصا العزم ولا يملك التسابع بشي من هذا

غيره
 اكثر من

ويشترط في الشغل الذي يكونه مباحا ووجه شاذ لا يشترط وليست النظارة
 والنزاهة من الشغل والوقت ان عرض غرض قطعت الاعتكاف فالحكم كالوقت
 الخروج الا ان شرط الخروج يلزمه العود عند قضاء تلك الحاجة وفيما اذا شرط
 القطع يلزمه ذلك وكذا الوقت على ان اعتكف بمصالح الا ان امره او سافر فاذا
 سافر او مرض فلا شيء عليه ولو نذر صلاة وشرط الخروج منها ان عرض غرض او نذر
 صوتا وشرط الخروج منه ان جاع او ضيف فوجها ان صحما ووجه قطع الاكثرون
 الشرط والثاني لا ينعقد النذر كلاف الاعتكاف فان ما يتقدم على الخروج من هذه
 عيانة بخلاف الصوم والصلاة والعرض ذلك في كنف النذر كما ينعقد الاخر
 المشروط لكن في حواجر الخروج قولان معروفا في كتاب الحج والصوم والصلاة اول
 يجوز الخروج عند اصحابنا الغزاقين وقال الشيخ ابو محمد الحج اولي به ولو نذر
 التصديق بعشر دراهم او بقدره الدرام الا ان يعرض حاحه ونحوها ففي النذر
 والاصح صحة الشرط ايضا فاذا احتاج فلا شيء عليه والوقت في هذه القربا
 الا ان يدولي فوجها ان خلا ما يصح الشرط ولا شيء عليه اذا بدا له شتاير العوارض
 واصحها لا يصح لانه ملته بمجردها كغيره وذلك هنا في الا لزام واذا لم يصح الشرط
 هذه الصور فبقاها كالاتزام باطل ام صحيح ويلغوا الشرط كما اصحاب التمه
 لا ينعقد النذر قولنا لا يصح شرط الخروج من الصوم والصلاة ونقل الاتمام وحيث
 في صورة تقارب في اذا نذر اعتكافا متتابعا وشرط الخروج منهما اراد ففي وجه
 يبطل التزام المتتابع ووجه يلزم المتتابع وبطل الاستثناء **فروع**
 اذا شرط الخروج لغرض وصحناه وخرج فعليه ان يترك الزمان المصروف اليه
 ينظر ان تدر مدة غير معينة شهر مطلق وجب التدارك لبيته المدة المدة
 ويكون فائدة الشرط تزياد لك الغرض مترلة فضا الحاجة في ان المتتابع
 ينقطع به وان تدر مدة معينة شهر رمضان او مدة العشر لم يجب التدارك
فروع فيما يقطع المتتابع في الاعتكاف والمتتابع ونحوه في الاستثناء
 ولو انما ان خلا ما فقد بعض شروط الاعتكاف وفي الامور التي لا يثبت
 الكف عن العمل ومما في قوله وسعي عن هذا عرض الحضر والاحكام

قال

هذا

لا يقطع عنه الامر الثاني الخروج من المسجد او من المسجد او من المسجد
 بالاول عمن اذا خرج راسه او يده او احد كفي طيه او كليهما ومما عدا ذلك
 لا يبطل اعتكافه فان اعتكف على ما هو خارج واحترضا بالثاني عن متعدي الا ان
 السارة ولها حلان اظهما ان يكونا في المسجد او في رحبه المتصلة به لا في
 مودها الا ان او لا عين كسطح المسجد وسواك كانت نفس المسجد والرحبه او خارج
 فسميت السارة وتربيعه والبدن الا انما احتمالا في الخارجة عن سميتها قال لا
 حنيبه لا يقد من المسجد ولا يصح الاعتكاف فيها وكلام لا صحاب سارة
 وجه به. احكام الثاني ان لا يكون ما في المسجد ولا في رحبه المتصلة به
 لا يجوز الخروج اليها غير الا اذا كان في المود او رحبه اصحها لا يبطل الاعتكاف
 المود والرايت ويبطل ما عدا ذلك والثاني يبطل فيها والثالث لا يبطل
 في ان الغزالي فرض خلاف فيما اذا كان بها خارج المسجد فله تصفيه
 كونه ولم يشترط التجهيز في ضوء خلاف سواك ان كان بها خارج المسجد لا
 زاد ابو التائب الكرخي فنتل خلاف فيما اذا كانت رحبه منفصلة عن المسجد
 منها وبينه طريق **فروع** لكن شرط كونها مبنية المسجد واحترار من
 الجيدة والله اعلم وانا الخدر فخرت بها الخروج لقضا الحاجة وعند
 الاحتلام لا يضر قطعها وجوزا خروج الال على الاصح المنصوم وان عطش فلم يجد
 في المسجد فله الخروج وان وجد له لم يجز الخروج على الاصح لانه لا يستحي منه ولا
 من ذلك مرق ثم اوقات الخروج لقضا الحاجة لا يجب تداركها لعدم احتياجها
 الا في كثرة ممر فيها ولقد اوجاه مع ذلك بطل اعتكافه على الاصح والثانية
 في الخروج لقضا الحاجة مستثنى لانه لا بد منه ثم اذا فرغ وعاد لم يجب
 التنية وفيما ان طالت الزمان ففي لزوم التدارك في المدة الاولى
 في كان للمسلم سقاية لا يفيها فضا الحاجة فيها وكذا لو كان كعبه دار صدوقه
 في حوله لم تكلفه باليه اخرج اليه وان بعدت الا اذا فاحش
 فانه لا يجوز على الاصح الا ان يفي في طريقه موصفا او كان لا يفي
 كما لا بد ان يدخل القضا الحاجة عند ان كان اذا كان واحد بحيث لو انقضى

خراج الخروج اليها واذا انقرب ففي جوار الخروج الاخرى وجها واحدا لا يخرج
 يسير ط كوار الخروج شدة الحاجة واذا خرج لا يكلف الاسراع بالشيء بل يتخير
 المعهودة **قلت** فلونائي اكثر من عادته بطل اعتكافه على المذنب حتى
 على البحر والله اعلم ولو كثر خروجه للحاجة لغار من يقتضيه فوجها من حكمها
 انام الحرمين احدهما وهو مقتضى اطلاق المظن انه لا يضر نظرا الى جنسه والثاني
 يضر لندوره **فروع** لا يجوز الخروج لعيادة المريض ولا لصلاة الجنان
 فلو خرج لقضاء الحاجة فعاد في طريقه مريضا نظرا لم يقف ولا مكنك غير الطريق
 بل اقتصر على السواب والسلام فلا بأس وان وقف وطالب بطل اعتكافه وان
 لم يطل لم يطل على الصحيح واذ عي انام الحرمين اجتماع الاحتجاب عليه ولو اذن
 الطريق قبل لا فعادة بطل على الاصح ولو كان المريض يبيت في الدار التي فيها
 لقضاء الحاجة فالعدول لعيادة قليل ولو كان شادا اخر في كثير ولو خرج لقضاء
 الحاجة فضلي في الطريق على جنانه ولم ينتظر قفا ولا ارور لم يضر المذنب
 وقيل الوجهان فيما لو وقف قليلا للعيادة وقيل ان تعينت لم يضر والافضل
 وحقل الانام والغزالي قدر صلاة الجنان حد اللقمة السيرة واحتمالها
 بجميع الاعراض وميزان ان ياكل القما اذا لم يجوز الخروج للاختار ولو جاز
 مردون بان ثانت في مودج او جامع وقفة يسيرة بطل اعتكافه على
 الاصح لانه اشد اعراضا عن العيادة من اطالة الوقوف لعيادة المريض
 الثاني لا يبطل لانه غير معتكف على تلك الحال ولم يعرف اليه **فروع**
فروع اذا فرغ من قضاء الحاجة واستحي فله ان يتوضا خارجا
 لا ذلك يقع تابعا لخلاف ما لو احتاج الى الوضوء من غير قضاء الحاجة
 يجوز له الخروج على الاصح اذا امر الوضوء في المسجد **فروع** اذا كانت
 المعتكفة لزمتها الخروج وهذا ينقد عنها كانت الادرة طويلة لا تفك
 عن المحض على ان لا يقطع بل يبيد كالحض يحاطوم الشهور المتابعين
 ان ثانت تفك فتقولا وقيل وجب ان اطهر مما يقطع **فروع** الممر
 من المعتكف اقتسام احدى ما حلف في شوقه المقام في المسجد كما لا يخفى

سرا

والحكي الخفية فلا يجوز الخروج من باب المسجد بسببه واذا خرج بطل التسابع الثاني
 لشوقه المقام كحاجته الى الفراش والحادم وتردد الطبيب فيباح الخروج
 ولا يقطع به التسابع على الاظهر والثالث مرض كان منه تلوث المسجد كالا
 والاداء البول فيخرج والمذنب الذي قطع به الجمهور انه لا يقطع التسابع وقيل
 على القولين **فروع** لو خرج ناسيا او مكرها لم يقطع تسابعه على المذنب
 وقيل قولان فان قلنا بالمذنب فلم يترك الناسي الا بعد طول الزمان فوجها
 لو اكل الضائم كثيرا ناسيا او من اخرجه الشيطان ظلما فمبادره او غيرها او
 خاف من ظالم فخرج واستند في المكن وان اخرجه حق وجب عليه وهو ما طر
 بطل للتقصير وان كان اخرجه لم يبطل وقيل كالممن لو جود المفارقة بنادر
فروع اذا ادعى اذا شربته فخرج لها فان لم يتعين عليه اذا وها
 بطل تسابعه سواء كان الخمر سعيها ام لا لانه ليس له الخروج كصواب الاستعا
 غية وان لم يتعين اذا وها في غير عند الخمر بطل على المذنب
 وقيل قولان وان تعين فان لنا اذا لم يتعين لم يقطع فها اولي في الاوجه
قلت احدهما لا يبطل والله اعلم ولو خرجت المعتكفة للعدو لم يقطع
 على المذنب وقيل قولان وان خرج لاقامة حدة عليه فان ثبت ما قرأه انقطع
 وعن ثبت بالبينية لم يقطع التسابع على المذنب بضر عليه وقطع به كثير من
 العراقيين ولو لم يمتنع عدا طلاق او وفاة لزم بالخروج لتعديتها مسكها
 فاذا خرجت فبطل اعتكافها ان تعين بعد انقضاء العدة فيه الطيقان
 كالحق الشريعة لكن المذنب منها النسا فان كان اعتكافها بادر الزوج وقد
 عزمه ففعل ليرمي اليهود الى المسكر عند الطلاق او الوفاة قبل ان يات
 قوله من يدور ان يهاب الله فان قلنا لا خرجت بطل اعتكافها لا خلاف
فروع يجب خروج المرأة الى المسجد بطل الاعتكاف على الاظهر لا مكان الا
 في الجامع ولا يذا لو كان اعتكافه في كل من اسبوع ابتداءه من اوله
 حيث شام من المساجد وان كان في الجامع في سائر ايام التزيم اسبوع وجب
 ابتداءه في الجامع فان عجز عن الجامع لم يمتنع من الخروج عن داره الا ان

المسجد

وفي ملك الله وملك ابي

الفاقي

الشهيد محمد بن

محمد بن الشيخ

ابن الشيخ

مبارك بن

رحمهم الله اجمعين

امين

ابن
الفاقي
مكي